

الفريق الدكتور
سعد العبيدي

دار أور

وأد البطل

نهاية جيش وملحمة وطن

الكتاب: وأد البطل

نهاية جيش وملحمة وطن

تأليف: الفريق الدكتور سعد العبيدي

الطبعة الاولى: ٢٠١٣

تصميم الغلاف: أمينة صلاح الدين

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٢١٠٢ لسنة ٢٠١٢



طباعة. نشر. توزيع

دمشق/ جوال: ٠٠٩٦٣ -٩٤٤٦٢٨٥٧٠

Email: akramaleshi@gmail.com

وأد البطل

نهاية جيش وملحمة وطن

الفريق الدكتور

سعد العبيدي

لا يكفي اعلان العراق، دولة ديمقراطية، دون جيش مهني يساعد على وضعه بالمرتبة الملائمة بين الدول الديمقراطية

سعد العبيدي

اهداء

الى كل العسكريين العراقيين الذين ادوا مهامهم بكفاءة واقتدار. والآخرين السائرين في الطريق الطويل لتأديتها بامتياز.

اهدي هذا الجهد المتواضع.

آملا في ان يعطي تفسير لنهاية جيشهم العريق في ظروف صعبة. وسعيا لتكوين أمل لعودة جيشهم الجديد في ظروف اصعب.



فكرة الكتاب

البطل المعروف في ذاكرتنا ، صورة بطل ، او خيال عتمة مشوشة لذكرى بطل ، وسط لهاث شديد ، خلف ما نريده أن يكون البطل.

نرمي على اكتافه همومنا ، اوجاعنا ، مآسي الحياة والعمل.

كنت واحدا منهم ، ركضت ، فتشت عنه ، وكلي أمل.

فوجدت بعد خمسين عاما من الخدمة المستمرة في ثكناته وساحاته وابنيته وحروبه وسجونه ، انه الجيش ، وان زمانه قد أفل. ووجدت انه أستُغِلَ وأستَغَلَ واسَتنجدَ به كل الحكام والامراء. ارادُوه بطلا يحمل سيفا ، يحمي عرشا ، يخيف التعساء. وارادَه الابناء اللاهثون ، رمزا وطنيا ، يتفيئ بظله الضعفاء.

فهل حقا كان هو البطل ، وهل تصرف هكذا في ساحة الوفاء؟. وهل جاء مطابقا لما اراده الاوائل ، ان يكون كذلك بطل ، يتسم بالرفعة والشهامة والكبرياء؟

خمسون عاما من اللهاث ، نهايتها مخيبةٌ ، وآمال جوفاء. حقيقتها وهم أو اقرب الى الوهم او انها موجودة فقط في عقول الخطباء.

البطل ، يُنقذ شعبه ، يُخلص قومه ، يقارع الريح الصفراء. بطلنا الرابض في العقل المتعب من سعير الحياة ، يستلم وعاء الزيت من الكبار ، فرحا ، لا يلتفت الى الوراء. يصب ما فيه على النار ، ليزيد سعيرها ، ويقتل معنى البطولة في نفوس الشرفاء.

البطل في الاسطورة وفي واقع الحياة ، يحرس الابناء ، يرفع الراية الخضراء. بطلنا الماثل في النفس القلقة ، يُلبسه الكبار عباءة انقلاب صفراء. يلوح من تحتها مسرورا ، بسلاح ناري. يقتل حاكم ، يُنصب آخر ، يسفك الدماء.

حتى ايقنت قريبا من النهاية ، ان لا وجود له بطل ، الا في خيال البسطاء. وأيقنت ان من يريد التكلم عن البطل ، عليه ايقاظ اولئك القدامى ، بدفاترهم ، وخططهم ، ونواياهم الخرساء.

يستعرض مسيرتهم ، يتابع الاجيال التي تَلَتهم ، والاحداث التي صنعتهم ، وتلك التي صنعوها ، وباقي النجباء. يضعهم امامَهُ ، يحاكيهم ، يفهم منهم ، ما ارادوه ومالم يريدوه ، وما حصل لتسع عقود من زمن جله بكاء.

كان مشروعهم في الحقيقة انتاج بطل ، وكانت محاولاتهم ، ومن جاء بعدهم مساع للمحافظة عليه رمزا ومحجا للاتقياء. جميعهم صُدّوا ، أحبطّوا ، شاهد ابنائهم ومن جاء بعدهم كيف وُأِدَ البطل وانهدم البناء. فأين ذهبت محاولاتهم ودماء الشهداء؟

وأين جيشهم ، وكيف غاب في ساحة العواصف الهوجاء؟. ومن هو المسؤول عن وأده وموت الابناء؟. الحاكم أم المحكوم؟. الطموحات أم الاهواء؟.

كيف حصل هذا ، وكيف تخلى الكبار والصغار ، وكيف صد عن مدحه الشعراء؟

تاريخ طويل وأحداث كثار ، ومثلها أخطاء. وأكثر منها أوهام ، وخذلان ، ومشاعر احباط ، يتذكرها الاحياء. مادة تجمعت في هذا الكتاب ، من بحوث ، ومقابلات ، وشواهد ، وحكايات ، غلب عليها العرض والتحليل ، فرشةً ملونة للقراء. غايتها اعطاء القارئ فسحة لان يعيد رسم الصورة الحقيقية لبطله ، ومجموع خيام بعثرها الهواء.

لقد تناثرت الخيام ، وانتهى الرمز الذي اريد له أن يكون بطلا قوي البناء. تقطعت أوصاله اشلاء. وسط ساحات القتال ، بخناجر الاعداء والاصدقاء.

تناثرٌ أو حالُ هدمٍ ، وازاحة وتهميش وتوريط في طريق البطولة الطويل ، حاولت أن أُثبتها في ابواب هذا الكتاب ، عسكريا ونفسيا وسياسيا. اقدمها ، ممزوجة بخبرة عملية ، لمن يشاء.

عسى ان يجد فيها تفسيرا لعملية الوأد وكيفية الهدم ، ومن كان وراء هذا البلاء.

المؤلف

بغداد أيلول ٢٠١٢

الباب الاول

الهدم المنظم لأسوار العسكر

الفصل الأول

اوليات الهدم وجسامة التأثير

نظرة من زوايا البداية

تأسست جيوش الدول الحالية ، وما قبلها جيوش العصور السابقة ، وفقا للمفاهيم العسكرية المنظمة على ثلاث اعمدة رئيسية هي الانسان ، مقاتل وداعم في القتال. والسلاح كاداة فاعلة للقتال. والمعدات والتجهيزات كعامل مساعد لاتمام فعل القتال. لكننا هنا وفي هذا الكتاب ولغاية قوامها تاشير طبيعة الهدم الذي شمل المؤسسة العسكرية العراقية وجيشها العريق ، بطريقة وكأنها حكمت بالموت منذ اليوم الاول لمولدها. ولهذا سنتجاوز العمودين الاخيرين من تلك الاعمدة أي الاسلحة والمعدات ، ونحاول التركيز على الانسان العسكري ، قائدا اسهم في البناء والتطوير وآخرا شارك في الهدم والتدمير ، ومقاتل نفذ اعمال الهدم والبناء. أحداث صاغها القادة العسكريون والسياسيون ، وتدخل في بعض تفاصيلها الاجنبي ، مهدت لعملية هدم شبه منظم ، ابقت هذا الجيش الذي صنف خامسا في العالم ، جسدا يحتضر لعشرات السنين ، ينتظر طلقة الرحمة التي جاءته سهلة على يد الاحتلال.

أعمال تجاوز واتجاهات خلل وعوامل وهن في التنظيم والتخطيط ، اصابته مقتلا لا يمكن منه النجاة. سنحاول تناول موضوعها باسلوب السرد التحليلي ، من زوايا التاريخ والسياسة وعلم النفس ، دون التجاوز على الزوايا الظرفية التي تأتي ، مواتية لبلوغ غاية العمل هدما او بناءا في بعض الاحيان. فوجود قائد عسكري مقتدر قد يوقف عملية الهدم ، ويعيد حسابات البناء ، وينقذ الموقف ، مثل مونتغمري في

الحرب العالمية الثانية الذي اسهم في تحويل الهزيمة الى نصر. ووجود موقف قتالي صعب مثل معارك المحمرة عام ١٩٨٢ وما بعدها شرق البصرة ، والفاو الاولى في الحرب العراقية الايرانية ، حتمت قيام القادة الميدانيين بزج وحدات في اعمال قتال قبل اكتمال جاهزيتها ، تفاديا لخسارة حرب او مخافة قائد اعلى للحرب. ودفع فرق عسكرية والوية وافواج باعمال هجومية او دفاعية يتفوق فيها العدو بعشرات المرات*. أعمال ساهمت بتوافقها مع أخرى غير صحيحة ، بزيادة حجم الهدم النافذ في البنية العسكرية. وقبول القيادة السياسية ، مواجهة قوات التحالف الدولي في حربي عام ١٩٩١ و٢٠٠٣ في ظروف تغير دولي بموازين الصراع ، وتعزيز خطى العولمة وسياسة القطب الواحد ، اسهم في هدم آخر دعامات البناء العسكري.

ظروفٌ على المستوى الاستراتيجي ، لم تؤخذ بالحسبان ، ومثلها أخرى على المستوى التعبوي ، لم يأخذها القادة في الاعتبار ، وبدلا من أخذها بالاعتبار ، وحساب تأثيراتها على النتائج المبتغاة ، لجأ بعضهم في أشتداد مصاعبها وحصول الحرج ، الى التعامل مع المعية المطلوب تهيأتهم باساليب يغلب عليها التجريح ، والطلب المجرد لتنفيذ الاوامر ، والقاء المحاضرات ، بتكرار ممل لكلام يغلب عليه التهديد ، ظنا منهم انه كفيل بالتأثير على السلوك باتجاه البناء المهني وحسن التنفيذ[1] ، فأكتملت سلسلة الهدم في البناء نفسيا وماديا ، دون ان يدركوا ان الكلام

---

* خرج اللواء التسعين من معركة خاسرة عند نهر جاسم على خط الحدود الدولية مع المحمرة عام ١٩٨٦ لم تبق من قوته العمومية ما يزيد عن سرية مشاة ، وقبل الشروع بالتمتع بالراحة اللازمة ، واعادة التنظيم وسد النقص الحاصل بالاسلحة والعتاد والاشخاص ، طلبت منه القيادة العامة للقوات المسلحة الهجوم على الموضع الدفاعي الساقط للواء التاسع والعشرين مباشرة ، دون ان تلتفت الى قناعات آمره العقيد الركن فؤاد حسين علي وقائد فرقته الخامسة اللواء الركن صلاح عبود ، التي تؤكد عدم أهلية اللواء لاستعادة الموضوع الدفاعي الذي يحتاج الى قوة بمستوى فرقة مشاة ، ومع هذا اصرت على معاودة الهجوم ، مصحوب بتهديد الاتهام بالتخاذل وتلقي عقوبة الاعدام ميدانيا. وبالنتيجة لم يستعاد الموضع الدفاعي الساقط للواء الا بهجوم منظم لقوات من الحرس الجمهوري تزيد عن فرقتين متجحفلتين.

وحده ، والتوجيهات المكررة وحدها ، ومعهما التهديد المبطن ، لا يمكن ان تكون فاعلة وحدها لتكوين بناءا رصينا للاداء الصحيح والدافعية المعقولة ، ولا يمكن أن تكون مجدية وحدها لتعليم السلوك القتالي المطلوب ، اذ لو افترضنا ان آمر السرية قد جمع جنوده قبل البدء بالتقدم الى خط الشروع ، والقى عليهم محاضرة طويلة عن الشجاعة والتضحية وروح المواطنة وهددهم بشكل مبطن ، وتناول بعض مساوئ السلوك ، وصادف أثناء المسير الى الخط المذكور موقفا تعبويا "قصف معادي" ارتبك فيه الآمر ولجأ الى الصراخ واصدر اوامر متناقضة ، سيفسر عندها آمري فصائله ومعظم الجنود سلوكه خائفا او غير متمكنا من قيادتهم ، الامر الذي يضعف معنوياتهم ويقلل من دافعيتهم للقتال ، وبالتالي اصبح كلامه الحاصل قبل قليل ، عامل تأثير سلبي يتندر حوله المنتسبون ، ومتغير سلب يسهم في الهدم البنائي للنفوس.

وأصبح من الشائع ، التوجه الى التكلم عن موضوع الخطأ او الظاهرة غير السوية ، باسلوب المحاضرة التقليدي ، وأفتراض استيعاب المتلقين ، طبيعة الدرس ، امتلك في مجالها الجيش ، خبرة طوية ، وامتلك القادة والآمرين والموجهين ، باع طويلة ، جاءت نتائجها في الحروب والأزمات على الاغلب سلبية.

ومع هذا الحاصل أصروا على السير في طريقها ، وأنشأوا دائرة ومقرات مختصة للتوجيه والتثقيف السياسي "الحزبي" جل عملها الكلام ، حملوها مسؤولية القاء المحاضرات التوجيهية ، الناصحة ، المحذرة ، الواعدة ، وشيدوا لترويج الكلام قاعات في المقرات ، وأقاموا دور استراحة سميت باستراحة المقاتلين على طرق التنقل للتشكيلات والفيالق والفرق ، باتت تغص بالمحاضرين والمستمعين ، لم تنفع ساعاتها الطويلة ، باضافة جرعة دفع في عمل هجومي أو صمود بقتال دفاعي ، لم يجري الاستعداد والتهيؤ لهما بشكل مهني جيد ، ولم تحسب ملائمة الظروف لهما ، بشكل مقبول[٢].

لقد كانت البداية التأسيسية للجيش العراقي ، في ظروف داخلية صعبة أعطته وعموم المؤسسة العسكرية بعدا أمنيا داخليا أكثر من البعد الدفاعي الوطني ، حتى عد بعض المحللين أنه تأسيس كان محكوما برؤية استراتيجية محددة. استطاعت في بداية القرن العشرين أن تضع الخطوط الأساسية لمستقبل العراق السياسي على نحو مهد الطريق سهلا لصناعة ألغام أمنية "أزمات" بثت على طول طريقه الوعر[٣].

وعموما فإن البريطانيين الذين أرادوا بدايته جيشا بديلا عن جيشهم في التعامل مع الوضع الداخلي للعراق ، هم أكثر من أضفى على مشواره الطويل وباقي افرع القوات المسلحة الصيغة الغربية ، البريطانية.

تنظيما: على مستوى دوائر ومؤسسات المقر العام ، والتشكيلات الميدانية "فرق ، ألوية ، افواج ، فسرايا وفصائل".

تدريبا ، وتعبية لاساليب القتال على وفق السياقات البريطانية.

بقّيت غالبية مفرداتها وصيغها قائمة بشكل عام منذ التأسيس حتى السني الاخيرة التي سبقت حله عام ٢٠٠٣. لقد بات معروفا ، أن من أقترح تأسيسه هو السير برسي كوكس أثناء مؤتمر القاهرة في ١٢ آذار ١٩٢١ ، باجتماع حضره العراق بوفد منه كمعتمد سامي ، والجنرال ايلمر قائد القوات البريطانية ، والمس بيل السكرتيرة الشرقية للمعتمد السامي ، والعقيد سليتر المستشار المالي ، وأتكنسن مستشار الأشغال ، والميجر ايدي مستشار الدفاع بالوكالة ، وعراقيان هما جعفر العسكري وزير الدفاع في حكومة النقيب المؤقتة ، وزميله حسقيل ساسون وزير المالية ، اللذان مثلا في اللجنة كاستشاريين يحضران اجتماعاتها عند الحاجة إليهم ويطلب من الآخرين[٤].

انها صيغة تأسيس تعني ان هناك قيما وضوابط عسكرية عثمانية بريطانية ، تفاعلت فيما بينها ، فانتجت قيما عسكرية للقوات المسلحة العراقية تعتبر مناسبة تماما لتلك المرحلة الزمنية ، خاصة لما يتعلق بالضبط والالتزام وتبادل الاحترام ، وتقدير الخدمة العسكرية وطنيا.

اختراق الجدار المهني للبنية العسكرية

لقد استمرت الصيغ الاولى التي ارادها مؤسسو الجيش على ماهي عليه ، حتى عام ١٩٥٨ حيث التغير الواسع لما يتعلق بالتسليح والتجهيز الذي اتجه شرقا ، والقيم العسكرية التي هوت انحدارا ، والسياسة التي اخترقت جدار بنيته الرصينة ، من خلال اختلاط العسكر باحداث الشارع ، وانفعالاته السلبية. عدوى الحزبية التي انتقلت بعض معالمها عن طريق الوجبات الاولى للضباط الموفدين للدراسة والتدريب في الاتحاد السوفيتي. ومن خلال مساعي الضباط الحزبيين ، البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين الموجودين في الخدمة ، الساعين الى نشر افكارهم وزيادة الكسب التنظيمي لاحزابهم اختراقٌ ، بدأ ذلك العام ، وما بعده في كل الاعوام التي تلت ، فتسبب في حصول تغير او تصدع في بنية القوات المسلحة ، بعد ان ارسى قواعد تقاطع سياسي ، وصلت مستوياته في بعض المراحل الزمنية ، الى التصادم العلني بين الاحزاب النافذة في الوحدات والتشكيلات القائمة آنذاك ، كل يجري بالاتجاه الذي يضمن له السيطرة عليها "القوات المسلحة" كأداة مهمة لفرض النفوذ على السياسة ، وكان نصيب الشيوعيين من هذا التصادم في بدايته استحواذ على شريحة المراتب حتى عام ١٩٦٣ ، باعتبار الحزب قاعدة للعمال والفلاحين والمحرومين ، ونصيب البعثيين استحواذ واضح على مستوى الضباط ، زاد بشكل كبير ليشمل عموم الضباط والمراتب بعد عام ١٩٦٨. ان هذا النوع من الاستحواذ السياسي ، سبقه أستحواذ اجتماعي لا يخلوا من السياسة ، اذ أقتصر القبول الى الكليات العسكرية والامنية، بداية التاسيس ولغاية عام ١٩٥٨ ، على ابناء الذوات والعوائل المعروفة سياسيا وعسكريا وعشائريا ، حتى ان المؤسسة وعندما شعرت بالحاجة الى المزيد "سد النقص الحاصل بالرتب الصغيرة بسبب التوسع بالتشكيل" بعد فترة قصيرة من التاسيس ، توجهت الى العشيرة لتكون معينا لها ، ومن ابناء شيوخها حصريا ، يدخلوا دورات قصيرة ، ويمنحوا الرتبة العسكرية ، وان لم يحوزوا على الشروط المتعلقة بالتحصيل والعمر ، فأخل الاستحواذ هذا بمستلزمات المهنية فنيا ومعنويا. حتى بات هذا الامر اي تطويع ابناء العشائر

كضباط في الجيش ، موضوع استمر العسكريون المحترفون يتداولونه نقدا الى ستينات القرن الماضي ، وعنه راجت عدة روايات تتعلق اغلبها بدوافع التطويع ، بينها محاولة سحب العشيرة الى داخل جدار الدولة الامني ، وربطها بمصالح تلزمها ان تدافع عن الدولة في ظروف باتت اغلب المشاكل تأتي من بين صفوفها. وبينها ايضا ان الملك فيصل الاول قد استشعر الانحراف المذهبي للجيش الذي ابتعد عن الجنوب العراقي بسبب موقف المرجعية الدينية من الانتماء اليه ، وسعة تأثير الضباط المؤسسين الذين ينتمون جميعهم الى طائفة واحدة ، ادى الى ان يسهل كل منهم لاقاربه وابناء مدينته الدخول الى الكليات العسكرية الفتية "تأثير التوسط في القبول" مما تسبب في ان يكون سواد الضباط في الجيش والشرطة ودوائر الامن من اتجاه مذهبي واحد ، ومن عشائر ومناطق محددة ، صبغت القوات المسلحة بصبغة الخصوصية على حساب العمومية. خرقٌ ، استشعره الملك "حسب هذا الرأي" فأمر بفتح دورة خاصة لابناء عموم العشائر العراقية "أولاد شيوخها" ليمنحوا رتبة ملازم في الجيش ، الا ان القادة العسكرين الموجودين في قمة الهرم العسكري والمؤسسة الدينية اسهما من جديد في ان يكون غالبية المنتسبين الى الدورة من العشائر ذاتها الموجودة في أعلى وسط وشمال العراق التي رحبت بالفكرة ودعمتها بالكثير من الشباب ، في الوقت الذي امتنعت فيه غالبية العشائر الجنوبية "باستثناء القليل" لنفس الاسباب المذكورة ، فدخل الى الدورة قليل من ابنائها. سجلوا حضورا وان لن يلبي رغبة الملك التي ارادها ، فقد فتح بابا كانت موصدة ، لآخرين ، دخلوا منها الى صفوف الجيش ، بتزايد متتابع لم ينه خلل التجانس ، المخل بمشاعر الانتماء الى الوطن ، التي كانت من أهم عوامل الهدم.

اوليات الانحراف في العلاقة مع الدولة

لقد مرت المؤسسة العسكرية بمراحل صعبة منذ تأسيسها بعد أن وقفت المرجعية الدينية الشيعية بداية بالضد من التطوع الى صفوفها ، فكان بالمقابل اصدار قوانين التجنيد الالزامي "خدمة العلم" والعقوبات المفروضة على التملص منها ، حتى دخل العامل المادي طرفا في دخولها ، بالنسبة الى المراتب كمكلفين اولا ، وفي

مراحل لاحقة مطوعين ، وبالنسبة لبعض الشباب دخول الكلية العسكرية ، خلافا لتوجيهات المشيخة القبلية والمرجعية الدينية ، لتكون تشكيلة منتسبيه الى وقت قريب من عام ٢٠٠٣ ، غير متجانسة ، غالبية ضباط صفها وجنودها من وسط العراق وجنوبه ، وغالبية ضباطها بالرتب العليا وقادتها من شمال الوسط وشماله ، فكونت او كون اختلالها ، علاقة من نوع خاص خارج أطر التفكير المهني بين الاعلى والادنى ، فيها الاعلى مغمور بمشاعر الانتماء الى سلطة الدولة التي لابد من اكبارها والاخلاص لها ، والادنى غير مقتنع بوجوده جزء منها متمنيا زوالها ، غير آبه لقيمها ولا ملتزم بضوابطها ، علاقة تضاد ، ابقت المجال واسعا لتناقض وجداني دخلت منه عوامل الانحراف والهدم والتخريب بسهولة. ان هذا التناقض الحاصل في معادلات الولاء والالتزام القيمي وان لم تكن علاماته واضحة خلال الحقب الزمنية لستينات القرن الماضي وما قبلها ، لكنها في الواقع كانت موجودة ومغلفة باغطية لا يريد الاعلى كشفها خشية فقدان السيطرة التقليدية على الادنى ، ولا يريد الادنى تجاوزها اغطية وهمية خوفا على مصدر عيشه المرتبط بها ، تطورت تدريجيا لتصل إلى مستويات ملموسة فيها قليل من الكشف ابان حكم عبد السلام ، وأقل منها في حكم أخيه عبد الرحمن ، وأكثر بكثير في زمن البكر وصدام ، فشكلت مع عوامل السياسة الاخرى بؤر تباعد نفسي ، مهدت لحصول انحراف اسهم ولو بأجزاء محدودة في تكوين أجواء اضطراب ، وتحلل ، ودوافع أختلال قيمي غير مسبوقة مهدت مع عوامل اخرى الى انتهاء فاعلية القوات المسلحة في السيطرة والضبط داخليا ، واضعاف قدرتها على تأمين التوازن المطلوب مع المحيط خارجيا.

لقد مر الجيش وعموم القوات المسلحة العراقية ، بمحطات وعرة منذ التاسيس والى عام ٢٠٠٣ عند تعقبها تحليلا يتبين ، ان الكثير من هذه المحطات سياسية حرفتها عن الطريق المهني القويم ، لان السياسيين الذين استخدموها اداة انقلاب ، وسيطروا عليها وسيلة نفوذ ، لم يحاولوا ابعاد استخدامها اداة تأثير في صراعاتهم البينية وحروبهم الداخلية ، ولم يخلقوا البيئة المهنية التي تبعد منتسبيها عن التدخل في

السياسة كما مثبت في قوانينها. وفي مجالها ، لو استثنينا مرحلة التأسيس الاولى التي شهدت قوة دفع وطنية بسبب نشأة الدولة ثم الجيش والشرطة كمعيار لها فان جميع افرعها ، قد شهدت تناقضات السياسة واطماعها التي دفعت بعض الضباط القادة الى التمرد والانقلاب على الدولة ، ودفعتها كقوات مسلحة الى الانحراف تدريجيا عن طريق العلاقة الوطنية بالدولة.

خصائص غابت في طريق الهدم

مع تلك الانحرافات التي صاحبت المؤسسة وشدة وقعها منذ التشكيل ، امتازت في جل مراحلها التي سبقت عام ١٩٦٨ بصفات ايجابية لا يمكن نكرانها ، مثل:

١. الضبط. إن العسكرية العثمانية التي تميزت بالضبط الصارم ، وممارسة العقوبة كوسيلة لترسيخ هذا الضبط ، تركت بصماتها على خاصيته ، في عموم المؤسسة ، من خلال جيل الضباط الذين تطوعوا في وحداتها بداية تشكيلها ، وكذلك كانت العسكرية البريطانية التي عرفت بضبطها الجيد قد تركت هي الأخرى بصماتها الواضحة ، من خلال الخبراء والمستشارين البريطانيين الذين نُسبوا للمعاونة آنذاك ، ومن البعثات التي أرسلت للدراسة في الكليات والمؤسسات البريطانية ، وكذلك كفاءة ، وجدية أولئك الضباط العراقيين الذين أخذوا على عاتقهم مهام بناء القوات المسلحة ، والتي تضافرت جميعها لتكوين مستويات ضبط جيدة في عموم الوحدات والمراكز والمؤسسات استمرت مؤشراتها "معقولة " مع تذبذب بين الحين والآخر تبعا لظروف العراق السياسية "حتى عام ١٩٦٨ يوم تعاملت الحكومة مع المؤسسة بطريقة غيرت معنى الضبط من العسكري التقليدي الى آخر ممزوج بفلسفة سياسية حزبية "نفذ ثم ناقش" ، ومن بعد هذا عام ١٩٨٠ الذي ادخلت في بداية شهره الثامن القوات المسلحة بجميع فروعها في حرب مع إيران لثمان سنوات ، عدّتْ نقطة التحول السلبية في مجال الضبط العسكري ، الذي اخذ بالتصدع السريع كنتيجة حتمية لطول فترتها ، والتدخل السياسي في تفاصيل ادارتها.

ان الجيش بشكل خاص ، والقوات المسلحة على وجه العموم ، مؤسسة منضبطة يجري تدريب افرادها على تنفيذ الأوامر الصادرة من القادة والآمرين ، تسلسلا من الاعلى الى الادنى... مسألة حتمت وجود سياقات عمل ، وأساليب تعامل ، وتدرج في الرتب ، وشكل تنظيم ساعدت جميعها على تحقيق غاية تنفيذ الأوامر "الضبط" ، عماد المؤسسة العسكرية ، وهذه ورغم أهميتها ، الا ان حدوثها بشكل مطلق اي تنفيذ الاوامر اي كانت طبيعتها على وفق مفهوم الضبط التقليدي ، قد تغيرت في العام المذكور ، بعد ان قلقت السلطة من احتمالات انحراف القوات المسلحة عن مهامها الاساسية في حماية وجودها ، لمصلحة بعض الجماعات أو الأفراد ، واتجهت بسببه الى صياغة خاصة للضبط يبقى فيها المنتسب منفذا لبعض الاوامر العسكرية ، وممتنعا عن تنفيذ أخرى اي تجزأة الضبط لمستويين.

الاول ، يتعلق بالأوامر العسكرية الصرفة. تلك الأوامر التي تقتضي ضرورات عمل القيادة تنفيذها في كافة الظروف والمواقف ، مثل التي تتصل باعمال القتال في الحرب ، والشؤون الإدارية ، والتنقل .... الخ ، وما يتخللهما من أوامر وتوجيهات فرعية. وهي واجبة التنفيذ حد تحديد عقوبة الإعدام في حال الامتناع او التلكؤ عن تنفيذها ، في ظروف الحرب والتوتر التي سادت طوال الزمن السابق.

الثاني ، ذو صلة بالأوامر العسكرية ذات الصفة السياسية. وهي الأوامر التي يمكن أن تصدر عن المستوى القيادي الأعلى ، مطالبة الادنى بالقيام بفعل يهدد أمن الحزب والثورة ، مثل التمرد على الحكومة ومحاولة اغتيال مسؤول من الحكومة أو التحرك لتغيير الحكومة .... الخ. وهذه يمنع تنفيذها لمستوى تحديد عقوبة الإعدام ليس فقط للذين ينفذون أوامر الجهة التي تصدرها ، بل وكذلك لمن لا يُخَبِر عن آمره الذي أصدر مثل تلك الأوامر ، وإن لم يجر تنفيذها. وبصددها لم تكتف القيادة باصدار تعليمات توضح ابعاد هذه المعادلة ، بل وتوجهت الى احتواء المؤسسة العسكرية والامنية بطريقة السيطرة الحزبية على قادتها واختيار غالبيتهم بمواصفات تتسم بالتابعية والوصولية ، والخوف من السلطة ، لأن خصائص من هذا النوع تجعلهم

يأخذون رأي الأعلى منهم في صغائر الأمور قبل كبائرها. وتثير في داخلهم الشك بما يصدر إليهم من أوامر من الجهات الأعلى. وتجعلهم يحسبون ألف حساب قبل تنفيذ ما يصدر اليهم من اوامر ، وان عرفوا بمستويات انضباطهم العالي.

وتوجهت كذلك الى حصر كثير من أنواع القرارات ، والصلاحيات بالقيادة العامة للقوات المسلحة ، إذ وصلت الحال في بعض مراحل الزمن السابق ، أن يؤخذ رأيها بتغيير موقع دفاعي لسرية مشاة على جبهة تمتد ١٢٠٠ كيلو متر وتنسيب آمر وحدة ومدير شرطة قضاء. ويؤخذ رأيها ايضا بتنسيب ضابط من وحدة إلى اخرى في بغداد او شرطي الى جهاز الامن الخاص ، وسفر الضباط وتنقلهم واجازات القادة والآمرين.

إن التغير على وضع المؤسسة في مجالات الضبط وسياقات التعامل ، والقيادة والسيطرة ، التي تتعلق به ، قد زادت شدته بشكل ملحوظ بعد العام ١٩٧٩ بعد ان وُضعتْ أداة طيعة في يد القيادة الفردية المغامرة غير العقلانية ، تستخدمها بالطريقة والاتجاه الذي تريد ، وان كان طريقا لا يمكن سلوكه عمليا ، وبالقدر الذي عزز من توجهات الهدم الموجودة في الاصل وإدام استمرارها.

٢. الوطنية. إن مشاعر المنتسبين من الضباط للأجيال الأولى في عموم الجيش والمؤسسة العسكرية ، قد تأثرت بالمد الوطني الآتي من تاسيس الدولة العراقية آنذاك ، حتى حاول البعض ، وخارج السياقات الدارجة التأكيد على أهداف عامة للجيش تتمثل في الدفاع عن حدود الدولة وحماية أمنها الخارجي ، رغم المخالفة في استخداماته المتكررة داخليا ، وكانت تمارين تعد وتنفذ ، ومناقشات تدور في هذا المجال ، وأوراق بحث في كلية الأركان تنجز بحدود معقولة تجتمع في نتائجها ، وتوصياتها لتغطية تلك الأهداف ، حتى أصبحت مفرداتها تتكرر في عقول المنتسبين وفي سلوكهم لمستوى أشعرتهم بالاعتزاز الكبير بها ، وبالقوات المسلحة التي تسعى إلى تحقيقها. وهذه عند النظر إليها من زوايا النفس ، نجد أن فيها أسس لمشاعر وطنية بين المنتسبين بحدود مقبولة ، وان كانت مشاعر استخدمت

كتبريرات لاقحامها في القتال الداخلي عشرات المرات ، ومن قبل كل الحكومات بالتعاقب منذ عشرينات القرن الماضي ، والى عام ٢٠٠٣ وجميعها لجأت اليها وسيلة ضبط وتقويم ، وردع قادرة على الحيلولة دون حدوث التهديد ، حتى ان جميعها وكلما واجهت مأزقا أمنيا يهدد مصيرها ، اعطت لنفسها ، واعطاها الظرف غير المستقر الحق في الاستخدام. حقٌ تربطه دائما بدوافع وطنية ، وبالتالي لا يصبح الاستخدام الفاعل ، لاغراض الامن الداخلي ، من وجهة نظرها مثلبة او مخالفة صارخة للمشاعر الوطنية.

هكذا كان الحال ، واستمر كذلك الى ما بعد ٢٠٠٣ ، اذ وعندما وجدت أول حكومة عراقية بعد ذلك العام أنها بمواجهة تهديد جدي ، لجأت الى أشراكها مع قطعات امريكية وبريطانية في معركة الفلوجة الثانية تشرين الاول ٢٠٠٤ وان كانت بعض وحداتها حديثة التشكيل ، على اساس محاربة متمردين ينتمون الى تنظيم القاعدة أو مدعومين من قبلها. كما حتمت الضرورة معاودة استخدامها في صولة الفرسان بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠٠٨ بمحافظة البصرة ، لمقاتلة متمردين ومتجاوزين على الدولة ، ومن ثم المساهمة الى جانب وحدات من وزارة الداخلية في الخطط الامنية ببغداد وغالبية المحافظات العراقية العربية التي تعرضت الى أعمال ارهاب منظم غير مسبوقة.

من هذا يكون النظر الى مسالة استخدامها طرفا في قتال داخلي طرفه المقابل مواطن عراقي مسالة حساسة. وعموما فان تقدير هذا النوع من القتال وطنيا من عدمه بحاجة الى الكثير من التدقيق والمتابعة ، والحكم عليه صعب ، لان بعض انواع القتال الداخلي يكون احد اطرافه المقابلة للقوات المسلحة في ساحة المعركة الداخلية مشبوها بعلاقاته الخارجية ، مما يبرر للدولة في حالته الاستخدام ، كما يصدف ان تتعرض الدولة ليس العراق فقط ، لمواقف صعبة تكون النتائج المحتملة في حال عدم استخدامها ، والجيش منها على وجه الخصوص ، كارثة على الدولة والمجتمع ، كما هو الحال بين الاعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ عندما دخلت قوى ارهابية خارجية الى جانب

قوى مقاومة داخلية ، لو لم يشارك الجيش في قتالها لتغير حال العراق بالشكل الذي تريده تلك القوى تابعا لحركة سلفية أمية طائفية او مقسما لعدة دويلات.

من هذا يمكن وضع الوطنية في هذا النوع من القتال ، علامة تتأرجح بين طرفي خط مستقيم في اقصى يمينه وطنية حقة ، وفي اقصى اليسار تجاوز على الوطنية. تحدد الظروف المحيطة بالاستخدام وطريقته ، واسلوب التعامل مع الواقع ، مكان هذه العلامة على ذلك الخط. ومن وضع الوطنية هذا ، لابد من الاخذ بالاعتبار حقيقة ، تتمثل في ان كثر استخدام القوات المسلحة والجيش منها على وجه الخصوص في اعمال داخلية اي كان نوعها ، يؤدي الى اضعاف مشاعرها ، لكلا الجانبين المواطن والعسكري ، ويتسبب في نشأة وانتشار انواع من الانحرافات المخلة بالمشاعر الوطنية التي تعجل بعملية الهدم. وعلى وفقها حقيقة ، لايمكن تجاوزها ، يصح القول ان مستويات المشاعر الوطنية للجيش وعموم القوات المسلحة لما قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت تفوق ما بعدها ، وانها مستويات بدأت بالتناقص من ذلك التاريخ الفاصل تدريجيا من كثر استخدامها في اعمال القتال الداخلي ، الى أن وصلت مستوياتها الادنى قريبا من عام ٢٠٠٣ وانتقلت لما بعده لاستمرارية الاستخدام وظروف التأثير السلبي الجانبية. انها مشاعر اذا ما وضعت الى جانبها المشاعر القومية على نفس السياق ، يمكن الوصول الى ذات الاستنتاج الخاص بان الاستخدام غير المبرر للقوات المسلحة خارج حدود الوطن وسوءه اثر على المشاعر القومية ، اذ ان العراقيين على سبيل المثال الذين تحسسوا معاناة امتهم العربية ، وتظاهروا دعما للجزائر في حربها مع الفرنسيين وقدموا بعض المساعدات ، ومثلها فعلوا مع مصر وسوريا في حروبهم وقدموا تضحيات ، تؤشر في عموم تلك الازمنة:

وجود مشاعر قومية عربية ملموسة بين صفوف الكثير منهم"مع استثناء ابناء القوميات الكردية والتركمانية وغيرها". أمتدادات انعكست أبعادها على القوات المسلحة ومشاعر منتسبيها القومية العربية ، خاصة الضباط ، وقناعاتهم في الدفاع عن الامة وتحقيق اهدافها ، وإن دورهم في الدفاع عن العراق يُكمل دور الجيوش العربية

الباقية في الدفاع عن أراضيها ، في إطار الأمن القومي العربي ، وهذه مشاعر أعطت هذا البعد " القومي " في العقل العراقي العام ، وكذلك العقل العسكري العراقي مساحة معينة ، خاصة ما بعد سبعينات القرن الماضي التي سيطر على القوات المسلحة خلالها ، المد القومي المؤدلج بعثيا ، بمساحة قومية كانت تفوق المساحة المفترضة او المخصصة للمشاعر الوطنية العراقية. لكنها مثل المشاعر الوطنية ، بدأت تنحسر مع تقادم الزمن ، وسوء الاستخدام الحاصل للقوات المسلحة ، والتناقض بالشعارات بين التمنيات النظرية ، والحقائق العملية. بدايتها الملموسة مع الحرب التي دارت بالضد من الكويت ، وردود الفعل المضادة لمحاولات الحكومة بربط موضوعها بالوحدة العربية ، ربطا لم يكن منطقيا ، كون في العقل العراقي العام والعسكري على وجه الخصوص ، ايحاءات مضادة للوحدة العربية كنتاج للمشاعر القومية. زاد شدتها اعتقاد غالبية العراقيين ، أن تحالف بعض العرب مع الغرب والأمريكان لضرب العراق بداية الأزمة ، قد تم قبل استنفاذ السبل الأخرى لإيجاد حلول مناسبة لها. ومن ثم تيقنهم أن العرب لم يستخدموا إمكاناتهم المتاحة للضغط على الحكومة العراقية آنذاك ، وإجبارها على الانسحاب من الكويت دون اللجوء إلى التحالف مع الأجنبي لتدمير البلاد وتطوير الأزمة. بالاضافة الى وجود مؤشرات ميدانية عن تعامل سلبي لمنتسبي الجيوش العربية المتحالفة مع الأسرى العراقيين أثناء القتال البري ، ولمستوى دفع العسكري العراقي الى التوجه في موقف الاسر ، وظروف القتال الصعبة الى الأجنبي دون العرب.

مشاعر قومية وصلت الى حافة الانتهاء اثناء وما بعد ٢٠٠٣ ، حتى لم يعد لها أي تأثير على أداء ودافعية المقاتل العراقي ، ولم تسمح الظروف في ايجاد مشاعر وطنية عراقية تحل محلها او تملأ الفراغ الحاصل في خلايا العقل العراقي ، فأسهمت ، مشاعر قومية متدنية ، مع المشاعر الوطنية التي تدنت مستوياتها أيضا ، في الاسراع بعملية الهدم المستمرة.

٣. الشجاعة. يُشَكّل سلوك الضباط ومنذ الأيام الأولى لدخولهم طلابا إلى الكليات

العسكرية باتجاه الاعتداد بالنفس والثقة بها ، وتحمل المسؤولية ، والاقدام وتحدي المواقف الصعبة ، مواصفات جامعة لخاصية الشجاعة ، ويتعَلمونَ أساليب التعامل ومعنى الكرامة ، حتى يصبحوا قدوة في وحداتهم ، ويصمدوا في المواجهة بالقتال قبل غيرهم "شجاعة" ويتجنبوا الهروب أو التخلي عن واجبهم وجنودهم في الظروف الصعبة "تخاذل" ، وهذا نوع من السلوك ، تؤشر سبل تعامل النظام في الزمن السابق مع العسكر انه لم يكن مطلوبا ، وبدلا عنه توجه القائد الاعلى إلى سب وشتم أعضاء في القيادة العامة وأحيانا معاقبتهم بالضرب أمام زملائهم لمجرد قيامهم بأعمال يفسرها من جانبه خطأ أو تقصيرا ، وبتكرار هذا الأسلوب ، ولغرض التخفيف من وطأة الاعتداء الحاصل على الذات الشخصية بدأ بعض أعضاء القيادة العامة وعلى وفق آلية التقمص النفسية ، يمارسون نفس السلوك أو قريبا منه مع القيادات الأدنى منهم ، وهكذا انتقل إلى قادة الفيالق والفرق والآمرين ومدراء الشرطة والامن ، فأصبح شتم الضابط وإهانته علنا سلوكا شائعا ، عندها شعر العسكر بالمهانة والذل. وبدأ الميل لتجنب المواجهة ، وإن كان الثمن ضياع الوحدة والدائرة والمؤسسة أو حتى الوطن. خاصية تخاذل جاءت على النقيض من الشجاعة التي كانت موجودة او مقرونة بالأصول العشائرية ، وبتاريخ الخدمة العسكرية الاولى في القوات المسلحة ، التي تميزت في بعض جوانبها لعدة عقود سابقة بخصائص مثل إقدام جيد ودافعية عالية. وقدرة على التحمل، واستعداد للتضحية... خصائصٌ او مفردات شجاعة ، على مستوى الافراد وكذلك الوحدات ، فقدت من درجاتها كثيرا في الحروب الاخيرة "الحربين الخليجيتين: الثانية حرب تحرير الكويت ، والثالثة حرب اسقاط النظام" اللتان بينتا على المستوى العام أداء ضعيف ، بشكل ملموس. وتلكؤ وبطؤ ، في عملية الاقدام واضح المعالم. ومن ثم وهن نفسي مؤشر. لقد حدث كل هذا بسبب وجود قدر من التخاذل ، بالاضافة الى التفوق المطلق للخصم وسوء الادارة ، وعدم تهيئة المستلزمات اللازمة للقتال.

٤. المهنية. لم يكن مسموحا لضباط الجيش وباقي أفرع القوات المسلحة ، ولا لضباط صفها وجنودها منذ التأسيس والى عام ١٩٥٨ ومن بعده الى عام ١٩٦٨ العمل بغير المهنة العسكرية ، التي يعتز بها المنتسب ، ويحسب موردها كافيا لعيشه بالمستوى الذي هو فيه ضابطا او ضابط صف او جندي مطوع. وكانت الدولة بقوانينها وأعرافها تدعم عيش المنتسب ليكون بالمستوى الذي يليق به ، وهكذا حافظت على مهنيته العسكرية ، لفترة من الزمن ، لم نسمع فيها ان ضابطا يعمل في التجارة وهو في اثناء الخدمة. ومن النادر ان نسمع بضابط صف يعمل في البناء او في اعمال يدوية أثناء اجازته الدورية ، واذا ما عمل احدهم في الحقل ، فعمله يأتي لمساعدة عائلته ، ويعتز بأنه قدم عونا. لكن هذا قد تغير قليلا بعد ١٩٦٨ ، وكثيرا بعد ١٩٨٠ في اثناء الحرب التي أضعفت الضوابط القيمية ، وفتحت مجالات العوز والحاجة المادية ، والاستغلال الفاسد للجهد البشري العسكري في الاعمال الخاصة ، فتوجه البعض من العسكريين ليكونوا مساهمين في اعمال تجارية ، وآخرين اقتحموا الصناعة واستغلوا بعض من جنودهم لاغراض تتعلق بمصالحهم الشخصية ، والبعض توجه لبيع سيارته الآتية مكرمة ليضعها استثمارا في مشروع او في عمل أطرافه جنود من وحدته أو زملاء له ومعارف من خارجها ، واستمر الامر هكذا تصدعا في جدار المهنية العسكرية ازداد سعة مع ازدياد سني الحرب ، فكانت في نهايتها مشاريع صناعية ضخمة لضباط قادة. واراضٍ وحقول زراعية لضباط بمستويات مختلفة. وسيارات أجرة يسوقها ضباط. وجنود بملابسهم العسكرية ، يعملون صناعا او يستجدون في مواقف السيارات. وضباط يديرون مشاريع تجارية او صناعية لجنودهم السابقين. حتى أصبح الامر طبيعيا ، لا تقوى المؤسسة بضوابطها الموروثة الوقوف بالضد منه. قبلته تماما عندما اصبح اعضائها في المستويات العليا يملكون ، ويسعون لتوسيع ملكهم ، ويدافعون عنه بصلاحياتهم المعهودة.

انه خرق للمهنية العسكرية ، لا يقل عن وجود السياسة في جسمها ، كخرق لمهنيتها. خرقٌ ، وان تكوّن بشكل واضح ومؤثر اثناء الحرب وبسبب ظروفها ، الا انه

استمر كسلوك هدم شائع لا يمكن التخلص منه. انتقل من الزمن السابق الى الزمن الجديد. فالبعض الذي حصل من العسكر على رواتب جيدة ، وظروف عمل مناسبة بعد عام ٢٠٠٣ استمر بالتسابق ، وبسرع أكبر نحو العمل بمهن اضافية. وتسخير المنتسبين لاغراض خاصة. واستغلال المنصب للامور الذاتية. وبالنتيجة قل ميل العسكر لاحتراف مهنتهم العسكرية ، وقلت درجات الاعتزاز بها واجبا وطنيا يفتخر به في كل الظروف والمواقف.

لقد اصبحت القوات المسلحة بسبب هذا التهافت المصلحي طرفا من أطراف الأزمة الوطنية ، لان اداؤها بالميدان قد اختلف وتدنى ، بمستوى اصبح غير قادر لوحده على حسم الموقف ، وان بعض منتسبيها دخلوا اطرافا بالمساومات الدائرة لخرق امنها وعاملا ولو غير مباشرا من عوامل استمرار الخروق الحاصلة. فتأشر أن الضابط الذي كان يفتخر بين أهله وأفراد جيله قبل ١٩٦٨ أنه عسكري عراقي ، وضابط الصف الذي كان يحترم حدود عسكريته ويعتز بها ، قد تغيرت نظرتهم هذه ، وتغير سلوك تآزرهم معا كعسكريين عراقيين. وتأشر ان العسكريين من الجيل الذي عاش خمسينات وستينات القرن الماضي ، قد فقدوا التفافهم المعهود حول ضابط او ضابط صف يتعرض إلى موقف اعتداء في الشارع أو في احد وسائط النقل من قبل مدنيين ، وتنازلوا عن مبادراتهم للوقوف التقليدي معهم عسكريون في موقف صعب ، قبل الاستفسار عن الدوافع والأسباب ، وتناسوا مشاهد التدافع ، والانطقة النسيجية في الايادي داخل عربات القطار ، ومحطات ركوب السيارات ، تنهال ضربا على من يجرؤ بالتطاول على عسكري فيها. ففقدوا بالمحصلة روح التعاون والاعتزاز بالعسكرية العراقية ، ومهنيتها المتميزة.

هكذا تدنت مستويات المهنية الى الحضيض ، وهكذا تكونت امراض تهديم في بنيته "الجيش" ، رافقته عدة عقود ، تسببت في خسارته المعركة قبل دخولها ، وخسارة وضعه التنظيمي وهيكليته البنيوية ، انتقل الكثير منها الى جسم الجيش الجديد بعد اعادة تشكيله من جديد عام ٢٠٠٣.

الفصل الثاني

عوامل ساعدت على التسريع بعملية الهدم

العوامل المساعدة

اذا ما قيل ان انحرافا عن رغبات المجتمع العراقي ، وكذلك عن اهداف الدولة العراقية ، قد جرى في موضوع تشكيل الجيش العراقي وعموم القوات المسلحة ، عام ١٩٢١. واذا ما اضيف لهذا القول ، قول آخر ، مفاده ان طبيعة تشكيله ، وسياقات تطوره ، ومعالم نموه وتضخمه ، واتجاهات استخدامه داخليا ، اوجدت عوامل هدمه وانحرافه ذاتيا. واذا ما آمنا بهذه الاقاويل ، علينا أن نؤمن معها ، ان ماحصل منه وله طوال ثماني عقود متصلة ، لم يكن قد حدث اعتباطا ، ولا يمكن ان يكون حدوثه بالصدفة العابرة مثل مواضيع أخرى في الحياة الدارجة. ونؤمن أيضا بوجود اسباب وعوامل اجتماعية وسياسية ، لم يدركها القريبين أحيانا ، ويصعب ادراكها في معظم الاحيان ، لانها موجودة في الغالب داخل عقول المعنيين في أعلى السلطة التي لا تقبل تركيبتها النفسية الكشف والنقاش. لكنها عوامل يمكن تقصيها واستكشافها من خلال النتائج أو بوسائل البحث العلمي ، ومن خلالهما سوية يمكن الاشارة الى أن الهدم والانحراف والتصدع الذي حصل في نهاية عمره أي قبل ٢٠٠٣/٤/٩ يعود الى عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة ، ساعدت على بلوغ غاية الهدم ، يمكن مناقشتها تحت العناوين الآتية:

١. أصول البيئة العراقية

وَسمت القبلية العراقية ، سلوك ابنائها وان كانوا مقيمين في المدينة او قريبا منها ، بخاصية المحسوبية ، يفضل الواحد منهم على أساسها ، التعاون مع الأخ أولا ثم ابن العم ثم القريب ومن بعدهما ياتي الفرد العادي من العشيرة ذاتها ، حتى قيل "انا وأخوية على ابن عمي وانا وابن عمي على الغريب"*. خاصية دفعت أولئك الضباط الاوائل المعنيين بالتأسيس والتهيئة والتشكيل ، المنحدرين الى القبيلة ، أو بالمعنى الأصح أولاد شيوخها ، أن يمهدوا كثيرا لأبناء عمومتهم وأفراد عشائرهم ، وابناء المناطق التي ينتمون اليها ، فيما يتعلق بالقبول في الكليات العسكرية والامنية ، ولاحقا في الأركان ومن بعدها استلام المناصب القيادية في أفرع القوات المسلحة. وهذه بحد ذاتها مخالفة جذرية لطبيعة البنية العسكرية ومهامها الوطنية ، البست التشكيلة العسكرية ، لباس العشيرة ، ببدلة عسكرية ، وجعلت جذورها النامية من الضباط على وجه الخصوص ، ذات ابعاد نوعية ، عشائرية ، مناطقية محددة ، وكذلك قياداتها العليا. واقع حال بقيَّ هكذا لعدة عقود ، وان تغيرت نظرة الجنوب العراقي إلى الخدمة وتوجه العديد منهم الى التطوع للعمل في صفوفه أواخر الحكم الملكي ، ومعظم سني الجمهورية ، هذه الفترة التي نما خلالها المجتمع العراقي نموا بدأ بسببه الوقوف على سكة المدنية التي يفترض ان تقلل من اثر هذه الانحيازات المخالفة على المواقف والسلوك المهني.

نماذج من السلوك غير التوافقي

ان البيئة الاجتماعية العراقية ، فيها خصائص أخرى ، ونماذج سلوك أخرى غير القبلية ، لا تتوافق مع متطلبات البناء العصري للدولة وقواتها المسلحة ، اذ وبالاضافة الى الميل العشائري الذي انعكس سلبا على بنية القوات المسلحة في

---

* مثل شعبي شائع في العراق ، خاصة في مناطق الوسط والجنوب التي تعد من المناطق التي للعشيرة فيها نفوذ قوي على الابناء. يعبر عن مدى الانحياز العنصري للفرد ، تبعا لقرابة الدم منه ، تبتعد تدريجيا كلما تفرعت الشجرة ، وتعددت أغصانها.

الازمنة السابقة والحالية ، كما ورد في الاسطر القليلة أعلاه ، هناك مثلا سلوك المداهنة التوددي للحاكم وصاحب السلطة والتقرب منهما ، والخوف التجنبي منهما في ذات الوقت. وكذلك تعظيم الاعلى في المنصب والرتبة ، وأكبار شأنه مع النفس وبين الآخرين... سلوك ، كان موجود في هذه البيئة منذ القدم ، بالتأسيس عليه نرى ، فسحة مدح في الشعر القديم والجديد للخلفاء والحكام وأصحاب الجاه تعد كبيرة ، ونرى في الادب القديم والجديد توجهات لاكبار وتعظيم الحكام وكبار القوم من قبل الخطباء تعد ايضا كبيرة ، ونرى كذلك سكوت صغار القوم عن كباره هي الاخرى موجودة بكثرة. وما يهمنا هنا علاقتها ببنية القوات المسلحة ومقادير تأثيرها في عملية الهدم ، وعلى اساسها نفترض ان القادة العسكريين الذين اسسوا اللبنات الاولى للقوات المسلحة ، والذين بادروا باستخدامها في بعض القتالات الداخلية ، والانحياز الى ابناء قومهم في القبول بين صفوفها ، من النادر ان يقف أحد بمواجهتهم ليقول لهم أنكم على خطأ ، واذا افترضنا أن مثل هذا قد حصل في بدايات التأسيس ، فانه سيصطدم بخاصية الاعتداد بالنفس والاعتقاد بالصح ، عندها سيكون التنبيه محدودا وتأثيره قليلا. كان هذا في البداية ، واذا ما أنتقلنا الى الازمنة القريبة من الان ، واضفنا الشك وعدم الثقة خاصية أخرى الى المداهنة والاعتداد المفرط بالنفس ، فسنرى ان هناك تجنب لفعل التنبيه عن الخطأ ، بل وأكثر منه حد الثناء على السلوك الخطأ عند حصوله من الاعلى والدفاع عن حصوله ، وكأنه هو الصح بعينه. انها خصائص سلوك وأخرى غيرها في البيئة الاجتماعية العراقية العامة والعسكرية على حد سواء ، عززت من أوجه الخطأ ، وحرفت الصحيح عن مساره في مساهمة واضحة لحصول ، وتعميم الهدم في البنية العسكرية. كذلك امتازت هذه البيئة بكثر الاسقاطات النفسية ، لما في داخل انسانها على الاخرين ، حاكما او محكوما ، ضابطا برتبة عالية أو جندي بمنزلة عادية... حيلةٌ ، لا شعورية من حيل دفاع الانا ، ينسب صاحبها ، لغيره ميولا وافكارا مستمدة من خبرته الذاتية ، يرفض الاعتراف بوجودها ، لما تسببه من الم وما تثيره من مشاعر الذنب ، فيسلك بنتيجتها على

العكس من ما يظهره. وهي بالتالي اسلوب لاستبعاد العناصر النفسية المؤلمة من حيز الشعور[٥] ، يزداد اللجوء اليها لا اراديا ، وينقص كذلك لا اراديا ، تبعا لحال المعني نفسيا ، والظروف المحيطة به اجتماعيا ، وخير مثال لعملية اللجوء اليه بقدر ، حرّف مسيرة القوات المسلحة ، كانت اسقاطات صدام حسين ، الآتية من قلق التجربة في انقلابات متعددة اندفع بسببها ، وعوامل السياسة الى اتهام الآخرين أولا ، ومن ثم تنحية الرفاق القريبين ، وبعدها الارتكاز على أعمدة عسكرية موالية ، لها الفاعلية والقوة والنفوذ والقدرة على تثبيت اركان حكمه وتعزيز وجوده ، حتى بنى على هذه المعرفة فلسفته في ادارة الدولة والمجتمع والقيادة العسكرية ، بقوة النخبة التابعة من العسكر المحسوبين على شخصه عشائريا ومناطقيا. وامتازت أيضا بالشك التوجسي ، للاعلى "الحاكم" اتجاه الادنى "المحكوم" الذي يدفعه الى عدم الاطمئنان لمسؤولية التكليف بمهام القيادة ، فيتجه الى التفتيش عن الموالين بين القادة ، والتغيير في السياقات وربما التقاليد السائدة.

المزج بين العسكرية والعشائرية

مما ورد أعلاه يتبين ان عبد السلام محمد عارف ، سبق صدام حسين في الاستجابة السلبية لخاصية القبلية ، عندما توجه الى تكتيل وتقريب الضباط الدليم قريبا منه ، ومن ثم تسليمهم المناصب المهمة ، فكون تشكيلة قيادية عسكرية مطمئنة "حسب اعتقاده" جاءت من رحم العشيرة والمنطقة ، ضَمنَ بها رئاسة الاركان لشقيقه ، ومعها الاحتفاظ بقيادة فرقة المشاة الخامسة المتمركزة في بغداد. وضمن القوة الجوية للواء الطيار الركن عارف عبد الرزاق من كبيسة. والانضباط العسكري وآمرية موقع بغداد للعميد سعيد صليبي ، القادم من نفس العشيرة. والحرس الجمهوري الى العميد الركن ابراهيم عبد الرحمن الداوود ، المحسوب على الرمادي. والاستخبارات العسكرية ، للنايف ، معاون مديرها ، القوى في هيكلها التنظيمي ، هو كذلك من العشيرة.

ان هذا التوجه التكتلي النافذ لعبد السلام ، يمكن عده المحاولة السياسية العسكرية الاولى التي اعتمدها رئيس عراقي لانتاج كتلة قرابة عسكرية "عشائرية

مناطقيـة" لاغـراض الحمايـة الذاتيـة وتوسيع النفوذ ، متجاوزا على السياقات الـتي سارت عليها القوات المسلحة منـذ تأسيسها ، ومرسيا قواعـد وسياقات تعتمـد القرابة السياسية العشائرية ، أمتدت الى الازمنة التي جاءت من بعده ، لتكون اكثر سعة زمن صدام حسين الذي منح رتبا ومناصبا لاهالي منطقته واقرباءه بشكل واسع حتى احاط نفسه في السني الاخيرة بمجموعة من الضباط الكبار ، يرتبطون معه عائليا وعشائريا ومناطقيا ، لم تفلح في حمايته من وشاية قريب اودت به اسيرا لدى القوات الامريكية. انه توجه ، للتعامل مع الشكوك ، بالتكتيل العشائري المناطقي ، وان نفع مبتدعه عبد السلام ، في الحيلولة دون نجاح عدة محاولات انقلابية بالضد من نظامه ، وفي فرض شقيقه عبد الرحمن كرئيس للجمهورية ، بعد مقتله يوم ١٣ نيسان ١٩٦٦* ، لكنها ومع هذا لم تنفع كما يجب في حماية الرئيس عبد الرحمن لفرط طيبته ، وسعة ثقته باهم شخوصها ، الدواد ، المعني بحمايته ، والنايف ، المسؤول عن امنه ، اي انه لم يتمكن من استخدامها ورقة ضغط عسكرية عشائرية ، تركها له شقيقه جاهزة للاستخدام ، اذ وعلى العكس مما اراد من قادتها ان يكونوا طوقا امنيا لحمايته والنظام ، كانت هي دافع لاثارة قلقهم على فقدان النفوذ من انقلاب محتمل ، ففضلت الانقلاب عليه بالتعاون مع البعثيين الساعين الى السلطة ، بل واقوى الساعين اليها ، وتم لهم هذا. وختاما لهذا الموضوع يمكننا التأكيد على ان هذا النوع من السلوك الذي يتأسس على نوع من التقرب والاقتراب والابعاد والابتعاد ، موجود اصلا في النفس العراقية القبلية ، ولا يقتصر وجوده على العسكر ، اذ يمكن

---

* بعد مقتل عبد السلام، اقيمت انتخابات لاختيار الخلف، تم التلويح فيها بالقوة، اذ وبعد ان تقدم ثلاثة راغبين للترشيح على المنصب هم شقيقه عبد الرحمن، واللواء الركن عبد العزيز العقيلي وزير الدفاع، والبزاز رئيس الوزراء. خضعوا لجولة انتخابات أولى فاز بها البزاز بفارق صوت واحد عن عبد الرحمن، ولم يحصل العقيلي سوى على صوته نتيجة لم تقتنع بها مجموعة التكتل العسكري العشائري، فتوجهوا الى الضغط على البزاز ليتنازل لمرشحهم، مؤكدين امتلاكهم القوة، التي تحتم أن يكون الرئيس عسكريا، فتنازل على الفور، وفاز عبد الرحمن بالرئاسة، فوزٌ، يمكن عده منطقيا، انقلاب عسكري من نوع خاص.

تلمسه بشكل واضح في سلوك العديد من القادة والمسؤولين السياسيين الذين حكموا البلاد منذ تأسيس الدولة ، والى ما بعد عام ٢٠٠٣.

٢. ضعف التركيبة البنائية

إن التمعن بطبيعة المؤسسة العسكرية العراقية منذ بداية تشكيلها يبين وجود بعد انحيازي في قيادتها ، فاول وزير للدفاع كان جعفر العسكري ، واول رئيس للاركان كان نوري السعيد الذي عين بعد عودته من سوريا كوكيل لوزير الدفاع تحت تسمية (رئيس اركان الحربية) ، وهذا سلوك يعود الى عوامل السياسة التي حتمت ان تنحصر خياراتها في تحمل مسؤولية التأسيس على الضباط العراقيين العثمانيين المناصرين للثورة العربية أو المستمرين بالخدمة العسكرية العثمانية حتى سقوط امبراطوريتها ، وهم جميعا من مناطق الوسط وشماله ، الذين تحملوا وحدهم ذلك الشرف "التأسيس" ، ولان الجنوب العراقي ومرجعيته الدينية العشائرية لم تقتنع تماما بنظام الدولة الجديدة ، عندها ضاق المجال عمليا أمام الدولة ، في أن تلون البنية البشرية للقوات المسلحة اي ان تجعلها متجانسة من ناحية التركيبة الاجتماعية "القومية ، الدينية والمذهبية". فجاءت البنية في هذا الجانب في اطار النتائج المحتومة ، بنية نوعية اصبحت بعد امتلاك السلاح ، وسلطة التأثير محط انظار السياسيين للاستقواء ومد النفوذ ، فأسهموا من جانبهم بالابقاء على حالها لأكثر من ثمانية عقود ، باستثناء فترة قليلة بعد ١٤ تموز ، حاول فيها القادة التجاوز على هذه التحديدات ، عندما فتحوا ابواب القبول والتطوع لعموم العراقيين ، لكن الفترة كانت محدودة ، لم تغير شيئا نظرا لبقاء القيادات العسكرية العليا من ذات الامتداد القديم ، ولان السياسيين الاوائل قد جاء اغلبهم من نفس الامتداد المتصل بالامبراطورية التي كان العراق احد ولاياتها ، وقد جاءوا بقدرات تحصيلية ومعرفية تفوق أبناء المناطق العراقية الاخرى في الشمال الكردي والجنوب العربي على وجه التحديد ، اللذين تعودوا عدم الاقتراب من الوظائف العثمانية ، وكان العثمانيون بنفس الوقت لا يثقون بهم ، فتكونت بنية توليفية سياسية عسكرية فيها قدر من

الانحياز ، وقدر آخر من الاختلال بالعلاقة بين سواد العسكر من المنتسبين والدولة العراقية التي يفترض أن يخدمون عَلَمها دون انحياز.

الاختلاف بمعايير الروح العسكرية

ان توليفة البنية العسكرية المذكورة ، كونت في البيئة العراقية ، ميول عسكرية "الروح العسكرية" تختلف من منطقة الى أخرى ، فالموصل القريبة من الدولة العثمانية ، التي تمتلك أكثر من غيرها قاعدة ضباط عثمانيون عرب مثلا ، وكان لوضعها هذا تأثير على ميول الشباب واتجاهاتهم نحو العسكرية بروح تختلف عن باقي مناطق العراق ، فكان عدد الطلاب المتقدمين والمقبولين في عموم الدورات في الكليات العسكرية ، يفوق باقي المحافظات ، ويتفوق على بغداد في أحيان ليست قليلة ، كما عرف عن الضابط المصلاوي مهنيته العالية وانضباطه الجيد ، حتى ينصح الضباط القادة والامرين والمدراء عند التفتيش على ضباط ركن ومساعدين لهم أن يفتشوا بين الضباط المصالوة اسبقية اولى لانهم مهنيين وجادين في عملهم العسكري ومطيعين لامريهم ، واستمرت هذه المعايير الى فترة زمنية قريبة من ٢٠٠٣ التي تغيرت بعدها الخريطة العامة للتقديم والقبول.

خلل التجانس البنائي

ان الوضع الضعيف للتجانس في البنية العسكرية "قيادة ومنتسبين" هو أو دوافعه ، هي ذاتها انتجت وضعا اداريا لعموم البلاد فيه خلل في التجانس واضح المعالم على مستوى البنية العامة للمجتمع والدولة ، يرجعه البعض الى موقف البريطانيين من ثورة العشرين التي كانت جذورها بالجنوب العراقي ، وصبغة مثيراتها الدينية العشائرية الجنوبية "مع وجود شخصيات من المنطقة الغربية والشمالية تقل اعدادها عن الجنوبيين بشكل ملموس" ، الأمر الذي يرجحه اصحاب هذا الاتجاه مؤكدين أن البريطانيين المعنيين بالانتداب على العراق ، وكرد فعل لتلك الثورة ، وبهدف تأمين نفوذ أفضل بدأوا التعامل ، قبل مجيء الملك ، ومن ثم بعد تنصيبه مع عراقيي الوسط والشمال في

جوانب الحقائب الوزارية والمناصب القيادية العسكرية والسياسية ذات الأهمية ، أكثر من الجنوب. داعمين رأيهم بالوثائق التاريخية التي تشير إلى موافقة الحكومة البريطانية على مقترح السر برسي كوكس بضرورة تشكيل حكومة وطنية عراقية كرد فعل على ثورة العشرين ، وكان هو شخصيا معني بتشكيلها ، إذ شكلت أول وزارة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ برئاسة عبد الرحمن الكيلاني (النقيب) والسيد طالب لوزارة الداخلية وجعفر العسكري لوزارة الدفاع ، وساسون حسقيل لوزارة المالية ومصطفى الآلوسي للعدلية ، وعزة الكركوكلي للمعارف ، ومحمد علي فاضل للأوقاف ، وعبد اللطيف المنديل للتجارة ، إضافة إلى وزراء بلا وزارة هم عبد الجبار الخياط ، وعبد الغني كبة ، وعبد المجيد الشاوي ، وعبد الرحمن الحيدري ، وفخري جميل ، ومحمد صيهود ، وعجيل السمرمد ، وأحمد الصانع ، وسالم الخيون ، وداود اليوسفاني ، وضاري السعدون ، ونجم البدراوي. وقد عين لكل وزير مستشار بريطاني ، تشير بصددها المس بيل في مذكراتها أن كوكس وبعد شهرين من تشكيلها استطاع إقناع النقيب بضرورة إسناد وزارة ذات حقيبة إلى رجل من الجنوب فوقع الاختيار على محمد مهدي بحر العلوم الطباطبائي من كربلاء حيث أسندت له وزارة المعارف والصحة[٦].

الانعكاس السلبي لخلل التجانس على البناء العسكري

انه وضع مخل بالتجانس ادركه الملك فيصل وحتى البريطانيين بعد فترة قليلة من التنصيب ، وحاولوا التفتيش بين الجنوبيين عن مؤهلين لإشغال بعض المناصب سعيا للتوازن وتفاديا للفتن المحتملة جراء الشعور بالحيف من تقاسيم السلطة والمسؤولية. لكن أوانه قد فات بعد أن ترك خللا واضحا في البنية العامة ، انعكس بشكل واضح على الجيش ، عماد الأمن القومي للدولة ، لتكون بالمحصلة تشكيلة قيادته ممتدة الى جانب من التركيبة السكانية العامة ، تضمن مواقف وتوجهات سياسية داعمة لأمن الحكومة والملك. هذا بالاضافة الى أن الجيش ، لم يمتلك ومنذ تاسيسه رؤيا تفرض على الدولة سياقات تهيئة واستنفار ونظام تجنيد ، واستخدام يتأسس على عراق متعدد الاطياف ، مما انعكس سلبا على وضعه منذ ذلك التاريخ

وحتى الآن. أذ ولهذا السبب ، واسباب أخرى أضطربت في بنيته واساليب قيادته مسائل مهمة بينها تحديد أهدافه الكبرى ، وصياغة أساليب النفير والتنقل السوقي لأغراض التحشد الخاصة به ، باستثناء ملامح بسيطة في مجالات الأمن الداخلي ، اضفت على استخدامه في مجالها المزيد من مخالفات التعامل مع معايير الاستقرار والتوحد الوطني ، وهذا أمر ظل باستمرار يشكل عقدة خطيرة تمنع العقل العسكري العراقي من التفتح والتجريب ، وتعطي المجال واسعا أمام الحكومة لزجه في عمليات عسكرية مخالفة لارادته او قدراته الفعلية لشنها ، ومثيرة للريبة بطبيعتها السياسية ، حتى عدَّ البعض من الكتاب العسكريين أن هذه كانت وراء تأثر كافة عملياته العسكرية بالقرارات السياسية للحكومة الآنية سواء ما يتعلق منها بالتوجه لمعالجة مسائل خارجية ، او تلك التي لها صلة بتكرار استخدامه لأغراض الأمن الداخلي بالضد من العشائر العربية في الجنوب والعشائر الكردية في الشمال ، حيث شهدت أعوام ١٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، تحركات من هذا النوع في كربلاء ، والناصرية ، والبصرة ، والرمادي ، والموصل ، والسليمانية ، وأوامر اصدرها ياسين الهاشمي عام ١٩٣٠ بالهجوم على الفرات الأوسط. وعمل مثله رشيد عالي الكيلاني الذي وجهه للهجوم على عشائر الرمادي ، كما ضرب قضاء عفك والمناطق القريبة منه عام ١٩٣٥ ، وهاجم عشائر آل إزيرج وشيخها خوام في الرميثة عام ١٩٣٦ ، بطريقة عدّت توظيفا دقيقا للقمع العسكري المخالف لمقتضيات التعامل الوطني. ومن بعدها في عام ١٩٦١ حيث معاودة التوجه الى عموم مدن كردستان عسكريا ، بصيغة حرب لم تنتهي الا بفرض منطقة حضر الطيران عام ١٩٩١ ، أخرجتها من حسابات التدخل العسكري للمركز بشكل نهائي. بالاضافة الى عدم التورع في استخدامه كل أنواع الأسلحة الثقيلة والكيماوية ضد المدنيين ، كما حصل في اهوار الجنوب وحلبجة من كردستان العراق في ثمانينات القرن الماضي. ومع هذا الاقرار بالاستخدام تجدر الاشارة الى انه من الصعب منطقيا تحميل الجيش المسؤولية القانونية والاعتبارية للاستخدام ، لان طبيعة قيادته ترجع الى قيادة الحزب والدولة التي تسيطر على كل

المقاليد وبطريقة لا تسمح الرفض والمناقشة ، مما يجعل عملية التنفيذ لاستخدام هكذا نوع من الاسلحة ، مسألة آلية لا يمكن ان يقف في طريقها اي من عسكريي ذلك الزمان.

الاقلال من قيمة الدولة

ان اختلال العلاقة بين العسكر والدولة أخذ صيغة أخرى مختلفة الى حد ما في الزمن السابق ، اذ وبسبب سعي القادة آنذاك الى انتاج قوات مسلحة عقائدية وخططهم المكثفة للتثقيف بهذا الاتجاه ، تحورت الاتجاهات لدى المواطنين من دعم القوات المسلحة وتقديرها واحترامها ، الى الشك بتوجهاتها. ولدى المنتسبين من احترام المواطن وتقديره والوقوف معه ، الى الشك بسلوكه ، والتعامل التعسفي مع ردود فعله واستجاباته. وهذه اتجاهات قللت بالتدريج من قيمة الدولة ورموزها الوطنية مثل الجيش والقوات المسلحة.

٣. اضطرابات الذات القيادية

تعلم العسكرية منتسبيها ، أساليب القيادة وسبل الالتزام بقوانينها ، والاعتزاز بممارستها ، على وفق سياقات عمل وتدريب وادارة ، مستمرة منذ دخول الطالب كليته العسكرية او دخول المتطوع خدمتها المستمرة ، وبتواتر الايام وتكرار المفردات تتكون في نفوس المعنيين رغبة في القيادة ، وسعي لاصدار الاوامر ، خصائص تتضخم عند البعض من الضباط لمستوى ، يسعون لتطبيق بعض فعالياتها داخل البيت وفي الاماكن العامة. وهذا يعني ان اللذين يغرمون في مسائل القيادة ، يفتشون عن تطبيق مخرجات اوامرها ونفوذها ، بمستويات تكبر مع استمرار ترقيتهم واعتلائهم المناصب العسكرية ، وهذه مسالة طبيعية عندما تبقى في حدود الثكنة العسكرية ، لكنها تكون خطرة عندما تفتش المخرجات عن منفذ لها من خلال السياسة ، خارج اطار المهنية العسكرية ، على شكل تآمر ومحاولات انقلابية مغلفة بغلاف الوطنية والمصلحة العامة ، حالة تكررت مرارا في تاريخ القوات المسلحة

العراقية ، واسهمت في التوجه صوب التردي والانهيار. انها حالة يقترب تضخمها من سلوك اضطراب ، لا تقتصر مخرجاتها "نتائجها" على ما يتعلق بمخالفة القوانين العسكرية عند المشاركة في انقلاب مثلا ، بل والتجاوز على معايير المهنية العسكرية ، اذ نجد مثل هؤلاء يتجاوزون الاكتفاء بالمنصب الذي وصلوه ، الى حرق المراحل الزمنية بغية الوصول لمنصب أعلى ، وفي طريقهم للوصول اليه يكونون مستعدين لفعل الازاحة بطرق بينها التكتل مع الأقوى ، والنفاق الاجتماعي العسكري ، وتقليل قيم الاقران ، واحيانا اللجوء الى التسقيط وتوجيه الاتهام وكتابة التقارير الى مستوى من السعة عانت فيه القوات المسلحة وبالذات المدراء والقادة والآمرين من موضوعها "التقارير الحزبية" ، حتى أستفحلت في الثمانينات وما بعدها لتكون آفة تؤسس عليها القيادة سبيلا للمعرفة ، وشر لا يمكن تجاوزه من قبل المنتسبين بكافة المستويات القيادية. وكانت بطبيعتها لا تقتصر على الجوانب الامنية وانما لاغراض التقييم والمراقبة ، وقد جاء فحوى الكثير منها غير دقيق أو في غير محله ، وحرجا في نتائجه التي تكون سلبية على المؤسسة وأهدافها ، ولنا في مجالها كثير من الامثلة ، بينها ان ضابط صف من الفوج الثاني لواء ٣٦ قد رفع تقريرا عام ١٩٨٤عن آمر سريته الذي رصده ، يستمع الى اذاعة ايرانية تبث باللغة العربية ، قبل يومين من معركة حُشدت لها كل وحدات الفرقة للهجوم على مواضع ايرانية تُحسب انها مهمة لتعديل دفاعاتها في المنطقة ، فارسل ضابط الركن الثالث استخبارات اللواء وأمين سر الفرقة على آمر السرية ، قبل يوم من التنفيذ وحققا معه ، واعترف الضابط بفتحه الاذاعة من باب التعرف على عدوه ، كحجة للتخلص من تهمة الانحياز الى العدو التي يُعاقب عليها بالاعدام ، وبعد اعترافه شكل مجلس تحقيقي بنفس اليوم وقُصرَ بنفس الوقت ، ومن بعدها طلب منه آمر اللواء وبالاتفاق مع امين سر الفرقة ، العودة الى فوجه ، وقيادة سريته في المعركة ، وانتظار ما ستقرره القيادة الاعلى بالموضوع ، فعاد الى سريته محبطا ، يلوم نفسه ولواءه والحزب الذي اعطى ضابط الصف صلاحية رفع التقارير ، وعند الشروع بالهجوم أوجد فرصة

مناسبة هرب خلالها الى جانب العدو الذي طلب منه مقاتلته ، وعاد بعد ٢٠٠٣ يفتش عن ضابط الصف الذي رفع التقرير ، فوجده بعد اشهر ، في احد قرى مدينة الديوانية ، وقد غير من وجهته ، وبات متصدرا مجلس عشيرته داعية للنظام الجديد ، ذاما البعثيين ، شاكيا من أعمالهم التي دمرت العراق.

ان شيوع هذا النوع من السلوك وتفشي اضطراب الذات القيادي المفرط كوّن قاعدة ليست قليلة من الضباط في القوات المسلحة ، يميل الواحد منهم الى اعطاء انطباع ولائي للاعلى ، والسعي الى درج كل استجابات التعامل معه تحت كلمة "نعم" وبما يشبع رغبة الاعلى ، بطريقة أدت الى استهتار بعض القادة او تفرعنهم على المادون ، الى حد اللجوء الى استخدام الضغط والتجاوز بالسب والشتم على من يقع في طريق غضبهم الانفعالي ، وثنائهم في نفس الوقت على اولئك المسرفين بالتنفيذ التملقي. حتى سمي عديد من القادة العسكريين الموصوفين بالفرعنة واستخدام السب والشتم على معيتهم من الضباط ، واستسهال معاقبتهم حد الاعدام في المكان ، خاصة بعد عام ١٩٨٠ منهم على سبيل المثال الفريق الركن ماهر عبد الرشيد "قائد فيلق" الذي اعتاد انتقاد الضباط والتطاول بالكلام على بعضهم ، واتهام بعضهم الآخر بالخيانة في الوقت الذي يريد ، حتى ان قسما من الضباط الملتزمين باتوا يسعون الى تجنب الخدمة بامرته ، أو تحاشي ملاقاته جهد الامكان ، وهناك غيره ايضا على شاكلته في تاريخ المؤسسة العسكرية ، وعلى قلتهم فانهم تركوا بصمة تؤيد وجود الداء المذكور.

الاخلال بالسياقات الثابتة

ان الضباط المصابين بهذا الداء ، يسعون في العادة الى اصدار الاوامر والدفع الى تنفيذها دون الرجوع الى او الالتزام بسياقاتها الثابتة ، ودون حساب الظروف الملائمة للاصدار والتنفيذ ، همهم الوحيد ان تنفذ اوامرهم ، وان كان التنفيذ سببا لحصول كارثة عسكرية ، حتى شاع على سبيل المثال سلوك الاخلال بهذه السياقات حتى في الحالات التعبوية بينها على سبيل المثال اصدار اوامر تنقل لقطعات دون وجود وسيلة

لتنفيذ حصوله. والاكتفاء بعدد قليل من سيارات النقل ، تخصصها السرية النقلية لتنقل فوج مشاة. والامر بتحريك لواء مشاة من اقصى نقطة في الشمال العراقي الى اقصاها في منطقة الفاو بليلة واحدة ، دون تخصيص عجلات من الجهد العسكري للفرقة او الفيلق.... أوامر وتجاوزات ، تعد خرقا للسياقات الثابتة ، كونت سلوك التسفيه الخاص بالاوامر ، والتجاوز على طبيعتها ، وعدم الاهتمام بالنتائج المتأتية منها ، كما عززت من سلوك عدم المبالاة بعموم الصيغ العسكرية ، سببها أو بعض من اسباب حصولها أولئك القادة المصابين باضطراب الذات القيادي المفرط.

ان مشكلة المصابين بهذا الاضطراب ، وعندما سدت من أمامهم سبل الانقلاب في العقود الاربعة الاخيرة ، واتساع الشكوك بمن حولهم ، ونظرا لجسامة المشاعر العدوانية في داخلهم بالضد من القيادة السياسية العليا التي حجمت طموحاتهم ، وخشيتهم النفسية غير الواعية من انكشافها ، توجهوا الى الاسراف بمجاملتها "القيادة العليا" وتنفيذ كل اوامرها. وجعل اوامرها مسلمات لا مجال حتى لمناقشتها. فاصبح نوع من التناغم بين القيادات العسكرية والسياسية ، قويت فيه قبضة السلطة السياسية ، ومسخت فيه الشخصية القيادية العسكرية ، واعتلى سلم مناصبها العليا احيانا ضباط لم يسجل لهم تاريخ معروف في الضبط والمعرفة العسكرية.

٤. خيانة الامانة المهنية

لو تجاوزنا المشاعر الوطنية لفعل الانقلاب العسكري ، بقصد تغيير السلطة الذي تم تناوله بالتفصيل تحت عنوان الانقلابات العسكرية ، وناقشناه هذه المرة من الباب العسكري فقط ، نجد أن المنقلبين تجاوزوا على حدود الصلاحيات العسكرية التي يخولها لهم القانون. وتجاوزوا أيضا على الضبط العسكري ، لأنهم لم يلتزموا بالخطط الموضوعة لهم أثناء تحركهم على سبيل المثال. والتجاوز في هذا الجانب ، وعدم الالتزام بحدود الصلاحيات والضوابط بشكل مقصود ، نوع من الخيانة. واذا ما ناقشناه من باب الامانة ، فان الدولة التي تأتمن ضابط برتبة كبيرة في قيادة قطعة عسكرية ، تتأمل ان يؤديها بأمانة ، واذا ما فعل خلافا لمعاييرها الصحيحة ، فيصنف

فعله من حيث الاعراف الدارجة ، خيانة لهذه الامانة. واذا ما استمرينا بالنقاش من وجهة النظر هذه ، الخاصة بالامانة يمكن أن نصف تسابق بعض الضباط القادة في تسعينات القرن الماضي على وجه الخصوص ، لتلميع صورة القيادة السياسية لقواتهم المسلحة ، وتزويدها بالمعلومات المزوقة خلافا للصحيح هي من باب الخيانة الكبرى للامانة الوطنية والعسكرية. وعلى نفس الاساس توصف اجابات بعض الضباط القادة ابان الحرب مع ايران بنعم مطلقة اذا ما سألوا عن امكانية اجتياح موضع أو القيام بعمل كبير ، وكذلك توصف ادعاءاتهم في الاجابة بانهم سيدمرون العدو ، وسيبيدون الخصم ، ويفنون المقابل ، بمصطلحات استعراضية غير صحيحة ، تدفع القائد السياسي للقوات المسلحة الى اتخاذ قرار لا يدرك ابعاده فيتسبب بكارثة ، كما حصل في معاودة الهجوم على الفاو ابان احتلاله من القوات الايرانية عام ١٩٨٦ ، حيث أدت استعراضيتهم غير المسؤولة الى ابادة وحدات وتشكيلات بكاملها ، وتكبد خسائر وصلت بحدود ستين ألف أصابة ، وهبوط غير مسبوق بالمعنويات.

الامعان بخيانة الامانة

سلوك موصوف بخيانة الامانة المهنية تكرر في احتلال الكويت وفي قبول التصادم مع قوات الحلفاء لمرتين ، وهناك حوادث غيرها كثيرة ، اذ اكدت قيادة القوة الجوية عام ١٩٩٠ مثلا ، ان لديها القدرة على اسقاط طائرات العدو الامريكي ، وهي ترصدها منذ اقلاعها من حاملات الطائرات او من قواعدها في الكويت والسعودية ، واوهموا القيادة التي عرفت بقبولها الوهم الاستعراضي ، انها قادرة على تدريب طيارين انتحاريين للتعامل مع حاملات الطائرات المعادية ، وكان هذا قبل اسابيع من بدأ القتال ، دون أن تكلف نفسها التفكير بالزمن الذي يحتاجه الطيار للتدريب على قيادة مقاتلة ، والهجوم بها انتحاريا ، وكيف له ان يطير اصلا في ظل التفوق التقني المعادي. فكان هذا النوع من السلوك ومثيلاته التي تندرج تحت التملق الممجوج للقائد لتفادي غضبه ، والحصول على مكارمه ، امعان بخيانة الامانة المهنية والوطنية بكل وضوح. واذا ما ناقشنا هذا الموضوع من باب الثقة ، فسنجد بسهولة أن وثوق

عبد الكريم قاسم بضباط وزارة الدفاع وانقلابهم عليه كانت خيانة واضحة لهذه الثقة ، لم تقتصر على مستوى الضباط القادة ، بل وشملت كذلك مستوى الآمرين ، اذ يذكر البعض انه وعندما دخل وزارة الدفاع سعيا لقيادة الجهد العسكري بالضد من الانقلاب صباح يوم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، كان قد أصدر اوامره الى آمر سرية الحراسة المعنية بحماية ثكنة الوزارة ، للخروج منها وفك الحصار عنها الا أن الأمر المذكور لم ينفذ ، وعندما كرر الامر طالبا حضوره فلم ينفذ الامر ايضا ، حتى تبين بعدها انه قد توجه للوقوف الى جانب الانقلابيين عندما أدرك رجحان كفتهم ، فكان موقف خياني للثقة التي منحت له عسكريا. وبنفس الزمن ونفس الظروف الصعبة تخلى غالبية الضباط عن مراكزهم القيادية ، دون الرجوع الى مراجعهم العليا ، وبقي المراتب القريبين من عبد الكريم ، القائد العام للقوات المسلحة ، يقاتلون دون ضباطهم ، حتى قيل أن العميد الركن طه الشيخ احمد وعندما استنجد به الزعيم ، طالبا مؤازرته في القضاء على الانقلابيين قال له باللهجة العراقية الدارجة "هاي الي ردتها مو كتلتك دير بالك من ذولة ترة يخونوك"[٧].

ان هذا السلوك من الناحية الاعتبارية خيانة للثقة ومن الناحية العسكرية ، امعان بخيانة مهنيتها. خيانةٌ ، لم تتوقف على مرحلة من مراحل استمرار الدولة العراقية وقواتها المسلحة ، ولا على زمن من أزمنتها ، كانت مستمرة وكأنها أصبحت خاصية ، اذ وفي زمن حكم البعث ، خان ضباط بعثيون كبار ، قائدهم البكر ، فتجسس بعضهم عليه لصالح صدام ، وتركه آخرون يتلقى مصيره المحتوم ، وانحازوا الى غريمه ببساطة. منها وأمثلة عديدة نصل الى استنتاج ان هناك نفس خياني في شخصية البعض من القادة ، تسبب حصوله في الاسهام بحالة الهدم والتردي التي اصابت القوات المسلحة.

٥. حرف الولاء الوطني

منذ النشأة الاولى للجيش وعموم القوات المسلحة ، كان الولاء العام لمنتسبي الوحدة العسكرية ، ضباطا ومراتبا ، محسوم لها عن طريق التواصل النفسي بين العسكري وآمره من جهة ، ووجودها الرمزي من جهة ثانية ، لينتقل أو يكبر هذا الولاء إلى الدائرة والمديرية والتشكيل ثم الفرقة فالمؤسسة العسكرية والامنية ، وكانت هناك خطط ومفردات تدريب وتثقيف تعزز مستويات هذا الولاء ، على أساس شائع بين كل العسكر ، هو أن وجود الآمر او المدير لا يمثل شخصه الذاتي فقط ، ولا سلطة الضبط في وحدته فحسب ، بل وكذلك الوجود الرمزي للقوات المسلحة والدولة على حد سواء. وبالتالي يصبح الولاء للآمر والوحدة ولاءاً للدولة ، وبالقدر الذي يزيد من توجهه المهني للدفاع عنها والقتال من أجلها. وهذا لم يكن مرغوبا في الحكومة الاخيرة للزمن السابق. وبذا تعامل قادتها مع عموم منتسبي القوات المسلحة ، وآمريها على وجه الخصوص بطريقة تَقْيِّيم وتوزيع للمسئوليات ، لم يعد فيها الولاء للعراق معيارا ذا قيمة ، وبدلا منه أصبح الولاء الشخصي للحاكم بديلا عن الولاء المطلق للوطن ، واصبح معيارا لتسنم المناصب القيادية الحساسة في الجيش والشرطة والامن. وعلى اساسه وبعض الحوادث التي يعتقدها الحاكم تهديدا لامنه ، أي أخلال بجوانب الولاء له ، فقدَ أشخاص وجماعات حظوتهم عنده. فالسوامرة على سبيل المثال ، تدنت مكانتهم في سلم الولاءات الخاصة قريبا من منتصف السبعينات ، من خلال عدم مسايرة عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القطرية والقومية للحزب لما يتعلق بتوجهات الحاكم في حرف الحزب صوب التفرد والتكرتة "كما قيل في الدوائر الحزبية آنذاك" ، وبفقدانها خسروا فرص استلامهم مناصب قيادية عسكرية وامنية عليا. ومن بعدهم جاء دور عشائر الجبور الذي اتهم بعض ضباطهم بالتآمر على الرئيس ، وكذلك الدليم في قضية محمد مظلوم.

التدرجية التراتبية للولاء

انه معيار سحب القيادة العليا الى عمل إجراءات ترتيب تنظيمية للجهات العسكرية والامنية بصورة معقدة ، ومتداخلة حيث التدرجية التراتبية للولاء مع حساسية المهام وطبيعتها الأمنية. فبعد أن كان الجيش هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في البلاد ، وقادته المؤثرين الكبار من طائفة محددة في غالب الاحيان ، عمد الحاكم إلى تشكيل تنظيمات أخرى موازية ونخبوية الطابع ، نسب لقيادتها ضباط من المنطقة والعشيرة والعائلة "تبعا لتدرج هرمها الأمني" تضطلع بمهام عسكرية تختلف عن المهام التقليدية للجيش والشرطة ، وتتحدد بالدفاع المباشر عن النظام في حال عجزهما عن القيام بهذه المهمة أو محاولة احداهما إسقاط السلطة. وفي إطارها دعم قيادات الحرس الجمهوري ، واوجد الحرس الخاص وجيش القدس والنخبة وفدائيو صدام... الخ ، كجدران ولاء متتالية يعتمد عليها في تثبيت وجوده. كما أن التداخل الوظيفي لعمل هذه المؤسسات والرقابة التي تمارسها على بعضها البعض في خضم توازن الرعب والولاءات ، يمثل ضمانة أخرى ضد إمكانية التحول الولائي لها أو بعضها بالاتجاه المضاد للحاكم.

ان عملية الحرف في معيار الولاء من الوطن الى الحاكم ، رافقها بنفس الوقت تضييق شمولية مفهوم الوطن في عقل المواطن ليكون مقتصرا على المكان او المنطقة التي يشعر فيها الحاكم بالأمان ، على العكس مما عَلُقَ في عقل العراقي من مفهوم للوطن بحدوده الجغرافية التي يقيم فيها العراقيون من زاخو شمالا ، حتى الفاو جنوبا ، اذ وبعد عام ١٩٧٩ بفترة وجيزة تصور الحاكم أن مفهوم الوطن بحدوده المذكورة غير كافيا لاستقراره الامني اي البقاء اعلى السلطة ، فاتجه صوب أعالي وسط وشمال العراق العربي ، معتقدا ان المنطقة وعملية انتاج القيادة الامنية والعسكرية من وسطها سيحقق له هذه الغاية ، وعندما حدث بعض التجاوز من بعض ابنائها على امنه بدّل من اعتقاده هذا ، واتجه لإعادة ترتيب تلك الكانتونات المناطقية عقليا لتتناسب ورؤياه عن دورها في أمنه. عندها بدأت إجراءات حثيثة

لتكوين ترتيب عسكري أمني بمحتوياته العرقية والطائفية ، والايديولوجية المعروفة يضيق تدريجيا ، ليضم تكريت والمناطق القريبة منها وطنا. ومن ثم العوجة وطنا. حتى بذل في هذا المجال جهودا حثيثة لإيجاد نوعا من الاقتران الشرطي بين تكريت ثم العوجة والوطن "العراق" باتجاهين كان الأول بتسويقهما إعلاميا ، ونفسيا لجموع المتلقين العراقيين كمنبع للخير ، ورمزا للعطاء ، وأساسا للنضال. وكان الثاني تمييز أهل المنطقة بالوظائف والهدايا والمكارم والتقدير ، والتقرب من سلطات إصدار القرار ، وبتوفير مستوى معيشة يفوق مستويات باقي المناطق العراقية ، ليتوحد أولئك الأهالي خاصة القادة والمعنيين بالامن مع الحاكم وعائلته وجودا يمكن التفاني في الدفاع عنه كبديل للوطن. وبالمحصلة استسلم الجميع للامر الواقع بينهم العسكريين اللذين أصبحت حروب مؤسستهم الخارجية مع الجيران لسنوات ، والداخلية مع الأكراد ، والشيعة في الجنوب ، والعشائر السنية في أعالي الوسط والشمال" مثلث الجزيرة" وطبيعة المهام الأمنية الموكلة ، جاءت دفاعا عن مفهوم خاص للوطن ضيق وانتقائي ، يخدم الحاكم فقط.

كان هذا مفهوما ضيقا للوطن ، لم يفلح في الحيلولة دون حصول الحرب التي هدمت بعض اركان الوطن ، ولم ينجح في الحيلولة دون القاء القبض عليه في المكان الذي عده هو الوطن ، وبدلالة من اعتقد انهم حماته كرمز للوطن ، وتسبب حتى بعد انتهاء زمنه في ابقاء بعض مشاعر التجزئة الفكرية للوطن ماثلة في عقول البعض بحدود مهدت لحدوث اضطرابات هددت وحدة الوطن لما بعد التغيير مباشرة.

الفصل الثالث

الدور المليشياتي في عملية الهدم

المليشيات نموذجا للهدم

أن غالبية الانقلابات العسكرية التي نجحت ، نسقَ خلالها العسكريون مع السياسيين ، ليحصلوا من جانبهم على غطاء لتحركهم السياسي مقبول خارجيا ، ويحصل السياسيون على أداة تنفيذ حاسمة لخططهم داخليا ، وعندما أمتدت يد السياسة واسعة في القوات المسلحة ، دخلت احزابها طرفا في التخطيط والتنفيذ الميداني للانقلابات المتتالية ، وكانت هذه واضحة منذ عام ١٩٥٨. ولان الاحزاب السياسية عادة ما تسعى لمد نفوذها السلطوي ، ومن ثم حمايته من خلال تنظيمها الحزبي ، فتسارع عادة ، القريبة منها الى السلطة او صاحبة السلطة الى تشكيل تنظيمات شبه عسكرية "مليشيات" بادارة وتسليح وتنظيم عسكري بقصد حماية امن السلطة ، كانت هي:

١. المقاومة الشعبية

ان اول تجربة مليشياتية كانت عام ١٩٥٨ ، مع المقاومة الشعبية التي شكلت اثر نجاح الانقلاب ، بدفع من الحزب الشيوعي. وقد نسب لقيادتها العقيد طه مصطفى البامرني المنتمي الى الحزب الشيوعي ، وتطوع للانظمام الى صفوفها غالبية جاءت من الشيوعين واليساريين ، بهدف دعم نظام الحكم القريبين منه ، خطوة لتوسيع

النفوذ وفرض السيطرة على الشارع المتحول في مشاعره باتجاه اليسار في تلك الحقبة الزمنية التي لم تزيد عن السنتين.

لقد تأثرت المقاومة الشعبية بالانفعال الجماهيري ، بل وكانت طرفا في اثارته ، فاكتسبت بالتدرج قوة التأثير والضغط على الحكومة سياسيا وامنيا ، باتجاه التوجه صوب الماركسية ، واستخدمت في التعامل الامني والاستعراضي الفوضوي مع الشارع دون التنسيق مع الجهات الحكومية العليا في الدولة ، حتى اتهم بعض افرادها بافتعال مجازر الموصل وكركوك عام ١٩٥٩ ، للضغط على الزعيم الذي ادار ظهره لها ، ومن ثم اصداره الاوامر لالغائها وسحب اسلحتها ، فتركت خبرتها اثرا سلبيا في عقول الجمهور العراقي الذي بدأ التوجه صوب الافكار القومية ، تأثرا بالمد الجارف لها آنذاك ، وكرد فعل لاخطائها"المقاومة الشعبية" في التعامل المباشر مع المؤسسة السياسية والعسكرية.

٢. الحرس القومي

لقد انتهت تجربة المقاومة الشعبية بمساحة انتقاد واسعة وخبرة سلبية قاسية ، لكن الاحزب السياسية ، لم تنهيها من خططها في السيطرة ، ولم تتعض من تجربتها الفاشلة ، فعاودها حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٦٣ ، بتشكيل الحرس القومي "مليشيا مسلحة" ، شبه عسكرية ، له تنظيمات واسلحة ، وقيادة عامة وقواعد يرأسها في الغالب حزبيين قياديين وبعض الضباط ، وله منتسبين من بين صفوف الحزب وشباب مستقلين بنفس مؤيد لتوجهاته ، وله مقرات معروفة في كافة المدن العراقية ، نسب كقائد عام له النقيب الطيار منذر توفيق الونداوي ، القيادي المعروف ببعثيته وبدوره في الانقلاب.

لقد تأسس الحرس القومي بنفس صيغة المقاومة الشعبية ، مع اختلاف في التسمية ، وفي اصول الانتماء الحزبي ، وفور تشكيله ، سارع الى الغوص في مستنقع التصارع مع القوات المسلحة. والتدخل في بعض شؤونها أكثر سعة من المقاومة الشعبية. فبات منتسبوه يتواجدون في مراكز الشرطة مشاركين في قضايا تحقيق ، وفي

المحاكم طرفا في قضايا ، وفتحت بمقراته اماكن للتوقيف والتحقيق باساليب ادت الى وفاة العديد من المتهمين الشيوعيين والقوميين ، وأنشأوا نقاط تفتيش وسيطرة مشاركة مع القوات المسلحة أو بدونها في بعض الاحيان ، وامتد نفوذه القوي للضغط على القيادة السياسية والعسكرية العليا ، واستفز القيادات الميدانية ، فكان احد اسباب توافق كبار العسكريين البعثيين مع عبد السلام للانقلاب على حكومتهم سعيا منهم الى التخلص من نفوذه الذي حسبوه مهددا لوجودهم في الحزب والسلطة.

٣. الجيش الشعبي

ان الحزب الذي فقد نظام حكمه بسبب وجود الحرس القومي قوة نفوذ مليشياتية شبه عسكرية وعوامل أخرى ، قد عاود الكرة ثانية لانشاء مليشيا فور سيطرته على الحكم ثانية عام ١٩٦٨ ، بتسمية جديدة "الجيش الشعبي" وتنظيم وترتيب وادارة جديدة ، وسيطرة مباشرة للقيادة السياسية العليا على شؤونه بطريقة مختلفة عن السابق اذ نسب على رأس تشكيلته عضو قيادة قطرية "طه الجزراوي" الذي منح رتبة عسكرية بداية ، وبقي قائدا لهذا التنظيم على الرغم من توليه مناصب عليا في الدولة آخرها نائب رئيس الجمهورية.

ان الجيش الشعبي تشكيل مليشياتي مسلح بات بعد فترة من الانقلاب تشكيلا هيكليا ، من مقرات وقليل من المنتسبين الحزبيين المتفرغين وظيفيا لتمشية اموره البريدية والادارية ، والى عام ١٩٨٠ الذي حدثت فيها الحرب مع ايران ، ليعاد نشاطه بشكل اكثر تنظيما "قاعدة لكل شعبة حزبية" ، وأكثر تسليحا "بنادق خفيفة ، واسلحة مقاومة طائرات وهاونات وقاذفات ضد الدبابات" سعيا من قيادته العليا لان يكون مشاركا مع القوات المسلحة في حمى الحرب الدائرة او كرديف لها في اعمال القتال.

ان قيادته وبضوء خبرتها مع الحرس القومي ، حاولت تجنيبه التعامل المباشر مع الجمهور ، والاحتكاك المباشر بالقوات المسلحة ، لكنها لم تنجح في محاولاتها هذه بعد نشوب الحرب ، التي اصبح فيها اداة تطويع الى قواعده بطريقة قسرية ، اذ وبعد

الخسائر المتكررة ، وشيوع اسلوب التكتيل البشري في اعمال الدفاع ، وسد الثغرات الحاصلة بين المواضع الدفاعية للفرق والتشكيلات العسكرية ، لجأت القيادة الى استخدام الجيش الشعبي لاعمال دفاعية ، وباتت تحرك قواعده المنتشرة ، وتعيد استخدام الواحدة اكثر من مرة بشكل دوري ، وبسببها لجأت الى التطويع القسري الذي امتد الى المستقلين من الشباب وحتى الشيوخ في كثير من الاحيان ، واستخدمت طرقا لهذا الغرض بينها مداهمة البيوت ، والقاء القبض على المارة ، والتهديد بعقوبة الاعدام في أواخر الحرب. ولجأ البعض من القائمين على ادارة مفاصله القيادية الى ابتكار اساليب للاعفاء من التطويع بينها مساومة المشمولين ، ومحاباة القريبين ، واستلام رشا من الميسورين ، كان لها اثرا سلبيا في العلاقة بينه والجمهور ، كونت بحكم التكرار افكارا بالضد من وجوده أداة قسر حكومية. وبسببها ايضا لجأت القيادة الى استخدامه في متابعة الهاربين من الخدمة العسكرية والقاء القبض على المتخلفين عن الالتحاق اليها ، والمساهمة في تنفيذ احكام الاعدام لمن يقع تحت طائلتها ، بل ومنح آمري القواعد وقادة المناطق صلاحيات تنفيذ الاعدام المباشر لبعض الحالات التي صنفتها مخالفة للنظام او تهربا من خدمته العسكرية القتالية ، فأصبح بالتالي أداة أمن قسرية بسمعة سيئة ذابت من وحدها في الايام الاخيرة للحرب التي فقدت فيها القيادة سيطرتها على مقاليد السلطة.

٤. فدائيو صدام

ان حزب البعث وبالتحديد صدام حسين كان مغرم باستعراض القوة وبتعدد التشكيلات العسكرية والمليشياتية كأدوات لفرض السيطرة ، وبسببها لم يكتف بالجيش الشعبي ، وبادر ابنه الاكبر عدي للدخول الى حلبة السلطة السياسة طرفا داعما لموقع الاب فيها ، متناغما مع توجهاته والقيادة العليا ، ساعيا الى امتلاك القوة التي تشبع حاجته النفسية لها. فاقنع ابيه وشكل تنظيما مليشياتيا اسماه فدائيو صدام عام ١٩٩٥ بقوة قتالية تطوعية "القاء أجر مدفوع من خزينة الدولة" بدأت

بحوالي عشرة آلاف متطوع ، زاد الى ٢٥ ألف بعد ثلاث سنوات من تشكيلة غالبيتها من الشباب القادمين من شرائح محتاجة ، تدافع اصحابها الى التطوع بدوافع مادية ، لأن المتطوع يحصل في حينه على راتب يفوق اقرانه المتخرجين من الجامعات والموظفين العاملين في القطاع العام. لقد وضّفَ عدي ضباط قادة في لجنته الاولمبية وبعض نشاطاته الاخرى ، استفاد منهم في عملية التشكيل وتنصيب هيئة الركن المعنية بقيادة التنظيم ، التي وضع على رأسها الفريق الركن قيس الاعظمي ، ترتبط به كمشرف عام. وقد تحمس عدي لمشروعه التنظيمي وحصل على دعم والده ، وقام بحشره مليشيا غير منضبطة باعمال أمنية بعد ان البسهم قيافة خاصة بهم ، وأوسع تدخلهم في شؤون الناس حتى اوكلت لهم مهام متابعة الهاربين من الخدمة العسكرية ومكافحة الدعارة ، كذلك حاول اشراكهم باعمال قتالية في الحرب الاخيرة التي اسقطت نظام حكم ابيه ، لكنهم تبعثروا قبل حصول الاشتباك المباشر بالعدو.

التسلل المليشياتي بعد التغير

ان فكرة المليشيا تشكيل داعم لسلطة الحزب الذي يقود الدولة ، لم تقتصر على الحزبين الشيوعي والبعثي ، اذ امتلكت الاحزاب الفاعلة في ادارة الدولة بعد سقوط صدام ٢٠٠٣ مليشيات قبل وبعد السقوط ، كان لها أثر كبير في استمرار عملية الاضطراب الامني والاداري ، على الرغم من ان التغيير هذه المرة لم يأتِ عن طريق الانقلاب العسكري كما اعتاد العراق على وقعه من قبل ، بل وجاء كنتيجة حتمية لحرب خسرتها الدولة التي قادها صدام بالضد من تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة ، التي ادارت الدولة والمجتمع العراقي بطريقة فسحت المجال للاحزاب السياسية الفاعلة والمشاركة في الحكم بان تحتفظ بمليشياتها كامنة في البداية ، وظاهرة فيما بعد ، بقرار اصدره بريمر برقم ٩١ لعام ٢٠٠٤ اعترف رسميا بوجود مليشيات لستة احزاب رئيسية مشاركة بالحكم ، اعطاها الحق لدمج اعداد محددة من منتسبيها في الجيش والشرطة ، وهي:

الاتحاد الوطني الكردستاني

الحزب الديمقراطي الكردستاني

الحزب الشيوعي العراقي

المؤتمر الوطني العراقي

حزب الله العراق

المجلس الاعلى للثورة الاسلامية "منظمة بدر"

والحزب الاسلامي العراقي.

قرار لم يتم الالتزام الصحيح بتطبيقاته اذا سعت كل الاحزاب المعنية الى توسيع استحقاقاتها والتجاوز على القانون الذي حدد صفة "مقاتلة النظام السابق" كشرط لتوصيف المليشيا والشخص المعني بها ، وبالاضافة الى توجه الاحزاب لحشر اكبر عدد من منتسبيها كضباط ، دخل الفساد عاملا في توسيع رقعة التجاوز والخلل ، اذ سُعرت الرتب العسكرية بسقوف عليا ودنيا ، فمن يدفع عشرة آلاف دولار مثلا يحصل على رتبة رائد وخمسة عشر الف لرتبة المقدم ، وهكذا الى ان تسلل النَفَس المليشياتي الى المؤسسة العسكرية بسهولة ، على الرغم من اصرار الحكومات المتعاقبة والمشاركين السياسيين فيها بخطبهم ونهجهم الانتخابي الى ضرورة ابعادها أي المؤسسة عن السياسة ، وتاكيد وجودها محايدة ، هدفا وطنيا اشير له في القوانين التي شرعت خلال التسع سنوات التي اعقبت الحرب والتغيير.

ان المليشيات بعد الحرب الاخيرة لم تقتصر على هذه التي حددها قانون بريمر ، بل وفرضت الظروف واعمال الاحتقان الطائفي وجود مليشيات اخرى كان أكثرها فاعلية وتأثيرا هو جيش المهدي التابع الى التيار الصدري بقيادة رجل الدين مقتدى الصدر. وهناك تشكيلات اخرى يمكن وضعها ضمن قوائم المليشيات هي الصحوات التي شكلها الامريكان بداية في محافظة الانبار للوقوف بالضد من تنظيمات القاعدة ، وتوسعت الى باقي المحافظات العربية السنية بدعم من الحكومة المركزية[٨].

ان توصيف المليشيا يسحب الى توصيف بعض القوى المسلحة التي عملت

بالضد من الدولة العراقية بعد الحرب بينها أو اهمها الجيش الاسلامي وكتائب ثورة العشرين وجيش النقشبندية والقيادة العامة للقوات المسلحة وجيش محمد ، وغيرها التي يمكن توصيفها بالمليشيات ، لكن تأثيرها على بنية القوات المسلحة العراقية لم يكن موجودا ، عليه سيتم تجاوز موضوعها في هذا المؤلف.

التأثير المليشياتي في عملية الهدم

ان التأثير السلبي للمليشيات على البنية العسكرية ، وبضوء الاستعراض لمسمياتها المذكورة ، يأتي من زاويتين رئيسيتين الاولى ، هي الأخف وطأة ، تتعلق بخدمة الضباط المهنيين في صفوف المليشيات التي تشكلها الدولة أو احزابها ، اذ ان لجميعها قيادة وامتدادات تنظيمية ، تقتضي نقل ضباط من القوات المسلحة "الشرطة والجيش" ليكونون في هيئات ركنها او مدربين لمنتسبيها ، او آمرين لقواطعها وقواعدها ، وهذا يعني احتكاك للعسكر بهيكلية تنظيمية لا يمكن ان تصل الى مستويات تنظيمهم العسكري ، ينتج عنه في المعتاد تأثير وتأثر لكلا الجانبين ، تنتقل منه بعض الخصائص أو تَعلَق عند الضباط العائدين الى الخدمة في المؤسسة العسكرية ، يمكن ان تتسع لتسهم في التأثير سلبا على مستويات الضبط والالتزام عماد البنية العسكرية. ولان منتسبي وقيادات هذه المليشيات هم حزبيون ، فهذا يعني ان الضباط المنقولين اليهم او المستخدمين مؤقتا في صفوفهم سيدخلون او سيتوغلون أكثر في عالم السياسة الذي يطغى على السلوك وعلى نهج التفكير ، وهذا بطبيعته أو اية نسب منه كانت موجودة قد اسهمت في عمليات الهدم. أما الزاوية الثانية فتأتي من التصارع والتناحر الذي سيكون موجودا حتما ، بين المليشيا المدعومة من السلطة السياسية العليا ، وبين القوات المسلحة المطلوب تدجينها من قبل نفس السلطة أو بعض المتنفذين فيها ، تكون نتائجه ليست في صالح البناء النفسي والمعنوي للقوات المسلحة ، فعندما يوقف شاب منتسب للمقاومة الشعبية او الحرس القومي ، او الجيش الشعبي أو من الصحوات في الزمن الجديد ، ضابطا أثناء تنقله

من بغداد الى الموصل على سبيل المثال ، ويساله عن سبب تنقله أو عن اجازته ، ومكان وحدته ، سوف لن يقبلها الضابط ، وسوف لن يكتف بعدم القبول ، لان السائل ليس له علاقة به وبمرجعيته العسكرية ، عندها سيمتنع الضابط أو يغضب ، وبالمقابل يمكن أن يتشبث الشاب بطلبه كتأكيد لذاته المليشياتية ، والنتيجة تزيد احتمالات سحب الضابط من سيارته وتوجيه اللوم وربما الاهانة لشخصه ، وحتى اذا ما كان الشاب واعيا متزنا يمكن أن يرسل الضابط الى مرجعه في المقر الاعلى ، وبكل الحالات ، تتكون لدى الضابط مشاعر بالضد من المليشيا ، وبالضد من الحكومة والحزب والقيادة التي أنشأتها ودعمتها ، ويصبح متحمسا للمشاركة في الخلاص منها بأي عمل ، وان كان تآمرا فيه مجازفة عالية بالحياة ، وهذا ما حصل مع الحرس القومي ، ومن قبله المقاومة الشعبية على وجه التقريب.

ردود الفعل تجاه المليشيات

ان التأثير السلبي قد يأتي من قوة دفع المجتمع بالضد من المليشيا ، حتى وان أدت مهام وطنية كما يدعي القائمون عليها ، فمثلا عندما تُقحم المقاومة الشعبية او الحرس القومي بعض وحداتهما في عملية القاء قبض على متهم بالقتل ، فان ردود فعل عائلة الجاني اتجاه سلطتهما تكون مختفلة عن ردود فعلها ، اتجاه الشرطة التي اعتاد المجتمع مشاهدتها في تنفيذ هذه المهام. وبنفس القدر قيام الجيش الشعبي بالقاء القبض على هارب من الخدمة العسكرية ، تكون ردود الفعل سلبية بالضد من تشكيله والحكومة الداعمة له ، في حين لا تكون مثل هذه الردود موجودة تجاه الانضباط العسكري ، الذي أعتاد المجتمع التعامل مع مهامه في متابعة الهاربين من الخدمة. انها تدخلات بمهنية افرع القوات المسلحة ، ولدت احتكاكات وايحاءات مضادة للجهة المليشياتة ، انتقلت من كثر النقد الى القوات المسلحة حتى شعر بعض منتسبيها بالحيف الهادم للبنية العسكرية.

ان التأثير السلبي لا يأتي فقط من التصارع والتناحر الذي عادة ما يكون موجودا بين العسكر والمليشيات ، ولا من التوجهات الموجودة لدى القيادات العليا

لاخذ دور سلطوي من خلال الاحلال بدلا من الجهات العسكرية والشرطوية فحسب ، بل وكذلك من خلال الاكتساب المتدرج للقوة التي تغريها في التدخل بشؤون الدولة والجهة العسكرية ، ومن خلال الاتكال على المؤسسة العسكرية في تأمين بعض مستلزمات تشكيلها من اسلحة ومعدات وسيارات ، وقيافة عسكرية ، على حساب امكانياتها المحدودة ، ونتيجته تكوين مواقف ضد بين الجانبين ، اسهمت في هدم البنية الاساسية لكليهما. في محصلة الأمر يمكن التأشير الى ان تجارب المليشيات في العراق كانت سلبية اسهمت في عمليات الهدم البنيوي للقوات المسلحة ، بالاضافة الى اسهاماتها في الهدم الاجتماعي والسياسي لبنية المجتمع العراقي.

الفصل الرابع

الانقلاب العسكري في عملية الهدم

الوضع العسكري ما قبل الانقلاب

تأسس الجيش العراقي ابان الحكم الملكي وكما ورد في اعلاه ، وحددت طبيعة واجباته في الدفاع عن المصالح العراقية بضوابط لا تسمح للمنتسبين التدخل بشؤون السياسة ، وبات تنظيمه على هذا الأساس أول فوج للمشاة "فوج موسى الكاظم" مقره بغداد ، والفوج الثاني في الموصل ، وكذلك الفوج الثالث الذي دعم ببطرية جبلية ليشترك في أول عملية قمع ضد الاكراد في السليمانية عام ١٩٢٤ ، حيث توالت تشكيلاته تباعا لتتوزع على مناطق العراق شمالا ووسطا وجنوبا ، ألوية أخرى ثم فرق ، ليستقر مع أواخر الحكم الملكي اربعة فرق هي الفرقة الأولى "مشاة" وتتواجد في الجنوب الممتد من الحلة – قضاء المسيب ، وحتى البصرة جنوبا. والفرقة الثانية في ديالى تغطي المنطقة من منصورية الجبل حتى كركوك ، السليمانية واربيل شمالا. والفرقة الثالثة "مدرعة" تتواجد في بغداد ، ومسئوليتها بالإضافة إلى منطقة بغداد امتدادا الى الغرب باتجاه الرمادي. والفرقة الرابعة في الموصل حتى الحدود التركية والسورية. مدعومة جميعها بمدفعية مجحفلة في أغلبها ، وقوة جوية تشكلت عام ١٩٣١ توزعت أسرابها لاحقا ، توزيعا متوازنا لتغطي ساحة عملياتها كل أنحاء العراق ، وتلائم التوزيع الحاصل للقوات البرية ، وقوة نهرية بغاطس بسيط يصلح للعمل في شط العرب ، ومنطقة الأهوار التي تثير القلق للحكومة المركزية. هكذا

كانت توزيعات الجيش العراقي وتنظيماته ، التي تأسست على تلك الرؤيا المتناغمة مع تصورات الحكومة لحاجتها الآنية للتعامل مع التهديدات الداخلية وإلى حد ما النظرة البعيدة لأعداء العراق المحتملين ، والقدرة المتيسرة للتعامل مع واقعهما ، واستمرت كذلك منسجمة مع هذا التصور ، وعدد سكان العراق ، وقدرة خزينة الدولة لتَحَمُل أعباء الدفاع وتطوير القوات المسلحة ، مرحلة ما قبل الاستثمار الواسع للنفط ، فكان تنظيما بسيطا ، وتوزيعا شاملا انعكس على طبيعة أهدافه المحدودة ، وعلى شكل تعامله مع متغيرات السياسة ، التي لم يكن بعيدا عنها رغم محاولة الحكومة إبعاده عن التقرب إليها جهد الإمكان ، إذ أن الحكومات الملكية نجحت وبنسب ليست قليلة في إبعاد ضباطه وجنوده عن الانتماء إلى الأحزاب ، وتطبيقها المادة ١٣١ من قانون العقوبات العسكري التي تحرم العمل السياسي في الجيش بشكل دقيق ، وتأكيد قادتها في لقاءاتهم ومحاضراتهم مع الضباط هذا التحريم ، حتى يذكر الضباط الاوائل أن رئيس اركان الجيش الفريق رفيق عارف زار كلية الاركان منتصف الخمسينات بمناسة تخرج احدى دوراتها ، وفي كلمته امام المتخرجين ، قال بالمعنى العام: أياكم والسياسة ، فالتقرب اليها تحريم مطلق.

حراجة التعامل العسكري مع الاضطرابات الاجتماعية

ان الدولة العراقية الملكية ، نجحت في تكوين جيش مهني بحدود مقبولة في ذاك الزمان ، يحضى باحترام الاقليم ، وباقي دول العالم ، ذكر عن بعض مآثره الضباط الاوائل ، انه قد حضر تمرين سارية الجبل الذي اقامه الجيش العراقي عام ١٩٥٧ ، ممثلين عن جيوش اجنبية ، بينهم قائد حلف شمال الاطلسي ، الذي وبعد ان شاهد جميع فقرات التمرين ، اشاد بالجيش العراقي ، في كلمة القاها بحفل الختام ، قائلا (أنه أفضل جيوش آسيا)[٩]. ومع ذاك النجاح ، فان جميع حكومات الدولة الملكية ، ومن بعدها الجمهورية ، لم تستطع تجنيبه التعامل مع الاضطرابات الشعبية ، خلافا لمهامه في الدفاع عن حدود الدولة ، اذ ان جميعها أضطرت الى أصدار الاوامر الى

الجيش للتعامل مع عشائر عربية او تنظيمات كردية او تظاهرات شعبية ، ترى الحكومة من وجهة نظرها أن التهديد الحاصل من أعمالها يفوق قدرة الشرطة على التعامل معها فتضطر الى اقحام الجيش وباقي أفرع القوات المسلحة لتحصل على قوة القمع او الردع المطلوبة. عندها يصح القول أن مثل هذا الاقحام الاضطراري ، يمثل معضلة للحكومة ، وعدم اقحامه يمثل معضلة لها أيضا. حقيقة تُمثلها بشكل دقيق رواية عن الملك فيصل الاول ، رواها السفير سليم الامام عن السيد محمد سيد حمود الحصونة ، من أن الملك قد زار مرابع السيد وعشيرته في الناصرية ، في منتصف عشرينات القرن الماضي ، قبل الشروع بطلبه استخدام الجيش لمهاجمة العشائر المتمردة في الجنوب ، والتي اثارت للدولة مشاكل اضطراب امنية. وفي مضيف السادة الحصونة سال الملك عن الرأي في ضرب التمرد العشائري ، فكان أحد كبار السن ، ممن يطلق عليهم شعبيا بتسمية "العارفة" جالسا في المضيف ، وبدلا من ان يجيب بشكل مباشر ، استأذن الملك في ان يروي حكاية واقعية لاحد أبناء عشيرته ، فلاح زوّجَ اثنان من بناته خارج المنطقة ، وبعد ان مرت فترة طويلة ، من فراقهن ، طلبت زوجته ، ان يقوم بزيارتهن في بيوتهن ، للاطمئنان على أحوالهن ، وفعلا قصد الاولى التي يعمل زوجها فلاحا ، وسألها عن أحوالها فأجابت ، الحمد لله لقد قام زوجها بزراعة ارضه جميعها ، وضَمّنَ أرض أخرى من غيره ، وينتظر أمر لله بانزال المطر. فدعى لها من الله أن يهطل المطر مدرارا ، لتنعش زرعهم وتحسن حالهم. ومشى صوب الاخرى التي يعمل زوجها كوازا "صانع فخار" وحال وصوله بيتها. سألها عن احوالها.

أجابت حمدا لله ، لقد اكمل زوجها ، مئات الجِرار والاواني الفخارية ، ووضع كل ماله فيها ، بانتظار فخرها ، تدعوا من الله أن لا يمطرها فيذهب تعبه وماله سداً. فدعى أمامها من الله ان لا يمطرها ، حفاظا على جرار زوج ابنته من البلل والخراب.

بعد اتمامه الزيارة ، عاد الى زوجته التي تنتظر بفارغ الصبر. سألته فور الوصول عن أخبار البنات. فقال لها سوف ينهجم بيت أحداهن ، ان مطرت أو لم تمطر....

حقيقة اراد العارفة الحصيف أن يجيب من خلالها على سؤال الملك بلغة "الحسجة" ، كعادة أهل الجنوب ، وكأنه يريد القول:

ان مهاجمته للعشائر الجنوبية المتمردة كارثة. وتركها بدون ضبط لا يأتي الا عن طريق الهجوم كارثة ايضا.

مثال حكيم ، ينطبق تماما على مسالة الاستخدام الخاص بالقوات المسلحة في التعامل مع الاضطرابات الاجتماعية التي تحصل حتما وفي كل الازمنة والاوقات. استخدام أشعر البعض من المستخدمين بالقوة ، واشعر الاخرين في الجهة المقابلة بالاضطهاد. حالةٌ ، تقترب من ان تكون غير طبيعية ، انعشت في ذاكرة الضباط المغامرين الساعين الى السلطة فكرة الانقلاب على السلطة لبلوغ سدة حكمها باستخدام القوة.

انقلابات نجحت في اتمام عملية الهدم

ان فعل الانقلاب واقع حال لا يقتصر حصوله على العراق ، بل وقد لجأت غالبية الدول الموجودة ضمن جغرافية المنطقة باستخدام قواتها المسلحة لتغيير سلطة الدولة ، في مرحلة من مراحل وجودها. وهي في العراق محاولات تعددت ، بعضها نجح وغير شكل الحكم ، واسلوب ادارة الدولة ، واسهم في تغييره هذا باتمام عملية الهدم التي طالت الجيش والقوات المسلحة ، وبعضها لم ينجح ، وعلى الرغم من عدم نجاحه هذا ، فانه اسهم من جانبه في عملية الهدم ، سواء بالتجاوز على سلطة الدولة ، او بتجاوز الدولة على ضوابط وقيم الجيش التابع لها.

ان شكل الادارة ، وطبيعة المجتمع ، وخصائص الشخصية ، واسلوب قيادة العسكر ، وطريقة التعامل معهم ، ومن ثم دفعهم للخوض بمشاكل الامن الداخلي ، كونت مساحة واسعة لتحرك الجيش سياسيا ، بنهايات صعب التحكم بها ، فانتجت احداث "انقلابات" غير الثاني منها "١٤ تموز" الواقعين السياسي من الحكم الملكي الدستوري "نسبيا" الى الحكم الجمهوري الفوضوي "غالبا" ، والعسكري من المهنية الاحترافية "نسبيا" الى الرتابة النفعية "غالبا" ، وجميعها انقلابات تسببت من

حيث لا يريد اصحابها في احداث الهدم البنيوي للقوات المسلحة ، حيث:

١. الاستقواء بالسلاح للتدخل بشؤون الدولة.

٢. أستخدام نفوذ القادة المسلح للضغط على أطراف سياسية في الدولة.

٣. التلويح بالقوة لردع المجتمع دون التأثير على سياسة الدولة.

هذا ولاغراض التحليل الخاص بدور كل انقلاب في عملية الهدم "الانحراف ، والتجاوز ، والانحلال الضبطي ، والمخالفة" سيتم التطرق ببعض من التفصيل الى تلك التي نجحت في الاستيلاء على السلطة ، وهي انقلابات بعضها اخذ تسميات القائمين عليها ، وبعضها الآخر أخذ تسميات من تواريخ تنفيذها ، ونضعها هنا حسب التسلسل الزمني لحدوثها ، وكما يأتي:

١. بكر صدقي

الفريق الركن بكر صدقي ، مواليد مدينة كركوك ، قرية عسكر ١٨٨٦ لابوين كرديين ، تخرج من الكلية العسكرية العثمانية في اسطنبول ، وعمل ضابطا في جيشها ، مشاركا في الحرب العالمية الاولى ، وقد اكتسب من خلال خدمته في تلك الحرب ، سمعة عسكرية جيدة ، عاد الى العراق بعد اندحار الامبراطورية ، وانضم الى الجيش العراقي برتبة ملازم اول. عرف عنه الانضباط الصارم ، وشدة التعامل مع المعية ، قاد حملات عسكرية قاسية ضد الاشوريين في سميل عام ١٩٣٣ ، وضد عشائر الفرات الاوسط عام ١٩٣٥ والبرزانيين في كردستان بنفس العام. تؤشر جميعها سلوكا عسكريا منضبطا ، وطموحات عالية في الصعود الى المراتب القيادية العسكرية العليا. تقلد عدة مناصب قيادية في الجيش المؤَسَس حديثا ، ليصل قبل الشروع بتنفيذ انقلابه الى قائد الفرقة الثانية. تميز أبان خدمته أن له ميول بالضد من البريطانيين ، وعلاقات جيدة مع رموز الدولة ، وبالذات الملك غازي المعروف بعدم اقتناعه بالوجود البريطاني. استغل مغادرة رئيس اركان الجيش الفريق الركن طه الهاشمي "شقيق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي" في شهر تموز عام ١٩٣٦ الى خارج العراق ، وايكال

مهامه الى صديقه الفريق الركن عبد اللطيف نوري ، ليتفق واياه على تحريك الفرقة الثانية من قرة تبة الى قرغان ضمن الفترة الزمنية لتمارين التدريب الاجمالي السنوية للجيش ، بهدف تسهيل تسلل وحداتها الى مدينة بعقوبة قريبا من بغداد ، وتم له هذا ، ليلة ٢٨/ ٢٩ فقامت فور دخولها بقطع خطوط الاتصال مع العاصمة ، واحتلال البريد والاماكن المهمة ، خطوة اعقبتها باخرى قوامها الزحف باتجاهها أي بغداد بقيادة الفريق بكر شخصيا ، صاحبها تحليق لطائرات من القوة الجوية في سمائها ، القت منشورات كتبت بصيغة البيان الاول للانقلاب. وفي الوقت الذي تتحرك فيه وحدات الفرقة صوب العاصمة ، توجه وزير الداخلية حكمت سليمان صوب القصر الملكي ، لايصال مذكرة موقعة من الفريقان المذكوران الى الملك غازي ، تطالبه باقالة حكومة الهاشمي. معطية اياه مهلة محددة للتنفيذ تقتصر على ثلاث ساعات فقط.

في الطرف الحكومي المقابل للانقلاب توجه وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري ، للتدخل شخصيا في مسعى لايقاف الزحف الى بغداد ، فاتصل بالفريق بكر لهذا الغرض مؤكدا أنه يحمل رسالة خاصة من الملك غازي ، وهي الفرصة التي قدرها الاخير سانحة للتخلص من جعفر العسكري "صهر نوري السعيد" والعنصر القوي في الحكومة ، فدبر على اثرها كمينا "مكيدة" بالاتفاق مع ضباط من الفرقة قاموا بتجريده ومرافقيه من السلاح في منطقة اللقاء المتفق عليها ، ومن ثم اطلاق النار عليه بكثافة ، فارق بسببها الحياة في الحال ، عندها لجأ نوري السعيد وبعض اعضاء الحكومة الى السفارة البريطانية ، واستمر الانقلابيون بزحفهم الى بغداد ، حتى وصلوها بالساعة الرابعة عصرا ، مما اضطر الملك الى الرضوخ عند رغباتهم ، وتكليف حكمت سليمان بتشكيل الوزارة في مساء اليوم نفسه. لقد نجح الانقلابيون بتأمين الضغط الكافي على الملك الذي رضخ وكلف احد المساهمين "حكمت سليمان" بتشكيل حكومة ، وعلى اساسها يمكن القول انهم قد اتموا مهمتهم في اجراء التغيير ، المطلوب حصوله من حيث الوزارة وقيادة الجيش التي حصل بكر صدقي على منصب رئيس اركانها. لكنهم لم ينجحوا في المحافظة على

البقاء في السلطة ، اذ أن قائد الانقلاب الفريق بكر ، قد انتهت حياته على يد نائب العريف عبد الله التلعفري بعملية اغتيال تمت ، وهو جالس في دار الضيافة بالموصل في شهر آب ١٩٣٧ ، بانتظار الذهاب الى تركيا لحضور مناورات عسكرية ، وقتل معه بنفس الوقت قائد القوة الجوية العقيد الطيار محمد علي جواد الذي قاد الطائرات التي رمت المنشورات في اثناء الانقلاب[١٠].

كان انقلاب بكر صدقي مفاجئا للدولة التي تتجه الى ان تكون ليبرالية دستورية ، وللقوات المسلحة التي تسير باتجاه الاحتراف المهني ، وكان الاول في سلسلة الانقلابات العسكرية التي توالت من بعده ، وهو اكثرها اثارة للاختلاف بصدد الدوافع وراء القيام به ، اذ جاءت بصدده عدة روايات لم تثبت وقائعها منهجيا ، من بينها ان للملك غازي دورا غير مباشرا في حصوله ، وقد اسس اصحاب هذا الرأي روايتهم على البغض الذي يحمله الملك في داخله للبريطانيين ، وعلى طبيعة العلاقة الجيدة بينه وبين الفريق بكر صدقي التي ترقى الى مستوى يستطيع فيه دفع الفريق لعمل من هذا النوع ، ولا يمكن ان يفكر فيه الفريق باحراج الملك بانقلاب ضد حكومة ترجع اليه مسؤولية بقائها واستمرارها. وبينها أن عوامل سياسية اجتماعية دفعت الى الانقلاب ، وبصددها يبني رواة هذا الرأي تصورهم الى العلاقة غير الحسنة لنوري السعيد وياسين الهاشمي "الطرف الحكومي المؤيد للبريطانيين" مع بكر صدقي وحكمت سليمان ، "الطرف المخطط والمنفذ المعادي للبريطانيين". وبينها أيضا ان الطموحات القيادية التي يتصف بها بكر صدقي شخصيا هي الدافع الذي جعله يقود الانقلاب ، بالتنسيق مع حكمت سليمان الذي يمتلك نفس مستويات الطموح. بينما ركز رواة آخرون على الجانب الوطني ، حيث الاعتقاد بان بكر صدقي وطني ، لم يقبل انحراف الحكومة ، وانحيازها للبريطانيين على حساب مصلحة العراق. ومع هذا واي كانت الروايات وتناقضاتها ، فان التحليل المنطقي لدوافعها في الزمن الذي حدثت فيه ، لا يمكن ان يستثني العامل الدولي ، وصراعات النفوذ بين الكبار في المنطقة التي يقع ضمنها العراق ، ولا يمكن ان

يستثني ايضا ، العامل النفسي المرتبط بشخصية بكر صدقي ، القوية الطموحة ، التي يصعب تطبيعها خارج الثكنات العسكرية. ثم ان اي تناول لعملية التسييس الخاصة بالقوات المسلحة كعملية هدم وانحراف عن المهنية ، لا يمكن ان يستثني انقلابه في هذا الشأن ، لانه في الواقع اول من فتح شهية الضباط القادة لان يلعبوا ادوارا سياسية خارج سياقات العسكرية ، يحاولون ان يكونون فيها قادة للعسكر والسياسة في آن معا.

٢. رشيد عالي الكيلاني

توفي الملك غازي في ٤ نيسان ١٩٣٩ بحادث سيارة مثير للشك ، في زمن ومجتمع سياسي وعشائري يحركهما الشك بسهولة ، فنشأت على اثره أزمة حكم طرفها الوصي عبد الاله ونوري السعيد "دعاة التنفيذ اللازم للاتفاقات مع البريطانيين" في جانب ، ورشيد عالي الكيلاني ومعه الضباط القادة المؤثرين "العقداء الاربعة" صلاح الدين الصباغ ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب ، ومحمود سليمان ، بتاييد من رئيس اركان الجيش الفريق الركن حسين فوزي ، الذين وصفوا باصحاب المواقف المناوءة للتواجد البريطاني وللمعاهدة التي تربط البلدين ، في الجانب الآخر. فتكونت أزمة ، نتج عنها خلاف شديد حول مسائل تقديم بعض التسهيلات العسكرية للبريطانين في الحرب العالمية الثانية التي بدأت بينهم وبين الالمان ، وعلى اثرها تطور الموقف باتجاه الاضطراب ، زادته توجهات الطرف الثاني للانحياز الى الالمان بالضد من البريطانيين اضطرابا ، مما حدى بالوصي عبد الاله الى تكليف الفريق الركن طه الهاشمي برئاسة الوزارة اعتقادا منه بقدرة الفريق على التعامل مع الجيش والحد من تأثير العقداء الاربعة على سلطة الحكومة ، مما دفع رشيد عالي الذي يتزعم المعارضة البرلمانية الى التدخل للحيلولة دون حدوث هذا الاجراء ، الذي يفضي عند حصوله الى تنحية الاربعة عن مناصبهم القيادية التي يستقوي بها على خصومه السياسيين ، متفقا مع الفريق الركن امين زكي رئيس اركان الجيش بالوكالة ، وبالتنسيق مع

العقداء الاربعة على التحرك عسكريا لتنحية الوصي والحكومة ، فكانت حركة بدأت في شباط ١٩٤١ واستمرت لغاية ٢ مايس من نفس العام. طوقَ الجيش فيها القصر الملكي واجبر طه الهاشمي على الاستقالة ، ومن ثم سيطر على كل مقاليد الامن والسلطة في بغداد ، ودعم رشيد عالي لتشكيل حكومة انقاذ وطني ، دون الرجوع الى البرلمان ، محملا الوصي الذي لجأ الى البصرة مسؤولية اضعاف الجيش ، واحداث تصدع في الوحدة الوطنية ، والتجاوز على الدستور ، وطلب من البرلمان اقالته ، وتنصيب وصي جديد بدلا منه هو "الشريف شرف" ، حاصلا على اجماعه "البرلمان" المتكون من غالبية توالي نوري السعيد الهارب ، وبعض القادة السياسيين المؤيدين له الى الاردن. وهذا أمر يؤشر ان البرلمان قد اتخذ قراره في تنصيب الوصي الجديد تحت تأثير نفوذ العسكريين ، الذين سيطروا على ادوات الحكم.

لقد نقل البريطانيون الوصي عبد الاله من البصرة الى الاردن بالمدمرة (فالمون) ، ليبدأ معهم ونوري السعيد ، بقيادة صفحة القتال السياسي والعسكري بالضد من الحكومة التي لم يعترفوا بها وجيشها الذي يدعم وجودها ، وسارعوا الى ادخال قوات بريطانية الى العراق دون الاستئذان بدخولها ، فزادت من تأزيم الموقف ، وبالمقابل ضغط العقداء الاربعة لاتخاذ اجراءات تصعيدية ، دفعت بريطانيا الى القيام بعملية انزال في البصرة ، ومن بعده في الحبانية ، وضغطوا باتجاه دفع الحكومة لاعلان الحرب على بريطانيا التي اتخذتها ذريعة للتحرك السريع باتجاه اعادة الوضع الى ما كان عليه قبل الحركة ، ضمانا لموقف عراقي مؤيد لحربها. داعم لجيوشها في المنطقة. كاف لسد الثغرة التي فتحت بقدر قد يمكن الالمان من استغلالها ، لتكوين جبهة قتال بالضد منها في المنطقة. فحصلت الحرب ودارت معارك بين الطرفين قريبا من الحبانية ، كانت غير متكافئة سميت بسن الذبان ، انتهت بخسارة الجيش العراقي ، وتقدم البريطانيون الى بغداد ، وهروب رشيد عالي الى السعودية والعقداء الاربعة الى ايران التي سلمتهم الى العراق وحوكموا واعدموا جميعا.

لقد سجل العقداء الاربعة بتحركهم هذا ، تدخلا واسعا في السياسة ، وان

سجل تحت لافتات الوطنية ، الا انه تدخل اقحم الجيش في قتال لم يكن متهيئا لـه ، مع جيش دولـة عظمـى لا يمكـن ان يكـون نـدا لهـا ، وهـو تـدخل اتمـم مـا بـدأه بكـر صدقي ، فاتحا الباب الى انضمام الضباط للاحزاب السياسية ، وتكوين خلايا ضباط احـرار ، مهـدت الى انهـاء النظام الملكـي فيمـا بعـد ، وجـر الـبلاد الى مزيـد مـن توجهـات التـدخل العسـكري بالسياسـة الـتي دمـرت بنيتهـا السياسـية والاجتماعيـة ، وحرفتها عن مسيرة التطور والنمـو لما يقارب نصف قرن من الزمان ، عانى خلالـه العراقيـون الكـثير مـن الـويلات ، وعانـت منـه العسـكرية العراقيـة اخـتلالا بضـوابطها وقيمها الصحيحة[11].

٣. ١٤ تموز ١٩٥٨

لقـد حـدث صـبيحة ١٤ تمـوز ١٩٥٨ تغـيير جـذري في معـالم الحيـاة السياسـية ، والاجتماعيـة والاقتصـادية العراقيـة ، وحـدث قتـل وسـحل واجتثـاث ، وانتـهاء نفـوذ وبداية آخر ، وحدث أن تقدم العسكر الى عالم السياسية من بابها الواسع ، مسكوا زمامهـا أربعـة عقـود ونصـف متصـلة ، نصـبوا أنفسـهم في مفاصـلها العليـا ، فقضـوا بتوجههم هذا على روح الديمقراطية ، وأرسوا قواعد التسلط والديكتاتورية. فهـل كـان هذا التغيير الحاصل ، ثورة بالمعنى العلمي ، أم انقلاب ، أم مجرد تغيير؟.

أسئلة ، تتطلب الاجابة عليها ، الابتعاد قليلا عـن العاطفـة ، والنظـر اليهـا ، نظـرة كلية شاملة ، لتسمياتها ونتائجها ووقائعها ، مـن وجهـات نظـر تاريخيـة وفلسـفية. وعلـى وفقها يتبين أنها قد سميت شعبيا وسياسيا بـالثورة ، واكتسـب اللفـظ ثباتـا في العقـل العراقـي ، وسميـت بدرجـة اقـل انقلابـا ، وكـذلك حركـة. تسـميات لم يـرض عنـها البعض ، ووقفوا منها بالضد ، مواقف منفعلة. كمـا ربطـت دوافعهـا بالعامـل الـوطني ، ودللـت نتائجهـا ، قـدر مـن الارتبـاط بالعامـل الـدولي. ومـع هـذا فـالعودة الى التعريـف الخـاص بـالثورات اكاديميـا بقصـد الدلالـة ، يـبين ان هنـاك تعريفـان رئيسـيان للثـورة احدهمـا ، جاء بعد الثورة الفرنسية ، مؤكدا انهـا تعـني قيـام الشـعب بقيـادة نخـب مـن مثقفيه بتغيير نظام الحكم بالقوة ، وهذا تعريف لا ينطبق على التغيير الـذي قـاده عـدد

من الضباط في ١٤ تموز ، ولا ينطبق على توصيف الماركسيين الذي سايروا المفهوم الذي ساد بعد الثورة الفرنسية ، باضافة توصيف للنخبة ، يمر عبر الطبقة العاملة "البروليتاريا" ، لان التغيير المذكور حدثٌ ، اقتصر على العسكر ، ولا دور للطبقة العاملة في التخطيط والتنفيذ. اما التعريف الحديث للثورة ، فيؤكد على ضرورة التغيير الجذري الذي يحدثه الشعب من خلال ادواته الفاعلة ، مثل القوات المسلحة او شخصيات رمزية تاريخية ، لاحداث فعل التغيير الى نظام الحكم غير القادر على تلبية تلك الطموحات. وهنا ايضا يصعب وصف التغيير الذي حصل في تموز بالثورة. فالقوات المسلحة العراقية التي أحدثت التغيير بالقوة ، لم تشارك جميعها في عملياته ، بل لواءين منها ، فرضا سيطرتهما على مراكز الدولة وقتلوا رموزها. والباقي من وحداتها وقياداتها ، بقيَّ متفرجا في حال انتظار أو حاول التحرك بالضد ، مثل الفرقة الاولى بقيادة اللواء الركن عمر علي في الديوانية ، التي أصدرت اوامر انذارية للتوجه الى بغداد بقصد نجدة الحكم الملكي ، والقضاء على الحركة التي حسبتها تمردا ، لكن الوقت قد فاتها بعد مقتل الملك والوصي ورئيس الوزراء ، ودخول الجمهور عامل مهم في الشارع المنفعل تأييدا للعملية.

من هذا يمكن القول ان الثورة تسمية ، لا تتلائم مع الواقع على وفق المفهوم الشعبي الدارج للثورات. ونتائجها السلبية على العراق منذ حصولها حتى وقتنا الراهن ، لا تتفق ومعنى الثورة الذي يتحدد بالتغيير الجذري للاحسن. وعلى هذا الاساس فان وصف ١٤ تموز ، بالانقلاب يكون الاقرب للدقة العلمية ، بعد ان تحرك عدد محدود من الضباط القادة للاستيلاء على السلطة ، اثبتوا بافعالهم وطرق ادارتهم ، انهم غير مهيئين لقيادة دولة ، وان بعض من دوافعهم لاتمام العمل كانت شخصية.

اتجاهات التنفيذ

لقد استغل العسكر أو بعضهم ، قرار الحكومة صيف ١٩٥٨ ، بإرسال قطعات عسكرية إلى منطقة المفرق في الاردن دعما لها في مواقف توتر مع اسرائيل ، ضمن

الاتحاد الهاشمي الذي اقيم بين البلدين ، ومن بين القطعات المنوي ارسالها آنذاك ، اللواء التاسع عشر بقيادة الزعيم الركن (العميد) عبد الكريم قاسم ، واللواء العشرين الذي نصب العقيد الركن عبد السلام محمد عارف ، نفسه آمرا له ، اثناء التحرك للانقلاب ، بعد ان كان آمرا للفوج الثاني ، لامتناع آمر اللواء الفعلي من الاشتراك في الانقلاب او معارضته.

لقد حول الضابطان العضوان في حركة الضباط الاحرار ، اتجاه لوائيهما صوب مركز العاصمة والدوائر المهمة فيها ، مثل الاذاعة والبريد والقصر الملكي ، فأطاحوا بالحكومة والملك ، بتحرك سريع:

غيروا به حاضر العراق.

مهدوا لمستقبل جمهوري بقيّ غير مستقرا ، تتقاذفه التوترات والحروب واعمال الحصار ، والاضطرابات الداخلية الى ٢٠٠٣ ومن بعده بتسع سنوات. هذا ولدور هذان الضابطان في احداث هذا الانقلاب ، وفي عموم السياسة العراقية لاحقا ، سنحاول القاء الضوء على بعض جوانب سيرتهما العسكرية والسياسية ، التي تثبت صحة الاستنتاج الخاص بعدم الاستقرار ، المذكور في اعلاه:

عبد الكريم قاسم

الزعيم عبد الكريم ، مواليد منطقة الفضل ، بغداد ١٩١٤ ، سكن الصويرة من الكوت بعد وفاة والده. عمل معلما في مدرسة ابتدائية ، ثم دخل الكلية العسكرية ، وتخرج منها ملازم في صنف المشاة ، وضابط ركن عام ١٩٤١. انتمى الى تنظيم الضباط الاحرار الذي اسسه العقيد رفعت الحاج سري ، بعد حرب عام ١٩٤٨ الخاسرة مع اسرائيل ، وبهذا الصدد قيل انه قد اسس خلية تنظيمية في المنصورية ، انضمت بمن فيها الى التنظيم الاصلي للضباط الاحرار لاحقا ، ولكونه الاقدم عسكريا ، فقد رأس عموم التنظيم عام ١٩٥٧ ، وانه قدم عبد السلام صديقه القريب الى التنظيم في احد جلساته دون سابق انذار ، لكن هذه الرواية يمكن ان تدحض

منطقيا ، اذ أن اللواء الركن محمد نجيب الربيعي كان من بين المنتمين الى التنظيم ، وهو الضابط الاقدم لجميع المنتمين اليه. وقيل ايضا ان عبد السلام هو من كان عضوا في التنظيم ، وهو من قَدَم عبد الكريم الى المجتمعين. حكايتان متناقضتان لم يتم التاكد من صحتهما ، على الرغم من بقاء بعض اطرافهما احياء لستة عقود بعد الحركة ، ويصعب التأكد ، لان التناقض في قضايا الانقلابات العسكرية العراقية ، عميق ، نتيجة الانحياز الانتهازي وضعف الدقة ، وتدخل العاطفة في صياغة الرأي. اذ يلاحظ في هذا التناقض ان من كان منحازا الى عبد الكريم قدم الحكاية الاولى ، ودعمها ، وهم كثر خاصة في سني وجوده اعلى هرم السلطة ، ومن كان منحازا في الاصل الى عبد السلام او غيّر من انحيازه لاحقا ، اي بعد اعتلاءه السلطة ثانية ، قدم الحكاية الثانية.

لقد نجح الانقلاب صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ وَعينَ القائد ، نفسه رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع ، وعين شريكه الفاعل في التنفيذ ميدانيا ، نائبا له ووزيرا للداخلية ، بعد ان اخذا على عاتقهما التنفيذ ، وبالتنسيق مع قسم من الضباط الاحرار الذي كان نصيبهم في التعيين اللواء الركن محمد نجيب الربيعي رئيسا لمجلس السيادة ، تمهيدا لانتخاب رئيسا للجمهورية ، لم ينتخب حتى انتهاء الجمهورية الاولى. والعميد الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية ، الذي أعدم في ٢٩ أيلول ١٩٥٩ بتهمة التآمر مع الشواف. والعقيد رفعت الحاج سري مديرا للاستخبارات ، وقد أعدم بنفس اليوم والتهمة التي اعدم فيها الطبقجلي. والعميد عبدالرحمن محمد عارف قائد فرقة ، ثم وكيل رئيس اركان الجيش ، فرئيس جمهورية انتهى عهده بعزله عام ١٩٦٨بانقلاب عسكري. والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف حاكما عسكريا عاما ليوم واحد ، ومن بعده آمرا لحامية الموصل ، حتى مقتله اثر الحركة التي قادها في الموصل.

لقد انتهت حياة قاسم بمأساة ، وان لم ترق الى تلك المأساة التي تسبب بها انقلابه للعائلة المالكة ، اذ وبعد اعدامه من قبل الانقلابيين في ١٤ رمضان ، تم دفنه في مزرعة قريبا من الزعفرانية ، تم نبش القبر بعد يوم من الدفن ورميت الجثة في

النهر ، خشية ان يكون المكان مزارا يتجمع حوله مؤيديه ، والمناوئين للانقلابيين الجدد. هذا واذا ما تم النظر الى فعله كانقلابي ، من الزاوية العسكرية البحتة ، نجد انه خالف قوانين الخدمة العسكرية بانتماءه الى تنظيم سياسي ، وخالف الدستور الذي كان سائدا بتنصيب نفسه رئيسا للوزراء ، واسهمت ادارته المتأرجحة للدولة في ادخال القوات المسلحة ، مطبات السياسة عن قرب ، خطوة سحبتها الى تدمير كل ضوابطها وقيمها لاحقا.

عبد السلام محمد عارف

من اصول عشائرية تسكن مناطق الدليم المعروفة. ولد في بغداد وسكنها ، عرف عنه الشجاعة حد المجازفة وعدم المبالاة. كان الرجل الثاني في الحركة ، وراس نفيضتها ، اذ دخل بوحدات لواءه الى بغداد اولا ، وسيطر على المراكز المهمة ، بينها الاذاعة التي أقام فيها مقره ، واذاع بصوته البيان الاول. اختلف مع زميله قائد الحركة ، اختلاف رأي وسلطة ، فنقله الى سفير للعراق في برلين. عاد منها بعد فترة قليلة دون علم وزارة الخارجية ، بقصد التآمر ، وحكم عليه بالاعدام ثم اعفي عنه. وقد نسق معه البعثيين للقيام بحركة ، انتهت بالاشراف شخصيا على اعدام الزميل في الاذاعة ، حسب رأي انتشر بنفس الفترة الزمنية ، في الوقت الذي شاع رأي آخر يشير ، الى انه حاول منع عملية الاعدام ، واقتراح تسفيره الى الخارج ، لكنه لم ينجح بسبب ضغط الضباط والسياسيين المساهمين معه في الحركة ، وعلى رأسهم علي صالح السعدي.

عُرف عبد السلام بالتدين ، وبالاتجاه القومي الوحدوي الذي قربه من البعثيين ، وعرف عنه الرغبة في الوجود اعلى السلطة ، ففي الوقت الذي اتهم فيه بالتآمر غير الناجح على الزعيم كما مبين أعلاه ، حاول ثانية مع البعثيين ، وكرر المحاولة ثالثة ضدهم ، حتى اعتلى الرئاسة أخيرا ، بصلاحيات كاملة. وقد مات بحادث طائرة هليكوبتر مثير للجدل في منطقة النشوة قريبا من القرنة في البصرة عام ١٩٦٦[١٢].

الانفعال العدواني في عملية التنفيذ

لقد نجح الانقلاب بعد مجزرة اودت بحياة الملك فيصل الثاني ، والوصي عبد الاله وباقي افراد العائلة الموجودين في القصر ، على يد ضابط معلم في مدرسة المشاة ، التحق بالحركة طوعيا ، دون ان يكون احد اعضائها المبلغين بحصولها ، هو النقيب عبد الستار العبوسي الذي انتحر بمسدسه عام ١٩٧٠ ، اذ وبعد ان نفذ القتل عمدا توجه صوب الاذاعة ، لاخبار عبد السلام بالنتيجة والحصول على مباركته ، تاركا الجثث في اماكنها لانفعال الجماهير ، فتقدمت مجموعة منهم الى جثة الوصي ، وبدأت بسحله في جانب الكرخ حتى ساحة الشهداء ، وعلقته على شرفة فندق "قمر الكرخ" ثم انزلته مجموعة اخرى ، واستمرت بسحله الى باب المعظم ، وعلقته امام وزارة الدفاع ، ليبدأ قصاب بالصعود اليه والبدء بتقطيع اوصاله ، وتوزيعها على الشباب ، الذين اتموا عملية السحل كل باتجاه اندفع اليه دون وعي ، وما تبقى قليل من الجسد المقطع الاوصال ، صب علية النفط وأحرق ورمي في نهر دجلة[١٣] الذي ابتلع من بعده عبد الكريم ، وكذلك آلاف الجثث التي القيت غدرا في كل مراحل السياسة العراقية ، وحتى هذا الزمن الجديد الذي أوكلت عمليات الالقاء فيه الى ارهابيين لايعلمون شيئا عن ضحاياهم. بعد هذا المشهد تم العثور على نوري السعيد ، التي ترجح الروايات انتحاره قبل القاء القبض عليه. لقد نبش البعض قبره ، واخرجوه ليسلموه الى الجماهير التي لم تهدأ ، حتى بعد سحل جثته بنفس الطريقة المنفعلة ، التي سحل فيها الوصي عبد الاله وآخرين.

ان عملية القتل وما بعدها السحل التي رافقت الحركة في ساعاتها الاولى ، كانت عملا عدائيا ، جرى بهياج انفعالي غير مسيطر عليه ، ارتكب العسكريون الطامحون بدايته ، وتفرجوا أحيانا على مجرياته ، دون التدخل لمنعه ، فاسسوا بحدوثه سياقات استعراض للعنف العدائي. اذ ان المظاهرات الجماهيرية اليسارية التي كانت تظهر في شوارع بغداد وباقي المحافظات آنذاك ، أخذت من عقد الحبال شعارا لها "ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة" ومن الاعمدة رمزا للمشانق التي يهددون

بها اعدائهم السياسيين. كما اسست لسياقات عنف اقتربت من الثبات ، عادة ما ترافق الانقلابات والاحداث والاضطرابات التي بدأت ، واستمرت من ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا.

لقد نجحت الحركة واستلم القادة العسكريون جل المناصب السياسية ، بطريقة استمرت نهجها لعدة عقود أو بالاحرى حتى انتهاء الجمهورية السادسة عام ٢٠٠٣. وارسوا قواعد استئثار بالسلطة ، اذ وبعد استلطاف عبد الكريم هتاف الجماهير لشخصه زعيما اوحدا ، وغناء المطربين لمجده قائدا محررا ، وتبجيل السياسيين لاداءه عبقريا ملهما ، اندفع تحت ضغط التضخيم النفسي للذات ، والشعور المفرط بالعظمة الى المزيد من الاستئثار ، والابتعاد عن باقي اعضاء التنظيم الخاص بالضباط الاحرار الذي تعطل بعد اتمام الحركة. ان استسلامه او ادمانه لاصوات وهتافات الجماهير ، وتضخم ذاته القيادية ، دفعه الى توسيع دائرة الاختلاف مع القريبين منه ، خاصة عبد السلام ، وان أشرَ البعض ان الاختلاف بين الشريكين المذكورين ، تأسس وبالاضافة الى دوافع الانفراد بالسلطة الموجودة في نفسيهما على توجهات فكرية ، فالاول علماني يقترب من اليسار ، والثاني متدين قومي اقرب لليمين ، وعلى مساعي شخصية حاول بسببها الاول ، ان يعزز صورته في عقل الجماهير التي ادمن انفعالاتها ، ومناداتها له زعيما عبقريا اوحدا ، وحاول الثاني تعزيزها ، مفجرا اوحدا للثورة في عقل الجماهير التي احس طعم النشوة لاصواتها. فبدأ الصراع واتسع على حساب العلاقات الاجتماعية "الصداقة" والمهنية العسكرية "عدم الامتثال للاوامر" فسقطا كلاهما ضحايا الاختلاف وسوء الادارة ، وفقدان الثقة بالآخرين ، بعد ان ازاح الاول زميله الثاني عن طريقه مؤقتا ، وازاح الثاني زميله الاول باماتته اعداما في نهاية المطاف. من هذا يمكن التأشير الى ان الاختلاف بين الشخصين لا يتحمله قاسم وحده ، بل ولعارف الذي لم يقتنع بموقعه ، وبأهداف شريكه حصة في الدفع باتجاه اختلاف القطيعة الذي لم ينته الا بالازاحة ، كما ان للعوامل الدولية والاقليمية اثر في هذا الاختلاف. اذ تاثر الاول بالشرق السوفيتي وتعكز عليه ، وتأثر

الثاني بعبد الناصر ، وحاول السير على نهجه. ونفذا كليهما دون ان يعلما على الاغلب ، غاية السياسة المبيتة لدول عظمى في تغيير وحرف العراق باتجاه طريق مزروع بالالغام ، لا يمكن ان يصل السائرين عليه الى بر الامان ، دون ان يدفعوا ثمنا لايعون طبيعته.

الانعكاسات السلبية للاختلاف

لقد اختلف الطرفان الرئيسيان ، واندفعا بسببه فريقان متصارعان الى التوجه صوب العسكر للتكتيل والاستقطاب ، فكونوا تناحرا بين مستويات الضباط القادة والآمرين ، كان من بين عوامل توجه البعض منهم صوب الاحزاب ، جهات منظمة جيدا ، ومرتبطة بجهات خارجية غالبا ، فاسهموا في عملية تكتيل مُسَيّس ، كان لها النصيب الاكبر في التهديم المنظم لبنية القوات المسلحة ، وجر العراق الى حافات الخراب. لقد استمر التناحر والصراع طوال فترة الرئاسة الاولى بطريقة ، فتحت صفوف القوات المسلحة الى مزيد من محاولات التآمر والانقلاب المخلة ببنية القوات المسلحة ، التزاما ، وضبطا ، ووطنية. ودفعت في ذات الوقت طبيعة العسكريين عند قيادتهم السياسة بعد ١٤ تموز ، وتكرار محاولات الانقلاب عليهم ، وشعورهم بالقلق من فقدان الجاه والسلطة ، الى البقاء في جلباب العسكر ، اي التوجه نحو ادارة ومراقبة الدوائر المهمة مثل البريد ، وعسكرة محكمة الثورة ، والسكك الحديدية ، والطيران المدني ، عسكرة ، قللت من قيمة القادة ، وأسهمت في ايجاد المزيد من عوامل الهدم للبنية العسكرية.

يضاف اليها مجاهرة العسكريين القريبين من الزعيم ، بميولهم السياسية الشيوعية مثل العميد الركن طه الشيخ أحمد مدير التخطيط ، والعقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة الثورة والمقدم وصفي طاهر ، المرافق الاقدم والعميد الطيار الركن جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية ، والعميد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري ، التي اطلقت حمى التسابق من قبل الاحزاب الاخرى ، للنفاذ الى المؤسسة العسكرية ، فولدت بالنتيجة:

عتباً عدائيا للمجتمع على العسكر.

وخسارة العسكر دعم المجتمع ، كما يفترض به ان يكون.

وادخلت التنظيم الحزبي البعثي الى صفوف القوات المسلحة ، ليقود الصفحة الثانية من تدمير شبه منظم ، وضع العراق وان انتهى عام ٢٠٠٣ من فرط تأديته الدور ، في دوامات سوف لن يخرج منها ، كما كان في سابق عهده عراق.

٤. ٨ شباط ١٩٦٣

انتهى الخلاف الفكري ، الشخصي ، السياسي ، الوظيفي ، العسكري القائم بين قاسم وعارف بعزل الاخير ، واجباره على البقاء في البيت ، في الفترة الزمنية التي ضعفت فيها قدرة الاول في الضبط والسيطرة ، عسكريا وسياسيا ، نتيجة التنحي الطوعي والجبري للزملاء العسكريين المشاركين بالانقلاب والمؤيدين لحصوله وكتحصيل جانبي للتفرد بالقرار. والعزوف عن الانتقال الى الديمقراطية. في ذات الفترة التي قويّ فيها العسكر السياسي ، وبرز على السطح تناقص التأثير الشيوعي في القوات المسلحة ، وتناقضات مواقفه التي اثارت قاسم بالضد من تنظيماته. اذ وبعد ان كانت اعداد الضباط الشيوعيين في القوات المسلحة بعد العام ١٩٥٨ ، كبيرة بالمقارنة مع عدد المنتمين الى أحزاب سياسية أخرى ، وبعد سيطرتهم على اهم المناصب في القيادة العسكرية ، مثل القوة الجوية والانضباط العسكري ، والحركات العسكرية ومحكمة الشعب ، وقيادة بعض الوحدات ، الا انها اعداد لم تستطع تأثيراتها ، وسيطرتها الوقوف بالضد من تغيير قاسم لموقفه منهم وتنحيه عن دعم خططهم بعد احداث كركوك الفوضوية. وسعيه لادخال آخرين في توزيع المناصب العسكرية ، لاغراض التوازن معهم من ذوي الاتجاهات القومية العربية ، بنفس الوقت الذي وقع فيه الحزب الشيوعي في تناقض الموقف من قاسم على المستوى الاممي حيث الرغبة الملحة للسوفييت الوقوف معه ، وقناعة القواعد العاملة للحزب في القوات المسلحة بعدم جدوى مسايرته ، بل وضرورة الانقلاب عليه بحركة تصحيحية..... تناقض ابقى الشيوعيين في حالة حيرة مقلقة ، وابقت قاسم في توتر

وخشية الانقلاب عليه من قبلهم ، فكونت بالمحصلة ثغرة بين الطرفين المتحالفين وجوبا. استفاد منها البعثيون والقوميون العرب الحاصلون على دعم خاص من جمال عبد الناصر وقوى غربية ، والساعين الى توسيع خلاياهم التنظيمية في الجيش بعد تخرج بعض الشباب الحزبيين من الكلية العسكرية التي دخلوها مع موجة التوسع والانفتاح التي اعقبت انتهاء الحكم الملكي. لقد فتح الشيوعيون العسكريون باختلافاتهم الحاصلة فيما بينهم لما يتعلق بالزعيم ، واختلافاتهم معه ، كما ورد اعلاه ، ثغرة في الجدار الامني للحكومة ، استغلت لتنفيذ انقلاب عسكري ، على طريقة التوافق المصلحي بين عبد السلام ، العسكري الطموح ، المنفذ للصفحة الاولى والمهمة للرابع عشر من تموز ، يرى نفسه متضررا من نتائجها ، الاحق في سلطتها ، والأكفا بمنصب رئيسها ، وربما ، الفرصة المناسبة للانتقام من الصديق الذي نحاه جانبا. وبين البعثيون القوميون الوحدويون المنظمون في الوحدات والدوائر العسكرية ، بلا رمز قيادي ، مهيأ لقيادتهم ، قادر ، باسمه وتاريخه ، على تهدئة مخاوف الشارع ، وتلطيف الاجواء المشحونة مع دول الاقليم ، وقيادة ضباط الجيش المطلوب رضاهم وتأييدهم لكل خطوة تغيير مقبلة. فكان الاتفاق بين الطرفين هو الانسب لتنفيذ الاهداف المشتركة على اقل تقدير ، فجاء اتفاقا حذرا ، بنوايا احتواء مستقبلي مبيت على الاغلب من كلا الطرفين ، دفعهما الى التوسع في الاتصالات الجانبية مع الأطراف العسكرية "الضباط في المناصب ذات التأثير والنفوذ" باتجاه التكتيل للقيام بفعل التغيير أو الحيلولة دون حصوله ، ففتحت شقوق في هيكلية البناء العسكري ، توسعت بالتدريج. ان الطرف البعثي الذي شارك في تنفيذ الانقلاب كان من بين قادته العسكريين العميد احمد حسن البكر (المحال على التقاعد) والعقيد الطيار الركن حردان عبد الغفار ، والمقدم الركن صالح مهدي عماش والمقدم طاهر يحيى ، والمقدم المظلي عبد الكريم مصطفى نصرت ، والنقيب الطيار منذر الونداوي وآخرين برتب أقل. اما الطرف القومي "تنظيم القوميين العرب" فكان من بينه ضباط قادة منهم العميد الطيار الركن عارف عبد الرزاق ، والعقيد الركن صبحي عبد الحميد ، والعقيد الركن عبد الكريم فرحان ، والمقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي ،

وشخصيات عسكرية اخرى مستقلة مناوعة للشيوعين او معادية للزعيم ، مثل العميد الركن عبد الغني الراوي والعميد رشيد مصلح وآخرين[١٤]. لقد اختار الانقلابيون الساعة التاسعة من يوم الجمعة ٨ شباط ، الموافق ١٤ رمضان ، لتحريك قطعات عسكرية هاجمت واحتلت الاذاعة ، واخرى من الدبابات طوقت وزارة الدفاع ، في الوقت الذي اغارت فيه طائرات مقاتلة من السربين السادس والسابع من قاعدتي تموز الجوية في الحبانية والحرية في كركوك على وزارة الدفاع ، فَشَلّتْ قدرتها الدفاعية والقيادية ، وبنفس الوقت هاجمت مجموعات بعثية قادة عسكريين محسوبين على الحزب الشيوعي ، مثل العميد الطيار جلال الاوقاتي ، قائد القوة الجوية واغتالتهم في بيوتهم. عندها حاول قاسم المقاومة ، وحث الجيش والجماهير للوقوف معه ، الا انه رفض تسليح الجماهير اليسارية الداعمة لبقاءه ، وعجز عن ارغام بعض الوحدات المعنية بخطة أمن بغداد ، على تنفيذ الاوامر الصادرة لها بمقاومة الانقلابيين. وبالتالي فشل في الاستمرار بالمقاومة ، بعد ان ادرك سرعة انحياز بعض الضباط القادة والآمرين الى خصمه ، فاضطر الى الاستسلام بحدود الساعة الواحدة من ظهر اليوم الثاني ، نقل مع المهداوي وطه الشيخ ، بناقلة اشخاص مدرعة الى دار الاذاعة التي فتح فيها الانقلابيون مقرهم ، وشكلت محكمة خاصة برئاسة العميد الركن عبد الغني الراوي الذي اصدر حكمه بالاعدام بدقائق ، قيل عنها ، ان عبد الغني الذي تلى قرار الحكم هو من اشترك في تنفيذه باطلاق النار على المذكورين.

ان محاكمة القائد العام للقوات المسلحة ، من قبل ضباط ينتسبون اليها ، في احد استوديوهات الاذاعة والتلفزيون ، وتنفيذ الحكم بنفس الزمان والمكان من قبلهم ايضا ، كوّن واقعا مخلا بمعايير القيادة ، واسلوبا انفعاليا عدائيا رافق مسيرة القوات المسلحة من ذلك التاريخ حتى أنتهاء بنيتها التنظيمية ، وما زالت بقاياه ماثلة في عقول العديد من المنتسبين ، اذ شهدت المسيرة الكثير من مثل هكذا تجاوزات في ميدان المعارك العسكرية والسياسية. لقد نجح الانقلاب ، وتشكل مجلس لقيادة الثورة اشترك فيه ضباط من التنظيم السابق للضباط الاحرار. لكن حمى التسابق والصراع من اجل السيطرة والنفوذ

عطلته تماما ، وعطلت منصب رئيس الجمهورية ، الذي لم يكن فاعلا طيلة الاشهر التسعة التي مثلت عمر نظام جديد ، لم يشهد استقرارا بسبب شدة التناحر والتدافع على السلطة ، اذ اقصيّ القوميون ، ونُحيّ جانبا الرئيس ، واندفع البعض من البعثيين الى التمرد على قياداتهم. وبسبب قلة الخبرة الادارية والسياسية لجناح البعثيين الراديكاليين الساعين الى التفرد بالحكم. لقد كان حزب البعث بعد نجاح انقلابه ، كمن يتسابق مع غيره وحتى مع بعض اركانه لاستكمال سيطرته على السلطة ، ونسق خططا لاقصاء الضباط القوميين بعد ان اجتث الشيوعيين جذريا ، وحاول التخلص من عبد السلام شخصيا. وكان السباق الجاري بين الاطراف ، لا يقتصر على زرع الخلايا الحزبية ، ونقل الضباط البعثيين لاستلام مناصب مهمة ، بل وحتى باتجاه الازاحة والتصفية ، اذ اصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة البيان رقم ١٣ الذي سمح للجيش والحرس القومي والشرطة ، بالقتل الفوري لكل من يقف بوجه الانقلاب دون اية مساءلة قانونية. فحدثت مجازر للشيوعين والقاسميين داخل المؤسسة العسكرية وخارجها ، حتى تردد كثيرا ان الحزب في انقلابه هذا جاء ليقوم بدور دولي "غربي" محدد هو ابادة الشيوعيين.

لقد انتشر حزب البعث في الجيش بعد٨ شباط بشكل واسع ، وهو وان خضع لاجتثاث منظم من قبل عبد السلام لاحقا ، الا ان بعض خلاياه بقيت سليمة. وبعض كوادره نجوا من الاجتثاث. واستطاع الناجون من اعادة النشاط التنظيمي البعثي في الجيش بعد اشهر قليلة ، وهيئوه لعمل انقلاني آخر.

٥. ١٨ تشرين ١٩٦٣

ان الاتفاق البعثي العارفي الذي انتج انقلاب ٨ شباط ، لم يستمر سوى شهور طفت على السطح السياسي في أواخرها تناقضات المصالح ، ومد النفوذ الى جميع القيادات والادارات العسكرية. وساءت الادارة.وأمتد التدخل في الشؤون الامنية والسياسية. وحصل نوع من صراع التضاد طرفه الاول ، الجيش الذي تحركه الحزبية السياسية ، ونخرت في هيكليته المصالح الذاتية ، وشلت قدراته المشاكل الدائرة. وطرفه

الثاني ، الحرس القومي الذي تشكل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ كرديف للقوات المسلحة ، منحت له صلاحيات واسعة في المداهمة والتوقيف واجراء التحقيق. وتجاوز افراده في نقاط التفتيش والسيطرة المنتشرة في انحاء العراق على العسكريين من الضباط والمراتب. طرفان متصارعان ، متناحران ، تعاملا على اساس الند ، بعيدا عن المصالح المشتركة لكليهما والبلد ، مما أثر سلبا على الجانب المهني للجيش وباقي افرع القوات المسلحة ، وكون عداءا شديدا لدى منتسبيها ، سهلت للضباط حتى غير المرتبطين باحزاب سياسية من الوقوف مع عبد السلام للتخلص من نفوذه "الحرس" والحد من غلواءه حتى على القيادات العسكرية البعثية.

لقد دخل هذين الطرفين الرئيسيين حلبة الصراع ، ساعيين كليهما للاستحواذ على الدور الوطني ، على الرغم من ارتباط الحرس القومي ضمن القانون الصادر لتشريعه برئاسة اركان الجيش ، وتسليحه وتموينه من وزارة الدفاع ، وزاد الصراع شدة بعد سعي قيادته الى تحجيم السلطة العسكرية بغية التمهيد الى سيطرة الحزب بجناحه العسكري الراديكالي على كامل السلطة ، وهو جناح من الناحية التنظيمية لم يصل الى مستويات التنظيم الاخرى ترتيبا وعددا. اذ بينت بعض الكتابات عن هذا الموضوع مؤكدة ان قيادة البعث عام ١٩٦٣ كانت تتشكل من حوالي ٥٪ من الفلاحين و٢٠٪ من العمال و٥٠٪ من الطلاب ، الذي وصل احدهم على سبيل المثال هو خالد علي الصالح عضوا في القيادة القطرية أثناء استمراره بالدراسة الثانوية ، والباقي من الموظفين والضباط برتب صغيرة. وبينت أيضا ان الحزب لجأ الى منح الضباط الكبار درجات حزبية قيادية مثل طاهر يحيى وحردان عبد الغفار واحمد حسن البكر بترتيب يقترب من التعيين ، دون ان يمروا بالتدرج الحزبي التقليدي.... اجراء اتخذه الحزب في حينه لغرض تقوية هذا الجناح ، وضمان ولاء الضباط ، وسيطرتهم على القوات المسلحة في آن معا ، وكان له أثر في مسيرة الحزب الانقلابية فيما بعد.

لقد اتسمت قيادة الحزب في تلك الفترة بالشبابية "مع بعض الاستثناءات" والطيش الى حد وصفها ميشيل عفلق مؤسس الحزب بالقول "بعد ٨ شباط ، بدأت أشعر بالقلق من فرديتهم ، وطريقتهم الطائشة في تصريف الامور ، واكتشفت أنهم ليسوا من عيار قيادة بلد وشعب"[١٥]. وقد اتسمت ايضا بعدم امتلاك الخبرة السياسية والادارية ، والتفرد في اتخاذ القرار. فتسببت ودون تروي بزيادة الصراع بين الاطراف وشق الموقف الحزبي ، الى مستوى لجأت فيه القيادة العامة للقوات المسلحة في تموز ١٩٦٣ بتوجيه برقية تهديد بحل الحرس القومي في حال عدم توقفه عن الاعمال التي يقوم بها ، وبما يضر المواطنين والامن العام. لكن قيادته وفور استلامها البرقية ، طلبت من القيادة العامة على لسان الونداوي بسحبها والغائها باسلوب فيه قدر من التحدي والسعي لاستمرار التصارع ، مؤكدا استقلالية الحرس كقوة شعبية ، ذا سلطة معتمدة شعبيا ، فزاد الخلاف سعة بين الحرس من جهة ورئيس الجمهورية وقيادة الجيش وافرع القوات المسلحة من جهة ثانية ، خلاف عده البعض ، البداية التي دفعت الرئيس للتخطيط الى الانقلاب ، ودفعت الجناح المتطرف للبعث "علي صالح السعدي" بالسعي لازاحته ، وبعض البعثيين. خلاف وصل حد القطيعة يوم ١١ تشرين الثاني من عام ١٩٦٣ ، دخله الضباط طرفا بالضد من كتلة السعدي ، وسببا لابتعادهم التدريجي عن قيادته فدخلوا ستة عشر ضابطا بقيادة العقيد محمد المهداوي ، والمقدم حميد العبل على المؤتمر القطري في اجتماعه ، وعزلوا القيادة وامروا بانتخاب قيادة جديدة ، صوتَ جميعهم لصالحها على الرغم من ان بعضهم لم يكونوا بعثيين ، وامروا بتسفير السعدي وجماعته بطائرة عسكرية الى اسبانيا. لكن الصراع لم ينته ، بل وازدادا تعقيدا ، حتى انحاز الجناح العسكري الذي يضم كبار الضباط القادة بينهم اللواء طاهر يحيى رئيس اركان الجيش ، والعميد الطيار حردان عبد الغفار قائد القوة الجوية والعقيد محمد المهداوي آمر كتيبة الدبابات الثالثة ، ومعهم بشكل غير معلن "بانتظار النتيجة" اللواء احمد حسن البكر رئيس الوزراء وآخرين ، الى جانب جهد الرئيس الانقلابي.

ان سير الاحداث وتطوراتها للاسبوع الذي سبق الانقلاب تؤشر ، ان العسكريين البعثيين القادة المذكورين قد حسموا أمرهم واصبحوا جزءا من عملية التنفيذ ، فجنوا الثمن منصاصب سياسية عليا في الدولة ، اذ حصل طاهر يحيى على منصب رئيس الوزراء وحردان للدفاع واحمد حسن البكر يفترض ان يكون نائبا لرئيس الجمهورية ، لكنه انسحب قبل يوم من التنفيذ. لقد وضعت القوات المسلحة طيلة الاسبوع الذي سبق الانقلاب في حالة انذار(ج) تحسبا لأي طارئ في ساحة الصراع ، وربما للحيلولة دون قيام الطرف المقابل بانقلاب ، وفي أثناءه اجتمعت القيادة البعثية ، بشقيها العسكري والمدني في بناية المجلس الوطني ، اجتماعا لم تكن نتائجه في صالح الجناح المدني المتطرف ، مما دفع الونداوي المؤيد له ، الاتصال فور خروجه بفرع بغداد للحزب وقيادة الحرس القومي المجتمعة في مقره بالاعظمية ، ليعدوا انقلابا على الانقلاب في الرأي الذي حصل بالاجتماع ، واستمر على هذا الحال فريقين يسارعان الزمن لتنفيذ انقلاب ، لكن الفريق الذي يتزعمه قادة الجيش ، ويؤيده غالبية القادة العسكريين البعثيين الكبار ، بات هو الاسرع والاقوى حتى حلول صباح يوم١٨ تشرين الثاني ، الذي اصدرت قيادته أوامرها لبعض الوحدات بالسيطرة على الاذاعة والتلفزيون ومرسلات ابو غريب ، وتوجهت قوة اخرى بقيادة العقيد سعيد صليبي الجميلي آمر الانضباط العسكري ، والرائد علي عريم الى مكتب وزير الدفاع الفريق عماش لاعتقاله في غرفة خاصة بمديرية الحركات العسكرية. وتحركت وحدات من معسكري الوشاش والرشيد ، للسيطرة على بعض الاهداف الحيوية ، تؤيدها قيادة الفرقة الخامسة بقيادة اللواء عبد الرحمن محمد عارف ، والفرقة الاولى بقيادة العميد الركن عبد الكريم فرحان ، والقوة الجوية بقيادة العميد الطيار الركن حردان عبد الغفار. نفذت الوحدات المبلغة ، وسيطرت على اهدافها ، ووصل عبد السلام الى ابو غريب حيث المرسلات الرئيسية ، فاذاع بصوته البيان رقم واحد ، وكرره من بعده المقدم الركن هادي خماس من حركة القوميين العرب بصوته ايضا ، عندها بدأت مقرات الحرس القومي في بغداد بتسليم اسلحتها ، بينما استمرت على وضعها في

غالبية المحافظات حتى منتصف ليلة ١٨/١٩ تشرين ، تسجل فيها استسلام كل مقرات الحرس القومي ، وأعلان بيان بانتخاب "تنصيب" عبدالسلام ، رئيسا للجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة ، ورئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة. وبيان ثان بحل الحرس القومي ، والغاء القوانين الخاصة به.

ان الانقلاب الحاصل في ١٨ تشرين ، وبالاضافة الى كونه انقلابا سياسيا ، كان انقلابا على الوجود البعثي الممنهج في القوات المسلحة ، الذي اتّبَعهُ الحزب ، خلال الاشهر التسعة للحكم ، واول ما قام به الانقلابيون بعد نجاحهم هو احالة كبار القادة البعثيين الذين لم ينظموا الى صفوفهم على التقاعد ، وقليل من الضباط الاعوان ، الا من يرد اسمه نشطا في صفوف الحزب ، والغيت الدورات المقبولة في الكلية العسكرية حزبيا ، ونشطت الاستخبارات العسكرية والامن العامة في تعقب الانشطة الحزبية في القوات المسلحة ، وابتدعت السلطة الجديدة موضوع البراءة من الحزب للتخلص من تبعات الانتماء ، والحصول على فرص البقاء في الجيش ، حتى نشرت الصحف المحلية براءة موقعة لاحمد حسن البكر ، نبذ بها فكر البعث ، وبين رغبته بالتفرغ الى الحياة العائلية[١٦].

ان الرئيس الجديد "المنصب انقلابيا" المعروف بوقوفه ضد الحزبية في الجيش ، حاول الاستفادة لصالحه من الضباط الناصريين ، ووزع بعض المناصب على كبارهم مثل "العميد الركن محمد مجيد مدير التخطيط ، العميد الركن عبد الكريم فرحان وزير الارشاد ، ل.ط.ر عارف عبد الرزاق قائدا القوة الجوية ، ع.ر هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية ، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد وزير الخارجية. وكذلك من بعض الضباط البعثيين المساندين له في الانقلاب ، المذكورين في اعلاه. هذا وكان لكلا الفريقين الحزبيين دور كبير في الاحداث التي وقعت في فترة حكمه ، وما بعد مقتله. وانه أي المشير عبد السلام ، وفي سياق ادارته للدولة وقواتها المسلحة ، بعد نجاح انقلابه ، اصدر اوامر شديدة بمنع الحزبية في الجيش ، لكنه من جانب أخر ادخلها في مأزق جديد لا تقل الاثار السلبية البعيدة له عن دخولها أتون

الحزبية. وهي العسكرية العشائرية ، المذكورة تفاصيلها آنفا ، حتى اصبحت التشكيلة القيادية العليا للجيش تتبع هذا المنحى ، الذي اسس عليه شقيقه عبد الرحمن ، ولم يستغني عنه البكر طوال فترة رئاسته ، ومزجه صدام بالعشائرية السياسية ، لينتج توليفة قيادية عسكرية ، كان لها الاثر الكبير في انتاج اخطاء ، وتجاوزات اسهمت في تدمير بنية الجيش وعموم القوات المسلحة.

٦. ١٧ تموز ١٩٦٨

ان لحزب البعث العربي الاشتراكي خصائص ، تَميزَ بها بما يفوق الاحزاب الاخرى التي تأسست في زمنه ، اهمها ديمومة السعي للوصول الى السلطة ، بأية وسيلة ، وان كانت استخداما مفرطا للقوة. وعدم الاقتناع بغير الحكم سبيلا لتحقيق الاهداف ، وان كان الطريق محفوف بمخاطر تفتيت المجتمع والامة. خصائص دفعته الى الاعتراف بفشل التجربة السياسية للحكم عام ١٩٦٣ ، واستيعاب الانشقاقات التي حصلت ، أواخر ذلك العام ، ولملمة الشتات جناحين يمتد الاول الى ميشيل عفلق ، ويتصل الثاني بسوريا حافظ الاسد. سارا كلاهما باتجاه الوصول الى السلطة ، اي الانقلاب على حكم عبد الرحمن عارف ، الذي ورثه عن اخيه في ١٧ نيسان ١٩٦٦ ، بانقلاب ابيض للعسكرين المتنفذين ، في تمثيلية انتخاب الرئيس. وفي الجهة المقابلة لهم في تلك الحقبة الزمنية ، كانت سمات الرئيس عبد الرحمن ، ضعف عام ، وفرط الثقة بالقريبين ، الى مستوى تجاوزه التقارير والتحاليل الاستخبارية في التعامل مع المتربصين له ، والساعين الى الانقلاب عليه بينهم البعثيين ، واللجوء بدلا عن التحقيق بصحتها ، الى طلب القَسَمْ بالقرآن الكريم ، سبيلا لتبيان الحقيقة. واكثر من هذا الشعور بضيق حلقة التأييد والدعم لوجوده ، حتى ورد عن المقربين منه انه قد حضر اليه صديق له قبل الانقلاب بقليل ، قائلا: "أبا قيس لم يبق للانقلاب المرتقب ضدك سوى ثلاثة عشر ساعة ، احسم الامر بنقل عبد الرزاق النايف من منصبه ، وانهي الموضوع ، فأجاب: لماذا تستكثرون عليَّ عبد الرزاق ، الذي بقي

وحيدا الى جانبي"[١٧]. فكانت سمات خاصة ، وضعف قيادي ، وظروف سياسية ساذجة ، ومواقف دولية مناسبة ، وخيانة وطنية أخلاقية ، وضعت جميعها البعثيين على سكة الانقلاب ، شبه المحتوم.

التحرك للتنفيذ

كان جناح البعث لميشيل عفلق هو الاقوى في ساحة التآمر والانقلاب ، وكانت الساحة الداخلية ملائمة ، حيث الاقرار بضرورة التغيير ، من قبل القادة المعنيين بحماية الرئيس ، تلافيا لاحتمالات ضياع المكاسب المتحققة. وكان الجناح البعثي اليساري ، الممتد الى حافظ الاسد لا يقوى على السير في طريق الانقلاب ، لعدم امتلاكه رموز عسكرية قيادية يعتد بها. ولا قاعدة واسعة من الضباط وضباط صف ، يمكن التأسيس على وجودها في التخطيط والتنفيذ ، لعمل مضمون باقل ما يمكن من الخسائر. وكان الشيوعيون يأنون من جراح الابادة الجماعية ، لتنظيمهم العسكري والمدني ، بعد مجازر ١٩٦٣ ، ومع انينهم هذا ، اشهر الغرب كارتا أحمرا ، لا يسمح بتحركهم لعمل انقلاب باي حال من الاحوال. وكان القوميون واهنون ، بعد تكرار عدة محاولات فاشلة للقيام بفعل الانقلاب ، وهم مثل الشيوعيين يعانون من الانحياز الدولي في غير صالح تقربهم من الحكم في العراق. اما الاسلاميين فان دورهم لم يحن بعد ، لادارة حكم في المنطقة ، وقواعدهم الحزبية المنظمة في الجيش ، تكاد ان تكون معدومة ، باستثناء أفراد متفرقة ، لا يجاهرون بأداء طقوسهم الدينية. من هذه الساحة المواتية ، تحرك البعثيون ، الاقوى تنظيما ، والاكثر قبولا في الساحة الدولية ، فوجدوا في طريق تحركهم جهة أخرى ، تسعى بنفس الاتجاه ، قادتها اللواء الركن ابراهيم عبد الرحمن الداوود آمر لواء الحرس الجمهوري ، والمقدم الركن عبد الرزاق النايف وكيل مدير الاستخبارت العسكرية. المركزان الاقدر على كتمان التحرك ، وضمان نجاح التنفيذ ، بحكم موقعهما في جانب السلطة العليا لاصدار القرار ، وقربهما العشائري المناطقي من الرئيس. وضعٌ خاص ، وجد فيه كل طرف مجازفة في الوصول الى الغاية ، اذا ما تم تجاوز الطرف المقابل له في معادلة الوصول. ومجال

للانقضاض على ذلك الطرف الذي لا يمكن تجاوزه، في الوقت المناسب، وتعديل النتيجة تفرد بحكم العراق. فكان التحالف، حل وحيد يؤمن جزء من الغاية، ويمهد الى تأمين الجزء الآخر لاحقا. قبله الندان، مَثلَ البعث فيه كل من البكر وعماش، والمقابل لهم "المستقل" بالاضافة الى الضابطين المذكورين، أي الداوود والنايف، كل من العميد حماد شهاب آمر اللواء المدرع العاشر، والمقدم سعدون غيدان آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري، وان انتظما في صفوف الحزب لاحقا. تم الاتفاق بينهم، ونفذت الخطة بدقة، ودخل الانقلابيون بناية القصر الجمهوري، صباح يوم ١٧ تموز ١٩٦٨، محذرين الرئيس باطلاقة واحدة من مدفع دبابة، جعلته يوافق على مغادرة الحكم والعراق على الفور. انه تحالف مصالح تم بسرعة، وانجز فعل الانقلاب بسهولة، اثارت اقاويل، لم يصل المؤرخون والباحثون الى صحة حدوثها فعليا، فابقوها عائمة يتم تداولها تبعا، للقرب والبعد من أطرافها، وتبعا لاستعراضات القوة في مجالها، فكانت القادمة من غير البعثيين، تبين أن الضابطين المذكورين "الداوود والنايف"، وبعد فترة قليلة من حكم عبد الرحمن أخذوا، يتكلمون في مجالسهم الخاصة عن ضعفه الملموس، وعن خشيتهما حصول انقلاب عليه، من قبل الناصريين او الشيوعيين او البعثيين، مما دفعهم الى التخطيط لاستباق الانقلاب المحتمل بانقلاب فعلي. ولما عرفا بخطط البعثيين، واقترابهم من التنفيذ، ولافتقارهما الى البعد السياسي المحلي والاقليمي والدولي، وافقوا على التحالف معهم، لتحقيق الغاية. وكانت الرواية البعثية التي وردت بالادبيات الرسمية للحزب، بعد الانقلاب على الداوود والنايف في ٣٠ تموز ١٩٦٨ مباشرة، على العكس من تلك الرواية المذكورة، مؤكدة، ان الحزب من قام بالتخطيط للانقلاب، وان قيادته هي التي بادرت بالاتصال بالداود عن طريق شقيقه البعثي، النقيب عبد الوهاب الداوود لتأمين النجاح، وانها عندما كانت في احد الاجتماعات الخاصة معه، لمراجعة خطة التنفيذ، فاجئهم النايف بالدخول الى المكان، وساومهم على قبوله طرفا رئيسيا او افشاء سرهم، متهمين الدواد باخباره بالمخطط. انها روايات منحازة، تدحض صحتها

رواية ثالثة ، تتأسس على وجود حتمية للتحالف ، ووجود عراب لهذه الحتمية ، هو اللواء الطيار الركن حردان عبد الغفار ، المكلف من قبل البعثيين بالاتصال بالطرف الآخر ، عندما استشعروا خطواته باتجاه التنفيذ القريب ، وهو المعروف بقدرته العالية على التأثير ، وخبرته الواسعة في عمل الانقلابات ، وقد نجح في مهمته بتقريب وجهات النظر ، وعقد الصفقة التي وحدّت جهودهما مؤقتا. نجاحا حَسب البعض صاحبه ، لولب الانقلاب الفعلي ، ومهندسه الحقيقي ، وحسبه البعض الآخر صاحب الجهد الرئيسي ، مؤكدين ان تدخله كان الحاسم في تحقيق النجاح ، وكان الحائل دون انكشاف الجهد قبل التنفيذ.

ان الروايات الثلاثة متناقضة ، وتحتاج الى سند لدعم صحتها ، بقي وسيبقى مفقودا في ظروف وشخصيات لم تخرج من عباءة الذاتية ، حتى في التعامل مع وقائع التاريخ. وان كانت الرواية الاخيرة ذات الصلة بجهود حردان هي الاقرب للواقع ، عند النظر اليها من زاوية المحاججة العلمية لبعض ملابسات الانقلاب ، مثل:

١. من غير المعقول ان يجازف البعثيون ، ويتصلوا بالداوود دون مقدمات مسبقة ، وهو المعني بحماية النظام ، الا بعد ان تيقنوا من وجود جهد يقوم به لتنفيذ انقلاب ، وانه لم يكمل هذا الجهد ، وهو بحاجة الى من يعاونه في اكماله ، وقد يكون من جانبه قلقا من قيام البعثيين بكشف سره.

٢. ومن غير المعقول أن يفاجئ النايف المجتمعين البعثيين ، ويساومهم في اجتماعهم على المشاركة ، وتحديد المنصب الذي يريده. وهو في موقع يستطيع بواسطته القاء القبض عليهم.... عملٌ ، لو كان قد أتمه لحصل من الرئيس على عائد يفوق المساومة في ظروف المجهول.

٣. اقصاء ، بطريقة الاغتيال بالنسبة الى النايف وحردان ، والنفي بالنسبة الى الداوود ، عمل لا يأتي بالصدفة ، ولا يمكن ان يتم بثلاثة عشر يوما ، اعقبت النجاح ، ولا يمكن ان يحدث في بداية المشوار ، الا لغاية التخلص منهم ، ومن اسرار يحملونها قد تغير في حال انكشافها من الواقع وشكل الحكم المطلوب.

ان المرجح هو ان الطرفين ، وخلال مرحلة التخطيط ، بات يعرف كل منهما خطوات الثاني ، وانهما سوية لا يرغبان بالخروج خالين الوفاق. ففضلا سوية ، التعاون مع الغريم ، صفقة ملائمة لتقاسم المناصب ، وابقاء المستقبل مفتوح ، للتحرك على وفق حركة الطرف المقابل. انه استنتاج تؤكد صحته تحركات الطرف البعثي المريبة خلال الثلاثة عشر يوما التي اعقبت الانقلاب ، حيث التوجه السريع لنقل الضباط الموالين الى بغداد. ومحاولة السيطرة على بعض مفاصل الدولة المهمة. ويؤكد صحته ايضا قول البكر بعد ٣٠ تموز ، للرائد الركن سليم شاكر الامام الذي حضر لزيارته ، من انه وطوال فترة الثلاثة عشر يوميا لم يعد يقوى على رفع رأسه والنظر في عيون الرفاق عندما يرد اسم عبد الرزاق النايف ، وانه كان قلقا من وجوده ، حتى انه قد اصيب بداء السكري ، لكثر الترقب والتفكير بهذا الوجود الخطير. اصابة أكد حقيقة حصولها الدكتور تحسين معلة ، يوم قص عليه الرائد الركن سليم ما ورد ، اذ أخبره انه فعلا قد فحصه سريريا بعد اقصاء النايف مباشرة ، ووجد انه قد اصيب حديثا بداء السكري.

خطة الانقلاب

تأسست الخطة على قيام المقدم سعدون غيدان ، بفتح الباب الرئيسية للقصر الجمهوري ، صبيحة اليوم المتفق عليه "١٧ تموز" ، باعتباره آمر الكتيبة المعنية بحراسة المداخل ، ومن ثم تسهيل تسلل بعثيين عسكرين ومدنيين ، يستقلون سيارات حمل عسكرية ، يحملون رتب ضباط ، لاحتلال القصر ، وقد تم لهم هذا. بعد الدخول ورمي اطلاقة التحذير تم الاتصال بالرئيس هاتفيا ، وعرض عليه خيار الاعتراف بالامر الواقع اي التسليم ، والسفر مع العائلة على الفور او الموت كنتيجة حتمية. وفعلا قبل العرض بسرعة ، وسافر الى تركيا بنفس اليوم ، ليعيش هناك منعزلا فترة طويلة ، عاد بعدها الى العراق راضيا بوضعه كمتقاعد معزول ، لينتقل بعد التغيير الى الاردن التي وافاه الاجل فيها ، ودفن بمقابر شهداء الجيش العراقي بالمفرق في ٢٤ آب ٢٠٠٧.

ان الخطة التي اعتمدت على التسلل الى القصر الجمهوري ، ومن بعدها تحرك

اللواء المدرع العاشر ودخوله بغداد ، وتوزيع دباباته على المناطق المهمة ، نجحت بلا مقاومة ، ودون أية اصابات. واثر نجاحها شُكل مجلس قيادة الثورة من ستة عسكريين هم اللواء احمد حسن البكر ، اللواء الطيار الركن حردان عبد الغفار ، الفريق الركن صالح مهدي عماش ، واللواء الركن عبد الرحمن الداوود ، والعقيد حماد شهاب ، والمقدم الركن عبد الرزاق النايف ، والمقدم سعدون غيدان. وتشكلت وزارة من ٢٥ وزيرا فيها عشرة وزراء بعثيين ، راسها النايف ، واستوزر لدفاعها الداوود ، ولداخليتها عماش ، ورئيس اركانها حردان... معادلة لتوزيع المناصب تتفوق بها كتلة الداوود النايف عدديا ، في ميزان يتفوق فيه البعثيون بالخبرة ، وفن ادارة الازمات ، وتنظيم الانفعالات والحشد الجماهيري ، والتطرف الثوري.

التحرك البعثي للانقلاب على الحلفاء

لم يرض البعثيون عن النتائج وما تحقق من نجاح اوصلهم مع حليفيهما الى الحكم ، ولم يقتنعوا اصلا بالتحالف سوى غاية تعبوية للوصول والسيطرة على الحكم ، وانهم في الواقع كانوا يضمرون نوايا التخلص منهما منذ اليوم الاول لتحالف صيغ على النوايا المبيتة. فتحركوا سريعا للانقلاب على الطرف المقابل لهم ، وقضوا عليه بحركة سريعة في ٣٠ تموز ، وبترتيب بسيط ، يتأسس على قيام الرئيس البكر بايفاد وزير دفاعه الداوود ، الى الاردن لمعاينة القوات العراقية المنفتحة لاغراض الدفاع على الارض الاردنية ، وفور وصوله استدعى أي الرئيس ، عبد الرزاق النايف ، كرئيس وزراء للتشاور وتناول الغداء. فانقض عليه صدام ، وجماعته في المكتب ، وهددوه بالموت او السفر الى الخارج على الفور ، وبنفس التوقيت قصد ضباط بعثيون من الوحدات الموجودة في الاردن وزير دفاعهم الداوود ، وعرضوا عليه نفس العرض مع تعيينه كسفير. وهنا ورد عن قائد القوات العراقية المنفتحة في الاردن اللواء الركن حسن مصطفى النقيب ، امتناعه عن تنفيذ أمر الاعتقال الذي استلمه هاتفيا من رئاسة الجمهورية ، وبدل من هذا النوع من الاعتقال المهين ، جاء اليه في مقر اقامته مع بعض الضباط البعثيين ، وهمس في اذنه بضرورة العودة الى بغداد

بالطائرة تجنبا ، لعمل قد لا يرضاه ، علما ان النقيب ، قد انشق عن الحكومة بعد حوالي ثلاث سنوات من هذا التاريخ ، وعمل معارضا فاعلا بالضد منها حتى انتهائها عام ٢٠٠٣. لقد رضخ الداوود والنايف لامر العزل الواقع ، وبرضوخهم فرض الحزب سيطرته التامة على كل منافذ السلطة ، وازاحة كل المعارضين لاجراءاته هذه ، واعاد تشكيل الحكومة وقيادة القوات المسلحة ، لتكونان من البعثيين حصرا.

التاثيرات المباشرة لفعل الانقلاب

لقد امتدت التأثيرات المباشرة للانقلاب ٣٥ عاما كانت مليئة بالاحداث ، ومحاولات التآمر والانقلاب ، كان اشهرها واكثرها تأثيرا على العراق بشكل عام وعلى القوات المسلحة بشكل خاص ، انقلاب صدام حسين على البكر عام ١٩٧٩ ، بارغامه على التنازل بدعوى المرض ، ومنح نفسه رتبة مهيب ركن ، واعاد تشكيل القيادة العامة للقوات المسلحة ، من مكتب تنسيقي الى تشكيل قيادي تنفيذي ، دخل بها حروب خرج منها خاسرا ، بمستوى حطم اعمدة القوات المسلحة ، باضطرابات في مجالات الضبط والمعنويات والاداء والمهنية ، لم تشف منها حتى آخر معركة مع التحالف الدولي انهتها تماما. وستمتد التأثيرات غير المباشرة ، لهذا الانقلاب على العراق وجيشه وعموم قواته المسلحة ، للمستقبل ، حيث الاكتساب السلبي لبعض انواع السلوك السلبي ، وتفشي بعض الامراض الاجتماعية ، التي تعززت عادات في مجاله "السلوك العام" ، يصعب التخلص منها لعشرات مقبلة من السنين.

محاولات لم تنجح لتنفيذ الانقلاب

ان القوات المسلحة الذي استهل الفريق بكر صدقي طريق انقلاباتها العسكرية ، للسيطرة على السلطة في مسيرتها الطويلة ، شهدت بالاضافة الى الانقلابات الستة الناجحة في تغيير نظام الحكم المذكورة آنفا ، انقلابات أخرى لم يكتب لها النجاح ، اسهمت هي ايضا في عملية التهديم سواء في التخطيط ، وحشد التأييد المخالف للقانون ، او في طريقة التعامل غير المتوافقة مع القانون. اذ وعند العودة الى المرحلة

الزمنية التي اعقبت ١٤ تموز ، نجد ان محاولات انقلاب فاشلة تكررت بالضد من قائدها ، كان اكثرها جرأة وخطورة على حكمه هي تلك التي قادها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف من حامية الموصل ، يعاونه الرائد محمود عزيز[١٨]. حيث أذاع في ٨ آذار ١٩٥٩ ، بيانات متقطعة من اذاعة محلية ، وتحرك للسيطرة على شوارع الموصل ، الا ان بعض الوحدات الموجودة في بغداد ومحافظات اخرى ، والمتفق معها على تنفيذ خطة الانقلاب لم تتحرك ، مما اعطى فرصة للقائد العام ، بوضع وحداته بالانذار ، وحشدها بالضد من الانقلاب ، وتحريك طائرات من القوة الجوية لقصف مقر الشواف ، وبصددها اورد البعض انه "القائد العام" قد اتصل بالشواف لمعرفة مطالبه ، واطال التكلم لغاية قوامها ابقاءه في مقره ، حتى وصول طائرة مقاتلة بقيادة م. أول خالد سارة "شيوعي" الذي قصف المقر، وتسبب بجرح الشواف ، جرحا نقل بسببه الى المستشفى وقتل فيها ، فانهارت الحركة وقدم العديد من المشاركين فيها والمؤيدين لها الى المحاكمة ، واعدموا في ساحة ام الطبول ببغداد بوجبات ثلاث كانت آخرها صباح يوم ٢٠ أيلول ١٩٥٩ ، ضمت كل من العميد الركن ناظم الطبقجلي ، والعقيد رفعت الحاج سري ، والعقيد خليل سلمان ، والمقدم الركن علي توفيق والمقدم الركن عزيز احمد شهاب ، والمقدم اسماعيل هرمز والرائد توفيق يحيى أغا والرائد مجيد الجلبي والنقيب الركن داود سيد خليل والنقيب يحيى حسين الحماوي والنقيب هاشم الدبوني والنقيب زكريا طه والملازم الاول حازم خطاب. علما ان وجبتين من الاعدام قد سبقت هذه الوجبة حوت الاولى كل من العقيد الطيار عبد الله ناجي والنقيب الطيار قاسم محمد أمين العزاوي والملازم الاول الطيار احمد مهدي عاشور والملازم الطيار فاضل ناصر ، والثانية كل من النقيب الركن نافع داود والنقيب محمد أمين عبد القادر ، والملازم الاول سالم حسين السراج ، والملازم مظفر صالح الامين ، والملازم محسن اسماعيل عموري[١٩]. كما حدثت محاولة لاغتيال قاسم في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ خلال مروره في شارع الرشيد بمنطقة (راس القرية) قادما من وزارة الدفاع ، متجها الى الباب الشرقي لحضور حفل استقبال في

سفارة المانيا الشرقية ، حيث اطلقت عليه النار من جماعة مدنية تنتمي الى حزب البعث ، احد افرادها صدام حسين.

لقد جرح الزعيم على اثرها ، وكذلك مرافقه ، وقتل سائقه في الحال ، ومات من مجموعة الاغتيال عبد الوهاب الغريري ، وفر الباقين الى وكر ، ربما لانتظار تحرك آخر لقلب نظام الحكم ، الا ان نجاته غيرت من الموقف ، وفر الجناة بعدة اتجاهات داخل وخارج العراق ، والقي القبض على غالبيتهم واحيلوا الى محكمة المهداوي ، وبعد ان حكموا بالاعدام ، عفى عنهم كعادته في تكرار الاعفاء. بعد انتهاء حكمه ، في جمهوريته الاولى ، بدأ حكم البعثيين الاول ، وعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية الا أن محاولات انقلابية فاشلة قد جرت بالضد منهم ، كانت الاولى بدفع من حركة القوميين العرب ، اعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة عن اكتشافها في ٢٥ أيار ١٩٦٣ ، واصفا القائمين عليها بزمر معزولة من الحركيين والرجعيين والذيليين والانتهازيين ، وكان العسكريون المشاركون فيها اللواء الركن عبد الحافظ العباسي واللواء الركن سجاد المفتي والعميد عبد الهادي الراوي والعقيد جميل السعودي والعقيد حمدي الحديثي والمقدم جابر حسن حداد والرائد الركن مزهر الزبيدي والرائد رحيم سلمان العاني وضباط آخرين ، وخطة الانقلاب تقوم على دخول وحدات من المشاة الى بغداد بقيادة ضباط ناصريين ، لاحتلال المراكز المهمة ، بينها الاذاعة والتلفزيون ، وتشكيل مفارز لمقاومة الدبابات ، تتوزع على الاماكن التي تتواجد فيها دبابات للجيش قرب الاذاعة في الصالحية ، مع التركيز على احتلال مقرات الحرس القومي في الكرخ والاعظمية من قبل مؤيدي الحركة وانصارها ، بقيادة كوادرها السياسية ، على ان يجري التنفيذ في الساعة الثالثة من بعد ظهر احد ايام الخميس ، للاستفادة من حرارة الجو ، ونهاية الدوام المبكرة.

لقد فشلت الحركة بعد القاء القبض على احد المشاركين المهمين فيها ، الرائد رحيم سلمان العاني الذي تبين انه قد فاتح زميله الرائد خير الله عسكر بامر الانقلاب ، من باب الثقة اثناء جلسة لهم سوية في النادي العسكري ، وهو الضابط

الذي يتهمه القوميون أنه من افشى سر الحركة الى رئيس الاركان طاهر يحيى الذي قام بدوره في اخبار القيادة البعثية ، فاتخذت اجراءات الاعتقال لاحباط الحركة.

دخول ضباط الصف دائرة الانقلاب

ان محاولات الانقلاب على سلطة الدولة التنفيذية "الحكومة" التي بدأت اسلوبا للضباط في محاولة لتغيير وجه السلطة في ثلاثينات القرن الماضي ، وشاعت سبيلا للوصول الى ، والتحكم في السلطة ، بعد نجاح قاسم ١٩٥٨ ، لم تقتصر على الضباط ، اذ وبعد انتشار خلايا الاحزاب "الشيوعيون والبعثيون" داخل بنية القوات المسلحة ، انتضم فيها العديد من الجنود وضباط الصف ، وتكونت منظمات للضباط واحيانا للمراتب ، سرت الى نفوسهم حمى الانقلاب توافقا مع رؤى احزابهم او بدونها ، مدفوعين بدوافع الثورية الانفعالية ، فكانت اولاها المحاولة التي سميت باسم صاحبها الشيوعي ، نائب العريف حسن سريع المنسوب الى مدرسة الهندسة الآلية الكهربائية "قطع المعادن" يوم ٣ تموز ١٩٦٣ ، بعد ان حشد مجموعة جنود وضباط صف من تنظيمه ، قاموا أولا بتحرير السجناء العسكريين ، من بعض الوحدات في معسكر الرشيد ، واغلقوا منافذ المعسكر ، واعتقلوا بعض المسؤولين الحكوميين بينهم وزراء ، وتوجهوا لاقتحام وكسر باب السجن العسكري الرئيسي "الرقم واحد" في المعسكر ، حيث يقطن فيه بحدود (١٢٠٠) ضابط ، ينتمي غالبيتهم الى الحزب الشيوعي كان من المؤمل اشتراكهم في الانقلاب ، لكنهم فشلوا في تحقيق هذه الفقرة ، وفشلت بسببها حركتهم ، وحكم باعدام جميع المشاركين فيها[٢٠].

محاولات متكررة

بعد ان نجح المشير في انقلابه على البعثيين ، واستلامه السلطة كاملة في تشرين ، شرعوا هم اولا بالتخطيط للانقلاب عليه. وكانت اكثر المحاولات جدية ، تلك التي اتهمت فيها السلطة ، حزب البعث بنية القيام بحركة انقلابية ليلة ٥/٤ أيلول ١٩٦٤ ، وذلك باستغلال سفر الرئيس الى مصر ، لحضور مؤتمر القمة العربية في

الاسكندرية ، وعلى اساس الاعلان هذا استبقت السلطة الحزب المذكور باجراءات احترازية قبل التنفيذ ، وانتهت بزج المزيد من البعثيين العسكرين في الاعتقال.

ان الانقلابات التي قادها القوميون كانت متعددة اغلبها بقيادة اللواء الطيار الركن عارف عبد الرزاق قائد القوة الجوية ، ثم رئيس الوزراء كانت اولها في ١٦ أيلول عام ١٩٦٥ ، انقلاب حسبته الصحافة الغربية بينها جريدة التايمس اللندنية الاغرب في التاريخ (The oddest coup in history) ، حيث الفشل السريع على الرغم من أن قائده يقوم بمهام رئيس الجمهورية نيابة عن الرئيس الذي يحضر مؤتمر قمة عربية في المغرب ، وهو في الاصل رئيس الوزراء ووزير الدفاع وقائد القوة الجوية عمليا. ومعه العميد الركن صبحي عبد الحميد وزير الخارجية ، والعميد الركن عبد الكريم فرحان وزير الارشاد ، والعقيد الركن عدنان ايوب صبري سكرتير رئيس اركان الجيش ، والعميد الركن محمد مجيد آمر كلية الاركان ، والعميد نهاد الفخري مدير المخابرة ، والعقيد الركن هادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية ، والمقدم الركن عرفان عبد القادر وجدي آمر الكلية العسكرية ، والمقدم الركن فاروق صبري والرائد عبد الامير الربيعي. لقد فشل الانقلاب ، ويعزو غالبية المتابعين والمؤرخين الفشل الى عارف عبد الرزاق ، الذي لم يقبل حصول قتال بين الوحدات العسكرية او بين المدنيين في الشارع ، قد يؤدي الى خسائر كبيرة ، لذا كانت الخطة مرتبكة وغير واضحة ، ومسألة الجزم في تنفيذها مفقود. كذلك خطأه بمفاتحة ضباط محسوبين على عبدالسلام ، مثل العميد سعيد صليبي الذي سارع بتهيئة قوات موالية له ولعارف ، اسهمت في احراج عارف شخصيا ، وارغامه على مغادرة العراق بطائرة عسكرية الى القاهرة ، ليحل لاجئا سياسيا هناك. لكنه عاد سرا الى العراق بعد تسنم عبد الرحمن عارف رئاسة الجمهورية ، ليقوم بمحاولته الثانية في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بالضد منه أي عبد الرحمن هذه المرة[٢١].

ان مسلسل الانقلابات لم يتوقف بعد عودة حزب البعث الى السلطة ثانية في ١٧- ٣٠ تموز. اذ اعلن في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٠ عن اكتشاف محاولة انقلابية ،

يتزعمها اللواء الركن عبد الغني الراوي والعقيد صالح مهدي السامرائي ، وبدعم من شاه ايران ، التي لجأ اليها الراوي بعد انقلاب ١٩٦٨ ، بعملية اسميت "الغزال" تبين ان ضباط بعثيين ، بينهم النقيب حامد الورد ، كانوا ضمن تشكيلات المحاولة قد افشوا سرها الى مكتب العلاقات العامة "المخابرات" التي ادارت شأنها حتى الكشف عنها قبل التنفيذ ، بقيادة الراوي ومعه العقيد سلمان الدركزلي والعقيد صالح السامرائي ، والعقيد الركن محمد عباس مظلوم وجابر حسن حداد ومفتن جار الله وصفوك ريكان والمقدم الركن كمال الراوي ومدير الشرطة المتقاعد شكري محمود والمقدم الطيار الركن علي عواد محيسن وآخرين ، كانوا قد أفشوا السر للحكومة التي تابعتها قبل التنفيذ. وقد شكلت محاكم ، حكمت باعدامهم بعد اعتقالهم بقليل. علما ان النقيب الورد قد كُرم برتبة أعلى بعد افشال المؤامرة واسندت له مهام مدير امن بغداد ثم مدير مقاومة الطائرات ، لكنه اعدم وهو برتبة لواء ، في حادثة تطاول على صدام ، قيل انه كان حاضرا فيها ولم يبلغ عنها.

انقلاب الجهة الواحدة

كانت الانقلابات الشائعة في العراق تأتي من الجهة المقابلة للحكومة ، حتى مجيء البعث ثانية ليقللها بدرجة كبيرة ، لكن نَفَسْ الانقلاب الموروث لم ينته في العقول الحزبية والعسكرية ، وسرعان ما تحول صوب الرفاق من الجهة الواحدة ، فكانت محاولة اللواء ناظم كزار في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ نموذجا ، بعد ان استغل موقعه الحزبي المتقدم والوظيفي العالي كمدير للامن العام ، حاول اغتيال البكر وصدام وبعض اعضاء القيادة والحكومة فور عودة البكر من زيارة الى بلغاريا ، وخلالها قام بتوزيع خلية قناصة تابعة له على اماكن مشرفة في المطار ، واستدرج في نفس الوقت وزير الدفاع اللواء حماد شهاب ، والفريق سعدون غيدان وزير الداخلية والعقيد الركن عدنان شريف عضو المكتب العسكري الى أحد مقراته في الفضيلية لمشاهدة بعض التطورات الفنية ، وقام باعتقالهم في الموقع ، واستقر هو في المقر يتابع التلفزيون

الذي من المؤمل ان ينقل حادثة الاغتيال ، ليقوم هو بعرض المعتقلين كمتآمرين على الحزب والثورة ، ويشكل محكمة ، ويعدمهم ، ثم يدفع الباقين من اعضاء القيادة وتحت تأثير دوره في كشف المؤامرة والسيطرة على الموقف بتعيين قيادة قطرية جديدة ومن ثم حكومة جديدة. الا ان تغييرا غير محسوبا طرأ على عودة البكر الى بغداد يوم ٢٩ حزيران ، يرجع الى قيام الرئيس البلغاري جيفكوف "حسب رواية الحزب" بتأخير عودة البكر ، لرداءة الاحوال الجوية ، فقضى ليلته في فارنا على ان يعود في اليوم التالي ، فتحول البث التلفزيوني الرسمي من المباشر بمنطقة المطار الى برامج اعتيادية ، اعتقد كزار ان السبب يعود الى كشف المحاولة ، وبنفس الوقت وعندما تأخر البكر ، وعاد المستقبلون الى دوائرهم وبيوتهم ، سحب آمر مفرزة القنص مفرزته عائدا الى الفضيلية ، مما دفع ناظم كزار باصطحاب أسراه والتوجه صوب الحدود الايرانية من جهة زرباطية في الكوت ، دون تخطيط مسبق لهذه الخطوة التي جاءت ارتجالية ، بوضع نفسي كان فيه مضطربا ، دفعه الى قتل وزير الدفاع وجرح وزير الداخلية ، ومن ثم التحصن في مركز الشرطة الحدودي ، مطالبا تصحيح حركة الحزب ومسار الثورة ، فهاجمته قوات من الحزب والحرس الجمهوري وطيران الجيش ، واعتقلته بامر من صدام على أن لا يتكلم ، وفعلا أغلقَ فمه بشريط لاصق حتى وصوله الى بناية المجلس الوطني ، التي يتخذها صدام مقرا له. وقام هو بالتحقيق معه ، حتى قيل ان اصوات الطرفين كانت عالية ، بعدها خرج صدام منفعلا ليأمر حمايته ، بأخذه ، فوجدوه مقتولا برصاص في رأسه وصدره ، وروايات اخرى تضيف بقطع لسانه(٢٢).

ان طريقة الاعتقال والتحقيق ، والقتل الفوري لناظم كزار ، جعلت البعض يضع لصدام دورا في المحاولة ، قائلا انه من طالب البكر بالتأخر عن العودة لوجود خطر على حياته ، لمعرفته المسبقة بتطوراتها ، فصاغ سيناريو دفع ناظم كزار الى الهروب ، وما نقل عن تدخل الرئيس البلغاري لتأخير العودة ، كان من ضمن السيناريو الذي وضعه صدام بعناية ، ليتخلص من كزار والوزراء المذكورين ، ويسيطر على البكر

باعتباره منقذ له. لكن هذا القول لم تثبت صحته علميا ، لان كزار وما رشح عن مواقفه وآراءه ، التي سبقت المحاولة تعطي مؤشرات عن انزعاج له من تكرتة الدولة ، وبصدده يذكر السيد شوكت خزندار انه وعندما كان احد اعضاء مكتب منطقة الوسط للحزب الشيوعي ، استلموا تقريرا من صديق مقرب للحزب وردَ فيه ، ان احد اشقاء الكادر الحزبي فلاح الكردي من أهالي السليمانية ، المتزوج من شقيقة ناظم كزار كان قد أفشى كلاما عن كزار قبل المحاولة ، نصه "هذا ليس بحكم حزب البعث ، انه حكم عشيرة وبالاخص حكم عائلة.. يسموني أنا شيعي وشروكي ، والله لن اجعل تكريتي يعيش حتى لو كان في آخر الدنيا ، وارض تكريت لن تعيش فيها حتى الحشرات مدى الدهر"[٢٣].

انتاج الانقلابات الوهمية

في حقبة حكم البعث ، خاصة زمن صدام ، تعسكرت الدولة ، وتحولت الى مؤسسة امنية ، وبدأت هي من ينتج المحاولات الانقلابية او الادعاء بحصولها ، انقلابات يمكن عدها وهمية لتحقيق اغراض سياسية متعددة مثل:

١. التخلص من معارضين يشكل وجودهم خطرا ، كما هي المؤامرة التي اعلن عنها محاولة انقلابية في كانون الثاني ١٩٦٩ لشبكة تجسس تعمل لصالح اسرائيل ، بامتدادات تنظيمية سرية مؤلفة من ، عبد الرحمن البزاز واللواء الركن عبد العزيز العقيلي وآخرين. فتشكلت على اثرها محكمة خاصة ، اصدرت احكاما سريعة على المتهمين. وهنا تجدر الاشارة الى ان هذا الاتهام مشكوك بصحته ، لنزاهة وسمعة وتاريخ الرجلين ، وكانت غايتها التخلص منهما باي ثمن. ومن بعدها اعلن من على تلفزيون بغداد ، عن مؤامرة اخرى ، اشترك بها السيد مهدي الحكيم ، غايتها قلب نظام الحكم ، رُبطت ايضا بخلية تجسس لصالح امريكا واسرائيل ، شكلت على اثرها مجموعة عمليات خاصة ، من جهاز المخابرات لملاحقة الحكيم ، الرجل الذي كان فاعلا في المعارضة بالضد من النظام ، حتى اغتالته في كانون الثاني ١٩٨٨ بالسودان. كانت غايتها التخلص من السيد الحكيم الذي عرف بنشاطه المعارض ضد النظام.

٢. التخلص من الرفاق الذين يمكن أن يكونوا خصوم أو معرقلين ، كما حصل لعضو القيادة القومية عبد الخالق السامرائي الذي الصقت به تهمة التآمر ، لقلب نظام الحكم مع ناظم كزار ، ولبعض اعضاء القيادة القطرية والكادر المتقدم للحزب "مجموعة محمد عايش" بينهم قادة عسكريين ، مثل اللواء الركن وليد محمود سيرت ، قائد فيلق. وآخرين اتهموا بالاعداد لانقلاب مدعوم من سوريا حافظ الاسد ، مع بداية استلام صدام للسلطة ، باسلوب يفسر انقلاب منظم قام به هو على البكر. توجهٌ ، من صياغة وقائعه انه جاء للتخلص من جيل بعثيين قد يقف احدهم بالضد من اعتلاءه السلطة ، وقد يقف آخرين عثرة في طريق استلام أخوته غير الاشقاء والقريبين من عائلته المراكز المهمة في السلطة.

٣. تبرير التصفية الخاصة بمن ينتقد حكم الحزب ومن يتطاول على صدام وعائلته ، كما حصل للفريق عمر الهزاع الذي اطلق في جلسة خاصة ببيته عام ١٩٩٠ بضعة نكات عن صدام ، تعبث في الاوراق القديمة لنسبه المجهول ، واعدم بعد قص لسانه وتهديم بيته. وكذلك اللواء الطبيب راجي عباس التكريتي ، الذي قيل انه قد رمي الى كلاب قصي حتى قضت عليه نهشا.

٤. الخشية من التجمعات العسكرية التي يجري فيها نقاش سياسي ، وانتقاد للسلطة او التفكير بالعمل ضدها ، كما حصل مع مجموعة ضباط "عشرين ضابطا" بينهم العميد الركن عبد الرحيم السوز ، والعميد الركن حسن جاسم ، والعميد الركن حسن خادم والعميد الركن حسن الساعدي والعميد مهدي صالح الدفاعي ، والعميد الركن سعدون رسن ، والمقدم الركن حسين زاهي حمزة وآخرين. بعد ان سجل كلامهم احد الضباط كان حاضرا معهم الى دعوة عشاء ، جمعتهم ضباط غالبيتهم معلمين في الاركان وبعض المدارس العسكرية. حوكموا بتهمة التآمر واعدموا في الحال.

الجشع الانقلابي

ان مجموعة الانقلابات الفاشلة ، هي امتداد لصيغ الانقلابات الناجحة من حيث النوايا والاهداف ، مع بعض الاختلافات التي يتعلق بعضها باقتصارها على مجموعة قليلة من الضباط ، ومحدودية مرجعياتها السياسية ، وضعف ارتباطها بالخارج "مع بعض الاستثناءات" ، وحدوثها المتكرر كون اتجاهات لتكرارها خاصة في الفترة التي امتدت بين الاعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٨ بمستوى يمكن وصفه بالجشع الانقلابي غير المحكوم بالاعتبارات والدوافع الوطنية ، والمخل بالقيم والضوابط العسكرية ، لان في الانقلاب حتمية التعامل غير الموزون من الضابط الادنى المكلف بالتنفيذ مع الضابط الأعلى في المنصب ، المطلوب تنحيته سبيلا لانجاح خطة الانقلاب ، وهنا يجري في الغالب تصادم لما يتعلق بالقدم العسكري بطريقة قوامها ، الاخلال بالضبط وخرق الاحترام القيمي ، اذ قد يرفض الضابط الاعلى اوامر الازاحة التي تكون في العادة شفوية في ظروف توتر ، يمكن ان تُصَعِد الرفض تحديا أو الخنوع تخاذلا ، وكلا الاتجاهين يدخلان الضابط الادنى في المزيد من التشدد ، يصل الى الاهانة والتجريح او المزيد من الانتعاش بفرض سلطته التي تفضي الى الشعور بالمهانة لدى خصمه الضابط الاقدم منه عسكريا. انها مواقف تكررت في غالبية الانقلابات الناجحة والفاشلة ، لا تقتصر بطولتها على الضباط ، اذ يدخل ضباط الصف والجنود المنفذين على الخط باعتبارهم الاداة الميسورة للضابط لتحقيق التنفيذ ، وكما يحصل للضابط الادنى في موقف المواجهة والتصادم يمكن ان يحصل مع المراتب المنفذين ، ويشهروا السلاح بوجه المقصود او يستخدموا اسلوب التهديد الذي يشعر المقابل بضآلة نفسية ، تنتقل آثارها الى الغير عند التكلم عن تفاصيل حدوثها للمعارف والاصدقاء ، وعن ذم القائمين بها وانتقاد اساليبهم المخالفة ، فتصبح بالمحصلة جرح نفسي يستمر بالنزف في عقول الضباط فيخل بالتزاماتهم الوطنية والعسكرية ، دون ان يقصدوا ذلك على مستوى الشعور.

الانقلاب عملية تغيير في البيئة التي يحدث فيها الفعل خارج السياقات التقليدية ، ياتي على سلطة الدولة الاعلى بدون ارادتها ، دوافعه عادة ما تكون مختلطة ، بين الجوانب السياسية والعوامل الشخصية ، والاعتبارت الوطنية ، اذ لا يمكن وبضوء حدوثها في العراق وباقي الدول النامية ، اقتصارها على دافع واحد ، ولا يمكن ارجاعها الى الاعتبارت الوطنية البحتة ، لان الارجاع المجرد ، والنظرة من منظار الوطنية فقط مثير للجدل وغير معقول منطقيا ، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الاقدام على فعل الانقلاب ، يحتاج الى شجاعة موسومة بخاصية المجازفة ، بطبيعتها لا تأتي لمجرد الاحساس الوطني بظلم الحاكم ، والرغبة في طرد المستعمرين ، والسعي لانصاف العمال المستضعفين ، كما يرد عادة في البيانات الاولى للانقلابين. واذا ماسلمنا بافتراض الوطنية كدافع ، يعني ان كل من يتحسس هذه المشاعر ويرغب بتغيير الواقع المعاش تجاوبا لحاجاتها ، يمكن ان يتكتل مع غيره لحمل البندقية والانقضاض على السلطة ، وهذا غير معقول ، ولا يمكن ان يحدث في عالم الحقيقة. من هذا يكون الدافع خليط من عدة دوافع ، بينها واهمها الدافع الذاتي ، اي مجموعة الخصائص النفسية الموجودة عند المنقلب وغير موجودة عند غيره. جعلته يفكر ويجازف بطريق القوة سبيلا للتغير ، في حين دفعت زميلا آخرا الى الاحتجاج المكتوب أو المسموع ، وآخرا الى السكوت وان كانوا جميعا وطنيين ، وهذه بديهية تؤكدها شخصيات العسكريين الانقلابيين من بكر صدقي الطموح المجازف ، الى عبد الكريم قاسم الزعيم الاوحد ، وعبد السلام المجازف ، وحردان الشجاع ، والبكر الماكر ، وصدام الموهوم بالعظمة من اعلى رأسه حتى أخمص قدميه. ان النظر الى الانقلابات من زاوية النتائج ، يبين ان جميعها تركت آثارا سلبية على العراق ، حيث الاضطرابات والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار ، والتجاوز على القانون ، والحروب ، وعدم الاستفادة من الثروة ، والتخلف والامية ، والفرقة والاختلاف ، وقلة الرضا ، وهذه مشاكل وظواهر عانى منها العراق منذ عام ١٩٥٨ "أكبر انقلاب" حتى

وقتنا الراهن ، ومعظمها غير موجودة في المجتمعات المستقرة القريبة من العراق. هذا وبالتركيز على الجانب العسكري في الانقلاب ، الذي يهمنا في هذا المؤلف ، نجد ان الانقلابيين يستهدفون بالاضافة الى السلطة السياسية ، تلك السلطة العسكرية التي يريدوها ان تهيمن بقوة اسلحتها على السياسة ، فيضطرون في أول عمل لهم بعد تعطيل او الغاء عمل الحكومة ، بقوانين يفرضونها بالقوة ، وبدوافع الشرعية الثورية الى تغيير بنية القيادة العسكرية العليا ، واحلال انفسهم في اعلى مراتبها ، لفرض وادامة السيطرة ، تجاوزا على السياقات والضوابط العسكرية ، سعيا منهم للحصول على سلطة الرتبة الضبطية في التعامل مع العسكر والسياسة. وهذا واقع حال لم يقتصر على الضباط والسياسيين المدنيين ، بعد ان انتقل الى ضباط الصف السياسيين ، وكذلك الانقلابيين والمشاركين فيها اذ أن جماعة حسن سريع المذكورة محاولتها الانقلابية اعلاه حمل بعضهم اثناء تنفيذ تحركهم للانقلاب رتب ضباط قالت الدعاية الحكومية في حينها ، أن قسما منهم لم يحسن حملها ، بعد ان ابقى رتبة ضابط الصف "الشريط الاسود" موجودة على ذراعه مع النجمة الموضوعة على كتفه. وضباط الصف البعثيين بعد نجاح انقلاب ١٩٦٨ مُنح مئات منهم رتب ضباط ، بعضهم وصل الى رتبة فريق. لقد اعتاد الانقلابيون منح أنفسهم فور النجاح وأحيانا في الطريق اليه رتبا مضاعفة ، فالمقدم الركن صالح مهدي عماش منح رتبة فريق بانقلاب ١٩٦٣ والعقيد حردان التكريتي عميد ثم لواء ، والعميد طاهر يحيى لواء ثم فريق ، وآخرين منحوا رتبا وهم من المدنيين ، وهذا سلوك يلجأ اليه الانقلابيون ويحسبونه ضرورة ثورية ، لكنه من الناحية القانونية والاعتبارية مخالف للقوانين والضوابط العسكرية ، و مخل بها ، تسبب بمقدار تكراره لما يزيد على نصف قرن من زمن الجيش والقوات المسلحة ، الى اصابتها باضطرابات مخلة بالجدار البنيوي ، من باب الاخلال بالضبط العسكري ، وتكوين اجيال من القادة يتجاوزون بعدوانيتهم القيم العسكرية ، حيث المغالاة في الاسفاف والقسرية ، تعاليا. ومن باب التعطش الى السلطة ، واستمرار المطالبة بالمزيد ، كثمن له في المشاركة. والاستهتار

بالضوابط العسكرية. ان الانقلابات وبالاضافة الى تأثيرها في عملية الهدم البنائي لمهنية الجيش ، فان تأثيراتها السياسية في ارتهان البلد لقوى اجنبية ، تصب في محصلتها بعملية هدم بنائي لعموم اركان الوطن ، خاصة وان شكوك عديدة قد اثيرت حول الانقلابات ونتائجها الكارثية التي حصلت ، اذ نوه العديد من العراقيين المعاصرين لاحداثها الى وجود اصابع خارجية في جميعها ، بينهم أحد الضباط الذين عاصروا انقلاب ١٩٥٨ ، مبينا أن ضابطا من الانضباط العسكري ، كان في دورية روتينية تتجول في شوارع بغداد ليلة ١٤/١٣ تموز ، قد استوقفه السفير البريطاني ، مستفسرا عن وصول اللواء ١٩ إلى بغداد ، وهو اللواء الذي يفترض أن يتوجه إلى الاردن مرورا في بغداد تلك الليلة ، ويستنتج هذا الراوي أن للبريطانيين علم بالحركة. كما أن البعض أكد على أن نوري السعيد آخر رئيس وزراء عراقي إبان الملكية ، وبعد تيقنه نجاح الانقلاب ، بات يكرر أثناء تخفيه في بيت السربادي ، عبارة باللهجة العراقية الدارجة "سَوّوهة الإنجليز". هذا وبالنسبة لانقلاب ١٩٦٣ تؤكد ادبيات المعارضة لحزب البعث أن علي صالح السعدي امين سره في هذا العام ، طالما كرر في جلساته الخاصة أن الحزب قد جاء في قطار أمريكي. وهذه اشارات اكدها رامسي كلارك ، في ان للاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) دور في انقلاب ٨ شباط ، كذلك ايدت صحيفة نيويورك تايمز بتعليق لها في حينه ، من ان الانقلاب العراقي مقبول من وجهة النظر الامريكية ، ومتفق مع ما تطلبه الادارة الامريكية. وهذه اشارات جاءت مسايرة لحديث الملك حسين بعد اشهر من الانقلاب مع رئيس تحرير جريدة الاهرام محمد حسنين هيكل ، في ٢٧ أيلول ١٩٦٣ ، اذ نوه الى أن ما جرى في ٨ شباط بالعراق ، قد حظى بدعم الاستخبارات الامريكية ، وان اجتماعات عديدة عقدت بين الحزب والاستخبارت اهما في الكويت ، وان هناك محطة سرية كانت تبث الى العراق ، زودت الانقلابيين في يوم الانقلاب ، باسماء وعناوين الشيوعيين ، للتمكن من اعتقالهم واعدامهم. كما ورد الشيء نفسه حول انقلاب ١٩٦٨ حيث الدعم الامريكي لحصوله ، تفاديا لقيام الشيوعيين بالسيطرة على البلاد.

من هذا يتبين ان هناك انقلابات نجحت ، واخرى فشلت ، تركت جميعها آثارا ، بالاضافة الى المذكورة أعلاه ، أخرى يمكن وضعها في خانة غير المباشر ، فالناجح منها مثلا يؤسس لدى الضباط المنفذين مساعي لقطف الثمن ، ترقيات ومناصب اعلى ، يخل حدوثها في سلم التراتب العسكري والضوابط العسكرية ، اذ يعطى الانقلاب في كثير من الاحيان فرصة لضابط مغمور برتبة نقيب أن يترقى بيوم واحد بعد نجاح الانقلاب الى رتبة لواء ، وهو وان حمل هذه الرتبة العالية سيحمل معها بالنسبة لمعارفه نفس صفات الغمر والتقصير ، وقد تكبر احيانا او تتضخم بنفس مستوى التضخم بالرتبة الجديدة التي يحملها. كما ان الفشل في اتمام الانقلاب يدفع السلطة الى التنكيل بالضباط المنفذين سجنا وتعذيبا بطريقة تحط من كرامتهم ، وأقل اجراء يطال المشكوك باشتراكهم هو احالة على التقاعد ، تبقي الضابط غائصا في الشعور بالحيف ، يدفعه الى التحامل على السلطة والمؤسسة العسكرية في آن معا. وتبقيها اي السلطة عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها تجاه منتسبيها.

الفصل الخامس

الخروقات الدارجة لقوانين الخدمة

مصادر الخدمة العسكرية

ان العمود الفقري للبنية العسكرية العراقية في تاريخها الممتد ، منذ بداية تشكيل جيشها حتى أمر حلها ، هو الانسان ، الذي يفد اليها على وفق القانون المشرع من الدولة ، مشاركا في أنشطتها من ثلاث مصادر او تصنيفات معروفة هي:

١. المطوعون. الذين يدخلون الخدمة ، بناءا على رغبتهم وبعقود تتم بينهم من جهة ، والمؤسسة العسكرية صاحبة الشأن من جهة اخرى ، تحدد الفقرات والمواد الموجودة في العقد ما للمتطوع وما عليه ، أي ما يحصله من المؤسسة العسكرية من راتب ودعم صحي واجازات ، وأحيانا مكاسب تتعلق بالسكن والعيش. وما عليه اتجاهها ، من التزامات ذات صلة بنوع الخدمة "مشاة ، دروع ، قوات خاصة ، بحرية ، جوية .....الخ". وطبيعتها ومكانها وظروف ادائها. ومن ثم التقيد بالقوانين والقيم العسكرية السائدة "الالتزام بمتطلبات الضبط العسكري". مسألتان يمكن وضعهما تحت بند الحقوق والوجبات. يضاف اليهما الفترة الزمنية للعقد التي تبدأ من وتنهي الى. انها صيغة تعمل على وفقها غالبية الجيوش ، والمؤسسات العسكرية العصرية ، خاصة الغربية منها التي التزمت بفلسفة النوع على حساب الكم ، بعد ان أثبتت التجارب العملية ، نجاحها في تحقيق الإعداد المناسب للفرد في تعامله مع السلاح والالة. اذ ان العسكري المتطوع يفترض ان يكون قد جاء راغبا في العمل ، راضيا بظروفه الصعبة ، متقبلا لتبعاته التي يكون بعضها غير طبيعيا او خطرا في

بعض الاحيان. علما ان تقبل الحال والرغبة في موضوع ما والرضا عن الواقع ، من بين المتغيرات النفسية المؤثرة ايجابا في سرعة ودقة التعلم ، وفي تحقيق التكيف المناسب للجماعة "المفرزة / الوحدة الفرعية" على الحياة العسكرية ، وكذلك في تعزيز الالتزام "الضبط" ، التي تعتبر مطلوبة لما يتعلق بالتهيئة النفسية لتقبل الحياة الصعبة ، وظروف القتال الضاغطة ، من جهة والابتعاد عن ارتكاب فعل المخالفة للقوانين والضوابط من جهة اخرى. وكذلك تحقيق الاداء الاحسن للفرد والجماعة. فالمتطوع في الظروف الاعتيادية شخص ، يفترض وقبل الاقدام على خطوة التطوع ، انه قد أحس في نفسه اي في خصائصه النفسية ، قدر من الملائمة لظروف البيئة العسكرية ، واستعداد مسبق لتحمل ضغوطها المتعددة في ظروف الحرب او التدريب للاستعداد لحصولها ، التي يفترض ان يؤدى فيها الفعل العسكري المطلوب "الاداء" بأعلى مستوى وبأقل خسارة.

لكن التطوع مسالة لا يقتصر حصولها على ممارسة الهواية ، وتأمين الرغبة في تحقيق الذات التي عادة ما تكون دافعة لتطوع البعض ، وبما يسهم في تقوية التحمل واعطاء الدافعية ، جرعات لازمة لتحسن مستوى الاداء ، اذ انه وبالاضافة الى الرغبة والهواية هناك توجهات للتطوع قوامها:

آ. التطوع لاغراض العيش ماديا. وفي اطاره نجد ان بعض الشخصيات من الشباب تسعى الى التطوع بدوافع الكسب المالي الاحسن في بلد وظروف تقل فيها فرص العمل المناسبة لهم احيانا ، كما جرى بالنسبة الى الكثير من الشباب العراقي بعد التغيير. اذ تقدم للتطوع في الخدمة ، كجندي او شرطي على سبيل المثال خريج كلية الهندسة ، ويجنبه آخر تقدم بنفس الفترة ولنفس الجهة يحمل شهادة الدراسة الابتدائية. لكن هذا ظرف طارئ لا يدخل في حسابات القياس الاعتيادي ، ولا يتعلق بالزمن الحالي فقط ، اذ ان القوات المسلحة في الزمن السابق ، كانت بيئة تستقطب آلاف المتطوعين الذين لا يجدون فرص عمل لهم في البيئات الحكومية الاخرى وفي القطاع الخاص.

ب. التطوع لاقتناص الفرص. في حالته توفر الدولة فرص غير اعتيادية لشرائح من الشباب ، يحاول بعضهم اقتناصها سعيا منه لتحقيق فائدة لايمكن تحقيقها بوسائل اعتيادية او حل مشكلة لا يمكن حلها بالطرق الاعتيادية. ففي ايام الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ مثلا ، درجت الحكومة الى توزيع سيارات وقطع اراضي وتقديم بعض الخدمات ، والتسهيلات للضباط وضباط الصف والجنود المتطوعين بدوافع الاغراء المادي ، نتيجة للنقص الحاصل لهم في القوات المسلحة التي دخلت الحرب ، وانفتحت امامها ابواب الخسارة بالارواح واسعة ، حالت كثرتها دون امكانية التعويض بالطرق الاعتيادية ، وهذه اغراءات حققت النتائج التي ارادتها الحكومة آنذاك ، حيث التدافع قد اصبح واسعا للتطوع في صفوف القوات المسلحة ، حتى فتحت في بغداد اكثر من كلية عسكرية لاستيعاب المتطوعين كضباط ، وغصت مراكز التدريب على طول المحافظات وعرضها ، بالمتدربين المتطوعين كجنود وضباط صف ، وهذا نوع من الاغراء او الترغيب الذي يأتي غالبا في الازمات وفي ظروف القتال الفعلي ، وهو لا يقتصر على العراق ودول المنطقة ، بل وقدم الجيش الامريكي ايضا مغريات تتعلق بمنح الجنسية الامريكية للمتطوعين الى خدمته القتالية بالنسبة الى الشباب المقيمين او الذين يواجهون مصاعب في الحصول على الاقامة الدائمة ، ابان حربه في افغانستان بعد ٢٠٠١ والعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وكذلك يفعل الفرنسيون لما يتعلق بقوات المرتزقة "القوات الخاصة المكلفة ببعض المهام القتالية خارج فرنسا" اذ تمنحهم بعد اداء الخدمة العسكرية الخاصة ، الجنسية الفرنسية حتى لغير المقيمين على اراضيها.

ج. التطويع الانتقائي. في حالته تقوم السلطة العسكرية مدعومة من الدولة ، باختيار اشخاص تعتقد ان وجودهم في المؤسسة العسكرية سيكون نافعا ، لخصائص تميزهم عن غيرهم او لاختصاصات يمتلكونها نافعة للعمل العسكري أو الامني. فعندما احتاج الجيش العراقي على سبيل المثال ، اختصاص في اللغات الفارسية والعبرية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي ، جرى الاتصال بخريجين من الجامعة قسم

اللغات او طلاب متميزين مستمرين بالدراسة الجامعية ، وجرى ترغيبهم بالتطوع ، وحصل نفس الشيء عندما احتاج الجيش اختصاصات نفسية ، لاغراض تشكيل شعبة العمليات النفسية ، واخرى علمية فيزياوية وهندسية وكيمياوية للتصنيع العسكري ، قام بنفس الخطوات لتأمينها ، وعادة ما تتوفر فرص للانتقاء في مثل هذا الحال ، واختيار الافضل علميا. انه تطوع او تطويع موجود في كل الجيوش العالمية ، ففي الحرب العالمية الثانية مثلا ، طوع الجيش البريطاني اشخاص من جنسيات غير بريطانية لاغراض استخباراتية او لكسر الشفرات الالمانية ، وَمنحَ السوفييت رتب ضباط لشيوعيين من دول اوربية استفادوا من لغاتهم الاصلية لاغراض الجيش السوفيتي في الحرب الثانية ، وبنفس الاتجاه يذكر الطيار الزراعي اسماعيل ، انه كان قد ابتعث لدراسة الطيران في امريكا من وزارة الزراعة العراقية منتصف السبعينات ، وبعد اكمال المدة وقبل يوم من مغادرته المدرسة الخاصة بالدراسة والتدريب ، بقصد العودة الى العراق ، طرق باب شقته ليلا امريكيان استأذنا بالدخول ، وبعد ان جلسا ، فاتحاه بعرض للعمل كطيار في البحرية الامريكية ، يمنح فيه رتبة ملازم طيار ، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ومن بعد انتهائها اذا ما رغب بعدم تجديد العقد ، يمكنه الاستمرار بالدراسة في احد الجامعات الامريكية ، وفي الاختصاص الذي يريده على حساب البحرية ، مع توضيح اضافي من ان الخدمة ستؤهله للحصول على الجنسية الامريكية ، وعندما تفاجأ من هذا العرض ، واستفسر عن كيفية الاتصال به ، وهل اقتصر الاتصال عليه ام على زملاء آخرين من العراق ، كانت الاجابة ان الاتصال في هذه الدورة اقتصر عليه وحده ، من خلال الاطلاع على تقارير المدرب ، ونتائج الاختبارات التي اكدت انه طيار متميز ، وعليه بادروا لتقديم هذا العرض ، ولطمأنته اكدوا ان لطيران البحرية علاقة بجميع المدارس الخاصة بتعليم الطيران وبعديد من المدربين الذين يستندون على آرائهم وتقاريرهم في انتقاء بعض المتميزين.

ان هذه استنثناءات وان تتجاوز مسائل الرغبة المهنية في بعض الاحيان ، فانها

لاتخل بمبدأ الخصائص النفسية ، اذ وفي اطارها يقتضي التنويه ان دوافع الحصول على المال او الجنسية مثلا ، وان كانت في المقدمة لكنها لا تلغي اثر الخصائص النفسية الاخرى ، مثل الرغبة والاعتداد بالنفس وتحقيق الذات ، والشجاعة في التوجه الى التطوع.

٢. المكلفون. اللذين يدخلون الخدمة الزاميا ، ضمن قوانين تسنها الدولة بالتأسيس على عدة متغيرات بينها بلوغ العمر ، الذي يكون على الاغلب سن الثامنة عشرة ، كسن لبلوغ النضج ، يؤهلهم الالتحاق لهذا النوع من الخدمة الزاميا ، اذا ما توافق مع متغيرات اخرى مثل الدراسة. فالاستمرار بها اي الدراسة ضمن هذا العمر ولمراحل محددة ، تحول دون الالتحاق بها في القانون العراقي الخاص بالتجنيد لما قبل عام ٢٠٠٣. هذا وتضع بعض الجيوش متغيرات اخرى مثل الاعالة ، أي ان المستحق لعملية الالتحاق وفقا لقوانين التجنيد ، اذا ما كان مسئولا وحيدا عن اعالة عائلة فيها الاب او الام غير قادرين على تامين العيش لها ، يعفى من التجنيد او يؤجل لحين توفر الظروف المناسبة لاعالة العائلة ، وكذلك الوحدنة او ما يسمى بالولد الوحيد ، فاذا لم يكن للعائلة ولدا غيره ، يعفى ايضا ، وهذا ما كان مثبتا في قوانين الدولة العراقية الخاصة بالتجنيد منذ نشأتها وتكوين الجيش العراقي عام ١٩٢١ ، وكذلك عند الجيش المصري ، وغالبية جيوش المنطقة ، لكنه نظام توقف العمل به في الجيش العراقي ابان الحرب العراقية الايرانية ، يوم ادركت الحكومة آنذاك حاجتها الى آلاف الشباب للتجنيد ضمن الصنوف المقاتلة والخدمية ، لتعويض الخسائر الكبيرة بالارواح.

ان صفة الالزام لهذا النوع من الخدمة ، تضاف له بعض الاوصاف لاغراض تامين قدر من الترغيب ، فيوصف عند بعض الجيوش ، بينها العراقي قبل عام ١٩٦٨ بخدمة العلم ، سعيا من المعنين بربط الخدمة المكلفية او الالزامية بالجانب الوطني ، وهذا وصف صحيح لانه يعطي قوة دفع معنوية تفيد في جوانب الالتزام من جهة وتقليل نسب الرفض لحصولها من جهة أخرى. هذا وتماشيا مع التعزيز الايجابي

للوطنية ، تقوم السلطات المحلية في بعض الدول باضافة وقع طقوسي احتفالي على حالة التجنيد لتامين نفس الغاية. فكان الجيش العراقي مثلا ولنهاية ستينات القرن الماضي من بين الجيوش التي تسوق المكلفين باجواء احتفالية خاصة ، تتأسس على توقيتات محددة للالتحاق لكل مواليد يبلغ اصحابها سن الثامنة عشرة ، ولم يكونوا مستمرين بالدراسة الثانوية فما فوق. تجمعهم في اماكن محددة من المدينة ليبدأو السير بطريقة منظمة ، تسبقهم موسيقى عسكرية ، مصحوبين من الاهل ، وخاصة النساء للابتهاج والزغردة. حتى تميزت تلك الفترة الزمنية وما بعدها بقليل ، باعتزاز الجند بجنديته ، وانتظار الاب حصولها لاعتقاده ان الالتحاق الى الخدمة ، سينقل ولده من حياة الطفولة الطائشة الى حياة الرجولة الممتلئة بالخبرة والالتزام والضبط ، حتى يقال شعبيا آنذاك ان العسكرية "تسوي رجال".

٣. الاحتياط. مصدر آخر للخدمة العسكرية يأتي من استدعاء مؤقت لمواليد خَدمَ اصحابها الخدمة العسكرية او انهوا خدمتهم التطوعية عن طريق اصدار قانون يقضي بالحاقها "المواليد" جميعا أو جزء منها بضوء الصنوف او مجاميع خاصة منتقاة ، وهذا النوع من الخدمة يقترن في المعتاد بظروف التوتر والحروب ، حيث تقتضي الضرورة دعم القوات المسلحة في حالات الطوارئ او عند خوضها الحرب او عند التهيؤ لخوضها بمنتسبين ، لم تتمكن وسائل التطوع والتجنيد الالزامي من تلبية الحاجة اليها. وهي خدمة موجودة لدى غالبية الجيوش.

الخروقات الدارجة

ان استعراض ما له صلة بتلك الانواع الثلاثة من الخدمة العسكرية العراقية يبين ، ان جميعها كانت موجودة منذ بداية التأسيس والى آخر يوم في عمر الجيش والقوات المسلحة عام ٢٠٠٣. الا ان وحداتهما ودوائرهما التي نشأت واستمرت بالتأسيس عليها ، قد دفعتها السلطات العليا للدولة ، او بالمعنى الدقيق القيادة الحاكمة آنذاك ، للاخلال بالتزاماتها التعاقدية مع المتطوعين ، وتجاوزت كثيرا سني الخدمة

المطلوبة للمكلفين والاحتياط ، خاصة بين الاعوام ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ ، فكونت وضعا او ارضية مناسبة للاخلال بمعنى العسكرية ، وخرقت قيمها الاعتبارية وخالفت قوانينها ، اذ لو عدنا الى هذه الانواع من الخدمة ، واخذنا التطوعية منها على سبيل الايضاح ، وصنفناها على اساس الخرق والمخالفة زمنيا ، سنجد انها قد مرت بثلاثة مراحل كانت التطورات السياسية والعسكرية فيها واضحة هي:

١. المرحلة الاولى ١٩٢١ – ١٩٥٨. ان الجيش بداية تشكيله وطوال السنين المذكورة أي خلال فترة الحكم الملكي ، كان قادته ملتزمين بتطبيق القوانين الخاصة بالتطوع ، وبمواد التعاقد بين المؤسسة العسكرية من جهة ، والشخص العسكري المتعاقد معه " المتطوع من جهة ثانية" وباليوم الذي تنتهي الفترة الزمنية التي كانت بالمتوسط خمس سنوات بالنسبة الى الجنود وضباط الصف ، تبدأ اجراءات الانهاء اصوليا ، اذا لم تتوفر رغبة من احد الطرفين بالاستمرار ، يوافق عليها الطرف الثاني ، اذ وفي الوقت الذي تكون فيه حاجة للاستمرار مثلا ، تعرض الجهة العسكرية على المتطوع الذي انتهت فترة تطوعه الزمنية ، رغبتها بتجديد عقده مرة اخرى ، واذا ما وافق يُعد عقدا جديدا لمدة زمنية جديدة. وهكذا نجد ان البعض من المتطوعين قد استمر لاكثر من عشرين سنة ، دخل بدايتها جنديا متطوعا وانهاها ضابط صف بدرجة محددة ، خلالها جدد عقده مع المؤسسة العسكرية بحدود اربع مرات. وبالمقابل في حال رغبة المتطوع الاستمرار بالخدمة يقدم طلبا يرجو فيه ذلك ، وهنا يدخل عامل الحاجة بتلبية طلبه من عدمه. غالبا ما تتم الموافقة ، الا اذا ما امتلك سجلا للمخالفة والتجاوز "سوء السلوك" أو ثبت انتماءه الى جهة سياسية.

٢. المرحلة الثانية ١٩٥٨ – ١٩٦٨. العهد الجمهوري الاول "١٩٥٨- ١٩٦٣" والثاني "٨ شباط ١٩٦٣- ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣" والثالث "١٩٦٣- ١٩٦٨" ، وخلال هذه المرحلة وان كان نظام التطوع فيه امتداد للمراحل التي سبقته ، الا ان احداث حصلت مثل التوسع الحاصل في اعداد الوحدات ، والنمو الكمي لبعض الصنوف ، والحركات العسكرية لمقاتلة الاكراد ، جميعها اسهمت في احداث تغير تدريجي ، فتوسع التنظيم

وشكلت فرقة عسكرية ، لتكون خمسة تغطي الساحة العراقية ، وبسببها اندفعت القيادة الى زيادة اعداد المقبولين في الكلية العسكرية وكلية الاحتياط ، وفتحت باب التطوع الخاص للضباط فاعلنت نظام نواب الضباط التلاميذ الحربيين من بين الشباب الراسبين في الصف المنتهي للدراسة الثانوية "الخامس الثانوي" ليمنحوا رتبة نائب ضابط تلميذ حربي ، على ان تتم ترقيتهم الى رتبة الملازم بعد ثلاث سنين ، وبمقابل هذه الاعداد من الضباط التي توافدت على الجيش بكثرة ، اضحت الحاجة واضحة لمزيد من الجنود وضباط الصف المتطوعين والمكلفين ، لكن هذه العهود التي حافظت جميعها بقدر معقول على التزامات التعاقد مع المتطوعين ، وتسريح المكلفين في اوقات تسريحهم ، فتحت باب الخروق والمخالفة ، اذ ان التوافد الهائل لحملة هذه الرتب غير المؤهلين ضبطيا ، والمرتبطين بجهات حزبية سياسيا ، تسببت في نشوء بذرة تصدع في المهنية العسكرية وقيمها السائدة ، كبرت بالتدريج ، فاسهمت في انهاء المؤسسة العريقة ، اذ ان الفترة التي اعقبت التغيير الى الجمهورية ، انطلق الشعب العراقي بطبقاته العاملة والفلاحية ، للتمرد والتجاوز على صاحب الارض ، والعقار وسلطة الدولة ، ونزلوا الى الشوارع يهتفون بموت المالك والتهديد بسحله ، فاصبح هياج جماهيري انتقل الى المؤسسة العسكرية عن طريق العدوى ، فحدثت ولاول مرة حالات تمرد لجنود على ضباطهم بسلوك مخالف للقيم والضوابط العسكرية ، وكذلك قيام مراتب بقتل آمريهم ، وسحل ضباطهم مثلما حصل للعميد جلال اسماعيل الذي سحله جنوده في معسكر الشعيبة بالبصرة عام ١٩٥٩ ، وتهديد آخرين بسحلهم بحبال يلوح بها اثناء التمرد والتظاهر. انها حالة فوضى واضطراب أو هياج ، لتصريف المشاعر العدائية ، اسهم في عملية الهدم ، تطورت اساليبها في ظروف الاستقرار ، ليكون التصريف عن طريق التقارير الحزبية ، وشاية او تلفيقا يكتبها المراتب واحيانا الضباط عن آمريهم ، ادت بعضها الى سجنهم وحتى اعدامهم فاضافت معالم هدم اخرى. من هذا يمكن الاشارة الى ان ادارة المؤسسة العسكرية مع فترة التغيير الى الجمهورية ، قد حصل في اساليبها تحول من المهنية "العقلانية" الى العاطفة

"الفوضوية" وبمستوى اخل بالبناء العسكري مهنيا وانضباطيا وحتى معنويا ، مما سهل حصول الهدم تجاوزا و مخالفة على المستويين الفردي والجماعي. وهنا تجدر الاشارة الى أنه ومع هذه التطورات خلال المرحلة الزمنية المذكورة فقد استمر قانون التجنيد الاجباري متواترا بمدد محددة الى نهايتها في عام ١٩٦٨ ، اذ لم تلجأ الحكومة الى تكرار القيام باعمال التمديد لمواليد سحبت لاغراض الخدمة الالزامية ، وان حصل فلا يتعدى التمديد لاشهر قليلة.

٣. المرحلة الثالثة ١٩٦٨- ٢٠٠٣. او العهد الجمهوري الخامس احمد حسن البكر ، والسادس صدام حسين ، الذي شهد زمنهما توسعا افقيا غير معهودا للمؤسسة العسكرية ، اذ بدأت وتحت ضغط الحاجة و مخرجات الفلسفة الثورية لادارة الدولة والمجتمع والطموح القومي ، توجهات التوسع في هيكلية القوات المسلحة ، فشكلت عدة فرق عسكرية مرة واحدة بينها الفرقة السادسة في ديالى "منصورية الجبل" والسابعة في السليمانية ، والثامنة في الرمادي ، وهكذا استمر الحال تضخما مستمرا ليدخل الجيش العراقي الحرب مع ايران عام ١٩٨٠ باثنتا عشر فرقة ، ويخرج منها اي الحرب بسبعة فيالق وفيلقين حرس جمهوري ، وباجمالي يزيد عن الستين فرقة من المشاة والمشاة الالي والمدرع ، وقوة بحرية وجوية تضخمت هي الاخرى ، قواعدا واسرابا شكلت تلبية لحاجة الحرب ، واستجابة لطموحات الحاكم ، وعلى وفقها تعززت توجهات الحكومة لمخالفة ضوابط وقوانين الخدمة العسكرية ، بل وزادت بدرجة كبيرة في الجمهورية السادسة ، الذي اعتقد رئيسها ان منصب القائد العام للقوات المسلحة ، يمنحه الحق في كل ما يتعلق بسن القوانين العسكرية وخرقها بنفس الوقت ، وبات يمدد الفترة الزمنية المثبتة اصلا في التعاقد ، حتى مددت فترات البعض عشرات السنين ، وجدوا اصحابها انهم قد اصبحوا ضباط صف وقسم منهم وبدوافع حزبية حصلوا على رتبة ضباط ، بقرارات هم ليسوا طرفا في صياغتها. وهنا تجدر الاشارة ان مخالفة القوانين من قبل الحكومة شملت بالاضافة الى المتطوعين ، أولئك المكلفين ايضا ، حيث جرى التمديد لفترات خدمتهم

كذلك عشرات السنين ، مثل مواليد عام ١٩٤٧ و١٩٥٠ و١٩٥٥و ١٩٥٧ وغيرها ، التي وجد اصحابها انهم دخلوا الخدمة الالزامية شبابا ، انهوها بتمديدات لعدة مرات حولتهم الى خدمة الاحتياط التي مددت أيضا ، ليخرجوا منها قريبا من سن التقاعد ، ويخرج الموظفون منهم وقد تجاوزهم زملائهم او الاصغر منهم عمريا في الترقيات ، فعاشوا جميعا ، هموم الخدمة العسكرية التي كرهوها حد المقت. وعمموا كرههم لها على باقي مؤسسات الدولة. فكانت اجراءت من قبل الحكومة وقيادتها العسكرية العليا في التعامل مع الحاجة ، شوهت صورة العسكرية في عقول المنتسبين ، وخدشت الحياء الوطني ، وفتحت المجال الى علاقات غير توافقية بين الاعلى والادنى ، اتسعت فيها المحسوبية والفساد. ان المتطوع ، ضابط كان او ضابط صف او جندي أصبح خلال هذه المرحلة التي تميزت بقسوة العقاب غير قادر على انهاء تعاقده مع السلطة ، وان تجاوزت شروط العقد الموقع ، ولا يجرؤ على ابداء الرأي او مناقشة الجهة العسكرية المقابلة له على القانون الذي يلزمه واياها على طلب الانهاء في وقته ، ومثله اصبح ضابط الصف والجندي المكلف وكذلك الاحتياط ، غير قادر على البوح بمواقفه الرافضة للتمديد شبه المستمر ، فبدأت بسببها وأمور اخرى تتعلق بالادارة العسكرية غير الصحيحة ، والعيش تحت ضغط الخطورة والاحساس بالحيف ، تنمو وتتسع حالات وظواهر مخلة ، مثل الغياب والتحايل على القانون وتزوير الوثائق وادعاء المرض ، واكثر منها تناول بعض المهدءات وحبوب الهلوسة التي لم يكن يعرفها المنتسبون من قبل. بصددها أشرت دراسات أعدتها شعبة الاستخبارات النفسية بعد عام ١٩٨٢ وجود توجهات من قبل جنود لتعاطي الخمور والمهدئات والحبوب المهلوسة في المواضع الدفاعية اثناء الحرب مع ايران ، وقد انتشرت في بعض الوحدات على الرغم من الرقابة الشديدة والعقوبات القاسية[٢٤]. مما ورد أعلاه ، يمكن القول ان الدولة وقيادتها السياسية والعسكرية ابان هذه المرحلة الزمنية ، قد خالفت من جهتها القوانين والضوابط السارية في الجيش وعموم القوات المسلحة ، وشوهت طبيعة الخدمة العسكرية ،

واسهمت بدفع الطرف الثاني أي الجندي المتطوع والمكلف الى الاندفاع الى المخالفة الهدامة للبنيـة العسكرية او تبرير حصولها ، بنفسٍ باتت تقبلها اكثر من الازمنـة السابقة.

الفصل السادس

التسييس المؤدلج

عملية التسييس

لقد استمر الحال مع القوات المسلحة العراقية ، أداة للسياسة دون الخوض أو التمعن بالسياسة ، لمرحلتها الاولى التي انتهت بانتهاء الملكية ، مع بعض محاولات اقحامها تعد فردية لا تتحمل مسؤوليتها الحكومة ، لكن طبيعة تشكيله وظروف العراق ، والاتجاهات الحزبية وشكل الصراعات الدائرة والظروف الاقليمية المحيطة ، قربت جميعها القوات المسلحة من الدخول فيها والتدخل بها ، بدفع من سلطة الحكومة في الدولة احيانا ، او من جهات محدده تابعة لها ، او احزاب تسعى للوصول الى الحكم احيانا اخرى ، وكان المفتاح الاول لهذا الباب هم الضباط الطامحين الى السلطة او الساعين الى التمرد عليها ، الذين شكلوا تنظيما سياسيا "الضباط الاحرار" بهدف قلب نظام الحكم ، اي تهديم سلطة قائمة واقامة اخرى بديلة ، خطوة نقلتهم وهم المستمرين بالخدمة من المهنية العسكرية الى التوليفة السياسية ، حيث الاتصال بتنظيمات حزبية مدنية لغرض التنسيق وفرض التأثير على الشارع ، واللجوء الى الاستخدام المفرط للقوة في التعامل مع الخصوم ، تجاوزاً على القيم والاصول والضوابط ، اذا ما أخذ بالاعتبار أن استخدامها "القوة" بصيغة القتل الجماعي والابادة ، مخالفة لا تقتصر طبيعتها على الضوابط العسكرية ، بل وتجاوزت التزامات الشريعة الاسلامية ، ونبل الانسانية. هذا وان الفعل الاكثر افراطا

باستخدامها كان الابادة الجماعية للعائلة المالكة ، وقتل رموز الدولة بطريقة انتقام هستيري ، لا يمت للمهنية العسكرية بصلة. وان الغاية الاساسية للقتل جاءت بالاضافة الى التنفيس الانفعالي لمشاعر العدوان موقفيا ، مباركةً من قبل القادة العسكريين الكبار لتفادي الوقوع بخطأ عام ١٩٤١ الذي هرب فيها الوصي ورئيس الحكومة ، وقاموا بتحشيد جهد ، قضى على حكومة الانقلاب ، وأعاد الامور الى طبيعتها.

التقرب من حدود السياسة

لقد كون هذا الفعل سابقة لفوضى التجاوز المهني الهدام ، أدخلت العسكر في دوامة الهياج الانفعالي السياسي ، حتى اصبحوا في بعض مراحله طرفا يثيرهم "الانفعال" خارج الاطر المحددة لمهامهم ، ويتأثرون به تجاوزا على حدود مهنيتهم ، فتقربوا بسببه وعوامل اخرى من حدود السياسة ، تقربا طوعيا للدخول الى عالمها من اتجاهين رئيسيين ، الاول. من خلال التوجهات الحثيثة لبعض الضباط القادة لتنفيذ انقلابات عسكرية ، او من خلال مساعي بعضهم الأخر لتكوين اتجاهات ضغط على السلطة السياسية ، لتحقيق مكاسب فئوية ، فظهر ضباط قوميون عرب ، وقوميون اكراد ، وشيوعيون ، وقاسميون ، وعارفيون ، وبعثيون. مزقوا الوحدة البنيوية للقوات المسلحة ، ومهدوا للاتجاه الثاني ذو التأثير الاشمل.

الثاني. مساعي احزاب سياسية منظمة لدفع المنتمين الى صفوفها من الشباب للذهاب الى الكليات العسكرية ، كضباط والتطوع في الصنوف كجنود وشرطة وضباط صف ، وبالنتيجة كون الحزبيون الوافدون والمنتظمون اصلا ، حزبيون جدد ، بشروا بغد افضل يأتي فقط عن طريق احزابهم ، فانتشرت افكارهم وزادت طموحاتهم ، وتوسعت خلاياهم التنظيمية على كافة الوحدات والمراكز والمديريات ، خاصة القوة الجوية ، التي يدرك الحزبيون ان دورها حاسم في انجاح الانقلاب او الحيلولة دون نجاحه.

ان عبد الكريم ، القادم من تنظيم الضباط الاحرار ، انتقل بيوم واحد من العسكري المعروف بمهنيته الجيدة كآمر لواء مشاة ، الى السياسي بخبرة قليلة كرئيس وزراء ، بسببها وطبيعته الشخصية المتسامحة ، أخطأ بالتعامل مع المد السياسي الذي دخل القوات المسلحة من باب الانقلاب ، في تسامح اشتهر بعبارة له "عفى الله عما سلف" اذ عادة ما يلجأ الى العفو عن المخطئين بحقه ونظامه ، من الضباط القادة ويأمر باعادتهم الى مناصبهم. وفي ثقته المفرطة بالآخرين ذوي النوايا السياسية ، حتى يورد المتابعون لزمانه انه وعندما ترده معلومات عن نشاط سياسي ، خصوصا للضباط القادة ، يقوم هو شخصيا باستدعائهم الى مكتبه في وزارة الدفاع ليتأكد بنفسه ، وعند التأكد وان كان اعترافا صحيحا ، يكتفي بالقسم على القرآن الكريم من عدم معاودة النشاط.

كان هذا سلوك لا يتوائم مع طبيعة الشخصية العسكرية والسياسية ، تسبب في زيادة حجم التكتل السياسي ضده ، يقع على النقيض من سلوك خصوم له جاءوا من بعده الى السلطة ، اللذين يتعاملون بمثل هكذا مواقف بشك مسبق يدفع ثمنه الضابط المشكوك به ، توقيفا انفراديا وتحقيقا قسريا ، وفي بعض الحالات ، طردا من الخدمة او احالة على التقاعد ، وان برأته اللجنة التحقيقة من التهم الموجهة اليه ، كاجراءات احترازية للتقليل من تأثير الاحتمالات السلبية في توجهاته بالضد ، مهما كانت بسيطة. وكان من ناحية أخرى ، لعبا على وتر الصراعات السياسية ، بين الاحزاب في اطار الادارة العليا للبلاد ، لتأمين قدر من التوازن ، حاول فيه القائد نقل اللعب الى صفوف القوات المسلحة ، فقرب البعض من المعروفين بانتماءاتهم الحزبية ، بالتأسيس على افتراض مهنيتهم العسكرية ، وابعد البعض الآخر على اساس عدم الثقة بميولهم ، فكان لعب توازن فاشل ، وسع من قاعدة الاحزاب قريبا من مقره. وان زمنه الذي استُهل بانقلاب عسكري انتج سلسلة انقلابات وتوجهات تسييس حثيثة ، صاغت رغبات الضباط وتوجهاتهم السياسية ، السلطوية ، حتى اصبح الجيش ، مؤسسة انقلابية ، وقوة تغيير ونفوذ تخشاها السلطة ، واصبحت الدولة

بكل مؤسساتها غير قادرة على لجم بعض ضباطه الكبار في سعيهم الى قيادة السلطة ، او التأثير فيها لصالح هذا الطرف او ذاك. بعد ان حوروا بُنيَتها ، لتكون مفتاحا للقبض على السلطة ، بصيغ تسييس ، شجعت الضباط الى الانتساب للاحزاب السياسية ، حتى اصبح في زمنه ومن بعده الى عام ١٩٦٨ ، من المعتاد تناول المواضيع السياسية بين المعارف والاصدقاء داخل الوحدات وخارجها ، ومن السهل مفاتحة اي ضابط للانتماء الى حزب او تكتل لقلب نظام الحكم ، واصبح من المألوف التجاوز على القانون الخاص بتحريم العمل بالسياسة ، وكأن الاجهزة الامنية الحكومية والعسكرية باتت تتغاضى عن هذا الحزب او ذاك ، تبعا لنظرتها الخاصة للازمة التي تمر بها ، وتبعا لموقف الحزب المعني منها ، وبالمحصلة اصبح هناك تواجد ملموس لحزبيين من الاتجاهات الشائعة "بعثيون ، شيوعيون ، وقوميون" على وجه الخصوص ، واصبحت هناك اشارات واضحة داخل الوحدة العسكرية ، عن ان الضابط الفلاني شيوعي ، وعلان بعثي ، وهناك آخر ناصري ، جميعهم يعملون بشكل مستور ظاهريا ، معروف واقعيا ، يتم التقرب ناحيته عقابيا متى ما اقترن بحركات تآمر وانقلاب. وفي زمنه كانت الاحزاب السياسية المذكورة وخلاياها العاملة في القوات المسلحة ، تسبق الجهاز الاستخباري ، اي ان جهدها بالتنظيم والكسب الحزبي فاق جهد الاستخبارات في الحيلولة دون حصوله أو الحد من تأثيراته في الاتساع ، فاسهمت مع أخطاءه في زيادة انتشارها ، حتى بات جيشها وشرطتها في الاعوام الاولى لذاك الزمن اقرب الى الجماعة الجماهيرية منهم للمؤسسة العسكرية ، وبدأ جنودها وشرطتها وضباطها ، يتظاهرون مع العمال والفلاحين ، ويحملون الحبال سوية كاشارات للتهديد بسحل الاعداء.

فكان بوجه عام تسييس ، مثل خرقا للضبط الذي قلت مستوياته ، والقيم العسكرية التي تصدعت منظومتها ، والمهنية التي تشوهت صورتها والمعنويات التي اختلت موازينها ، مثلت جميعها هدما للبنية العسكرية العراقية ، ومحصلة دفع عبد الكريم حياته ثمنا لها بعد ان توسع هامش البعث بين صفوف العسكر ، الذين قادوا

انقلابا عليه ، بحركة دموية لم يستطع في انفعال أفرادها أن يحصل على قبر معلوم. وهنا تجدر الاشارة الى أن عبد الكريم ، قد حاول بداوفع مهنيته المعروفة ووطنيته التي لا غبار عليها أن يقلل من توجهات التسييس في القوات المسلحة. أن يطور من كفائتها. يعيد تسليحها. يقلل من أثر الطائفية في قياداتها. لكنه لم يستطع بلوغها ، نتيجة لتسارع الأحداث الداخلية والخارجية ، واخطاءه في لعبة التوازن المذكورة ، التي قدمت أحزاب سياسية ، وضعت اعلى اهدافها ادخال المزيد من الحزبيين الى القوات المسلحة ، واستمالة آخرين كمؤيدين لتوجهاتهم السياسية ، كما ان رغبته في توسيع حجم القوات المسلحة ، وتوجهه الى احالة الضباط المحسوبين على الملكية على التقاعد ، فتح المجال أمام الشباب العراقي المسيس للتطوع في القوات المسلحة دون تدقيق بالانتماء السياسي ، فكونوا المزيد من الخلايا الحزبية السرية في الوحدات والدوائر والقيادات ، كان لها الأثر المباشر في قيام محاولات عدة لقلب نظام الحكم ، وزيادة كم الهدم في البنية العسكرية.

مصاعب التخلص من أعباء التسييس

ان عبد السلام الذي جاء من بعد عبد الكريم ، ورغم مساعيه الحثيثة لتجاوز اثر التسييس الحاصل في الاشهر التسعة الاولى لحكمه مشاركة مع البعثيين ، لم يستطع التخلص من الاصول الحزبية الاخرى الداعمة له ، لأنه وبحكم حاجته لتيار منافس لضرب البعثيين ، وبحكم الميول القومية التي حاول التمسك بها ولو ظاهريا ، أبقى التيار القومي الناصري ، موجودا في المؤسسات العسكرية ، والامنية بسعة تنظيمية لا تقل درجة عن الوجود البعثي آنذاك. كما إن جهوده ، وشقيقه عبد الرحمن لم تفلح بالقضاء تماما على خلايا حزب البعث ، التي عاودت تنظيمها السري بشكل كفء في الدوائر والوحدات ، خاصة في السنتين الأخيرتين من حكم عبد الرحمن ، وبذا عدَّت هذه الفترة ، مرحلة تمهيد لعودة الحكم البعثي الثاني عام ١٩٦٨. وبدء مرحلة من التاريخ السياسي للقوات المسلحة العراقية ، تعد الأكثر أهمية

وتأثيرا على واقعها البنائي من جهة وعلى مستقبل العراق وحصول أزماته اللاحقة من جهة أخرى.

ان البعثيين الذين بدأوا نشاطهم التسييسي عام ١٩٦٣ بالتركيز على ازاحة الشيوعيين وتوسيع قاعدتهم ، عاودوا نفس النشاط بعد ١٩٦٨ ، بفصل كل الضباط والمراتب المشكوك بانتماءاتهم الى احزاب سياسية في عملية اجتثاث واسعة في صفوف القوات المسلحة ، شملت هذه المرة حلفائهم ومن تبقى من الشيوعيين والقوميين ، والمستقلين والمنتمين الى الاحزاب الكردية في خطوة انهت خدمة مئات الضباط بفترة زمنية قصيرة ، ارست قاعدة تسييس رصينة.

الثمن السياسي

ان اقتحام الاحزاب السياسية للجيش والمؤسسة الامنية ، وتعطش البعض للانتظام بها عقائديا او نفعيا ، اضعف السيطرة القيمية للمنظومة العسكرية على منتسبيها وسمح لمشاعر العدوان في النفس الداخلية لأن تنفلت دون ضوابط ومحددات ، وأوجدت بالمحصلة سلوكا ، عند البعض من العسكر ، خاصة بين الضباط ذوي الرتب الكبيرة ، قوامه التفتيش عن ثمن التنفيذ المبالغ فيه ، وعندما لم يحصلوا عليه بطريقة الترقيات التقليدية ، أو عن طريق المناصب الاعلى ، اتجهوا للانضمام إلى الأحزاب السياسية لتُعينهم على قبض الثمن ، ويعينوها على تحقيق أهدافها في السيطرة على الحكم ، دون أن نستثني تماما هامش ولو قليل للمشاعر الوطنية التي أطلقت السياسة لها العنان العشوائي المنفلت ، فدفعت البعض من العسكر ، خاصة الضباط بالرتب الصغيرة وضباط الصف والجنود إلى الانضمام للأحزاب السياسية ظنا منهم أنها قادرة على تحقيق آمالهم وبعض تطلعاتهم الشخصية والسياسية ، فكان طريقا بشقيه مخالف للمعايير العسكرية ، وسبيل لهدم بنيتها.

ان الحكومات العراقية التي شكلتها المؤسسة العسكرية المسيسة ، لم تتوقف عند خطأ تعزيز فكرة الثمن"غير المقصود" بين كبار الضباط ، عندما شكلوا أول حكومة لهم من العسكريين المساهمين بالتغيير ، والمؤيدين لهم ، ولا عند خطأ اللعب على

الصراعات الحزبية في المؤسسة العسكرية كما مبين في أعلاه ، بل وارتكبوا أخطاء أخرى أكثر جسامة ، عندما أبقوا أنفسهم في السلطة تحت بند الاصلح والاكثر وطنية. لم يبادروا بتكوين المؤسسات الدستورية القادرة على إيجاد التوازن بين الدولة وأهدافها الاستراتيجية من جهة. لم يحددوا تطلعات الضباط في تحقيق مكاسب شخصية. لم يُفَعلّوا القوانين التي تحرم وجود تلك الخلايا ، ويزيلوها تماما. وبذا أبقوا أهدافها في الدفاع عن المجتمع العراقي ، وأرض الدولة العراقية ضبابية أو غير منظورة ، وبدلا عنها أصبح السعي للاشتراك المباشر في حكم الدولة ، والتدخل في شؤونها أكثر الأهداف وضوحا في الذاكرة القريبة لعديد من الضباط القادة.

انتقال حمى التسييس

ان مراحل حكم العسكر والجمهوريات التي أنشأوها ، يمكن عدها بداية التسييس المنظم للقوات المسلحة ، وجمهورية ٨ شباط يمكن عدها نقطة تحول جذري لما يتعلق بعملية التسييس الهادم لبنية القوات المسلحة ، اذ بدأت اشارات بعثية واضحة للمطالبة بجيش عقائدي ، وبدأ القبول في كليتي القوة الجوية والكلية العسكرية والشرطة على الاساس الحزبي ، وعن طريق الحرس القومي"الدورة ٤٢ للكلية العسكرية" ، واخذت تعقد اجتماعات حزبية في الوحدات العسكرية على مستوى العلن ، حتى عجز العسكريون المهنيون ورئيس الدولة آنذاك ، من الوقوف بمواجهة التيار المتصاعد للتسييس في فترة حكمه الاولى ، وعجز بعض العسكريين البعثيين المنضبطين عسكريا مثل حردان عبد الغفار ، وغيره من الوقوف ضد تيار يغالي في موضوع التسييس ، وضرورة تكوين قوات مسلحة بعثية "عقائدية" قادرة على حماية الحزب وحكمه للدولة. لقد انتقلت بعض معالم السلوك المذكور ، من تلك الازمنة الى الزمن الجديد الذي لوحظ مع بداياته تهافت البعض من الضباط لكافة الرتب الى صفوف الاحزاب والكتل السياسية ، للانتماء اليها او للتعبير عن الولاء اليها ، ليكونوا عيونا لها في المؤسسة العسكرية ، وتكون هي داعمة لهم في مناصبهم الجديدة.

تمهيد

كنت خزب البعث العربي الاشتراكي قبل عام ١٩٥٨ خلايا منظمة في القوات ـــحة. قليلة العدد، مبعثرة التواجد، أو على الأغلب تنتشر على شكل ضباط ـضمين في خلايا حزبية تدار من خارج القوات المسلحة. وعلى هذا الاساس وتحليل عـ لتأثير يتبين، أن الحزب أبان تلك الفترة الزمنية لم يمتلك القدرة التنظيمية التي تؤهله لان يكون رقما في مسيرة التغيير الذي حصل ذلك العام، كما ان تشكيلة حكومة بعد النجاح لم تضم بينها أحد من الضباط البعثيين، مما يعزز التأكيد من ن الحزب لم يكن طرفا مباشرا فيها، لكنها وفي فترة لاحقة ضَمّت فؤاد الركابي مين سر القيادة القطرية للحزب، على ضوء توجهات الزعيم، الى تشكيل حكومة وطنية من التيارات السياسية الموجودة على الساحة. إلا أن تحركات الحزب في صفوف القوات المسلحة كانت سريعة بعد محاولة الاغتيال عام ١٩٦١، حيث الاستثمار الجيد لتلك الظروف، وحسن صياغة الأهداف، وبراعة تسويقها بديلا عن طروحات الحزب الشيوعي الذي أتعبته أحداث ما بعد التغيير، وقيدت حركته تحديدات الاتحاد السوفيتي في التعامل مع قاسم، وكانت الحصيلة نجاح عسكريو البعث في قلب نظام الحكم لصالحهم مرتين، وشروعهم في عملية تسييس فور استلام السلطة، والانتقال بعدها وبسرعة أيضا الى التبعييث، مرحلة متقدمة، لتكوين الجيش، عقائديا، ومنضبطا حزبيا، يأتمر بأوامر القيادة السياسية، وتم هذا على وفق خطة انجزت على مرحلتين تنفيذيتين متداخلتين:

١. الاحتواء. عندما نجح الانقلاب، وتمت السيطرة على سلطتي الدولة، والعسكر، توجه الانقلابيون أو البعثيون، الى احتواء الضباط غير البعثين، وتحييدهم مؤقتا للاستفادة من خبرتهم في مجال القيادة، وادامة العمل، لفترة تتيح للحزب الانتشار بين جميع وحداتها وتشكيلاتها افقيا، وفعلا قد بدأت عمليات الاحالة على التقاعد للضباط بعد فترة من الانتشار والسيطرة، تقترب من ١٧ تموز، وتبتعد عنها تبعا لانتماء الضابط السياسي غير البعثي ومواقفه من الانقلاب، وكانت الاحالات قد تمت، لمستويات

القادة المعروفين ، وتمت بتهم عادة ما يكون التآمر محورها الاساسي. ترافق معها معاودة الاتصال بالضباط من ذوي الميول البعثية السابقة ، اي الذين تركوا الحزب بسبب فشل الادارة والانشقاقات الحاصلة عام ١٩٦٣ ، وكذلك مع المتعاطفين والانتهازيين ، فبدأت حملة دخول الى المنظمات الحزبية بعد عدة اشهر من الانقلاب ، شكلت على وفقها قيادات تنظيمية حزبية عسكرية على مستوى المحافظات تمتد منها الى الوحدات ، وهي فترة لم تستمر سنة ، تضخم فيها التنظيم البعثي العسكري ، وسيطر فيها المسؤول الحزبي على القائد العسكري.

٢. التنفيذ الاجرائي. ان مسألة التبعيث ، يتجاوز تحقيقها على ارض الواقع ، مجرد الاحالة على التقاعد والسجن والاجتثاث ، الى متطلبات اجرائية ، تعزز من سلطة الحزب ووجوده ، وتزيد من انتشاره وبسط سيطرته ، وقد نفذها الانقلابيون متداخلة مع الاولى ، وحققوا الآتي:

أ. تعميم نشر المنظمات والخلايا الحزبية البعثية فقط ، على كافة وحدات ومؤسسات القوات المسلحة لممارسة العمل السياسي بشكل علني.

ب. استلام الضباط الحزبيين المناصب القيادية خارج أطر القدم والتأهيل ، التي اعتادت المعايير العسكرية التعامل معها في سياقات التعيين.

ج. نشر الثقافة الحزبية البعثية التوجيهية على مستوى المنتسبين.

د. التحكم بمنافذ الترشيح والقبول للكليات العسكرية ، وحصر القبول فيها للبعثيين والمؤيدين لهم ، مع حث الأعضاء والأنصار والمؤيدين للتقديم إليها. فكان الخريجيون من بداية السبعينات والى ٢٠٠٣ غالبيتهم من البعثيين انتماءا ، او موالاة اقرب الى الانتماء المصلحي ، وكانوا كثيرين ، يفوق عددهم اعداد البعثيين المنتمين عقائديا.

هـ. تقليص الدراسة في الكليات العسكرية ، وضغط المراحل الزمنية لتخريج أكبر عدد من الضباط الأحداث كقاعدة حزبية واسعة. اذ قُبلَ بعد ١٩٦٨ في كلية الضباط الاحتياط حوالي الفي بعثي ومؤيد للبعث في دورتين خاصتين هما الاولى والثانية ، منحوا بعد ستة اشهر دراسة عسكرية مكثفة ، رتبة نائب ضابط تلميذ

حربي ، وزعوا على كافة وحدات الجيش ، ليكونوا مسؤولين حزبيين ، وعيون للحزب ، واساس لتعويض الفاقد في الضباط نتيجة الاحالة على التقاعد ، والعزل التي تصاعدت تدريجيا.

و. قبول أكبر عدد ممكن من خريجي الكليات المدنية في كلية الضباط الاحتياط ، واختصار فترة إعدادهم إلى ثلاثة أشهر بدلا من ستة احيانا ، لتأمين نفس الغاية المذكورة في أعلاه .

ز. دفع الشباب المنتمين إلى الحزب ومؤيديه إلى التطوع في صنوف الجيش وافرع القوات المسلحة ، بصفة جنود وضباط صف ومفوضي شرطة مع إغرائهم بالترقية إلى درجة الضباط مستقبلا ، بضوابط جديدة فرضها الحزب على سياقات التطويع الخاص.

ح. تقريب الجيش من الشارع العراقي ، وذلك بتكثيف الاستعراضات العسكرية ، والتوسع بتكليفه بمهام الحراسة والأمن الداخلي.

ط. إعطاء الاستخبارات العسكرية دورا في مكافحة التواجد الحزبي غير البعثي خارج واجباتها ، في عملية جمع المعلومات الاستخبارية عن الأعداء والأعداء المحتملين.

ي. تطعيم القيادة القطرية للحزب بضباط من الرتب الكبيرة.

ك. تغيير سياقات الترقية والقبول في كلية الاركان ، لتسهيلها امام البعثيين والدورات الخاصة ، خارج سياقات الخبرة والشهادة والعمر. بغية الحصول على اكبر عدد من القادة البعثيين ، وهيئات الركن البعثية.

تغيير الصيغة الحزبية في الجيش

لقد تغيرت الصيغة التنظيمية للحزب في القوات المسلحة ، مع تزايد اعداد الحزبيين ، ليكون "فرقيا" مشابها للتنظيم المدني ، تطور بالتدريج ، ليكون في السنين الاخيرة لحكم البعث ، ما يقارب قيادة فرقة على مستوى اللواء ، وشعبة على مستوى الفرقة ، وفرع للفيلق ، تتصل بالمكتب العسكري الذي يرأسه رئيس الدولة ، واصبح

المسؤول الحزبي في سياقات العمل ، أكثر اهمية وتأثيرا من الآمر/ القائد. وعلى هذا الاساس ولغرض تمشية خطط التبعيث من جهة والقضايا العسكرية من جهة ثانية ، تم توزيع مسؤولية القيادة في الوحدة والدائرة بين الآمر والمسؤول الحزبي ، لتصبح في نهاية الأمر ، قيادة من النوع الأقرب للقيادة الجماعية التي يصبح فيها الآمر/القائد عضو في الخلية الحزبية ، يتمتع بصوت فيها ، أسوة بضابط الاستخبارات ، وضابط التوجيه السياسي ، وآخرين بإمرته عسكريا. يقررون جميعهم جوانب كثيرة من عمل الوحدة خاصة ما يتعلق بالأمور الإدارية والنقل والترقية والترفيه ، وغيرها أعمال تؤكد في النهاية أن سلطة الآمر وقراراته ، باتت في الصيغة التي يريدها الحزب ، وتنفع مسيرته في السيطرة. وبالتالي اصبح الحزب هو المحرك الرئيسي للعمل على حساب المهنية العسكرية ، بل وأخل بها خللا كبيرا عندما اوكل احيانا لضابط صف ان يكون مسؤولا حزبيا للضابط "في السني الاولى على اقل تقدير" وللملازم تخرج توا أن يكون مسؤولا حزبيا لآمر اللواء او قائد الفرقة.

المزج بين الضوابط الحزبية والعسكرية

ان الاجراءات المذكورة ، حدثت بالتعاقب جعلت الحزب يُبنى بطريقة العسكر ، وجعلت عموم القوات المسلحة تُبنى بمفاهيم وضوابط الحزب ، ليكون الجيش في محصلته النهائية خلية من خلايا الحزب ، ويكون الحزب جيشا واسع الانتشار. لقد تخللت المرحلة توجهات لمنح رتب عسكرية خارج الاستحقاق ، وترقيات ضباط حزبيين تصل الى اكثر من رتبتين لمرة واحدة في بعض الاحيان. اذ منح على سبيل المثال جندي الحماية الخاصة حسين كامل رتبة ملازم تدرج بخمس سنوات ليصل الى رتبة فريق ركن ، وشقيقه صدام كامل وصل الى رتبة رائد ، وعبد حمود الى رتبة فريق وآخرين غيرهم. وعندما خطط صدام للحرب مع ايران منح ضباط اعضاء مكتب عسكري ، وفروع وشعب ، قدما ممتازا لرتبتين بالنسبة الى البعض ، وعينوا قادة فرق وتشكيلات ، كان لهم دورا في صفحة الهجوم الاولى على ايران ، غالبيتهم

برتبة رائد ومقدم ركن بينهم رحيم طه التكريتي ، وثابت سلطان ، وصباح هشام الفخري ، وجليل محسن وآخرين. وبالمحصلة اصبح الحزب ممثلا بتنظيماته المنتشرة في كل الدوائر والمؤسسات والوحدات ، هي التي تدير القوات المسلحة ميدانيا على وفق فلسفة ضبطية ، لا تمت الى الموروث الضبطي المتعلم من قبل بصلة. وبنهج تفكير يفضل فيه العسكري اهداف الحزب وسياقات عمله على خطط القوات المسلحة وضوابطها ، فاسهموا في تقريب قواتها من مليشيات لم تصمد في حربين متتاليتين انهتها بشكل كامل.

ان التبعيث آفة هدمت اركان وبنية الجيش وجميع افرع القوات المسلحة ، واعطت مبررات حلها فيما بعد. هدمٌ تم بشكل تدريجي طويل الامد ، يمكن رده الى جهود البكر وصدام حسين ، اللذان قادا المرحلة وافترقا في منتصف طريق ، اكمله الاخير بتطرف في كل شيء حتى التبعيث. اذ انهما وبعد نجاح الانقلاب ، وعزل الشركاء انفسح المجال لهذا الحزب وجناحه العسكري ان يحكم حكما مباشرا ، وخلت له الساحة واسعة لتطبيق فكرته في تبعيث القوات المسلحة. سياقٌ غَيَّرَ مجرى الأحداث ، ورسم خريطة العراق باتجاه التوتر واثارة الأزمات. ونجاحه هذه المرة كان مصحوبا بخبرة جيدة في الدهاء ، والمناورة ودور يختلف إلى حد ما عن ذلك الدور الذي كلف به عام ١٩٦٣ ، عندما غرق في وحل التنفيذ الحرفي لقوى دولية في قتل الشيوعيين ، وكذلك في التصارع الداخلي بين الرفاق ، وأهمال مهام الدولة والمحافظة على البقاء.

الاستحواذ على المراكز المهمة

لقد سعى الحزب ، بعد ١٧ تموز الى تجنب الانشغال والتسابق على الوظيفة ، على حساب العمل الحزبي وشد التنظيم ، فأفرغ البعض لاغراض الوظيفة ، وأحتفظ بالبعض الآخر لأغراض التنظيم وتحقيق أهداف التبعيث ، على يد حزبيين عسكريين وتوجيه وسيطرة القيادة العليا. بدأها بخطوات محسوبة جيدا ، للاستحواذ

على المفاصل المهمة في الجيش ، والسيطرة على ادارة الوحدات العسكرية ذات التأثير المباشر على أمن الحزب والحكومة. ووزع أعضاءه ومؤيديه على كافة الوحدات العسكرية والامنية لتأسيس خلايا حزبية ، وقواعد استخبارية هدفها الرئيسي مراقبة ومتابعة الضباط غير البعثين. واسرع في نقل عديد من الضباط المستمرين بالانتماء إلى حزب البعث إلى وحدات بغداد ، خاصة تلك التي اشتركت بالانقلاب مثل اللواء المدرع العاشر ، ولواء الحرس الجمهوري ، وكتيبة دبابات ١٤ رمضان ، والمديرية العامة للاستخبارات العسكرية ، ورئاسة المخابرات العامة ، ومفاصل تحكم ، وسيطرة أخرى مهمة لامن الحكومة والحزب. رافقها تكوين مفاهيم تخويف وتجنب قسرية في نفوس المنتسبين ، من اجهزته الامنية والاستخبارية التي منحت صلاحيات واسعة ، وجهد مميز لاتمام فعل التبعييث في صفوفها أولا ، اذ نقلت اول دفعة لما يقارب خمسين ضابطا برتبة ملازم — م.أول اعضاء في الحزب ، الى مديرية الاستخبارات العسكرية في نيسان ١٩٧٠ ، قادوا عملية تبعيثها. وبعدها بقليل نقلت وجبة مماثلة من عموم القوات المسلحة الى جهاز المخابرات لتعزيز عملية التبعيث الموجودة أصلا ، وكذلك بالنسبة الى مديرية الامن العامة التي تعززت بضباط شرطة ونواب مفوضين من دورة خاصة ، اعدها الحزب للبعثيين الراسبين في الصف الثالث المتوسط. كان وجودهم مؤثرا ، في قضايا المراقبة والتحقيق حتى تسجل بوجودهم ، ان البعث هو الاقسى في التعامل مع اعداءه واصدقاءه ومريديه ، خاصة مع الضباط ، بقصد إبعادهم جهد الإمكان عن التفكير بأعمال الضد من سلطته والحكومة ، أو حتى بامور غير مرغوب حصولها ، إذ اجادت هذه الاجهزة فن صياغة الاتهامات بالرجعية والتآمر والتجسس ، ونفذت اوامر اعدام العسكريين بطريقة اعطت الزملاء والمعارف انطباع مؤثر ، عن قسوة النظام والكلفة العالية لعدم الامتثال إلى رغباته.

تقوية ضباط الصف سياسيا

مع تلك الاجراءات التراتبية ، بدء الحزب بتقوية سلطة ضباط الصف الاساسية ، باعطائهم قوة وجود داخل الوحدة ، خارج دورهم الذي حددته الضوابط والقوانين العسكرية ، مثال عليه يعود الى عام ١٩٦٩يوم كان مساعد آمر فوج الثالث لواء الخامس عشر بعثيا ، وكان يصدف ان يتأخر بعض ضباط الصف عن الحضور الى التدريب المسائي الذي يقام يوم في الاسبوع احيانا حسب نشرة التدريب ، وعندما وصل الخبر الى آمر الفوج ، وحاول معاقبتهم ، تدخل الحزب طالبا من المساعد اخبار الآمر أن لديهم اجتماع حزبي ، تبين بالمتابعة فيما بعد عدم صحة ذلك. لكن المساعد اضطر الى تنفيذ امر الحزب على حساب الضوابط العسكرية ، وتدخل بوزنه الحزبي (وهو ملازم) بمواجهة آمر الفوج (المقدم) بقصد حماية رفاقه من العقاب.

لقد تطور الحال فيما بعد ، لان يُلزم المساعد من قبل المنظمة الحزبية ، ويطلب من ضباط الصف بتهيئة سيارة ركوب عسكرية لنقلهم الى المدينة "البصرة" للترفيه او لحضور ندوات او لقاءات حزبية ، في الوقت الذي لا تسمح الضوابط باستخدام العجلات لغير اغراضها العسكرية في بداية تلك الحقبة وما قبلها. فكان هذا تجاوز وخلل قيمي جعل المراتب يشعرون بقوة وجودهم طرفا قويا في المعادلة الضبطية ، وجعل الضباط المحترفين من الحزبيين وغير الحزبيين ينأون بأنفسهم عن المحاسبة ، فضعفوا طرفا فيها "المعادلة" بطريقة تفاعل اسهمت في تهديم اسس الضبط العسكري. علما كان لبعض ضباط الصف دور لا يستهان به في فرض السيطرة الحزبية ، كما وصل عديد منهم إلى مستويات قيادية عليا في الجيش والاجهزة الامنية ، استمروا بالعمل حتى انتهاء النظام. منهم العريف علي حسن المجيد الذي منح رتبة فريق ركن وشغل منصب وزير الحكم المحلي ومن بعدها وزير الدفاع ، وعضو القيادة القطرية للحزب ، بالاضافة الى ن.ض كامل ياسين الذي تفرغ للعمل الحزبي ، ليكون عضو المكتب العسكري ، ثم عضو قيادة قطرية ، ونائب المفوض

وطبان ابراهيم وزير الداخلية ، ونائب المفوض سبعاوي ابراهيم مدير الامن العام ، وغيرهم آخرين كان لهم دورا كبيرا في تبعيث المؤسسة العسكرية والامنية ، وحرفهما عن طريقهما المهني.

ان قوة الدفع هذه لضباط الصف ، سحبت المنظمة الحزبية في الوحدة والدائرة لان تكون طرفا ، صاحب قول وفعل في موضوع القيادة والسيطرة ، على حساب الامر/القائد الذي تنازل عن بعض صلاحياته ، بطريقة تفاعل اسهمت في تصدع أعمدة القيادة والضبط ، في آن معا.

التطويع السياسي

إن هذه المرحلة التي تأسست عليها مراحل تبعيث القوات المسلحة ، وسيطرة الحزب التامّة على مقاليد السلطة ، سارت عليها المؤسسة السياسية كثيرا الى الامام ، لتحقيق غاية ابعد من التبعيث ، قوامها تطويع المؤسسة العسكرية والامنية ، خطوة تخللت بعض الخطوات المذكورة ، وأعقبت أخرى غيرها. اذ وفي الوقت الذي كان فيه البعثيون مشغولون بالحكم الذي عاد إليهم بعد ١٩٦٨ ، وبنشوة النصر والولع بالدفاع عنه ، كان البكر مشغولا بتعزيز قرابة السلطة ، وكان صدام مشغولا بركائز تثبيت حكم العائلة والعشيرة والمنطقة في السلطة ، غايتان تلتقيان عند تطويع منتسبي القوات المسلحة. هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ، فقد تصرف كثير من الحزبيين في المؤسستين العسكرية والأمنية بتلقائية البدو وعفوية المدينة ، وتصرف البكر وصدام بدهاء القرية ، ومكر العشيرة ، في معادلة صراع خفي خسر بنتيجته الحزبيون حزبهم ، وخسر الحزب كوادره الحزبية العقائدية ، وكسب بنتيجته البكر إحدى عشر سنة من الحكم وبروز أكبر لدور المنطقة ، وفاز بنتيجته صدام بالحزب ، أداة تملكها العشيرة ، وبالجيش أداة تُسَيِّرها القرية " تكريت " ، وبالحكم هرمٌ وقف في أعلى كل تدرجاته المهمة رجال القرية والطائفة ، وجلس هو وعائلته أعلى قمته إمبراطورا بيده معول هدم لم يشهد له العراق مثيلا ، منذ بدء حضارته الأولى قبل آلاف السنين...

ان عموم النتائج التي جاءت اثر التفاعل الاجتماعي السياسي لتلك الخطوات والتي بعثّتْ ، ومن ثم طوعت القوات المسلحة ، كان التخطيط لها منذ البداية ، وكان مهندسها الاصلي صدام حسين ، مستغلا ضعف البكر ورغبته بوجود شخصية قوية الى جانبه ، قادرة على حماية موقعه في اعلى السلطة. فشرع أولا بإزاحة الأجيال الأولى للبعثيين العسكريين والمدنيين ، واحلال محلهم آخرين من بين الشباب ، وكانت ازاحة بأساليب متعددة أقساها الاغتيال بحوادث سيارات وطائرات وسموم ، لمن يشكل وجوده عائقا امام تنفيذ المهام المطلوبة ، لبسط السيطرة والنفوذ ، وامتعها التكليف بمهام دبلوماسية خارج القطر ، لمن يحول بقاءه في المستوى القيادي الحزبي دون الصعود الى المراكز العليا في الحزب والدولة. لان في عودة اي منهم من عمله الخارجي "المتحكم بها من قبل صدام شخصيا" سوف لن يجد نفس درجته القيادية بعد ان احتلها القريبين من صدام ، وسيكون تدرجه في المواقع الحزبية وعلى وفق الديمقراطية البعثية آخر القائمة. وشرع ثانيا باستلام مسئولية المخابرات العامة ، منذ تأسيسها "مكتب العلاقات العامة" ، التي وجد فيها أداة جيدة للتصفية والإزاحة والتزكية والتعيين والتصعيد. وأخيرا قتل البكر ، واستلام المركز الأول في الدولة والحزب. وتوجه ثالثا ، بانتقاء الضباط الأحداث من تكريت وما جاورها ، وإعدادهم لمستقبل القيادة في القوات المسلحة ، تجاوزا على توجيهات خاصة للحزب بعد عام ١٩٧٠ ، تؤكد "عدم جواز تنسيب الضباط الأحداث بعد تخرجهم من الكلية العسكرية إلى وحدات بغداد ، إلا بعد مضي مدة لا تقل عن السنتين على خدمتهم في الوحدات الفعالة خارجها". كان لبعض هؤلاء اللذين اصبحوا في فترة التسعينات وما بعدها ، من كبار القادة العسكريين والامنيين ، دور في احداثها. وهذا موضوع تصادف ان ناقشته عام ١٩٧١ قيادة فرقة وزارة الدفاع ، ورفعت محضرا به الى المكتب العسكري ، الذي أرسل نائب امين سره محمد فاضل "اعدم فيما بعد" على جميع اعضائها "قيادة الفرقة" وأنبهم على تجاوزهم بعض الخطوط غير المسموح بتجاوزها.

وكان من بين الضباط المرسل عليهم م.أول ادهام شكر.

كان ذلك توجها عاما رافقه توجه آخر فيه آلية معقدة للقبول في الأركان والدفاع الوطني والدورات الخاصة ، تعتمد على أساس الموافقة الشكلية الأولية للوحدة والقيادة ، التي ينتسب إليها الضابط على ترشيحه ، تصحبها موافقة أهم للمنظمة الحزبية التي يعمل الضابط ضمن مسئوليتها التنظيمية ، ومن ثم موافقة الاستخبارات العسكرية ، والاهم منها جميعا موافقة المكتب العسكري ، الذي يصدر قوائم الترشيح الأولي ، ليخضع المتقدمين إلى اختبار نفسي ، ومقابلة خاصة راسها لفترة طويلة العقيد الركن عدنان خير الله ، ولحين استيزاره لوزارة الدفاع ، وهذه آلية عمل كانت بقصد وضع الكثير من الفلاتر "أي المرشحات" لإبعاد غير المرغوب بهم عن التأهل للمناصب القيادية في الجيش ، وتسهيل قبول من يراد قبولهم حزبيا ومناطقيا. وفوق هذا وضعت ضوابط مرنة لإعداد وتهيئة ضباط الركن لمناصب القيادة والركن ، تتأسس على عدة خطوات تراتبية بينها تنسيب من يكمل الدراسة في الأركان كضابط ركن في مقرات الألوية ، لينتقل بعدها إلى مقرات الفرق ، ثم يعاود العمل بمنصب مقدم لواء ، ليكون مؤهلا لاستلام منصب آمر وحدة ، يقضي فيه عدة سنوات ، ينتقل إلى ثاني حركات ، ثم أول حركات في الفرقة والفيلق ، ليكون مؤهلا لإشغال منصب آمر لواء ، وهكذا يعمل ضابط الركن ، كرئيس أركان فرقة ليكون مناسبا لتسلم منصب قائد فرقة.

انها ضوابط وخطوات ، تأخذ وقتا طويلا ، درجت عليها المؤسسة العسكرية في ظروف الإعداد السليمة ، إلا ان المتتبع يجد أن كثيرا من الضباط البعثيين ، ومن المقربين الى صدام ومنطقته على وجه الخصوص لم يخضعوا لها ، وقد نسبوا آمري وحدات بعد تخرجهم من كلية الأركان مباشرة ، ونسب آخرين آمري تشكيلات وهم برتب صغيرة ، ولم يعملوا ضباط ركن في المقرات ، بينما ضاع في طول مسافتها كثير من ضباط الركن من مناطق العراق الأخرى ، لا يقلون عن أقرانهم البعثيين في مستوى الكفاءة ولا يختلفون عنهم إلا في موضوع الحزبية والمناطقية واحيانا الطائفية.

وخير مثال على هذا تنسيب ماهر عبد الرشيد إلى منصب آمر كتيبة دبابات وهو برتبة م.أول ركن ، ليصل إلى قائد فيلق ، وضباط ركنه من الدورات التي تسبقه في الكلية العسكرية وكلية الأركان بعدة مراحل ، ونسب ثابت سلطان آمر كتيبة دبابات وهو نقيب ركن ، ووصل قائد فيلق ، وضباط من دورته في الكلية العسكرية آمري أفواج في فرق فيلقه ، وكذلك النقيب أحمد حماش الذي وصل قائد فيلق قبل أقرانه باكثر من عشر سنين ، وآخرين غيرهم هذا ومع كل تلك الضوابط التي تسهل وصول البعض ، وتعيق مسيرة البعض الآخر ، وضعت القيادة مُفصَلا دقيقا يرتبط بها معنيا بالقبول والترشيح خاصة للكليات العسكرية والدورات الخارجية والدراسات العليا ، وعينت مسؤولا عنه بعثي بدرجة عالية ومن المقربين من الرئيس في غالب الاحيان.

انحسار الضبط العسكري سياسيا

إن مرحلة البكر التي دامت إحدى عشر سنة ، وتبعا للمعطيات التي جاءت فيها والأحداث التي تكررت خلالها ، وأساليب التعامل معها ، يمكن عدها مرحلة أسست قواعد انحراف وتخريب سحبت الى الهدم الذي حصل فيما بعدها. لأنها مرحلة شهدت اتجاهات للتخلص من كوادر الحزب العقلانية التي تحتفظ وإلى حد مقبول ببعض القيم والتقاليد السياسية والعسكرية ، للتعامل مع الواقع بما يحول دون إنهياره ، ومهدت لصعود جيل من الحزبيين الانتهازيين الوصوليين الذين يرون في مصالحهم غاية لا بد من تأمينها ، ولو بوسيلة حرق الآخرين ، وتدمير المؤسسة العسكرية ، وكان هذا الجيل هو القائد الفعلي للمرحلة الثانية مرحلة الهدم البنيوي. لقد كانت فترة العقد الأولى أي مرحلة البكر بداية لانحسار الضبط العسكري ، لعموم الجيش العراقي لأسباب بينها:

١. التدخل الجاري من قبل الحزب والمسئولين السياسيين في شؤون الوحدات والآمرين.

٢. التركيز في قضايا التعليم والتثقيف على مفردات السياسة كماً يفوق كثيرا

مفردات العسكرية ، ومستلزمات الضبط.

٣. عمل الحزب لحرف الولاء بين الضباط وضباط الصف والجنود من ولاء تقليدي للمؤسسة العسكرية ، إلى ولاء انتهازي للمؤسسة السياسية ، أي الحزب والحاكم.

٤. التقليل المتعمد لقيمة الضابط في الجيش والشرطة ، ولقيمة الوحدة والتشكيل ، وإعلاء شأن المنظمة والفرقة الحزبية.

٥. الافراط في العقاب ، في عموم المقرات والمراكز والثكنات العسكرية كوسيلة لإيجاد نوع من الضبط القسري ، قائم عليه ، والتهديد باستخدامه ، وعلى العكس تماما من سياقات المؤسسة قبل مجيئ الحزب ، اذ لم يكن لدى القوات المسلحة سجنا للضباط قبل ١٩٦٨ ، سوى سجن رقم واحد في معسكر الرشيد ، الذي يُستخدم لإيواء السياسيين والعسكريين بالمستويات القيادية المتقدمة ، وعندما بنت المخابرات سجنها في السبعينات ، وأكملت الاستخبارات سجنها الخاص في الثمانينات ، وشيدت الامن العامة سجنها بنفس الفترة الزمنية ، بات السجن رقم واحد متنزها للراحة والاستجمام ، بالمقارنة مع اماكن التعذيب الخاصة لتلك السجون ، وغرفها الانفرادية ، كما لم يكن بالإمكان توقيف ضابط قبل العام ١٩٦٨ ، إلا بموافقة رئيس أركان الجيش ولأي سبب كان ، ولم يصادف أن عوقب ضابط بعقوبة إلفات النظر إلا ما ندر ، وعلى العكس ما بعده ، أصبح توقيف الضابط يسبق الموافقة تحقيقا لمبدأ الأمن ، وأصبحت العقوبة مسألة طبيعية واجهها كثير من الضباط ، فأوجدوا بالتدريج هذا النوع من الضبط الترهيبي ، كبديل عن الضبط الطوعي الذي يبنى في التدريب والتثقيف العسكري ، والتعامل وفقا للمعايير والضوابط العسكرية.

التدجين السياسي

ان تطور رؤى التبعيث ثم التطويع ، تخللتهما فلسفة سار عليها قادة الحزب قوامها كسر شوكة العسكر ، أي تدجينهم وإبعادهم عن احتمالات التآمر وقلب نظام

الحكم ، وبدأت فيها أساليب التعامل مع الضباط خارج السياقات العسكرية ، هذا وتبين الوقائع والأحداث التي مرت بالقوات المسلحة خلال هذه الفترة التي ادار فيها البكر السلطة ، ومقارنتها بالفترة التي أعقبتها لصدام حسين ، أنهما فترتان من الناحية العملية ليستا منفصلتين ، بل متصلتين ، تمهد فيهما الأولى لما جرى في الثانية. ويتبين أن لمسات صدام حسين كانت واضحة على المرحلتين ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ، أنه شغل بالإضافة إلى مناصبه المتعددة ، نائبا لأمين سر المكتب العسكري الذي كان البكر أمينا لسره ، ولمعظم تلك الفترة الزمنية.

ان الطريق للوصول إلى غاية التبعيث في المؤسستين العسكرية والامنية ، وفي مجتمع مثل العراق لابد وإن يختلف في مجال التطبيق للوصول اليه ، المنفذون تبعا لطبيعة الشخصية ، ونوع التنشئة والالتزام المهني "العسكري والامني" ، وتلك كانت من العوامل التي حكمت الأساليب المتبعة طوال حكم الحزب ، وبصددها يمكن التأشير ان هذه مرحلة التبعييث في سنيها الأخيرة "زمن صدام حسين"قد تجاوزت فعل التبعييث ، ومن ثم التطويع وسارت قدما باتجاه التدجين. ويمكن التأشير ايضا أن الاول ، أي البكر الذي يتفق والثاني ، أي صدام بمسألة التبعيث والتطويع ، يختلفان فيما بينهما لما يتعلق بالوقت ، اذ كان الاول متأنيا ، لا يريد اثارة المجتمع بالضد من الحزب في ايامه الاولى ، على عكس من الثاني الذي كان يحث الخطى متعاليا على المجتمع. كما ان البكر الذي لا يميل إلى تسليم مسئولية القيادة إلى ضباط أحداث ، يركز على دورهم في مراقبة ومتابعة حركة الكبار ، لحين تهيئتهم إي الصغار بما يكفي لتحميلهم تلك المسئولية ، على العكس من صدام الذي يرى في الشباب الحزبي طاقة يمكن استغلالها وبما يفوق حدود التبعييث.

إن صدام الذي عانى ضغوط الزمن ، اندفع بسبب معاناته هذه إلى التسرع للوصول إلى الغاية التي يريدها قوات مسلحة مدجنة ، فكانت خطوته الأولى تصفية الجيل الاول والثاني من البعثيين العسكريين ، اسوة بالمدنيين في حادث المؤامرة السورية المفتعل عام ١٩٧٩ ، بعد توليه منصب رئيس الدولة ، والقائد العام للقوات

المسلحة ، وأمين سر القطر عام ١٩٧٩. خطوة جاءت في اطار الاحتراز والتدجين في آن معا ، بدأت بالجيل الأول من البعثيين العسكريين أمثال اللواء عبد الكريم مصطفى نصرت ، والفريق الركن عماش ، وآخرين تم القضاء عليهم بطرق مختلفة تتفاوت من الاماتة المحتومة بتهم مشينة كما حصل للاول ، والابعاد شبه القسري بالتعيين في السلك الدبلوماسي ثم السم خطوة لاحقة بالنسبة إلى الثاني ، والحقه بالجيل الثاني مثل اللواء الركن وليد محمود سيرت الذي أعدم بدعوى مؤامرة ، وكذلك العقيد صالح الساعدي ، والعقيد الركن حامد الدليمي الذي مات في السجن تعذيبا على أعقاب المؤامرة ، والعقيد الركن فارس حسين ، والعقيد الركن محمد عبد اللطيف ، وآخرين سجنوا سجنا مؤبدا بدعوى نفس المؤامرة. في نفس الوقت تهيئة قادة عسكريين من بعثيي الجيل الثالث ، لا توجد في ذاكرتهم خبرات ما يسمى بالنضال السلبي قبل عام ١٩٦٨ قد تحركهم للتعامل بمبادئ الثورية. ولا هم من رجال الانقلاب الذين يسعون لقبض ثمن مساهمتهم به. جيل نشأ في ظل الوضع الجديد ، على وفق خطط التبعيث ، مُنِحَ فرصة استلام منصب قيادي بزمن يحتاج الوصول إليه في الظروف الاعتيادية عشرات السنين. فرصةٌ ، يفترض أن يدافع عنها ، دفاعا يدعم في المحصلة أمن الحاكم والنظام. لقد كان صدام في خطواته للتبعيث والسيطرة غائيا ، وهو خير من عمل على اساس الغاية تبرر الوسيلة ، حتى ابتدع موضوع المؤامرة السورية ودور محمد عايش فيها عام ١٩٧٩ كركيزة لازاحة من يقف في طريق الوصول الى الغاية ، اذ يبدو من سير وقائعها انه قد طلب من المقربين منه ومن اشقاءه قوائم بالضباط الذين لا ينسجمون مع وجودهم في الإدارة الجديدة ، او يقفون عثرة في طريق الوصول اليها ، فكانت هناك قوائم من العسكريين والمدنيين لم تتوقف على القِدَمْ العسكري والحزبي فقط ، بل وفي ظروف البيئة العراقية وتركيبة العائلة ، زحفت إلى دوافع الحقد الشخصي الذي وجد فيها البعض منهم فرصة لتصفية الخصوم والمفاصل ، التي تعيق الصعود السريع للمناصب القيادية ، أرعبت الجهاز الحزبي المعني بالتبعيث بطريقة عَبَّرَ عنها أحد كوادر الحزب المتقدمة آنذاك

قائلا (لقد أختلط الحابل بالنابل ، إذ لم يعد يعرف الحزبي ، وخاصة من عضو شعبة فما فوق ، أنه قد اختير من بين القرابين المطلوب التضحية بها على عتبة استلام صدام للسلطة).

ان القوائم التي باتت تصدر من الرئاسة مباشرة ، كانت تشمل وزراء يجري اقتيادهم من وزارتهم بطريقة مهينة أمام الموظفين. وأعضاء في القيادة القطرية وضباط قادة كانوا يعنفون أثناء توقيفهم من قبل جنود في حمايتهم أمام الجميع. وضباط في المكتب العسكري كانوا يُقَيَّدونَ وهم جالسين على مكاتبهم ، تعصب عيونهم ويضربون بأخمص البنادق. وعسكريون أعضاء فروع يسحبون من ندوات حزبية ، كانوا يتكلمون فيها عن أبعاد المؤامرة. وكانت بوجه عام ردود فعل الحاضرين من الكادر المتقدم للحزب من العسكريين والمدنيين في القاعة ، هستيريا حيث التصفيق والهتاف للقائد الجديد ، وهو تعبير عن حالة تدجين حقيقية.

ان صدام في تعامله في الوصول الى الغاية التي لم يدركها القريبين منه أحيانا قد استخدم أسلوب قوامه احداث صدمة في نفوس المتلقين ، تدفعهم الى التقرب منه تابعين له "تدجين" وعليه كان يعدم البعض بحضور الجهاز الحزبي ، وبعض من اقارب او معارف المعنيين ، يشكل حضورهم واطلاعهم واحيانا مشاركتهم بالتنفيذ صدمة في الجهاز العصبي للضباط بشكل عام والحزبيين الذين كانت لهم ارتباطات نفسية مع المعدومين بحكم التعامل وإياهم لفترة من الزمن ليست قصيرة على وجه الخصوص ، صدمةٌ تساعد على تقبل كل جديد يأتي من مصدرها "الحاكم ومساعديه" وإن كان الجديد من النوع غير المألوف بالنسبة إليهم. انها صدمة انفعال تعممت في نفوس العسكريين ، البعثيين منهم وغير البعثيين ، من خلال إشعارهم أن قادتهم او رفاقهم او معارفهم قد تم التعامل معهم ، وتصفية البعض منهم بطريقة بشعة ، جعلتهم يتجنبون ومن ثم يبتعدون عن المساس أو التفكير بالتقرب من اي مثير يتعلق بالحاكم.

انه اسلوب يلجأ الى دعمه احيانا باشاعات ينشرها مفبركة عن حدث ما يتناقلها

الجهاز الحزبي ، دون ان يعي انها قد صيغت وبما يجعله طرفا في الحدث ، ويدعمها احيانا بأفلام فديوية مخرجة خصيصا لاعترافات وهمية او مدبلجة ، أو أخذت بالإكراه كما هو الحال بالنسبة لعبد الحسين المشهدي عضو القيادة القطرية ، والوقائع الخاصة بتلاوة أسماء البعض من المتهمين ، التي سجلت لتعرض على الجهاز الحزبي في المؤامرة المذكورة. وعرض وقائع اشتراك حزبيين بعثيين باعدام رفاقهم. لقد جرى التركيز وطيلة فترة حكم صدام على القادة الجدد ، وجرى صياغة السلوك في التعامل معهم على أساس الشك ، والتوجس المستمرين لابعادهم عن التفكير بأي احتمالات للتجاوز على القيادة ، ودفعهم لان يكونوا عينا مضافة لها في متابعة ، ومراقبة معيتهم ، التي تمهد جميعها الى فرض سلطة الحزب المتمثلة بأمينها العام على العسكر ، ليكون التحرك اي تحرك مسيطر عليه حزبيا ، وتكون الادارة ذات منحى حزبي ، ويكون نهج تفكير الامر المعني في التعامل مع معيته من مستوى الفصيل صعودا الى الوحدة والتشكيل والى أعلى مستوى قيادي ، بطريقة حزبية ، يحسب فيها العائد حزبيا.

تجاوز العقائدية السياسية

ان صدام قد ذهب كثيرا إلى الأمام في التعامل الخاص مع هدف التدجين إلى المستوى الذي لا يعني التوقف عند عقائدية المؤسسة العسكرية كما يراها الحزب ، بل وتسييرها ذاتيا ، بطريقة يكون هو فيها الصورة المثلى للقائد العسكري الأعلى ، والمستقبل المشرق للضابط المَرْضِيٌّ عنه في ترقية بلا ضوابط ، وإثراء بلا حدود ، وأمن مرتبط بديمومة الرضا والتأييد ، وبفعل مثل هذا لم تفقد المؤسسة العسكرية مهنيتها فقط ، بل وفقدت في المراحل الاخيرة من حكمه عقائديتها التي أرادها البعثيين الأوائل ، من خلال التهويل والمغالاة ، بعد ان اراد لكل شيء ان يكون كبيرا وكل وصف ان يكون عظيما ، حتى الفعل المطلوب لضبط سلوك العسكريين وتدجينهم لابد وان يكون شديدا ، والاجهزة المعنية بفرضه لابد ان تكبر وتتوسع حتى تضخمت جميعها لأكثر من خمسة عشر ضعفا ، وبات العقاب الذي يحدده لابسط المخالفات او الهفوات

اعداما ، واضحت المسافة بين البراءة والاعدام عند محاكمه غير موجودة ، حتى نفذ حكم الاعدام باعداد ليست قليلة ، وتبين فيما بعد براءتها من التهم الموجهة لها. انه تضخيم يتوافق وموضوع تكوين الصدمة في السلوك المطلوب تدجينه. ومع هذا التضخيم اوجد الثمن المطلوب دفعه "الكل شيء ثمن" فلسفة أو رؤية مغالى فيها داخل عقله ، طبقها بشكل دقيق في المؤسسة العسكرية مع بداية استلامه المركز الاول في الدولة ، من زاوية تتجاوز دفع ثمن الوقوف معه ، الى دفع ثمن الحيلولة دون حدوث فعل بالضد منه.

في الاول يكون الثمن اثابة مغالى فيها قروض بلا فوائد ، وسيارات شخصية ، وزيادات كبيرة في الرواتب ، وفي الثاني عقاب مغالى فيه أقله الاعدام في الاماكن العامة ، تناقض لم يفهمه البعثيون في البداية أو بعض البعثيين حتى وجه عضو فرع سؤالا في اجتماع للكادر المتقدم للحزب ترأسه صدام في قاعة الخلد ببغداد بعد أشهر من نجاحه في إزاحة البكر ، طلب فيه توضيحا عن تلك العطاءات ، والمكارم التي تهافتت على العسكر ، وفيما إذا تكَّون في النهاية طبقة جديدة في المجتمع العراقي يمكن أن تخل بتوازنه ، أجابه صدام بإيجاز: "إن حساباتنا مع العسكر دقيقة ، وكل شيء بثمنه". من هذا يمكن القول أن مرحلة حكم صدام حسين كانت المرحلة الأكثر سعة في مجال التبعييث حد التدجين ، والأشد تأثيرا في دائرتهما الواسعة ، حتى يمكن عدها مرحلة إعادة ترتيب " تهديم" جديدة بكل المعايير العلمية والعملية.

مصادر الباب الأول

١.مقابلة خاصة مع اللواء الركن فؤاد حسين علي، كانون الثاني ٢٠١٢.

٢. سعد العبيدي(٢٠١٠) المعنويات في الميدان، دار الرشيد للطباعة، بغداد.

٣. جعفر عبد الرزاق، الجيش العراقي، نظرة في التأسيس عام ١٩٢١ ، دراسات عراقية ، العددان ١٢،١٣ آذار ٢٠٠٠ .

٤.الحسيني عبد الرزاق (ب . ت) تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد.

٥.فرويد (١٩٧٨) محاضرات تمهيدية في التحليل النفسي، ترجمة احمد عزت راجح، مراجعة محمد فتحي، الانجلو المصرية، القاهرة.

٧. محمد علي محيي الدين، الحوار المتمدن، العدد ٢٥٠٢ في ٢٠٠٨/١٢/٢١.

٨. شبكة البرلمان العراقي، نبذة تاريخية عن المليشيات في العراق، كاظم محمد أحمد، ٢٠٠٦/١٢/١١.

٩. السفير سليم الامام، حديث مباشر.

١٠. بكر صدقي. ويكيبيديا.

١١. عبد الرحمن البزاز ١٩٦٧ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال.

١٢. صبحي ناظم توفيق(٢٠٠٨) عبد السلام محمد عارف كما رأيته، دار الحكمة، لندن.

١٣. فالح حنظل (٢٠٠٨) اسرار مقتل العائلة المالكة العراقية، دار الحكمة، لندن.

١٤. هادي حسن عليوي (ب، ت) الاحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية، دار رياض الريس للنشر، بيروت.

١٥. حامد الحمداني، الخلافات والتمزق في قيادة انقلابي ٨ شباط ١٩٦٣ وانقلاب عبد السلام محمد عارف.

١٦. محمد علي محي الدين، الحوار المتمدن العدد ٢٨٩٨ لسنة ٢٠١٠.

١٧. السفير سليم الامام، مصدر سابق.

١٨. اللواء الركن حازم احمد العلي (١٩٨٧) انتفاضة الموصل، القصة الكاملة للثورة، الدار العربية، بغداد.

١٩. اللواء الركن حازم احمد العلي(١٩٨٧) مصدر سابق.

٢٠. علي كريم سعيد (ب.ت) العراق البيرية المسلحة، حسن سريع وقطار الموت ١٩٦٣. دار الفرات للنشر والتوزيع.

٢١. شهادة اللواء الطيار الركن ممتاز السعدون، جريدة الناس العدد ٢٢٤ الاثنين ٢٠١٢/٤/٩.
٢٢. بلال الويس، تفاصيل حركة ناظم كزار، المراقب العراقي العدد ٣٩٣ الاثنين ١٠ تشرين الاول ٢٠١١.
٢٣. شوكت خزندار، الحوار المتمدن، العدد ١٦٣٦ – ٢٠٠٦/٨/٨.
٢٤. شعبة الاستخبارات النفسية (١٩٨٢) تناول المهدئات في المواضع الدفاعية، دراسة، غير منشورة.

المصادر الاجنبية

6.The Letter of Y Bell (1947) Gertrude Bell. London.

الباب الثاني

حروب الهدم البنيوي

الفصل الاول

الحرب العراقية الايرانية

حالة الجيش العامة

تضخم الجيش بعد عام ١٩٦٨ ، وزادت أعداده ، وتوسعت دوائر الامن والشرطة بشكل مضطرد ، كما ورد آنفا ، إذ ارتفع تعداد منتسبي الجيش مثلا من ٥٠ ألف إلى ٨٢ ألفا بعد تلك السنة ، ووصل ١٠٢ ألف في ٩٧٢ ، ثم إلى ٤٣٠ ألف عام ٩٨٠ ، وإلى ٧٧٨ ألف ٩٨٤ ، وإلى مليون مع نهاية الحرب عام ١٩٨٨[1] ، وهذه زيادة سريعة جاءت على حساب الكثير من مستلزمات البناء العسكري ، في مجالات الإعداد والتهيئة والتدريب والمعنويات ، وفي إكساب المنتسبين الخاصية المهنية. وان كان تضخم ، شبه حتمي للتعامل مع متغير الحرب ، حيث الحاجة إلى مزيد من المشاة لمسك المواضع الدفاعية ، على امتداد حدود اقترب طولها من ١٤٠٠ كم ، والمزيد من الأفراد لصنوف أخرى لتأمين قدرة الهجمات المقابلة ، لاستعادة أراض باتت السيطرة عليها متبادلة بين الطرفين المتحاربين في ساحة المعركة أحيانا ، وكذلك المزيد من التعويض لسد النقص في الخسائر ، التي أخذت تتزايد خاصة بعد سنة ١٩٨٢ ، وهو تضخم سريع في حجم القوات المسلحة صاحبته إدارة مدنية ، غير مستعدة للالتزام بالمعايير العسكرية ، تداخلت مع ظروف الحرب ، لتكوّن وضعا خاصا للقوات المسلحة ، يعبر عن خليط غير متجانس لبعض ضوابط العسكرية ، وسياقات التعامل الحزبي ، واتجاهات الفعل المليشياتي ، إذ أنها تقاتل مثلا ، وتقبل الخسائر ، وتعيد تنظيم نفسها

بضوابط العسكر ، وتدار في أعلى قمة هرمه ، وتهيئ جوانب تفكيرها ، والعلاقات بين أفرادها بلغة الحزب وقيادته المدنية ، وتنظم أهدافها وسبل حركتها وطبيعة ارتباطاتها بطريقة المليشيات. وكانت تلك المحصلة نتيجة طبيعية لتعدد الغايات التي أرادت الحكومة تأمينها من وضع القوات المسلحة ، وظروف قتالها وشدة تداخلها.

لقد وضعت غايات ، وبدلت أخرى ، طوال فترة الحرب ، فهي بالوقت الذي حددت ضرب الثورة الإيرانية وإجهاضها مع بداية الحرب كغاية قتال رئيسية ، عاودت لتبدلها بعد سقوط المحمرة ، في السنة الثانية للحرب ، لتكون الدفاع عن الأرض بأقصى جهد ممكن. وهكذا في السنة الثامنة التي تحددت الغاية فيها ، بإيقاف إطلاق النار بأي ثمن كان. هذا وفي الوقت الذي تُحَددُ إحدى غاياتها الاستراتيجية ، تقوية ودعم القوات المسلحة للصمود في الحرب ، تضع أخرى ضمنا بعدم تجاوز قوتها حدود الإفراط بالثقة ، التي تهدد الحزب والحكومة. غايات وإن يبدو تغيرها طبيعيا في بعض جوانبه للتعامل مع النتائج ، تبعا للموقف السياسي والعسكري ، لكنها أرهقت العسكر ورجال الامن عصبيا ، بسبب حاجتهم لتبديل نهج تفكيرهم لاستيعابها ، وتغيير سبل تنفيذها بسرعة لا تنسجم في معظم الأحيان ، وسرعة جريان المعارك الدائرة على الجبهة. وعموما فإن مثل هذه العوامل لا يبدو تأثيرها كبيرا ، على محصلة وضع العسكر العراقي ، دون تفاعلها مع عوامل أخرى ، أثرت كثيرا على وجوده المهني ودوره في الحياة العراقية ، وسببت تخريبا في بنيته العامة ، خاصة في المجالات الاتية:

١. القيادة

تعتمد القوات المسلحة في نجاح خططها وأداء منتسبيها لتنفيذ تلك الخطط على عدة أمور بينها قيادة ، لابد وان تتمتع بقدر من الكفاءة والذكاء لإعداد "الخطط" تبعا لتطورات الموقف العسكري. والمرونة والدراية ، وإمكانية التأثير على المعية لزيادة دافعيتهم في تنفيذها. وعلى هذا الأساس عُدَّت القيادة من بين المبادئ الأساسية

لكسب الحرب وترجيح التفوق ، وهذه أي القيادة لو ألقينا على واقعها في الجيش ، نظرة بحث دقيقة نجد أنها وفي خلال الحرب مع إيران ، انها قد تميزت بخصائص أثرت سلبا بتطوراتها على الاداء العام للمنتسبين ، وعلى مديات التزامهم منها:

أ. شبابية القيادة. كانت القيادة في عموم القوات المسلحة ، ومنذ الأيام الأولى للحرب تهيمن عليها صفة الشبابية ، إذ أن صدام وبسبب عمره الصغير نسبيا مع بدايتها ، وعدم خبرته العسكرية ، اراد ان يكون القادة الميدانيون من صفوف الشباب القريبين من عمره ، والاصغر منه ، ومن اللذين لا ينتمون الى العسكرية التقليدية "المخضرمة" ، مع قبول بعض الاستثناءات المحدودة جدا ، لأسباب مهنية وشخصية ، مثل الفريق الأول الركن عبد الجبار شنشل المعروف بكفاءته العسكرية الجيدة ، وشخصيته المهنية الممتازة. علما ان مساعيه لتحديث القيادة ، ورفدها بالشباب ، إجراء اتخذ لتأمين عدة غايات في آن معا ، بينها تجنب احتمالات عدم تنفيذ بعض أوامر القيادة السياسية أو التلكؤ بتنفيذ خطط تأتي منها ، ممثلة بشخص رئيس الجمهورية القائد العام ، يجري فرضها" أي طلب تنفيذها" في كثير من الأحيان ، وكأنها قرارات حزبية. وإبعاد احتمالات استغلال ظروف الحرب في التآمر ، وقلب نظام الحكم من ضباط يصنفون خارج المنظومة الحزبية للحكومة. وبينها فسح المجال لأجيال الشباب من قادة يأتون من مدرسة الحزب ، ويعينون بمباركة العائلة والحزب ، وبمراسيم جمهورية خاصة يصدرها قائد الدولة والحزب ، وبالتالي فهم مؤهلين من وجهة نظر الحكومة ، للتنفيذ والإخلاص أكثر من الأجيال التي سبقتهم.

ان الشبابية ، صفة ، بالإضافة إلى وجهة نظر صدام بضرورة تعميمها ، فأن استمرار القتال وكثرة الخسائر في الضباط ، وخاصة القادة والتوسع في تشكيل وحدات وقيادات جديدة ، جعل الفوج والكتيبة على سبيل المثال تدار من قبل ضابط برتبة نقيب ، والتشكيل من ضابط برتبة مقدم ، حصل على قدم عسكري أكثر من أربعة سنوات ، وتسبب في أن تقاد الفرقة من عميد حاصل على تكريم

رتبتين في معركتين متتاليتين ، وهكذا باتت غالبية المناصب ، تُشغل من ضباط تقل أعمارهم عن مستويات العمر/ الرتبة ، التي يفترض وجودها في القياسات الاعتيادية للمؤسسة العسكرية العراقية.

ان الأعمار المبكرة والشابة وعلى الرغم من اتصافها بالاندفاع وبذل الجهد لتحقيق النجاح ، لكنها وفي ظل إدارة القوات المسلحة آنذاك ، جعلتها موسومة بخواص أخرى تؤثر سلبا على مجريات الحرب ، وعلى وضع الجيش بشكل عام مثل الافتقار الى الحكمة ، والتهور والتنفيذ الاعمى لتوجيهات الاعلى.

ب. نقص الخبرة. إن عامل العمر بالنسبة للعسكر العراقي وفي ظروف القتال ، وتسارع الأحداث ، وشدة الخسائر ، التي لم تسمح بتأهيل الضباط لمناصب القيادة كما يجب ، جعلت خبرة الضباط في المناصب القيادية تتناقص تدريجيا ، لتكون في نهاية الأمر ، مقتصرة على التعامل الميداني الآلي مع أحداث الحرب بشكلها الضيق ، وعلى أساليب تعامل مع الأعلى يتأسس على كيفية عدم التقاطع معه ، وعلى وسائلٍ لصيانة الأمن الذاتي تعتمد التكتم ، والابتعاد عن الخطوط الحمراء التي تمس الحاكم ونظامه. يضاف إلى ذلك أن مدة التدريب والدراسة في الكليات العسكرية ، قد تقلصت لأغلب سنوات الحرب ، وتشكلت الكلية العسكرية الثانية ، لتخريج ضباط من أصول حزبية ، ومن ضباط الصف المطلوب منحهم رتب ضباط ، وبأوقات لا يجد فيها المتخرج فسحة يتعلم فيها أصول الضبط والتحية العسكرية ، وكذلك الحال بالنسبة إلى كلية الأركان ، والى الدورات التأهيلية التي توقفت في السنتين الأولى من الحرب على وجه الخصوص. وتوقف معها إيفاد الضباط بدورات عسكرية خارجية إلا للأغراض الأمنية.

ج. سرعة الانفعال.إن تلك الخاصيتين سحبت الضباط بالإضافة إلى أسلوب التعامل القسري الانفعالي للقيادة الأعلى ، إلى أن يكون الآمر / القائد انفعاليا ، أو بالمعنى الأدق شديد الغضب ، قليل المرونة والحكمة ، حتى بات الضباط يرون في عديد من المواقف ، تحول قائد الفرقة أو الفيلق مثلا ، من مناقش لتقدير موقف دفاعي

يمسك عصى تأشير ، إلى شاتم ببذاءة من يتأخر عن الالتحاق بوحدته قبل الشروع بالهجوم. ومن موجه يحاول استثارة همة المقاتلين في معركة هجومية ، الى جزار يتوعد بالموت دون رحمة. انه انفعال سلبي سريع ، ومزاج متقلب سريع ايضا ، يتسبب ليس بتشويه صورة الآمر/ القائد في عقول المنتسبين فقط ، بل ويعزز في سلوكهم ، المقت ، ومحاولة الابتعاد عن الطريق الذي يكون هو أحد سالكيه ، وإن كان ثمن الابتعاد خسارة لموقف او معركة عسكرية مهمة.

ان سرعة الانفعال ، سلوك تمثل ايضا بتذبذب وغرابة بعض الأوامر الصادرة من القيادة العامة ، لاقتحام مواضع حصينة للعدو ، بقوات تقل عن القياسات التقليدية للهجوم. او الطلب من وحدة عسكرية أن تصمد في موضوع دفاعي شبه معزول ، يتفوق عليها العدو الهاجم باكثر من عشر مرات ، دون ان تؤمن لها أبسط مستلزمات الدعم والاسناد. وتمثلَ باصدار اوامر فورية من بعض القادة ، لا نقاش في مجالها ، مطلوب فيها التنفيذ الفوري لخطط آنية ، لا تسمح طبيعة الارض وظروف المعركة تنفيذها ، "كما هو الحال في معركة الفاو الأولى". وتمثل ايضا بسرعة القرار على اعدام بعض الضباط ميدانيا ، اثر خسارة معركة لم يتم التحقيق بالاسباب الحقيقية لخسارتها ، كما جرى في معارك المحمرة والشيب المشهورة.

د. تحميل الغير أعباء الفشل. ان الخطط التي من المستحيل تطبيقها عمليا ، والاوامر التي لا يمكن تنفيذها ، يُحَمِل القائد العام أعباء الفشل فيها ، على المنفذين ، وقد لا يكتفِ بالتنويه عن فشلهم أو لومهم ، بل واختيار البعض منهم قرابين تدفع ثمن هذا الفشل. فيتخلص على اساسه من البعض ، لشكوك في الولاء سابقة ، ولمعلومات تجمعت في أضابيرهم ، وربما لإقناع نفسه لا شعوريا أن خططه رصينة ، وإن وراء الفشل عيوب في التنفيذ دفع ثمنه المعنيون. وفي المقابل يجني هو ثمار النجاح عبقرية لا حدود لها ، وقدرة خارقة ، وهكذا امتدت هذه الطريقة لتشمل الأوامر الصادرة منــه شخصيا ، إذ يعني نجاحها صحة هذه الأوامر وصواب

معناها ، وعظمة وقدرة مصدرها. والعكس من ذلك وارد ، أي في حالة الفشل ، فإن المنفذين لم يكونوا بالمستوى المطلوب أو أنهم معادين أو مشكوك بولائهم. وهكذا تقمص بعض القادة العسكريون هذه الخاصية غير السوية ، لتنتقل مع طبيعة العقاب الشديد لفعل الخطأ الذي تقدر مستوياته من الأعلى باستمرار.

وبالتكرار أصبح القائد الميداني أو "البعض غير القليل" ذو سلوك تطابق طبيعته سلوك القائد العام ، وأصبح داعية لكل الأعمال الناجحة في قاطعه ، وجزارا لمن يعتقد أو يُقَدر أنه سبب في فشلها. وأصبح آمر التشكيل والفوج وحتى آمر الفصيل كذلك ، لأنهم يعون جيدا أن تسجيل النقاط المَرْضِيِّ عنها في أضابير موجودة في كل المفاصل القيادية للجيش ، تفتح الباب أمام الترقية رتب كاملة ، والحصول على السيارات أنواع متعددة ، وعلى الترشيح لاستلام مناصب أعلى خارج القياسات الاعتيادية. والأهم منهم جميعا تجنب غضب القائد الذي يعني الموت أبسط أشكاله ، أما الفشل وإن كان غير مقصود فيفتح الباب بالاتجاه الآخر ، موتٌ غير مشرف في أرض المعركة لمن يفترض أن ولاءه لم يكن محسوما للقائد والحزب. وتنزيل للرتبة العسكرية ، واقصاء من المنصب لمن يفترض أنه قادر ، وقَصَرَ في عطاءه. ثم سحب الرتبة العسكرية لمن أريد أن يكون وضعه ، رسالة للآخرين في قيادته العسكرية. وهكذا كثرت الحالات ، وتعددت أشكال العقاب ، وأنواع التكريم. ولأن الإنسان بطبيعته ميال إلى تجنب الألم فأصبح الآمرين/القادة وبمرور الوقت ، غير راغبين بالمبادرة في اتخاذ القرار ، وإن كانت ضمن صلاحياتهم. خاصية في القيادة أدركها الحاكم والقيادة العامة ، بعد أن أصبحت عائقا لتنفيذ العديد من المهام العسكرية ، وحاولوا أكثر من مرة وضع علاج لها ، وذلك بالتعميم على القادة والامرين بضرورة المبادرة ، وحددوا لهم أكثر من مرة الصلاحيات المخولون بها ، لكنه "أي القائد العام" وفي كل مرة يخطأ أحد من قادته خطئا ، وإن كان في حدود صلاحياته ، يُدَفعِهُ ثمنا باهضا يعيده وأقرانه إلى نقطة الصفر ، في مجال المبادرة باتخاذ القرار.

٢. القيم العسكرية

تدار الجيوش وتوجه ، من خلال القوانين والضوابط والتعليمات المكتوبة ، وكذلك من خلال المعايير والقيم العسكرية غير المكتوبة ، منها التي تُنتَجُ من حصيلة التدريب ، ومن سياقات التعامل ، وامتداد العمل العسكري ، مثلا:

روح الجماعة.

الالتزام والشرف العسكري.

التكافل والتواد.

الإخلاص.

وغيرها ، العديد من القيم اعتاد المنتسبون على الالتزام بها ، والتعامل معها ، اجيالا متعاقبة ، لتكون في محصلة الأمر سلوكا مهنيا لهم. كانت موجودة بشكل مقبول عند العسكر العراقي حتى عام ١٩٦٨ ، لتبدأ بالتغير الذي تسارع بشدة كبيرة في الحرب العراقية الإيرانية بسبب ضوابط ، ومعايير ، وتعليمات فرضت من القيادة السياسية "المدنية" العليا التي تقود العسكر ، لتنتج وضعا غير طبيعيا حَرَفَها كثيرا ، عن مسارها الوطني ، والتزامها المهني ، والأخلاقي من خلال الآتي:

آ. التطرف في فرض العقاب. هناك في قانون العقوبات العسكري الذي كان سائدا مواد ، وفقرات شملت معظم السلوك العسكري المخالف ، وحددت نوع العقوبة الملائمة لإطفائه ، أي لتصحيح السلوك الخطأ ، عند العسكري في حالة حدوثه من ناحية ، وللحيلولة دون حدوثه من ناحية أخرى.كما حددت التعليمات طبيعة وشكل فرض العقوبة ، وصلاحيات سلطة الضبط ، وهذه مسائل تُدَرّسّ للضباط الذين يمثلون تلك السلطة ، وبعض منها للمراتب المعنيين في بعض جوانبها ، بقصد مساعدتهم على تفهم تبعاتها ، وبالتالي تجاوزها جهد الإمكان. لكنها "أي العقوبة" في القيادة المدنية الحزبية للقوات المسلحة ، لم تُفهم على أساس التشكيل الصحيح للسلوك المهني للعسكر ، وانما السعي لتكوين السلوك الآلي للعسكر ، أي أن يعمل العسكريون بدوافع واستجابات غريزية ، لا عقلانية ، وكانت العقوبة بابشع صورها

وأعلى مستوياتها هي الأداة التي تُشَكِل هذا النوع من السلوك. لذا تم التوجه الى قطع الآذان، وبتر الانوف، وتعليم الجباه، عقوبة لمن يتغيب عن وحدته من المنتسبين. وأصبح الإعدام مثلا عقوبة تمتد من التقصير غير المتعمد لتنفيذ الأوامر إلى الغياب والهروب، وانتقاد القائد .....إلخ، من مغالاة ساعد فرض العقوبة على حصولها بهذا الشكل، بعض الضباط القادة، المعروفون أصلا بتطرفهم في تطبيق العقوبة. بينهم الفريق الركن طه الشكرجي، أول من بدء بتوزيغ عقوبة الإعدام على الضباط والجنود دون تمييز، لمجرد الشك بالتقصير، وهو أول من أوجد صيغة التنفيذ الفوري لعقوبة الإعدام ميدانيا، دون محاكمة، بعد إعادته إلى المؤسسة العسكرية من التقاعد، وتكليفه بقيادة الفيلق الثاني بعد الانتكاسات التي حصلت في ميدان الحرب بعد عام ١٩٨٢، وهو من بين المعروفين باستخدامهم السيئ للسلاح ضد الأكراد، وقتله الجماعي لنسائهم وشيوخهم وأطفالهم، ابان خدمته كآمر الفوج الثاني لواء المشاة الخامس عشر، منتصف ستينات القرن الماضي. وبينهم الفريق الركن صباح هشام الفخري، الميال الى تنفيذ عقوبة الاعدام ميدانيا، وعلي حسن المجيد، الساعي الى توجيه النقد الجارح، والشتم المباشر للضباط القادة والآمرين قبل اعدامهم، وغيرهم آخرين عززوا هذا السلوك السلبي في المؤسسة العسكرية بعد صدام حسين. سلوكٌ، بات شائعا في التعامل بين الأعلى والأدنى في بعض مفاصل القيادة العسكرية العراقية، وبمستويات ملموسة، وأستمر معها أسلوبا مميزا عندما يتأزم الموقف على وجه الخصوص.

ان عقوبة الإعدام التي شاع الحكم بها في تلك الفترة، وتخويل صلاحيات البت بها الى القادة والآمرين ومدراء الامن والشرطة دون محاكمة قانونية، وتنفيذ الحكم ميدانيا أمام المنتسبين أعمالٌ، لم تبق مسافة معقولة بين مستويات المخالفة، تتيح مجالا لتغيير السلوك، ولم تحقق الردع النفسي لتشكيل السلوك المهني، بقدر مساهمتها في التخلص من مسبب الفعل خشية تعميمه على الآخرين واستشراء المخالفة التي تهدد الأمن. كما إن العقوبات التي باتت تفرض على الأشخاص

لافعال لا تستحقها قانونيا ، أخذت تمتد إلى مجرد النوايا ، وبات التفسير الآني للنوايا المشكوك فيها يتأسس في بعض جوانبه على الاصول الطائفية والمناطقية ، وهناك في هذا المجال كثير من الشواهد في مجالها نرى مثلا ان إخفاق آمر لواء من أهالي الناصرية في الدفاع عن مواضع لواءه تجاه هجوم معادي ، يُفسر قائد فرقته والفيلق ، وأعضاء القيادة العامة في كثير من الاحيان. أن إخفاقه تقصير ربما يكون متعمدا ، وهو شك مسبق في النوايا يُسَهل جدا إصدار عقوبة الإعدام بحق الضابط المشكوك بولاءه او بنواياه ، في الوقت الذي يفسر نفس الإخفاق في موقف ميداني مماثل لقائد فرقة أو آمر لواء آخر من أهالي تكريت ، وفي ذات الظروف بان العدو كان متفوق بنسب كبيرة ، ويجنبوه العقاب ، وإن كان لابد من توجيه عقاب ، فقد يكون قدر من التوبيخ يكفي.

إن التنفيذ الميداني الانتقائي لعقوبة الإعدام الذي عزز همجية القيادة العسكرية ضمنيا أو مبطنا ، جعل شريحة واسعة من الضباط يعيشون في حالة قلق وتوتر مستمرين ، استنزفت جزءا كبيرا من طاقتهم النفسية ، ودفعت البعض منهم إلى التنحي عن الطموحات الشرعية لتولي المناصب القيادية أو حتى الانتحار المشرف في معركة لا تسمح مهنيتهم العسكرية وشجاعتهم الشخصية ان يتهموا خلالها بالتخاذل او بالتقصير. اذ وعلى وفق نظرية الشك والتفسير على أساس النوايا كان الفريق الركن هشام صباح الفخري ، وبعض أعضاء القيادة العامة يشرفون على معركة استطاع فيها الإيرانيون عام ١٩٨٤ خرق الدفاعات العراقية من جهة العزير ، والوصول إلى الطريق العام بصرة - عمارة ، وقد جمعوا أولئك القادة وحدات وتشكيلات للتعامل مع الموقف ، بينها لواء يقوده العميد الركن قوات خاصة عباس مزعل ، قد تكبد خسائر زادت عن ٨٠٪ وتوقف عن إدامة زخم الهجوم ، عندها بعثوا على العميد واتهموه بالتخاذل ، وقبل أن يتموا سيناريو اتهامه على أساس النوايا كونه من أهالي بابل ، قطع عليهم الطريق بشجاعته المعروفة ، قائلا أني سوف أثبت لكم عكس ما تعتقدون ، وتقدم باتجاه الإيرانيين على مرأى منهم منفردا ،

فتلقى صلية من مشاتهم أنهت حياته عضويا ، وأبقت صورته ضابطا شجاعا ، مهنيا كفء ، لم يفكر بالتقصير على أساس انتماءاته الطائفية ، ولم يكن خوفه من الموت سببا لذلك الإخفاق. وهكذا أصبحت مثل تلك الحوادث وأسلوب التعامل معها معايير ، وقيم تحكم السلوك العام للقادة والمدراء آنذاك ، فتكونت بسببها وضوابط أخرى ، وضعا للقوات المسلحة قوامه التوتر والقلق.

ب. الإسراف في توزيع الثواب. عند تناول مسألة العقاب وتأثيرات استخدامه على التخريب البنائي الفكري ، والمعنوي في الجيش والقوات المسلحة لمرحلة الحكم المذكورة ، وإبان الحرب العراقية الإيرانية على وجه الخصوص ، يتبادر إلى الذهن موضوع الثواب الذي لا تقل آثار استخدامه سلبا في مجال التخريب البنائي ، عن العقاب المذكور بعد أن تجاوزت القيادة العسكرية المعنية في استخدامهما له ، حدود العتبة الفارقة لضبط السلوك. وتمادت كثيرا في الموازنة باستخدامهما لصالح كفة العقاب ، وكذلك لصالح الجهل في الاستفادة من أسسهما التربوية لتقويم ، وتوجيه السلوك.

ان تجاوزات القيادة بالنسبة للثواب ، كانت قد جاءت من عدم تحديد القيادة العامة ضوابط معينة للإثابة أو التكريم كما أسمته من جانبها ، وأبقت مجاله مفتوحا لاجتهاداتها وكذلك القادة والامرين في ظروف غير طبيعية. وفي ظل خصائص شخصية انفعالية. وبدلا من اعتماد ضوابط ، وأسس مرجعية لنوع التكريم ، والفعل المطلوب تكريمه ، ووقت التكريم ، تركت كثيرا من نهاياته سائبة للتصور الشخصي والتقدير الآني ، حتى كُرم ضباط لشجاعتهم في معارك ، وهم خلالها يتمتعون في إجازاتهم الدورية أو يرقدون جرحى في مستشفيات المقر العام. وكُرِم ضباط بمنحهم رتبة عسكرية على أدائهم في معركة ، في الوقت الذي كرم زملاء لهم بنوط شجاعة في ذات المعركة لأداء تفوق جودته ، ونسبة المجازفة فيه أولئك الذين حصلوا على الرتبة العسكرية. وكُرم بعض ضباط من أهالي أعلى وسط وشمال العراق العربي "مثلث الجزيرة" بالقدم الممتاز لعدة سنوات تكررت في

عدة معارك ، وكرم أقرانهم من مناطق أخرى بالشكر والتقدير أو بنوط شجاعة. كما كرم جنود مراسلين وأفراد حماية قادة فيالق بمنحهم رتبة ضابط ، وهم لم يخرجوا من بيوتهم أو لم يغادروا مزرعة القائد الخاصة. مثال على هذا ما حصل في معارك الفاو الأولى عام ١٩٨٦ ، اذ وبعد أن أحتل الايرانيون عقد تربط تقاطعات الطرق في المملحة ، والأراضي المغمورة خارج القضاء ، حاولت قطعات الفيلق السابع ، وقوات الحرس الجمهوري إسترجاعها ، وقد فشلت هجماتها المقابلة عدة مرات ، الأمر الذي دفع القائد العام إلى تخويل قائدي الفيلقين ، بمنح رتبة ضابط لأي جندي أو ضابط صف يصل إحدى العقد ، ودارت معارك تكبد فيها الفيلق السابع خسائر جسيمة ، وكذلك الإيرانيون دون أن يحقق أهدافه ، وبعدها بفترة وجيزة قابل قائد الفيلق في مقره صحفيين كويتيين محملين بالهدايا ، وفي خضم استعراضه لأعمال الفيلق ، أشار بعصاه إلى أحد الضباط الملازمين يقف في باب بهو الضباط ، مؤكدا أنه قد منحه الرتبة تقديرا لشجاعته في معارك الفاو. علما ان هذا الملازم كان أحد مراسليه الذين يتواجدون في مزرعته باستمرار. لقد حصلت حالات منح تكريم مفرط للبعض ، وآلاف غيرهم ينزفون دما على الحافات الأمامية ، لم يتذكرهم ذلك القائد بكلمة ثناء تخفف معاناتهم. وهكذا أصبح التكريم عامل هدم وتخريب للسلوك أكثر منه دافع لتحسينه.

ج. مادية الإثابة. لقد حولت القيادة معالم التكريم إلى درجات من الكسب المادي ، يحصل فيه صاحب نوط الشجاعة مثلا على منحة مالية قدرها خمسة آلاف دينار. ويكسب صاحب الأنواط الثلاثة لقب صديق الرئيس ، ليحصل بموجبه على سيارة ، وقطعة أرض سكنية ، وقبول غير مشروط لأبنائه في المدارس والكليات ، وإلى مخصصات شهرية على راتبه ، ومنح مالية في الأعياد والمناسبات الرسمية ، تتضاعف مقاديرها مع سيف القادسية وغيرها ، حتى أصبح عديد من العسكر ، وتحت ضغط العوز والظروف الصعبة يقاتل ليس دفاعا عن الوطن كما هو معهود أو سعيا لتحسين السمعة المهنية كما هو معروف. ولا يقاتل أيضا عن أهداف وحدته

التعبوية كما يحصل في بعض الأحيان ، بل وعلى العائد المادي الذي يمكن جنيه من أداء ما ، وأيا كان شكله ونسبة المخاطرة فيه ، وهذا أمر تجاوزت تأثيراته الجانبية مسألة المهنية العسكرية ، لتعزز بعض أنواع السلوك الخطأ عند البعض من الضباط ، إذ أصبح قسم منهم يختلق مواقفا وهمية يذكرها في التقارير المرفوعة للجهات العليا منها مثلا:

أولا. يجوب آمر فصيل المشاة الأرض الحرام ، وهو لم يدخلها أبدا.

ثانيا. يتسلل آمر سرية قوات خاصة خلف خطوط العدو ، وهو جالس في مكانه بين الاهل او في احد نوادي بغداد.

ثالثا. يدمر ضابط المدفعية كل أسلحة العدو الخفيفة ، وقذائف مدفعيته الثقيلة ، في الوقت الذي لم تؤثر اطلاقات جميع مدافعه ، على نيران العدو المستمرة في الرمي ، ولم تُسكت واحدة من تلك الأهداف.

رابعا. يزيد قائد الفرقة والفيلق من عدد خسائر العدو المذكورة ، في المواقف التي ترسل اليه مرات مضاعفة ويتفنن في التعابير الانشائية ، ليعطي تصورا أن قطعاته قد تسببت في تناثر جثث عدوه ، أعدادا لا تحصى في أرض المعركة ، وبنفس الوقت يقوم بالتقليل من عدد خسائره بمقادير لا تذكر بالمقارنة مع خسائر العدو ، ولا تزيد في بعض المعارك الشديدة عن اصابع اليد. وبهذا الصدد يتذكر العديد من الضباط الذين عملوا مع اللواء الركن طالع الدوري ، قائد فرقة المشاة التاسعة في معارك الخفاجية بداية الحرب العراقية الايرانية ، عندما كان يجلس في غرفة الحركات ، يستمع الى عرض رئيس أركان الفرقة لمواقف ألويته التي صدت هجوما إيرانيا ، ولخسائر العدو فيها ، مئات القتلى ، وعلق في حينه تعليقته الشهيرة ، "كيف تكون الخسائر بالمئات في معركة كبيرة". تعليق أسكت الحضور من هيئة الركن ، لأقل من دقيقة ، اعقبه بطلب تثبيتها في الموقف المرسل إلى الفيلق "آلاف القتلى". وكان البيان العسكري في مساء نفس اليوم يشيد بأبطال الفرقة التاسعة ، وقائدها اللذين كبدوا العدو آلاف القتلى ، وعديد من الأسرى.

لم يكن اللواء طالع هو الوحيد ، فهناك مثلة كثير من الساعين الى المبالغة ، والايهام بقصد الحصول على كسب مادي"مكارم" ، ولضمان رضا القائد "الحاكم" أو تفادي غضبه. كما ان القيادة العامة ، كانت تعمل الشيئ نفسه في العديد من بياناتها العسكرية.

د. ارتباط الإثابة برضا القائد العام. تجري الإثابة " التكريم " في مستويات القيادة دون مستوى الفيلق بموافقة الآمرين/ القادة ، أما على مستوى الاعلى ، وأعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ، وأحيانا قادة الفرق في بعض المواقف ، فتكون عادة بأمر القائد العام ، عليه أصبحت تعكس مديات رضاه عن أولئك القادة ، ورضاه هذا يتعمم على رضى الآخرين ، وأساليب تعاملهم تملقا له وللمحيطين به ، وتقربا اليه والى المؤثرين من حاشيته ، والعكس منه صحيح ، اذ ان أي إهمال لاحدهم من قبل القائد ، سيكون اهمال له من قبل الآخرين.

وهكذا أصبحت طريقة توزيع التكريم عقابا وإهانة في بعض الأحيان ، لمن يريد القائد الحط من قدره. ففي معارك الفاو الثانية على سبيل المثال ، اقتضت خطة الهجوم ، التقدم على المدينة برتلين أساسيين يقود الرتل الجنوبي " المحاذي إلى شط العرب الفريق الركن ماهر عبد الرشيد قائد الفيلق السابع ، ويقود الآخر الساحلي "أم قصر الفاو" الفريق الركن أياد فتيح الراوي ، قائد قوات الحرس الجمهوري ، وتم تنفيذ الخطة بنجاح وبوقت قياسي ، وفي حفل التكريم وتوزيع الأنواط ، منح أياد فتيح ٢٧ نوط شجاعة ، وأعطي ماهر عبد الرشيد نوطا واحدا ، فكانت صفعة ، وجهها صدام إلى الأخير الذي يحاول أن يضفي على شخصيته هالة كبيرة ، ويطمح إلى مناصب أعلى ، وكانت النهاية الحتمية التي دفعته إلى الانعزال في الصحراء مع إبله ، وأغنامه.

٣. تأرجح الحال المعنوي

تعبر المعنويات ، عن حالة رضا ، وارتياح تساعد المقاتلين على الاندفاع في قتالهم ، وزيادة القدرة على التحمل. حالةٌ مستوياتها متذبذبة ، غير ثابتة ، تتعلق بطبيعة المعارك الدائرة ، وبوضع المقاتل في وحدته وفي وطنه ، لان قتاله واداءه في القتال بمعارك اليوم ذات الاسلحة الالية الالكترونية المتقدمة ، لم يعد فعالا ومحميا بقوته الجسمية وتفوق مهاراته في استخدام السلاح فقط ، ولم يبق صراع رجل لرجل آخر ، كما كانت حروب الامس ، بعد ان اضحى قتالا ، يتأثر بعدة عوامل تتفاعل جميعها ، لتنتج حالة معنوية تجعله مندمجا مع الأغلبية ، يستمد ثقته منها ، تساعده إلى حد كبير في التحكم بانفعالاته ، ومواجهة ضغوط المعركة و مخاوفها[٢].

محصلةٌ ، يمكن تعميمها على الجيش العراقي في الحرب مع إيران ، التي تضافرت عديد من العوامل لتحديد معنويات منتسبيه ، بمستويات كانت تتأرجح دوما ، بين الجيدة أحيانا والهابطة تماما أحيانا أخرى ، وبغض النظر عن جوانب التقييم الآني للمعنويات والعوامل المؤثرة في رفعها وخفضها ، مسائل لا تدخل في صلب موضوعنا هذا.

لكننا وفي جوانب خطى الهدم المهني والتخريب القيمي ، يمكننا القول أن التذبذب واقع حال ، تعامل معه بعض الآمرين بشكل جيد أستطاعوا بواسطته تجاوز حالة ضعف ، في موقف محدد ، بكلمة تشجيع أو إثابة ما أو وعد معين ، وجد الضعيف فيها ان حاله او مزاجه قد تحسن ، وتغيرت مشاعره من الضجر والبؤس ، إلى النشوة والارتياح ، ويجد بعدها ، انه مستعد لتنفيذ الواجب.

القدرة على التحمل

المعنويات حالة ، تؤثر وتتأثر بالقدرة العامة على التحمل ، والميل إلى الاندفاع ، وكم الانجاز ، ونتائج القتال ، واذا ما أريد مناقشتها لاغراض التقييم في الحرب المذكورة ، يتذكر المشاركون فيها ان المعنويات على وفق هذه المعايير ، كانت في البداية جيدة ، الى حد ما ، وكان تأثيرها على الاداء القتالي ايجابيا ، لكنها وبعد سنتين

منها ، واثر الخسائر الكبيرة لبعض المعارك ، باتت منخفضة بشكل واضح ، وبات تأثيرها على الاداء سلبيا ، وبات الجهد المبذول لادامتها واسعا ، خاصة من الناحية المادية ، حيث الافراط بتوزيع الهدايا والمكارم. وباتت مشاعر في السني الاخيرة للحرب بوجه عام ضعيفة ، اذ ولولا الدعم المادي ، والتخويف النفسي ، لما بقيت المعنويات بمستويات "ضعيفة مرة ومقبولة مرة اخرى" أي متذبذبة ساعدت في صياغة نتيجة الحرب تعادلا سلبيا للطرفين.

ادارة اعمال القتال

لقد أكتملت صورة التسييس المخطط لها او بالاحرى خطوات التبعيث المطلوبة ، فور رحيل البكر عن السلطة عام ١٩٧٩. واصبح البديل "صدام" الشاعر بعنفوان القوة ، قائدا عاما لقوات مسلحة ، يرى فيها أداة تنفيذ جيدة لتوجهات القوة ، ووسيلة تحقيق لطموحات عالية ، لفرض الواقع بالقوة ، وأول عمل عبر عن هذا المفهوم بوضوح ، هو الدخول في حرب مع ايران ، اعتقد في بدايتها ان باستطاعته اعادة المحمرة وعربستان الى الجغرافية العراقية ، موهوما بالقوة التي عززتها دعاية الغرب في نفسه الراغبة في التعزيز ، هدف صفق له القادة العسكريون البعثيون الذين قادوا الحرب ، مدفوعين باوهام الشعارات التي تشبعوا بها من فكر الحزب ، اثناء عملية التبعيث ، واتموا خطوات التعزيز ، من خلال تدريسه "القائد العام" فن الحرب وادارتها الستراتيجية ، بفترة زمنية غير كافية لاستيعاب علوم ، تحتاج الى عدة سنواتِ وخبرة قيادية ميدانية. ومنحه رتبة فريق ركن أثناء عملية التأهيل ، ومن ثم مهيب ركن بعد الاستلام المباشر للسلطة. ومن ثم التعامل معه ، على وفق توجهات التعظيم المغالى به. فتيقن أو توهم ، انه عسكري بالفطرة. ومُنَظّر استراتيجي بالموهبة. وبات يتدخل في التفاصيل التعبوية ، وَينظرُ الى الاسفل من زاوية الاستعلاء ، ويأمر بحل المشاكل والمصاعب باستخدام القوة. وبالتالي تسبب في خسارة معارك رئيسية في الحرب ، وتهديم بنية القوات المسلحة. ولاعطاء صورة كاملة عن اثر هذا التعامل في عملية التهديم ، ستتم مناقشة أهم المشاكل الميدانية التي ظهرت في ساحة الحرب

العراقية الايرانية ، بسنواتها الثمانية ، والتي كان لها الدور البارز في اتمام خطوات الهدم بينها:

١. التسرب

بدأت كلمة التسرب ، تعمم على العسكري أو مجموعة العسكريين الذين يتركون مواقعهم القتالية أثناء الدفاع ضد هجمات العدو بدون أمر ، او في حالات التقدم هجوما على العدو ، تخلصا من بعض الضغوط التي تفرضها ظروف المعركة ، وهو مفهوم شاع إستخدامه في الجيش العراقي ، بعد السنة الأولى من الحرب ، عندما تكررت حالات ترك البعض لمواضعهم أو عدم استمرارهم بالتقدم باتجاه أهدافهم ، فكانت تكرارات شكلت ظاهرة ، بدأت واضحة في معارك الشوش عام ١٩٨٢ وفي المحمرة نفس العام ، بعد أن تبين أن قسما من المراتب ، يتركون وحداتهم وهي في المعركة الدفاعية أو الهجومية ليتسللوا "يتسربوا" إلى الوحدات المجاورة أو المدن والقرى القريبة ، ويتهيئوا للالتحاق اليها "وحداتهم" ثانية بعد انتهاء المعركة مباشرة ، مستغلين عدم إمكانية متابعة الموجود ، والنشر والغياب خلال فترة القتال ، وكانت تلك ظاهرة قد استشرت بشكل واضح في عموم الوحدات ، خاصة صنف المشاة ، الذي تَحَمل منتسبوه ضغوط المعركة بدرجات تفوق كثيرا الصنوف الأخرى ، بالإضافة إلى أن تسربهم ، وتسللهم هو أسهل من غيرهم في الصنوف الاخرى المثقلين بمدافعهم ، ودباباتهم وغيرها أسلحة ثقيلة ، تشعرهم احيانا بتحمل مسؤوليتها ، رغم صعوبة استثناء أحد "الصنوف" من حدوثها بشكل مطلق ، وعموما فإن استشراء هذه الظاهرة دفع القيادة إلى التعامل معها ، على وفق النتائج دون الأسباب. وهنا تجدر الاشارة الى ان التعامل مع النتائج المطلوب تحقيقها ، خاصية اتسمت بها قيادة الحرب آنذاك ، لم تقتصر على موضوع التسرب ، بل وأمتدت الى جوانب قتالية اخرى ، تحدد فيها القيادة الاعلى ما مطلوب "نتيجة" ، مثل الاحتفاظ بالموضع الدفاعي ، ومن بعد التحديد لا تهتم بخطوات الوصول الى هذه النتيجة. ولا

تحسب عامل العدو ، ولا طبيعة الارض ، ولا الاستعدادات المتخذة. المهم من وجهة نظرها الاحتفاظ بالموضع كنتيجة ، وما عداها غير قابل للنقاش. وعلى اساسها أمرت في المراحل الأولى كافة القادة الميدانيين والآمرين ، منع حدوث التسرب بأي ثمن ، وخولتهم صلاحية الاعدام الفوري في المكان الذي يلقى القبض فيه على المتسرب ، وعندما لم يوقف هذا الاجراء اتساع الظاهرة ، أمرت بتشكيل لجان من الحزبيين ، والانضباط العسكري ، والاستخبارات العسكرية ، تتواجد في أماكن متعددة خلف القطعات التي تخوض المعركة ، لتُعدِم كل من تراه عائدا إلى الخلف ، أو ماكثا في مكان ما بعيدا عن وحدته[٣].

سرايا معالجة التسرب

لقد كثرت الضحايا نتيجة الاعدام الخطأ ، لبعض الملتحقين من الإجازاة أو المراتب المعنيين بتوزيع الارزاق اثناء عودتهم الى المقرات الخلفية بعد اداء مهامهم ، أو لأولئك الهاربين من الأسر أو التائهين عن أهداف مطلوب بلوغها أو المصابين بالصدمة النفسية ، بدعوى الاشتباه بارتكاب فعل التسرب ، في معارك ضارية اختلطت فيها الامور ، وصعب فيها التمييز. وعلى الرغم من هذه الكثرة والظلم الواقع بسببها ، فان حجم الظاهرة في تزايد مستمر ، بوتيرة دفعت القيادة الى إصدار أوامرها بتشكيل سرايا خاصة لمعالجة وضع المتسربين بمستوى الفيالق ، وبإشراف الفروع الحزبية العسكرية ، فكانت لجان وسرايا يخشاها المراتب ، وحتى الضباط أحيانا أكثر من خشيتهم الطرف الذي يقاتلونه. وبهذا الصدد هناك آلاف الامثلة الحقيقية ، بينها اعدام الجندي حيدر عباس الجبر ، في المعركة التي استعاد الايرانيون فيها المحمرة عام ١٩٨٢ ، على اساس تسربه من وحدته وفقدان بندقيته ، وعند متابعة قضيته من وحدته عن قرب ، ذكر آمر فصيله بعد اسبوع من تنفيذ الاعدام ، وبصفة غير رسمية لخوفه من الدخول طرفا في االموضوع ، أن المومى اليه لم يتسرب من المعركة ، التي خسرت فيها وحدته مواقعها ، ولم يفقد بندقيته ، وانما اسر من قبل الايرانيين مع مجموعة من منتسبي السرية أثناء اجتياحهم مواقعها ، وبعد عملية

الاسر بفترة قليلة تعرض المكان الذي يتواجدون فيه قبل أخلائهم للخلف ، الى قصف مدفعي عراقي شديد أربك الموقف الايراني ، فاستطاعوا الهروب باتجاه الموضع الدفاعي لوحدتهم ، تحت مظلته اي القصف ، وعندما لم يجدوا الوحدة في موضعها الاصلي ، توجهوا صوب المقرات الخلفية على طريق ترابي ، كانت قد نصبت عليه السرية الخاصة بالتسرب كمينا اعترضهم ، ومن ثم اعدمهم في الحال ، دون الاقتناع بعملية هروبهم ، واستحواذ الايرانيين على اسلحتهم مع بداية اسرهم.

التوسع في موضوع الاشتباه

لقد تداخلت عديد من العوامل في القتال الدائر ، وضعفت المعنويات ، وأصبح الاشتباه في سلوك الاستجابة القتالية بالمعركة الدائرة ، وارد ومتعدد الاوجه ، وبسببه فَضَّلَ البعض "احيانا" التوجه إلى الأمام ، وقبول حالة الأسر ، على احتمالات البقاء والتعرض للاتهام بالتسرب ، فكان اجراء سبب زيادة في عدد الأسرى العراقيين لدى إيران ، وسبب في تكوين حسرة أو ضيق وعدم أرتياح عاشه الكثير من العسكريين طيلة المعارك التي شعروا فيها أنهم محصورون بين نارين ، كلاهما حامية لا ترحم.

وبنفس الوقت تعزز في العقل القيادي الميداني وجهات نظر لا يمكن البوح بها ، تنم عن عجز القيادة ، وجهلها بحل جذور التسرب وأسبابه العديدة والمتشعبة ، وبدلا من الحل الفني ، لجأت إلى القسري كأقصر الطرق ، وبالفعل استطاعت ان تقلل من حجم الظاهرة ، وعدد مرات حدوثها ، خلال النصف الثاني من فترة الحرب ، لكنها بالمقابل ، ارهقت الوضع النفسي لعموم منتسبي الجيش العراقي ، وأبعدتهم عن معايير التعامل المهني بشكل واضح وملموس.

علما ان الشواهد الميدانية ، وقليل من الدراسات غير المنشورة ، بينت ان العامل النفسي ذو الصلة بهبوط المعنويات ، والشعور بالتفوق الميداني للعدو في المعركة ، وعدم الاطمئنان لاستعداداتها ، واضطراب القيادة وفقدان السيطرة ، وعدم الاقتناع بالحرب ، وراء حصول هذا النوع من السلوك "التسرب" الذي يضطر البعض من

المنتسبين الى القيام به على الرغم من ادراكهم الواعي لعقوبة الاعدام[٤].

عوامل ، منها يتبين ان الضغط النفسي ، كان يفوق الادراك الواعي لعملية الاعدام نفسها. ويتبين كم المعاناة في تلك الحرب القاسية.

٢. الإخلاء والتعويض

يشعر المقاتل في المعركة نوعا من الأمان ، يدعم وضعه المعنوي والنفسي ، عندما يتأكد أن منظومة الإخلاء في وحدته فاعلة ، واحتمالات إنقاذه عند الإصابة عالية المستوى ، وهذه مشاعر في نفوس المنتسبين ، ابان الحرب كانت تشكل مشكلة تؤرق المنتسبين ، إذ أن القيادة ورغم تأمينها مستشفيات ميدان آلية متحركة ، على مستوى عال من الكفاءة والمهنية ، وسعي طبابتها إلى دعم وحدات الميدان الطبية بالجراحين الجيدين طيلة فترة الحرب ، لكن الجهد الذي خصصته تلك القيادة ، لتجاوز هذه المشكلة يقل كثيرا عن ما خصص لأمور القتال ، وحشد النيران ، وهذا يأتي لجهلها بالأمور النفسية والمعنوية ، ووقوعها في مطب استخدام الإيرانيين لتعبية الكثافة البشرية في قتالهم ، الأمر الذي دفعها إلى تركيز الجهد البشري لزيادة عدد المقاتلين ، وتركيز الجهد الفني لزيادة كم النيران ، وهذه رؤية خاطئة في الحروب الحديثة التي تتطلب موازنة دقيقة بين جندي البندقيات أو الرامي في الدبابة ، وبين الخدمات التي تقدم لدعمه. حتى قيل أن جندي مقاتل في الحافات الأمامية يخدمه عشرات الآخرين ، بينهم المكلفين بإخلاءه عند الضرورة ، وهذه الموازنة المتعثرة في الجيش العراقي آنذاك ، خسر فيها عديد من العسكريين في الجبهة فرص إنقاذهم جرحى بقوا ينزفون ساعات حتى لفظوا أنفاسهم قبل أن تأتيهم سيارة الإسعاف ، وخسر فيها كثير من العسكريين في أرض الحرام فرص إنقاذهم مصابين ، لم يعد أحد يعلم مصيرهم بعد أن تُركوا لعدم وجود نقالات أو خطط إخلاء أو لغياب الرغبة عند الآمرين بتحمل مسؤولية إخلائهم ، وخسر فيها آلاف العسكريين إمكانية إخلاء جثثهم ، ليدفنوا مع الأهل في مقابر العائلة ، بعد أن تُركوا في أرض الحرام مجهولين

إلى الأبد. فكانت هذه مسألة مهمة تناولها الضباط الاعوان والمراتب في أحاديثهم الخاصة ، ومناقشاتهم الدائرة ، لتشكل في المحصلة ضغطا نفسيا أثر على التكافل قيمة عليا ، وعلى تقدير الآمر / القائد قيمة عليا ، أخلت بوضع العسكر العراقي وبنائه النفسي المعنوي ، خاصة في النصف الثاني من الحرب.

آلية التعويض البشري

ان تعويض الخسائر البشرية في الحرب ، قد تمت الإشارة إلى كافة جوانبه ضمنيا في موضوع الإعداد والتهيئة ، وما بقي يتعلق بآلية التنفيذ التي افضت الى سوق آلاف المكلفين والاحتياط ، وسد النقص الحاصل نتيجة لكثر الاصابات ، ورفد الوحدات المشكلة حديثا بالمنتسبين ، بقدرة أعتبرت في حينها مقبولة ، تأمنت باعتماد أدوات متعددة بينها جهاز حزبي يمتلك سيطرة مطلقة ، وقدرة عالية على التحرك والتنفيذ ، وأجهزة أمنية ممتدة إلى كل مناطق العراق ، تمتلك قدرة على الردع والتخويف ، وقيادة عليا ، تتلاعب بكل شيء يوفر لها عنصر بشري تدفعه إلى الجبهة سريعا ، لكنها ورغم ذلك النجاح المقبول ، فانها واجهت أوقات حرجة في التعويض الخاص بسد نقص الوحدات العسكرية التي تخرج من بعض المعارك ، وقد تكبدت خسائر تفوق أحيانا حدود الـ ٧٠٪ من قدرتها القتالية. والحراجة هنا لا صلة لها بقصور آلية التنفيذ ، وانما ذات صلة مباشرة بعدد سكان العراق ، ونسبة الأعمار التي تصلح للتجنيد من بينهم ، والتي تناقصت بشكل سريع خلال فترة الحرب ، مما جعل اعتماد القيادة على الاحتياط الذين أرهقوا ، وعلى الشباب الذين يبلغون سن التجنيد لتلحقهم في بعض الأحيان بملابسهم المدنية إلى مدارس القتال ، التي لا تجد متسع من الوقت سوى تعليمهم الرمي بالبندقية ، وإلحاقهم إلى وحداتهم المشتبكة بالمعركة فيكونوا طعما سهلا ، وفي وضع نفسي تبقى تأثيرات انفعالاته السلبية ماثلة في عقولهم ، طيلة فترة بقائهم جنودا في القوات المسلحة. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النقص الحاصل بكم التعويض ، جعل العديد من الوحدات تقاتل بوجود

يقل عن النصف في كثير من الأحيان. حالة ، لم تأخذها القيادة الأعلى بنظر الاعتبار ، حيث الميل إلى تكليفها بالواجبات كونها وحدة أو تشكيل بالاسم ، في حين لا يتناسب موجودها وطبيعة المهمة المكلفة بها من الناحية العسكرية ، عندها كثرت الإخفاقات ، وزادت نسب الهيكلة لبعض التشكيلات ، وبقيّ القلق صفة مميزة للآمرين/القادة انتقلت عن طريق الحث إلى المنتسبين طيلة فترة الحرب ، واسهمت في تكوين افكار وتوجهات بالضد من العسكرية العراقية أو ان العسكرية أنتهت صورة مشرقة في عقولهم ، مما تسبب في تسارع وتيرة الهدم بشكل ملفت في سنوات الحرب الاخيرة ، وما بعدها حتى انتهاء النظام بشكل تام.

٢. الإجهاد القتالي

قاتل الجيش العراقي ، لثمان سنوات حرب مستمرة مع ايران ، قتالا صعبا بقيادة عليا غير كفوءة ، وفي ظل توازن مع الإيرانيين لم يكن في صالح العراق ، من حيث التعداد البشري ، والميل العقائدي ، والبعد الديني ، وشكل الأرض وطبيعة الجبهة ، التي فرضت جميعها استخداما خاصا للقطعات العسكرية ، باخطاء تعبوية ليست قليلة ، اسهمت من جانبها في عملية الهدم المستمرة مثل:

أ. التهديد في تنفيذ السياقات. كانت جبهة القتال ممتدة طويلا ، بالنسبة الى حجم الجيش العراقي ، الذي قاتل جيشا ايرانيا ، استعاد عافيته وتحسنت قدرته في السنة الثانية من الحرب ، فلجأ عندها الى فتح اكثر من جبهة قتال ، الزمت القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ، لان تتجه إلى المناورة بقطعاتها من الشمال إلى الجنوب وإلى الوسط ، وبالعكس في ظروف حرجة ، لم يجد المنتسبون اثناء تحركهم احيانا ، أي وقت للتمتع بالراحة ، وفي أحيان أخرى لا يجدون متسعا من الوقت للمبيت ، في المكان الجديد ليعاودوا التنقل إلى مكان آخر ، يتضح انه المقصود بالهجوم أو الخرق ، وبأوامر للحركة تكون مصحوبة على الأغلب بتهديدات للحث إلى الوصول بالسرعة الممكنة ، وفي مواقف اقتضت الانفتاح لتشكيل المعركة حال الوصول إلى ساحتها ، وهذا أمر ادى الى التعب ، وكذلك إلى الملل ، وعدم الرغبة

في القتال ، وادى تكرار حدوثه على المستوى العام ، اعتياد القادة الميدانيون خرق الضوابط والسياقات العسكرية ، واعتياد القيادة العليا ، عدم الالتفات اليها ، أو عدها من الضرورات المحتومة.

ب. تبديل القادة اثناء القتال. إن الشك الموجود في عقل القائد العام ، وعدم الثقة بالقادة الميدانيين ، وأخطاء الاختيار والتنسيب إلى المناصب القيادية ، جعله يأمر في أحيان عدة بتبديل قائد فيلق أو فرقة أثناء المعركة ، لاعتقاده فشلهم في إدارتها ، وهو تبديل على الأغلب من خارج التنظيم الخاص بالفيلق أو الفرقة ، يُقحمُ فيه قائد جديد يحمل في داخله هموم المعركة الجديدة ، ومسؤولية النجاح الذي افترضه القائد العام في تنسيبه ، وهذا مع عوامل أخرى ، قلل من الاستقرار النفسي للقادة ، وجعلهم في دائرة التوتر شبه المستمرة. كما اوجدت القيادة العامة للقوات المسلحة ، بعد مرور اكثر من سنتين على الحرب ، نظام القادة البديلين ، كسياق للتعامل مع رغبات التبديل من جهة ، ولتعويض خسارة القائد المحتملة من جهة أخرى ، وهو نظام أقتضى تواجد قائد آخر بنفس رتبة القائد الفعلي ، يكون معه وقريب منه ، ليحل محله عند الضرورة ، حتى أقر العديد من القادة الاصليين والبدلاء ، انه نظام جعل القائد الأصلي يعيش قلق الرصد والمراقبة ، من قبل البديل او الرديف ، "كما يسمى احيانا" وجعل الثاني الذي ترك قيادته دون قائد ، يعيش نفس مستويات القلق ، من تعامل مع قيادة لا يعرف هيئة ركنها ، ومن صعوبة الحصول على نتائج ايجابية في ظروف الخسارة والخذلان. وهو سياق قيادي خطأ الغي العمل به قبل انتهاء الحرب.

ج. التكرار المجهد. اي التكليف بنفس الواجبات ، وعلى ذات الأهداف لنفس الوحدات أكثر من مرة ، بقصد لا علاقة له بمقتضيات القتال التعبوية في بعض الأحيان ، حيث الاخفاق الحتمي الذي يتحول في المعتاد الى كارثة على القطعة العسكرية ، المكلفة بالواجب ، "عقوبات واتهامات وتنكيل ، ومن ثم انطواء وقلة الثقة بالنفس وهبوط المعنويات" ، وبما أن الجيش العراقي ابان تلك الفترة لم يشهد

برامج اعادة تأهيل منظم للوحدات الخاسرة"الا في حالات قليلة لا يمكن اعتبارها قياسا" فانها والحالة هذه عانت كثير من الوحدات والتشكيلات والفرق ، اعياءا بدنيا: قلل من الكفاءة والقدرة على التحمل والصمود. ونفسيا: زيدً مشاعر الاحباط ، والتعود على الاخفاق ، حملته تلك القطعات معها ، الى كافة القواطع التي وصلتها مدافعة او مشاركة بالهجوم.

ان القيادة العامة ، وتحت نشوة النجاح ، وحرج الموقف التعبوي ، لجأت كثيرا الى الضغط على القطعات التي كسبت المعركة ، وذلك بتكليفها في خوض معركة جديدة ، قبل ان تلتقط انفاسها ، وتعيد تكليفها مرة ثانية وثالثة احيانا ، دون التفكير بإعطائها فرصة للراحة ، وفسحة لتعويض الخسائر ، وهذا أمر لا ينطبق على الوحدات فقط ، بل ويشمل كذلك ، الضباط والقادة الذين يكلفون بمهام متكررة ، ولفترات زمنية تتعدى الأشهر أحيانا ، مما أوجد حالة من التعب الشديد في أحيان كثيرة.

إن الإجهاد وبكل أشكاله ادى بالنتيجة ، إلى نقص فعلي في القدرة القتالية ، وايجاد شعور بالضيق والألم ، وزيادة في استنزاف الطاقة ، وادى كذلك الى شيوع قلة التركيز وضعف اللياقة البدنية ، وأحيانا تغيرات فسلجية اثرت جميعها سلبا على الأداء ، والحالة النفسية المعنوية(٥). هذا وان الاجهاد لا يقتصر على الجانب البدني ، اذ حصل معه اجهاد عصبي ، لو استعرضنا على أساسه ظروف الحرب ، وأساليب القيادة ، وشكل التعامل ، وكثر الخسائر ، وطبيعة الأهداف نجد ان الجهاز العصبي للقادة والمنتسبين بسببها قد أنهك ، ولو اضفنا اليها متغير التعامل مع توقع الهجومات الايرانية من مستوى القيادة العامة نزولا إلى السرية والفصيل ، بصيغ غير صحيحة ، نجد ان اعضاء القيادة العليا ، وغالبية القادة الميدانيين قد اعتادوا المغالاة في التوقع ، ومن ثم المغالاة في اتخاذ الحيطة والحذر ، لمستوى من الشدة أوجد توترات وشد عصبي ، انهكت العقل القيادي ، إذ تصدر القيادة العامة بناء على تقارير الاستخبارات العسكرية مثلا أوامرها إلى أحد الفيالق بالتحوط لاحتمال قيام

الإيرانيين بالهجوم على قاطعه أو علي جزء من قواطع فرقه ، وتطلب اتخاذ أعلى درجات الحذر ، وعلى أساسها يقوم الفيلق وهيئة ركنه التي تدرك جيدا إن أي تقصير في حث المدافعين على الصمود ، يعني ثمنا لا يقل عن قطع الرقاب ، وبذا يقومون بتعبير أوامر القيادة العامة ، ويزيدون من عندهم تأكيدات أخرى على التحسب والحيطة والحذر يمكن أن تدفع عنهم المساءلة المحتملة في حالة الفشل ، وهكذا تزداد شدة التحسب وتتضاعف معايير الحيطة ، والحذر لتصل بصورة مرعبة إلى آمر الفصيل والحضيرة والمفرزة ، وأخيرا الى الجندي الماكث على الحافات الأمامية في انتظار الهجوم المزعوم. انه تحسب مبني على انتظار قلق ، فهم الايرانيون بالمقابل طبيعته ، وأخذوا يتلاعبون في إطالة امد حصوله عدة أيام ، تتكرر فيها التحذيرات مع كل ليل جديد ، ويزداد فيها التعب حيث الحاجة إلى البقاء في حالة استيقاظ مستمر لعدة أيام. والنتيجة سلبية باتجاهين أوله: في حال حصول الهجوم ، سيكون المدافعون مرهقون ، لا يقوون على القتال بنفس مستويات الاداء التي اعتادوا عليها من قبل. وثانيه: اذا لم يحصل الهجوم المرتقب ، سيحملون قادتهم وآمريهم مسؤولية الارهاق ، ويصفونهم بالخوف والكذب ، صفات تضعفهم لاحقا ، وقد تخلق في داخل البعض منهم قدر من عدم المبالاة في التعامل مع الهجمات اللاحقة.

ان الامر ذو الصلة بالتحذيرات التي تثير التوتر ، لم ينته بسهولة ، اذ المنتسبين وفي بعض الاحيان ، يُعطَوّنَ فترة وجيزة للراحة من تعب معركة ، استمرت عدة ايام ، وحال وصولهم الى الاماكن المخصصة للترفيه والاستراحة ، يؤمرون بالعودة الى مواضعهم القتالية فورا ، بسبب تحذيرات وردت ، وطلبات تَحَسُب أخرى جاءت ، بات الإيرانيون طرفا في وجودها أحيانا بقصد اللعب بأعصاب القادة وانهاك المنتسبين ، وتحطيم معنوياتهم ، والتقليل من مستويات أدائهم ميدانيا. مستندين على خبرات ميدانية ترى ، أن المقاتل يستطيع الاحتفاظ بقدر من نشاطه وحيويته بعد العمل أو التنبه ليلة كاملة ، لكن أداءه في اليوم الثاني يتأثر بقدر أو بآخر ، أما عند استمرار العمل أو تواصل الانتباه ليلة أخرى ، فعادة ما يشعر بالنعاس ثم يعقبها

نوبات من التعب والضيق أو التوتر ، تكون بدايات لضعف في التركيز. وإذا ما تواصل ذلك ليوم ثالث ، فيكون الإنهاك والتعب واضحا مع تشتت في التركيز والانتباه ، وتردي مستويات الدقة في التعامل مع المواقف المحيطة به ، يصاحبه بطئ في تنفيذ الأوامر الصادرة ، وإذا ما استمر في عدم النوم لفترة أطول يضطرب سلوكه مع ظهور دلالات ، وأعراض مرضية قد تصل إلى ما يسمى بالحالات الذهانية(٦). وفي حالتها سجل الطب النفسي العسكري العراقي اثناء الحرب ، اصابات بالذهان عقب بعض المعارك ، ناتج عن شدة الانهاك العصبي ، والعيش المتواصل تحت ضغوطها النفسية الشديدة ، من اعراضه وجود افكار غير صحيحة"اضطهادية" عن الموقف القتالي ، كان يكون المصاب راقد في المستشفى أو في وحدة الميدان الطبية ، ويصرخ بأن العدو قد وصل الى مكان الفصيل الدفاعي ، أو ان آمر فصيله ضده ويريد التخلص منه ، فوضعه في واجب بالحجابات ، ومن اعراضه ايضا حصول هلاوس سمعية "سماع أصوات من جنود العدو" او بصرية ، مثل مشاهد جندي للعدو يقوم بقتل زميله.

انها اوهام مرضية ، تكون فيها افكار المصاب لا علاقة لها بالواقع ، وأحكامه الآنية لما يحيط به غير منطقية ، يضطرب في الغالب نومه ، وقد يفقد البصيرة في الحالات الشديدة ، أو يأتي بسلوك غير متوافق اجتماعيا وعسكريا ، كأن يحاول اطلاق النار على زملاءه القريبين(٧).

٤. اضطراب التقييم

انتهت الحرب مع إيران ولم تستطع القيادة العسكرية العليا ، إيجاد معايير للتقييم في كثير من الأمور ، ولم تستطع أن تتجاوز أخطائها في مجاله الحيوي. ففي الجانب المعنوي على سبيل المثال لم تقبل القيادة ولا القادة الميدانيون نصائح المختصين في تحديد مؤشرات للحالة المعنوية ، على أساسها يمكن قياس المعنويات ، والقول أن الوحدة الفلانية تتمتع بحالة معنوية جيدة أو ضعيفة أو في حالة الوسط ، وذلك

لاعتقاد القائد الميداني أن مجرد الإشارة في تقارير الحالة المعنوية إلى ما يؤكد ضعفها بين إحدى وحداته، تعني إهانة له أو بالمعنى الأدق مساءلة له لا يمكن قبولها، لذا كان الآمر/القائد يتدخل في هذا الجانب، وكثيرا ما غَيّرَ من تقييمات ضابط التوجيه المعنوي، وإن لم تكن قريبة من الواقع، حتى بات القادة في تقاريرهم إلى القيادة الأعلى، وفي استعراضاتهم أمامها، يشيرون دوما بعبارتهم المشهورة "المعنويات عالية" وهذا طبعا اوقع القيادة الأعلى في أخطاء فنية، حيث اللجوء إلى تكليف تلك الوحدات بواجبات على أساس قدرتها الجيدة ومعنوياتها العالية، وهي في الاصل غير ملائمة لقدراتها ومعنوياتها الفعلية. كما إن اضطراب التقييم شمل الضبط، وتقدير الكفاءة العسكرية، وتقييم الحالة الأمنية وتحديد الولاء والإخلاص، وغيرها مجالات اخرى مهمة. وهذا أمر تتحمله القيادة العامة للقوات المسلحة، التي رفضت مرارا العمل وفق مبادئ اختيار وتوزيع الأفراد على أسس قياسية، كما معمول به في كافة الجيوش العالمية، وبعض الجيوش العربية، لأنها كانت تصطدم بتجاوزات القائد العام ورفضه الموافقة على مثل هكذا مشاريع تحدد من توجهاته للتنسيب الكيفي، على هواه بالنسبة الى القادة واختيار هيئات الركن، وتوزيع الهبات، وذبح القرابين، وغيرها.

مصاعب التمييز بين الجبن والشجاعة

اضطراب التقييم، اخفاق يتحمله بالاضافة الى القائد العام، القادة الميدانيون أنفسهم، لانسياق عديد منهم خلف أخطاء الحاكم والقيادة العامة، وتطبيق تعاليمها الخطأ بدقة متناهية، بل واضافة زيادات عنها من عندهم لإبعاد الشك، وإثبات الولاء، فوقعوا وهيئات ركنهم بأخطاء أخلت بالمعايير والقيم العسكرية، حتى بات في مجالها، يصعب التمييز بين الجبن، والشجاعة صفتين متناقضتين عندما يكرموا ضابطا بعشرات الأنواط تأكيدا لشجاعته بمقاييسهم السارية، ويذبحونه إعداما على الحافات الأمامية بطقوس تنفيذ يؤديها الزملاء. كما حصل للعقيد الركن برهان أحد

ضباط الانضباط العسكري أصلا ، الذي نقل إلى الجبهة بعد عام ١٩٨٢ وعمل أمر وحدة ، ثم ترقى سريعا إلى آمر تشكيل ، وأشيد بشجاعته حدا كُرِمَ رتبة كاملة في معارك مندلي ، نوطه بها الفريق الركن عدنان خير الله وزير الدفاع على ذات العارضة التي احتلها من الإيرانيين ، وكانت السابقة الأولى في الجيش العراقي تقديرا لشجاعته الفائقة ، لكنه أعدم بنفس الطريقة أي في أرض المعركة بسبب اتهامه بالجبن ، والتخاذل في معركة لاحقة لا تبتعد زمنيا عن حادثة التكريم ، سوى بأشهر لا تزيد عن الثلاثة.

ان العكس وارد أيضا في تقييمات القيادة كما هو الحال بالنسبة إلى العقيد الركن عبد العزيز الحديثي الذي عزل من منصب آمر لواء مدرع في محاولة عبور نهر الكارون بداية الحرب ، وحكم عليه بالحبس لمدة خمس وعشرين سنة بتهمة التخاذل "رغم أن سمعته والمعروف عنه العكس من هذا تماما ، حيث الإفراط بالشجاعة " ليطلق سراحه من السجن قبل أن يتم فيه ما يقارب السنة ليعاد تعيينه قائد فرقة ثم قائد فيلق برتبة لواء ركن ، ويُقتل في حادث طائرة سمتية على مقربة من كركوك. وغيرهم كثيرون اعدموا تخاذلا او جبنا بعد وصفهم وتكريمهم شجعان مثل اللواء الركن صلاح القاضي ، قائد فيلق ، واللواء الركن بارق الحاج حنطة ، قائد فرقة ، واللواء الركن عصمت صابر ، قائد فرقة. وآخرين.

وعندما يرشحوا قائدا لمنصب أعلى تقديرا لكفاءته وإخلاصه ، ليعاقبوه بتخفيض الرتبة ، وإعادة تنسيبه بمنصب يقل عن منصبه الحالي بعدة مراحل ، كما هو الحال بالنسبة إلى الفريق الركن ثابت سلطان الذي منح قدما عسكريا بحدود اثنتا عشر سنة "أي ثلاث رتب" وشغل كل المناصب القيادية من آمر كتيبة دبابات أول الحرب إلى معاون رئيس أركان الجيش للعمليات قبل انتهائها بفترة ليست بعيدة ، لكنه ولأسباب خلافية خاصة مع رئاسة الاركان ، ألغيت كل سني تكريمه تلك ، مرة واحدة ليعود مع قدم دورته الثالثة والأربعين ، ويعين آمر لواء في فيلقه السابق ، لتعاد له "أي رتبه" ثانية بطريقة مهدت لسجنه في المخابرات العامة ، ثم أغتياله ورمي

جثته على أحد المبازل القريبة من مزرعته بعد وقت قصير من إطلاق سراحه ، لاعتبارات خاصة أيضا ، لم يستطع أحد تقييمها سوى الحاكم نفسه. وهكذا شاع التناقض والارتباك في معايير التقييم حتى ان القيادة العامة قد اكدت في السنة الاخيرة للحرب مع ايران مثلا ، ضرورة تثبيت السلبيات ، وتقديم الدراسات العلمية حولها ، وعادت بعد انتهاء الحرب مباشرة الى الغاء الطلب ، والتأكيد على ذكر وتثبيت الايجابيات.

انها مجموعة اجراءات مليئة بالتناقض ، والارتباك في محصلتها تستر على السلب ، والغاء لفكرة التقييم الصحيح ، أخل بالوضع العام للمؤسسة العسكرية ، وساهم في تهديم أركانها.

٥. التوجيه السياسي

لم يترك القائد العام لفترة الحرب ، مجالا للعسكر في أن يجتهدوا ، فإن كان ذاك الاجتهاد فنيا يتعلق بالطيران على سبيل المثال فهو من يفتي به ، وإن كان في مجال الصواريخ الاستراتيجية "السوقية" فهو الذي يحدد تفاصيله ، وهكذا لجميع الصنوف والاختصاصات ، وبينها التوجيه السياسي* "المعنوي " الذي تطابقت نشاطاته في المجال ، مع توجيهات القائد العام ورؤى الحزب فكريا ، لتختلط مع الصيغ والضوابط العسكرية ، خليطا غير متجانس كان العمل في مجاله يتأسس على:

أ. التهيئة الفكرية. فيها اعتقدت القيادة أن فكر القائد ، وحزب البعث كافية لإعداد العسكر العراقي مواجهته الإيرانيين ، وعلى أساسها شكلت في دائرة التوجيه السياسي مديرية للثقافة ، مهامها نقل ذلك الفكر ، وكذا توجيهات وخطب وتعليمات

---

* في بداية السبعينات شكلت شعبة للتوجيه المعنوي تابعة الى مديرية التدريب العسكري، تم تطورت الى مديرية ترتبط برئاسة اركان الجيش، وقبل الحرب مع ايران، اعيد تشكيلها لمستوى دائرة، للتوجيه السياسي، تضم اربعة مديريات هي "الاعلام والثقافة، والجريدة، والخدمات النفسية" وتحدد ارتباطها بالوزير. وبعد انتهاء الحرب بحدود السنة، اعيدت الى مستوى مديرية عامة، والى تسميتها السابقة "التوجيه المعنوي" ومن ثم عدلت التسمية مرة اخرى لتكون التوجيه السياسي، وابقي التنظيم بمستوى مديرية عامة.

القائد/الحاكم إلى منهاج عمل يتم تعميمه على كل منتسبي القوات المسلحة ، ليلتزموا به. ويعملها هذا أغرقت الوحدات والقيادات بالكراريس والبيانات التي لم يعد العسكريين قادرين على متابعتها أو حتى قبول معانيها لكثرتها ، وإعادة تكرارها ، وعدم واقعية معانيها. وبالتالي أصبحت مثيرة للاستجابات السلبية ، وأساسا للتخريب الفكري "الهدم" ، وإن خصصت لإيصالها إلى عقول المتلقين ميزانيات ضخمة ووسائل وأدوات متعددة ، إذ تعد مديرية الثقافة على سبيل المثال كراسا بالموضوع ، تنشره جريدة القادسية ، ويلقي ضابط التوجيه السياسي محاضرة عن موضوعه في مقرات الوحدات ، والتشكيلات والقيادات ، وأحيانا في الخنادق الدفاعية ، لم يكتف بذلك ، بل ويسجلها لتعرض بأجهزة الفديو في دور استراحة المقاتلين ، لمشاهدتها من قبل المراتب المجازين قبل تركهم القاطع في الطريق لأخذ قسط من الراحة ، وبعد التحاقهم منها في الطريق إلى المعركة ، في موقف لا يمكن أن يستوعب منها حرفا واحدا. وبذا كون كثر تكرارها بطريقة الاطلاع الملزم ، إيحاءاً مضادا لموضوعها ، أسهم في بعض جوانب الهدم المعنوي.

ب. تقديم الدعم النفسي. ان الدعم الذي تريده القيادة ، يعتمد على فلسفة القائد في دفع الثمن ، اي تقديم ثمن مادي مقابل الفعل المطلوب حصوله ، وهنا برعت دائرة التوجيه السياسي ، وحتى عام ١٩٨٦ في منح الهدايا العينية للقادة ، والضباط وفي حدود معينة لضباط الصف والمراتب ، لكي يستمروا في تأييد ومدح القائد العام ، حتى باتت تلك الدائرة مزارا لعديد من القادة في إجازاتهم الدورية ، يعرجون على مديرها لقبض الثمن الخاص بهم ، هدايا من الدرجة الأولى ولقياداتهم أخرى من الدرجة الثانية والثالثة ، حسبما يتوفر في مخازن الدائرة ، التي تجف أحيانا ليتحول الثمن نقودا من الفئات العالية. ويعتمد كذلك على الإذاعات الميدانية التي عممت على كل القوات المسلحة ، لمستوى الوحدة ، اذ تُسَجِل مديرية الاعلام في الدائرة على اشرطة صوتية اناشيد وطنية تعلي من شأن القائد ، وأهازيج شعبية ، تمجد أغلبها القائد ، ترسل إلى تلك الإذاعات لبثها محليا ، بالإضافة إلى برنامج القوات المسلحة في تلفزيون وإذاعة بغداد ، الذي لم

يشذ عن تلك القاعدة في مفرداته وطريقة أداءه.

ج. التحصين النفسي. أضفت إيران الصبغة الدينية على قتالها في الحرب، وحاولت تعبيرها إلى الجانب العراقي، وفي مجالها حاولت دعايتهم الاستراتيجية "إذاعة، وتلفزيون" والتعبوية "مكبرات الصوت والمنشورات" إضفاء الطابع الديني الشيعي على مادتها مثل بث مقتل الحسين(ع) في عاشوراء، والتذكير ببعض المناسبات الدينية، وغيرها امور دينية تعتقد إمكانية التأثير بها على ضباط الصف، والجنود المنتمين غالبيتهم الى الشيعة، ومع ذلك فإن وقائع أحداث حرب الثماني سنوات اشرت، أن إيران لم تستطع تحقيق هدفها في تشييع المعركة لاعتبارات يتعلق بعضها بالوسائل الفنية الإيرانية محدودة التأثير، إذ أن مكبرات الصوت التي لديهم، لا تتعدى مدياتها مئات الأمتار بالمقارنة مع تلك التي عند العراق بمدياتها التي تصل عدة كيلو مترات، وكذلك بالنسبة إلى قنابر الدعاية للهاونات، وقنابل الدعاية للمدفعية التي استخدمت بشكل ملحوظ مع بداية الحرب. ويتعلق بعضها بقوة الردع التي أوجدها التوجيه السياسي، والأمن العسكري حيث الأمر بتجميع أية منشورات للإيرانيين بسرعة، وتسليمها لضابط الأمن دون قراءتها.

ومن يُشاهد منكبا على القراءة، ينتهي به الأمر معدوما في الميدان، وينطبق هذا المنع على التلفزيون الإيراني وإذاعتهم المحلية، اللتان يغطي بثهما ساحة المعركة. ويتعلق بعضها الآخر بالطبيعة المهنية العسكرية لمنتسبي الجيش اللذين قاتل اغلبهم بداية ونفذوا الأوامر تحت تأثيرها، دون النظر إلى جوانب المعركة دينيا وقوميا.

الفشل في عملية التحصين النفسي

سعت القيادة العامة للقوات المسلحة الى اضفاء الصبغة القومية التاريخية، على الحرب مع ايران، وبذلت جهدا كبيرا لتعزيزه في العقل العراقي المقاتل، واسست عليها مادة رئيسية في عملية التحصين النفسي والسياسي في الجيش. لكنها مادة لا يمكن التاسيس عليها وحدها في عملية التحصين التي يقصد بها توفير قدر من

المناعة ضد تأثيرات الدعاية المضادة ، والضغوط النفسية المسلطة ، لان اهداف الحرب وغاياتها قد تبدلت كما مذكور في اعلاه ، وبسببها والنتائج السلبية للحرب ، انتهت على سبيل المثال مسالة اعادة المحمرة الى الجغرافية العراقية كأحد اهداف الحرب قوميا ، وثُبِتَت اهداف اخرى ، بعدها فشلت دائرة التوجيه السياسي في اقناع المنتسبين بجدواها في ادامة زخم الدافعية واعطاء قوة دفع لرفع المعنويات.

وقصرت في مسالة التقليل من أثر الدعاية المضادة ، وفي تبرير أخطاء القيادة التي كثرت وتعددت مجالاتها. وفشل ضابط التوجيه السياسي في ايصال الرسالة المطلوبة ، بعد ان حددت مواصفاته القيادة على الاساس الحزبي وليس الاختصاصي ، وحدد هو الطريق الذي يسلكه تلاعب بالالفاظ.

إن التوجيه السياسي في الجيش العراقي ، الذي فشل في إيجاد حصانة نفسية متوازنة لغالبية المعارك الدائرة ، فشل أيضا في إمكانية التخفيف من الضغوط المسلطة على المنتسبين ، وعلى تقليص أثر الآفات التي كانت تفتك في المؤسسة العسكرية ، مثل الغياب والهروب ، والرغبة في الوقوع بالأسر ، والإصابات النفسية ، وغيرها عوامل أثرت على الأداء العسكري.

إن الفشل لا يتعلق بالجوانب الفنية التي ذكرناها فقط ، بل وكذلك بشكل الإدارة التي فرضها القائد العام على قمة التوجيه السياسي ، عندما عين لمنصب مدير الدائرة مدنيا معروفا بقدرته الجيدة على الكتابة ، وإيجاد التبريرات ، والإسهاب في مجالهما ، وصياغة البيانات ، هو السيد عبد الجبار محسن وكيل وزارة الإعلام ، عام ١٩٨٥ في أمر منه شخصيا ، احتار الضباط في التعامل معه وكيفية مخاطبته ، حتى مضى وقت ليعتادوا على مخاطبته بكلمة سيدي ، ويؤدوا له التحية ، خلافا للضوابط العسكرية المتعارف عليها ، وتجاوزاً على معايير الضبط ، علما انه بقيّ في منصبه هذا حتى انتهاء الحرب. وهذا قرار يعد الأول من نوعه في القوات المسلحة.

انها أمور مع تركيبة التوجيه السياسي ، والنوع المتدني لضباطه ، وتَدَخُل الحزب في مفاصله ، حيث اقتصار غالبية مناصبه على كوادر الحزب المتقدمة ، كما ورد في

أعلاه ، تسبب في حصول قدر من الفشل امتدت آثاره سلبا ، بحيث لم يقتصر على المعنويات والتحصين النفسي التي تختص بها الدائرة ، بل وامتد الى حدود التجاوز على القيم العسكرية ، وضعف الالتزام ، واستشراء سلوك الذاتية ، والمنفعة الشخصية ، وغيرها أمور قوضت مع أخرى أعمدة البنية العسكرية.

الفصل الثاني

حرب الخليج الثانية

نهاية حرب وبداية أخرى

انتهت الحرب مع ايران في ١٩٨٨/٨/٨ ، حسب التوقيت العراقي ، وكان الجيش بفيالقه السبعة ، مرهقا من الناحية المعنوية ، بعد تعرضه لضغوطها طيلة ثمان سنوات مستمرة. وكانت مستويات ضبطه ، تقل كثيرا عن مستوياتها بداية الحرب. وكذلك كانت سياقات تدريبه وتجهيزه التي تغيرت باتجاه السلب كثيرا ايضا. ومع هذا التغير والخلاص من هموم المعارك وضغوط القيادة العليا ، شَعَر القادة بفراغ من نوع خاص ، او انهم كمن فقد شيئا ، واكتشفوا بعد توقف القتال أن معالم الضعف "الهدم" قد أصابت كل جوانب مهنتهم ، وإن إصلاحها يستلزم جهودا غير متاحة ، وترميم جوانبها يتطلب أموالا غير ميسورة ، والمحافظة على مكتسباتهم ووجودهم يقتضي أوضاعا غير ممكنه ، فأصيبوا بصدمة زادت من تعقيد الوضع النفسي لعموم القوات المسلحة ، وبدأ البعض منهم يتصرف بصيغ الميدان ، وبضوابط الحرب التي يجيد فنها استعراضيا ، فحال دون التسريع في إعادة البناء المهدم لمرحلة ما بعد الحرب ، فساعدوا بأفعالهم وتقاريرهم وادعاءاتهم القوة والتمكن ، على حصول حرب أخرى ، كانت هي حرب الخليج الثانية ، التي قوضت ما تبقى من بنية القوات المسلحة. في ظروف دولية تتجه في بعض جوانبها الى التسريع بعملية التقويض ، خاصة وان الوضع السياسي بعد أنتهاء الحرب مع أيران كان مرتبكا ، يمهد الى حصوله. فالعالم الغربي ، وبينه امريكا تؤكد ضرورة هيكلة الجيش وتقليص اعداده ،

بما يكفي للدفاع عن حدود العراق. ودول الخليج التي كانت تدعم خزينة الحرب ، توقفت عن الدعم وتحولت نحو المطالبة بديونها التي سبق وان اعطتها للعراق ، كي يستمر في قتاله مع ايران ، ويكونون هم بعيدين عن نيرانها. تأكيدات ومطالبات ، فسرتها القيادة العليا توجه لاستهدافها ، فاوقفت خطوات الهيكلة ، وعاودت التسلح والتوسع في التشكيل بطريقة هدم واضحة المعالم. وفي ظروف كان الوضع النفسي فيها مرتبك لما يقارب مليون عسكري منتسب قضوا فترة شبابهم بالقتال ، تسرحوا لفترة قصيرة ، فتشوا خلالها عن عمل يوفر لهم العيش ، وقبل ان يجدوه ، اصطدموا بتوجهات القيادة لاعادة تجنيدهم كأحتياط. واصطدموا ايضا بسوق العمل الراكد ، والمصانع شبه المدمرة ، وباستمرار بعض القاد العسكريين الميدانيين ، في التغريد بأنغام الحرب ومفرداتها في التضحية من اجل القائد...صدمة او مجموعة صدمات ، حَرَفت كثير منهم عن الطريق القويم ، وزادت من سرعة الهدم بشكل غير مسبوق. انها عوامل بطالة ، وكساد ، وعوز ، وشحن نفسي ، واحباط ، اجتمعت مع عوامل السياسة ، وخصائص القائد الاعلى الانفعالية ، فاشعلت فتيل حرب ثانية في الخليج ، كانت أقسى من الحرب مع ايران ، وكانت نتائجها في مجال التهديم البنيوي ، تزيد عشرات الاضعاف عن الحرب التي حصلت مع ايران.

امتدادات الحرب

ان حرب الخليج الثانية امتداد طبيعي لحرب الخليج الأولى من الناحية السياسية ، وان أداء العسكر العراقي في الثانية ، واستخدامهم أداة طيعة في إفتعال الأزمة نتيجة حتمية لما آلت إليه الأمور في الحرب الأولى ، إذ أن الضعف التابعي لكبار القادة العسكريين ، وإمتثالهم غير المحدود لأوامر القائد الاعلى ، وعدم استعدادهم لمناقشته في أبسط الأمور وأعقدها ، والإشادة بخططه العسكرية الفاشلة ، والثناء على توجيهاته الميدانية غير الصحيحة ، وتقديم المقترحات العسكرية التي تستهوي ميوله ، والركض من أمامه لإزالة العقبات ، وغيرها خصائص ومواصفات ، دفعته إلى التمادي في تجاوزهم ، قادة وجدوا لأغراض تسهيل تنفيذ تطلعاته ورغباته.

هذا ما حصل مع صفحة الحرب الاولى "احتلال الكويت" التي نفذت بأسلوب المافيا والعمليات المخابراتية البعيدة عن خطوات العسكر في التحشد والتقدم وتنفيذ الهجوم بصفحاته المعروفة. حصل دون معرفة القادة الفعليين للجيش. بصدده ورد على لسان أحد ضباط التوجيه السياسي في شعبة التصوير التابعة الى التوجيه السياسي ، أن الفريق الركن سعدي طعمة الجبوري وزير الدفاع خلال فترة الاجتياح ، قد حضر بالساعة الثامنة صباح يوم ٢ آب ، الى مقر الشعبة في بنايتها الواقعة بالكرادة ، لأخذ صورة فوتوغرافية في الاستديو الخاص بها. حضر وكأن الأمر طبيعيا ، عدا استغراب كان باديا عليه ، عبر عنه بصيغة استفسار من المقدم مدير الشعبة عن صحة دخول الجيش العراقي الى الكويت. كذلك كان الحال بالنسبة إلى الفريق الركن نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش ، الذي يتداول المقربون منه ، أنه سمع بالاجتياح عن طريق نشرات الأخبار التي كان يتابعها من الراديو وهو في طريقه من البيت في زيونة الى مقره بوزارة الدفاع.

خطة التنفيذ المخابراتية

لقد جرى تقدم أفراد من جهاز المخابرات على منطقة العبدلي الكويتية ، ودخلوها بحافلات توحي أنهم مسافرين ، احتلوا المنطقة الحدودية ، وقطعوا الطرق وخطوط الاتصال ، فمهدوا لقطعات الحرس الجمهوري القريبة بالتقدم سريعا بالدبابات ، وناقلات الأشخاص المدرعة ، مدعوم من طائرات سمتية غير مسلحة جيدا ، ليفاجئوا الكويتيين بتجوالهم في شوارع المدينة مع ساعات الصباح الباكرة يوم٢ آب ١٩٩٠ ، لتبدأ صفحة جديدة من الأزمة ، وصفحة ثانية من التخريب والهدم ، لمرتكزات العسكرية العراقية. هذا ولمناقشة تأثيرات هذه الحرب على بنية الجيش والقوات المسلحة العراقية ، لا بد وأن تكون المناقشة شاملة لأربعة مراحل هي:

١. الاجتياح والتحضير للمعركة الدفاعية

دخلت قوات الحرس الجمهوري ، بعد انجاز الجماعات الخاصة للمخابرات ، عزل مجمع العبدلي الحدودي الكويتي ، لتأمين المباغتة وقوة الصدمة ، تبعتها وحدات من الجيش ، ومن ثم قواعد للجيش الشعبي ، لينتهي الأمر احتلالا كاملا للكويت ، وضمها لأرض العراق ، محافظة تاسعة عشرة ، وإنشاء دفاعات حول المدينة وفي داخلها ، وتنظيم موضع دفاعي يمتد من نقطة التقاء البر الكويتي بالخليج العربي ، ليتجه غربا بمحاذاة الحدود السعودية العراقية ، مستوعبا غالبية الجيش العراقي ، الذي يزيد تعداد أفراده آنذاك على المليون فرد ، بقوا في مواضعهم حتى بدء الهجوم الجوي يوم ١٩٩١/١/١٧ ، ومن بعده الانسحاب المشهور يوم ١٩٩١/٢/٢٥. وهذه مرحلة عند النظر إلى تأثيرات الهدم فيها على بنية القوات المسلحة ، لا بد من الإشارة إلى إنها امتداد لمعالم الهدم التي تمت ابان الحرب مع إيران. فالقيادة ، هي ذات القيادة المدنية السياسية التي صادرت قرار القائد العسكري الميداني. وضعته تحت ضغط تهديداتها المستمرة. اشترت موقفه الوطني بثمن باتت تدفعه في مناسباتها المتعددة. وسياقات التعامل بين الأعلى والأدنى ، لم تتغير طبيعتها في هذه الفترة عما كان يجري في تلك الحرب الاولى. والفردية الذاتية ، والرفض القاطع لتحمل اعباء المسؤولية ، والتوجس خيفة ، والتحسب تورية ، خصائص سلبية بقيت نسبتها عالية في الشخصية العسكرية. لكن الضباط الشباب الذين قادوا تلك الحرب مع إيران بخبراتهم المحدودة ، أصبحوا الآن أكثر نضجا ، وإدراكا لمستلزمات الحرب والقيادة ، وأكثر خشية على الروح والمصالح واكثر تراكما لإنفعالات القلق في النفوس.

ان قادة الحرب الخليجية الاولى مع ايران ، هم من قاد الحرب الخليجية الثانية مع قوى الائتلاف الدولي ، بفنون قتال واساليب تعبوية تقليدية تتلائم ومستوى الطرفين المتقاتلين اي ايران والعراق ، اللذان ينتميان سوية الى مجموعة الدول النامية تقنيا. واكتشفوا ان اساليبهم المعتادة ، لم تنفع مع عدوهم المصنف اعلى مجموعة الدول المتقدمة تقنيا ، لكنهم لم يستطيعوا فعل شيئ سوى الاستمرار بالمعركة ، وتقبل

الخسارة قبل وقوعها ، فكانت حرب بمعارك شرسة تركت بصمات واضحة على بنية القوات المسلحة. لمناقشة متغيراتها ، لابد من وضع المتغيرات التي نوقشت تأثيراتها في مرحلة الحرب مع إيران ، في الاعتبار على انها عوامل مستمرة التأثير ، وما جاء من بعدها في هذه الحرب متمم لها او ناتج من نتاجاتها ، لان الاسلوب والادارة والتعامل لم يختلف لكلا الحربين. وعلى اساسها ستكون العناوين التي ستتم مناقشتها قريبة من تلك العناوين ذات الصلة بالتعبية ، التي نوقشت من قبل ، وقد يكون الاختلاف بينهما في شدة التأثير التي زادت في هذه الحرب ، اذا ما نظرنا اليها من زوايا مثل:

آ. اضطرابات الدفاع. أوكلت القيادة العامة مهام الدفاع ، إلى أربعة فيالق(فل١ ، فل٣ ، فل٤ ، فل٧) وأعطت واجب الدفاع عن مدينة الكويت إلى قيادة قوات الخليج ، وأبقت قوات الحرس الجمهوري لأغراض الاحتياط والهجوم المقابل. إلا أن طبيعة تهديد الحلفاء وشكل الأرض الصحراوية المكشوفة ، حتم قيام العسكر العراقي باتخاذ وضع الدفاع لعموم قطعاته ، أي حفر مواضع وملاجئ ، وإعداد الأرض لتجنب تأثيرات القصف الصاروخي والجوي ، والاختفاء من الرصد الجوي ، ومتابعة الأقمار الصناعية جهد الإمكان. وهذا وضع فرض عليهم البقاء في مواضعهم لفترات ليست قصيرة خاصة بالنسبة إلى وحدات الجيش القريبة من الحافات الأمامية للموضع الدفاعي ، لأن التحرك يعني الكشف ، الذي يحتم التأكيد على الإقلال من الحركة نهارا والتعويض عنها فيما يخص الأرزاق والأمور الإدارية ليلا على الأغلب ، إلا في الحالات الضرورية.... عامل إذا ما أضفنا اليه عزلة الموضع الدفاعي ، عن التجمعات السكانية والمدن "عدا مدينة الكويت" نرى أن العزلة والشعور بها كانت منتشرة بين عموم المدافعين. عزلة مؤلمة قيدت الحركة بشكل حاد في الأيام الأخيرة"ما قبل القصف الجوي" فأضعفت المعنويات كثيرا ، وزيدت كثيرا ايضا نسب الإصابات النفسية المتمثلة في الإيذاء المتعمد للنفس. والميل الى الانتحار. وتكرار المشاجرة. وغيرها ، مشاكل اقتربت في وقتها من حدود الاضطراب ، مثل الافراط في تناول الحبوب المهدئة والمهلوسة ، التي يعد قلق العزلة ، السبب المباشر

لحصولها ، ويعد ارتفاعه لدى الشخص المعزول وراء صعوبة الاستقرار في المكان ، وفي حالتها يجد المعني نفسه ميال إلى التحرك. يجلس في المكان تارة ، ليكتشف أن الجلوس لم يخفف من قلقه ، فيعود إلى الوقوف ثم المشي. حركات لم يساعد الموقف القتالي الدفاعي ، على القيام بها ، فازدادت شدة القلق ، وتحولت انفعالاته إلى اضطرابات عصابية ، وضعف في الحالة المعنوية[٨].

إن العزلة وتقييدات الحركة المفروضة باستمرار الوقت ، مع ترشيد ومن ثم منع الإجازات ، وانعدام الترفيه ، وقلة الاختلاط ، وكثرة التحسب ، تسبب في وضع نفسي لغالبية المنتسبين ، قربهم من حافات العصاب.

ان هذه عوامل مع قيادة بنت اساليبها في التعامل على الشك والتهديد ، وارزاق من الدرجة الثانية ، تصل ناقصة ، متأخرة عن مواعيدها ، لغالبية قطعات الجيش ، "باستثناء الحرس الجمهوري ، الذي تُقَدم لمنتسبيه كاملة من الدرجة الاولى ، وبالوقت التقريبي دون تأخير". مما عرض المدافعين ، لأعباء الرفض المبطن بما يفوق طاقاتهم المستنزفة ، ودَفعهم باتجاه تشكيل مدركاتهم ، متمحورة حول جسامة الخطر الذي يتهددهم..ضغوط نفسية ، كانت شديدة عليهم طيلة تواجدهم في الموضع الدفاعي ، تسببت في زيادة حالات الاكتئاب ومصاعب النوم ، وفقدان الشهية والشعور بالإنهاك ، وضاعفت من نسب الإصابات العضوية ، النفسية مثل الانهاك ، والطفح الجلدي ، وعدم القدرة على الاسترخاء ، لأعداد غير قليلة من المدافعين[٩].

ب. اتساع ظاهرة الغياب. الغياب ظاهرة سبق وجودها حرب الخليج الثانية أو بالمعنى الأكثر وضوحا كانت قد بدأت خلال الحرب مع إيران ، إذ بينت دراسة إحصائية قامت بها لجنة خاصة قبل انتهاء الحرب مع إيران بفترة قصيرة أن عدد الماكثين في الهروب بلغ سبعون ألفا وثلاث وعشرون هاربا ، وهو رقم يمثل فقط ٦٤/٠٥٪ من العدد الإجمالي للغياب والهروب الذي بلغ (١٠٩٣٢٥) في وقت إعداد الدراسة بينهم ثمان وثمانون ضابطا ،[١٠]. اعداد عالية المستوى ، مهدت مع الأستمرار بطرق التعامل غير الصحيحة مع الظاهرة إلى مضاعفتها إبان حرب

الخليج الثانية ، لاسباب عدة من اهمها:

أولا. عدم الإيمان بهدف القتال ، الذي وجد العسكر أنفسهم محشورين وسطه ، دون سابق إنذار.

ثانيا. قلة التواصل بين الآمرين ومنتسبيهم ، وكذلك بين المعنيين بالتوجيه المعنوي ، والضباط والمراتب لعدم مساعدة الأرض الدفاعية على تجميع عدة أشخاص في مكان واحد.

ثالثا. قناعة العسكر ضباطا ومراتبا أن المعركة خاسرة ، وإن العدو يتفوق عليهم بعشرات الأضعاف التي لا تعطي فرصة للخروج بسلام ، رغم أن العديد منهم كان معتقدا أن المواجهة سوف لن تتم ، وإن صدام يناور إلى آخر لحظة. شعور كان موجودا ولحين بدء القصف الجوي ، أوجد صدمة زادت شدتها تأثيرا ، بسبب الإحباط الذي ولدته تلك التصورات غير الدقيقة.

طول فترة الترقب والانتظار التي أنهكت الجهاز العصبي ، وقللت من قدرة العسكري على التحمل ، وأضعفت حججه وتبريراته في الصمود.

رابعا. التأثر النفسي بالإعلام العالمي ، ودعاية الحلفاء الاستراتيجية ، التي وظفت جهودا كبيرة لتأكيد الإحساس بالحياة ، إي تنشيط غريزة الحياة ، والرغبة في المحافظة على الذات التي لم يجد العديد من العسكر مجالا لتحقيقها ، إلا من خلال الهروب من المواجهة.

خامسا. عدم ملائمة الدفاع الذي أعدته القيادة العامة ، وأملته الظروف التعبوية على إشباع حاجات العسكر العضوية (الطعام ، والنوم ، والراحة) والنفسية مثل الشعور بالأمان ، التي تضافرت لتزيد من نسبة اليأس الذي ساعد على الهروب.

سادسا. رتابة الحياة في الموضع الدفاعي ، التي أوجدت نوعا من الملل عاملا اضعف المعنويات وزاد من نسب الهروب.

سابعا. التأثير السلبي لبعض العوامل العسكرية في إحداث الهروب ، وزيادة نسبه مثل: تعرض العديد من المراتب إلى الضرب والإهانة والتجريح المستمر ، بطريقة

أشعرتهم بالدونية والرغبة بالتخلص من الموقف المهين. وعدم وجود أسس عادلة لتوزيع الواجبات ، والإجازات ، وحتى الأرزاق. وفساد الذمم واستشراء الوساطات ، والرشوة في منح الإجازات ، والإخلاء الطبي. والتمييز "النسبي" بين المنتسبين نفعيا ، في كل ما يتعلق بحياتهم ، وطبيعة خدمتهم في الوحدة. كذلك ضعف كفاءة البعض من الآمرين ، وتدني مستويات معنوياتهم الذي انعكس سلبا على وضع المراتب وزاد من رغباتهم بالهروب ، كذلك استخدام القسوة ، والعقوبة بأبعد مدياتها من قبل الضباط والآمرين دون مبرر أحيانا. ومن ثم عدم تفهم ظروف ، ومشاكل الضباط بالرتب الصغرى وضباط الصف والجنود ، وعدم القدرة على حلها.

إن ظاهرة الهروب التي بدأت في القوات المسلحة ، "الجيش على وجه الخصوص" اخذت بالانتشار ، مع تقادم الأيام والاقتراب من يوم القصف ، حتى زادت بشكل كبير وغير مسيطر عليه ، مع بدء القصف التمهيدي ، وتميزت بالإضافة إلى كثرة أعداد الهاربين ، شيوع هروب الضباط ، وضباط الصف وبنسب أثارت قلق القيادة وحيرتها. الأمر الذي أثر على المتبقين في الموضع الدفاعي ، وكذلك على القدرة القتالية العامة.

ج. العمليات النفسية. كانت القيادة العامة ، ومنذ الأيام الأولى للاجتياح تعاني مشكلة إقناع العسكر العراقي في أمور مهمة تتعلق بأسبابه ، ودوافع عدم الانسحاب ، وجدوى مواجهة اثنان وثلاثين دولة بينها أمريكا الأقوى في العالم. وكانت قيادة الحلفاء في المقابل ، تمتلك من جانبها حجج مقبولة تتعلق بتحرير الكويت ، والدفاع عن السعودية ، ومحاربة التجاوز والدكتاتورية. أهداف للحرب النفسية ، سمحت للحلفاء التحرك الواسع بحرية كاملة ، وبوسائل وأدوات متعددة لعموم الكرة الأرضية من فضائيات ، ومحطات إذاعية معروفة مثل (لندن ، صوت أمريكا ، مونتكارلو) وغيرها العشرات ، وصحف عالمية ودور نشر دولية ، وتحرك دبلوماسي واسع ، حشدت جميعها ، للتأثير النفسي على العسكر العراقي.

وبالمقابل كانت أهداف الحكومة العراقية مرتبكة وغير واقعية ، يتكرر عرضها باسفاف مثير للتوتر والانزعاج. هذا بالإضافة إلى محاصرة الوسائل النفسية العراقية في تلك المرحلة ومحدودية تغطيتها. إذ لا تصل الصحف المحلية إلى المدافعين بشكل منتظم. ولم تستطع دائرة التوجيه السياسي تنظيم أنشطتها في التوعية الفكرية ، والمعلوماتية كما كان الحال إبان الحرب مع إيران. ومعدات الحرب النفسية التعبوية ، سواء منها الخاصة بالطائرات أو العجلات باتت مقيدة تماما. الأمر الذي تسبب في نهاية المطاف ، بقاء دعاية الحلفاء ، وحربهم النفسية فاعلة بالنسبة للمدافعين العراقيين ، لم يقتصر تأثيرها على الجانب المعنوي وزيادة نسب الغياب ، بل والمساهمة غير المباشرة بفعل الانهيار والهدم الذي حصل مع بدايات إحساس العسكر بضعف السلطة الضابطة.

ان دعاية الحلفاء ، التي عمقت مشاعر عدم الاقتناع بجدوى الحرب وبطلان أهدافها ، نجحت في تعميق هامش المجهول في النفس العراقية بشكل عام ، والعسكر العراقي على وجه الخصوص ، إذ أنها باتت تركز على مسائل مثيرة لمزيد من القلق والتوتر مثل حجم الدمار القادم ، والمستقبل غير المضمون. واحتمالات تقسيم العراق ، وإعادته إلى عصر ما قبل الصناعة. وغيرها مفردات في الحرب النفسية الاستراتيجية ، اثارت القلق ، وعمقت هامش المجهول ، الموجود أصلا في تفكير العسكر العراقي ، بعدما وجدوا أنفسهم بمواجهة عشرات الأسئلة المبهمة ، وهم غير مستعدين لقبول تفسيرات الحكومة التي لا يثقون بها ، لطبيعتها غير المنسجمة وأفكارهم المخزونة. حتى اصبح ، اي المجهول من أكثر العوامل إثارة لتوجس الخطر ، والقلق الشديدين ، اللذين أثرتا سلبا على حال العسكر ، ومهدتا لفعل الهدم والانهيار. اذ ان التوجس والقلق اذا ما كانا بدرجات عالية ، يؤديان باحتمالات كبيرة إلى ما يسمى بالتحفيز الفسلجي ، الذي يدفع عددا من الغدد الصماء إلى إفراز الادرنالين ، والنورادرينالين لمساعدة الجسم على التعامل في مواجهة الخطر ، وبنسب تتصاعد مع تصاعد شدة الخوف والقلق ، لتصل إلى درجة مزعجة تعيق التفكير

السليم للعسكري في المواقف الصعبة على وجه الخصوص ، وتجعل ردود أفعاله غير سوية ، وتفقده الفعالية القتالية ، رغم خلو جسمه من الإصابات العضوية[11] ، وهذا ما حدث لعديد من العسكر العراقي قبل تنفيذ فعل الهجوم البري وحصول الكارثة. حتى امكن وصفها بأجواء شحن انفعالي ، مهدت الى الانهيار ، واشاعة الفوضى السلوكية لعموم المدافعين ، وانتشار الإشاعات المقلقة... اجواء مربكة ساعد في حصولها النشاط الاعلامي للحلفاء. وضعف الحكومة العراقية ، وعدم قدرة أجهزتها على الرد أو حتى على صياغة إشاعات ملائمة. عندها تداخلت إشاعات الخوف الذي زادت شدة تأثيرها بتناقص الأمل ، لتنتج وضعا نفسيا ، بائسا ، خاصة في الأيام التي سبقت الهجوم البري.

ان اكثر مواضيع الاشاعات رواجا وانتشارا بين المنتسبين ، في تلك الفترة الزمنية ، كانت تلك التي تناولت الهجوم ، وبعض اساليبه. اشاعات اضاف لها العقل القلق مسحة خيالية ، جعلتها أكثر اخافة وتأثيرا مثل النزول من الجو او القدوم من البحر ، واستخدام اسلحة الدمار الشامل ، وقتل القادة .... الخ.

٢. القصف الجوي وفعل الهجوم البري

لو جاز لنا الواقع السائد ، متابعة حالة المقاتل العراقي في بعض جوانبها "السلبية" لتلك الفترة الزمنية الحرجة من الحرب الصعبة ، ولو عدنا الى التقييم العام للحالة المعنوية آنذاك ، وعلى وفق التقارير التي كان يرفعها المركز النفسي المتقدم المعني بتقييم ومتابعة*[12] الحالة النفسية ، لامكن وصفها أي حالة المقاتلين في

* شُكل مؤقتا وبطريقة تشبه اللجان الموسعة ، مركزا نفسيا متقدما ، يؤدي مهام متابعة الحالة المعنوية والنفسية للقوات المسلحة ، خلال فترة الاستعداد للمواجهة وأثنائها ، وفتح لهذا الغرض ، مقرا له في بناية مدرسة من مدارس قضاء أبو الخصيب في البصرة ، برئاسة مدير التوجيه المعنوي ، يعاونه ضباط أطباء وأخصائيين نفسيين من اللجنة النفسية في وزارة الدفاع ، وآخرين من الطبابة العسكرية ، وضباط من التوجيه المعنوي ، ومفارز نفسية من شعبة الاستخبارات النفسية ، درج على كتابة تقارير تقييم معنوي ، تكاد أن تكون يومية ، تطورت من حيث الصياغة لتكون أقرب إلى الواقع أيام القصف ، وتنفيذ الهجوم البري.

مواضعهم الدفاعية ، بالآتي:

أ. إن النشاط العام للغالبية ، ينقصه الدافع الذاتي ، وتفكيرهم العام يفتقر إلى الوضوح بالرؤيا.

ب. ان البعض من معالم النشاط العسكري الخاص بنقل البريد والتموين والتنقل بين المواضع ، قد تناقصت بشكل ملحوظ ، لتكون شبه معدومة أو غير مرغوب بها مع بدأ القصف الجوي ، حتى بات الوجوم يخيم على الوجوه ، وبشكل ملحوظ.

ج. اعتقاد الآمرين بكافة المستويات ، بعجزهم عن تقديم دعم لجنودهم ، الأمر الذي حدد من حركتهم ، التي باتت هي الأخرى غير مستحبة من قبل المراتب أنفسهم ، لأن كثير منهم يظن أنها حركة يمكن أن تجلب طائرات العدو ، وتزيد شدة القصف على رؤوسهم.

د. انها حالة ملل بالمفهوم العلمي للسلوك البشري ، ورغبة ملحة لتغيير نمط الحياة ادت إلى الإحساس بالتعب والإجهاد ، على الرغم من قلة الحركة ، وانعدام المجهود العظلي.

هـ. وانها رتابة في التواجد بمواضع محفورة تحت الأرض ، وصعوبة عيش في أجواء صحراوية شديدة البرودة ، وقصف شديد ، لا يتوقف ، وحركة في النهار اصبحت معدومة ، عوامل ضاعفت وبشكل ملحوظ مغالاة المقاتلين بتقدير وطأة الزمن ، الذي باتت ساعاته أياما ثقيلة ، تنذر بالهلاك شبه المحتوم.

تأثيرات القصف الجوي

لقد بدء القصف الجوي المعادي فجر يوم ١٩٩١/١/١٦ ، بعد يوم واحد من المهلة التي اعطتها الامم المتحدة لانسحاب القطعات العراقية ، وكان قصفا شديدا شمل الجبهة وجميع مناطق العراق ، بمجموع طلعات بلغت في اليوم الثالث والاربعين الذي توقفت فيه الحرب (١٠٩.٨٦٧) بمعدل(٢٥٥٥) غارة يوميا ، وبمجموع قنابل القيت بمقدار (٦٠.٦٢٤) طن. فكان قصفا مريعا ، وان قلص من هامش المجهول المثير للتوتر ذو الصلة بالعدو ، بعد أن أصبحت مقاصده واضحة بالنسبة إلى المدافعين ، الا انه

استبدله بصيغ اخرى للمجهول يتعلق بقواتنا المدافعة ، وبمعالم توتر آخر ، نتجت من:

أ. تقييد قدرة القيادة على المناورة. لقد استهدف القصف من بدايته مقرات القيادة ، بدءا من السرية والفوج حتى الفرقة والفيلق ، والمقرات الميدانية للقيادة العامة للقوات المسلحة ، وكذلك عقد المواصلات ، ومفارق الطرق ، ومراكز الاتصال ، ورغم توجه القيادة العامة لوضع خطط لإدامة الاتصال بين القيادات وتشكيلاتها. والتشكيلات ووحداتها ، وهكذا حتى مستوى الجندي في الحافات الأمامية ، لكنها في الواقع العملي قد توقفت عند المواضع القريبة من الحافات الأمامية لصعوبة التحرك ، وتقلصت بشكل ملحوظ في العمق لنفس السبب ، إلا في حدود المخاطرة بنسب عالية أو في الليل على الأغلب ، وهذه حالة حيَدَتْ أو غيبت الوجود المادي والنفسي لقيادة منتسبين ، لم يدربوا أو حتى لم يتوقعوا مثل هكذا مواقف ، ودفعت بهم الى الارتباك منذ الأيام الأولى للقصف ، وحَوّلت هامش المجهول من جهة العدو إلى الجهة المعاكسة "المدافعة" التي بات المقاتل لا يعلم فيها عن آمره أو قائده في أحيان ليست قليلة ، ولا يعلم ماهية الإجراء الذي يمكن أن يتخذ في المواقف المقبلة.

ب. هول الصدمة. للقوات المسلحة العراقية خبرة قتال مع إيران ، لم يتناساها العسكريون الذين أدارت الحكومة وجهتهم فيها من الحدود الشرقية إلى الجنوبية والجنوبية الغربية في سنتين ، ولم يأخذوا فيها فرصة للنسيان ، وكانت خبرة لثمان سنوات تسمح في أن يخرج المشاة من مواضعهم للنظر إلى الطائرات الإيرانية ، وهي تؤدي مهامها في القصف. وتذكرهم أن تشكيل الطائرات الإيرانية زوجي ، أو رباعي في كثير من الأحيان. وأن احتمالات التعرض للإصابة بسبب تلك الطائرات ليست عالية. وإن قوة التدمير لقنابلها من الوزن الوسط بسيطة ، وصواريخها ذات توجيه بطرق تقليدية ، والمنطقة التي تستهدفها ليست واسعة نسبيا. خبرات وافكار عند مقارنتها بواقع الحرب الخليجية الثانية ، حيث الأسراب المتعددة بالمئات لطائرات الحلفاء ، بلغت أعداد المقاتلة منها فقط(١٥٤٣) طائرة ، وزعت مهامها توزيعا

دقيقا بين مقرات القيادة ، ومراكز الاتصال ، وقواعد الصواريخ ، والدروع ، والمدفعية ، وأكداس العتاد ونقاط الماء والأرزاق ، والآليات حسب تسلسل أهميتها في المعركة ، ستكون المقارنة في غير الصالح النفسي للمقاتل العراقي. وعند مقارنة القوة النارية للحرب السابقة مع هذه اللاحقة في التعامل مع مواضع المشاة التي شلت الحركة ، إلا من انتظار بات مؤلما ، ستكون كذلك في غير الصالح النفسي. هذا واذا ما اضيفت لها مقارنات اخرى ، تتعلق بدقة الإصابة ، وسعة التدمير للمنطقة المستهدفة ، وفاعلية وسائل التشويش ، والإعماء الإلكتروني المستخدمة ، وآلاف الأطنان من القنابل الثقيلة والصواريخ التي توجه ليزريا ، ستكون النتيجة ليست في صالح المجازفة بالخروج من الملاجئ ، ولا في صالح المراهنة على احتمالات النجاح ولو بأدنى الدرجات ، عندها حدثت الصدمة الانفعالية التي أعادت المقاتل إلى ملجأه محبطا ، يتحين فرصة الخلاص ، بهروب أو أختباء او استعداد للتسليم الى العدو. مقارنات في خبرات الحرب شملت بالاضافة الى الطيران الذي مهد لكسبها من قبل الحلفاء ، المدفعية التي لم تعد تتوقف عن القصف التمهيدي منذ الساعات الأولى ليوم ١٩٩١/١/١٧ حتى الشروع بالهجوم البري في الساعة ٤٠٠ • يوم ٢٤ شباط ، بعيارات مختلفة ، ومسافات متعددة ، لا يمكن تقريب تأثيراته أو مقارنتها بمدافع حرب الخليج الأولى. وشملت كذلك الطائرات السمتية التي تجوب سماء المعركة في حركة دائبة لاصطياد الدبابات ومواضع المشاة ، ومن ثم الـ (٣٨٥٠) دبابة قتال رئيسية بعتاد لليوارنيوم المنضب ، وغيرها أسلحة ، ووسائل تأثير لا تقترب من تلك التي استخدمت في حرب الخليج الأولى بأي شكل من الأشكال. فكانت نتيجة المقارنات الفكرية شبه المستمرة ، صورٌ عقلية لكارثة متخيلة بطريقة تحتم حصول الانهيار. زيد أعلام العدو وحربه النفسية الاستراتيجية والتعبوية ، من الاعتقاد بها ، فكونت ضغطا نفسيا على المدافعين كانوا فيه شبه معطلين ، إلا بالتفكير عن كيفية الخلاص ، وتلك كانت إحدى أهم عوامل الهدم والانهيار.

٣. الانسحاب السياسي

لم يكن صدام يريد الانسحاب من الكويت ، ولم يفكر بطريقة الانسحاب خيارا أو نتيجةً لتقدير موقف عسكري مسبق في مواجهته مع الحلفاء ، لاعتبارات شخصية على الأغلب ، ولم يكن القادة العسكريين الميدانيين ، يفكرون بطرح خيار الانسحاب ، ولم يكن القادة القريبين من موقعه في القيادة العامة ، العارفين جديا بالامكانيات المتيسرة والقدرة القتالية ، قادرين على اعطاء تفسير منطقي لإصراره على عدم الانسحاب ، وسعيه لقبول المعركة الخاسرة بكل المقاييس العسكرية. وعزز اصراره هذا بامر اصدره قبل الهجوم البري بايام ، يمنع بموجبه كافة وحدات وتشكلات القوات المسلحة من الانسحاب ، وامعانا في اعطاء الانسحاب صورة الفعل المحرم ، نص ، على عدم الامتثال لأية أوامر تخص الانسحاب من الكويت وعموم المواضع الدفاعية ، وإن جاءت منه شخصيا ، وعلى لسان حاله مباشرة ، بأية وسيلة بينها الاعلام. فوضع بأمره هذا ، البقاء في الموضع الدفاعي غاية تفوق أهميتها غايات أخرى ، مثل قيادة معركة دفاعية ناجحة أو القتال من أجل العراق ، والأهم منهما ارتباط الغاية في عقل المدافعين بانتحار جماعي سيحصل عند مواجهة غير متكافئة ، وغير محسوبة مع عدو دولي متفوق في كل المجالات. فزاد من قلق او فكرة الهلاك الجماعي الموجودة في العقول المعزولة ، واثار عديد من الأسئلة الخاصة بعدم جدوى القتال ، وكثير من الشحنات الانفعالية السلبية ، التي زادت او ضاعفت مستويات التوتر الموجودة اصلا.

ان الأمر الصادر بعدم الانسحاب ، زاد من الاعباء النفسية المسلطة على القادة الميدانيين ، ووضعهم في موقف الاستسلام للامر الواقع ، وزيادة الضغط على المنتسبين لان يبقوا في مواضعهم ، ودفع قسم منهم الى التوجه للهروب حلا يجنبهم ضغط الآمرين واحتمالات الموت الجماعي. فزادت فعلا نسب الهروب ، والتسرب إلى الخلف ، بمستويات لم تستطع إجراءات الحزب والاستخبارات العسكرية القسرية من الحد منها ، وبحدود باتت فيها ظاهرة أخلت بالقدرة القتالية ، لكثير من وحدات

المشاة المدافعة على وجه الخصوص. اما الباقين ، وهم نسب تقل عن نصف الموجود ، قبلوا فكرة الموت في صحراء الكويت ، أو نفذوها على أساس الانضباط القسري ، الذي تكون في سلوكهم نتيجة حتمية لتصارع الأفكار ، ذو الصلة باتجاهات الموت التجنبية المؤلمة ، وهي في المواضع الدفاعية لتلك المرحلة ، كانت صراعات بين احتمالات الموت إعداما من مفارز الحزب ، وأجهزته عند ترك الموضع الدفاعي ، وبين احتمالات الموت شهداء في مواضعهم الدفاعية بعيدا عن الذل ، والمهانة لهم ولعوائلهم من بعدهم. فكان لشريحة الباقين في مواضعهم ، تفضيل للاتجاه الثاني ، خاصة بالنسبة الى الضباط ، وبالمحصلة كان بقاءا قلقا ، متأزما ، له الاثر الكبير في احداث حالة الفوضى التي حصلت عندما عاود القائد العام اصدار امر انسحابه الفعلي ، انسحابا تحول الى فوضى ، وكارثة عسكرية قوضت البنية العسكرية.

أثر الانسحاب على عملية الهدم المستمرة

لا يمكن ان تنسحبوا حتى بأمر مني ، وبعده بأيام لا بد وان تنسحبوا بأمر مني ، اسحبوا معكم ما تستطيعون سحبه. أجلبوا ما يمكنكم حمله. دمروا ما لا تستطيعون السيطرة عليه....اوامر متناقضة لقائد عام ، ابقى جميع المفاتيح في يده حتى آخر لحضة سدت فيها كل الابواب ، الا باب الفوضى ، التي مهدت لاخرى بعدها وأسهمت في التعجيل بعملية الهدم. هذا ولاعطاء تصور عن مدى اسهامات فوضى الانسحاب ، في التعجيل ، لابد من مناقشتها تحت العناوين الآتية:

أ. كارثة الانسحاب. ان توجيه أمر جماعي باستحالة الانسحاب ، من الرجل الاعلى اي القائد العام ، لأي سبب كان وتحت أي ظرف يكون ، كما مبين في أعلاه ، ضاعف من درجات القلق في النفوس ، وضاعف معه مستويات البغض الموجه إلى السلطة في داخلها. والحلفاء من جانبهم يشددون الضغط على أولئك المقاتلين المدافعين ، فيجعلون القلق في أعلى درجاته ، ويحولون البغض مقتا في أعلى مستوياته ، وفي ظل هذا الوضع أصبح جل الهم بالنسبة الى المقاتلين ، في تلك اللحظات الحرجة ، كيفية التخلص من القلق القاتل ، وجاءت الفرصة بالساعة ١٨٠٠

يوم ١٩٩١/٢/٢٥ عندما أصدر القائد العام أوامره ، بالانسحاب الفوري دون الرجوع الى القادة العسكرين الميدانيين ، ودون الركون الى تقادير الموقف التقليدية.... انسحاب وجد فيه جميع المدافعين القلقين أنفسهم ، مسرعين لترك مواضعهم بقوة دفع غير طبيعية ، تضافرت مع جهد الحلفاء العسكري الضاغط ، لتحوله إلى كارثة هدم عسكرية ، لم تخبرها القوات المسلحة العراقية من قبل ، كما لم تعرفها الجيوش القريبة من العراق في سابق عهدها. اذ أربك أمر الانسحاب ، وطريقة تبليغه السريعة ، وغير الاعتيادية الآمرين والقادة الذين ما زالوا يعملون بضوء الأوامر السابقة التي تحرم الانسحاب. ووضعهم في موضع الحيرة ، خاصة وان الأمر ، قد وصل إلى بعضهم برسالة شفوية ، نقلها معتمدين مرتبكين ، كانت لا تتعدى عبارة باللهجة العراقية الدارجة "خلصوا أنفسكم" ، وبُلغ إلى بعضهم الآخر بالتلفون الميداني بعبارة انسحبوا فورا ، وزاد الطين بلة ، نص الأمر ، على وجوب أن تُكمل كافة القطعات انسحابها إلى داخل حدود العراق خلال يوم واحد ، وأن تسحب معها ما تستطيع سحبه من معدات ، وبعكسه تدمر الباقي في أماكنه الموجودة قبل الشروع بالإنسحاب. فكان أمر انسحاب قد صيغ ، صياغة مستعجلة مرتبكة ، في ظروف مواجهة غير طبيعية لا تثير التوتر فقط ، بل ومهدت إلى الفوضى والاضطراب ، ووضعت المقاتلين عموما والقادة والآمرين خصوصا في حالة من التردد ، وعدم التصديق ، وفقدان التركيز ، لم يفيقوا منها إلا ومنتسبيهم قد خرجوا من مواضعهم الدفاعية خارج سيطرتهم الفعلية. وكأن بعضهم قد سمع بالأمر او تحسسه من المحيطين بالآمر ، وبذا لم يكن أمامهم في تلك الدقائق الحرجة بدٌ غير السير خلف منتسبيهم باتجاه الحدود ، مشيا لكثير منهم على الأقدام في حالات ، وصل أصحابها الى مدن الجنوب العراقي ، وأخرى الى بغداد. لقد انقطع الاتصال بين المقرات العليا "القيادة العامة" والمقرات الميدانية" الفيالق والفرق" وبين بعضها البعض ، وارتبكت منظومة تعبير الأوامر والمعلومات ، وضعفت وسائل الضبط والسيطرة ، فاصبحت بعض الوحدات خارج التبليغ الرسمي بالانسحاب ، وبقيت

في مواضعها منسية ، أو تُركت لعدم تيسر الوقت والجهد لابلاغها ، حتى أُسَرها الحلفاء على الفور ، عند تحقيق التماس معها ، وأخرى تلمسته من خلال ارتال الجنود والضباط المنسحبين ، وقد تخللوا في انسحابهم مواضعها المرتبكة نفسيا أو مروا قريبا منها ، فحشرت نفسها في طريق الانسحاب باسلوب زاد من ارتباكهم. وضع مأساوي ، وصفه العقيد صباح كاظم أحد آمري كتائب المدفعية الساندة للفرقة الخامسة ، وهو في سجن رقم واحد في شهر كانون الاول عام ١٩٩١ بالقول " لقد شاهدت من موضعي في الكتيبة ، آلاف العسكريين ينسحبون باتجاه الحدود ، بطريقة غير نظامية ، استوقفت بعضهم ، لاسألهم عن طبيعة هذا المشي ، فلم أحصل على إجابة واضحة سوى كلمة انسحاب تتردد على شفاه الجنود المنسحبين ، فاعتقدت أن ذلك هروب جماعي ، وعلى اساسه أصدرت أوامري لمنتسبي كتيبتي بعدم التحرك من المواضع ، لكنني وبعد دقائق من أمري الصادر ، بدأ جنودي يخرجون من مواضعهم ، ويدخلون صفوف المنسحبين ، تاركين مدافعهم ، غير مبالين لمناداة بعض ضباطهم ، وعندما هممت التدخل لمعالجة الموقف بطريقة الآمر المنضبط ، لم اجد من يسمعني سوى مراسلي الذي كتب علي تقريرا حزبيا بعد انتهاء المعركة ، يتهمني بالاستهزاء من أمر الانسحاب".

لقد اقتصر الانسحاب من الكويت"آليا وراجلا" على طريقين رئيسين كان الأول طريق الكويت ـ المطلاع ـ صفوان ـ البصرة. والثاني طريق الكويت ـ أم قصر ـ الفاو ـ البصرة. وطريق ثالث للقطعات المدافعة على الحدود العراقية السعودية ، بصية ـ ناصرية. طرق محددة ، جعلت المنسحبين هدفا سهلا لطائرات الحلفاء السمتية ، التي دمرت كثير من الآليات المنسحبة من المواضع الدفاعية بطريقة نظامية ، وقتلت المئات ، في مشهد مؤلم ، وصف طريق الانسحاب على اثره بطريق الموت. وهي طرق مزدحمة بالمنسحبين ، المذهولين ، باتجاه مدن الزبير والبصرة التي اكتظت بالعسكريين المنفعلين ، من جميع الوحدات والصنوف. يجمعهم اليأس ، والجوع ، والرغبة في الوصول الى البيت ، والاستهزاء بالقيادة وقرارها في الانسحاب ،

فتشكل على اثرها ، وضعا معنويا متدنيا أو ما يمكن تسميته بالانهيار النفسي.

ب. فقدان السيطرة. كانت معالم القيادة والسيطرة قد تصدعت في مراحل ما قبل صفحة الانسحاب لأسباب تم ذكرها في أعلاه ، وانتهت أو تعطلت تماما خلال مرحلة الانسحاب ، لرغبة غالبية المنتسبين التخلص من ضغوط الحرب والالتزام ، التي بقوا تحت وطأتها طيلة فترة الأشهر الخمسة التي سبقته ، أي التحرر منها ، ولأسباب فنية ساعدتهم على سلوك الفوضى في أدق مرحلة من مراحل الحرب منها:

أولا. عدم القدرة على تأمين الاتصال لا سلكيا مع بداية ترك الموضع الدفاعي ، لتعطل بعض الأجهزة اللاسلكية ، ولترك أخرى في المواضع الدفاعية ، ولفاعلية التشويش والحرب الإلكترونية للحلفاء ، ولخشية الآمرين من استخدام ما تبقى بعد أن أصبحت هدفا سهلا لطائرات الحلفاء.

ثانيا. التغير السريع بالموقف القتالي نحو الأسوأ ، أربك القيادة العامة للقوات المسلحة ، التي أخذت على عاتقها تحديد أماكن تجمع القيادات المنسحبة لحسابات بعضها أمنية أكثر منها تعبوية ، وأربك القيادات الميدانية ، التي وجدت في بعض الأحيان أن قطعات الحلفاء أو وحدات أخرى من فيالق أخرى ، قد سبقتهم إلى تلك المواقع المؤشرة أو أنهم مرغمون لتركها ، لاعتبارات الأمن الداخلي التي بدأت مؤشراته غير مشجعة بالنسبة للقيادة المذكورة. وبهذا الصدد ذكر قائد الفرقة٢٦ التي انسحبت من موضعها الدفاعي العميد الركن فؤاد حسين علي ، أنه وعند انسحابه ، التقى قائد الفيلق السابع الفريق الركن أحمد حماش ، الذي هو من نظام معركته ، فسأله عن الوجهة التي يمكن ان يسحب قيادة الفرقة اليها ، فرد عليه ، أختار أنت المكان وانسحب اليه ، وأضاف ان بعض ضباط الركن في مقر الفرقة المتبقين معه أشاروا اليه أن يكون انسحابهم الى بغداد ، لكنه فضل الذهاب الى الديوانية ، وبعد انتهاء فوضى الانسحاب ، والقضاء على الانتفاضة ، تمت محاسبة القادة الذين أنسحبوا الى بغداد ، على اساس الشك بنواياهم ،

وأعدم بعضهم مثل اللواء الركن عصمت صابر واللواء الركن بارق الحاج حنطة ، والعميد الركن كامل ابراهيم ، وآخرين.

ثالثا. قطع الجسور ، واقتصار العبور على وسائل محدودة ، كَدَسَ عديد من الجنود في أماكن معينة مثل ضفتي شط العرب ، التي استغرق العبور من جانبها في العشار الى التنومة يومي ١ و١٩٩١/٣/٢ ما يقارب الست ساعات للعجلة الواحدة ، وتكدس الراجلة على الضفة حتى بادر بعضهم ، باعطاء بندقيته ثمنا لعبور بواسطة "الشخاتير" ، وهذا وضع مزرٍ يعبر عن حالة انهيار ، تسبب في ازدياد عدوانية المنتسبين على دولتهم ، وحرك في داخلهم توجهات التمرد ضد قيادتهم ومن ثم حكومتهم ، التي مثلت سبب المأساة.

رابعا. تدمير الآليات العسكرية ، وعدم وجود سيارات وشاحنات ، وتوقف القطارات لنقل آلاف الجنود والضباط إلى مدنهم ومقرات وحداتهم الدائمة ، جعلهم يتنقلون مشيا أو يتكدسون بالمئات في سيارة حمل لمسافات بعيدة ، في أجواء القصف ، وكثرة الخسائر على الطرق ، وضعف المعنويات ، أدى إلى انهيار أسس الضبط ، وعدم الالتزام بالأوامر الصادرة من قبل بعض القيادات ، والوحدات التي استطاعت المحافظة على كيانها رغم قسوة تلك الظروف ، عندها عمت حالة الانهيار.

ج. وطأة الخسارة. تكبدت القوات المسلحة إصابات مختلفة في الحرب مع إيران قدّرتها بعض المصادر ، بما يزيد على المليون إصابة[١٣] ، تعاملت معها بطريقة استطاعت استيعابها ، والسيطرة عليها لامتداد وقوعها على فترات مختلفة ، ولمسافة زمنية بلغت الثماني سنوات ، لكنها وفي حرب الخليج الثانية ، قصيرة المدى ، كانت قد شكلت كارثة حقيقية على المجتمع والدولة وقواتها المسلحة ، لأسباب بينها:

أولا. عدم استيعاب نقاط جمع الخسائر لأعداد الشهداء ، التي تزايدت بشدة ، مع قلة الثلاجات المخصصة لحفظ جثثهم ، وانقطاع التيار الكهربائي ، ما جعل البعض

يترك جثة الشهيد التي أخلاها خارج الثلاجات وفي الممرات ، ومن بعدها خارج النقاط والمراكز بطريقة تثير البؤس والاشمئزاز. خاصة مركز جمع الشهداء الكائن على طريق البصرة الزبير ، الذي عفنت فيه الجثث.

ثانيا. نقص عجلات الاسعاف أصلا ، وتدمير بعضها ، وعطل البعض اثناء التنقل على الطرق العامة ، وعدم تيسر الوقود لبعضها الآخر ، فتحددت إمكانية إخلاء الجرحى والشهداء ، وبقي الكثير منهم على الطرقات ينزفون حتى الموت. كذلك قلة وسائط النقل التي يمكن استئجارها لاخلاء الشهداء بسبب نقص الوقود ، وتعقيدات التنقل على الطرق ، التي باتت غير آمنة ، وكذلك شحة التوابيت المخصصة لهم ، مما تسبب في تكديس جثث الشهداء ، وزيادة تعقيدات الإخلاء.

ثالثا. وقوع الخسائر في أيام قليلة ، وفي ظروف تفوقّ فيها الحلفاء بشكل مطلق ، حال دون إمكانية تنظيم الإخلاء ، بالاستعانة بالجهد المدني. كما ان عددها الكبير كان خارج قدرة المفارز الطبية في الوحدات على تنفيذ اخلائها ، وكذلك وحدات الميدان الطبية ، والمستشفيات الميدانية على استيعاب الإصابات وإخلائها ، مما حتم ترك البعض من المصابين والشهداء قسرا في ساحة المعركة ، وعلى طرق الانسحاب.

رابعا. انتشار وقع الخسائر وكثرتها على طرق ممتدة طويلا ومزدحمة ، وغير مسيطر عليها من وحدات الانضباط العسكري ، وفقدان الاتصال بالمقرات ، وتعب الزملاء وعدم قدرتهم على تقديم العون الأخلاقي ، تسبب في بقاء الجرحى ينزفون في أماكن إصاباتهم حتى الاستشهاد ، وتسبب في بقاء الجثث عرضة للتعفن ، ونهش الحيوانات في صورة يصعب استيعابها ، وإن كان الظرف قاسيا ، مسألة نقل طبيعتها المأساوية ، رجل مسن راجع المركز النفسي المتقدم مساء يوم٢٧ شباط ١٩٩١ ، طالبا التدخل لدفن أو إخلاء شهداء قصفت طائرات الحلفاء عجلتهم على طريق التنومة ، وبقيت جثثهم داخلها من اليوم الذي سبقه ، حتى باتت عرضة لنهش الكلاب السائبة دون إمكانية أهل القرية لتقديم حل ، بسبب

خشيتهم من التعرض إلى المسائلة في حالة دفنهم ، او من انقطاع وصلهم عن ذويهم ، ووحداتهم لعدم التعرف على هوياتهم ، وقد نقلت تفاصيل هذه الواقعة وأخرى غيرها إلى القيادة العامة في نفس اليوم ، لكنها لم تستطع تقديم حلا آنيا وهي في وضعها المضطرب ، وحدود حركتها المقيدة ، مما دفع الأهالي بعد الاقتناع بعجز القوات العسكرية من تقديم حل ، إلى دفنهم ووضع علامات على قبورهم أملا في أن تتذكرهم ، بعد تجاوز محنتها.

إن وضع الشهداء الذي باتت جثثهم متناثرة على الطرق ، وبين أروقة المراكز المعنية بالإخلاء والأرصفة المحانية لأسيجتها الخارجية ، ورائحة الموت المنبعثة منها ، ودماء الجرحى التي تسيل على امتداد طريق الانسحاب ، كونت في ذاكرة العسكر العراقي أفكارا ، أبعدتهم كثيرا عن الالتزام بعسكريتهم وبأهداف قادتهم ، وشعارات الحزب الحاكم لدولتهم ، واستثارت في داخلهم سلوك التمرد والفوضى وعدم الالتزام.

د. الشعور بالخذلان. جنود يسيرون فرادا ، وجماعات على الطرق ، وبين شوارع البصرة ، لم يأخذوا قسطا من الراحة ، ولم يتوقفوا عن المسير. ضباط تعطلت سياراتهم ، تركهم جنودهم ، وتنصلت عنهم حماياتهم الخاصة وسط الطريق ، وبين الاحياء السكنية ، فلم يجدوا أمامهم سوى التزاحم مع جنود من غير وحداتهم خجلا من طبيعة المسير ، وزملاء لهم تورمت أرجلهم من طول المسافة سيرا دون توقف ، فخلعوا أحذيتهم التي ضاقت عل اقدامهم ، وعاودوا المسير. جموع غاضبة ، ملأت الارصفة ، شغلت هياكل البنايات المتروكة. يتكلم اصحابها بصوت مسموع ، عن خذلان قيادتهم ، وتقصير آمريهم ، ولعنة ضم الكويت لعراقهم ، فلم يجدوا من يجيب عليهم أو يعتقلهم كما كان جاريا قبل انسحابهم ، ففكروا بوسيلة أجدى لمقارعة العدو والحكومة ، فلم يجدوا سوى المواصلة الدائبة للمسير. آخرون وقفوا أمام مطاعم ، يتصيد أصحابها الجياع ، لم تكن في جيوبهم نقودا تكفي لوجبة طعام بسيط. باعوا بنادقهم بالسعر السائد لوجبة غذاء واحدة ، تعينهم على

مواصلة المسير. زملاء لهم وقفوا أمام التماثيل المرصوفة على حافة شط العرب ، لضباط اسشهدوا في الحرب مع إيران ، يؤشرون بأياديهم الممدودة باتجاهها ، يفكرون بامكانية ان تقيم الحكومة ، تماثيل لزملاء قتلوا في هذه الحرب ، باياد ممدودة هذه المرة صوب السعودية والكويت ، وربما تركيا في المستقبل ، فلم يحصلوا على إجابة مقنعة سوى الرغبة في المسير. ومثلهم وجدوا في زمن اللحظة التي يعيشونها وقع ثقيل ، ارادوا التخلص من وطأته ، قصدوا وسائل العبور العسكرية الميسورة الى الضفة الثانية لشط العرب ، ادركوا انها مخصصة فقط للقادة وضباط الحرس الجمهوري ، فقرروا مساومة أصحاب القوارب الصغيرة على أسلحتهم ثمنا يدفعونه لقاء العبور ، أملا في عبور الزمن ومعاودة المسير. آلاف غيرهم أعياهم الظرف الصعب ، وأوهن حالهم التعب والجوع والعطش ، والانتظار ، فتفرقوا بين البيوت والجوامع والكنائس ، افترشوا الارصفة الموحلة ، يأسوا ، فقرروا ترك حالهم للقدر والتوقف عن المسير. كل ذلك جري على الارض قريبا من المقر المتقدم للقيادة العامة ، وأعضائها المتواجدين هم ايضا محبطين ، لم يفعلوا شيئا أو بالأحرى لم يستطيعوا فعل أي شيء في تلك الظروف الصعبة. وان تنبه بعضهم الى فعل شيء ، يجد ان من المستحيل فعله. انها حالة مزرية تماما ، كنت شاهدا على غالبية تفاصيلها ، وفي أحد مراتها ذهبت ومدير التوجيه المعنوي اللواء الركن منذر عبد الرحمن ، المشرف على المركز النفسي المتقدم الى مقر القيادة العامة المتقدم في بيت بمنطقة المعقل في البصرة ، حاملين آخر تقييم للحالة المعنوية والنفسية للفيالق والفرق المنسحبة ، تمت مناقشته مع الفريق الركن سعدي الجبوري وزير الدفاع ، والفريق الركن حسين رشيد رئيس أركان الجيش ، والفريق الركن سلطان هاشم معاون رئيس الاركان للعمليات ، وخلاله تم التنويه إلى وجود مؤشرات نفسية لحدوث اضطرابات في الشارع البصري ، بسبب ازدياد مشاعر العدوان في نفوس العسكريين اللذين لم يستطيعوا تصريفها باتجاه العدو ، وبسبب سوء أوضاعهم البدنية والنفسية ، وهم مستمرون في المشي إلى بغداد والمحافظات الاخرى. وفي

حينه رد رئيس الأركان ، بانفعال شديد ، متجاوز طبيعته المعروفة بالهدوء والاتزان ، قائلا "إن ما تقولونه غير عملي ، وإن كان كذلك ، فلم يعد في أيدينا شيء نعمله ، وكان الأجدر بكم إعلامنا بالذي يمكن عمله ، ونحن في مثل هذه الظروف الصعبة". وعندما تم اخباره ان الحل هو في تسهيل وصول المنسحبين الى ذويهم لتصريف مشاعر العدوان ، رد "ان هذا غير ممكن أيضا ، لان الجيش لم يعد يملك وسيلة نقل واحدة ، ولم يعد جهد الدولة الخاص بالنقل موجود". وبالفعل في اليوم الثاني وبحدود الساعة الثامنة صباحا أندلعت الانتفاضة ، بهجوم على مركز شرطة الحيانية.

مؤشرات الانهيار

مشاعر خذلان ، في وضع بائس وظرف صعب ، وتاريخ طويل من الكبت الانفعالي ، واحساس مفاجئ بضعف الدولة ، تناثرت بين العسكر وجمهور البصرة ، منطقة التحشد الرئيسية لحرب الخليج الثانية ، وساحة التجمع الرئيسية للمنسحبين ، ونقطة الانطلاق الاساسية إلى بغداد العاصمة ، وباقي المحافظات. مشهد بائس ، لوضع نفسي بائس ، مهد لحالة انهيار تمثلت ببعض وقائعه على الارض بالآتي:

آ. فقدان السيطرة. لقد اختلط حابلها بالنابل ، كما يقول المثل. ابتعد الجندي عن آمره ، وحار الضابط في طريقه. لا يعرفان سوية اين هي وحدتهم ، وباقي الزملاء. نجا الآمر من مقتل في القصف ، او من ضرب على الطريق ، توقفت سيارته في المنتصف ، لنفاذ الوقود ، تركه السائق دون استئذان بالانصراف ، فاكمل المشوار مشيا على الاقدام ، وصل البصرة في حيرة من امره ، يتلفت يمينا وشمالا فلم يجد أحد من وحدته ، فتاه في حيرته وفقد السيطرة على التفكير ، مشهد تكرر. القائد الذي تعود الجلوس على طاولة تجتمع حولها هيئة ركن ، يُصرف عن طريقها الاوامر والتعليمات ، ويتلقى من خلالها المردود ، قد تبخرت. لا احد يجيب على جهازه اللاسلكي ، فالاجهزة تركها اصحابها المخابرون ، بعد امتار من مواضعهم ، عندما اصبحت ثقيلة على اجساد ارهقها المشي الطويل ، فتاهوا مع الجموع. ومن

كان محضوضا واحتفظ بقليل من اوعية البنزين"الجليكانات" لسيارته الخاصة ، ونجا من سمتيات العدو اثناء السير على طريق الموت ، ودخل البصرة سالما بهيئته وسائقه ومرافقه ، وتخلص من أفواج الجنود اللذين يستهدفون سيارته سعيا لاغتصابها وسيلة انفاذ توصلهم للاهل. فقد الاتصال هو ايضا بالاعلى ، وتاه عن مقر فرقته او فيلقه ، فسلك الطريق الى بغداد ، يستمد منها جرعة عون للبقاء على قيد الحياة ، مشهد كذلك تكرر. الانضباط العسكري ، غاب عن الشارع فجأة ، ولم يعد احد يحمل شارته الحمراء ، ومنظومة الاستخبارات الجنوبية اقفلت ابوابها ، وضاعفت حراساها على اسيجتها من الداخل ، لا تسمح الا لمنتسبيها بالدخول ، ومن كان بعيدا عن مقرها من المنتسبين ، عجز عن العودة اليها ، فرمى هويته الخاصة بين الازبال المكدسة ، وسار مع الجمع ، يفتش عن صديق قديم عسى ان يأوي اليه ليلة يفكر فيها ، بكيفية الوصول الى الاهل. وفي سيره مع الجمع هتف مع اهل الهتاف بالضد من صدام ، معتقدا انها وسيلة تجنبه عيون الساعين الى ذبح اهل الاستخبارات ، مشهد هو الآخر تكرر.

لقد فقدت السيطرة تماما ، الا من قليل جدا من الوحدات والقيادات العسكرية ، والحرس الجمهوري الذي حافظ على تماسكه ، لعدم زجه بمعركة الهجوم المقابل ، كما كان مخطط له ، ولان تجهيزه وتدريبه كانا جيدين بالمقارنة مع باقي وحدات الجيش ، ثم انه لم يتعرض الى اضطرابات الموضع الدفاعي ، وربما لإبقائه فاعلا للتعامل مع الانتفاضة وظروف العراق ما بعد المعركة كما يعتقد البعض ، بالتأسيس على حقيقة وصول قوات الحلفاء الى حافات الهور من جهة الناصرية ، وكذلك السماوة في محور آخر ، وقيامها بقطع غالبية الجسور ، والمعابر الموجودة على طريق البصرة – العمارة ، وتدمير طائراتها ، جميع العجلات العسكرية التي تتنقل عليه وباقي الطرق القريبة ، ومحاصرتها غالبية وحدات الحرس الجمهوري في المنطقة. وعدم تدخلها بشكل مثير للاستغراب قبيل حدوث الانتفاضة ، لتنقل ارتال من قواته الآلية والمدرعة على طريق واحد سالك في الهور ، اوصلتها إلى

بغداد وضواحيها في وقت قياسي دون اية خسائر. حقيقة شهد وقعها عسكر ذلك الزمان ، أثارَت كثيرا من علامات الاستفهام حول النوايا ، تعززت بسماح الحلفاء للقيادة العراقية ، باستخدام الطائرات السمتية بحجة التنقل ، وهي التي تعي جيدا طبيعة تسليحها ، وكذلك باستخدام الصواريخ التي لا تزيد مدياتها عن(١٥٠) كم. حقيقة اوجدت أخرى عن فقدان سيطرة شبه تام ، فكك وحدة البنية العسكرية ، وزرع عوامل هدم في داخلها ، ابقتها واهنة الى يوم انهيارها بسهولة في ٢٠١٢/٤/٩.

ب- كسر الحاجز النفسي للخوف. الخوف من السلطة عند المدنيين والعسكريين العراقيين رافقهم من ايام العثمانيين ، واستمر معهم خاصية تضاعفت شدتها بعد ١٩٧٩ بدرجة اثرت سلبا على الوعي والادراك وعلى الاستجابات والسلوك. وجاءت فوضى الانفلات المذكورة ، نهاية شباط وبداية آذار ١٩٩١ ، فوجد الخائفون وضع مفاجئ ، فيه مصدر الخوف "الرئيس" قد غاب عن الساحة ، وحصر في زاوية لا يقوى منها على الدفاع عن نظامه المخيف. وفيه تلاشت ادوات الاخافة الممثلة باجهزة الحزب والأمن والاستخبارات ، وحشر منتسبيها في مقراتهم لا يستطيعون الظهور علنا. وهذه مع عوامل فقدان السيطرة ، وكم الحقد والبغض الموجود ضد الرئيس وحزبه الحاكم في نفوس العسكريين ، دفعت بعض "الجنود على وجه الخصوص" وبشكل فردي إلى التجاوز العلني على رموز قوته والحكومة ، مثلما فعل سائق الدبابة الذي وجه مدفع دبابته على جدارية تحمل صورة صدام في ساحة سعد ليهدمها بقدر الهدم النفسي الذي تعرض له خلال أشهر الحرب مع الحلفاء ، ومثلما فعل جنود آخرون في المدن التي دخلوها في بعض الرموز والصور المبثوثة على الطرق والشوارع ، وتندرهم على السلطة وهم في اشد حالات التوتر والاحباط. وهي عوامل دفعت الشارع إلى التعاطف معهم ، والتوحد مع معاناتهم فانطلقت أولى علامات التمرد على سلطة الخوف أو بالمعنى النفسي كسر حاجز الخوف ، من ساحة سعد ، من حادثة ذلك الجندي ، ودبابته يوم ١٩٩١/٣/١ ، منتقلة الى الشارع البصري ، مارة بالحيانية ، التي حملت نسائها

العصي ، وهجمت مع الرجال على مراكز الحزب والشرطة. حدث ، سرعان ما تلقفه الشباب ، والتف حول رموزه قليل من العسكريين "بشكل فردي" ، وكذلك رجال الأهوار وأبناء العشائر ، فسجلوا أضخم تمرد "انتفاض" في تاريخ العراق ، ضد أعتى حاكم امتد ، سريعا ليشمل أربعة عشر محافظة ، سقطت فيها سلطة الخوف بيوم وليلة.

ج. تغيير منافذ العدوان. كان العسكريون مشحونون بانفعالات العدوان ضد الحلفاء والأمريكان ، طيلة الفترة التي سبقت بدء القصف الجوي والهجوم البري ، وأهداف إخراجها كانت موجهة ضدهم ايضا ، لكنها وعندما بدأت المنازلة الفعلية ، تبين استحالة توجيهها بشكل فعال ضد أولئك الحلفاء ، وفي طريق العودة وظروف الانكسار وغياب أدوات السلطة القوية ، تحولت اتجاهات العدوان في النفس العراقية من الحلفاء والأمريكان ، كرموز لتصريفه نفسيا ، إلى الحاكم كمسبب لذاك العدوان ، وبدأت خطوات التصريف بهذا الاتجاه نقد لخططه العسكرية. تجاوز على أوامره الصادرة. استهزاء بمواقفه السياسية. تطورت لتكون سب علني وشتم بأعلى الأصوات ، لتزداد شدتها أفعال ضد رموز الحكومة ، ومن بعدها التمرد شعبيا ، بطريقة وان لم تشترك في أحداثه القوات المسلحة كوحدات وقيادات "عدا قليل من الضباط بكافة الرتب ، وضباط صف ، وجنود بصفتهم الشخصية" ، فان القليل المتبقي متماسكا من وحداتها وتشكيلاتها مع بدايات حدوثه اي التمرد "الانتفاض" ، وقف مترددا ، متفرجا على أحداثه وتطوراته ، حتى استعاد صدام عافيته ، فتغيرت الرؤيا تماما ، وعاود الغالبية هتافهم من جديد.

د. اهانة السلاح الوطني. إن من علامات الانهيار والتجاوز على الأعراف والمعايير العسكرية ، عدم احترام العسكريين لأسلحتهم ومعداتهم او اهانتها عمدا ، إذ وبعد أن استلم المنتسبون الإذن بتدميرها عند عدم القدرة على سحبها ، تكونت لديهم مبررات للتخلص منها ، تضاعفت شدتها في طريق الانسحاب ، عندما

أصبحت عبئا على كاهلهم ، تعوق أحيانا الانسحاب ، زاد الحلفاء وتائرها عندما بدأ طياروهم يتقربون نحو البعض منها ، ليعطوا إلى القائمين عليها أو الذين يركبونها إشارات تركها ، ليحوموا حولها ، ثم يقوموا بتدميرها ، حتى سرت شائعات تضخمت كثيرا في عقول المنسحبين ، قوامها أن الأمريكان يستهدفون فقط تلك الأسلحة والمعدات وحتى الآليات. فزادت عندها حالات ترك الاسلحة والمعدات سليمة على الطرقات. وزادت اتجاهات تعطيلها أو حرقها تفاديا لاحتمالات الاتهام بتعمد تركها ، في حال استعاد الجيش عافيته. اسلوب تعامل مهين ، امتد من مجال الأسلحة والمعدات الثقيلة إلى الأسلحة الشخصية التي بيع آلاف القطع منها بأثمان رمزية. فكانت ظاهرة شكلت مع غيرها ماهية التردي والهدم.

هـ استمرار النزف. وصل منتسبو أربعة فيالق ، وقيادة قوات الخليج ، التي كانت مكلفة بالدفاع عن الكويت وحدود العراق الجنوبية أو غالبيتهم إلى بيوتهم مشيا على الأقدام. قطع بعضهم خلالها مسافة من مدينة الكويت حتى بغداد. وتفرق الضباط إلى بيوتهم ، وكذلك بعض القادة والآمرين. وبدأت أحداث التمرد او الانتفاضة تنتشر سريعا من مكان لآخر متجهة نحو بغداد. وتحرك الأكراد والتركمان في شمال العراق ، ليصيبوا الفيلقين الثاني والخامس بنفس الحال ، فسقطت محافظات الشمال أسوة بجنوب الوسط والجنوب. وكان البعض من العسكر الواصلين الى ثكناتهم او بيوتهم ، مشغولون بتضميد الجراح التي استمر نزيفها دما حتى وصولهم. واستمر نزيفها مشاعر بؤس وشقاء ، وشعور بالذل والمهانة الى ما بعد الوصول. عندها انشغلوا برد الأنفاس وتضميد ما تبقى من الجراح ، والتخفيف من المعاناة. فخلد غالبيتهم إلى الراحة في سبات عميق ، تبلدت خلاله المشاعر الوطنية ، وتعطلت خلاله الأحاسيس بثقل الهزيمة ، وقُيدتْ المدارك ، إلا ما يتعلق منها بالالتصاق في البيت الذي عوضهم عن وطن تهدمت اركانه في أيام معدودات. فكانت نتائج كل هذا ، حياد المؤسسة العسكرية "عدا

قوات الحرس الجمهوري والاجهزة الامنية" بين شَعبها ، والحكومة في مراحل الهيجان الشعبي الأولى ، سرعان ما تبدد هذا الحياد بعد أن تبددت تلك المشاعر ، وضُمدت تلك الجراح ، وعاودت أنياب السلطة ظهورها ، ومعالم القوة استعراضها ، فتغير الحياد إلى انحياز واضح المعالم ، وتغيرت معاني الهزيمة أمام الخلفاء إلى نصر على الأهل البؤساء. وتجمع العسكريون من بيوتهم ، وأعيد تسليحهم من مخازن لا ينضب خزينها ، ليكون بعضهم أدوات قمع قاسية. وبفعلتها هذه فوتت القوات المسلحة فرصة للتغيير تمحو عنها وطأة الشعور بالخسارة في حرب لم يكن لمنتسبيها دور في حصولها واستمرارها إلا الموت دفاعا عن الظلم. وهنا تجدر الاشارة الى أن موقف الحياد أولا ثم الانحياز الى الحاكم لاحقا الذي سلكته القوات المسلحة بعد أنتهاء حرب الخليج الثانية ، لم يكن جديدا في مسيرتها التاريخية الطويلة ، منذ تشكيلها بالصيغ التي ذكرت تفاصيلها سابقا ، لان الحكومات التي توالت على قيادتها منذ الملكية الدستورية وحتى انتهاء حكم صدام ، لم تتوانى في استخدمها خارج مهامها المحددة ، فأسست بعملها هذا سابقة سحبتها بالتدريج الى سلوك الانحياز ، واستخدام القوة المفرطة في التعامل ، خاصة من قبل الجمهوريات التي ادعت الثورية كنتيجة حتمية للوهم الذي اصاب القائمين عليها "الثوريون" بأحقيتهم في الدفاع عن مبادئهم ، وأهداف ثورتهم في إطار الشرعية الثورية ، فابقتها أداة للحكومات الجمهورية ، أكثر طواعية من دولة الملكية ، لأن العسكر قادتها وضباطها الكبار أصبحوا حكام البلد وقادته الشرعيين ، فزرعوا من يومها بذرة لاستخدامها في تخريب بنيتها من داخلها ، بطريق تغذية شبه مستمرة لفكر سياسي غير موات. وتوجه قومي منحاز. وميل طائفي هو الآخر منحاز ، الى درجة دفع البعض من القادة الى تنفيذ ضرب المراقد الدينية المقدسة بقذائف الدبابات ، وقصف مدن العراق بالصواريخ ، وسحق المدنيين في الشمال ، وكذلك في الوسط والجنوب دون التفكير بعراقيتهم.

٤. الحرب حتمية هدم متقن

إن الاستعراض المذكور لوضع القوات المسلحة منذ البداية ، وحتى نكبة انهيارها في حرب الخليج الثانية ، وتقييم بعض توجهاتها ومستويات أدائها ، والظواهر التي انتشرت بين منتسبيها ، لا تعني أنها ظواهر ومعالم انهيار مطلقة ، قابلة للتعميم على كافة المنتسبين ولجميع الوحدات والقيادات ، لأن الملاحظ ورغم كل السلب الذي حصل في الحرب على سبيل المثال ، كان هناك آمرين استطاعوا سحب وحداتهم والسيطرة عليها في ظروف قاسية ، وسجلوا مثالا للمهنية العسكرية والانضباط العالي لا يمكن نسيانه ، وهناك ضباط قادة وآمرين من غير طائفة الشيعة ، وضباط عديدين راوغوا كثيرا وعطلوا وحداتهم في الطريق إلى تدمير مدن الجنوب وسحق المنتفضين ، فاستحقوا الإشادة بعسكريتهم الوطنية ، كما سجلت حوادث لطيارين أسقطوا حمولة طائراتهم من الكيماوي خارج أهدافهم المحددة ، بعيدا عن سكان المدن الكردية ، فكانوا عراقيين بالمعنى الوطني للعراقية ، ولوحظ أيضا وجود العكس من هذا ، فقد حصل في مواقف كان الممثلين فيها ضباطا من أبناء الجنوب ، غالوا في استخدامهم لمبدأ التقية ، وأوقعوا ضربا في أبناء جلدتهم أكثر مما فعله الآخرون. وهكذا عديد من الأمثلة التي تدفع إلى التأكيد على أن أسلوب التحليل المستخدم في عرض الوقائع والإشارة إلى بعض الأحداث جاء لمزيد من التفصيل ، الذي من المؤمل أن يعطي صورة أكثر وضوحا عن حجم الكارثة التي أصابت المؤسسة العسكرية العراقية ، وعن طبيعة دورها في رسم خارطة التدمير ، الذي تعرض له العراق ، وتدفع إلى الاستنتاج إلى أنه وعلى الرغم من وجود مثل أولئك الضباط الوطنيين ، وضباط الصف والجنود النزيهين ، إلا أن وجودهم بات وكأنه الشذوذ عن القاعدة ، التي اتجهت غالبيتها نحو التخريب الذي مهد لحصول الهدم والتدمير ، لأننا وطوال الخمسين عاما من اللهاث وراء الحقيقية امكن القول:

لو أن القادة العسكريون كان لهم رأي مسموع ، وتأثير فاعل في رسم الخطط ، وتقادير الموقف إبان الحرب مع إيران ، لتغيرت خارطة الحرب من حيث الوقت ،

والنتائج وربما في اتجاهات عدم الحدوث. ولو أنهم قد تجرأوا وأسمعوا تقديراتهم لحجم الكارثة إلى الحكومة بطرقهم العسكرية ، وتوحدوا في رأيهم الخاص ببعض جوانبها ، لدفعوا صدام ولو بشكل غير مباشر على الانسحاب من الكويت وتجنب الكارثة. ولو أن قادة الفرق والفيالق وآمري التشكيلات والوحدات أو بعض منهم ، فكروا قليلا بمستقبل العراق ، وما فعله صدام بالبلاد ، وكارثة التوقيع على وثيقة الاستسلام في صفوان ورهن مستقبل العراق ، وتوحدوا في فعل وطني يدعم شباب الانتفاضة ، لساعدوا في تجاوز المحنة والكارثة ، وساهموا في حماية أرض العراق من التدخل الاجنبي الذي أسهم في اتمام عملية الهدم. ولو فكر القادة وعموم الضباط بالثمن الذي يدفعونه من أمنهم وحريتهم ومستقبل أولادهم وبلدهم ، في بقائهم مع صدام ومساعدته على الظلم ، وبما يجنونه من حرية ، واستقرار وتقدير العراقيين ورضى الخالق ، لما بقوا متفرجين على ما يجري أيام الازمة ، عندما كان تدخلهم قريب من إنقاذ العراق. انها افتراضات ، تقترب بعض التصورات فيها من المثالية في حال العراق ، الذي زرع في نفوس أهله الهلع عسكرا ومدنيين حد الخوف من الزوجة في كتابة تقرير عن الزوج رفيق العمر. والتوجس من صديق قد يفشي سر انتقاد صديقه للحكومة. والتجنب المقصود للتكلم مع الأولاد في المجالس الخاصة ، خشية أن ينقلوا الصورة مشوهة إلى مدرسيهم والرفاق الحزبيين. والبقاء في وضع القلق دون الاستسلام للنوم بعد سماع نكتة سياسية في غرفة النوم. كذلك تجسس المراسل على الضابط ، والمساعد على آمره ، وآمر الحضيرة على عريفه. وترك ضابط الاستخبارات مهامه في جمع المعلومات عن أنشطة عدوه ، وتحويل جهده لمتابعة تحركات قائده ..... الخ من متغيرات واضطرابات اسهمت في اتمام عملية الهدم في ٢٠٠٣/٤/٩ ، وجعلت النظر إلى موضوع الجيش والقوات المسلحة في تلك الحقبة الزمنية ومستقبلها فيما بعد أكثر تعقيدا ، لكنه تعقيد من الناحية العلمية لا يمكن الاستسلام لتحديداته لأن العلم وشكل التغيير المرغوب للعراق المستقبلي ، يفتحان المجال الى ايقاف حالة التداعي والهدم ، اذا ما اعاد القادة حساباتهم الذاتية ، وابدلوها بحسابات الوطن التي

تُوقف حالة الهدم ، وتعيد بناء ما تهدم. واذا ما تخلص المنتسبون من آفات الجهل والطائفية ، واصروا على مهنيتهم سبيلا للمعاونة في عمليتي وقف التصدع ، واعادة البناء. واذا ما غيرت السياسة من نهجها ، وعملت جميع كتلها واحزابها على ابقاء الجيش والمؤسسات الامنية بعيدة عن نفوذهم ، ومشاريعهم في السيطرة والاستحواذ.

الفصل الثالث

الحرب الخليجية الثالثة

الاهداف النفسية للحرب

ان الحرب التي قبل صدام خوضها بالضد من التحالف الدولي في آذار ٢٠٠٣ ، مختلفة في اهدافها الاستراتيجية عن الحروب السابقة ، فمن جهته كان الهدف الاعلى ، تفادي خسارة الحكم ، ومن جهة الخصم المقابلة ، كان الهدف المعلن ، تغيير شكل نظام الحكم. واذا ما تركنا جانبا اهداف قوى النفوذ الدولية ، وتوجهاتها في تكوين عراق غير العراق الحالي ، لمصالح وتوازنات لا يمكن ان ندرك طبيعتها ، لاننا لا نرى الحاضر مثل رؤياهم له من زاوايا المستقبل ، عندها يتبين ان الهدفين المذكورين متناقضين ، وكأن الطرف الامريكي هو الذي وضعهما ، وسوقهما الى المجتمع العراقي والعربي لاغراض الحرب النفسية ، ووضع أهداف أخرى مثل ، القضاء على مخزون العراق من اسلحة الدمار الشامل ، كانت رئيسية في تسويقها للمجتمع الامريكي والاوربي ، لاغراض نفسية أيضا. اهداف تعتبر معلنة للحرب صيغت بدقة عالية ، اخذت بالاعتبار حالة العيش المستمر للعراقين تحت ضغط الادارة القسرية لحزب البعث وصدام ، وكثر مشاكله وحروبه ومغامراته ، لمستوى من الشدة جعلتهم يبتعدون من الناحية النفسية ، عن مناقشة اية اثار جانبية للحرب يمكن ان تطالهم ومستقبل بلادهم ، بل ولم يفكروا باي منها ، همهم آنذاك ، زوال هذا الضغط الجاثم على صدورهم ، وعليه كان اسقاط الحاكم ، وتغيير شكل نظام

الحكم متوافقا مع رغبات الجمهور العراقي الذي وقف غالبيته في الوسط والجنوب والشمال الكردي ، مرحبا بقوات الحلفاء بضوء هذا الهدف ، الذي عجزوا هم وغيرهم عن تحقيقة ، واقتنعوا باستحالة تحقيقه من الداخل. ووقف ابناء شمال الوسط وغربه مشدوهين ، ينتظرون ما سيسفر عن الحرب من نتائج.

وبنفس الاتجاه كان الامريكيون والغربيون قلقين سوية من احتمالات استخدام اسلحة الدمار الشامل ، من نظام غير ملتزم بالقوانين والاعراف الدولية ، وقلقين أيضا من ارهاب القاعدة الذي فتح ساحات حرب في بلدانهم. وتلبية لرغباتهم في تجنبها وضعوا للحرب اهداف قوامها ازالة هذه الاسلحة ، والقضاء على بؤرة ارهاب نشطة ، ولما تبين بعد الحرب ، عدم وجود اسلحة ، والشك بوجود ارتباطات مباشرة مع القاعدة أقوى الجهات الارهابية ، تم جعل العراق ساحة دولية لمقاتلتها وباقي القوى السائرة في فلكها ، كان له الاثر في تحجيم فاعليتها ، تمهيدا لانتهاء انشطتها ، هدف تعبوي للحرب ، ساهم في ابقاء الدعم الشعبي لسياسة الاستمرار بها.

الحتمية النفسية

لقد وقعت الحرب وأختلف اهل الراي في مجال وقوعها ، فمنهم من أكد حتمية حصولها ، توافقا مع اهداف العولمة وسيطرة القطب الواحد ، واختيار العراق مثالا ، وانطلاقا من واقعه باتجاه خطوات اخرى لتغيير منطقة الشرق الاوسط ، عدت بؤرة توتر لفترة زمنية ليست بالقصيرة. ومنهم من رأى العكس ، مؤكدا ان صدام لو لم يقع اسير افكاره الاضطهادية ، ولو كان قد قرأ الاستعدادات الامريكية قراءة استخبارية صحيحة ، ولو لم ينصت الى مبالغات قادته الميدانيين ، وفكر بحتمية التغيير كنتيجة محتملة للحرب هذه المرة ، لما قبل المجازفة ، ولرضخ للمطالب. لكن صدام الذي عانى قدرا من المشاعر المضطربة ، وان قرأ المشهد قراءة شخصية تتعلق بمصيره ، كان يعرف خصمه الامريكي جيدا ، ويدرك بمعرفته هذه انه وكلما رضخ لمطالبهم ، سيزيدونها قدرا من الشدة غير الممكنة للتطبيق ، الى ان يصلون حدود

الاستسلام ، فوضع من جانبه اهداف علنية للحرب لم تختلف عن شعارات الحزب التقليدية ، غير المستساغة جماهيريا مثل الدفاع عن شرف الامة. والقتال عن العراق العظيم قلب الامة. ودار حولها دون التطرق الى الهدف الاعلى المتمثل بالحيلولة دون خسارة الحكم ، وحاول تسويقها باجهزة اعلامه المتخلفة ، فجاءت النتائج عكسية بعد ان حشد خصمه اجهزة اعلام ووسائل حرب نفسية لا يمكن ان يسايرها ، وبالنتيجة قبل المجازفة ، وفي مخيلته أمل ان لا يكمل خصمه مشروع هدفه الاستراتيجي الاعلى ، او ان القوات المسلحة العراقية يمكن ان تجبره على التوقف منتصف الطريق ، والتفاوض في ساحة القتال ، بطريقة يعطي شيئا ويحافظ على الحكم الشيء الاثمن. ومن هنا عبأ القوات المسلحة العراقية ، بطريقة دفاع لم تكن تقليدية كما كانت عام ١٩٩١ على سبيل المثال ، ولا كذلك مثل تعبئتها في الحرب مع إيران ما بعد ١٩٨٠ ، لأن الموقف مختلف تماما في الأهداف التي وضعت للحرب من كلا الطرفين ، و مختلف أيضا في ميزان القوى لكليهما ، اذ يتفوق الحلفاء كثيرا على القوات العراقية ، تفوقا كانت فيه السيادة الجوية مطلقة لصالح الحلفاء ، وهكذا الأمر في البحر ، ولا تقل عنه في موضوع الصواريخ والدروع والقوات الخاصة ، واعمال الدعاية النفسية.

لقد جازف صدام بقبول فرض الحرب ، بعد ان اعتقد ، في حينه واقنعه بعض قادته العسكريين على ان القوات الامريكية المهاجمة لا تتحمل خسائر كبيرة ، يمكن ان تُذكرها بحرب فيتنام ، التي أجبرتها "الخسائر" على الانسحاب ، وانهائها بطريقة مذلة لهم ، ومفخورة بالنسبة الى خصمهم الشيوعي اللدود. واندفع بإدارتها ، باعتماد قتال المدن ، دفاعا عن النظام او للحيلولة دون تحقيق هدف الحلفاء بالقضاء على النظام ، بعد ان تيقن ان الصحراء المحيطة بالمدن العراقية ، وبينها بغداد من الشرق غير ملائمة لدفاع قواته ازاء معارك دروع ، يتفوق فيها الخصم بالمطلق. وان قتال المدن بقوات الجيش المدعومة بجمهور الحزب ، ومليشيات جيش القدس ، وفدائيو صدام والجيش الشعبي ، وهجوم مقابل لحرس جمهوري في محيط بغداد مع فرقتين في

كربلاء ، التي تقع في المحور الأكثر تهديدا إلى بغداد ، وأخرى قريبا من الكوت المؤدية الى بغداد ، مع الاحتفاظ بفرقة عدنان كاحتياطي في تكريت القريبة من بغداد. يمكن ان تحقق غاية تكبيد العدو خسائر تجبره على التفاوض ، خاصة وان هذه الفرقة وغالبية فرق الحرس الجمهوري ، تمتلك خبرة قتال جيدة لما يتعلق بالمواجهة المباشرة مع قوات متفوقة تقنيا من ايام حرب الخليج الثانية. على هذا الاساس ، ركز على هذا النوع من القتال ، وعلى انسحاب قواته مع اول حالة تماس إلى داخل المدن وآخرها بغداد. لم يحسب العامل النفسي جيدا. لم يتعض من نتائج قتال عام ١٩٩١. لم يضع في الاعتبار قدرة الحرب النفسية لخصمه ، في ابعاد قواته عن محيط الدفاع عنه ، وفي تحويل جملة الضغوط النفسية التي يعاني منها المنتسبون ، الى مشاعر عدوان موجهة بالضد منه ومن نظام حكمه. فكانت المعركة بمجملها معركة نفسية خاسرة مسبقا بالنسبة له ، ونموذجية بالنسبة للطرف المقابل ، حقق فيها ما اراد تحقيقه ، وابعد مما اراد بكثير. وانتهت بانتهائها القوات المسلحة التي يزيد عمرها عن ثمانية عقود.

المعركة الحاسمة في بغداد

إن هدف الحرب المعلن لتغيير النظام اقتضى دخول بغداد ، التي اكبرها الحلفاء هدفا لقواتهم التي زحفت باتجاهها من الجنوب والجنوب الشرقي ، باعتبارها المقر الرسمي لرئيس النظام ، وعاصمة البلاد التي تعودت الامم في حروبها ، الرضوخ الى الهزيمة بمجرد سقوطها بقوة عدوهم في ساحة القتال. هدف حقيقي لا يقبل الشك ، دفع صدام الذي لا يمتلك العديد من الخيارات ان يركز من جانبه عليها الخط الدفاعي الفاصل في جهده العسكري. ودفع الحلفاء الى التعامل معه على وفق خصائصه النفسية في الاستجابة الى التحدي ، بتحدٍ مقابل ، فأكبروا من بغداد هدفا استراتيجيا للقتال ، استجاب هو من جانبه متحديا لهم بجعلها خط دفاعه الرئيسي والاخير ، بالعا الطعم النفسي المعد مسبقا ، وبذا ترك شأن الدفاع عن عموم المدن

العراقية الاخرى إلى المليشيات المذكورة أسبقية أولى ، وإلى قطعات الجيش النظامي أسبقية ثانية ، على أن تقوم بأعمال التعويق ، قريبا من المدن المحتمل التقرب منها ، وفسح المجال لها الى التراجع الى داخلها "المدن" في حال عدم نجاح التعويق ، كما حصل لبعض وحدات الفيلق الثالث بالبصرة ، والخامس في الموصل ، والأول في كركوك. من هذا يتبين ان القتال داخل المدن ، خيار إعتمدته القيادة السياسية اي صدام ، بعد قراءتها التفوق الكبير لقوات الحلفاء على قواتها من جانب ، وإيمانها غير الصحيح بقدرة مليشياتها بالقتال والصمود بمستوى يفوق قتالها في العراء ، من جانب آخر. قراءة دفعتها الى التركيز على موضوع تكبيد العدو اكبر عدد ممكن من الخسائر ، وكذلك اطالة الحرب الى امد ، لا يتحمله الأمريكان الذين دخلوها بتفويض دولي غير واضح الحدود. وهي القراءة التي سيطرت على تفكير القائد العام ، وفرضها على القيادة العسكرية أسلوب قتال لمعركته ، التي اسماها بالحواسم كما كان يراها من جانبه. واسماها خصمه بحرب تحرير العراق ، كما كانوا يريدونها ان ترى من الخارج. وبدأوها من بغداد الهدف الاشمل يوم ٢٠ /٢٠٠٣/٣ بتوجيههم عدة صواريخ على أحد المراكز القيادية التي أشتبهوا وجود صدام وبعض أفراد قيادته مجتمعين فيها ، وأستمروا بعدها في عملية القصف الشامل عليها بصورة منتظمة شملت جميع مراكز القيادة والسيطرة ، والقصور الرئاسية ، والأهداف العسكرية ، ومن بعدها بعض دوائر الدولة بعدها العصب الأساسي لديمومة معركة الدفاع على وفق خطة أشرت فيها الأهداف بدقة متناهية.

حالة المدافعين النفسية

إن طريقة الشحن الانفعالي للمدافعين في بغداد ، أعتمدت على نفس وقائع الشحن التقليدية التي أحتل فيها صدام حسين الأولوية في التركيز على شخصه رمزا أو هدفا في القبول والتمجيد ، وبذا أرتكب وهو الذي يعيش اوهام المجد ، خطئا كان الأكثر تأثيرا على سير القتال ، وعلى نتيجته. خطأ زيدت تأثيراته سلبا ، أجهزته

المعنية بالشحن الانفعالي في سعيها الى تعزيز بقاءه رمزا في العقل الجمعي العراقي ، من خلال جهدها الحثيث الى تكوين ارتباط "اقتران" نفسي بين الدفاع عنه وبين الدفاع عن وطن العراق. وفي مجالها قام الجهاز الحزبي المدني بعملية التعزيز في عقول المليشيات "أحد أركان الدفاع عن الرمز" فكرة قوامها ان القتال عنه ، هو الدفاع الفعلي عن العراق. وسار بنفس الطريق الجهاز الحزبي العسكري ، والتوجيه السياسي في دعم فكرة الرمز بين منتسبي القوات المسلحة "الركن الآخر للدفاع" مؤكدين وجوده قائدا أعلى وهدف أسمى للدفاع عنه ، ومن بعدهما جاء الجهاز الأمني الذي استخدم القوة والقسر في فرض فكرة الرمزية بين الجميع ، إذ بادر لمحاسبة من لا يضع صورة الرمز في المحل والمقهى ، وكذلك في دار السكن ، ومن لا يختم حديثه بعبارة حفظه الله ورعاه ، حتى أصبح تكرارها آليا ، مملا ، عزز قبول هدف الحلفاء المعلن باسقاطه. حملة لم يتخلف عنها الاعلام جهاز رابع ، لا تختلف أساليبه عن الأجهزة الأمنية في إحراج الكتاب والصحفين ، والحاضرين إلى المقابلات الاذاعية والتلفزيونية ، وفي مجالات الكتابة والنشر. لقد تبادلت تلك الأجهزة الأربعة أدوار الترغيب والترهيب ، في عملية تعزيز انتهازية لإبقاءه أعلى الهرم رمزا بديلا عن العراق ، واستخدموا التكرار غير المقنن أسلوبا لذلك ، فحصلوا بالنتيجة على إيحاءا مضادا لوجوده رمزا في العقل العراقي "أي رفض داخلي لاصل الموضوع" وأسهموا أطرافا أربعة بوعي أو بدونه في تكوين:

١. دافعية قتال هشة بين عموم المقاتلين ، خاصة العسكريين أو بمعنى أشمل عدم وصول الميل إلى الاستمرار بالقتال في موقف الخطر إلى مستوى القبول بالموت ، كقيمة دفاع عن الرمز ، كما هو معتاد في ظروف القتال الوطنية.

٢. معنويات قلقة غير مستقرة ، لم تكف عناصرها الاساسية لتكوين قدر معقول من التوازن النفسي للمقاتلين ، وروح جماعية تحكم سلوك المقاتلين ، ولم يتيسر في اطارها منحاً للقدوة في سلم القيادة ، وشرف للمهنة العسكرية ، ولم تكن من بين مكوناتها ما له علاقة بالوطن العراقي الطرف الرئيسي في معادلة التدمير والقتال ،

كعناصر مهمة لتكوين المعنويات ، ومكونات اساسية لديمومتها واستمرارها ، عادة ما تدفع المقاتلين في الجيوش التقليدية الى الثقة بالنفس والتماسك الجماعي والاندفاع في القتال والصمود في المعركة الضاغطة ، وكذلك الاقتناع بالاستمرار في مهام القتال[١٥].

٣. عدم الاقتناع بالقدرة على الدفاع وبقدرة القيادة لادارة المعركة الدفاعية ، بعد ان وضعت كل القوات المسلحة والمليشيات وجمهور الحزب في دائرة القلق المغلقة ، وأبقيت الأجهزة الأربعة المذكورة في محيطها فاعلة من أجل أن تبقي قائدها ، رمزا للمعركة الدفاعية ، وإن كانت حالهم النفسية ، لم ترق إلى مستوى الاقتناع بالقدرة على الدفاع ايضا.

الدور النفسي للخصم

انه وضع نفسي تحسب له الحلفاء جيدا في خططهم النفسية ، عندما وضعوا في اعتبارهم تلك الايحاءات المضادة ، وعملوا على توسيع وجودها في عقول المتلقين العراقيين مؤكدين على أنه ، ونظام حكمه أعلى أولويات حربهم في عملية ادعوا انها لحرية العراق ، وبذا ألتقت غاية القائمين على الدفاع ، مع ما يريده مخططو الهجوم ، وتكّون بحكم الشحن الانفعالي في الجانب الحكومي العراقي ، وتكرار مفرداتها في الإعلام الخارجي ، مفهوم الوجود المادي لصدام حسين في عقل العراقيين كعنصر حاسم في المعركة ، وبات القتال من أجل ذلك الوجود الفعلي ، هو المحرك الأساسي للحرب وعامل حسم لنتائجها. وهذا يعني من الزاوية النفسية أن غالبية المدافعين العراقيين عسكريين وامنيين وحزبيين ، باتوا مقتنعين أن وجود صدام أو استمرار وجوده يعني استمرار الخطر. وان مجرد الاحساس به ، احساس بالعيش تحت ضغط التهديد ، يدفع عقول المعنيين "المدافعين" للسعي الى التخلص منه في خطوات تدريجية متصاعدة. تبدأ أولاها ، بتمني انتهاء الخطر بأقل الخسارة ، ثم تتصاعد وتائر التمنيات والأفكار مع شدة الضغط ، لتصل في مرحلة من المراحل ما قبل الأخيرة

إلى تمني موت الرمز ، سبب المشكلة أو مثير الضغط الخاص بالتهديد. وعند أستمرار الحال على هذا المنوال ، وعندما غاب الامل من امكانية إخراج الانفعالات ، ومشاعر العدوان نحو العدو في الميدان كنوع من التقليل من الضغط ، تغيرت اتجاهات المشاعر من العدو إلى الرمز الموضوع في العقل ، كسبب لكل تلك الضغوط. عندها بدأت العقول بانتاج أفكار لم تكن موجودة من قبل ، تكرر تواردها بشكل اشبه بالقسري بينها (لقد ورطنا صدام. المعركة محسومة ، ولا يوجد أمل بالدفاع. الخلاص الآن ، أحسن منه بعد دقائق).

اتجاهات ترك ساحة القتال

لقد تصاعدت نوعية وحدة الأفكار ، لتدفع بالنتيجة إلى قرار ترك الساحة تسربا من أرض المعركة ، أي هروبا منها كنوع من توجهات العدوان بالضد منه ، ورغبة في إبقاءه وحيدا لعقاب الخصم ، وفي حالتها تكونت رغبات عند البعض للمشاركة في عقاب الرمز إذا ما سنحت الفرصة لذلك. لقد شحن المقاتلون ، وشحنهم بالصيغة الآنفة ، طيلة فترة ليست قصيرة انفعاليا على أساس الشخص الحاكم ، بعده رمزا للقتال بدلا عن الوطن ، مسألة خطيرة ، خاصة إذا ما كان الشخص المعني لم يصل إلى الرمزية الدينية ، ولم يحتل منزلة وطنية تؤهله أن يكون رمزا لجميع الأقوام والأطياف والشرائح ، كما هو شأن زعماء آخرين في حروب أخرى مثل جمال عبد الناصر في مصر عام ١٩٥٦ ، وهوشي منة في فيتنام ، وآخرين في مناطق مختلفة من العالم ، والخطورة في موضوعنا الخاص بالعراق تأتي من جانبين: الأول. أن العراق تركيبة متعددة الأقوام ، والأديان ، والمذاهب ، أضطرب تجانسها الاجتماعي في السنين الأخيرة. وفي ظل هذا الاضطراب لم يتبق لصدام في عقول العراقيين حصة التأييد لمستوى التضحية في حرب غير متكافئة ، حتى بين سكان مدينته "مع بعض الاستثناءات البسيطة" لانه قتل منهم الكثير في خضم الشك والصراعات الجارية ، ولم يتبق له في جانبهم بالسنوات الاخيرة ، إلا أفراد العشيرة والقريبين الذين أوكل

لهم إدارة دفة الحرب والصراع ، دون أن يكون لهم وجود بين جنود الميدان الذي تحسم مستويات دافعيتهم ، وإيمانهم بالتضحية ، ومشاعرهم المعنوية أمر الحرب في ساحتها الفلعلية. انهم أقارب ، وهم يقودون معركة بغداد في الأيام التي سبقت الحرب ، وخلالها أصبحوا يعيشون حالة خوف من المصير المجهول ، وبات جل تفكيرهم محصور بكيفية التخلص من ورطة وَضَعهم فيها كبيرهم ، متناسين معالم القربة ، والمكاسب المادية والسلطوية التي تحققت لهم طيلة فترة حكمه ، فاصبحوا هم بالتالي ، يعانون وضعا نفسيا غير مستقر ، سرعان ما أنعكس سلبا على أوامرهم وقراراتهم ، التي كانت بوجه العموم منفعلة أثرت سلبا على موضوع الدفاع عن بغداد ، وقربت النهاية لمسلسل الهدم الخاص بالقوات المسلحة الذي بدأ من عدة عقود.

الثاني. إن صدام ومن بعده أفراد قيادته ، لم يستطيعوا أن يحافظوا على أهداف وفكر حزب البعث أساسا لوحدة الجمهور العراقي ، ودافعا لتقوية الولاء له أو للحزب ، وبسبب كثرة أخطاءه ، لم يبق للمشاعر القومية في تحقيق الوحدة العربية على سبيل المثال ، معنى في عقل العراقيين بعد احتلاله الكويت ومعاداته سورية ، وتجاوزه على السعودية ، وشتمه الرئيس المصري ، وتآمره على الرئيس الليبي. وبسبب هذا السلوك وردود فعل البعض من العرب في التعامل مع أزمة العراقيين بعد عام ١٩٩١ ، قلت كثيرا فاعلية التأثير القومي العربي هدفا يمكن أن يزيد هامش التضحية ، ويحسن الدافعية عند العراقيين. وما ينطبق على المشاعر القومية والوحدة العربية يمكن تعميمه على الحرية ، التي قيد في مجالها صدام كل العراقيين ووضعهم في سجن كبير ، وفي دائرة العقاب ، التي لم تسلم منها عائلة عراقية واحدة. وكذلك الحال بالنسبة للإشتراكية التي وزع فيها العراق ، وثروته مغانم على آل المجيد والآخرين من الأقارب ، ومن بعدهم الثقاة والمريدين.

إن صدام الذي ضيّعَ أهداف عامة للحزب ، كان يمكن أن يتجمع حولها العراقيون غير المتجانسين في فترة حكمه ، لم يستطع أن ينتج لهم بديلا ، وبقيّ طيلة

فترة حكمه يتخبط بين التجاوز على الفكر البعثي ، وبين الدين الطائفي غير واضح المعالم ، وبين الاجتهادات الدنيوية ، التي في محصلتها زيدت التناشز المعرفي ، أكثر من توحيد الجمهور من حوله ، رمزا يمكن القتال من أجله ، أو الموت دونه في الظروف الصعبة ، كتلك التي عاشها العراقيون إبان الحرب الخليجية الثالثة.

القلق القيادي

إن الهدف من القتال دفاعا أو هجوما ، ومستوى التوافق بين القائمين على تحقيقه كونا الحالة النفسية العامة لهم كمقاتلين ، وللمجتمع المدني من حولهم كداعم لقتالهم ، حالة مركبة من الدافعية للقتال والحالة المعنوية وأمور أخرى ، حددت جميعها مستوى الأداء الفعلي في القتال. وهي في بغداد وتبعا لمناقشتنا عمليات التهيئة والشحن الانفعالي المذكورة ، يمكن الاستنتاج أن الدافعية إجمالا وكذلك المعنويات ، كانتا بمستويات تقل عن الوسط وتقترب من حافة الضعف ، الأمر الذي تسبب في أن يكون الأداء مع أول تماس بالحلفاء بمستوى الضعيف.

إن الخطأ الذي تعودت ارتكابه إدارة الحرب لا يقتصر على عمليات الشحن الانفعالي قبل بدء المعركة فقط ، بل وكذلك باسلوب الإدارة النفسية لجوانبها قبل وأثناء حدوثها ، إذ أستمر هو والخط الأول "قصي ، عدي وعبد حمود" في السير بطريق الشك ، والتخويف ، والتهديد أسلوبا وحيدا للتعامل مع الخط الثاني الذي يلي ، وأستمروا في التوجيه بإعدام المقصرين ، وعدم التساهل مع المتهاونين ، والتخاطب بعصبية وألفاظ خشنة ، تفسر أنهم يعيشون حالة قلق وتوتر ، حتى أصبح المصنفين في ذاك المستوى من القيادة أي الخط الثاني ، مرعوبين ، يحاولون طوال الوقت الدفاع عن أنفسهم إزاء الخط الأول ، قبل حشد جهدهم وطاقتهم لمقاتلة الحلفاء على أسوار بغداد أو في محيطها الداخلي. لكنهم وبهدف التخفيف عن حالتهم غير المستقرة من ناحية ، وتوزيع مساحة المسئولية على من يخلفهم بسلم القيادة من ناحية أخرى ، تقمصوا شخصية الأعلى ، وباتوا يتعاملون بنفس الصيغ

والأساليب ، وهكذا الحال لكل مستويات القيادة ، نزولا حتى آمر الفصيل والحضيرة والمفرزة. لغتهم السائدة تهديد بالموت في حال التقصير حتى قبل وصول العدو حافات دفاعاتهم. والتهديد المستمر من هذا النوع ، يخفض المعنويات ، ويستنزف الطاقة النفسية المطلوب وجودها للتعامل مع الموقف القتالي.

ان حالة القلق لدى الإدارة الأعلى ، انعكست على السلوك بصيغة دعوة مبالغ بها للحذر بشكل مستمر ، فكان الخط الأول عند توفر وسائل الاتصال المباشر وغير المباشر ، اعتاد الاستفسار عن الحال مع التوجيه بضرورة البقاء في أعلى درجات الحذر. طلبٌ ، يعبر بصيغ مكتوبة في البداية وشفوية في المراحل التي تلي إلى سلم القيادات الميدانية ، حتى يصل المقاتل في مكانه الدفاعي ، بشكل تأكيد على البقاء في اقصى حالات الحذر بتواتر يومي ، وفي بعض الأحيان تتكرر الحال لأكثر من مرة ، تبعا لتواجد الأعلى وفرص إتصاله. وهكذا نُقل القلق الموجود في أعلى مستوى إلى المقاتلين في الصفوف الأمامية ، وأسهم مباشرة في زيادة توترهم وإرهاقهم ، وكذلك باستنزاف المزيد من الطاقة التي لم يتبق الكثير منها ، لدى المدافعين عن بغداد وفي خارجها يكفي لديمومة الصمود في الموضع القتالي. وبسببها أصبح الحال نوعا من اليأس والتعب ، مع قدر غير قليل من التوتر ، وصل إليه غالبية المدافعين ، بسبب تفوق الحلفاء الساحق من جهة ، وأخطاء الخط الأول في الإدارة والتعامل والتعبئة والشحن الانفعالي كما ورد في أعلاه ، من جهة أخرى. هذا وبالإضافة إلى ما ورد في أعلاه ، فإن الحرب التي أدركها الموجودون في ساحة بغداد بين يوم وليلة ، أنها خطر حقيقي يهدد وجودهم الإنساني ، أي احتمالات الموت بنسبة عالية لم يكن قد تهيئوا لقبوله نفسيا ، إذ أن المعنيين بمساعدتهم على ذلك لم يكن لديهم المجال لتحقيقه منطقيا. لتركيز جل جهدهم على القائد الضرورة. وبسببها أفرغ العقل من تلك الأفكار والمعايير ، التي تعين على الصمود تحت الظروف الضاغطة ، إذ أنه من المعروف وعند مواجهة الخطر "الضغط" مثل القصف أو المواجهة ، يلجأ المعنيون عادة إلى خزين العقل من الأفكار والمفاهيم والمعايير السابقة ، يستمدوا منه العون

لإتخاذ الخطوة المناسبة في التعامل مع موقف الخطر المذكور ، كما يحاولوا أستنفار ما موجود من إحتياطي الطاقة النفسية لذات الغاية. وعلى أساسهما تحدد الانفعال في تلك الفترة الزمنية الحرجة بصيغ:

قلق- خوف- توجس. كونت سلوك: الهروب - التسرب - الاختفاء.

ان هذه الصيغ من السلوك ، قد سادت في الحرب الاخيرة ، ولان السلطتين السياسية والامنية اللتان كانتا تخيفان المقاتلين ، قد ضعفت او انتهت للحد الذي لم تستطع الحيلولة دون التحرر من قيود الخوف ، لذا تصرف المقاتل على هوى حالته النفسية ، دون الاحساس بقيد الامن ، وتبعات الضوابط العسكرية ، وبسبب هذا التصرف ولفقدان الآمرين والموجهين السياسين ، السيطرة مع أولى ساعات التماس ، فلم تظهر في هذه الحرب اصابات بصدمة المعركة* ، وظهرت بدلا منها ، فوضى انفلات مثلت أعلى مراحل الهدم التي بدأت من زمان.

كانت بغداد معركة ، أرادها صدام نهاية أو اندحار للحلفاء الذين شبههم بمغول[١٦] العصر ، لكنه لم يستطع تكوين أفكار في عقول المدافعين ، تلائم الدفاع عنها عاصمة للحضارة العراقية. وهي وان تغنى بها المطربون ، وكتب عنها الأدباء والمثقفون ، وربط بعضهم بين تألقها وعظمته قائدا أوحدا للعراق ، ربط بمحصلته أضعف موقف بغداد ، ولم يقوي من حال صدام قائد للمعركة ، ولم يحول دون اتمام المرحلة الاخيرة من عملية الهدم لبنية القوات المسلحة.

---

* صدمة المعركة ، اضطراب من الاضطرابات النفسية الموقفية ، عادة ما يلجأ اليه العقل الخائف غير القادر على حسم الصراع لا اراديا ، حيث الفقدان التام أو الجزئي للبصر أو السمع ، أو ضعف السيطرة على مخارج السلوك أو الإيغال بالهذيان والهلاوس .... إلخ من معالم إضطراب ، غايتها إقناع الذات ، والقريبين بعدم مسئولية المعني عن تصرفه غير المنسجم ووقائع المعركة ، وهذا يجري على الأغلب في الحالات التي يكون فيها الآمرين والامنيين والموجهين السياسيين مسيطرين على الموقف القتالي بعض الشيئ.

هلع القوات المدافعة عن بغداد

لقد شغلت معركة بغداد ، المراقبين والمحللين ، حتى أعطوها صفة السقوط الدراماتيكي ، قبل الشروع بدراسة طبيعة ذلك السقوط وأسبابه ، وبدلا منه سعى البعض إلى التبسيط ، مستنتجا وجود أو عقد صفقات بين بعض القادة الميدانيين للحرس الجمهوري والحلفاء ، معللين استنتاجاتهم باختفاء المدافعين من بغداد بشكل مفاجئ ، على الرغم من ان الاختفاء وارد في كل الحروب. ومع هذا فان اختفاء البعض ، لا يفسر وحده حالة الانهيار السريع والتام لكل الدفاعات عن هذه المدينة ، التي أرادها القادة أن تكون عصية على الحلفاء ، وأرادها المهاجمون ، مثالا لمعركة سقوط مريع للحاكم والحكم. هذا ولكي تكتمل جوانب التفسير لهذا السقوط من أوجه متعددة ، لا بد وأن ننظر إلى فعل عدم القتال ، وترك المواضع من الزاوية النفسية ، التي يمكن أن تزيد من وضوح الصورة التي أمتازت بقدر من الضبابية مع أولى ساعات الانهيار ، وخطوة في هذا الاتجاه تتطلب عرضا بسيطا لواقع الدفاعات عن وفي بغداد ، وسير أحداث القتال في مجالها. حيث عبئت القيادة العامة أربعة فرق حرس جمهوري للدفاع القريب عن بغداد ، وفرقتان للدفاع في المحيط الأبعد ، وكلف الحرس الخاص بمستوى تنظيم يصل إلى أكثر من فرقتين ، زائدا مليشيات الحزب ، وفدائيي صدام ، وبعض من ألوية جيش القدس للقتال في الداخل.

أما الحلفاء الذين تعاملوا مع موضوع بغداد بتأني ، فقد زادوا من ضغطهم على فرق الحرس الجمهوري البعيدة منذ اليوم ٤/٢ ، وأعلنوا أنهم قد كبدوا فرقة المدينة المنورة خسارة تزيد على ٥٠٪ من قدرتها القتالية ، وإنهم دمروا فرقة بغداد وتقربوا إلى العاصمة بحدود ٤٠ كم. وفي الوقت الذي أنكرت القيادة العامة تلك المعلومات ، اكدت أنها كبدت الحلفاء المزيد من الخسارة ، وأعاقت تقدمهم من العاصمة ، وفي المقابل ، أعلن الحلفاء يوم ٣ /٤ احتلالهم المطار ، ودخولهم قصور رئاسية في الرضوانية. اعلان وثقته جيوش الصحافة التي رافقت القوات ، ونقلت بعض تفاصيله بما لا يثير الشك في حصوله فعلا.

الاعلام الحكومي يمهد لحالة الهلع

مع هذه التطورات السريعة ، وغير المتوقعة من القيادة العامة ، وضع وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف قيادته في زاوية حرجة إذ ظهر يوم ٤/ ٤ معلنا أنهم سيبدأون تنفيذ أعمال غير تقليدية بالضد من الحلفاء إعتبارا من هذه الليلة ، ووعد أنها ستكون فاعلة ومؤثرة ، دون أن يفصح عنها مؤكدا في ذات الوقت ، أنهم قد أوقعوا الحلفاء في فخ المطار ، وستباد قواتهم جميعها في هذه البقعة الضيقة.

ان السيد الصحاف الذي اراد ان يعطى بتصريحه المذكور ، أمل في الرد المناسب كانت نتيجته سلبية ، عندما صحا الجميع في اليوم الذي يلي التصريح اي ٤/٥ ، ليجدوا بدلا من حصر قوات الحلفاء وتدميرها داخل محيط المطار ، أن قوة مدرعة منها دخلت بعض أحياء الكرخ ، وإن رتلا من الجنوب وصل الدورة ، ورغم ذلك أصر الصحاف أن المطار بات تحت سيطرة القوات العراقية.

إن الأعمال غير التقليدية التي نوه عنها الصحاف ، والتي زادت من إرتباك القيادة يبدو أنها تتعلق بعمليات انتحارية كان مخطط لتنفيذها من قبل عراقيين سجلوا أسمائهم أو سجلوا في سجل الانتحاريين ، بطريقة الترغيب "المكافئات" والترهيب "الإيحاء العقابي" ومن عرب ألتحقوا أخيرا. وقد إنتهت الليلة ، ولم تسجل غير عملية واحدة عرض أصولها تلفزيون بغداد لسيدتين ، قيل أنهما نفذتا العملية قرب سد حديثة الذي يخضع لسيطرة الحلفاء. لقد كانت ليلة ٧/٦ نيسان هادئة في بغداد ، وكأن الحلفاء لم يكونوا مستعدين لمواصلة المعركة فيها ، لكنهم ومع ساعات الصباح الأولى ليوم ٧ ، دخلوا بغداد الكرخ حتى وصلوا القصور الرئاسية ، وساحة الاحتفالات الكبرى ، كذلك السيطرة على الرستمية والقتال داخل معسكر الرشيد ، مع القيام بعمليات إنزال لقوات المارينز ، من الطائرات السمتية في مناطق متفرقة من بغداد الرصافة ، ويبدو هذه المرة كان دخول القوات الحليفة شوارع بغداد للسيطرة وحسم المعركة ، وليس جس نبض وإرباك الدفاعات كما كان في المرتين السابقتين.

كان يوم ٨ نيسان ، يوما حاسما في معركة بغداد النفسية ، زاد فيه القصف شدة على العاصمة ، وبعد ان وسعت قوات الحلفاء انتشارها في أحياء الكرخ ، أعلنت أنها قصفت مجموعة دور في المنصور خلف مطعم الساعة ، عرفت أن صدام ونجليه وبعض القادة يجتمعون فيه ، وإنهم لم يخرجوا منه حتى بعد إتمام عملية القصف بقنابل ذكية من طائرة كانت موجودة في الجو ، وجهت فورا لإتمام هذه المهمة التي أعتبرت ذات اسبقية اولى ومستعجلة. وروج الحلفاء بعد العملية الاستخبارية هذه إحتمالات مقتل صدام وأعضاء قيادته العليا. وفي هذا اليوم أيضا توقف البث الإذاعي والتلفزيوني الرسمي ، وقصف مكتب الجزيرة ، وأبو ظبي ، وكذلك فندق فلسطين الذي يقيم فيه الإعلاميون ، وظهرت على الجسر القريب منه دبابات الحلفاء.

الهلع* الموقفي

بعد ضرب بيوت المنصور وإنتشار الحلفاء لمعظم أحياء الكرخ ، ودخولهم مدينة الثورة من الشرق توقفت الاتصالات بين القيادة العليا ، والمستويات التي تلي ، ومع الضياء الأخير لهذا اليوم أنتقلت كثير من القيادات العليا من الكرخ إلى الرصافة ، وتسرب بعضها إلى البيوت ، حتى لم يجد كثير من المقاتلين آمريهم وقادتهم في أماكنهم الدفاعية ، عندها أضطرب الموقف ، وبدأ في لحظتها تدفق القلق بشكل مفاجئ إلى النفوس ، فأصابهم الاهتياج ، واندفعوا بسببه إلى الهرب نحو الداخل إلى بيت العائلة ، والصديق أو القريب كحل وحيد للتخلص من تلك الحالة النفسية التي أسماها علماء النفس بالهلع(١٧) . لقد أحس المقاتلون في بغداد إختفاء قادتهم أو تبعثرهم ، وتلمسوا عودة ما تبقى من منتسبي الحرس الجمهوري التي دمرت

---

* الهلع مصطلح يغطي مساحة واسعة من حالة الانزعاج التي تصيب الفرد او الجماعة في الموقف الضاغط، حيث التدفق المفاجئ والشديد للقلق في الذات الإنسانية نتيجة لمنبه خارجي "الهلع الموقفي" أو التفكير به "الهلع التوقعي". وفي حالته تكون قدرة المعنيين على التوصل إلى حكم متزن أو تقويم عقلاني لما يحيط بهم قد ضعفت بالشكل الذي ينشدون خلالها الهرب، حتى وإن لم تكن هناك حاجة فعلية إلى ذلك أي عدم وجود عدو قريب بالمواجهة.

أسلحتهم في معارك الأيام السابقة متسربين إلى الداخل قريبا منهم ، فعاشوا لحظات صعبة مطلوب فيها اتخاذ قرار ، وهم الذين لم يتعودوا الاعتماد على النفس في اتخاذه أثناء عمليات الشحن والتهيئة المسبقة ، التي اقتصرت على تنفيذ الأوامر والتوجيهات الصادرة من الأعلى دون نقاش ، عندها زادت في داخلهم شدة القلق والتوتر ، ومن ثم فقدان السيطرة ، وأضطراب الإدراك ، وشل التفكير "الهلع الموقفي". حالة نفسية تظافرت عدة أسباب لتكوينها بهذه السرعة من أهمها:

١. القطع المفاجئ للإتصال المادي عن طريق الوسائل السلكية ، والسعاة بين القائد الأعلى ، ومن معه في خط القيادة الأول ، وبين مفاصل القيادة التي تلي بالمستويات الوسطى ، وبسببها أصيبت بالشلل الفكري ، والحيرة في الأمر وربما الصراع بين البقاء واحتمال الموت ، وبين الهروب واحتمالات النجاة. صاحب هذا القطع ، في نفس وقت حدوثه ، توقف التواصل النفسي والشحن المعنوي الذي كان القائد العام ، يديره شخصيا من خلال ظهوره بوسائل الاذاعة والتلفزيون بين الجماهير البغدادية أو بالرسائل التي كان يوجهها بصوته أو بالنيابة لأكثر من مرة يوميا ، بعد أن دمر الحلفاء تلك الوسائل تماما ، وهذا التوقف الذي تناغم مع قطع الاتصالات ، وانتشار خبر قصف بيوت المنصور ، وضع المعنيين بالدفاع قادة ومقاتلين في حالة الفوضى والارتباك ، قريبا من اليأس شبه المحتوم.

٢. الانتشار الواسع لقوات الحلفاء في الكرخ مقر الحكومة ، وغالبية دوائرها المهمة ، التي أتخذ بعضها مقرات لإدارة المعركة الدفاعية بمستوى القيادات الوسط ، كون صدمة أربكت مفاصل القيادة والسيطرة في عموم العاصمة بغداد أو بالأحرى غيبها من الساحة ، وما تبقى منها لم يعد يمتلك وسائل السيطرة على المدافعين القلقين.

ان صدمة دخول بغداد من قوات الحلفاء ، واصرار القيادة العامة على احتفاظها بالسيطرة على الموقف ، وتكذيب الاعلام العالمي الذي ينقل تفاصيل القتال ، زاد من حصيلة القلق ، الى مستوى احداث حالة هلع ، بين صفوف غالبية المقاتلين هكذا كان الموقف نهاية يوم ٨ نيسان ، حالة هلع لم تترك خيارا للمصابين بها ، إلا الهروب

من الموقف "التسرب الشامل" للغالبية في جانب الكرخ ، زادته شدة دخول الحلفاء مدينة الثورة التي يتحسس النظام عدائية أهلها للحكومة ، والحزب ، وتوجه شبابها لملاحقة من تبقى من المفارز الأمنية والحزبية ، التي تبعثرت سريعا في بغداد. وكان المشهد الأكثر إثارة وتأثيرا عبور الحلفاء إلى الرصافة يوم ٩ نيسان ، وتنفيذهم مشهد إطاحة أكبر تمثال لصدام حسين في ساحة الفردوس ، إيذانا بسقوطه أو بالمعنى النفسي محاولة تحرير العراقيين من سلطة الخوف التي أطبقت على عقولهم لخمس وثلاثين عاما.

الهلع القيادي

كان مشهد اسقاط التمثال تلفزيونيا ، مع أحداث اليوم الذي سبقه صدمة لعموم القيادة السياسية والعسكرية ، كونت حالة هلع عند غالبيتهم الذين تبعثروا بسببه وتواروا عن الأنظار ، وكذلك ما تبقى من المقاتلين القريبين منهم. توجهوا إلى بيوتهم محبطين باستثناء بعض الجيوب القليلة خاصة من بين العرب ، الذين جاءوا لمقاتلة الأمريكان دون أن يتحملوا أعباء صدام. لقد عاش المقاتلون في بغداد أياما صعبة مثيرة للتوتر والقلق منذ معركة المطار وحتى يوم ٨ وقليل من يوم ٩ نيسان متمثلة آثارها بقصف شديد متواصل. وتهديد بالموت في كل لحظة. وتذكير بالحيطة والحذر مع كل اتصال يؤمن. ثم توجس من قوى الداخل غير المنظورة. كونت جميعها أفكارا يغلب عليها الندم وتوقع الأسوأ ، سهلت تدفق القلق سريعا إلى الذات الشخصية ، فتوجه المدافعون بسببها إلى التخلي عن أماكنهم بصورة جماعية ، فكانت حالة هلع بالمعايير النفسية[١٨].

إن الإصابة بالهلع ، دفعت المقاتلين إلى ترك اماكنهم التي يتواجدون فيها ، كمثيرات للهلع دون تحسب لما سيحصل من بعده ، ما يهمهم هنا والآن التخلص من الموقف الضاغط. هذا وقد سجلت حالات شديدة للهلع ، لم يعد اصحابها يسمعون اقرانهم القريبين منهم. ولم يعيروا اهتمام لنصائحهم ذات الصلة بالانتظار

حتى انجلاء الموقف. ولم يمتثلوا لاوامر بعض القلة من الآمرين بضرورة الانتظار. ولم يخشوا أو يخجلوا من سلوك يؤديه بعضهم برمي اسلحتم وخلع ملابسهم ورتبهم العسكرية ، والجري لترك المكان. ولم يخفوا استعدادهم لقتل من يقف في طريقهم ، تمنا للتخلص من موقف غير قادرين على تحمل ضغوطه[19].

الهدم النفسي

إن معركة بغداد التي بدأت يوم ٣ وانتهت يوم ٩ نيسان ، لا يمكن عدها منفصلة عن أحداث معارك أخرى كانت ممتدة على كل مساحة العراق في ظل تغطية إعلامية لم تشهدها حرب من قبل في منطقتنا العربية ، وربما في مناطق أخرى من العالم ، حتى بات المشاركون فيها والمراقبون لأحداثها ، كأنهم يعيشون بعض أحداثها سوية في أرض المعركة الممتدة ، وهذا يعني أن البغداديين مقاتلين وسكان مدنيين متداخلين ، كانوا يتابعون تطورات الحرب حتى ٨ نيسان يوم انقطاع التيار الكهربائي بشكل عام. متابعةٌ يمكن أن تكون مقبولة عن طريق المذياع ، وقليل من الفضائيات ، وكان غالبية العسكر ، والمليشيات يتحسسون الخسارة ، ويتوقعون نتائج مأساوية كونت عند القسم الأكبر منهم حالة نفسية فيها المعنويات هابطة. دفعت في أن تكون أفكارهم أقرب إلى التشاؤم منها إلى التفاؤل ، حتى دخول بغداد فعليا ، أشعرهم كمقاتلين بشكل مفاجئ ، أنهم في موقف خطر لا محالة.

ان الشعور بالخطر في مثل هكذا مواقف ، عادة ما يدفع الانسان الى التفكير المثير به أي الخطر "انها كارثة لا محالة" ، يصاحبه انفعال نفسي يؤثر عضويا ، بقدر يفضي الى تسارع ضربات القلب ، ثم الاصابة بحالة من الدوار ، مع مزيد من الأحاسيس الداخلية المضطربة. واتسام الحالة العاطفية بالانفعال ، والحالة العقلية بالارتباك ، عند البعض قد يكون شديد. اما في الجانب المعرفي فيستمر التفكير باتجاه سلبي "لقد حَلتْ الكارثة- لم استطع أن أسيطر على مشاعري وأفكاري وسلوكي- يمكن ان أموت أو أصاب بالجنون أو أفقد السيطرة على نفسي ...... وهلم جرا ".

افكار تعقبها أخرى في تدرج معرفي غير مسيطر عليه في معظم الاحيان" حالتي تسوء — كل شيئ يمكن أن يحصل- الموت- الجنون- اذا لم تأتينا مساعدة سأكون قد ضعت". كل هذا يحصل بسرعة كبيرة ، ينتقل خلالها أو يتحول سلوك المعنيين به ، إلى اضطراب وعدم اتزان مخل بالمعنويات ، وهو حصول يتم دون ان يدرك المقاتل تفاصيله او تدرجاته.

الغموض

واجه العراقيون عموما ومنتسبو القوات المسلحة على وجه الخصوص في هذه الحرب ، موقفا غامضا اي مجهولا ، ادى الى ان تتصاعد حالة التوتر ، وعندما لم يجدوا متسعا من الوقت ، لإكتشاف ذلك الغموض بدافع خفض التوتر ، وإعادة الاتزان إلى حالته الاعتيادية ، زادت مستوياته فوق الاعتيادي بعد ان وجد المقاتلون أنهم في مواجهة موقف أو مجموعة مواقف ، عاجزين عن إدراك طبيعتها أو التحكم بنتائجها ، عندها عاشوا حالة خوف مصدره غير واضح آنيا ، اثر على حالتهم النفسية وعلى قدراتهم في الاستمرار بالقتال ، حالةٌ ، لو تم النظر الى حقيقتها نفسيا ، نجد ان عاملين اساسين قد تفاعلا في حصولها هما:

١. البعد الذاتي. نقصد هنا ما يتعلق بالتركيبة العضوية والنفسية للبشر ، وبينهم العراقيين التي تتميز بالتوجس من كل ما هو غير معلوم ، كخاصية وجدت مع بداية وجودهم ، واستمرت معهم عبر مراحل الحياة حتى يومنا هذا ، مؤدية إلى أن يكون لكل فرد منهم خبرته المتراكمة وتصوراته الخاصة عن ماهية الأشياء المعروفة وغير المعروفة ، والتي تساهم بشكل مباشر في تحديد طبيعة وردود فعله الذاتية "العضوية والنفسية" في المواقف التي تتسم بالغموض[٢٠]. هذا وبالعودة إلى خبرة المقاتلين العراقيين كطرف في هذه الحرب التي تعاملوا فيها مع الأمريكان والبريطانيين وباقي الحلفاء طرفها الثاني ، يمكن التأشير الى أنها خبرة سلبية "مؤلمة" تعود إلى أحداث حرب الخليج الثانية ، التي شهدت هي الأخرى حالة انهيار

معالمها متشابهة نسبيا مع ما جرى في بغداد إبان الحرب الخليجية الثالثة ، يوم خسر العراق المواجهة والحرب ، وما صاحبها من خسائر على طريق الانسحاب ، وعدم القدرة على مقاتلة العدو المتفوق حتى تمزق الجيش العراقي ، بطريقة توزع منتسبوه بسببها أفرادا وجماعات صغيرة غير منظمة بين مدن الجنوب وبساتينها ، وعلى الطرق الرئيسة بين عموم المحافظات[٢١]. عندها تكونت أفكار وخبرات عن تفوق الحلفاء بقوة دفع اسهمت بايجاد مستوى شديد من التوجس حد الخوف ، وإن لم يكن معلنا بسبب طبيعة الشحن الانفعالي والتوجيه القسري في المؤسسات الحزبية والعسكرية والأمنية العراقية ، فكانت صدمة هدم شديدة ، توقفت بسببها المؤسسة العسكرية العراقية آنذاك ، عن التطور والنمو من نواحي التقنية ونوع التسليح ووسائل التدريب والاتصال على وجه الخصوص مع بعض الاستثناءات القليلة في مجال الدفاع الجوي لم ترق إلى مستوى المنافسة الفعلية مع الغرب والامريكان. صدمةٌ ، مهدت الى أخرى جديدة ، انهت المؤسسة بشكل كامل. وخوفٌ او توجس كان موجودا أو كامنا قبل حصول الاشتباك الفعلي في هذ الحرب الاخيرة ، سرع من حصوله ثانية واتم عمليات الهدم.

٢. البعد الخارجي. إن الخوف ، تتعلق اساسا بالتصور العقلي للمقاتل ، لما يمكن أن يحيط به ، وبكيفية إدراكه وتقييمه لاحتمالات الخطر الذي قد يصيبه ، أثناء تواجده في الموقف القتالي ، لكنه خوف لم يحدث أثر لمستوى الإعاقة أو الانهيار ، إن لم تكن هناك مثيرات خارجية ، يسبب وجودها خطرا ، يتفاعل مع تلك التصورات الذاتية التي تنتج الخوف من عدمه. وفي موضوعنا الخاص بالحرب الاخيرة كانت الخبرة عند الكثيرين في الجانب العراقي سلبية "توجس مسبق" عمقته الإدارة المسئولة عن الشحن الانفعالي والمعنويات ، إذ لم تستطع أن تقنع المقاتلين العراقيين أصلا بأسباب قبولها حرب يتفوق فيها الخصم بشكل حاسم. ولم تتمكن بوسائلها التقليدية من استنفار انفعالاتهم الوطنية ، للتعامل معها حرب واقعة لا محالة ، وبدلا من أن تتعامل مع الموقف بشكل عقلاني ، تحولت إلى:

آ. استخدام الكلام أسلوب للإستنفار ، حيث العودة بالتركيز على مصطلحات الامبريالية والاستعمار والاحتلال وسرقة النفط ، وغيرها مفاهيم لم يعد العراقيون يستجيبون إليها في حالهتم النفسية غير المستقرة ، وفي مقارناتهم العقلية بين الماضي والحاضر أو بالمعنى الأشمل ، سئموا تكرارها لخمس وثلاثين عاما ، أصبحت فيه غير قابلة للتأثير على المشاعر غير المستقرة.

ب. الغيب "الموروث الديني" وسيلة للتعبئة في التعامل مع الموقف ، بطريقة تشبه التسليم إلى القضاء والقدر في النهاية شبه المحتومة ، وفي مجالها المحدد والحساس تحول الحزب العلماني ، ورئيسه المعروف بانحيازه إلى داعية دينية في خطبه ، ورسائله الموجهة إلى العراقيين ، بينهم المقاتلين في الميدان. وهذا موضوع معقد بالنسبة الى العراقيين غير المتجانسين طائفيا ، وغير المؤمنين في أغلبهم بتحولات البعث الدينية أو الاستشهاد من أجل استمراره في الحكم ، الأمر الذي دفع إلى التوتر أكثر من التهدئة ، التي كانت اجهزة الدولة المعنية تسعى إلى تحقيقها. بضوء تلك التعبئة المشوشة ، أبقت الحكومة مجبرة ، هامش المجهول واسعا فيما يتعلق بالعدو الأمريكي. إذ لا يعرف عموم المقاتلين عن ذلك الجيش تسليحا أو تعبئة أوسلوكا ، وإن عرفوا بعض الشيئ بجهود ذاتية فكان منقوصا. وأبقت كذلك دون وعي منها ، الصور العقلية عن أولئك القادمين من الحضارة الأكثر تفوقا في العالم غير واقعية. وبما أن العقل الإنساني يميل بطبيعته إلى إكمال الصورة حسب قوانين الجشطلت[٢٢] فإن المقاتلين قد أكملوها عقليا على الأغلب ، في ظروف القتال غير المتكافئة ، وفي اثناء اكمالها ، تلمسوا فيها أن زملائهم يقتلون في كثير من الأحيان قبل أن يشاهدوا أو يتلمسوا الجندي الأمريكي ، الذي فرضت أساليب إدارة الحرب من جانب قيادته أن يتم القتل عن بعد ، بوسائل متعددة تكمل كل واحدة منها الأخرى ، وأدركوا خلالها احتراق وتفجير دباباتهم قبل أن يرصدوا الدبابة أو الطائرة الأمريكية المواجهة لهم ، فكانت المعركة في غالبها عمليات صيد مؤلمة ، أكتملت على وفقها الصورة عن قوة الأمريكان "في غير صالح المقاتل العراقي"

قوامها إن الخصم ، لا يمكن مقاومته. وإن مصادر الخطر ، لا يمكن تحديدها.... صورٌ عقلية ، فيها تهويل نفسي واضح ، أنتجت بتفاعلها مع متغيرات أخرى في الموقف الضاغط ، خوف من مقاتلتهم.

إن تأثير المجهول على سلوك المقاتلين في هذه الحرب ، جاء من تلك الصورة التي تكونت أو أكتملت في العقول أثناء سير معاركها ، وكانت في معظم الأحيان مُبالغ فيها بسبب الوضع النفسي غير المستقر أثناء أكتمالها. إذ وعندما يبالغ المقاتل في تصوره للآثار المادية "الخطر" الذي يمكن أن يتسببه الخصم على سبيل المثال ، يبقى معظم الفترة التي تسبق الاشتباك بذاك الخصم بوضع القلق والترقب "معنويات هابطة" ، وهذه حالة كانت موجودة عند المقاتلين العراقيين في المعركة الدفاعية التقت مع طبيعة العقل البشري الذي يميل إلى المبالغة وتضخيم الأشياء(٢٣) ، زادت تعقيدا عندما لم يجدوا وقتا كافيا لتفسير الخطر ، في معركة تجري أحداثها بسرعة وبوقائع تخللتها الكثير من المفاجئات ، كما حصل في معركة بغداد حيث الدخول السريع إلى المطار ، ثم إلى أحياء مهمة من بغداد ، والخروج منها ، والقيام بعمليات إنزال بالسمتيات في أحياء أخرى. احداثٌ سريعة لم يستطع العقل الذي يدير المعركة الدفاعية أن يستوعبها ، وكذلك حال المقاتلين في المواضع القتالية ، ابقت التخوف من المجهول ضغطا نفسيا مضافا أسهم في حدوث حالة الانهيار المعنوي.

صورة القائد المعكوسة

إن الأمر في المعركة التي دارت في عموم العراق باستثناء مدن كردستان ، لم تكن هي المعركة التي أريد لها أن تكون من قبل القيادة العراقية ، إذ وعند الساعات الاولى للتعرض الى الموقف الضاغط ، وبسبب ذلك الشحن الانفعالي الإحادي على مر السنين ، وشدة الخطر الذي كونته قوة الخصم في اللحظة المحددة ، بدأ ظهور الأفكار ذات الصلة بالقائد الرمز معكوسة ، أي وبدلا من تكون محورا للرمز والمنقذ والمخلص الذي يستحق التضحية ، أستبدلت بأخرى ذات صلة بتسببه البلوى والكارثة ، وتحمله النتيجة التي عادة ما تسحب تسلسل الأفكار إلى مقدار الربح

والخسارة الاتي من المعركة ، والجدوى من الاستمرار فيها ، والأمل في النجاة بمغادرة ساحتها ، التي تخل جميعها بالحالة النفسية ، وتدفع إلى التنحي جانبا عن القتال. انه وضع او صراع نفسي مؤلم عاشه المدافعون عن بغداد ، بعد أن ملأ صدام نفسه ، مجالات تفكيرهم بالدفاع عنه ، وليس القتال دون إحتلال العراق وعاصمته بغداد ، ومعه طبيعة أفكار أستنزفت جل طاقتهم النفسية ، ولم تبق إلا القليل من الإحتياطي الذي لم يكن كافيا للتعامل مع بداية الهجوم المدرع على محيط العاصمة التاريخية بغداد. وهذا يعني أن أولئك المقاتلين المدافعين بدأوا يعيشون حالة قلق وتوتر وخوف من النهاية المحتومة ، تطورت إلى الشك بقيادتهم وبامريهم الذين يمثلون إمتدادا نفسيا للقائد العام ، المطلوب الدفاع عنه في ظرف قتال يائس. حالة عامة شملت عموم المدافعين عن بغداد امتدت الى القوات المحيطة بها ، ستة فرق للحرس الجمهوري تكبدت في معارك الأيام ٦ ، ٧ و ٨ خسائر لكل دروعها ، حتى أبقت موجودها ليوم ٧ نيسان ، بما لا يزيد عن مستوى لواء مدرع ، وهذا بحد ذاته شكل صدمة كبيرة للقيادة ، وكذلك للمقاتلين الذين يدافعون عن بغداد. إذ تسرب إلى داخل المدينة الكثير من منتسبي الحرس الجمهوري الذي نجوا من التدمير ، واصبحوا مثالا لخسارة محتومة في عقول الجميع ، أضافت إلى ميزان الصراع عوامل باتجاه التفكير بعدم جدوى الاستمرار بالقتال. وجاء العامل الأكثر تأثيرا على الحالة النفسية لمقاتلي بغداد ، من المعركة التي دارت في مطار صدام "بغداد لاحقا" إذ صحوا على وجود الحلفاء على ارضه ، بمستوى من التواجد شكل صدمة بالنسبة إلى الجميع بينهم القيادة ذاتها ، والتي حاولت في تهيئة قوة هجوم مقابل في اليوم الثاني ، لكنها فشلت مع بداية إنطلاقها ، حيث التسرب الملموس للمهاجمين إلى داخل المدينة وأحيائها السكنية على طريق المطار ، وكان هذا عامل آخر يضاف إلى زيادة التردي في الحالة النفسية المعنوية المتردية. لقد كان الأمر هكذا ، خوف يزداد تدريجيا مع ملامح اليأس من إحتمالات تحقيق الصمود أمام عدو لم يقاتل بطريقة مفهومة حتى وصوله إلى بغداد ، إذ أعتقدت القيادة وربما عملت على أن الحلفاء

سيغوصون في مستنقع المدن الجنوبية ، فهناك ستة محافظات في طريق الحلفاء قبل الوصول إلى بغداد ، اعتقد صدام أنها ستعيق تقدمهم إلى بغداد حتى تفاجئ بأسلوب الحلفاء في الاستمرار بالتقدم نحو مقره بسرعة هائلة ، وفرز قوات لا تزيد عن مستوى لواء على الأغلب للتعامل مع كل محافظة مع السعي لتطويق البصرة على أعتبارها المحافظة الثانية بعد بغداد ، بالاعتقاد ان تطويقها ثم سقوطها باقل الخسائر عامل تأثير نفسي قوي على المقاتلين في العاصمة ، وباقي المحافظات الأخرى.

إن التقدم السريع الى بغداد أربك الدفاعات العراقية ، وإن التوقف الذي أعلن عنه الحلفاء وأخرجوه بطريقة توحي بمصاعب في التقدم وخشية من تكبد المزيد من الخسائر ، لم يكن توقفا لإعادة التنظيم كما أعتقد البعض ، لأن وحدات الحلفاء لم تتكبد خسائر تلزمها بإعادة التنظيم. ولم تكن كذلك قد خاضت معارك لعدة أيام وأسابيع تقتضي التوقف وتبديل القطعات. ولم تكن للتعامل مع نقص حاد بالتموين والشؤون الإدارية. بل كان أساسه خطة لسحب فرق الحرس الجمهوري إلى معارك برية تتفوق فيها الدبابة الحليفة في المدى والتدريع ، مدعومة بالطائرة السمتية الأباجي ، و A10 التي أجبرت تلك الوحدات على خوض معارك ، كانت عبارة عن قنص أكثر منها مواجهة حقيقية بين الدروع العراقية والحليفة ، إلا في حالات قليلة قريبا من كربلاء وسدة الهندية. ومعارك القنص هذه أخلت بالدفاعات عن بغداد ، ومهدت لدخول المطار الهدف الأكثر وضوحا في محيط بغداد ، أو هو الهدف الذي فتح ثغرة في العقل المدافع وجَسدَّ أفكار اليأس وعدم القدرة على الاستمرار. او هو الهدف التعبوي الذي كون صدمة في الجدار النفسي للقادة العسكريين والمقاتلين. لقد احتلوا المطار الدولي "صدام" واستبدلوا تسميته فورا بمطار بغداد ، كنوع من التأكيد على جدية التغيير". وقبل النزول فيه أبقي سليما لم تقصف مدارجه ومنشآته مثله مثل عديد من القصور الرئاسية ، وبعض المنشآت الحيوية ، بقصد استخدامها ، كمقرات رئيسية لقياداتها الرئيسية. فالقصر الجمهوري في كرادة مريم ، استخدم مقرا للحاكم المدني. وبناية وزارة النفط ، قاعدة لانتاج وتصدير النفط. وكذلك الحال

بالنسبة الى بناية وزارة الداخلية التي استخدمت بسرعة من قبل وزارة الداخلية المعاد تشكيلها من جديد ، للاسراع بالمشاركة في ضبط الشارع والقتال بالضد من الارهاب. وقد زادت شدة القصف في اليوم الثاني أي ٣ نيسان ، عندما تمكنت وحدات من الفرقتين الأولى والسابعة الأمريكيتين من عبور نهر ديالى ، ودخول بغداد من الجنوب والامتداد إلى الشرق "مدينة الثورة" ، وفي الجانب الغربي تحركت قوة مدرعة من المطار في عملية إعلامية أرادت بها ضرب معنويات القيادة والمقاتلين في آن معا من خلال:

١. إشعار القيادة العراقية التي ما زالت تسيطر على بغداد أن الحلفاء تخطوا أسوارها.
٢. إن المعركة ما زالت مع صدام ، وإنهم جادون بمتابعة وجوده الرمزي الذي بدأ يتهاوى مع ساعات الوصول إلى المطار.

هكذا انتهت معركة المطار ، ممهدة لانتهاء معركة بغداد في اليوم الثاني ، وكذلك باقي مناطق العراق التي تهاوت قبلها بقليل. دخلت القوات المحتلة مقرات الدولة. واسقط التمثال بطريقة ترمز لسقوط الحاكم ، الذي ترك موقعه القيادي ، وترك معه باقي القادة مواقعهم ، وسبقهم في عملية الترك عموم المقاتلين ، فترنحت القوات المسلحة وأجهز عليها بريمر بضربة قاضية تمثلت بأمر حلها ، واعادة تشكيلها من جديد.

الفصل الرابع

حرب الارهاب الداخلية

نظرة عامة

ان محاولة السير باتجاه المناقشة التحليلية لأثر الحروب في عملية الهدم البنائي "المادي والمعنوي" للجيش وعموم القوات المسلحة ، لا يستثني مقاتلة الارهاب ، كحرب داخلية ، لان تأثيراتها كانت واضحة ، في جوانب المعنويات التي تحدد مستويات الدافعية ، وشكل الاداء وتحمل الاعباء. والعلاقات العامة بين العسكريين انفسهم في مكان تواجدهم ، وساحة العمل القتالي ، وبينهم من جهة والمدنيين الموجودين في ساحة قتالهم والداعمين لجهودهم في القتال من جهة أخرى. وكذلك فيما يتعلق باستجابات الناس في شارع مليئ بظواهر سلبية ، وبالجهاز الاداري للدولة التي يحاول الارهاب اختراق جدارها النفسي.

ان الهدم الذي تمت مناقشة عموم جوانبه ، يختلف شكل حدوثه ، ومجالات الحدوث في الزمن الحالي عنه في الزمن السابق. اذ انه في ذلك الزمن شمل الأعمدة الرئيسية للبناء النفسي والمادي للدولة وقواتها المسلحة ، وفي الزمن الحالي ، بقيت تلك الاعمدة مهدمة ، لم تتح الفرصة الى ترميمها أي اعادة البناء بالشكل المطلوب ، واضيف لها معالم هدم تتعلق غالبيتها في الاعاقة القصدية وغير القصدية ، لجهود وخطوات اعادة البناء.

ان الاعاقة ، بشقيها القصدي والتلقائي ، عملية هدم ، لا تقل تأثيرات معاولها في بنية القوات المسلحة ، عن تلك التي حدثت طوال تسع عقود. يسهل رصد

حالتها بشكل اوضح من خلال ، عرض ومناقشة الاضطراب الحاصل في خطوات الاعداد والتهيئة للتعامل مع الارهاب ، المشكلة الاعقد أمام الدولة. هذا النوع من القتال الخاص والمعقد ، في مجتمع عراقي خاص ومجزأ. تتداخل فيه العوامل. وتتشابك في مجاله العلاقات. وتختلف في دوائره الكتل والجماعات ، بطريقة اعاقت التهيئة المناسبة ، وسهلت في بعض الاحيان عمليات هدم تقترب من ان تكون منظمة. وسط قوات مسلحة ، بدأت خطوات اعادة تشكيلها من بداية المشوار عام٢٠٠٣ متلكئة ، يتفق الخبراء الإستراتيجيون المعاصرون والقادة العسكريون والسياسيون المتابعون ، وعلماء النفس العسكريون ، على اهمية تصحيحها أو اكمالها ، اساسا لتحقيق التفوق والنجاح[٢٣] في حروب طرفها الارهاب.

ان الظروف العامة لعراق الزمن الحالي ، صعبة ، ابقت الجيش والقوات المسلحة التي يفترض ان يكونا درع الدولة الواقي بالضد من اطماع الخارج وعمليات الإرهاب ، بعيدين نسبيا عن تحقيق الردع المطلوب ، وابقتهما في وضع لم تحضيا فيه بالوقت الكافي والفرص المناسبة لاعادة البناء ، واكمال الجاهزية. لم تلقيا الاهتمام الكافي من لدن السياسيين ، في السنوات الاولى لما بعد التغيير على اقل تقدير. فكانت اعاقة بكل معنى الكلمة تظافرت في تحقيقها عدة جهات بينها السياسة ، وبينها التوازنات الاقليمية والدولية ، وبينها الارهاب الجهة الاكثر تاثيرا. الى ان يتم تجاوزها بالشكل الصحيح ، ستبقى الخطوات الخاصة باعادة البناء غير وافية ، وسيبقى وجودها عامل يقترب من فعل الهدم ، بقدر كبير.

الاستعدادات المنقوصة

للحرب على الارهاب أهدافها ووسائلها وأدواتها ، ولها إعداد خاص ، يستند على عوامل مادية ، ذكرت آنفا ، واخرى نفسية ، لا يمكن فصل تاثيراتها وتفاعلها عن بعضها البعض. تبين المتابعة لوقائعها في عموم الساحة العراقية ، ان هناك قصور واضح في جوانب منها ، تسبب في حصول اعاقة ملموسة لما يتعلق بتحقيق الاهداف

وابطاء خطوات اعادة البناء بينها:

١. ضعف التهيئة العامة للقتال. يقصد بها هنا اجراءات الادارة العامة للدولة والمجتمع ، التي تؤمن التعبئة اللازمة لجهد قتالي مناسب ، وحشد للطاقات المتاحة ، لتعزيز القناعات الداعمة لفعل القتال ، وتوحيد الهدف النهائي للحرب. ادارة على المستوى السوقي "الاستراتيجي" تساعد القيادات على المستوى التعبوي "الميداني" لتكوين وضع نفسي إيجابي بين عموم المواطنين ، يعينهم على القبول بالواقع ، وتحمل أعباء الخسائر والضغوط الناتجة عن الحرب. وهذه في السنوات الاربعة الاولى التي اعقبت التغيير ، كانت ضعيفة وغير منسقة ، ولم يعيرها احد اي اهتمام. حتى حق القول انها تكاد ان تكون غير موجودة ، وان الكبار في الادارة العامة ، لا يقتربون منها في نقاشاتهم القائمة ، ولا يضعونها في مشاريعهم المطروحة ، فكان وكأنه اهمال غير متعمد ، اثر سلبا على تهيئة المجتمع العراقي الى الحرب ، وتسبب في ايجاد وضع نفسي عام في مخرجاته اعاقة ، قوامها شعور بالملل من احداث القتال ، ازدادت شدته بالتدريج. واحساس بالضجر والابتئاس من ما يجري اتسعت رقعته بالتدريج. اهمال في ظروف عمل صعبة ، وصراع سياسي حاد ، بين الأطراف المشاركة في الادارة العامة ، وبينها من جهة وقوى الارهاب من جهة أخرى ، دفع الى ان يصبح المجتمع ولعدة سنوات حاضن قوي لخلايا الارهاب يمتنع بعض ابناءه عن تأييد الحكومة التي تدير الحرب. وينأون بأنفسهم عن تقديم المساعدة الداعمة ، للقوات القتالية المنفذة لسياسة الحرب. دفع الى ان يقف الكثيرون من المواطنين على التل ، يكتفون بالمشاهدة من بعيد. والى ان يكون العيش في بعض المجتمعات المحلية عامل مساعد على انتاج وتسويق الارهاب. اذ وجد فيه الارهابي الساعي الى تفجير نفسه بين جمع من الناس أو الذي يهجم على تجمهر من الناس ، زادا دسما للتجنيد الى صفوف اتباعه ، ومد التأييد لتوجهاتهم واهدافهم ، لفترة استمرت عدة سنوات ، اضحت قوى الارهاب خلالها ندا للقوات المسلحة ، هدمت بعض اركانها ،

واعاقت خطى بنائها.

٢. القصور في توحيد مفهوم العدو في الحروب. كل الحروب ، تحشد الدولة طاقاتها لتكوين مفهوم موحد للعدو ، تقل في محيط تعريفه ، الإختلافات بين الجماعات والافراد للتركيبة الإجتماعية ، وبما يحقق اتجاه موحد في التعامل معه اي العدو ، وهذا في المجتمع العراقي لغاية ٢٠٠٧ لم يكن موجودا ، أو ان وجوده ضعيفا في احسن الاحوال. فصفة العدو الارهابي في مناطق مثلث الجزيرة آنذاك ، لا تتطابق وصفته في مناطق الوسط والجنوب ، والنظرة الى الفعل الارهابي والتعامل مع الارهابيين مختلف بين عمومها. فتحور بسببها الصراع او نقل من صراع يفترض ان يكون بين المجتمع العام من جهة ، وقوى الارهاب المقابلة من جهة أخرى ، الى تناحر بين الكتل والشرائح والأحزاب. حتى عجزت مؤسسات الدولة ، لما يزيد عن عامين بعد ٢٠٠٥ ، من تحديد صفة او تعريف الارهابيين. اذ وفي المناطق الغربية مثلا عاش ارهابيون عرب ومسلمون بين الاهالي لتلك الفترة الزمنية موصوفين بالمجاهدين ، لم يتطرق احد من العوام ، الا نادرا الى انهم ارهابيين ، واكثر من هذا وصفت اعمالهم في قتال القطعات العراقية ، وتفجيرهم المراكز والمؤسسات الحكومية ، بالاعمال الجهادية. في الوقت الذي حشد اهالي الجنوب جهدهم للوقوف بالضد من وجودهم متسللين ارهابين ، وبالضد من اعمالهم التي وصفوها بالكفر. وهكذا استمر الحال في عدة مناطق ، وسط وشمال الوسط لاكثر من سنتين ، اقتنع بعدها المجتمع المحلي هناك ، ان الموجودين ، ارهابيين ينفذون أجندات اجنبية ، وعملهم يتنافى واعراف العشائر بالمنطقة ، ويخالف تعاليم الدين. والى أن حصل هذا الاقتناع كنتيجة للتجربة والمعايشة ، قدم الاهالي خسائر بشرية ومادية كبيرة ، واسهموا في هدم بعض اركان الدولة وقواتها المسلحة ، واعاقوا خطى البناء اللازم لها.

٣. غياب الجهد الاعلامي الساند. ان السلطة التنفيذية "الحكومة" التي لم تستطع توحيد مفهوم العدو الارهابي ، لم تكن تمتلك عمليا اجهزة اعلام تابعة لها ،

والموجود التابع للدولة ، والمستقل عنها بمجموعه غير موحد الرؤى باتجاه تحديد صورة حقيقية للعدو الارهابي ، تشعر المواطن ، بما يمثله من تهديد فعلي لوجوده ، يكفي لدفعه والآخرين باتجاه توحيد مواقفهم واتجاهاتهم بالضد من الارهاب ومصادره ، وافعاله. فخسرت الحكومة وقواتها المسلحة في حالتها جهد يفترض ان يكون موجودا لاعلاء شأن الفعل العسكري القتالي في سوح المعركة المتعددة. وخسر المقاتل جهدا عاما لتفسير كم المتغيرات والمؤثرات المحيطة به ، وبما يخفف قلقه الذي يقترب من ان يكون مستمرا. انها مشكلة ، من الناحية المنطقية ، لا يتحمل وزرها احد ، لأن اعلام الدولة قد انتهى بنهاية النظام السابق ، والاعلام العسكري في الدفاع والداخلية ، قد انتهى ايضا بحلهما سوية ، والدستور العراقي لا يسمح في ان يكون الاعلام موجه من قبل الحكومة ، في الوقت الذي فتح الباب واسعا لحرية النشر والاطلاع ، الذي تؤمنه وسائل متعددة قادرة على الوصول الى ما تريد بسهولة ، لا يمكن ان تجاريها الدولة التي وقع بعض افرادها وقسم من مؤسساتها اسرى الاعلام الحربي. فاسهم بعضهم في تشويه صورة العسكر والامن واضافوا اعباء على الجهات التي تقاتل قوى الارهاب في جانبين يتعلق الاول بالكيفية التي يتخلص بها العمل القتالي من الاعلام المنحاز. والثاني بصياغة اعلام دعائي موجه بقصد التأثير على معنويات الخصم في ساحة القتال.

٤. تعدد المواقف والاتجاهات. ان ادارة الحرب تتطلب توحيد المواقف سياسيا وإداريا ونفسيا ، لعموم اجهزة الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، لتامين الدعم المناسب لعمل القوات المسلحة ميدانيا ، وهذا من اعقد الامور في سياقات عمل الدولة العراقية لهذه الفترة الزمنية. اذ يشعر الجيل الذي عاش هذه المرحلة الزمنية ان الحكومة كانت تعمل لوحدها ، متهمة البرلمان باعاقة تشريع القوانين التي تطلبها في مجال مكافحة الارهاب. والبرلمان يعمل لوحده متهما الحكومة بالتفرد بالقرارات الامنية. والسلطة القضائية ، حائرة بين الاطراف التي تتهمها بالانحياز. وضعٌ ، تتعدد فيه المواقف والاتجاهات والتوجهات ، لا يلائم دعم الجهد القتالي

المطلوب بالضد من قوى ارهاب امتلكت في السني الاولى من القتال اسلحة ومعدات ومعلومات ، فاقت في بعض الاحيان ما لدى الجيش وعموم القوات المسلحة من امكانيات.

مواقف الضد من الدولة

كان القتال في السنتين المذكورتين ، يقترب بالنسبة للبعض ان يكون آليا ، لم يحس المقاتل في داخله انه يقاتل اعداء الدولة ، ولم يحس المجتمع المحلي ان من واجبه الوطني مساندة من يقاتل لصالح الدولة. معضلة ولاء تم التطرق اليها في متن الكتاب ، اثرت سلبا على اداء وتماسك الجندي والشرطي في ساحة القتال ، وامتد تاثيرها احيانا الى بعض الضباط بكافة المستويات القيادية ، حيث الاصابة بالتشتت ، والوهن والابتعاد عن مركز الدولة ، بمستوى اسهم في التهديم ، واعاق خطى البناء. هذا من جهة ومن جهة اخرى ، بات من الواضح ان الجهات المسؤولة قد تأخرت في مسألة فهم مهنية العسكر ، وعلاقتهم بالدولة ، فرصد بعض اعضائها غير القريبين من ساحة القتال تاريخ بعض الضباط ، وعلاقتهم بحزب البعث ، متجاوزين على سياقات التبعييث التي كانت تلزم الجميع بقسرية الانتماء. وغض بعض أعضائها الطرف عن ذلك التاريخ لقسم من الضباط ، وسلط اضواءه على قسمهم الآخر ، وهم يقاتلون جميعا في ساحة الارهاب عدو العراق. منها يتبين ان الاستعداد النفسي للحرب على الإرهاب في تلك الفترة المحددة زمنيا لم يكن مناسبا. وان الجهد المبذول في إدارة عملياتها القتالية استراتيجيا لم يكن كافيا ، والحشد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعنوي والمهني لم يكن ملائما. الامر الذي شكل معالم هدم اضيفت الى تلك التي كانت موجودة ، وكون عوامل اعاقة لخطى الاصلاح والبناء الواجبة.

الاعاقة في جوانب الاعداد

قد لا تختلف العوامل المؤثرة على إعداد القوات المسلحة للحرب على الإرهاب عن تلك العوامل المؤثرة على إعدادها للحروب التقليدية أو الشاملة ، إلا في بعض الجوانب المحدودة ، وفيما يتعلق بالارهاب وعوامل الاعداد التي يمكن عدها مساهمة في الهدم والاعاقة ، تقسم نظريا الى عوامل نوعية خاصة ، وأخرى سياسية عامة.

العوامل النوعية

هي العوامل ذات الصلة بخطط الدولة وجهود الحكومة على المستوى العام ، في التهيؤ والتعامل مع موضوع القتال بالضد من الارهاب ، وبصددها يمكن التاشير الى ان الهدف الاستراتيجي للدولة احد العوامل النوعية ، كان في ذروة القتال غير واضح احيانا ، ومتعدد الاتجاهات احيان أخرى ، فالقاعدة هدف ، والاسلام السلفي هدف ، والبعثيون هدف ، ومواقف السعودية هدف مبهم للبعض ولامع للبعض الآخر ، وكذلك الحال بالنسبة الى ايران. وان الاقتصاد كاحد العوامل ، لم يكن مناسبا لتوفير الموارد المناسبة لدعم الحرب ، وادوات قتالها في الميدان ، ولم يكن قادرا على انعاش وضبط السوق ، وتوفير الحاجات الأساسية التي تقرب المواطن من الدولة ، وتدفع المقاتل للدفاع عن الدولة ، مصدرا مريحا للحياة. والارهاب من جهته كعامل نوعي ، كان مُشَتتٍ للتوجه والاتجاه ، فبعضه داخلي تحتاج ساحته المحلية التي شملت كل مناطق العراق الى زيادة عدد المقاتلين المنسجمين ونهج الدولة. وبعضه الآخر خارجي ، تحتاج ساحته الدولية الى جهد مخابراتي واسع لم يكن مهيئا آنذاك. وبعض جذوره دينية ، تحتاج الى فتاوى ومساندة دينية ، تصطدم احيانا بالتفاصيل المذهبية. وبعض جذوره الاخرى ايديلوجية ، تتناقض والاهداف غير المنظورة لبعض المشاركين في الحكم. كذلك الحال لما يتعلق باهدافه التي تحدد بعضها لأسقاط الحكم القائم ، وتوجه بعضها الآخر لأعاقة سير الدولة والمجتمع أو مقاتلة الجيوش والقوى الأجنبية الموجودة على الأرض العراقية. تشتت في جهته انعكس سلبا على وحدة

الجهد الحكومي للتعامل معه.

انها عوامل نوعية ، عند النظر اليها بمنظار التحليل ولتلك الفترة الزمنية المحددة ، يؤشر ان التعامل معها ، احتاج قدرة عامة لاجهزة الدولة ، وهي في معظمها منهكة ، واحتاج الى قوات مسلحة لم تكن جاهزيتها كاملة. واذا ما حسب التحليل جعل العراق ، ولاعتبارت المصالح الدولية ، ساحة قتال متقدمة للحرب ضد الإرهاب ، تبعا للإستراتيجية التي نفذت بعد سقوط نظام الحكم في ٢٠٠٣/٤/٩ ، واستمرت هكذا الى عام ٢٠١٢ ، وقد تستمر لفترة لاحقة تطول وتقصر تبعا لمعطيات السياسة وقدرة القوات المسلحة على تأمين الردع. وجعل ارضه من أقصى الشمال إلى أخر نقطة في الجنوب منطقة أستقطاب للإرهابيين الاسلاميين السلفيين ، خاصة مثلث الجزيرة الذي تمتد قاعدته من بغداد إلى ديالى وضلعاه عبر الرمادي وصلاح الدين حتى الموصل ، قمته أو زاويته العليا ، مع بؤر اتسعت تدريجيا في الوسط والجنوب خاصة في المثنى والديوانية ، والبصرة وشمال بابل وأقل منها في العمارة.

اذا ما حسب هذا ، يصبح من الواضح ان الهدف المطلوب تحقيقه أبعد من العراق ، وان الجهد الميسور لادارة حربه اكبر من قدرة العراق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وان العمل القتالي الملائم للتغلب عليه سريعا يفوق قدرة القوات المسلحة على تحقيقه.

العوامل السياسية

ان السياسة التي تكونت بعد التغيير ، كانت العامل الاكثر تأثيرا على عمليتي الهدم واعاقة البناء ، فالمجتمع العراقي لم يكن مهيئ في الاصل للسلوك ديمقراطيا ، وظروف احتلاله قد حطمت الدفاعات النفسية ، فاطلقت المكبوت من الانفعالات السلبية ، وبالتالي حصرت الجيش والقوات المسلحة بين مطرقة الادارة السياسية الناشئة ، وسندان الارهاب المنظم ، حالة تنافر غابت فيها خطط اعادة بناء الانسان ، وتوجهات العلاقات العامة بين المركز الاعلى للقيادة والاطراف المنفذة في الميدان ، حتى ان الحكومة وعندما تنبهت الى خطورتها واوجه القصور فيها عام ٢٠١٢

اصطدمت بضعف الجاهزية القتالية ، وببعض المطبات الدستورية التي تقيد تحركها ، فارتدت او ناورت لتبقي الجهد المبذول لتحقيق اعلى جاهزية ، وتبقي حبل العلاقات العامة الممدود ، ينوء تحت خيمة التوافقية. وحصرت المجتمع المحلي بين سندان الالتزامات الوطنية ، ومطرقة التحرك الارهابي ، وعندما فاق اهله من الصدمة بعد عام ٢٠٠٧ وجدوا ان الكثير من الحقائق على الارض قد تغيرت ، وان القوات المسلحة قاربت تشكيلاتها الميدانية للاكتمال ، فحاولوا اللحاق بتشكيلهم صحوات وقواعد اسناد ، لايمكن ان تعوض وجودهم المفروض جزءا فاعلا من بنية القوات المسلحة. وحصرت الدولة برمتها بين سندان السيادة ، ومطرقة التدخل الاجبني ، وعندما اكتسبت مؤسساتها الخبرة المناسبة للتعامل مع ملفاته الشائكة ، وجدت انه وعلى المستوى الدولي والاقليمي قد امتد التدخل واتسع ، وبات له اتباع ومريدين ، مؤثرين في كل قرارات الدولة....صورة قاتمة للسياسة ، اسهاماتها في الاعاقة تفوق اسهاماتها في البناء والتطوير.

التدابير الناقصة

هناك من الناحية العلمية العديد من التدابير والاجراءات التي تقوم بها الدولة في المعتاد ، لاعداد جيشها وقواتها المسلحة ، وتهيئتهما للحرب التقليدية منها او لتلك التي تتعلق بمقاتلة الارهاب ، ولان وضع العراق ، وضع انتقالي ، يستند على اعمدة وضع سابق مهدمة ، لا يمكن في احسن الاحوال ان تقدم الدولة الجديدة في حالتها الانتقالية الجديدة ، تدابير تهيئة كاملة ، خاصة في الجوانب الآتية:

١. التخطيط النفسي. يعتبر التخطيط الاستراتيجي العمود الفقري لإعداد الجيش والقوات المسلحة لاعمال القتال بالضد من الإرهاب من خلال تأمين كل احتياجاتهما المادية والفنية ، والبشرية وكذلك النفسية. ويتم التخطيط لما يتعلق بالجانب النفسي ، ولهذا النوع من الاستخدام من قبل الحكومة بالتنسيق مع وزارتي الدفاع والداخلية ، والمتخصصين في الجانب النفسي. لكن النظر الى الواقع ، وما

حصل ويحصل ، منه يتبين وجود اوجه قصور في مسائل مهمة تتعلق بالتخطيط وحشد الجهد النفسي ، خاصة في:

آ. تبرير أستخدام القوات المسلحة في الحرب.

ب. التعبئة الشعبية العامة للوقوف في صف الدولة بالضد من قوى الارهاب.

ج. كسب الجماعات والتكوينات الاجتماعية المحايدة ، وتحييد الجماعات المناوءة.

د. تجاوز الجانب الطائفي ، للنظر والتعامل مع الارهاب.

في ظروف العراق الحالية واختلاط الاوراق ، وتعقيدات السياسة ، وكثافة الجهد الاستخباري الاجنبي في الداخل ، والتحسس الدولي والاقليمي والمحلي من حجم وتسليح القوات المسلحة العراقية في الخارج ، قيد قدرة الحكومة وحدَّ من تحركها في مجال التخطيط والتعبئة النفسية ، والعامة للمجتمع العراقي ، باتجاه الوقوف صفا واحدا بالضد من الارهاب. هذا من جانب ومن جانب آخر ، فان الوقوع في مطب الكم على حساب النوع في بنية القوات المسلحة ، أخل باسس التخطيط المركزي نفسيا ، وزيد من الكلفة الاقتصادية ، واحرج الميزانية العامة ، لذا لم يتبق أمام المخططين في القوات المسلحة فرصة سوى الأستعاضة عن التعبئة العامة أي التوسع الكمي بأخرى تتاسس على مفهوم التعبئة النوعية أي الإلتزام النوعي من خلال إعادة النظر بنظام التطوع والحث لأن يكون شاملا لعموم العراق ، دون ان يقتصر على منطقة او انتماء طائفي او قومي واحد. وهذا أمر صعب بحد ذاته ، لان مقتضيات الامن والمصالحة الوطنية على سبيل المثال ، فرضت على الحكومة ان تعيد الكثير من الضباط الاعوان ، الى الخدمة في الجيش ، خاصة من محافظات ديالى وصلاح الدين وكركوك ، ونينوى ، مما يعني حتمية الاستمرار على نهج الكم على حساب النوع ، وحتمية التجاوز على بعض مفردات التخطيطّ بكل مجالاته بينها النفسية.

ان التعبئة النوعية التي يتم التكلم عنها مسألة صعبة في العراق الذي يعاد بناء قدراته وبنيته التحتية في ظروف تحوّل غير مواتية ، من الديكتاتورية الشمولية إلى

الديمقراطية التوافقية ، وصعوبتها تعني مواجهة التعبئة النوعية بعض التحديات الجدية خاصة ما يتعلق منها ، بعدم اكتمال الخبرة الفنية والتسليحية لخوض حرب من هذا النوع ، كذلك القتال في ساحة لم يكن أهلها مهيئين نفسيا ، مما يلقي أعباء على المقاتلين والقيادة العليا ، تفوق تلك الموجودة في أنواع القتال الأخرى ، وبالتالي تشكل عوامل هدم واعاقة في آن معا. فالقتال بمناطق العراق الغربية ، وقسم من الشرقية والشمالية الى عام ٢٠٠٨ كان وسط آراء لابناء المجتمع المحلي ، بالضد من الحكومة والدولة ، لعبت دورا في التأثير على جهد الوحدات الخاص بالتعامل مع الموقف عسكريا واعاقت خطط الحكومة في بسط الامن. لان تفجير يحدثه الارهابيون فعلا ، يحوّر اعلاميا ، ليكون عملا قام به المنتسبون. والقاء القبض على ارهابي من اهل المنطقة ، يسارع اهلها وشيوخ عشائرها لتبرئته حتى باستخدام التهديد والقوة. وشيوخ رضخوا لتهديد الارهابيين وتعاونوا معهم في مسائل تضييفهم ودعمهم. وآخرين طمعوا في رشاهم وتعاونوا بنفس القدر واكثر منه بكثير. فتسببت جميعها في تشتت الجهد القتالي ، واعاقة خطوات اعادة البناء.

٢. حشد الجهد العام. ان التعامل مع الارهاب في ساحة داخلية ، مثل الساحة العراقية ، لا يقتصر على العسكري حامل البندقية مهاجما على وكر فيه ارهابيين ، ولا على آخر يمسكها واقفا في نقطة السيطرة يفتش السيارات والمارة للحيلولة دون عبور ارهابيين ومواد ارهاب ، ولا كذلك على الوحدة التي تهاجم جماعة تتخذ من قرية موقعا لانطلاقها في اعمال تخريب ، بل هي جميعها والجهد الخاص بمتابعة وحصر العمل الارهابي ، والشخصيات القائمة عليه ، وتنقل أفراده ، والاسلحة والمواد المستخدمة ، واساليب تمويله داخليا وخارجيا والجهات التي تقف خلفه ، ومعه الجهد الشعبي حيث السعي الى تكوين علاقات رضا مع الاهالي في المنطقة التي ينتشر فيها الارهاب ، ومع الوجهاء ورؤساء العشائر التي يتواجد بين صفوف ابنائها الارهاب او يمر من قربها الارهابيون ، ويحتاج الى الجهد السياسي للضغط على الدول التي ترعى او التي تتهاون مع جماعات الارهاب ، والى التنسيق مع

قوى دولية نافذة لتنشيف مصادر التمويل المالي والبشري للارهاب ، والى جهدٍ لاقناع تلك الدول في الحصول على معدات متطورة للحرب التي تصنفها تلك الدول سرية لغرض الاستفادة منها في التفوق على العدو في ساحة القتال ، ومراقبة تحركاته الكترونيا. انها جهود يتلمس المتابع النقص الحاصل فيها ، بسبب طبيعة المرحلة ، وموقف الدول ، وضعف التنسيق والتعاون بين أعمدة الدولة الرئيسية ، حيث لم يلاحظ مثلا ، قيام نائب في البرلمان بحشد الجمهور الذي انتخبه في المنطقة التي ينتمي اليها وحثه على التعاون مع اجهزة الدولة في حربها ضد الاهاب. ولم يلاحظ على لجان البرلمان تحركها بشكل مميز ، على اقرانها في الدول الاخرى ، خاصة الاقليمية منها للحصول على دعمهم لرؤى الحكومة في التعاون والتنسيق. ولم يلاحظ اي جهد بين الشباب ، والنسوة ، ومنظمات المجتمع المدني ، مما يدلل ان القصور في هذا المجال كبير ، لا ينفع مقداره الحقيقي في التهيئة الخاصة بالقتال.

٣. التعبئة النفسية. لم تكن ساحة القتال الداخلية العراقية ممهدة لعمل القوات العراقية في كل أنحاء العراق ، ولم تكن مواقف السكان المحليون من الحكومة والنظام الديمقراطي الجديد ، وكذلك من الإرهاب والأعمال المسلحة المضادة للدولة والمجتمع ، موحدة في عموم العراق أيضا ، مما تسبب في وجود جملة متغيرات اثرت مباشرة على معطيات الهدم واعاقة خطوات البناء. فمواقف السكان المحليون من التغيير إلى الديمقراطية والأنحياز مع أو بالضد من الحكومة ، وغيرها أخرى ادت الى دفع البعض من المقاتلين إلى المغالاة في التعامل السلبي مع أولئك السكان المحليين الموجودين صدفة في ساحة المعركة ، فتراكمت انفعالات الانحياز ، مكونة أعداء وأرهابيون لم يكونوا كذلك في الاصل. ونحيَّ جانبا بعض المقاتلين عن المشاركة الجادة في القتال عند التقرب إلى مناطق أنتمائهم الطائفي والعشائري. وزاد من الأستثمار غير الشرعي لمستلزمات ونتائج القتال لأغراض الأبتزاز من قبل البعض من المتنفذين في مناطق القتال. فكَثُرَ الخطأ فرديا وجماعيا ، وكثرته بقصد او بدون

قصد ، في قتال داخلي مع قوى ارهاب دولي لا تقارن تأثيراتها السلبية مع نتائج اخطاء مثيلة في حروب تقليدية. فقنبرة هاون تقع على بيت في الريف ، تقتل عائلة ، دون عمد من المفرزة التي اطلقتها في عمل عسكري ضد ارهابيين ، يُستنفر كل السكان المحليين ، تضامنا مع ضحايا تربطهم واياهم روابط العشيرة. فتتصاعد على الفور حمى المطالبة بالثار العشائري ، وسط موقف انفعالي شديد. يدخل على الخط رؤساء عشائر نفعين ، لاستغلال الحادثة في اثارة المشاعر بالضد ، لتوسيع هامش المطالبة بالقصاص والتعويض والفصل. عواملٌ وانفعالات متسلسلة ، تقع بالضد من مساعي التهدءة المطلوبة لاستمرار عملية البناء ، وتعيق الجهود المبذولة ، لكبح توجهات الارهاب.

ختاما لهذا الموضوع الذي استمدت جميع المعلومات الواردة فيه من تجربة القتال الدائر فعليا ضد الارهاب ، يمكن القول ان ما حدث في العراق من قتال بالضد من الأرهاب ، لم يكن قياسيا ، لأن ظروف التحول وإعادة البناء لم تكن طبيعية ، وقواته التي شكلت حديثا لم يكن تشكيلها اعتياديا ، والقيادة والسيطرة لسبع سنين مستمرة ، لم تكن مملوكة للدولة العراقية وقيادتها العسكرية ، مما يتوجب الأعتراف بصعوبة اعادة بناء ، وأعداد جاهزية القوات في هذه الظروف الصعبة ، كما تريد الدولة. كما ان الصعوبة وحصول بعض الأخطاء والإعاقات في عملية الأعداد والتأهيل لاغراض القتال بالضد من الارهاب تعطي العامل النفسي أهمية متميزة في مجالها ، وهو العامل الذي لم يعير احد له أية أهمية.

الفصل الخامس

آثار الحروب
في عملية الهدم الاجتماعي

المسؤولية الاعتبارية

لم تكن الحروب التي حصلت على ومن ارض العراق ، حروب من مسؤولية الشعب ، وان صفق الغالبية لها تحت تخدير الوهم والانتفاع ، ولم تكن وقائعها كآخر وسيلة لفض النزاعات ، كما هو حالها في علوم السياسة ومفاهيم التوازن والصراع. هي من فعل القائد شخصيا ، جعلها خيارا وحيدا. لجأ اليه حال امتلاكه القوة او عند الشعور بامتلاكها. اذ لم تشهد وقائعها مع ايران على سبيل المثال ، ولا مع الكويت نفاذ السبل الدبلوماسية ، بل وعلى العكس من هذا ، كان المشهد السياسي الاخير لما يتعلق بالحرب مع الكويت اجتماع بين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، عزة الدوري ، وولي العهد الكويتي سعد الصباح ، وكأنه اسقاط فرض من قبل الطرفين ، حصلت فيه تهديدات لا تمت الى الدبلوماسية ، ولا الى الضغوط الاقتصادية بصلة ، ولو ان العراق في حينها لم يعد يمتلك من الاوراق الاقتصادية ، ما يكفي للضغط على الكويت.

سلبية النتائج

ان حروب العراق ، "الخليج الاولى والثانية والثالثة" تقليدية ، أستخدمت فيها كافة أنواع الاسلحة والمعدات سعيا من كل أطرافها لتدمير الطرف المقابل وإرغامه

على القبول بما هو مطلوب ، وقد انتهت جميعها نهايات غير تقليدية ، فالاولى مع ايران لم يستطع اي من الطرفين فرض ارادته على الطرف الآخر ، لان النتيجة كانت تدميرا متعادلا ، والثانية مع الكويت ، لم تُرغم الكويتيين على الاستسلام ، ولا العراقيين على تغيير قناعاتهم تجاه الكويت. اما الثالثة والاخيرة ، فكانت نتيجتها غير تقليدية ايضا ، أرغمت الخاسر "صدام" على التواري ثم الانعزال عن الحكم ، وتغييره دون حصول اتفاق بين الرابح والخاسر ، كما هو حال باقي الحروب... حروبٌ أفتعلت، بدأت وانتهت ، وتركت آثار من النواحي الاجتماعية ، جميعها سلبية. فالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية ، تغيرت. وبداية التغيير الواسع كان من الحرب الاولى مع ايران ، التي كثرت فيها الخسارة ، وتردى على اعتابها المستوى المعاشي ، وقل التكافل القرابي ، واندفع الجمع الى الفردية. الابن الذي يقيم في بغداد ، لم يعد قادرا بسبب العوز المادي ، من الذهاب الى زيارة والديه المقيمين في بابل اسبوعيا كما كان يفعل من قبل. وكلما زاد عوزه المادي ، كلما ابعد المسافة ، حتى باتت تمتد الى أشهر وأحيانا الى سنوات. بعدٌ أو ابتعاد ، تجاوز الوالدين في دائرة العلاقة القرابية ، ليشمل الاخوة وابنائهم ، والعمام وعوائلهم. فاتسعت المسافة النفسية ، واستمرت بالاتساع ، فضاع وسطها التكافل الذي ميز القرابة عند اهل العراق لعقود من الزمن. وفي الحصار الذي ضاعف مستويات الفقر ، وجد الاب انه مسؤول عن ابناءه يحاول اطعامهم بالقدر المعقول ، ووجد انه غير متحمس لاطعام اولاد شقيقته أو شقيقه المحتاجين الى الطعام بدرجة اكبر ، وهكذا بعدت المسافة بينهم ، وقل التكافل قيمة اجتماعية كانت تميز علاقاتهم.

ان الحروب التي خاضتها الحكومة العراقية من عام ١٩٨٠ واستمرت بشكل شبه متواصل الى عام ٢٠٠٣ ، وامتدت بصيغ أخرى حتى وقتنا الراهن"٢٠١٢" طالت آثارها السلبية بناه التحتية في الصناعة والزراعة والتجارة والتربية.... آثار مادية يمكن تلافيها بجهد مضاعف من قبل الدولة والمجتمع ، لكن الآثار الأكثر تأثيرا واستمرارا هي النفسية والاجتماعية. فالاضطرابات النفسية التي تصيب الفرد والجماعة جراء الحرب

وضغوطها ، يصعب التخلص منها في مجتمع مثل العراق الذي لا يمتلك برامجا وجهدا نفسيا منظما لهذه الاغراض ، ولا قدرات فردية بعد أن تركه غالبية الاطباء النفسيين المعروفين ، وهاجروا للعمل والاقامة خارجه. والآفات الاجتماعية التي استشرت خلال الحرب والحصار وما بعدها مثل الفساد ، والسرقة والتجاوز ، والدعارة وغيرها قد اتسعت بالتدريج وان تغيرت الحكومة ، وان وضعت في أعلى أولويات برامجها الانتخابية التخلص منها. وانواع السلوك العدائي ، الميال الى الانتقام والتنكيل والتهميش والاقصاء ، قد تعززت في السلوك لتكون عند البعض عادة يصعب التخلص منها دون جهد مركزي من قبل الدولة يستمر فاعلا لعشرات السنين. والاتجاهات الانحياز والتفضيل التي شاعت ، لا يمكن تجاوزها كذلك في عشرات السنين. انها حالة تصدع نفسي اجتماعي اصابت المجتمع العراقي ، امتدت الى الجيش والقوات المسلحة ، ساعدت على تصدع بنيتهما العامة ، بعد ان اصبحت معضلة ، هي الأكثر تاثيرا وتعقيدا لحياة ما بعد الحرب ، وأكثر استمرارا في عملية الهدم. يصعب في ظروف الادارة الحالية ، ومستويات التخلف الحضارية ، التنبؤ بنهايتها ، بعد انتقالها من جيل الى آخر تأثر بوقائعها ، وأخذ من حيثياتها وقودا لاستمرارها الى عدة أجيال متعاقبة[٢٤].

ان آثار النتائج السلبية للحروب واعمال القتال على المجتمع العراقي التي امتدت من ستينات القرن المنصرم ، الى زمننا الحاضر "٢٠١٢" كثيرة جدا ، وشديدة جدا ، حتى ان من كثرتها وشدتها باتت السبب الاساسي لحالة اضطراب عاشها العراقيون بينهم العسكريون ، ومازالوا يعيشونها لثلاثة عقود متصلة ، ولاغراض ايضاح طبيعتها علميا سيتم الاكتفاء ببعض جوانبها في عنوانين رئيسيين يتناول الاول الآثار المباشرة ، والثاني غير المباشرة بايجاز يراد له ان يكون مادة أولية لمن يريد التفصيل في موضوعها الحيوي لاحقا ، يمكن أن تساعد في إعطاء صورة أوضح ، خاصة وإن أجيال الشباب والشيوخ الحالية ، وما بينهم قد عاصروا زمنها أو عاشوا بعض أحداثها ، وقد علقت في غالبيتهم بعض آثارها.

الآثار الاجتماعية المباشرة

ان الحرب وبأي مكان تقام وفي أي وقت تكون ، تترك آثارا مباشرة على المجتمع الذي يكون سببا فيها ، وتترك آثارا على المجتمعات المشاركة فيها ، وآثارا اخرى تختلف شدتها على المجتمعات التي تجبر ان تكون ساحة لها. فالحرب العالمية الثانية ، تركت آثارا شديدة على المانيا التي كانت سبب الحرب ، على عسكرها الذي قاد الحرب وقاتل فيها. واقل منها على بريطانيا المشاركة فيها ، واقل منهما سوية بالنسبة الى المجتمعات التي كانت اراضيها او بعض من اراضيها ساحة قتال وقتية مثل تونس وليبيا التي مرت منهما الجيوش المتقاتلة في تلك الحرب. مثلٌ يصح على حرب الخليج الثانية ، التي تركت آثارا أشد واضخم على المجتمع العراقي وقواته المسلحة ، الطرف الرئيسي فيها. ومن بعده الكويت المشارك فيها ، واقل منهما السعودية التي انطلقت منها القوات المشاركة في الحرب. وهي حروب وان تشابهت متغيرات التأثير الاجتماعية فيها مثل "العوز ، التجاوز ، الفساد ، الخدر ، التقصير ، والاستغلال... الخ" ، فان شدة التأثير على المجتمع وأمده ، تختلف من مجتمع إلى آخر ، تبعا لمستويات تحضره ، ومقادير تماسكه ، وطبيعة نظمه السياسية ، وسعة قيمه الاجتماعية ، وعوامل أخرى[٢٥]. فالحرب الامريكية الفيتنامية تركت آثارا على المجتمع الفيتنامي ، كانت أشد مما هي عليه بالنسبة الى المجتمع الامريكي ، كما استمرت فاعلية التأثير على المجتمع الاول ، فترة اطول مما كانت عليه في الثاني ، الذي استطاع بفترة قصيرة من انتهائها ، تنمية اقتصادة ، وتطوير قواته المسلحة ، وتعويض خسارة الانسحاب شبه القسري ، بتقوية ادوات ووسائل الحرب الباردة "النفسية" ومد النفوذ الى أماكن جديدة في العالم. كما ان الحرب العالمية الثانية التي تركت آثارا كارثية على اليابان والمانيا وفرنسا وروسيا وبريطانيا ، فقد تخلص الالمان واليابانيون ، من بعض آثارها الاجتماعية بوقت اسرع من باقي المجتمعات ، التي عانت منها بنفس المقادير او قريبا منها. وعموما فان الآثار المباشرة للحرب على المجتمع والعسكر العراقي ، كانت متعددة الاوجه ، يؤشر حصولها بشكل واضح من خلال المجالات الآتية:

١. الخسارة. لقد كلفت الحروب عراق الحاضر مقدارا كبيرا من الخسائر البشرية ، تقدرها الاحصاءات العامة بما يزيد عن المليون ، كما مبين من قبل. هم او غالبيتهم من الصفوة ، فقدوا أرواحهم كشهداء ، واكثر منهم معاقين. رقم لاصابات ، وان لم يأت من احصاءات معتمدة علميا ، فهو على وجه العموم كبير نسبيا ، لمجتمع لم يزيد تعداده عن الخمس والعشرين مليون نسمة آنذاك. خسارةٌ جلها من الاعمار المنتجة ، كان تأثيرها كبيرا ، لان آلاف العمال قد قضوا ، ومثلهم علماء واساتذة ومتخصصين وفنيين ، وعسكريين مهنيين قد غابوا استشهادا أو اصابة ، لم يعوضوا ولا يمكن ان يعوضوا في المستقبل القريب. فخسارة عالم فيزياء أرسل الى جبهة الحرب لاغراض المعايشة ، كسياق امرت به القيادة لغير المقاتلين ، ومات فيها جراء القصف مثلا ، لا يمكن تعويضه في ظروف تعطلت فيها الدراسات العليا ، وتوقفت البعثات الدراسية ، والغي شراء المجلات العلمية. وفقدان الأب ، عسكري كان ام مدني ، تسبب في إبقاء أسر بكاملها محتاجة من الناحية المادية والاجتماعية ، وتسبب في انتقال اطفاله اليتامى الى الشارع دون رقيب قادر على الحسم والتقويم ، ولا رمز يقلدونه مثالا في اكتساب معايير الرجولة والقيم الاجتماعية الصحيحة ، وتسبب في دفع الزوجة الشابة الى التنقل بين الدوائر والمؤسسات ، تستجدي استحقاقات زوجها بين موظفين بعضهم لا يرحم ، ومجتمع ضاغط لا يتوقف عن سحق الضعاف. وتسبب في ان يتلقى الشارع أفواج من المعوزين ، غير القادرين على تأمين حاجاتهم المادية والنفسية ، الا بالطرق غير الشرعية. والابن الشاب ، المعيل الوحيد لعائلة فقيرة ، وضعت كل آمالها في تعديل مستلزمات عيشها على نشأته واستمراره في الحياة ، كان موته في معركة عابرة فاجعة ، لفقدان العزيز ، والسند الداعم لوجودها واستمرارها في الحياة ، شعور يصيبها باليأس والاحباط وان امتلكت اعلى درجات القدرة النفسية.

إن الفقدان سواء كان للأب أو الزوج أو الأبن ، هو شعور بقسوة الخسارة التي لا يمكن أن تعوض ، وهي وان حاولت الحكومة التخفيف منها من خلال منح الشهيد

قطعة ارض سكنية ، وسيارة صالون ، ومنح مالية ، الا ان مشاهد انفعال تهجمي على الدولة سجلت في بعض سرادق العزاء ، تؤشر ان محاولات التخفيف المادية ، وان تُهَدّئ من انفعالات البعض ، لكنها لا تلغي الشعور بالخسارة ، التي تصيب المعنيين بالاكتئاب ، وتعزز من مشاعر عدوانيتهم ضد الدولة والمجتمع في بعض الاحيان. خسارة حتمت انتهاء اجيال في الجيش كانت مدربة ، مهيئة ، عُوضت بأخرى ، لا يمكن ان تسد الفراغ الحاصل لعشرات مقبلة من السنين.

٢. الترمل. اذا ما كان العدد المذكور لشهداء الحروب التي تكررت ، صحيحا ، واذا ما افترضنا ، واسلمنا بضوء هذا الافتراض ان المجندين للحرب في تلك الحقبة الزمنية تقع متوسطات أعمارهم بين ٢٠ ـ ٤٠ عاما ، وافترضنا بالاضافة الى ما ورد من فروض وبضوء الاعراف والتقاليد الاجتماعية التي تحث على الزواج المبكر ، وظروف الحرب التي تؤخر سن الزواج ، أن نصف الشهداء كانوا متزوجين ، فتكون النتيجة افتراض آخر قوامه أن ما يقارب نصف مليون أرملة كانت قد دفعت خارج بيوت الزوجية المطمئنة الى محيط الترمل المثير الى التوتر والضياع.

إن هذا العدد الهائل من الأرامل ، في ظروف تتزايد فيها الارقام ، ويتدنى فيها مستوى العيش ، ويزداد فيها الخوف من الغد غير المطمئن ، أدت الى تأخر سن الزواج ، حتى اضيف الى هذا العدد الهائل من الارامل ، مثله من العوانس ، والمطلقات ، فاستقبل الشارع غير المستقر اجتماعيا واقتصاديا اعدادا هائلة من النسوة الشباب ، اللواتي تفتش عن حضن آمن فلم تجده ، وعن معيل ضامن فلم تجده ، وعن اشباع شرعي للغريزة الجنسية فلم تجده أيضا. فكانت مشكلة حقيقية ، أدركت الحكومة أنذاك تبعاتها من معدلات الجريمة والانحراف المسجلة في الشارع ، وحاولت التقليل من آثارها بتشجيع الزواج من الارامل وزوجات الشهداء ، وخصصت منح مالية ، لكن هذه المحاولات لم تخفف من وقع الاثر بالشكل الملموس ، حتى باتت معدلات الانحراف الاخلاقي في ازدياد الى مستوى حدوثها ظاهرة انتشرت بكثرة في تسعينات القرن الماضي ، فلجأت الحكومة عندها الى استخدام القوة لتقليل الاثر ،

"قطع رؤوس النسوة المشكوك بممارستهم البغاء" ، كنوع من العلاج غير المعقول ، ولم تخف الظاهرة التي انتقلت من الزمن القديم الى الزمن الجديد. اذاما أخذنا بالاعتبار أن النسوة اللواتي يفقدن ازواجهن المعيلين لهن كأرامل ، عادة ما يعانين صعوبة تأمين العيش المناسب ، وصعوبة التخلص من نظرة المجتمع القاسية الشكوكة للمرأة الارملة العاملة. الصعوبة التي تجعلها عرضة الى التحرش والمضايقات غير اللائقة.

ان الاثر السلبي للترمل ، تجاوز الجانب الاخلاقي الذي يعد جانبا مهما في مجتمع اسلامي محافظ مثل العراق ، الى حدود الاهمال غير المقصود من قبل بعض الارامل الضعيفات وغير الملتزمات لاطفالهن من البنين والبنات ، حتى شب بعضهم اعوجا ، يقلد الام في سلوك خطأ ، قد سلكته مجبورة او ينتقم من المجتمع الذي رملها ودفعها الى السلوك الخطأ ، وبالنتيجة تم ضخ آلاف من القتلة والسراق والمجرمين الى شارع ضعفت فيه السلطة الأمنية والاجتماعية والادارية الضابطة. جانب خطأ يفسر جانب آخر من استجابات التجاوز والخطأ والانحراف ، التي سادت بين الشباب بعد ٢٠٠٣ عندما غابت السلطة الضابطة فجأة ، وأنطلقت بسبب غيابها الغريزة الحيوانية عند البعض من عقالها ، فأشعلت نيران تناحر قتالي ما زال لهيبها قائما الى عام ٢٠١٢. لتضيف المزيد الى كم الارامل الموجود في الاصل. بصدده وجدت دراسة لمنظمة الاغاثة العالمية عام ٢٠١١ أن ثلاث من كل خمس ارامل في العراق فقدن ازواجهن في سنوات العنف التي اعقبت التغيير عام ٢٠٠٣ ، ووجدت ايضا أن ١٠٪ من نساء العراق البالغ عددهن بحدود ١٥ مليون أمرأة هن أرامل ، بينهن ٥٩٪ قد ترملن ابان الحروب السابقة. وبالمقترحات حذرت الدراسة من احتمالات قيام العصابات الاجرامية والمجموعات الارهابية بتجنيد بعض الارامل اليائسات ، مشيرة الى ضرورة ان تحل مشاكلهن ، وبعكسه يمكن ان يُجر بعضهن الى الدعارة والمخدرات واعمال الارهاب[٣٦].

ان اعداد الارامل في تزايد مستمر حتى ان البعض من الباحثين ، يخشى ان يكون العراق من اكثر المجتمعات التي تحوي على ارامل. مشيرا الى احصائية رسمية لوزارة التخطيط عام ٢٠٠٧ تبين أن من مجموع ثمانية ملايين ونصف أمرأة عراقية بين الاعمار (١٥ — ٨٠) هناك ما يقارب من المليون أرملة. اعداد اخلت بالتوازن الاجتماعي ، وشكلت ضغوطا على الدولة ، وعلى أية حكومة تأتي في الوقت الراهن والمستقبل. ستستنزف طاقتها التي يفترض ان يخصص جزء منها الى ادارة ودعم الحرب الدائرة ضد الارهاب ، وجزءا آخرا لاعادة بناء الجيش والقوات المسلحة.

٣. اليتم. ان الانسان العراقي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي كان ميالا للانجاب ، فلا يكتفي مثل ابناء جنسه في الدول المتقدمة بطفلين وحيدين ، مؤمن باعتقاد نافذ في داخله انه ملزم بالانجاب لزيادة اعداد الامة. حقيقةٌ نقدر بضوئها ، معدل أفراد العائلة العراقية الشابة بحدود الخمسة أفراد ، منه والرقم المذكور عن الشهداء وقتلى الحروب والارهاب ، سيكون لدينا أكثر من مليوني يتيم فاقدين الرعاية الأبوية. واذا ما تصورنا ، غالبية الامهات الارامل غير قادرات على تامين العيش الملائم ، نصل الى استنتاج سريع قوامه ، وجود اهمال حتمي في التربية البيتية. ودفع للاطفال تحت ضغط العوز الى العمل المبكر على حساب الاستمرار بالدراسة. واستغلال الاطفال المهملين في قضايا اخلاقية ، وجرمية من قبل البعض المسيطر على سوق العمل. وعلى اساس هذا الوجود ، يمكن تصور كم الانحراف الموجود بين الاطفال اليتامى والشذوذ الموجود بين الشباب اليتامى ، وكم هو التردي والإضطراب في الجانب القيمي لشرائح يعول عليها اجتماعيا[٢٧]. وتأكيدا على هذا الاستنتاج ، فقد تكشفت عام ٢٠٠٧ فضيحة تعامل غير انساني مع أطفال يتامى من ذوي الحاجات الخاصة ، يقيمون في احد الدور الرسمية للدولة ، حيث التجويع ، والتعامل المخل انسانيا. وذكر مركز الدفاع عن حقوق الاطفال في العراق أن ما لايقل عن ١٤٥٠ طفلا مشردا في مدينتي كركوك وبغداد وحدهما ، يعيشون في الشوارع والاحياء ومرآب السيارات وتحت الجسور ، يتم استغلالهم بابشع صور

الاستغلال الجنسي والارهاب وتعاطي المخدرات ، وغيرها من الاعمال التي يفرضها الكبار على هؤلاء الاطفال المشردين[٢٨]. معاناةٌ حقيقية يمكن إرجاع بعض دوافعها الى ما سببته الحروب ، من غياب للاب والترمل والعنوسة وبعثرة العائلة والاولاد ، وضعف الادارة العامة للمجتمع. اذا لم تحل جوانبها المادية والنفسية ، ستنشأ أجيال من الشباب ، تسيطر عليها المشاعر العدائية ، لا تصلح ان تعمل في المؤسسات العسكرية والامنية ، بمجتمع مثل العراق ، هدمت بعض اركانه العدائية.

٤. العوق. محصلة حروب العراق خسارة ارواح ذكرت بما يزيد عن المليون ، واصابات تصل الى ضعف العدد الكلي لخسائر الموت المذكورة ، على وفق القياسات التقليدية للحروب ، كل الحروب وفي كافة المجتمعات البشرية. على اساسها يمكن تقدير عدد الجرحى أو عدد الاصابات بحدود المليونين على أقل تقدير. بعضها بسيط يشفى صاحبه سريعا ، لا تعيقه من ممارسة أعماله الحياتية التقليدية. واخرى بنسبة تصل الى ٥٠٪ تكون بدرجة اكبر يمكن تصنيفها بالمتوسطة ، تتسبب في اعاقة المصابين عن ممارسة أعمالهم الحياتية جزئيا. تترك أثرا ملحوظا على البنية العامة لجسم المعني ، وربما على حالته النفسية. كذلك يمكن ان تكون مستويات الاصابة بدرجة اعلى من التصنيفين المدرجين في أعلاه من حيث الشدة. تترك أثرا واضحا ، فيه إعاقة تمتد طويلا "دائمة" بمستوى تجعل صاحبها غير قادر على ممارسة حياته العملية ، بشكل أعتيادي. هذا وبالعودة الى عدد المصابين جراء الحروب التي قدرت افتراضا بمليونين اصابة ، تجعل تقسيمها من حيث الشدة الى ثلاث مستويات أفتراضية أيضا ، على اساسها يمكن القول ثلث المليونين هم من ذوي الاصابات الشديدة التي تحول دون قيامهم بالعمل الذي يكفل عيشهم ، ودون قيامهم بممارسة حياتهم الاجتماعية بشكل طبيعي ، وهذا تصنيف عددي ، إذا ما وضعنا محدودية تقديم الدولة العراقية للرعاية والدعم اللازم لمثل هؤلاء المصابين ، خاصة بعد ٢٠٠٣ عندما اضطربت الادارة وتحددت اتجاهات الميزانية والصرف ، وعندما حاول البعض تسييس هذا الموضوع وربط الاصابات السابقة على وجه

الخصوص بحروب افتعلها صدام ، متجاوزين على أحقية الجانبين المهني والانساني في موضوع الاصابة. منها يتبين أن مئات الآلاف من العراقيين باتوا يعانون إعاقات ليست عضوية فقط ، بل وكذلك إجتماعية لما تتركه من معاناة نفسية ، بينها على سبيل المثال عدم قدرة البعض على التواصل مع العائلة والمحيط الاجتماعي وعلى الزواج ، ومن كان متزوجا عدم قدرته على الانجاب او على الايفاء بمتطلباته جنسيا او على رعاية الزوجة والاولاد ، وهذا واقع حال يعني إضافة أعداد من الاولاد المحرومين انفعاليا ، والزوجات المحرومات عاطفيا إلى اعداد تعاني نفسيا واجتماعيا ، عندها ستكون الاثار الاجتماعية شديدة على مجتمع غير مستقر إقتصاديا وأمنيا واجتماعيا منذ عام ١٩٦٨ قمة الحروب الداخلية ، وعام ١٩٨٠ بداية الحروب الخارجية وحتى عام ٢٠١٢ التي لم تنهي فيه الحروب والصراعات الداخلية بتأثيراتها الخارجية[٢٩].

ان الاعاقة في العراق باتت معضلة مستمرة ، بسبب اعمال الارهاب والقتال الداخلي ، وبسبب الالغام التي خلفتها الحروب ، اذ ان بعض الاحصاءات التي اوردتها المنظمة العراقية لازالة الالغام ان هناك ما يقارب ٢٥ مليون لغم مزروعة بمناطق متفرقة من جنوب العراق حتى شماله في كردستان ، عدا القنابل العنقودية والتقليدية غير المنفجرة ، مما يعني ان لكل فرد لغم ينتظر التفجير عرضا ، ويعني ان يوميا يضاف معاق الى قائمة المعاقين ، التي قدرتها دراسة لمنظمة المعاقين الدولية بالتعاون مع وزارتي العمل والصحة بمليون معاق ، مؤكدة ان واحد من بين كل ٢٥ عراقي بات معاقا ، وانه لا يمر شهر على اقليم كردستان من دون ان يَنْظم شخصان او اكثر الى قائمة المعاقين ، وكذلك الحال في محافظتي البصرة وميسان من الجنوب ، وتؤكد المنظمة أن في البصرة وحدها بات المعاقون جزءا من المشهد اليومي للمدينة ، وان غالبيتهم يعيشون حياة صعبة ، اذ يمتهن بعضهم الاستجداء في الاماكن العامة ، بالزحف على اطرافه السفلى او ملوحين باطراف عليا مبتورة. وذكرت نفس المصادر الى أن عدد المعاقين العراقيين المنتسبين الى هيئة رعاية

معوقي الحرب ٤٣٦٠٠٠ معاق بينهم ٥٦٠٠ من ذوي العجز الكلي ، و١٠٠ الف مبتوري الاعضاء ومثلهم مكفوفين ، و٢٠٥ ألف مهددين بالعمى وضعف البصر ، وان الكثير منهم يعانون اضطرابات نفسية ، ويجدون انفسهم قد تحولوا بشكل مفاجئ من عسكريين معيلين لعوائلهم الى عاطلين ، غير مكفولين ، عالة عليها[٣٠]. منظر بائس ، اذا لم يتم تجاوز بؤسه ، لا يمكن اعادة بناء قوات مسلحة ، قادرة على ادامة زخم القتال نفسيا.

٥. الفقدان. الموت في الحرب تحصيل حاصل ، وكذلك الاصابة بدرجاتها المختلفة ، ومثلهما الاسر والفقدان. حصل في الحرب مع ايران بشكل أكبر واكثر ايلاما ، اذ بقي البعض ماسورا أكثر من عشرين سنة ، وفقد البعض حياته ثمنا لموقفه المهني فيها ، وعومل البعض الآخر بقسوة شديدة أخلت بحالته النفسية ، واستمرت مشاكل المفقودين منهم مستمرة لاكثر من ثلاث عقود من حصولها ، بين دولتين مسلمتين.

أن عدد الاسرى والمفقودين قُدر بحدود الربع مليون أسير ومفقود ، ناتج جميع الحروب الداخلية مع الاكراد في الشمال ، نزولا عند حروب اقيمت مع إيران والكويت ، وإنتهاءا بالاحتلال عام ٢٠٠٣ ، غالبيتهم يعانون معاناة نفسية وعضوية لا تقل عند البعض منهم عن معاناة المعاقين ، لانهم شريحة وقعت بين مطرقة الحاكم في الزمن السابق ، وسندان الدولة الجديدة. فالاول لم يكن يحترم الاسير ، حتى ان سلوكه وتعامله مع الموضوع وقراراته ومباحثاته مع الطرف الايراني في حينه ، تؤشر انه يعتبر المأسور شخص قصر في واجبه ، كان يفترض به ان يموت دون ان يؤسر ، كما يشك في وجود تقصير في الاداء تسبب في حصول الاسر ، وعلى اساس هذه المشاعر غير السوية لم يحصل الاسرى على وجه الخصوص على الرعاية المناسبة.

وفي الدولة الجديدة هناك رأي له قدر من التأثير ، هو ان الاسرى كانوا لحرب تعود الى صدام ، وناتجها وذنوبها عليه وعلى من شاركه فيها ، وان كان جنديا بسيطا ، وبذا خسروا "الاسرى والمفقودين" الرعاية المطلوبة. وخسر موضوع الاسر فرص

الدراسة والبحث والمتابعة ، بالمقارنة مع مواضيع اخرى تتعلق بالحرب. وخسر العسكر حقهم في التخلص من اعباء القتال. وخسر المجتمع قدر من استقراره المطلوب"

فعديد من حالات الانفصال بين الازواج ابان وجود الاسير في اسره قد حصلت ، ومثلها بعد عودته ، قد حصلت ايضا. وعديد من الزوجات لم تعد تقوى على تحمل ضغوط العيش مع الزوج العائد من الاسر. وانعزل عديد من الاسرى العائدين ، عن عوائلم ، لتجاوز بعض اعضائها على حقوقهم أثناء غيابهم عنها ابان فترة الاسر ، مثل سيارته وماله ، وأحيانا بيته وحتى زوجته. وصعب على عديد من الاسرى العائدين ، العودة الى الحياة الطبيعية والتكيف لها من جديد ، بعد ان امضى البعض جزءا من حياته تحت ضغط آسر لا يتفاهم ، او سجن انفرادي لا يرحم ، اختل بسببها نفسيا ، بدرجات متفاوتة تبدأ من الضجر والميل الى العزلة من ثم الى الاكتئاب الشديد ، مرورا بالهلاوس والتهيؤات. انها ومجموعها ضغوط ، واخرى غيرها ، تسببت في حصول مشاكل وإضطرابات إجتماعية متعددة الأوجه.

ان الاسر وأكثر منه الفقدان ، حالة تتعدى آثارها الزوج الغائب ، لتطال الزوجة التي فقدت شريك حياتها في ظروف غير طبيعية ، وبقيت متعلقة بأمل مفقود ، وحيرة بين البقاء في دائرة الامل ، مستسلمة للقدر ، وبين منطقية العيش على وفق استحقاقات الحياة العملية. وتطال الام التي فقدت عزيزا أو معيلا ، وبقيت في وضع نفسي كئيب تمني نفسها بالقدوم وان يأست من حصوله بين الحين والاخر. وكذلك الأبنة التي تنتظر داعما لها ، والأبن الذي يفتش عن معين له ، مما تسبب في إضافة العديد من المشاكل الاجتماعية ، التي تفوق آثارها المباشرة وغير المباشرة تلك الآثار التي تسببت في حصولها صدمة الأسر والفقدان من الناحية النفسية. مشاكل يرصدها العسكري الموجود في الخدمة ، يتكلم عنها مع الزملاء والاقرباء. بمحصلة تؤثر سلبا على من وضع نفسه في خانة البناء.

٦. التهجير. الحرب دمار للمنطقة التي تحدث فيها او قريبا منها ، ومن بين الدمار الذي يحصل هجرة من المنطقة نفسها الى مناطق أخرى داخل البلد او خارجه ، هذه في الحروب التقليدية اما حروب الامن الداخلي ، فيصحبها كما حصل بالعراق ، تهجير قسري مصحوب بمشاعر الحيف ، وهجرة طوعية الى الخارج مصحوبة بالمقت وخدش الوطنية. هجرة قدرت اعدادها بعض المصادر العراقية والدولية غير الرسمية بما يزيد عن الثلاثة ملايين فرد خلال تلك الأعوام التي أشتدت فيها الحروب ، هجرة ، لابناء جميع الطوائف والأقوام والديانات دونما استثناء. هجرة قسرية غير منظمة ، أربكت المجتمع العراقي ، وزادت من الضغوط على الجيش والقوات المسلحة ، وأفرزت العديد من الحالات الاجتماعية السلبية متعدده الجوانب على الصعيد المجتمعي العراقي ، إذا ما تم النظر إلى جوانبها النوعية ، منها يتبين أن أساتذة متميزون ، وعلماء مرموقون ، وأطباء اختصاصيون ، وفنانون مقتدرون ، وأدباء معروفون ، وضباط وطنيون ، وصناعيون متمكنون ، وتجار نزيهون قد تركوا العراق ، وان تركهم له في الظروف الصعبة ، كوّنَ فراغا علميا واعتباريا ، لا يمكن سده لعشرات السنين ، لان ما يستغرقه الطبيب والفيزيائي والنفساني والضابط من زمن للتخصص ما بعد الدراسة الاولية ، لا يقل عن العشر سنين ، وما يحتاجه الصناعي والتاجر ليكون متمكنا فاعلا في مجتمعه اكثر من العشر سنين. وبمحصلة القول ان الفراغ الذي تركته الهجرة النوعية ، التي بدأت بعد الحرب مع ايران ، وأثناء الحصار ، وزادت ابان الحرب الداخلية ضد الارهاب ، من السعة حدا يصعب املاءه ، وان تم ملؤه ، حسب مقتضيات الحاجة سيكون ناقصا ، لان بعض اشخاصه ، لا يرقى الى نفس مستوى الغائب ، الذي ترك موقعه مهاجرا.

انها معظلة اكدها مدير دائرة الاعلام في وزارة الصحة ، بالاشارة الى انه وفي عام ٢٠٠٦ فقط ، هاجر ما بين ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ طبيب أخصائي من الدرجة الاولى كان البلد معتمد عليهم فيما يتعلق بالصحة العامة والتدريس ، وكانت هجرتهم بسبب اعمال

العنف والتهديد ، وكنتيجة لاغلاق بعض المؤسسات التي كانوا يعملون فيها ، كما نوه عن ان الاطباء الخريجين الجدد يتوجهون الى تقديم معاملات ليس للتعيين على ملاك الوزارة ، بل للحصول على وثائق تخرجهم وممارستهم المهنة ، كي يعملوا في الخارج ، ونوه عن مساومات قد جرت مع العلماء وبينهم الاطباء ، من قبل جهات ارهابية ، تخيرهم بين الموت او الهجرة. وبنفس الاتجاه اكد وكيل وزارة الصحة مبينا ان الوزارة تعاني نقصا في الكادر الطبي المتخصص ، وان مستشفيات تخصصية تعاني بشكل اشد ، مثل مستشفى ابن النفيس التخصصي بامراض القلب ، ومستشفى ابن الهيثم ومركز أمراض القلب في مدينة الطب. كذلك بيَنَ المدير الاداري لرابطة التدريسيين العراقيين بان ثمن التهجير فادحا ، نتيجة استهداف كفاءاته العلمية ، ونتيجة اصرار اطراف دولية لارجاع العراق الى العصور القديمة ، مبينا أن ١٨٥ استاذا جامعيا قد اغتيل منذ التغيير الى عام ٢٠٠٦ ، وان وزارة الصحة قد خسرت لنفس الفترة بحدود ٧٢٠ طبيبا بين قتيل وجريح[٣١]. انها حالة هجرة وخسارة تركت فراغا علميا لا يمكن إملاءه لعشرات مقبلة من السنين ، أربك إدارة الدولة والمجتمع ، وخلق العديد من المشاكل والعثرات أمام إنسيابيتها المفروضة ، ستبقى آثاره ماثلة لعديد من السنين.

الآثار الاجتماعية غير المباشرة

ان للحرب آثارها النفسية الاجتماعية المباشرة او الملموسة ، ولها ايضا آثارا غير مباشرة ، لأن فيها قسوة ، تنتج احباطا.خسارة ، تستثير خوفا. مركزية في التعامل ، تعزز الشعور بالدونية. وفيها ضعف اداري ، يشتد تدريجيا مع أستمرارها ، يؤدي الى التسيب. أستنزاف للقدرات العامة ، ووهن اقتصادي ، تفضيان الى الفقر. حرب نفسية للعدو المقابل ، تكوّن شكوكا وحيرة ، واضطرابا في الروح الوطنية ، وعدم أرتياح. وغيرها آثار غير مباشرة على المجتمع الذي يخوض الحرب. هي في العراق كثيرة تم تناول غالبيتها في أبواب هذا الكتاب ، مثل تفشي الفساد الاداري والاجتماعي والسياسي ، وبروز ظاهرة الجريمة المنظمة ، وأنتشار دائرة التزوير ،

واختلال روح المواطنة ، واتساع دائرة الارهاب ، ونماء التحلل الأخلاقي ، والتخلف العلمي والأمية ، وتدني مستويات الصحة العامة ، وأنتشار الامراض المزمنة ، والتشوه الخلقي ، والنكوص الثقافي ، وأختفاء الانشطة الخاصة بالثقافة والفنون ، واتساع ثقافة الخوف والقلق[٣٢] ، وتصدع الطبقات الاجتماعية التقليدية ، وأختفاء الطبقة الوسطى الراعية للتقدم والاستقرار ، وبروز تجار الحروب على حساب الطبقات الفقيرة ، واتساع الفجوة بين أفراد المجتمع ، وبينهم من جهة وحكومتهم من جهة أخرى. وامور اخرى تحتاج الى جهد علمي دقيق لإحصائها ومتابعتها من قبل الباحثين الاجتماعيين والنفسيين.

ان آثار الحروب بكافة أوجهها ، المباشرة وغير المباشرة كارثية ، أكثرها ايلاما تلك الآثار النفسية على أطرافها الكبار أي المشاركين فيها ، وعلى عوائلهم وأطفالهم ، مثل تلك التي أكدها أحد ممثلي الامم المتحدة ، باشارته الى ان نصف مليون طفل في العراق ، بحاجة الى علاج نفسي جراء الحروب ، وأكدها الباحثون النفسيون من باب الآثار التي تتركها صدمات الحروب "عقابيل ما بعد الشدة" التي أصابت الكثير من العراقين ، والتي تفوق في شدتها كل الكوارث الطبيعية[٣٣].

قيمومة الآثار

الحرب قائمة ، وجدت مع الانسان ، واستمرت وستستمر معه ، حقيقة وجود دائمة ، آثارها مثلها قائمة ومستمرة. المادية منها يمكن أن تنتهي ، عند تمكن الدولة والمجتمع مغادرتها بروح التحدي واعادة البناء. فألمانيا تعمرت بعد الحرب الثانية بأحسن مماكانت عليه قبلها. وكذلك اليابان ، ومثلهما بريطانيا وروسيا وآخرين. اما الاجتماعية فتبقى ماثلة طالما بقيت النفوس محبطة مستسلمة ، قد تمتد الى أجيال وأجيال. فآثار الحرب العراقية الايرانية علقت ببعض محاربيها ومن عاصرها ، وانتقلت منهم الى أبنائهم عاصروها أطفالا صغارا. بعضهم شذ بسببها ، وبات يعبث بمقدرات الناس قاتلا او عاطلا او فاسدا بعد ما يقارب ربع قرن من انتهائها. انها آثار ، هكذا

قد تستمر لسنين أخرى ، تبعا لخطط الدولة والمجتمع في ادراك حقيقتها ، ومن ثم التعامل معها والسعي إلى علاجها علاجا صحيحا ، هو في العراق لم يكن موجودا في الأصل ، ولا توجد نوايا لإيجاده ، لأن الأنظمة السابقة التي أفتعلت الحروب أهملت موضوع آثارها أو إنها لم تعترف بوجودها في الأصل ، حتى ان لجنة بحوث أنشأت على مستوى الدولة العراقية ابان الحرب مع ايران ، من بين مهامها دراسة آثارها ، وعندما انجزب بعض بحوثها ، وعرضتها للمناقشة بحضور وزير الداخلية سمير الشيخلي ، منتصف ثمانينات القرن الماضي ، أنكر وبغضب حدوث حالات دعارة وفساد في المجتمع ، معلقا وبصوت مسموع للباحثين والحضور ، أن مجتمع يقوده البعث لايمكن أن تكون فيه دعارة أو فساد. نكران بعقلية الجاهل المنحاز ، ضاعف آثارها. ولان الأنظمة اللاحقة لم تتذكرها ، بإعتبارها غير مسؤولة عن حدوثها ، وهي غير قادرة بإمكانياتها المحدودة على التعامل مع موضوعها ، بل وأضافت عليها المزيد من المشاكل والاضطرابات. على العكس من الدول المتحضرة ، التي لم تكتف بدراسة آثار الحرب على مجتمعها والمجتمعات الاخرى ، وانما دفعت سياسييها الى التفكير والسعي باتجاه الحلول السلمية لمشاكلهم بدلا من الحروب ، وإيجاد روابط ثقافية وإجتماعية وسياسية واقتصادية تقربهم من بعضهم البعض ، ليتفادوا الحروب وآثارها التدميرية ماديا وإجتماعيا ، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الاوربي التي تحملت بعض دوله وزر التقارب ماديا مع الدول الأخرى الأقل ثراءا ، في سبيل إنشاء مجتمع أوسع تبتعد فيه المجتمعات الفرعية من الحروب وآثارها الاجتماعية.

التنبه الى الآثار

إن الحروب التي حصلت في العراق لا يتحمل المجتمع العراقي مسئولية حصولها ، وان عاش برمته تحت ضغوطها ، وكان ابناءه طرفا مقاتلا فيها. لقد حصلت وتركت آثارا لا يستطيع هذا المجتمع بحالته الصعبة أن يتجاوزها ، او تناسيها والقفز من فوقها ، لابد أن يتوقف عندها وقفة صراحة ، يتنبه لها وينبه الدولة

بمؤسساتها المختلفة الى طبيعتها ، ولابد للحكومة أية حكومة ان تتنبه هي الاخرى لمعطياتها. تسعى لتجاوز آثارها المباشرة وغير المباشرة من خلال برامج تشمل التربية والعلاقات العامة. تدفع باتجاه ترميم القيم وبناء الانسان العراقي وطنيا. تخصص ميزانيات مالية كافية تغطي خطى العلاج والترفيه والترميم والاطلاع على خبرات عالم آخر لم يترك أبناؤه تحت ضغوط الحرب ، وان لم يكن طرفا فيها. السبيل الوحيد للتخلص من آثارها ، مباشرة كانت أو غير مباشرة ، والسبيل الوحيد لابقاء الجيش مؤسسة يرى منتسبوه في القتال عن الوطن واجب ، دون التحسب لتلك الآثار وما ينجم عنها من لوم للضمير وخرق للحالة المعنوية.

مصادر الباب الثاني

١. النصراوي ، عباس (١٩٩٢) الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج.

٢. الجنرال جان بيريه (ب . ت) الذكاء والقيم المعنوية.

٣. العبيدي، سعد (٢٠٠٣) ازمة المجتمع العراقي، دار الكنوز، بيروت.

٤. العبيدي، سعد وفؤاد حسين علي، التسرب من المعركة، بحث غير منشور، ١٩٨٥.

٥. مديرية البحوث والخدمات النفسية (١٩٨٨) العمل النفسي الميداني، بغداد.

٦. الضغوط النفسية في الحرب، سلسلة بحوث عسكرية، الرقم ٦٣ ، مديرية التطوير القتالي، الطبعة الاولى، ١٩٨٦.

٧. الانفعال النفسي، العدد ٢ العمل النفسي الميداني، مديرية البحوث والخدمات النفسية، ١٩٨٨.

٨. العبيدي، سعد (٢٠١٠) المعنويات في الميدان، مطبعة الرشيد، بغداد.

٩. تقارير الحالة المعنوية للمركز النفسي المتقدم، البصرة، ١٩٩١ ، غير منشورة.

١٠. دائرة التوجيه السياسي، تقرير حول جريمة الهروب، ١٩٨٧ غير منشور.

١١. مخاوف القتال واجراءات السيطرة عليها، العدد ١، العمل النفسي الميداني، مديرية البحوث والخدمات النفسية، ١٩٨٨.

١٢. تقرير الحالة المعنوية، المركز النفسي المتقدم، البصرة ١٩٩١، محدود التداول.

١٤. المؤسسة العسكرية العراقية، الواقع الحالي وسبل اعادة البناء والتصحيح، بحث غير منشور، مقدم الى وزارة الدفاع، ٢٠٠٦.

١٥. عيسوي، عبد الرحمن (١٩٧٧) علم النفس في الحياة المعاصرة .

١٦. الاسعافات النفسية الاولية في الحرب، كراسة رسمية رقم ٤٢١، ١٩٧٦، وزارة الدفاع، بغداد.

١٨. إيلمر دينتز (١٩٨٥) بطل أم جبان ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات.

١٩. العبيدي، سعد (٢٠١٠) المعنويات في الميدان، مصدر سابق.

٢٠. روبرت ماغنيس، روجيه المقاتل، مجلة ملتري رفيو، عدد نيسان ١٩٨٧، ترجمة مديرية التطوير القتالي.

٢١. العبيدي، سعد (٢٠٠٣) نوايا وحروب، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت.

٢٢. راجح، احمد عزت(١٩٦٦) اصول علم النفس، مطبعة الشاعر، الاسكندرية.

٢٣. أ. كاريل (ب ت) الانسان ذلك المجهول، تعريب شفيق اسعد فريد، مؤسسة المعارف، بيروت.

٢٤. العبيدي، سعد (٢٠٠٧) دوامات المحنة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت.

٢٥. كمال جاسم المراياتي. مفهوم الأمن الاجتماعي في الفكر السوسيولوجي. سلسلة المائدة الحرة. بيت الحكمة ، تشرين الأول ١٩٧٧.

٢٧. مصطفى حجازي(٢٠٠٥) التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.

٢٩. تقرير الأزمة العراقية رقم ٢٣٢ الصادر عن معهد صحافة الحرب والسلم في ٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧.

٣١٠. شبكة النبأ المعلوماتية ، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٧.

٣٢. قاسم حسين، الكراهية والتعصب، وإذكاء روح المواطنة ، (مدخل لثقافة المصالحة) الحوار المتمدن، العدد ٢١١٨ في ٢٠٠٨/٣/١٢.

٣٣. الكبيس طارق والكبيسي ناطق، إضطراب ما بعد الضغوط الصدمية لدى ذوي الكفاءات العراقية في خارج العراق، دراسة قدمت إلى المؤتمر النفسي الأول لجامعة الدمام والجمعية الطبية النفسية السعودية ٥- ٧ /٢٠١٠/١٠.

المواقع والمصادر الاجنبية

34. Edward Willett ,the Iran-Iraq War, War and conflict in the Middle East, The Rosen, Publishing Group, 2004.
35. Marks,I.M (1987) Fears,Phobias,and Rituals,New 258ork,Oxford university.
36.http://ar.aswataliraq.info
37..www.santarimnalan.com
38. http://www.intg-iq.com

الباب الثالث

حرب البناء المؤسسي

الفصل الاول

البنية العسكرية بعد التغيير

البداية

بكل أسف ، انتهى الجيش العراقي عمليا ، لمجرد دخول الحلفاء بغداد ، واسقاطهم تمثال ضخم لقائده العام ، كان رابضا في ساحة الفردوس من بين عشرات التماثيل. المشهد مثير ، الجمع القريب منه يترقب ، والبعيد من منتسبي الجيش والحرس الجمهوري والاجهزة الامنية الباقين في موقعهم ، اداروا وجهتهم ، صوب البيت بملابسهم المدنية ، او بقيافة عسكرية يغطيها غبار الخسارة ، وتوجه معظم قادته الكبار الى سوريا وعمان واليمن ، يفتشون عن ملجأ لعيشهم القادم بعيدا عن المتابعة المتوقعة وتوجهات الانتقام. وتوارى قائده العام عن الانظار فور مشاهدة فديو سحل رأس تمثاله من قبل شباب تلقفوه هدية من الامريكان ، حتى القي عليه القبض من قبلهم في حفرة بقضاء الدور. فاسدل الستار عن اثنتان وثمانون عاما عمر الجيش ، كانت قد شهدت عديد من الجولات المثيرة ، والمواقف الوطنية الرصينة والأخرى المسيئة للمواطن والوطن ، وشهدت معها حروب دفاعية مفروضة ، وأخرى هجومية غير مقبولة ، وكذلك مشاركات قومية وتحرشات بالعرب المجاورين ، وانقلابات بدعاوى التصحيح ، مغلفة بمصالح دولية ولهاث الدوافع الذاتية ، جعلت بنيته العامة ، أي وضعيته في النهاية مختلفة تماما عن البداية ، وهيأته واهنا لضربة قاضية ، أنهته تماما في آخر حرب خاضها غير متكافئة بالضد من الحلفاء. لم يقاتل فيها المنتسبون بالشكل المطلوب. ولم تعبأ الوحدات في مواضعها القتالية بالشكل الصحيح. ولم

يعطي القادة الميدانيون الكبار آرائهم بالشكل النزيه. فانتهى ميتة فعلية مشبوهة ، جعلت من غير المفيد تناول تأثيراتها على البنية ، كما جرى في الباب الثاني من هذا الكتاب ، لان وجودها غير الموجود عمليا قد حُسم بأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة على حله والمؤسسة الامنية ، بالامر الرقم ٢ في ٢٢ مايس ٢٠٠٣ ، الذي اثار في حينه جدلا كبيرا ، اذ وقف البعض مع حله وآخرين بالضد من عملية الحل... جدال أخذ بالاتساع ، مع تعقيدات الخروق الامنية ، التي زادت بعد عام ٢٠٠٤ ، ليصل المؤسسات الامريكية صاحبة فكرة الحل ، مما جعل بريمر يبرر اجراءاته في الحل بقوله ان الجيش العراقي لم يكن موجودا في الاصل[١] ، ومع هذا الجدال ، فان حقيقة الامر تكمن في أن الاحزاب السياسية التي تقدمت لادارة البلاد ، كانت غالبيتها مع عملية الحل ، اذ لم يبدي أحد منها ممانعة ، كان يمكن التصريح عنها بوسائل الاعلام التي انفتحت في تلك الايام ، وكانت لجميعها مواقف سلبية مسبقة من جميع افرع القوات المسلحة ، ولبعضها حساباته الخاصة ، تصب في اتجاه التخلص من بقايا قدرات متواضعة لجيش كان يحسب له حساب ، ولها تطلعاتها الخاصة من النفوذ الى داخله ، فجاءت الضربة تناغم شفوي بين الامريكان اصحاب النفوذ ، وبعض الاحزاب العراقية النافذة. خطأ استراتيجي كلف العراق ثمنا باهضا. أحدث اضطراب أمني اقتضى اعادة تشكيله من جديد ، فأصدرت السلطة ذاتها الامر الرقم ٢٢ في ٧ آب ٢٠٠٣[٢] ، باعادة التشكيل في ظروف أمنية غير مستقرة ، ومساعي لإعادة بناء البلاد غير واضحة ، لغايات كانت أعلاها في سلم الاولويات الامريكي ، محاربة الارهاب الذي بدأت علاماته بالظهور ، وأعمال مقاومة مسلحة أخذت بالتصاعد. وكأن التاريخ يعيد نفسه لما يتعلق بالجيش الذي شكل عام ١٩٢١ لاغراض الامن الداخلي ، ومقاتلة ابناء العشائر آنذاك ، وكأن الغاية واحدة ، وان اختلفت الازمنة وجهات التنفيذ. لقد شرعَ الحاكم المدني قانونا بالتشكيل ، وبدأت وحدات عسكرية ، تتشكل وتعمل ميدانيا على الفور ، بقدرات قتالية ضعيفة ، وهيكلية تنظيمية بسيطة ، لم تأخذ بالاعتبار الحاجة الفعلية للقتال ، والإمكانيات

المتاحة للقيام به ، والأهداف المطلوبة ، وخبرة العمل المستمرة لبعض منتسبيه ، الذين جاءوا من الزمن السابق. وعموما فالشروع باعادة التشكيل قد تأسس على وفق الخبرات الأمريكية المتطورة ، والأهداف الاستراتيجية الامريكية غير المعلنة ، متفاعلة مع خبرات فنية عراقية متناثرة ، وغير قادرة في كثير من الأحيان على تكوين رأي قوي مستقل في قضايا التسليح ، والتنظيم ، والهيكلية. وعلى الرؤيا العراقية الاولية ، لما مطلوب من المؤسسة العسكرية وجيشها الجديد. تم بظروف عمل صعبة ، وسط منطقة مضطربة ، وبؤرة توتر شبه دائمة.

إن عملية إعادة البناء للجيش والقوات المسلحة في الزمن الجديد قد اقتضتها الحاجة ، وخطط بداياتها الأجنبي"الولايات المتحدة ، وبالتنسيق مع الحلف الاطلسي". والنظرة اليها تبين انها قد مرت بعدة مراحل كان التباين بينها واضحا:

١. الأولى مع مجلس الحكم. كانت بداية بسيطة ، بمقرات متفرقة ، مزدحمة ، وبمسؤولية ادارية وتنفيذية تقع على عاتق قوات التحالف ، التي تدخلت في جوانب الهيكلية التنظيمية ، وتحديد المناصب واشغالها ، وتوزيع الافراد ، وارسال المنتسبين من ضباط وموظفين مدنيين ومراتب الى دورات تدريب خارجية في الولايات المتحدة او في قواعد حلف الاطلسي. وعلى عاتق الدولة العراقية لما يتعلق بالجوانب التنسيقية ، والادارية ، واصدار اوامر التعيين. وكانت على وجه العموم مرحلة صعبة ، مرتبكة ، يكثر فيها الفساد.

٢. الثانية مع أول حكومة مؤقتة. استمرت فيها المؤسستين بذات الخطى مع هامش اوسع للاختيار والتعيين والتعاقد ، فتشكلت في هيكلية الجيش الجديد ، اربعة فرق من المشاة ، ومن بعدها لواء آلي وآخر مدرع ، وادارة وجدت نفسها غارقة بإبرام العقود ، وتعيين الموظفين ، وإعادة الضباط ، في ظل فوضى وارتباك وتجاوز ، حتى تسجل عن فترتها انها الاسوء ، وعن الوزارة انها الأفسد بين باقي الوزارات ، والأكثر إعاقة للنمو المؤسسي ، ولاعادة البناء. لقد جاء التعيين في المؤسستين العسكرية والامنية ، "الدفاع والداخلية" بدايةً ، باسلوب التعاقد المؤقت بين الضابط

وضابط الصف والجنود والمدنيين من جهة والوزارة من جهة أخرى ، يقترن بموافقة الوزير. وتحدد رتبة الضابط لجنة يرأسها امريكي ، ويتم التنسيب الى المناصب القيادية في عموم الوزارتين والجيش والشرطة بأمر من الجهة الامريكية ، هذا وفي الوقت الذي لم تثار اية اتهامات للوزارة الاولى ، فقد وجهت الى الوزير في الوزارة الثانية ، وبعض المفاصل العليا لادراته مثل الامين العام للوزارة ، ومدير التسليح والتجهيز ، عدة تهم فساد واهمال(٣) ، تخلصوا منها نتيجة عفو عام.

٣. الثالثة مع الحكومة المنتخبة مؤقتا. التي انتهت مهامها منتصف مايس ٢٠٠٦ ، وجدت فيها وزارة الدفاع نفسها وسط تركة ثقيلة للتجاوز ، والمحسوبية ، والفساد ، وإجراءات الحرب ضد الإرهاب ، فسجلت مواقف ومحاولات للاصلاح جدية في المستويات العليا. وفاترة تنقصها دافعية المتابعة من قبل بعض مفاصلها القيادية الوسط. وينقصها ايضا ، الاخلاص في العمل. وعموما لم يسعفها الوقت ، ولا الروتين وشدة الفساد ، وطبيعة المهام من إتمام مهمتها كما سعت لها أن تكون.

٤. الرابعة ، مع الحكومة المنتخبة لاربع سنين. والتي حدد منصب وزير الدفاع فيها الى جبهة التوافق ، وحوله اثير لغط واسع لايخلوا من التسييس ، اذ ورد على ذمة بعض الجهات الاعلامية ان المنصب قد تم بيعه ، وقبض الثمن من كبار قادة الجبهة عدة ملايين من الدولارات(٤) ، كما اثير حول الوزارة خلال هذه المرحلة العديد من قضايا فساد استمرت لجنة النزاهة في البرلمان التحقيق فيها حتى عام ٢٠١٢ ، لم تحيل منها الى القضاء الا القليل ، غالبيتها ، معلق أو تحت المتابعة ، لشدة التعقيد ، وتعدد المنافذ والاتجاهات. ومع هذا فقد تسجل لهذه الوزارة والتي تبعتها ، استعادة بعض الضوابط والتقاليد ، ووضع القوانين ، والتمسك ببعض الشروط الخاصة بالاعداد والترقية. على وجه العموم ، لقد شرعت الدولة ، بحكوماتها المتعاقبة ، باعادة التشكيل في ظل ظروف التوتر وعدم الاستقرار ، حيث التطور السريع للعمل العسكري التخريبي المضاد للدولة ، واتساع دائرة الإرهاب المنظم. مما دفع الحكومات المؤقتة المتتابعة ومن بعدها المنتخبة إلى إشراك الوحدات العسكرية ، والشرطة

المؤسسة حديثا في القتال اضطرارا ، حتى قبل اتمام الجاهزية القتالية. كما إن الضباط الذين عادوا الى الخدمة في الجيش الجديد ، وتحملوا مسؤولية التشكيل ، لم يشعر قسم منهم أن المؤسسة السياسية التي تحكم بالتتابع قد أعارت وجودهم اهتماما ، رغم إنه يتأسس على التضحية بالحياة من أجل وطن فيه التضحية ، والخسارة واردة بنسب كبيرة. وانها لا تلتفت إلى مشاكلهم ، مشغولة فقط بمشاكلها والخلافات المستعرة بين اعضائها وبامتيازاتهم الخاصة ، رواتب و مخصصات واراض وعقود ، فاقت المألوف وتجاوزت التوقعات. وانها لا تفكر بمنحهم امتيازات اعتادوا الحصول عليها منذ تأسيس مؤسستهم ، أسوة بكل المؤسسات العسكرية العالمية التي تمنح منتسبيها بعض الامتيازات لمعادلة مهنية الموت المحتمل ، مع مستلزمات الحياة ورغباتها. عواملٌ كثيرة ومتشعبة بعضها واقعي صحيح ، وبعضها الآخر غير منطقي عززته في العقول دعاية مشبوهة وظروف امنية ونفسية طارئة ، انعكست على مستويات الاداء التي كان متوسطها غير كاف لخطى اعادة البناء. فكانت على سبيل المثال غالبية الاعمال تنجز عن طريق اللجان ، وأعضاء هذه اللجان ، يبقون نظرهم شاخصا على رئيس اللجنة ، والشخص الاقوى فيها ، ردود فعل غالبيتهم توفيقية كمن يريد أن يُمَشي الحال ، أو يسقط فرضا. ينظرون الى ما يبديه من رأي ليبدون رأيا متوافقا لرأيه ، واذا ما احتاجوا التصويت على موضوع مطروح ، فان بعضهم يصوت ، على وفق التوقع الذي يعتقدون انه ينسجم وما يريده رئيس اللجنة ، ولو اعاد الرئيس التصويت على نفس الموضوع في الاجتماع اللاحق وبوجهة نظر تناقض الاولى ، نجد نفس أولئك المصوتين يشيدون بوجهة النظر الجديدة على انها الصحيحة والدقيقة ، ويصوتون لصالحها على النقيض من تصويتهم في الاجتماع السابق ، ويخرجون من الاجتماع يضحكون وكأنهم غير معنيين بالامر.

الاثار الصدمية لفعل الحل

إن الجيش بمؤسسته العسكرية ، الركيزة الأساسية لضبط الأمن الوطني ، والطرف الفاعل في مقاتلة اعداء الدولة ، قد شكل حله مشكلة جدية ، للعراق ، وكون فراغا امنيا ، أستمر العراقيون يدفعون ثمنه حتى نهاية عام ٢٠١٢. وبالمقابل فان توقيتات وظروف وطريقة إعادة تشكيله شكلت مشكلة ايضا ، اذ عززت في بعض جوانبها الفراغ الأمني الحاصل في عموم العراق ، باستثناء المحافظات الكردية. مشاكل تستحق التوقف عندها كثيرا في الطريق الى مناقشة واقع حاله وعموم القوات المسلحة الذي تكّون بعد اعادة التشكيل ، في الزمن الجديد.

ان البداية ستكون مع قرار الحل بالطريقة الامريكية الغريبة المفاجئة ، ذات الأبعاد العدائية التي قدمت بلاد وادي الرافدين طعما سهلا للغير من دول جواره والبعيدين عنه ، ودفعت إلى الشارع بين يوم وليلة آلاف المنتسبين ، التائهين ، المصدومين نفسيا ، حاملين على أكتافهم عبئ التلكؤ في القتال ، وترك الثكنة والمقر مشروعا للنهب ، وحسرة ابقاء الأسلحة مبعثرة في المخازن والمشاجب وعلى حافة الطرقات ، لِيُستخدم بعضها بالضد منهم والدولة التي تعودوا حمايتها ، فكانت كارثة شاركوا هم أيضا بتحمل مسئوليتها ، وصدمة تفاعلت فيها حالتهم النفسية المتردية من نتيجة حرب خاسرة ، مع قلق التيه الحاصل لما بعد الحل ، فتسببت في القضاء على ما تبقى في دواخلهم من مشاعر الإحساس بالمهنية العسكرية.

إن حل هذه المؤسسة التي أُمرت من قبل سياسيي الزمن السابق غير الملتزمين ، بإرتكاب العديد من الأخطاء لثمان عقود متصلة ، تم الأقتناع به امرا واقعا من غالبية السياسيين الجدد وان ادعى بعضهم العكس ، ووقف بالضد منه العرب المحيطين بالعراق باستثناء الكويتيين ، وراح ضحيته آلاف الضباط المدربين جيدا لتنفيذ الأوامر ، ودفع ثمنه العراق من أمنه وأستقراره ست سنوات من الاضطراب ، وثلاثة تبعتها من عدم الاستقرار قد لا تنتهي في المنظور القريب. وهو القرار الذي جاء في وقت تَغيير كان مصحوب بفوضى الانتقال من شكل نظام إلى آخر على النقيض

من طبيعته القاسية ، فاثارت بين العسكريين والامنيين عديد من الأسئلة عن دوافع هذا الحل؟. وأسباب اللجوء إليه والناس تتجه إلى الانفلات؟. ودوافع الاصرار على تصفيته وبوادر الإضطراب تقترب من الحصول؟. وعن خفايا القرار المتخذ ، على العكس من منطق التعامل الذي يتطلب الإبقاء على مصادر القوة "المؤسسة العسكرية" فاعلة لبسط الامن والاستقرار؟.

أسئلة محيرة ومثيرة لعديد من علامات الاستفهام ، لم يجدوا لها إجابات بضوء خبرتهم العسكرية الطويلة وظروفهم النفسية الصعبة ، فسار بعضهم مذهولا وسط مجتمع هو الآخر مذهول ، من فرط القلق والترقب والعتب ، حتى تكونت حالة ضعف في النفوس وأستعداد للمشاركة في الاضطراب ، زادتها عوامل أخرى ضعفا مثل تفسيرات بعض الساسة غير الصحيحة لقرار الحل ، وتبريراتهم غير المنطقية لحصوله ، واللف والدوران من حوله ، حتى زادت الشكوك وأنتشرت بين الصفوف ، كان أكثرها تكرارا وإثارة في الفترة الزمنية الانتقالية الحرجة ، أستنتاجين ترددا بين كبار القادة العسكريين والأمنيين ، أولهما الذي يستنتج أن حل هذه المؤسسة العريقة ، جاء تلبية للرغبة الأمريكية في إعادة صياغة التوازنات بين العرب وإسرائيل ، أو زيادة كفة إسرائيل كثيرا في مجالها ، باخراج العراق من معادلتها.....أستنتاجٌ ذهب أصحابه للتأكيد على صحته إلى أيام الحرب العراقية الإيرانية ، وما بعدها عام ١٩٨٨ ، عندما تذكروا الحاح الأمريكان على خفض عديد القوات العراقية ، وإعادة مستواها إلى ما كان عليه قبل الحرب. وهو استنتاج جاوز تأثيره السلبي تكوين الشعور بالإحباط وتقليل المعنويات إلى الاخلال بالثقة اللازمة بالجهة الأمريكية المعنية بإدارة البلاد ، وإعادة بناء جيشه مهنيا. وثانيهما ، يستنتج أن ما جرى لجيشهم ، كان بسبب خشية تكونت لدى الأمريكان من قيامه في حال بقاء تنظيمه وتسليحه سليما ، بالانقلاب عليهم ومقاتلتهم قبل تحقيق أهدافهم ، فتوجهوا إلى حله وباقي الاجهزة بأسرع وقت ممكن .... أستنتاجٌ يدعمه اصحابه بشواهد ذات صلة بالتسليح والتجهيز ، بينها ما كشفه المتحدث بإسم الجيش الأمريكي في العراق جيفري بيوكانن بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢ من أن واشنطن وافقت على

تجهيز بغداد بطائرات أمريكية من طراز أف ١٦ ، بعد أنسحابها الكامل من البلاد نهاية كانون الأول ٢٠١١. موعد وكانه قد جاء بالتاسيس على خشية استخدامها من قبل العراق بالضد من قطعاتهم قبل انسحابها نهائيا[٥]. انها استنتاجات لم تأت في صالح الأمريكان ووجودهم داخل العراق ، سبقتها توجهات فاعلة لعمليات نفسية معادية ، دفعت بعض المنتسبين خاصة من أبناء مثلث الجزيرة ، باتجاه العزلة الطائفية حماية للذات ، وعززت بعض أوجه الإتهام ، بعد أن أخذت كثير من الفضائيات والصحف المحلية والعربية على عاتقها ترويج بعض وجهات النظر ، وتشويه الصور وزرع بعض المعتقدات ، التي لا تنسجم وإتجاهات التغيير إلى المجتمع الجديد ، عززتها أساليب التعامل غير الصحيحة من قبل بعض الكتل والحركات السياسية ، التي أفضت إلى حصول قدر من تجنب التفاعل معه كجيش جديد من قبل البعض ، والنفور منه من قبل البعض الآخر. إتجاهات إنفعالية ، قربت أعداد غير قليلة منهم أو أوقفتهم مع الصف المعادي للنظام الجديد ، ولعمليته السياسية. وبالمحصلة أصبحت عملية حل الجيش ، أحد عوامل تكوين وإثارة الاضطراب وإستمراره ، بعد أن أمد ساحته في السني الأولى على وجه الخصوص بمقاتلين متطوعين ، وفنيين أختصاصيين ، وقادة مجربين من بين منتسبيه السابقين ، ألتحق بعضهم بصفوف المسلحين ، وتعاون بعضهم مع الإرهابيين ، وشكل بعضهم الآخر فصائل مقاومة ، أقلقت الدولة والمجتمع العراقي طوال تلك السنين.

من هذا يمكن التأشير الى ان العملية "الحل" برمتها صدمة مؤلمة لمنتسبي الجيش والقوات المسلحة ، خاصة الضباط منهم ، وضباط الصف المتطوعين ، جعلت من عاد منهم الى تشكيلاتها الجديدة ان يكون وسط دوامة القلق والترقب ، الى مستوى انكار بعضهم في البداية ، العودة الفعلية الى مؤسستهم العسكرية والامنية ، خاصة من كان يسكن مناطق الضباط او تلك المضطربة امنيا. ومن بقي خارجها ، أن يكون وسط مشاعر الحيف والحسرة على خدمة انتهت ، وزمان وان لم يرض عليه ، فقد ابقاه عسكريا.

استمرار اتجاهات الصدمة

إن الصدمة التي نتجت من حل المؤسستين العسكرية والامنية ، لم تتوقف انفعالاتها ، بل وتتابعت آثارها بعد ان تكونت اخرى معززة لها ، من بين الطريقة التي أتبعها الأمريكان والحكومة المؤقتة والقيادات الميدانية ، في تنفيذ عملية اعادة التشكيل ، حيث الاختيار وتوزيع المناصب حصصا وتوازنات بين المكونات ، والأساليب غير الصحيحة للتعامل مع مستلزمات اعادة التشكيل ومع العسكر المعنيين به ، وقلة الدعم وشحة التخصيصات المالية ومساوئ التسليح ، مكونة صدمة اداء ومعنويات ، لم تسمح بان تكون مؤسسة أو جيشا قادرا على أن يكون ركيزة أمن دفاعية فاعلة.... صورة كانت تنطبق على المراحل الاولى من التشكيل ، اذ ان الاستعجال الوارد في مجاله والإعتماد التام لوحداته الضاربة في البداية على أعداد غير قليلة من المتطوعين غير المؤتمنين جنائيا ونفسيا ، وعلى بعض الضباط غير المرتاحين من التغيير نفسيا ، وقسم من المدنيين غير الكفوئين في التعامل مع العسكريين مهنيا ، أخرَ عملية التشكيل المهني الذي تؤهله "الجيش" لان يكون أداة حسم رادعة ، كما يتطلب الموقف الامني والسياسي الداخلي والاقليمي ذلك. وبصددها يمكن التأشير على ان عملية التشكيل كانت في أيامها الاولى ناقصة ، لم تؤمن الغاية المبتغاة في تحقيق الأمن وتجاوز الأزمة. وان أختيارات المنتسبين غير موفقة ، يتحمل المسئولية الاساسية عنها الأمريكان الذين أمتلكوا وحدهم صلاحية القبول والتعيين ، ومن بعدهم الكتل السياسية المشاركة بالعملية السياسية يوم أقحمت في الصفوف بعض من جمهورها وبعض من المؤيدين لافكارها ، فتسرب الى الهيكل التنظيمي ، خليط من المأدلجين المسيسين ، ومن الطائفيين الأميين ، وبينهم او في وسطهم آخرين وطنيين ومهنيين مقتدرين قد سرى الاحباط في نفوسهم ، حذا اجلس بعضهم في صفوق المتفرجين.

إن هذه المواقف النفسية والاستنتاجات السلبية ، التي أبقت الفعل العسكري في السني الاولى واهنا ، حالةٌ صاحبتها أوجه خلل فنية وادارية واجتماعية ، زادت من

الوهن أو أدامت أستمرار وجوده ، لفترة كان العراق بحاجة ماسة إلى القوة لتحقيق الحسم في ميدان الأمن الداخلي ، ومن بين أوجه الخلل هذه:

١. المزج الفلسفي غير المتجانس. كان أسلوب إعادة التشكيل الجديد ، مزجا بين الفلسفة والرغبة الأمريكية ، وما تبقى من الخبرة والآمال العراقية ، بطريقة أدى وجودها إلى أن يكون التنظيم العسكري والامني في البداية ، وبمستوياته القيادية العليا على وجه الخصوص ، تنظيما يبتعد نسبيا عن الأسس التنظيمية التي أعتاد العسكريون الملتحقون إلى الخدمة الجديدة من مؤسستهم السابقة ، العمل على وفق صيغها ، ولا يتناسب والمعايير الضبطية التي أعتادوا إصدار الأوامر على وفقها ، والتنفيذ في حدود قوانينها ، كما لا يقترب ولو قليلا ، من التوجهات والقدرة الأمريكية في التسليح والتجهيز والأداء ، التي يُنظر إليها على إنها الأقوى والأكثر تقدما في العالم. كما إنه أسلوب تأسس على ذات الطريقة المتبعة في إدارة العملية السياسية ، جعل التنظيم الجديد يحمل في تركيبته أمراضا ، أنتقلت إليه من النظام السياسي الجديد ، زادت من ضعفه بعد أن أخلت بوحدته وبتجانسه المفروض:

أ. قوميا. إذ أدت طبيعة التشكيل الجديد إلى وجود وحدات وتشكيلات كردية بالكامل ، وأخرى عربية تخلوا من أي كردي ، أو تركماني بالكامل أيضا.

ب. مناطقيا. لقد تسببت طريقة التشكيل بتأسيس وحدات ، جل ضباطها وضباط صفها وجنودها من منطقة واحدة لخدمة المنطقة ذاتها ، حتى بات تحريكها ، أو المناورة بها لأغراض الحركات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على وجه الخصوص أمرا صعبا.

ج. طائفيا. إذ أمتنع عند الشروع بالتشكيل ، غالبية العرب السنة من التطوع في الجيش الجديد ، وسارع غيرهم إلى الالتحاق بقوة ، فتكونت أغلبية مطلقة لطائفة محددة في جميع الوحدات ، وفي أكثر المفاصل القيادية.

٢. غياب المسؤولية المرجعية. لو عدنا بالذاكرة في هذا المجال إلى أيام التشكيل الأولى ، نجد أن الخطوات التي تم البدء بأتخاذها لتأمين هذا الغرض ، كانت قد تأسست في الأصل على جهود وأجتهادات عدة أطراف تعاونت فيما بينها لإنجاز المهمة ، وعلى

توجهات من عدة جهات بادرت للمساهمة غير المباشرة في إتمام المهمة ، وبسياقات متعددة ، بينها شركة أمريكية ، يديرها ضابط عراقي سابق متجنس أمريكيا ، أخذت على عاتقها جلب متطوعين ومدربين. وبينها وسائل إعلام محلية ، أعلنت الدعوة إلى التطوع والالتحاق. وبينها أيضا التحرك الحثيث لعموم الأحزاب المشاركة بالحكم بحصة كانت الأعلى في تهيئة أضابير المتطوعين ، وإصدار أوامر تعيينهم بداية التشكيل. وبينها كذلك العلاقات الخاصة بين الضباط الملتحقين بالخدمة الجديدة ، ودعوة معارفهم من ضباط الجيش السابق والمتقاعدين إلى الالتحاق. ومن ثم التدخل المباشر لبعض المستشارين العراقيين العاملين في مجلس إعادة إعمار العراق الذي أنشأ قبل الحرب بقليل بتفاهم خاص بين وزارة الدفاع الأمريكية وشركة SAIC المستقلة من معارضين بينهم ضباط أخذ رأيهم في إعادة تشكيل الجيش وفي توزيع الرتب والمناصب(٦).

إنها جهود ، أو نوع من التحرك في الأيام الأولى للتشكيل الجديد ، كانت الاستجابة إليها نوعية ، أقتصرت على ضباط من الوسط والجنوب ، يعتقدون أنهم قد واجهوا تمييزا في أسناد المناصب زمن صدام وحكم البعث ، وقليل من الضباط من شمال الوسط وغربه والشمال العربي ، المتضررين من حكم صدام ، والمحتاجين لتغطية نفقات العيش الصعبة ، ومن بعدهم ضباط أكراد ، عادوا بتنسيق مع الأحزاب الكردية المشاركة في التغيير والعملية السياسية. من هذا باتت التشكيلة الجديدة للجيش الجديد ، ضعيفة ومثيرة للإتهام بالطائفية والانحياز من قبل باقي الضباط ، الذين أمتنعوا هم من العودة بدوافع الشعور بالخطر ، حيث الاستهداف شبه المنظم للعائدين. وتحت ضغط الأفكار والتصورات ذات الطبيعة الطائفية "المبالغ فيها" ، التي تكونت في ذاكرتهم عن الحكم الجديد وأداته العسكرية والامنية ، ومواقف الضد من النظام الجديد ، التي دفعت بعضهم الى المشاركة بمقاتلة هذا التشكيل الجديد ، في ساحة قتال تكونت ملامحها الجغرافية والايديولوجية في المحيط القريب من أصولهم السكنية.

لقد غلفت الدوافع السياسية والاهداف الدولية الاستراتيجية أمر حل الجيش والمؤسسة الامنية ، وإعادة تشكيلهما من جديد كما ورد في أعلاه ، دوافع لم توقف جهود مقابلة لها في ساحة الصراع ، كونت دعوات للمطالبة بعودة مجردة لكل المنتسبين الى تنظيم تلك المؤسستين ، مغلفة بالعوامل السياسية والذاتية ، وبالضغوط الاقليمية والطائفية ، فزادت من عتامة الموضوع وتعقيداته ، واسهمت في وضع العصي في عجلة المؤسستين الناشئتين ، فاخرت امكانية الحصول على قدرات عسكرية عالية "الجاهزية" ، وابقت الخروق الامنية ماثلة حتى الآن(٢٠١٢) ، وأوجدت من وسطها ، دعوات وافكار بالعودة الى سابق العهد ، مؤسسة عسكرية عراقية بنفس أسس القيادة والتنظيم. ومع هذا فإن المطالبة والافكار الناتجة عنها ، وإن كانت بعض جذورها تعود إلى مشاعر وطنية وحرص مهني لا يمكن انكارها ، وبعض أهدافها ترتبط بالحاجة الميدانية لفرض الأمن لا يمكن تجاوزها ، فانها وبعد انقضاء عقد من الزمان على الخروج من الخدمة ، وعمق الانقسام الطائفي ، وشكل المحاصصة في إدارة الدولة والمجتمع ، ووجود قدر من الرغبات الكامنة لتعويض الشعور بالخسارة ، وتجاوز الإحساس بالذنب ، تصبح مطالبة غير مجدية من الناحية السياسية ، تفوق فيها عوامل التصارع تلك الجذور الوطنية ، والحاجة الميدانية ، ولا يتعدى الالحاح حولها من الناحية السياسية ، معنى المناورة ، وتصبح من الناحية العملية غير واقعية ، لأن الدوائر والوحدات والتشكيلات الجديدة ، أخذت مكانها في ساحة العمل والتدريب والقتال ، وأحتلت قياداتها ، حيزا في التأثير النسبي بالقرار الأمني ، وبدأت مصالحها تتسع وتترسخ حدا يدفعها إلى الوقوف في الصف المواجه للعودة الى سابق العهد ، وإن لم تعلن عن مواقفها هذه بصراحة. كما إن أوليات المؤسستين الغائبتين ، ووحداتهما المقاتلة والساندة والخدمية قد تناثرت وأنتهت تماما ، ومراتبهما قد توزعوا على بعض الدوائر والوحدات الجديدة ، وبين صفوف المليشيات والأعمال الحرة. و مخزون الاسلحة قد صفي تماما ، والمعدات والأجهزة قد بيعت إلى بعض وكلاء

دول الجوار ، ولم يتبق منه شيئ والحالة هذه ، يدفع اهل السياسة للسير في طريق الإعادة الهيكلية ، ولا حاجة ترغمهم والحكومة على ذلك.

ولأن كثير من كبار الضباط غادروا البلاد ، ولا ينوون العودة في ظروف مشابهة لظروف مغادرتهم ، وأسماء بعضهم مدرجة في قوائم أستهداف خاصة بهم ، والتنفيذ لها قد بدأ بشكل منظم عام ٢٠٠٥ ومن بعده بمستوى أقل ، حتى إن أعمال الاغتيال الخاصة بالضباط ، وبعد إنحسارها طيلة السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٧ فإنها قد نشطت ثانية خلال الأشهر التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١٠ وتكررت بمسدسات كاتمة الصوت إلى مستوى قدّره بعض الضباط منتصف هذه السنة بما يزيد عن الخمس حالات في اليوم الواحد أحيانا.

إن المسألة لم تتوقف عند واقع عدم إمكانية إعادة المؤسسة العسكرية بجيشها السابق ، بهيكليته التنظيمية عمليا ، بل وتتعداها إلى عدم إمكانية إعادة ضباطها القدامى بجميع رتبهم أيضا ، لأن توليفة الجيش الجديد التي أريد لها ان تلبي الحاجة الفعلية لمكافحة الإرهاب في الداخل ، قبل ان يكون أداة لمقاتلتهم وردع متوازنة مع جيوش دول الإقليم في الخارج ، جعلت غالبيته في السني الأولى من صنف المشاة ، بأسلحة خفيفة وطيران سمتي بسيط ، لأغراض النقل الميداني ومكافحة الاهاب. وقوة بحرية محدودة ، مع صنوف خدمية إلى وقت قريب. مما يعني أن هيكليته التنظيمية لا تمكنه من أستيعاب آلاف الضباط من كافة الصنوف ، ومئات الضباط القادة والركن الذين كانوا يشكلون سبعة فيالق وفيلقين للحرس الجمهوري والخاص ، مما يجعل العودة الجماعية لهؤلاء الضباط وضباط الصف بغض النظر عن الارادة السياسية ، غير عملية ، ويجعل التشكيل الجديد للجيش الجديد ، وإن أفترضنا وجود الرغبة في إقامته على أعقاب الجيش السابق ، فإن فرقه الأربعة الأولى عام ٢٠٠٥ والسبعة عشر عام ٢٠١٢ ، لا يمكن أن تستوعب ربع منتسبي الجيش السابق من الضباط الأعوان وضباط الصف ، وأقل من ١٠٪ من الضباط القادة وهيئات الركن في أحسن الأحوال. عليه تصبح العودة إلى ما كان في السابق مستحيلة ، وضرب من

الخيال. وهنا يقتضي المنطق العلمي للبحث والتحليل التأكيد على ان المؤسسة العسكرية وجيشها القديم قد أنتهيا مع شديد الأسف، ولا يمكن العودة بهما إلى حالهما، كما كانا في سابق العهد، وإن صفحتهم الممتدة طويلا قد طويت تماما، ولا يمكن فتحها ثانية، وبدلا منها لابد من ترك الماضي الملبد بالسواد والنحيب على الاطلال، والسير قدما إلى الأمام في جهد مشاركة جماعي لدعم الجهود المبذولة لتقوية ودعم الجيش الجديد، ليكون مهنيا وطنيا غير مسيسا ولا مؤدلجا، فيه حصة نفسية للجميع، وليكون قادرا على حماية الحدود التي فتحت وتحقيق الردع المطلوب، والأهم منها ترك إنطباع إيجابي يزيل من الذاكرة الحيف الذي حصل من حل الجيش القديم(٧). كذلك يمكن التأكيد منطقيا على أن المؤسسة العسكرية العراقية التي حُلت كنتيجة للحرب التي خسرتها الحكومة السابقة، قد أصبحت بمرور الوقت غير القليل على حلها تاريخا، من غير الممكن العودة به وبها إلى البداية أي الى الايام السابقة عملا وتعاملا واتجاها، بعد ان اصطبغت بصبغة مختلفة، وأصبحت واقعا جديدا، لا مجال للعسكر والسياسيين الا ان يتعاونوا في جهودهم لدعمها، وإصلاح أخطائها، وتعزيز الصحيح في مسيرتها، ليتجنوا سوية والدولة الاستجابات غير المحسوبة من وسطها، الذي نزف من فرط هدم بنيته لاكثر من تسع عقود.

معوقات اعادة التشكيل والبناء

التعقيدات الحاصلة

كانت البدايات الأولى صعبة ، والإمكانيات المتاحة متواضعة ومع ذلك أسهمت الوحدات العسكرية والامنية الجديدة في الحد من اتساع رقعة الإرهاب ، والحيلولة دون تحقيق اهدافه في تقويض أركان الدولة وتغيير شكل النظام من جانب ، واستمرت في عملية إعادة البناء من جانب آخر. لكنها عملية "البناء" وبعد تسع سنوات يمكن تصنيف نموها بالمحدود ، الذي لم يصل في أحسن الأحوال إلى المستوى الذي يكون شكل التنظيم متماسكا ، قويا ، منضبطا ، وطنيا ، قادرا على الحسم في ساحة قتال داخلية بالغة التعقيد ، لانها قد واجهت ، ومازالت تواجه العديد من المصاعب ، والعراقيل ، والتجاوزات أهمها:

١. اشكالات التدريب العام. إن ظروف إعادة البناء لم تكن طبيعية منذ البداية ، وعلى أساسها لم يأخذ المتدرب جنديا كان أو ضابطا كفايته من ساحة العرضات في الجوانب الفنية ، والمعنوية. كما ان قسما من المتدربين في البداية ، تدربوا على يد شركات امريكية خاصة ، تختلف سياقات تدريبها عن سياقات الجيش العراقي السابق ، وعن طبيعة الشخصية العراقية. فتخرج قسم منهم بمعلومات فنية جيدة وبمستويات التزام ، وقيم مهنية متدنية. لأن هذه الشركات كانت تركز في برامجها التدريبية على الرمي ، واستخدام السلاح ، وبعض الجوانب التعبوية ، وإعادة التأهيل البدني ، دون الاخذ بالحسبان التدريب على الضبط ، وتحسين مستوى

الولاء إلى العراق ، وتعزيز المعنويات. وهذا نقص في التدريب الفني والنفسي ، استمر طوال السنوات التسع الفائتة ، وعندما انتقل الجهد التدريبي من الامريكي الى العراقي بعد الانسحاب عام ٢٠١٠ ، لم يحصل تحسن في النوع ، اي في العائد ، لان المدربين والمتدربين ، مثقلين سوية بكثر من الهموم.

٢. التوزيع العشوائي. وزع الضباط القادة ، والآمرين في المراحل الأولى لإعادة البناء على المناصب بطريقة عشوائية ، تخضع لمقابلات بعضها صورية ، ورؤيا اجنبية ، لا تولي الرأي العراقي أي اهتمام ، وتستند الى معلومات مسجلة لدى الامريكان عن اصحاب الرتب العليا والى الموقف من النظام السابق ، وأهملت جوانب أخرى لا تقل أهمية مثل الكفاءة والوطنية التي لم يتم التطرق إليها إلا في القليل من الحالات التي لا تشكل معيارا عاما للمقارنة والقياس ، والى مستوى ابدى فيه لواء ركن من المقيمين في امريكا ، جاء مع قواتها بعد السقوط ، مالكا شركة مختصة بتزويد الامريكان بالمتطوعين ، والمدربين من العراقيين ، امتعاضا من تصرف بعض الامريكان ، مؤكدا انه وكلما يرشح لهم ضابطا جيدا لمنصب معين ، يجدهم قد عينوا بدلا منه ضابطا آخرا لا صلة له بالاختصاص. كما ان المناصب المطلوب إشغالها لم تكن موصفة وظيفيا ، وعملية الاختيار لإشغالها لم تعتمد التدرج المهني ، والتراكم المعرفي ، فسجلت خلالها حالات تجاوز لمنطق العسكرية العراقية المعروفة. إذ قُبل على سبيل المثال عقيد من الجيش السابق للعمل برتبة نقيب في الجيش الجديد ، كما أعطي النقيب رتبة عميد في نفس الجيش الجديد أيضا ، بينهم العقيد سامي الذي تم التعاقد معه للعمل برتبة نقيب ، وعمل بهذه الرتبة ، ثم قدم طلبا للشمول بقانون السياسيين المتضررين من النظام السابق ، فقبل طلبه ومنح رتبة فريق. في ذات الوقت تم منح النقيب احمد خليبص الخزاعي رتبة لواء ، وعين على الفور قائدا للفرقة الخامسة. كما نسب مدني لإدارة عمل عسكري تخصصي تجاوزا على الأسس ، والضوابط المهنية المعروفة.

٣. التوجه النفعي الكتلوي. ان مساعي مد المحاصصة الحزبية والطائفية والقومية إلى

عموم مفاصل الهرم القيادي للمؤسستين العسكرية والامنية سار بخطى متواترة منذ البداية. حتى اصبحت بسببه التشكيلة القيادية العليا في السني الاولى ، تركيبة مختلفة الألوان ، وغير متسقة الأهداف ، يشعر في داخلها البعض أنه خاسر يسعى لتعويض خسارته ، والبعض الآخر رابح يكافح من أجل زيادة هامش ربحه المتاح. تضاد نفسي حال دون تعزيز التفاني والإخلاص والتضحية من جهة ، واعاق عملية التطوير في بداية مشوارها من جهة أخرى. وبسببها انتقلت بعض الأمراض الاجتماعية المخلة من المجتمع العام الى جسم المؤسستين ، ودوائرهما ، خاصة مع بداية التشكيل ، واستمرت معه في ازدياد تبعا لتعقيدات الموقف الأمني ، وتطوراته السلبية ، حتى دخل البعض من العسكريين والامنيين طرفا في الاختراقات الأمنية الدائرة. فاعل مباشر لبعضها ، وأداة بيد السياسي لتنفيذ مخططاته لبعضها الآخر.

٤. القيادة المدنية للعسكر. لقد غالى الأمريكان ، والسياسيين العراقيين الجدد بتطبيق فلسفة القيادة المدنية للعمل العسكري ، قبل التهيؤ لفهم موضوعها. اذ انها وعلى الرغم من صحتها وحتمة تطبيقها في النظم الديمقراطية ، الا انها وبسبب حداثة التجربة في العراق ، لم تتح الفرصة إلى المدنيين لاكتساب خبرة قيادة العسكر سياسيا. وبنفس الوقت لم تتح الفرصة للعسكر إلى قيادة تجربة إعادة بناء مؤسستهم في ظل النظام الديمقراطي ، وتحمل المسئولية كما تقتضي حاجة البلاد في الظروف الصعبة ، الا ان هذا التوجه قد تقلص بالتدريج ، مع كل سنة مرت بعيدا عن ٢٠٠٣ بداية التشكيل.

٥. الشك في النوايا. في ظروف التحول جملة صعوبات وعراقيل فنية ، واجتماعية واقتصادية ، ألقت بضلالها على المؤسسة العسكرية والامنية ، فكونت معادلة نفسية شبه متناقضة طرفها الأول سياسيون في الحكومات المتعاقبة بعد التغيير ، ينظرون للعسكر نظرة شك وريبة ، ورغبة في التنحية والعزل. وطرفها الثاني عسكر ما زالوا يشككون بقدرة السياسيين على قيادتهم (مهنيا) باتجاه حسم الموقف لصالح فرض الأمن والاستقرار. تضاد أو صراع حال وسيحول الى امد غير قليل دون التقدم إلى الأمام في تكوين مؤسسات فاعلة في الهيكل التنظيمي لمؤسسة ، وجيش وطني قادر

على الردع ، والدفاع عن البلاد ، وديمقراطيتها بكفاءة في وضع سياسي يختلف فيه الفرقاء بكل شيء ، اذ وعلى سبيل المثال عندما نوقشت جاهزية الجيش مرارا ، وبالتحديد خلال التفاوض لانسحاب القوات الامريكية والحليفة من العراق عام ٢٠١٠ ، أختلف السياسيون في تقديرها بضوء قربهم من الحكومة التي اقرت بحسن الجاهزية ، وابتعادهم عنها مؤكدين ضعف الجاهزية ، مستشهدين بكثر الخروقات الامنية التي لا يتوقف بعضها على الجاهزية ، دون الركون الى رأي السيد رئيس اركان الجيش الفريق الاول بابكر الزيباري ، الذي يشير الى ان الجاهزية للدفاع عن العراق ستكتمل بحدود العام ٢٠٢٠[٨].

٦. تحديدات الحلفاء غير المكتوبة. إن أكثر المتغيرات تأثيرا على كفاءة المؤسسة العسكرية ، وقدرة الجيش العراقي الجديد ، حجما وتسليحا وتدريبا ، تلك التحديدات غير المكتوبة أو غير المعلنة التي وضعها الحلفاء المنتصرون في الحرب على الدولة العراقية ، ومؤسساتها العسكرية والامنية الجديدة ، لاعتبارات التوازن الدولي والإقليمي ، وتراكمات الخبرة السابقة ، والتي لا يمكن التجاوز عليها في الظروف السائدة ، إلا بتدخلات مكثفة للسياسة ، أو بحصول مواقف إقليمية تفرض ذلك.

٧. التطوع المناطقي. إن تطورات العملية السياسية في العراق ما بعد التغيير تعد من بين العوامل ذات التأثير المباشر على إعادة بناء المؤسسة العسكرية ، وتكوين قدرة قتالية كفوءة. إذ يلاحظ وبسبب الموقف من الحرب التي أسقطت النظام البعثي السابق ، وكذلك من شكل نظام الحكم ما بعد التغيير. إن التطوع إلى قوات الحرس الوطني (الملغية) ومن ثم الى وحدات الجيش والشرطة ولجميع الصنوف على سبيل المثال تركز على الشباب من أبناء الوسط والجنوب. بعد أن امتنع أبناء مثلث الجزيرة عن الانخراط في تلك الوحدات ، والمؤسسات إلا في حدود ضيقة تمثل نوعا من الاستثناء كما ورد من قبل. وهذا موقف جعل المؤسسة وإن تطورت فنيا ، تنقصها معايير الوحدة الوطنية الكفيلة بدعمها ، وتطويرها قوة دفاعية وطنية ،

رصينة.... واقع حال ادركت الحكومة ابعاده و مخاطره ، فتوجهت بعد عام ٢٠١٠ الى تشكيل وحدات عسكرية نظامية في الموصل والانبار والى حد ما في ديالى يغلب على المتطوعين في صفوفها ابناء المنطقة ، لتجاوز مسألة الغالبية الطائفية التي تميزت بها غالبية وحدات المؤسسة ، وتوجهت لاحقا في ٢٠١٢ الى الامر باعادة المناسبين الى الخدمة من عموم الضابط وضباط الصف الباقين خارجها ، سواء من الذين أحيلوا على التقاعد او من اولئك الذين لم تحسم ملفاتهم بعد ، وقدم آلاف منهم طلبات للعودة ، وعاد بالفعل غير القليل من المناسبين صحيا وعمريا ، وأمنيا.

مما ورد في اعلاه يتبين وجود مصاعب وعراقيل ، واجواء سياسية غير ملائمة قد رافقت عملية تشكيل وزارتي الدفاع والداخلية ، وبعض مؤسساتهما بعد عام ٢٠٠٣ ، واستمرت وإياهما ، رغم وجود جهود وطنية جادة للعمل والتطوير ، في ظروف صعبة منتجة واقعا للجيش والشرطة كمؤسستين يتسم بخصائص محددة بعضها سلبية. قبل الخوض في تفاصيل سلبيتها لابد من التنويه الى أن المؤسستين ، قد أنجزتا مهام ليست قليلة منذ أعادة تشكيلهما من جديد ، يكفي أنهما قد دخلتا الحرب مع الارهاب قبل دخول وحداتهما ساحة العرضات في كثير من الاحيان ، وهو دخول محتوم لا احد من الدولة ولا الوزارتين ، كان قادرا على الحيلولة دون حصوله ، ولا أحد منهما يتحمل وحده تبعاته اللاحقة. وعموما سوف لن يتم التطرق هنا الى خصائص أخرى تعد ايجابية ، لانها سوف لن تنفع في عملية البناء ، وسوف لن تنفع المتابعين لتاريخهما الحالي بمقارنته بتاريخها السابق المذكور في البابين الاول والثاني ، بصيغة اقتطعت منه أوجه الهدم فقط دون التنويه الى ايجابياتهما غير القليلة ايضا. وبذا تم الاقتصار على السلب واوجه القصور التي يشكل اصلاحها ضرورة حتمية لاستمرار البناء والتطوير الذي تسعى الحكومة والوزارتين ، وباقي المؤسسات إلى تحقيقه ضمانا لتكوين مؤسسة عسكرية وامنية عراقية قادرة على حماية وصيانة الساعين جديا الى اعادة البناء الديمقراطي والمهني بالشكل الصحيح. علما ان الخطوة الصحيحة بمثل واقع العراق وظروف جيشه وقواته المسلحة تأتي أولا من الاعتراف بالسلب بعد تشخيصه ، ومن بعدها تتحدد خطوات

التعامل مع جوانبه "السلب" بشكل صحيح. هذا وان الخصائص التي يمكن عدها سلبية في طريق اعادة البناء ستتم مناقشتها تحت العناوين الآتية:

١. الترهل الكمي

حُسبَ للقوات المسلحة " نظريا" أن يؤمن وجودها الجديد الأهداف الدفاعية الإستراتيجية للعراق ، كما يحسب جميع المخططين في جميع الدول المتقدمة ، إلا إن عوامل عديدة تدخلت بشكل مباشر ، فأخلت بتلك الحسابات ، وحالت دون اتمام التخطيط لتحقيقها كما يجب بينها أو على رأسها الظروف الامنية غير المواتية التي مرت بالبلاد منذ التغيير ، وبالتحديد بعد سنة من حدوثه وحتى عام ٢٠١٢ ، وهي ظروف حتمت الحاجة الماسة ، لتجاوزها باقل الخسائر إلى انشغال الوحدات المشكلة حديثا في اعمال القتال ، وحتمت ابقاء كافة الوحدات في حالة استعداد "انذار" قتالي طوال الفترة. وضع تعبوي ، لا يمكن أن يسمح باكمال التشكيل اداريا وفنيا ، ولا يسمح بالوصول الى الجاهزية المطلوبة ، يضاف لها أو يأتي من بعدها عامل الخبرة المهنية المحسوب ضعيفا لبعض المفاصل العليا في عملية اعادة البناء ، خاصة في المراحل الأولى للشروع بالتشكيل. فأول وزير للدفاع مدني ، لم يعرف شيئا عن العسكرية ، وكذلك الوزير الثاني الذي سبق له وان خدم جنديا في فترة الزمن السابق ، وأول أمين عام لها كرجل ثان بالوزارة مدني لم يؤدي الخدمة العسكرية. مسالة وان تكن طبيعية في النظام الديمقراطي ، حيث الوزير السياسي ، من الكتلة السياسية التي فازت بالانتخاب ، الا أن غير الطبيعي في مجالها هو ان بداية التشكيل كانت بحاجة الى حرفية مهنية ، للتعامل مع القادة واحتياجاتهم للتطوير والتدريب والانفتاح ، وهي لم تكن ميسورة آنذاك ، او ان تيسيرها غير مرغوب فيه ، وكأن هناك قصد من هذا الموضوع ، تؤشره وقائع لا تقبل التأويل بينها على سبيل المثال ان اول رئيس لاركان الجيش عينه الامريكان هو العميد عامر الهاشمي بعد منحه رتبة فريق ، وهو في الاصل ضابط قضى غالبية حياته العسكرية مترجما ، ولم يتخرج من كلية الاركان. يضاف الى هذا إصابة العديد من مفاصل الوزارة المهمة ،

بداء الذاتية المفرطة والانحياز التي أبعدت بعضهم عن الحيادية ، ودفعت البعض إلى الوقوف مع او بالضد بعيدا عن الاصول المهنية ، فقدموا غير المؤهلين ، وتدخلوا بمنح الدرجات الوظيفية بشكل غير مقنن ، حتى بات من المعتاد ان تجد بين الموظفين خريج حديث في الدرجة الخامسة ، وآخر حاصل على الشهادة قبله بعشر سنوات ، وخدم الدولة عشر سنوات في الدرجة العاشرة. من كثرتها شكلت وزارة الدفاع عام٢٠١٠ ، لجنة ادارية ، لمراجعة الدرجات الوظيفية ، وتدقيق التحصيل العلمي ، فقررت تعديل بعضها الذي لا تتوافق شهادته وسني خدمته مع الدرجة التي منحت له ، ورفعت قائمة بحوالي مائة وخمسين موظفا مطلوب تعديل درجاتهم الوظيفية الى مراجعها العليا. كما ان التلكؤ بخطوات العملية السياسية ، والتناحر بين الفرقاء خاصية أنتقلت بعض اوجهها الى الجيش والقوات المسلحة ، لتصيب بعض قيادتها بنفس الداء ، وتؤخر اصدار القوانين ذات الصلة بالبناء والتسليح والتجهيز ، لان التناحر في مجلس النواب بين الكتل السياسية المشاركة في الحكومة وغير المتوافقة مع رئيسها مثلا ، أخر صياغة بعض القوانين ، وأخر التصويت عليها ، وأخر البت في التخصيصات ، وحرف توجهات التعيين في المناصب القيادية ، اذ ان منصب قائد فرقة على سبيل المثال يتطلب التصويت عليه في البرلمان ، والبرلمان لم يشهد تصويتا على اي قائد عسكري منذ تكوينه برلمانا في دورتين انتخابيتين والى عام ٢٠١٢ ، مما دفع بالقائد العام الى اللجوء لمسألة التعيين بالوكالة ، خيار اضطراري لا بديل عنه ، لكنه من الناحية الاعتبارية لا ينسجم والسعي الجاد لتكوين قوات مسلحة ، فيها القادة العسكريون يثقون بانفسهم ، ويثق ممثلوا الشعب بهم ، فيتحملوا والحالة هذه مسؤولية الدفاع عن الوطن بكل ثقة واقتدار. ولا ينسجم ايضا مع صلاحيات البرلمان للرقابة ، حيث لم ينفع مناداة البعض من البرلمانيين في وسائل الاعلام بتوجه العسكر لبيع المناصب القيادية على وفق تسعيرة نشرت عن تفاصيلها العديد من وسائل الاعلام ، وصلت حدا ينوه عنه الى ان منصب قائد الفرقة يتم التنسيب اليه لقاء مائة الف دولار ، وهكذا لباقي المناصب الى حد آمر سرية ، وهذه من أكثر العقبات الادارية

والاخلاقية التي حرفت من بنية اعادة التشكيل لقيادات ووحدات القوات المسلحة، ومع هذه التنويهات الاعلامية التي كثرت في عراق ما بعد التغيير، فان البرلمان لم يبادر على التصديق، ولم يؤسس آلية رقابية تمنع بيع المناصب في حال صحتها[٩]. وفوق هذا وذاك، يأتي عامل الوقت الذي لم يكن في صالح عملية اعادة البناء، بعد ان اصبح ضاغطا، دافعا الى الاستعجال، لتلبية حاجة القتال الى وحدات، والاستعجال وضع ارتباك، يعيدنا الى الزمن السابق والى ايام الحرب مع ايران، التي دفعت القيادة العامة الى تشكيل وحدات من بين الوحدات القائمة، اي نقل ضباط وضباط صف من هذا اللواء وذاك الى آخر جديد، وتطالبه على الفور باداء مهامه القتالية القياسية في الحال.

انها عوامل بالاضافة الى اخرى تتعلق بالشخصية العسكرية السابقة التي حملت معها الى المؤسسة العسكرية الحالية العديد من امراض التسويف وعدم المبالاة والارتزاق، فرضت جميعها على المعنيين بعملية إعادة البناء بعض الاستحقاقات باتجاه التوسع السريع بالملاكات خارج سياقات الحاجة والاختصاص، والحشر الوظيفي لإشغال المناصب، دون الالتزام بالشهادة والخبرة. وبالمحصلة تم انتاج، توجه للاحتماء بأصول الكم حد الترهل في أحيان ليست قليلة على حساب النوع تبعا للحاجة، وأدت إلى:

آ. ارتباك في العمل، وسوء في توزيع المسئوليات، وقلة انتاج واضحة من تكدس الموظفين والعسكريين في غرف وقاعات، يملؤها الضجيج خاصة في السنة الاولى من بدء التشكيل.

ب. زيادة العبء الإداري، والكلف العامة. لان الكثرة في واقع الحال بطالة مقنعة بحاجة الى رواتب ونقل، وامور ادارية، وتكييف وتدفئة، تفوق كلفتها كثيرا ما يأتي عنها من مردود.

ج. التقاعس عن العمل الجاد بين المفاصل الوسط، والدنيا في سلم القيادة. اذ شهدت السني الاولى فوضى واضطراب وقلة ضبط وضعف في السيطرة، دفع

المفاصل الوسط في التراتب القيادي التي تنظر الى الاعلى رغبة في القفز بالمكان او سعيا لتجنب البقاء تحت النظر الى التكاسل وعدم المبالاة ، والسعي لقضاء الوقت وانتظار آخر الشهر للحصول على الراتب المجزي ، في دورة عمل تبدأ وتنتهي قريبا من نقطة الصفر في بعض الاحيان.

د. صعوبة التقييم ، والمتابعة ، وانعدامها في قسم من المناصب ، اذ لم يعاد العمل بصيغ التقارير السرية السنوية للضباط ، ولا التقييمات الدورية للموظفين طوال السنوات الخمس الاولى من التشكيل ، فاصبحت البداية شاهدا على غياب التقييم العلمي الصحيح ، المستبدل بالتقييم الشخصي الدارج في معظم الحالات. حتى درج في بعض الاحيان التي يسأل فيها الاعلى ، جهة ما عن ضابط مطلوب نقله او ترقيته او ترشيحه لشغل منصب ما ، فعادة ما تأتي الاجابة بعبارة بسيطة"فلان جيد- وعلان سيء". وغالبا ما يكون باللهجة العراقية الدارجة "فلان خوش ضابط- وعلان مو خوش". وبسبب الوضع الامني والخوف من انتقال صورة التقييم السلبي الى المعني الذي قد يستجيب باستهداف حياة القائم بالتقييم شخصيا ، فيكون التقييم في الغالب ايجابي أو تهرب من التقييم.

٢. الوهن القيادي

إن ظروف العمل الصعبة منذ البدايات الأولى ، والاختلاط غير المتجانس بين عسكر قديم يحمل قدرا بسيطا من المهنية ، وخبرة قتال عسكرية وادارية جيدة ، موضوعة في اناء مليء بالياس والاحباط الشديدين ، وبين عسكر انتقل توا الى النظام الجديد يحمل بعضهم جعبة مليئة بمساعي التسلق السريع ، ومشاريع الكسب السريع ، واستغلال الظروف بشكل سريع ايضا. أمثلتهُ كثيرة ، بينها استغلال العلاقة والمعرفة بالمسؤول الاعلى للحصول على رتبة أو رتبتين عسكريتين أعلى لا ملاك لهما في الهيكلية التنظيمية للمؤسسة ، ومحاولات الحصول على شارة الركن خلافا لشروط الدراسة في كلية الاركان ، وحصول عشرات الضباط على ترقيات الى رتب عليا تصل الى لواء وفريق دون توفر شروط المدة وتيسر الملاك. فكان بمجمله سلوك

تسابق للاستحواذ والقفز والاستغلال مخل ، ما كان يفترض ان يحصل في نظام جديد ، على اعقاب نظام قديم بلغ فيه الاستغلال والانحراف الأسوء. فكان اختلاط تفاعلي ، انتج مفاصل قيادية واهنة ليست في مجال الاوامر واصدارها ، بل وفي مقاومة ضغوط السياسة وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للمؤسسة ، وهذه مع غياب الاسس الصحيحة للاختيار والتصنيف لعموم الهرم القيادي العسكري ، والمدني الفني والإداري ، وتسلل البعض من الانتهازيين والفاسدين إلى جسم المؤسسة العسكرية والامنية ، والتقييدات الخارجية غير الواقعية في بعض الأحيان ، وغياب المكننة"وسائل الاتصال" أو عدم فاعليتها ، اوهنت المؤسسة واضعفت قدرات منتسبيها ، وتسببت في أضعاف أو الأخلال بشروط القيادة ، والسيطرة في ظروف هي الأحوج فيها إلى أن تكون قوية وحاسمة ، وباستجابات سريعة ، وتسببت ايضا وفي احيان ليست قليلة باعمال قطع "بعضها مقصود" لسلسلة نقل الأوامر وسبل تنفيذها. هذا واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن ضباطا قد عادوا الى الخدمة في القوات المسلحة ، بعضهم لم يقتنع بالتغيير الذي حصل. بعضهم يحمل نفسا طائفيا. وبعضهم اتصالاته مستمرة مع حزب البعث. وهم على قلتهم شكل سلوك قسم منهم قطع اضافي لسلسلة نقل الاوامر ولخطوات اعادة البناء. واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ايضا وجود كم من الفاسدين ، يتعمدون احداث ما مذكور للحصول على ثمن البت بالمعاملة او تمشية متطلباتها ، وعدم امتلاك غالبية دوائر ووحدات القوات المسلحة في السنوات الخمسة الاولى دافعية مهنية او وطنية لمتابعة الرسائل والكتب الرسمية المطلوب تنفيذها ، منها يمكن تأشير حصول حالات اهمال متعمد للبريد الوارد ، وتلكؤ متعمد في الابطاء بتنفيذ الاوامر الصادرة ، ذات الصلة بخطوات البناء واعادة التشكيل.

ان هذا الاهمال والتلكؤ وهن كان في الواقع موجود من الزمن السابق ، كمشكلة للقيادة العليا ، ادركت وجوده ، وتعاملت معه بصيغ غير تقليدية ، مثل إلزام الوزارات بالإجابة على طلبات الرئاسة خلال ثلاثة أيام ، ومعاقبة من لا يرد أو يغفل

في أن يرد ، بعقوبات قاسية ، والاجابة على ديوان الوزارة خلال اسبوع ، وهكذا ، حتى إنها أضطرت إلى معاقبة مدير الاستخبارات العسكرية العامة الفريق الركن خالد الجبوري بتنزيله إلى رتبة ادنى ، بسبب التأخر في الرد على أحد استفسارات الرئاسة ، وكذلك لجأت أي القيادة الى إرسال منتسبي مكاتبها إلى بعض مواقع العمل للتأكد من كم المردود. ومع هذا كانت الإدارة آنذاك متعبة ، مصابة بوهن دفعها مرارا الى المراوغة ، والتسويف ، وتشويه الحقائق ، في التعامل مع القيادات الادنى. انه وهن نفسي حصل في الزمن السابق ، انتقل إلى الإدارة الجديدة ، أخل تماما بجدوى قياس المردود ، وبمستويات زادت شدتها في الزمن الحالي ، بسبب سقوط سلطة الخوف النفسية ، وعدم وجود سلطة ضبط قوية ، حتى أصبح اي قياس المردود من أصعب المسائل التي تعانيها مؤسسات الدولة ودوائرها العسكرية والامنية ، وأصبحت المتابعة من الأمور المعقدة ، واصبح في الوقت نفسه ، وجود ضعف ملموس في استجابة القيادات الادنى. وعلى وجه العموم كانت هذه صعوبات جعلت ردود الفعل اتجاه الاوامر بطيئة واحيانا شبه معدومة وبما يربك القيادة ، وبنفس الاتجاه كونت ميولا عند البعض الى ترك النهايات أقرب إلى السائبة بسبب قناعتهم بعدم جدوى التنفيذ ، يقابله قناعات لدى الاعلى بعدم جدوى الإصرار على التنفيذ.

٣. الوسع المسافي

إن المهام الآنية غير التقليدية لجيش المؤسسة العسكرية ، تتمحور حول مهام مقاتلة الإرهاب ، وبسط الأمن ، وفرض الاستقرار في وسط وشمال وسط العراق ، بالاشتراك مع وحدات وزارة الداخلية وتشكيلاتها العسكرية. وقوات متعددة الجنسية لغاية ٢٠١٠. مهامٌ وطنية ، وقتية ، طارئة ، اقتضت التوجه الى مضاعفة الجهد باتجاه تشكيل المزيد من الوحدات ، والتشكيلات والقيادات بوقت قصير نسبيا ، وتحت التعرض إلى التهديد الامني المباشر في كثير من الأحيان. واقتضت اقحامها تحت ضغط الضرورة الملحة في العمليات العسكرية ، قبل اكتمال تهيئتها فنيا ومعنويا ،

وإصدار الأوامر لبعضها من اجل التنفيذ الفوري لقسم من الواجبات على أساس اكتمال تشكيلها "نظريا" دون الأخذ بالاعتبار القدرة القتالية الفعلية لها ، أي إنها اضطرت إلى التكليف للقيام بأعمال ، وواجبات دون النظر إلى إمكانيات تلك الوحدات في التنفيذ. ولما أخطأت وكررت الخطأ ، تأثرت هيبتها سلبا ، وقلت فرصها في الحسم السريع لمواقف تعبوية ، وكونت بالمحصلة:

أ. حالة من الإحباط لدى المنتسبين ، لا تختلف كثيرا عن تلك التي كانت تحصل في الزمن السابق ، نتيجة لتحميل الوحدة أعباء قتال تفوق قدرتها الاساسية.

ب. سعي لتنفيذ المهام دون وجود دوافع ذاتية للاستمرار بالتنفيذ ، وديمومة العمل كما يفترض ان يكون ، اذ ينفذ الآمر/القائد ، الأوامر الصادرة اليه مع اقتناعه الجازم بعدم جدواها.

ج. تجنب مناقشة النتائج الخطأ ، في الزمن السابق ، بسبب خشية الاتهام بتعمد التقصير الذي يودي بالحياة. وتجنب في الزمن الحالي ، بسبب خشية فقدان الحياة.

د. التشبث بالموقع ، بدعوى الاهمية.

هـ. القلق من تاريخ انتماء حزبي ، يمكن ان يستغل للاقصاء من الموقع*.

انها مسافة بين الواقع المعاش ، والآخر الذي يفترض ان يعاش ، وهي كذلك مسافة بين الامكانيات الموجودة فعلا ، وتلك المطلوبة عمليا ، اتسعت مع مرور الايام ، فكونت بالتدريج حالة قبول لهنات الواقع الجديد. ملل لدى القادة والآمرين

---

* لابد من التسجيل هنا ان غالبية ضباط الجيش السابق من رتبة ملازم الى لواء، الذين التحقوا الى الخدمة في الجيش الجديد، كانوا منتمين الى حزب البعث بدرجات متفاوتة من نصير الى عضو قيادة فرقة، لان الحزب في فترة حكمه الطويلة لم يسمح بالقبول في الكلية العسكرية الا للمنتمين اليه، لم يقبل الاستمرار بالخدمة وتسنم مناصب، والحصول على دورات وترقيات الا للمنتمين اليه. فصار بالتالي الانتماء روتينيا، وتحصيل حاصل لا يعنى الولاء العقائدي للحزب. لكنه انتماء بات يثير قلق الضباط القادة، مع المغالاة باجراءات المتابعة التي تقوم بها هيئة المساءلة والعدالة، ومع محاولات التذكير بها من قبل البعض للبعض الآخر، لاغراض الاذلال والتحكم.

من التنفيذ المنقوص. وكثر المطالبة لإكمال المستلزمات الضرورية لضمان حسن التنفيذ. ومن ثم قبول بالفشل الحاصل. مغالاة بتبرير حالة الفشل. القاء تبعات الفشل على الغير ، ومن بعد التعود على الفشل أو التقصير ، دون أي اكتراث مهني أو وطني ، عادة ما يحكم السلوك القيادي في مثل هكذا حالات.

ان وسع المسافة المذكورة ، لا يتوقف على الجوانب التعبوية ، ولا على مستلزمات القيادة والسيطرة ، بل وامتد الى كافة الجوانب التي تغطي عملية التهيؤ والاستعداد واعادة التشكيل ، بضمنها المكان الذي خصص لاسكان الدوائر والمؤسسات العسكرية ، من قبل الجانب الامريكي بداية ، بواقع حال تبتعد فيه المسافة بين الامكانيات المتاحة والطموحة ، مسافة بعيدة ، اضطر الامريكان الى تقريبها في البداية من خلال تقسيم الغرف والقاعات الى قواطع زجاجية ، وخشبية والمنيوم ، بطريقة لم تكن مقنعة لعموم الضباط ، والمدنيين ، فأدت بالنهاية إلى تكدس في الأمكنة المخصصة لا يساعد على تحمل ضغوط العمل ، والضوضاء المنتشرة طوال ساعات الدوام الرسمي ، التي تربك التفكير ، وتقلل من إمكانية التركيز ، وأدت كذلك الى كثر التجوال في الممرات ، وبين الغرف بكثافة عددية اثارت الفوضى ، وقللت من احترام المنتسبين لأنفسهم ولقواتهم المسلحة ، واخلت بمعايير الضبط والالتزام. حتى ان ضباط وموظفي تلك الفترة الزمنية الاولى والى عام ٢٠٠٨ يتذكرون تلك الغرف التي قسمت بقواطع ، حشر فيها عدة ضباط قادة ، واخرى وضع فيها عدة موظفين من قسم واحد. ويتذكرون أيضا كيف كانوا يستدلون عند مراجعة احداها ان واحد من الموجودين يعمل بجد ، وآخرين شبه متفرجين ، وان أصوات المراجعين ، والموظفين تشوش على الانتباه والتركيز ، ومئات المراجعين يسيرون في الممرات بما يشبه المسير في شارع عام ، ومثلهم جالسين في بعض الممرات في الطابق الأرضي على وجه الخصوص ، مما يدلل أن المسافة بين الواقع الموجود والذي يفترض ان يكون فيما يتعلق بالمكان واسعة لا تساعد على الايفاء بخطوات البناء واعادة التشكيل.

انها مسافات واسعة في العمل والعلاقات العامة ، والاداء ، والارتباط والضبط لا يمكن ان يساعد وجودها على تأمين الغاية من اعداد جيش قادر على تنفيذ مهام قتالية صعبة في ظروف معقدة.

٤. التعب التراكمي

أستهدف الإرهابيون رجال الأمن ، وكذلك العسكر ، وبينهم الضباط القادة ، والموظفون في المراكز القيادية ، ولم يستثنوا باستهدافهم الموظفين العاديين.. استهدافٌ بمستوى من الإصرار والإتقان حال دون إمكانية تنفيذ كثير من أعمال الجيش وأجهزته التنفيذية والاستخبارية والادارية حديثة العهد ، وغير المكتملة التدريب فنيا ، مما جعل عموم المنتسبين يعيشون قدرا من التوجس ، وضغط التهديد بالقتل والاختطاف ، وجعل الإدارة الفنية في حالة حرج من عدم إمكانية إيجاد حل ، فتنازلت طوعيا عن محاسبة الأخطاء التي ترتكب ، كنتائج جانبية ، وتسببت دون رغبة منها في تعزيز حالة الاجهاد ، وعدم المبالاة في تنفيذ المهام ، وتسبب في أن يكون الوضع الامني العام ضاغط ، مخيف ، يجبر الضباط والموظفين بالدرجات العاليا احيانا ، بالمجيئ الى دوائرهم في المنطقة الخضراء للاعوام من ٢٠٠٤ حتى نهاية عام ٢٠٠٩ بسيارات النقل العام "الكيا" وبملابس مدنية عادية واحيانا رديئة ، ليحولوا دون التعرف اليهم من قبل الجيران او سكنة الشارع ، وكذلك من قبل الكمائن التي ينصبها في طريقهم الارهابيون يغيرونها حال الوصول الى مكاتبهم ، ويكررون العمل بنفس السياق بعد انتهاء الدوام الرسمي ، حتى استنزف جهدهم ووقتهم ، واضطربت حالتهم النفسية ، وتراكم التعب في داخلهم اعياء لم يبق مجالا للتطوير والتدريب وتحسين الاداء ، ويأس من امكانية الحل. استدار بسببهما المنتسيبون ، غالبية المنتسبين الى الوراء ، وبدلا من التفتيش عن الحل وجد غير القليل منهم بالتشكي في دائرة الاعلى ، وتكراره بين المحيطين بهم من الادنى نوع من الحل النفسي ، فقلت قيمتهم وقللوا من قيمة المنصب الذي يشغلونه ، وبالتدريج عزلوا انفسهم عن مهنيتهم ، عن جيشهم الا ما يتعلق ببعض الاعمال الرتيبة ، واستلام الراتب

الشهري. واتجه قسم منهم الى التمارض ، والغياب العمدي كتعامل ذاتي مع حالة الشد ، والضغط شبه المستمرة حتى تسجل غياب ضباط برتب كبيرة الى خارج العراق والى مناطق اخرى من العراق ، فكونوا خرقا في البنية العسكرية صعب رتقه الى عام٢٠١٢. لكن البعض منهم وليس جميعهم محقين في سلوكهم هذا بسبب الوضع الامني غير المستقر ، حق ادركته الادارة فسمحت مثلا بالتأخير عن الحضور إلى الدوام الرسمي ، فبات من الطبيعي ان لا تجد المدير والآمر في مكتبه مع بدايته ، أي الدوام ، وسمحت بتركه مبكرا. ومن الطبيعي ان لا تجد نفس المدير ونفس الامر في مكتبه قبل ساعة ، واحيانا اكثر من ساعة من نهاية الدوام ، فتقلصت بسببها ساعات الدوام ، وزادت الحجج والتبريرات الخاصة بالتأخر عن الدوام ، أبسطها الازدحام وغلق الطريق ، فشاع سلوكا غالبا ، أثر سلبا على مستوى الالتزام والأداء. التقى في السنوات الاولى للتغيير مع سلوك أولئك القادمين من الخارج ، الذين أعتلوا مناصب القيادة ، ولم يتعودوا دوام الدوائر العراقية التقليدي من الساعة الثامنة صباحا الى الثانية بعد الظهر. والتقت جميعها أو تفاعلت مع ظروف الامن غير المستقرة والازدحام الشديد ، والقطع المفاجئ للشوارع ، فانتجت صعوبة الانتظام بالدوام من مستوى وزير يصل الى مكتبه بعد الساعة العاشرة صباحا في اغلب الايام ، والى الوكلاء والمدراء العامين وباقي الموظفين والمنتسبين العسكريين الذين يحضرون قبله بقليل ، وتكفل الهاتف النقال بالافصاح عن المكان بشكل غير صحيح ، اذ وعند الاستفسار من الشخص المطلوب عن مكان وجوده ، يجيب البعض حتى بالدرجات الوظيفية والقيادية العليا انه في الطريق ، وهناك ازدحام ، وهو في الواقع مازال في بيته ، لم يغادره بعد. فاختلط الامر على المدراء والموظفين وعلى الامرين والمأمورين ، في وضع صعب فيه الحكم على الحقيقة. لكنه وضع في المؤسستين الامنية والعسكرية بدأ ينتظم بشكل مقبول بعد فترة من عام ٢٠٠٨ ، اذ يلاحظ وجود توجهات لتسجيل غياب ، ومحاسبة من يغيب ولو بشكل محدود. علما ان عدم الانتظام بالدوام الرسمي ، سلوك يعد موجودا منذ الازمنة السابقة ولو بحدود بسيطة ، وغالبا ما يرتبط تكراره بالتغيير او الانتقال من واقع الى آخر ، فالعادة جرت ان

تزداد شدته بعد حدوث الثورات والانقلابات ، واعمال التمرد وظروف عدم الاستقرار ، فمثلا وفي عام ١٩٦٩ عين لفترة قليلة المقدم الركن وليد محمود سيرت مديرا للاستخبارت العسكرية العامة ، وكان معروف بانضباطه العالي وشدة محاسبته المقصرين وان كانوا حزبيين ، ولما شعر بتأخر بعض الضباط عن الحضور مع بداية الدوام الرسمي الساعة ٨٠٠ ، أمر باغلاق الباب الرئيسي للمديرية ، ولما اعتاد الرائد الركن (ع. التكريتي) احد مدراء الشعب التأخر احيانا عن الدوام توجه الى ابقاء شباك مكتبه المؤدي الى الممر الخارجي مفتوحا ، ليتسلل منه الى المكتب في الاوقات التي يتأخر عن الدوام. انه وضع مخل تسبب في اصابة الإدارة ذاتها بقدر من الإعياء الوظيفي حال دون توجهها إلى المحاسبة ، والإصلاح ، وعمم سلوك الفوضى الإدارية بأكثر من مجال ، ولفترة استمرت اكثر من خمس سنوات بعد التغيير ، عدت فيها الادارة بشكل عام غير منتجة بالمستوى الذي يتناسب ومهامها ، في اعادة بناء مؤسسة جديدة يحتاج بناؤها الى مضاعفة الانتاج .

٥. الانضباط التوفيقي

بدأت مؤشرات الخلل في مستويات الضبط العسكري عند منتسبي المؤسسة السابقة ، مع ارتداء صدام البدلة العسكرية ، برتبه مهيب استغلها للتدخل المباشر في شؤون العسكر والامن ، وإدخلهم في ظلها أتون الحروب والإنذارات شبه المستمرة ، وزادت المستويات سوءً إبان فترة الحصار حتى تمثلت في حرب عام ٢٠٠٣ بعدم تنفيذ الأوامر ، لمستوى يمكن اعتباره خللا أو اضطرابا في الضبط* ، انتقلت بعض جوانبه

---

* الضبط مسألة تتعلق بالعلاقة الخاصة بين الاعلى والادنى، بين الضباط والمراتب، وبين بعضهم البعض، قوامها احترام الاعلى "تحيته" في التراتب العسكري، وتنفيذ أوامره، والمؤسسة او القيادة التي تُعبر عن طريقه. والضبط التزام مهني أخلاقي حساس جدا للظروف المحيطة بوقائعه، فيتأثر سلبا وايجابا حتى بالظروف السياسية التي يفترض ان تكون خارج محيطه، ففي عام ١٩٧٠ على سبيل المثال زار وزير الدفاع لواء المشاة الخامس عشر، وعرج على فوجه الثالث المنفتح في منطقة كوت الزين القريبة من قضاء ابو الخصيب بالبصرة. وعندما وقف الوزير لتحية منتسبي الفوج المتجمهرين حوله، والتكلم عن امور السياسة والمستقبل، سأل عن=

الى منتسبي المؤسسة الجديدة ، من خلال العسكريين الذين عادوا الى الخدمة فيها ، حاملين معهم قدرا متدنيا من الضبط وضعفا في معايير الالتزام ، وعندما كلفوا او كلف قسم منهم بمهام التهيئة والتدريب "خاصة بالرتب الصغيرة" فشلوا في ارساء اسس صحيحة للضبط مع بداية انتقال الى الديمقراطية بسبب فهمهم المخطوء لمعطياتها الصحيحة ، وتأثر قسم منهم بالعسكر الاجنبي الذي يؤسس انضباطه بعيدا عن العلاقات الشخصية ، وعلى وفق فلسفتة لتنفيذ الاوامر لا علاقة لها بالسياسة والموقف من الحكومة ، والعشيرة والطائفة والقومية.

انعكاسات سلبية

بسبب قصر فترة التدريب ، ونوعيته التي لا تتضمن مفردات تتعلق بتقوية الضبط ، وكذلك حالة الطوارئ التي يعيشها المنتسبون ، والتي لا تسمح عمليا بمواصلة التدريب ، ولا العيش في الثكنات العسكرية كأحد أسس تعزيز الضبط[١٠] ، وبسبب تسليم مسئولية قيادة بعض الوحدات ، والمؤسسات العسكرية إلى عسكر برتب صغيرة حصلوا على ترقيات سريعة لم يدركوا أهميته ، تكون نوع من الضبط اقترب فيه الأدنى من الأعلى بمسافة اخلت بالالتزام وبدافعية التنفيذ الطوعي للاوامر ، ادى الى:

آ. حصول حالات متكررة من عدم تنفيذ الأوامر او تنفيذها انتقائيا او حتى التجادل

=معنى الاشتراكية ، فرد العريف جاسم من منتسبي الفوج، هي ان يعيش الضابط والجندي سوية. اجابةٌ وان كانت بعيدة عن المعنى المطلوب، تؤشر تأثر العريف وربما العديد من المنتسبين بأجواء السياسة التي طرحت الاشتراكية بمعنى العدالة والمساواة في التوزيع. فهم ضابط الصف هذا ، المساواة اقتراب المسافة بين الضابط كسلطة للضبط، وبين الجندي المنفذ لتوجهات الضبط، فتأسست على هذا الفهم وعلى توجهات السياسة في تقريب المسافة تبعات سلبية تراكمت على بنية المؤسسة العسكرية ، اضعفت مستويات الضبط كثيرا ، لان المنتسبين وبعد أن تشبعوا بمفاهيم السياسة وشعارات العدالة والمساواة، توجهوا الى نقلها او تحويلها الى سلوك اصبحت المسافة على اساسه بين الضباط والمراتب قريبة بمستوى مخل لثلاث عقود ونصف من حكم الحزب للعراق. وهذا قدر من التعود انتقل الى الجيش الجديد بقوة، بسبب تكرار تجارب تسلل السياسة الى جسم المؤسسة العسكرية من ابواب الحزبية الداعمة والراعية للتغيير.

في موضوع تنفيذها.

ب. عدم التقيد بالضوابط ، والتوجيهات العسكرية التي تطلبها المؤسسة ، والحكومة في بعض الأحيان.

ج. قيام الأدنى بترك العمل أو الواجب المكلف به ، إذا لم يتفق ورغباته الخاصة دون أية قيود ، ومتابعات قانونية.

د. تكوين نظرة داخلية سلبية للعسكر الى ذواتهم.

هـ. ضياع هيبة العسكر في نظر الآخرين من أبناء المجتمع العراقي.

نتائج سلبية للضبط ، افقد الجيش والقوات المسلحة عوامل التأثير ، والتقدير ، وكذلك التعاون الطوعي لأفراد المجتمع على الرغم من الجهد الذي بذلاه لحماية الوطن من حمى الارهاب. اذ تسجل عديد من حالات انحياز واضحة لأهالي من المنطقة التي يقاتلون فيها الى الارهابي الاجنبي الذي يقاتل في ساحتهم. وسكن اغراب وارهابيين بين الاهالي ، ولم يبادر احد منهم لاخبار السلطات العسكرية بوجودهم غير الشرعي.وتسجل أيضا أن شيوخ عشائر ، حموا ارهابين اجانب ، وافراد من ابناء المنطقة عملوا ناقلي اسلحة واعتدة ومعلومات من والى الارهابيين.

الضبط التوفيقي

ان مشكلة العسكر لا تقتصر على الخلل الذي اصاب الضبط ، فجعله توفيقيا ضعيفا ، بل وكذلك بالعادات والصفات المخلة التي اضرت بجوانبه القيمية ، خاصة تلك التي اكتسبت او انتقلت من الزمن السابق ، والتي لاتنسجم واعراف المؤسسة العسكرية وتاريخها العريق ، وكذلك التي لا تعكس طبيعة عيش منتسبيها وأسلوبهم في التعبير والعلاقات العامة ، مثل الاستعراضية الفردية والجماعية في حضرة الأعلى "الحاكم" رقصا أو تمثيلا او ادعاءا ، أختلطت في مواقفه أو تفاعلت قضايا التراث والعادات والتقاليد ، وجنون العظمة للحاكم الفرد ورغباته الجامحة في العلو والتاليه ، وإثبات الوجود.... تفاعل انتج في الزمن السابق حالات هستيرية ، وجد المعنيون أنهم

في حضرة الحاكم أو من يمثله منساقين في تأدية الرقص أو الهوسات ، بطريقة توحي وكأن الواحد منهم غير قادر على ضبط مخارج سلوكه قيميا. وإن كان شيخا لعشيرة يدعي أنه من علية القوم او ضابط يفترض انه يشعر بالهيبة المهنية في اي موقف يكون ، لانه وعندما يرفع غطاء رأسه والقيام بتأدية الدبكة أو الهوسة رقصا في حضرة الحاكم ، فانه يؤدي سلوكا مخالف للقيم العسكرية ، جاء في الاصل لضعف انضباطي ، ورغبة في استثمار الموقف لصالح رغباته في استجداء رضا الحاكم ، ومكارمه ، ولتفادي عدم رضاه. وأنتج أيضا أنواع من السلوك يستعرض فيها الفرد قدرته على الإقناع ، وتقديم فروض الطاعة والولاء ، يتدافع فيها مع الآخرين بقصيدة شعر رخيصة ، أو أهزوجة يتيمة ، أو بطولة في معركة خاسرة. دوافعها النفسية لا تتعدى الرغبة في ان يستغل ذلك الشاعر أو الوزير ، أو الضابط وهم الحاكم في إنه الأكبر ، والأعظم فيحصل على مكارمه بمستوى قدرته على الإيهام ، ويتفادى عقابه في أحسن الأحوال ، وهو ضعف في داخل النفس ، وخلل في الانضباط القيمي. والدليل على هذا هو ان بعض الضباط أدوه طوعا ، وبعضهم غالى بتأديته ، وبعضهم الآخر ، ابى ان يتقدم خطوة باتجاهه ، وحافظ على ، مهنيته. إنه انتاج "سلوك" محصلته خسارة للقيمة الاعتبارية لمن يؤديه ، وللجهة التي ينتمي اليها ، يُبعد مؤديه عن الواقعية ، ويسحبه بالتدريج إلى التسويف واللا إبالية وعدم الالتزام ، ومع ذلك فإنها خسارة إجتماعية في مسيرة الشعوب غير المتحضرة ، لم ترق آثارها السلبية إلى مستوى الخسارة التي تتكبدها العسكرية ، عندما يرقص منتسبيها من المراتب والضباط والقادة ، في استعراض لبطولاتهم الوهمية أمام الحاكم الأعلى ، لأن الراقص من الضباط يفقد هيبته في السيطرة ، وإصدار الأوامر بعد أن أسهم هو شخصيا في تغيير النظرة إليه من قائد في ساحة الحرب ، والتدريب إلى راقص على مسرح السياسة غير المضمون.

ان الراقص منهم أسهم أيضا في التقليل من قدرته على إيقاف رقص منتسبيه ، عندما لا يحتاج إيقاعاته في ساحة القتال. ولأن الراقص من ضباط الصف والجنود ،

يتوجه برقصه إلى كسب ود الأعلى على حساب رضا الآمر المباشر بطريقة تخل بالعلاقة الضبطية بين الطرفين. ولأن حركاته في الرقص تأتي على الأغلب لأغراض الكسب، والتغطية على معالم النقص في القدرة والأداء، ومحاولة لإبعاد القائد الأعلى عن التدقيق بها، والاستفسار عن معطياتها، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أول حالة رقص إيقاعي للعسكر العراقي كانت مع بدايات الحرب مع إيران يوم تصدع الضبط القيمي، وهبطت المعنويات، وتردى مستوى الأداء.

إن أولى حالات الرقص الجماعي للضباط القادة، كانت قبيل الحرب الأخيرة "الخليج الثالثة" التي لم يمتلك فيها العسكر أية مستلزمات قتال، سلوك خارج السياقات، لأن العسكر يمكنهم التعبير عن حالهم بالاستعراضات العسكرية، والتدريب وتقديم الانجازات، التي تسهم جميعها في إعدادهم مهنيا ونفسيا لأن يكونوا مقاتلين أشداء في ساحة الدفاع عن وطنهم، كما هو حال الجيوش التي تحضى بالتقدير والاحترام، وليس بالهوسات، والدبكات، والرقص الجماعي، التي عاود ممارستها عسكرنا الجديد بطريقة ذكرتنا بأيام كان فيها العسكر فرقا تؤدي مهام إنعاش المعنويات المضطربة للحاكم، أكثر من توجهها للدفاع عن البلاد، فأسهمت من حيث لا تدري بالحال الذي وصلت إليه البلاد.

إنه عود غير محمود، طرب لبعضه السياسيون الجدد في زياراتهم لوحدات مقاتلة، وغفل عن ممارسته بعض القادة العسكريون، عندما لم يتدخلوا لمنع حدوثه سلوكا مخلا بالضبط، سيسهم بقاءه في تأخير خطوات اعادة الهيبة الى القوات المسلحة، التي بدونها لا يمكن ان تكتسب صفة مهنية تبقيها في اعلى سلم التصنيفات الوطنية.

٦. التخطيط العشوائي

ذهب العسكر بعد السقوط إلى بيوتهم، وَمُسحت من الذاكرة الجمعية خبرة التخطيط والتطوير والإدارة المتراكمة، وقامت على عجل شركات أجنبية، ولجان يرأسها خبراء أجانب وآخرين من أصول عراقية باختيار بعض الضباط، ليعودوا إلى

الخدمة من بين المتقاعدين والمستمرين بالخدمة في الجيش السابق ، والمفصولين منه لاسباب سياسية ، ومدنيين لم يسبق لبعضهم الخدمة في مؤسساته. ونسب قسم منهم إلى العمل برتبهم السابقة أو بتعديل لمستوياتها حسب الاجتهاد ، والقسم الآخر أعطوا درجات مدنية بتفاوت محكوم أحيانا بالاجتهاد أو المعرفة بأعضاء اللجان أو حتى التزلف الانتهازي للمعنيين والاحزاب وسلطة الاحتلال. وفوق هذا ، لا احد يعترف بالخطأ والتقصير ، اذ لو اتيحت الفرصة ، لمناقشة احد الضباط او واحد من المنتسبين في السنوات الاولى للتشكيل عن خطأ يرتكبه ، سيجد المناقش اجابة سريعة وبسيطة على طرف لسان الضابط او المنتسب" وماذا حصل ، هذه امور بسيطة" وقد يضيف البعض باللهجة العراقية " اشراح يصير هي خربانة". ..... اجابات ومعها ردود فعل سلوكية مشابه ، تجعل العمل مملا ، وغير مجديا.

ان الجميع قد واجهوا ظروفا صعبة ، لم تتمكن فيها الإدارة من توفير أجواء عمل صحية ، تسببت جميعها في ان يغيب التخطيط او على الاقل بعض خطواته العلمية في ادارة عملية اعادة التشكيل ، بعد ان استبدلت باسلوب المحاولة ، والخطأ ، فتضاعفت الكلف وزادت اتجاهات التجاوز والتقصير ، والميل الى الشروع بالعمل كل مرة من البداية ، اي من الصفر. خاصية تميزت بها الادارة العراقية المدنية والعسكرية ، لاسباب نفسية ، اذ يعتقد كثير من البادئين الجدد مع انفسهم ، انهم الافهم والاقدر على تحقيق الغاية ، وانهم مختلفون عن سابقيهم ، فيضطر الواحد منهم وتحت ضغط هذه الاوهام ، وضعف التخطيط وقياس المردود الى ان تكون بدايته من الصفر ، فاصبح بالتكرار وكأنه داء اجتماعي نفسي اصيبت به المؤسسة الادارية والعسكرية منذ زمن بعيد ، كان له التأثير الكبير في زيادة نسب الفشل وتقليل النجاح ، وضياع جدوى التخطيط.

ان مؤشرات العشوائية في جوانب التخطيط او غيابه بشكل كبير في السنوات الاولى على وجه التحديد ، تأشرت من خلال العمل في بعض الأحيان بأسلوب الفزعة في غياب شبة تام للضوابط ، والسياقات العسكرية والإدارية ، حتى يطلب الاعلى

من معيته مثلا ان ينجزوا عملا ، وكأنه يستثير في داخلهم الهمة او حتى يتوسلهم ، لانه عارف بانهم يمكن ان يتركونه في منتصف الطريق ، ويعيد طلب عونهم ليس بصيغة الامر ، وانما باسلوب الفزعة التي يضمن فيها اداءا وانجازا يفوق الكم الذي يمكن ان يأتي عن طريق اصدار الاوامر بالطريقة الاعتيادية ، فغلب بسببها وعوامل اخرى الاجتهاد الآني والذاتي في العمل على حساب التخطيط المستقبلي المدروس.

اعاقة عملية التخطيط

ان العشوائية فيما يتعلق بالتخطيط شملت عديد من الجوانب بينها الاعادة الى الخدمة العسكرية ، التي كانت في زمن بريمر غير مشروطة بالانتماء السياسي ، ولا بمقدار الضرر من النظام السابق ، وتتم بطريقة تقترب من الصدفة التي تأتي عن طريق معرفة عراقي يعمل مع قوات الاحتلال مثلا ، أو سياسي عراقي كبير المستوى قريب من سلطة الاحتلال ، أو دعوات خاصة من هيئات موجودة في تلك السلطة تقوم بالاختيار ، أو تزلف للنظام الجديد ، ورغبة في تغطية الآثام القديمة ، او سعي للاستفادة من واقع جديد. حتى بات من المألوف في تلك الايام مشاهدة اصطفاف ضباط قادة امام مكاتب الاحتلال طلبا للعمل ، بينهم ضابط برتبة فريق ركن ، سعى لان يعمل مترجما لدى الامريكان وهو في الزمن السابق ، مديرا لجهاز امني مهم. ومن المالوف ان ترى نفس الضابط او آخر بنفس خط خدمته ، يتنقل على مقرات الاحزاب ، والحركات السياسية القادمة من الخارج الداعمة للتغيير ، يعرض نفسه لخدمتهم والنظام الجديد ، باسلوب رخيص. ومن المألوف كذلك ، مشاهدة عشرات الضباط في القنوات الفضائية ، بينهم من تعدى عمر السبعين عاما يدعو الاستفادة من خبراته في الجيش الجديد. فتكونت توليفة اتجاهات أضرت بجهود الدولة لما يتعلق باعادة التشكيل ، وقدمت الى بعض المناصب والمفاصل القيادية البعض من غير المنسجمين وخطوات التغيير ، فأسهموا عن عمد أو بدونه في اعاقة خطوات التخطيط لتشكيل أفضل.

في مرحلة مجلس الحكم أعطي لكل عضو أو حزب مشارك في المجلس عددا من وكلاء الوزارة ، والسفراء والمدراء العامين يقومون بترشيحهم ، ويصدر الحاكم أمر تعيينهم ، ومن بعد ذلك خول الوزراء حتى منتصف عام ٢٠٠٥ بالتعيين إلى مستوى مدير عام ، مما اعطى وزيري الدفاع والداخلية في حينه صلاحية واسعة في الاعادة الى الخدمة في الجيش والشرطة الجديدين ، ومنح الرتب والدرجات الوظيفية باسلوب حتمته الحاجة ، يقترب لما يتعلق بالاعادة الى الخدمة من عملية الحشر الجماعي. كما صدرت من الحكومة خلال تلك السنة تعليمات بإعادة المفصولين ، والمتضررين سياسيا على وفق ضوابط ، تدقق بها لجنة يرأسها قانوني ، وعضوية ممثلين عن الادارة ، والمفتشية العامة ، لكنها لجان وإن أدت مهام جسيمة في النظر بآلاف الطلبات المقدمة ، فقد ابقت عامل الضرر السياسي غير واضح المعالم أو غير محسوم بشكل دقيق ، كما يقتضيه القانون ومصلحة البلاد من عودة السياسي المتضرر ، بغياب السجلات ، وكثر التزوير ، وسعة الطلبات ، وبسبب عدم الوضوح ، وارتكاب أخطاء ، اعادت وزارة الدفاع مثلا تشكيل اللجنة ، اكثر من مرة ، وأعيد النظر بالقرارات الصادرة منها كذلك اكثر من مرة ، حتى أستقرت لجنة يرأسها ضابط برتبة فريق ، وعضوية ممثلين عن الدائرة القانوية والاستخبارات العسكرية ، تتبع دائرة المفتش العام ، تحيل قراراتها بالاعادة الى لجنة للتحقق ، شكلت في الامانة العامة لمجلس الوزراء من قضاة مخولين للتحقق من دقة قرارات الشمول بقانون المفصولين السياسيين ، ومن ثم اصدار امر ديواني به ليكون نافذا وملزم تطبيقه قانونيا. ومع هذا التدقيق فان المعنيين في العمل داخل صفوف هذه اللجان قد اشتكوا من كثر التجاوز والتزوير والادعاء بالضرر غير الصحصح ، فأعيد الآلاف من العسكريين على وفق هذا القانون ، بعضهم لا يصلح ، وحشر مع غيره من حشر جماعيا. وبصدده على سبيل المثال ، ذكر المستشار القانوني لوزارة الدفاع في اجتماع مجلس الدفاع الاعلى عام ٢٠٠٥ ، أنه وكرئيس لجنة الوزارة للنظر بطلبات الشمول بقانون عودة

المتضررين السياسيين ، وجد طلبا قدمه عقيد في الجيش العراقي السابق يدعي فيه أنه محكوم من محكمة عسكرية في الزمن السابق ، لأسباب سياسية ، وقد تذكره المستشار جيدا ، لأنه كان الحاكم الذي حكمه في ذلك الحين ، وتذكر أسباب الحكم التي كانت تتعلق بالتجاوز على المال العام. ويوم واجهه وذكّره بأوليات الحكم ، سحب طلبه وغادر الوزارة. انها حادثة تؤشر وجود أكثر من أخرى لم تصدف أن يكون أحد أعضاء اللجنة ، يعرف صاحب الطلب وأوليات الضرر الحاصل عليه ، الأمر الذي يمكن فيه القول أن شرط السياسة ، لم يضمن وحده عودة ضباط وموظفين نزيهين أكفاء يمكن ان يرفدون عملية اعادة التشكيل بطاقات ، وكفاءات تعين على تحقيق الغاية الوطنية.

سلوك التخبط بعيدا عن التخطيط

لقد فرض الجانب الامريكي في بداية التشكيل صيغ لدوائر ومقرات في المؤسستين العسكرية والامنية ، على وفق خبرته في الادارة والقتال ، دون النظر الى طبيعة المهام الموكلة للجيش الامريكي مثلا ، والتي تشمل الساحة الدولية برمتها وتلك الموكلة الى المؤسسة العسكرية العراقية ، التي لا تتعدى الدفاع عن الحدود ، وتهدءة الوضع الداخلي ، فجاءت تسميات لا تمت الى العسكرية العراقية بصلة. وتعيين في المناصب بعيدة عن الاختصاص. ومهام يصعب تنفيذها أو التعامل معها. كما نسب مدراء لمديريات كان بعضهم في بداية التشكيل يديرها من مُضيفِه بالعشيرة... واقع حال لم يقتصر على وزارة الدفاع (٢٠٠٤- ٢٠٠٥) ، بل وشمل كذلك وزارة الداخلية التي انشأت دوائر ومديريات تفوق مهامها حاجة العراق في هذه الفترة الزمنية ، واجتهد فيها قادة معنيين باعادة التشكيل بما يفوق التوقعات ، اذ اسهم امين السر للوزارة في نفس العام ٢٠٠٥ مثلا في اعادة مجموعة من الضباط الطيارين "الكونه في الاصل ضابط طيار" وشكل لهم تنظيما ربطه بمكتب الوزير ، واستمروا يحضرون إلى الدوام الرسمي ويخرجون منه دون طائرات ولا طيران ، حتى تبدل

الوزير في الحكومة المنتخبة مؤقتا ، فألغى ذلك التنظيم ووزع من أراد الاستمرار بالخدمة من الضباط على دوائر الوزارة الاخرى ، فاصبح مدير شرطة محافظة طيارا ، ومدير مديرية ملاحا ، وهكذا. انه عمل وشكل تنظيم على اساس الخبرة الاجنبية ، والتجربة والخطأ أخر المسيرة احيانا ، اضطرت الوزارتين في مراحل لاحقة الى تعديل هيكليته ، ليكون عام ٢٠١٢ اقرب لشكل التنظيم القديم منه الى الوضعية الاولى التي اعقبت التغيير ، فكان بالاضافة الى فعل التأخير ، تبذيرا بالجهد والمال لا مبرر له ، حدث بسبب غياب او التخبط او عشوائية التخطيط.

٧. المسخ المهني

لقد مر العسكر العراقي وجيشه بأزمات ومصاعب ، من سبعينات القرن الماضي ، وحتى الوقت الراهن ٢٠١٢ ، ترقى بعضها الى حد الشعور بالمهانة والاذلال ، عندما اختار ضابط في بداية الثمانينات مراسله الخاص ابن مقاول مشهور ، ليستغله ماديا ، وعندما سارع قائد فرقة ، لسحب ابن عمه من الحافات الامامية لجبهة القتال ، ووضعه في مكتب سرية مقر الفرقة ، حماية له من موت محتمل ، وسخر قائد فيلق كل الجهد الهندسي لفيلقه من اجل تسوية وتعديل مزرعته ، وتوجه عميد في احد الصنوف المقاتلة ، الى العمل كسائق تكسي بسيارته التي استلمها مكرمة من القائد ، يُعينَ بواردها مصروفاته والعائلة ، وسارع آخر أن يكون مساعدا لدلال عقارات كان يوما جنديا في وحدته ، وقصد ثالث محلا تجاريا ، قَبِلَ أن يكون فيه بائعا لادوات صحية يملكها احد جنود حمايته. وهكذا كان الرابع والخامس حتى وصل الرقم الحقيقي ، آلاف ابتعدوا حد الانحراف عن الضوابط والقيم العسكرية ، يصعب عدهم في ظل غياب الاحصاء الدقيق في دولة لا تؤمن بالاحصاء. فتسجلت في واقع الامر أول حالات مسخ للمهنية العسكرية العراقية ، لم يكن يألفها الجيش العراقي من قبل ، ولا يقبل بوقائعها في قوانينه السارية.

تكرار الحالة بعد التغيير

ان الشعور بالمهانة التي كانت واضحة معالم حدوثها في العهد السابق، لوحظ بعض منها بعد السقوط، عندما ازيلت الاقنعة وقيود الامن العسكري، وعاود البعض التصرف على وفق عادات سابقة اكتُسبت من ذاك الزمن، اذ وبعد أن خسرت الدولة عمليا معركتها مع الحلفاء، وبعد ان دفع العراق ثمن الخسارة، وتوجه الضباط والمنتسبين الى بيوتهم عاطلين عن العمل. ساعين الى العيش بعيدا عن مهنيتهم، وخارج ضوابط رتبهم. بدأت عندها مشاعر المهانة، ودوافع الاستهانة عمليا، وكأن عادات المسخ قد ظهرت حاكمة للسلوك الجديد في الزمن الجديد، عندما هرول ضابط برتبة فريق مسرعا قبل ان يسبقه الغير ليكون مترجما عند العريف الاجنبي، فكانت هرولته مسخا للرتبة العسكرية وسط النهار. وعندما توجه ضابط برتبة لواء لان يكون دليلا أو مرشدا للقوات الاجنبية. وعمل آخر برتبة فريق داعية لتجميع الضباط المتضررين في جمعية خيرية. وقبل عقيد ان يعمل في الحرس الوطني برتبتين أقل عن رتبيته، وهو المصنف معلم مشاة من الطراز الاول. فكان عملهم وتنقلهم مسخا لا ينسجم والمناصب العليا التي شغلوها في الزمن السابق. مسخ للشخصية العسكرية وللرتبة العسكرية، في سوق لا يرحم القائمين عليه حملة الرتب العسكرية، وان كانوا ممن قاتلوا صدام. وعندما طالب بعض القائمين على اعادة تنظيم الجيش الجديد ان يجعلوا وصول طائرتي استطلاع استرالية وتحليقها لاغراض المراقبة، وجمع المعلومات منتصف أيلول ٢٠٠٤ عيدا لتأسيس القوة الجوية، وتوجه ضابط في هندسة الميدان الى ان يكون خبيرا في مجموعة ارهابية معادية للدولة العراقية، يزرع معها الالغام على طريق يسلكه الزملاء في مؤسسته العسكرية، وآخر من الهندسة الآلية الكهربائية، ان يكون عاملا في مجموعة تفخيخ وتفجير السيارات، وسط جموع الساعين الى التطوع في قوى الامن الداخلي والجيش الجديد. ولف مجموعة ضباط على موظفي بريمر من الدرجة الثالثة، وعلى قادة المناطق من جيش الأحتلال يعرضون خدماتهم وافكارهم المطابقة لنهج الإحتلال،

وأستعدادهم للتعاون حتى نهاية الطريق ، املا في العودة آخر النهار برتبة أعلى من الأستحقاق ، وبدرجة وظيفية أعلى من المثبت في الملاك. وعندما ابتدع ضباط كبار مواقف وهمية مناوءة من النظام السابق ، واستعرضوا أعمال بطولية في سجون صدام لم يدخلوها أصلا أو دخلوها صدفة لعدم التبليغ عن صديق تجاوز في الكلام* أو لقضايا فساد وأكل الحرام.

ان انكار سبع عقود من عمر القوة الجوية ، بمجرد تحليق طائرتين اجنبيتين ، مسخ صريح لكل التاريخ العسكري ، وانتهاك واضح المعالم لوطنيتها والجيش في آن معا. والعمل عند الارهابيين فنيا بيع رخيص لخبرات تعلمها العسكريون ، ومسخ لمعاني الخبرة العسكرية ، وادعاء الكبار غير الصحيح تاريخيا ، وعرض الخدمات نفعيا مسخ. وجميعها انواع مسخ مهني ذاتي ، وهناك انواع اخرى من المسخ ، تتعلق بالادارة ونهج التفكير العام ، عندما يمنح ضابط صف رتبة عميد بتوصية من الحزب المعهود ، ويحصل ملازم مجند على رتبة عميد ويتبوأ منصبا رفيعا خارج الضوابط والقوانين ، بإيهام الحكومة عن قيامة ببطولات في عالم الأوهام ، وينال عقيد رتبة فريق بدفع من رجل دين ، ويحصل ضابط كان مستمر في الخدمة متمتع بكل المكرمات والترقيات التي منحها صدام ، على رتبة أعلى في الزمن اللاحق ، ويجلس في المكان الأعلى بدفع من رئيس كتلة ، فيتندر عليه الاقران بقول بغدادي شائع باللهجة العامية(مدومن على الراسين). ومثله موظف بالدرجة الثالثة يصبح مدير عام لأغراض

---

* اقرب مثال حقيقي لبدع المسخ، ما عرضه المرشح لمنصب وزير الدفاع اثناء جلسة التصويت على استيزاره عام ٢٠٠٦ تحت قبة البرلمان عن موضوع سجنه من قبل النظام السابق، معطيا سبب لهذا السجن يتأسس على مواقفه المعارضة من غزو الكويت، على العكس من الحقيقة التي يعرفها جل الضباط الاقران، والتي تتأسس على انه قد سجن لعدم اخباره السلطات الحكومية عن كلام دار بوجوده، فيه تندر على السلطة اثناء جلسة سمر خاصة، وانه بعد الحكم عليه بالسجن، قدم استرحاما للعفو عنه الى صدام، عن طريق عائلة عدنان خير الله التي تربطه بها علاقات جيدة عندما عمل سكرتيرا شخصيا له ابان وجوده وزيرا للدفاع. واطلق سراحه من السجن بضوء حصول الموافقة على الاسترحام.

التسوية الطائفية. وآخر يؤتى به من البيت عقيدا ، ويخرج من المكتب فريقا ، يطلب احالته على التقاعد بسبب عدم رغبته في الخدمة بالجيش الجديد ، لأنه من العائلة الفلانية. وعندما يستفرد القادة الكبار بالمناصب المغرية في الملحقيات العسكرية ، ويحجزونها حكرا لاولادهم ، وبالايفادات الخارجية لانفسهم يكررونها ، في كل شهر أكثر من مرة بسبب جوع نفسي. جميعها مسخ فكري ، استمرت عملياته بالتتابع حد قيام جمع من ضباط الركن عام ٢٠٠٥ بمحاولة تشكيل فرقة مدرعة بعيدا عن توجهات الجيش الرسمي للدولة ، وبمحاولاتهم هذه ، دعوا ضباطا آخرين وضباط صف ومراتب من العاطلين ، دون موافقة الاجهزة المختصة ، لان يتجمعوا في شارع الربيعي ببغداد ، ليبدأوا التسجيل واعدين انها ستكون فرقة رائدة ، تقبلها الحكومة ، وتقبل ان يكونوا هم قادتها ، فتدافع المحتاجون والممسوخون كعادتهم على الارصفة المكتظة ، حتى فَرَقّتهم سيارة مفخخة ، فكانت فكرتهم ومساعيهم لاستغلال الدولة ، وغفلة الدولة عنهم بيع صريح لجهدهم العسكري ومسخ اكيد لمهنيتهم. هذا من جهة ومن جهة اخرى ، فقد عاش بعد التغيير منتسبو الجيش الجديد ، وقوات الامن قتالا فعليا ، وحربا نفسية مع عدو تغلغل بين الناس ، في وضع لم تدرك إدارتهم العسكرية ، والسياسية حجم التأثير السلبي لذلك التغلغل ، ولم تسع للتعامل معه نفسيا ومعنويا ، الأمر الذي أثار في داخل الكثير منهم قلقا ، كان له حصة في اضطراب حالتهم النفسية والمعنوية العامة دفعت ببعضهم الى سلوك مخالف للاعراف والتقاليد العسكرية ، بحدود يوصف بعضها بالمسخ السلوكي.

المسخ من الناحية النفسية

ان المسخ بكل اشكاله ، حالة نفسية ، افرزتها الادارة وظروف الحرب والحصار ، واساليب التعامل واتجاهات الاهمال ، وضعف البناء النفسي الذاتي ، اسهمت في هبوط ملموس في النشاط العام للجميع بينهم العسكريين ، وادت الى اضطراب العلاقة التفاعلية بين المستويات القيادية الاعلى والادنى وكذلك بين المافوق والمادون ، وقللت من هيبة العسكرية العراقية ، ومن اعتزاز العسكري بذاته العسكرية. الى

حدود التجاوز على المألوف وكسر القواعد والمعايير السائدة. فالضابط المتخرج حديثا من الكلية العسكرية في ستينات وسبعينات القرن الماضي على سبيل المثال ، يحاول في تنقله العام ان يركب سيارة تكسي دون وسائط النقل العامة. قليل ما كان يتجول ماشيا. في تجواله يتجنب ارتياد الاماكن الرخيصة. لا يعمل أية اعمال حرة خارج اوقات الدوام الرسمي. يعتز بهندامه وبقيافته العسكرية ، لاعتداد في نفسه ، واحترام لرتبته العسكرية. لكنه حال استمر بالتردي كلما ابتعدنا عن سني السبعينات ، واقترنا من ٢٠٠٣ ، ومع هذا بقيت سلطة الضابط على منتسبيه قوية نسبيا ، حتى يحس من عاصر الزمنين ان سلطته على معيته من العسكريين والمدنيين لم تكن هي نفس السلطة التي كانت موجودة قبل عشرين عاما ، كذلك لا يرى الجندي وضابط الصف ان تبعيته المهنية للضابط كما كانت من قبل ، فهو الان يحسب التحاقه بالخدمة من اجل العيش ، وليس بدوافع اخرى وان كانت في اطار تحقيق الذات احيانا. فتجمعت اخطاء وتجاوزات وانحرافات عبرت عن اوسع عملية مسخ للمهنية العسكرية.

٨. الوطنية المجزأة

تم التخلص من ديكتاتورية النظام السابق عن طريق الأجنبي الذي وصف رسميا بالمحتل ، فأدخل العراقيون في حالة صراع بين الرفض لوجوده ومشاريعه بدافع الوطنية التقليدية ، والقبول به وبما ينجم عن وجوده تحت ضغط الحاجة ، ولزوم التغيير بقوة ما كانت ممكنة الا من خلاله. وأعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة فور سقوط النظام ، ان أهدافها تتمثل في إعادة بناء اركان الدولة التي تهدمت ، بينها الركنين العسكري والامني اللذان اطلقت على رأسهما رصاصة الرحمة ، بعد أيام من السقوط ، وهما الركنان المهمان لامن الدولة واستمرارها. واقامت او فرضت الديمقراطية بطريقة أخطأت فيها بالتعامل مع المؤسسة العسكرية والامنية ، ليس فقط بانهاء وجودهما أحد رموز الوطنية العراقية ، بل وبطريقة تشكيلهما بتقييدات على الحجم والتسليح والتجهيز ونوع المهام ، فتسببت في تقييد إمكانية تأثيرهما الايجابي على الجمهور

وطنيا ، واضعفتهما قوة ضابطة يحتاجها الجمهور المنفعل لضبط سلوكه وطنيا. اذ لم تدخل مدفعية الميدان بعياراتها الثقيلة الخدمة العسكرية على سبيل المثال الا قريبا من عام الانسحاب ٢٠١٠ ، وجهز الجيش بالدبابات الحديثة نوع ابرامز في نفس العام ، وسيستلم اولى طائرات اف ١٦ بعد عدة اعوام ، حسب التعاقد المبرم بين القوة الجوية العراقية والجهات الامريكية ، ومازال حتى عام ٢٠١٢ بحاجة الى كثير من الاسلحة والمعدات ، ليكتمل تشكيلة بالشكل الذي يكون قادرا على الحضور في ساحة التوازن الاقليمي. وأدخل في القاموس السياسي العراقي مصطلحات جديدة مثل المحاصصة التي أصبحت نهجا لمن يدير البلاد في التعامل السياسي ، والإداري وبمستويات أسهمت في انحسار معنى العراق وطنا آمنا لصالح الكيانات القومية ، والطائفة ، وكذلك للعشيرة والمنطقة.

غياب الجهد الخاص بترميم الخروقات الوطنية

لم يفسح المجال للحكومات المتعاقبة بعد التحرير أن تخصص جهدا لترميم الخروقات التي طالت الوطنية العراقية ، ولم يكن لاي منها مجالا مكتوبا في برامجها الانتخابية بشكل واضح لترميم التصدع الوطني. الأمر الذي تسبب في ان يكون الاتجاه قويا لدى الكثيرين لوضع مصلحته الخاصة قبل مصلحة العراق العامة ، كأساس للاستمرار واسلوب لادارة عملية البناء لجميع اركان الدولة بينها الركنين العسكري والامني اللذان لاتنفع مع عملية بنائهما التوجهات ذات المنحى الخاص ، حزبيا ، ولا تنجح في طريق بنائهما تطبيقات المحاصصة والتوافق والتراضي طائفيا وقوميا ، التي سادت عموم الدولة العراقية الجديدة. وتسبب أيضا ان يسود السكوت عن الخطأ تحت بند "انا لا علاقة لي" أو كما يقال كثيرا "شعلية" تلاه البند المتمم له حيث الاستسلام الى عدم الرغبة في الإصلاح ، لان الاصلاح جهد مبذول ، والجهد او طاقته قليلة او غير موجودة. والاصلاح مبادرة ، ومن يعيش تحت ضغط التهديد المستمر لا يمكن ان يبادر. والاصلاح تحديث فيه تحد للقديم والتحدي في ظروف العراق التي اعقبت التغيير مجازفة لا تحمد عقباها ، فحل بدل التوجه الى

الاصلاح ، تحرك ذاتي في دائرة أساسها تقوية الوضع الخاص. وبهذا الصدد ، ولاغراض الايضاح ، لو جرى التفتيش بشكل دقيق ومنصف في سلوك بعض الضباط القادة والمدراء العاميين ورؤساء الاقسام ، الذين تولوا مهام اعادة تشكيل المؤسستين في السنين الاربع الاولى التي اعقبت التغيير ، لتم الوصول الى قناعة ان قسما منهم بات مقيما عند بيوت ومقرات حزبيين من رجال الدولة الكبار ، ومسؤولين مهمين في قياداتها العليا ، يترددون عليهم في كل المناسبات ، وكأن الواحد منهم يعرض نفسه تابعا أو مؤيدا لهم ، يستفاد من ترشيحاتهم ويحتمي بهم ، فاصبح بالتدريج محسوبا عليهم. عليه بات يسمع ضمن اروقة المؤسستين في تلك السنين ان الضابط الفلاني محسوب على الجهة الفلانية ، والجهة الفلانية تدعم القائد علان. لغط لم يخجل المعنيين منه ، بل ومنهم من يجد متعة بالاشارة اليه حد ادعاء بعضه وان لم يكن موجودا بالقدر الذي يدعيه.

ان الذاتيين بطبيعتهم لا يتوقفون عند حدود أنفسهم والطوق الذي يفرضونه حولهم ، اذ وللتقليل من اثر القلق الناجم عن الذاتية ، يسعون لتعميم حالة الشك ، وتوسيع دائرة التجريح ، والميل إلى العزل ، والاتهام ، والتسقيط ، فاسهم هذا النوع من السلوك بتعزيز موقع جماعة الانتماء على حساب العراق وطن للجميع ، واصبحت المشاعر الوطنية مجزأة بين أكثر من اتجاه.

٩. الامن المخترق

أنشأ مع بدايات اعادة تشكيل الجيش ، جهد امني استخباري في وزارة الدفاع ، بمهام رئيسية تتعلق بعمليات جمع المعلومات ، وفرض الامن والاستقرار ، وتحقيق قدر من الردع النفسي يحول دون حصول خرق أمني. وبدأ هذا الجهد بمسمياته المذكورة في الباب الاول مهامه بأشخاص بعضهم غير القليل لا يمتلك خبرة عمل مهنية ، وشباب خريجي كليات أوفد البعض منهم إلى الخارج"أمريكا" بدورات قصيرة الأمد ، على أمل أن يؤسسوا قاعدة عمل مستقبلي تنسجم طبيعته ، وفلسفة المؤسسة العسكرية وحجمها المتواضع ، لكن الجهات المعنية بهذا الجهد ، وتبعا لتطورات

الموقف الأمني سلبيا ، وضرورات الحرب ضد الارهاب ، وجدت انها مثل باقي افرع القوات المسلحة ، بمواجهة مهام الأمن الداخلي البحت ، فسارعت إلى التعامل معه بداية ، على وفق امكانياتها المتاحة بطريقة الفعل ورد الفعل ، وكذلك بأسلوب الاجتهاد الذي تقع مسؤولياته في الغالب على المفصل القيادي الأعلى في الدائرة المعنية ، وسارت في مجاله إلى الأمام دون التفرغ إلى مهمة اكمال جاهزيتها ، وهي في طريق العمل والبناء وجدت انها في بيئة صعبة ، تتميز بجوانب تزيد من مصاعب العمل ، وتحد من التحرك بالاتجاه الصحيح ، مثل:

آ. خرق أمني شمل عموم المجتمع العراقي والدولة ، واضعا في اعلى اهتماماته المؤسسات العسكرية والامنية ذات الصلة بالتعامل مع حصوله ، بجهد يفوق الجهد المتيسر للاجهزة المعنية بالامن والاستخبارات ، التي مازالت في طور التشكيل.

ب. سهولة تنفيذ الجهات الخارجية والداخلية عمليات تجنيد بعض الضباط وضباط الصف والجنود الذين انتسبوا الى دوائر ووحدات المؤسستين الجديدتين ، المنتمين بعضهم الى تنظيمات حزب البعث السابق ، وبعضهم الى قوى سياسية تتعارض مواقفها مع الحكم الجديد استراتيجيا ، وأخرى تصطدم به الى مستوى رفع السلاح مرحليا. وبعضهم الآخر يائس ، في داخله استعداد لمد يده الى الاجنبي الذي يحاول أن يجد له موطئ قدم في العراق.

ج. استهداف ضباط المؤسستين ، وكبار موظفيها اغتيالا ، واتساع قاعدة الاستهداف ، جعل كل ضابط ، هدف محتمل ، وكل هدف مطلوب حمايته ، من جهاز امني استخباري حديث ، لا يمكنه عمليا من تقديمها ، وان امتلك أضعاف الامكانيات التي كانت موجودة ، لانها في الواقع خارج القدرة الفعلية للحماية ، وايقاف الخروق.

د. سقوط مفهوم الامن العسكري الذاتي ، بين المنتسبين ، وسهولة تسرب المعلومات ، الخاصة بالضباط العائدين الى الخدمة وتحركاتهم داخل المؤسستين وخارجهما ، اذ اغتيل ضباط من كافة الرتب العسكرية ، ومن كافة الدوائر والمديريات في بغداد ومدن أخرى بشكل عشوائي ، وأغتيل ضباط طيارين واختصاصيين ، وضباط

شرطة بشكل مقصود ، وبطرق تؤشر وجود تسريب لمعلومات عنهم من داخل دوائرهم ، واغتيل من منتسبي الاستخبارات العسكرية وحدها ولغاية عام ٢٠٠٨ بحدود ستين منتسب غالبيتهم من مديرية استخبارت بغداد[١١].

هـ ضعف سلطة القانون ، بالمستوى الذي لم يكن كافيا لتأمين الردع النفسي للمنتسبين أو حمايتهم من الوقوع في خطأ المخالفة ، لخلل في الرأس المعني بالردع ، اذ وفي وزارة الدفاع مثلا ، اتهم المشاور القانوني الاول نفسه باعمال تجاوز وفساد ، وحكم على المشاور القانوني الذي جاء من بعده ، بالسجن بعد تأكيد اشتراكه بفعل مخالف للقانون "فساد" رسميا.

و. شيوع ثقافة عدم الحياء المهني ، اذ تجاوز البعض من المنتسبين ، ولو القليل الخجل من فعلته المشينة ، وبات يتفاخر بها ، دون حياء فيكرر مثلا " المهم ضربت ضربتي". وبعضهم يضع في حسابه ضعف ارتباط العراق بالمنظومة القانونية الدولية "الانتربول" فلا يتحسب لفعل التجاوز والخطأ ، خاصة اذا ما كان العائد المالي منه كبير ، لانه يفكر بضرب ضربته والسفر الى الخارج ، وبعض هؤلاء المتجاوزين عند وصولهم البلد الجديد ، والاقتناع باختفاء اثر خروقاته للنظام ، يتمادى في عدم الحياء ، بالتوجه الى العمل بالضد من الدولة وامنها ، ليخفي عن الغير صورة المخالفة والتجاوز الاصلي على الامن والنظام ، وليقنع نفسه انه قد فعل هذا الخرق والتجاوز لمعاقبة الدولة التي يعارضها.

ان هذه بيئة غير مواتية ، عمل وسطها الجهد الامني الاستخباري ، فكان عملا صعبا ، هز الثقة التي يفترض ان تكون موجودة بقدرته ، على حماية المنتسبين ، واضعف معالم التعاون بينها وعموم دوائر المؤسسة ، وبالتالي دفع البعض من المنتسبين الى عدم اعارة الاهتمام الى الاجراءات الامنية الرادعة ، اي انهم تجاوزوا حاجز التحسب لاحتمالات الكشف ، والمحاسبة ، بمستوى يفوق قدرة الجهد الاستخباري المتاح على الردع ، فاصبحوا طرفا في حصول الخروق الامنية ، بدلا من ان يكونوا عونا للحد منها.

دخول الامن دائرة السياسة

ان الامن والخرقات الحاصلة في مجاله ماديا ونفسيا ، دخلت او ادخلت في دائرة السياسة ، فانعكس دخولها سلبا على المؤسسة الامنية والعسكرية ، وعلى عملية اعادة البناء المؤسسي لهما وللجهد الامني الاستخباري المهم ، اذ وبعد ان أصبح الأمن هاجس جميع العراقيين اثر وصول آثاره السلبية في القتل والاغتيال ، والسلب ، والتهجير عتبات البيوت ، ومكاتب السياسيين ، ومواكب المسئولين ، وشخوص العسكريين ، وبعد ان اضحى الخطر قريب ، هرول قسم من السياسيين إلى الأمام ، يجتهد بعضهم حلا للامن المخترق على طريقته الخاصة. ويضع بعضهم حزمة حلول تبعا لمنفعته الخاصة. ويقدم بعضهم الآخر مقترحات أقرب إلى الواقع تبعا إلى خبرته الخاصة. وهكذا الحال أو المنطق في كل أزمة خرق أمني ، يستثار فيها الجميع معنيون وغير معنيين ، ويثيرون باستثارتهم آخرين ليقدموا ما بجعبتهم من آراء ومقترحات لتجاوز آثارها الضاغطة ، وليتخلصوا من تهديداتها المباشرة على أمنهم الشخصي المخترق نفسيا. فيضعوا في آخر المطاف العصي في عجلة الجهد الامني ، ويزيدون من معالم الاعاقة في اعادة التشكيل والبناء.

انها هرولة سياسية ، اقرب مثال عنها تقديم البعض من السياسيين ، وأعضاء برلمان عام ٢٠١١ مع احد ازمات الخروق الامنية ، مقترح تشكيل هيئة أمنية من ممثلي الكتل السياسية لإدارة العملية الامنية المعقدة ، معتقدين أن هيئة من هذا النوع ، قادرة على وضع الحلول السحرية ، دون أن يلتفتوا إلى واقع مؤسستهم التشريعية التي لم يستطيعوا أن يجدوا حلا لتناقضاتها التي تسهم في حصول الخروقات الأمنية ، ودون أن يتحسبوا إلى أن هذه الهيئة ستشكل مثل غيرها ، عن طريق المحاصصة من جهات قسم منها غير منسجم والخطة الأمنية القائمة ، وعدم انسجامهم هذا سَيشلُ بطبيعة الحال منظومة القرار ويزيد من الارتباك. أمثلة كثيرة لهذه الهرولة بينها تفسير البعض من البرلمانيين لأي تحرك عسكري في منطقته بشكل خطأ ومشكوك فيه ، والتفسير الخطأ يعني أعاقة خطوات العسكر في التنفيذ أو تسريب المعلومات عنهم إلى

جهات مشبوهة تؤدي بالنتيجة إلى تردي الوضع الأمني. واستغلال البعض، تعقيدات الأزمة لأغراض الصعود السريع، والسعي في الصعود السريع أيام المحنة حرق لكثير من الفنيين والمختصين على الطريق، ومجازفة غير محسوبة قد تودي بحياة الكثير على ذات الطريق الخاص بالخروق الامنية. وعدم ادراك البعض الآخر، ان الأمن مسألة فنية تخصصية، لا تستوعب كثر الاجتهاد والتشتت، ولا تتحمل وسع التدخل الفني للسياسيين الذي يثير حفيظة منتسبي الجهاز الامني، ويخل في جوانب القيادة والسيطرة المطلوبة بما يزيد من هامش الاضطراب الامني. من هذا يمكن التأشير الى ان مهام السياسيين والمشرعين فيما يتعلق بالأمن وخطة الحكومة في تحقيقه، لابد وان تتركز على التفويض بالعمل، ومن ثم حشد الجهد الميسور لدعم الدوائر الامنية في سعيها لتأمين الحماية الامنية من خلال التقليل من التحريض في الكلمات والحوارات، التي تضيف عوامل جديدة للتأزم والتعقيد الامني. الدعم المعنوي للمنتسب في ساحة العمل. توعية الأهالي، بخطورة عدم التعاون مع العسكر في الميدان، وتشجيعهم على تفسير مواقف الحكومة تفسيرا وطنيا وليس طائفيا، والوقوف معها. الاستفادة من العلاقات الخارجية، للضغط إقليميا ودوليا، من اجل تجفيف منابع دعم المسلحين والإرهابيين....الخ من أعمال ينبغي أن يقوم بها البرلمانيون والسياسيون أوقات الأزمات، بدلا من الوقوع في مستنقع المقترحات، والتخبط في تقديمها، لأن تحقيق الأمن الفعلي والاستقرار لا يعتمد على كثر المقترحات، التي تغيّبّ أو تستثني الجهد الفني ميدانيا، ولا يتوقف على البندقية رغم أهميتها بيد السياسي، ولا يتحقق في حال السعي للتدخل في شؤون الاجهزة الامنية فنيا. تدخلا يمكن تصنيفه عمليا، خرق للامن من جوانب السياسة، تعيق خطى البناء المؤسسي امنيا.

١٠. الأعباء المنقولة

كانت الصورة ضبابية مشوشة من يوم ٢٠٠٣/٣/٢٠ موعد الهجوم البري على الجيش العراقي المعبأ دفاعيا بمواضع تتطلب أضعاف أعداده الميسورة للدفاع بشكل

صحيح ، واضعاف قدراته الفنية والاستخبارية والادارية ، للقتال بشكل كفء. على اثرها ومن ذلك اليوم الاول للهجوم شرع المنتسبون بالانسحاب الفوضوي من ساحة معركة قدروا خسارتها مسبقا ، وكانت كذلك صادمة عند الاستماع الى قرار حل مؤسستهم. صدمة كونت حيرة وارتباك وترقب مشوب برأي مضاد للقرار ، ويوم طُلب من البعض العودة إلى الخدمة من جديد ، عاد قسم منهم مشوشا ، حاملا معه تلك الشكوك والتساؤلات والآراء عن الحرب والخسارة والاحتلال واعادة التشكيل ، نشرها بين المنتسبين الجدد فزاد من الحيرة والشكوك. وعاد قسم منهم محكوما بالرغبة في ديمومة الاستمرار بالعيش ، في ظل ظروف تبدو مؤشراتها الاولية صعبة. وعاد قسم آخر مأثورا بالتقرب من السلطة الجديدة ، لما يحمله من كره للسلطة القديمة ، وقسم آخر مدفوعا بإستغلال الفرص ، لما في داخله من خصائص للمداهنة والتلون وشره الكسب والتحصيل. وعاد القسم المتبقي من بين الضباط القادة والآمرين ، مقتنع بضرورة إعادة بناء مؤسسته مهنيا ، لكنهم في العراق الجديد وفي تلك الظروف الصعبة كانوا جماعة تحسب قليلة ، وتحسب انها تسبح عكس التيار ، أو تعيش وَهْم الوطنية. حتى اذا ما حاول أحد الضباط المحسوبة عودتهم وطنيا على سبيل المثال ، البوح بقناعاته العسكرية ومشاعره الوطنية أمام الآخرين من الزملاء ، يجد أحيانا كثير من الاستهزاء والضحك على أفكار ، لم يبق منها في الذاكرة الأمنية والعسكرية العراقية سوى الأوهام ، وبعض المفاهيم غير القادرة على إستثارة الدافعية من جديد. من هذا تصنف بعض نواحي العودة للمؤسسة العسكرية والأمنية ، عبء مسايرة وإرتزاق ، أو إن بعض جوانبها عبء اندفاع ، لا يخلوا من نوايا الكسب والارتزاق ، عودةٌ غابت فيها الإلتزامات المهنية التي يمكن أن تعيد لها الهيبة التي فقدت ومشاعر الأحترام التي قلت. وتصدعت فيها المشاعر المعنوية التي تؤهلها للتعامل مع الوضع الجديد بدافعية عالية. وتلاشت فيها الدوافع الوطنية التي تُرَصن وحدها الصفوف ، وتقدم وحدها المؤسسة الجديدة إلى المجتمع العراقي أداة ضبط مقبولة. ومن ثم قلت فيها معالم الضبط وتوجهات الالتزام ، اللازمان لتكوين

جاهزيتها. فكانت على وجه الاجمال عودة عبء فردية لمنتسبين دون أسلحتهم ومعداتهم ، غير كافية نفسيا لتأمين مستلزمات تشكيل جيش وقوات مسلحة جديدة ، قادرة على المجابهة والوقوف بالضد من إرهاب دولي شرس في ظروف إحتقان وإصطفاف طائفي يحتاج التعامل معها إلى أعلى درجات الضبط والمهنية.

هموم الالتحاق الى الخدمة

انها عودة زادت تعقيداتها اعباء الهموم المتأتية من الالتحاق إلى الخدمة ، عندما وجد الملتحقون أن كافة الدوائر والمقرات العسكرية قد دمرت ، وما تبقى منها ، أستولى عليه المتجاوزون الحواسم ، حتى لم يبق إلى وحداتهم الجديدة ، أماكن ملائمة فنيا وأمنيا لفتحها مقرات قيادة وتدريب ، إلا القليل جدا وبأمر من الامريكان.

اذ تصادف في السنوات الخمس الأولى على مستوى المقر العام مثلا ، وجود خمسة ضباط قادة ، أو أكثر يعملون في غرفة واحدة.

وتصادف تشكيل مديرية كاملة في قاعة واحدة ، تنقطع فيها الكهرباء ويجلب المنتسبون الورق والقرطاسية من عندهم لتمشية حالها. وتصادف مرارا أن يسير ضابط برتبة لواء عدة كيلو مترات حتى يصل مقر الوزارة ، لعدم تخصيص سيارات للنقل كما كان معمول به من قبل. لقد اسهم هذا الواقع بداية التشكيل ، في تشويه الصورة ، وتكوين هموم كثيرة أثرت على الحالة النفسية ، وعلى الثقة بالنفس والنظام الجديد ، وعلى مستويات الالتزام والتعاطف معه نفسيا ، مما أبقى بعض الوحدات للسنوات الأولى في حالة توصف بالضعيفة ، ويوصف أداء منتسيها بالبسيط ، أو غير الملائم ، وتوصف جاهزيتها بغير المكتملة. حالة وإن تحسنت في جوانب الجاهزية والأداء نسبيا في السنوات الأخيرة ، بالمقارنة مع السنين الخمسة التي سبقتها ، فإنها بقيت غير مؤهلة فنيا ومعنويا لتأمين الحسم المطلوب تأمينه في ساحة القتال مع المجاميع المسلحة وقوى الارهاب ، حتى إنه حدثت خروقات أمنية متكررة طيلة الأعوام التي

أعقبت التحسن أستمرت إلى نهاية عام ٢٠١٢ يؤكد حدوثها ضعفا في الأداء تعود بعض اسبابه الى نفوس مثقلة بالاعباء. مثل الهجوم على البناية الرئيسية للبنك المركزي المحمي بالدعامات الكونكريتية في حزيران ٢٠١٠ ، الذي لم تتمكن فيه قوى الحماية من أفشال الهجوم ، والبنك في منطقة يحسب الدخول إليها والخروج منها مسيطر عليه بطريق واحد. ومن ثم الهجوم على بناية وزارة الدفاع القديمة "قيادة عمليات الرصافة" في ايلول نفس العام الذي يفترض أن تكون منطقتها عسكرية شبه معزولة ، ومدافع عنها بشكل حصين. والهجوم على بنايتي وزارة المالية على طريق محمد القاسم والخارجية في الصالحية بنفس الوقت. والهجوم على المقر الرئيسي لمديرية مكافحة الارهاب التابعة لوزارة الداخلية يوم ٣١ تموز ٢٠١٢ في شارع ٥٢ الذي تقطعه نقاط السيطرة من جهتين. وغيرها هجمات ، لم يستطع المدافعون عنها ، احباط تنفيذها ، كما لم يتسطيع زملائهم من الحيلولة دون تنفيذ اعمال تخريب واغتيال وصلت خسائرها في شهر تموز عام ٢٠١٠ وحده بحدود ٥٣٥ بينهم ٣٩٦ مدنيا.

هذا من جانب ومن جانب آخر ، فان المؤسستين العسكرية والامنية ، قبل السقوط وكما ورد لم تكن سليمة من الآفات ، والأمراض الاجتماعية ، أعباء أنهكتها وقوضت بشكل كبير بناها التحتية ، تشبعت بها عقول الكثيرين حتى اللحظات الأخيرة من عمرهما مؤسستين ذات خبرة قتالية وامنية متراكمة ، ومهنية مقبولة لفترة طويلة تصدعت في السنوات الاخيرة من وجودهما السابق فأصبحت عبء على أكتاف العسكريين ورجال الامن في الزمن الجديد.

انتقال أعباء الهدم

ان سلطة الائتلاف المؤقت ، ومن بعدها مجلس الحكم ، والحكومات المؤقتة المتعاقبة لم تتخذ إجراءات كفيلة لتصريف ما ترتب على حل المؤسستين معنويا وماديا ، واكتفت بدلا من ذلك بتقديم المنح المالية المؤقتة ، جرع منعشة للتعامل مع الموقف المعقد آنيا ، ولم توضع خطط مقننة للاستفادة من الضباط القادة ، والآمرين

المناسبين لرفد التشكيلين الجديدين وتقوية أسسهما ، بل وعلى العكس من ذلك أبقي الموضوع تبعا الى الأهواء الشخصية. العلاقات القرابية والحزبية. المنافع المادية. مما تسبب في انتقال الكثير من الأمراض ، والسلبيات السابقة كأعباء هدم واعاقة إلى التشكيل الجديد. حتى ان مديرية شؤون المحاربين التي شكلت مع الايام الاولى لتشكيل الجيش ، وحُددت واجباتها الرئيسيسة بتصريف شؤون منتسبيه القدامى والاجهزة الامنية السابقة ، وعملت بجد لانهاء غالبية المشاكل التي يعد بعضها مستعصيا ، مثل خط خدمة نواب الضباط وضباط الصف ، وروجت معاملات لاحالة آلاف الضباط من الجيش السابق على التقاعد ، فانها لم تحض بالدعم الكافي لحسم كل المشاكل "الاعباء" ، التي بقي منها الكثير دون حل الى عام ٢٠١٢. لقد تسلل البعض من الضباط غير الكفوءين ، وأقل منهم من المناوئين للحكم الجديد الى جسم المؤسسة العسكرية وكذلك الامنية الجديدتين ، وباتوا يشكلون عبئا ، وإعاقة لتطوير العمل نحو الأحسن. وسرى الاستسلام شبه الكامل للأمر الواقع ، والقبول بالضوابط والمعايير الخطأ بين المنتسبين ضباطا ومراتبا ومدنيين ، لمستوى وسم الإدارة بقلة الخبرة ، ووسم المرحلة بالطارئة وفوق هذا وذاك جرى نوع من الهروب إلى الأمام في التعامل مع حالة الفوضى الإدارية ، والاعباء الموجودة ، من خلال إسناد بعض المناصب إلى غير المناسبين. تخصيص درجات وظيفية لا تتناسب والشهادة أو الخبرة لغير المحترفين. ترقية إلى رتب أعلى لغير المستحقين.

فكانت اعباء اضطرابات اجتماعية ، اسهمت عوامل الهروب الى الامام المذكورة بانتقالها من الزمن السابق الى العهد الجديد مشكلة عبء ثقيل لا يستهان بتأثيراته السلبية على عملية اعادة التشكيل. بصددها تجدر الاشارة الى انه وفي بداية مشوار اعادة التشكيل ، تسجل وجود قصور في مسائل إعداد الضباط لشغل المناصب القيادية. وتسجلت اخطاء في موضوع الترقيات بسبب إيكال صلاحيتها ومنح الرتبة إلى الوزير المدني ، هذه الصلاحية التي كانت منوطة بالملك في العهد الملكي "إرادة ملكية" ولرئيس الجمهورية في العهود الجمهورية المتعاقبة "مرسوم جمهوري" ، وعدم

اخذ هذا الحال بالاعتبار ، وتركها للوزير دفع طوال السنوات الاربع الاولى من التغيير ، إلى ارتكاب أخطاء وتجاوزات تسببت في المحصلة بإقلال قيمة الرتبة العسكرية. واساءة استخدامها من قبل الكثيرين. وضعف الهيبة العسكرية.

مساعي التقويم

انها مجموع اضطرابات هي في الاساس نوع من الهدم ، حاولت الادارة العليا في الوزارة والقيادة العامة للقوات المسلحة تقويمها بعض الشيء بعد انتهاء تلك السنين ، اذ لو استثنينا منح الرتب العسكرية عن طريق قانون الدمج بغير استحقاق ، وبعض الترقيات التي تجري خارج الضوابط ، يمكن القول انه وبعد عام ٢٠٠٧بدأت اولى الخطوات الخاصة باعادة العمل بجدول الترقية للضباط ينتظم صدوره بالنسبة الى المؤسسة العسكرية في ٦ كانون الثاني و١٤ تموز من العام ، وبالنسبة الى الشرطة في ٩ كانون الثاني و١٤ تموز من العام. وبدأت لجان الترقية بالعمل والتصويت ، ولو ان الجداول الاولى قد شابها التحايل على الضوابط من بعض الضباط الذين أعدوا قوائم الأسماء اذ أدخلوا فيها ضباطا لم يَستَوّفوا المدة الأصغرية للترقية. وحذفوا اسماء ضباط يستحقونها بجدارة. وادرجوا رتبا للترقية الى رتبة اعلى والضوابط لا تسمح بترقيتهم اكثر منها. وحشروا معهم آخرين يراد ترقيتهم إلى رتب دون وجود ملاك ، ودون الالتفات الى ان الرتبة مثل الشهادة تمنح بقانون بعد فترة زمنية ، وبعد تأدية أمتحانات كفاءة ، ودورات اختصاص ، تُؤهل المعني الى المستوى الأعلى. خبرة تعين الضابط على قيادة المنصب ، وبما يتلائم والرتبة الجديدة ، تلتزم بمعطياتعا القيادات العسكرية والامنية ، وتعزز الدولة هذا الألتزام. واقع تكرر مثله في جدول ٦ كانون عام ٢٠١٢ بالنسبة الى المؤسسة العسكرية ، اذ تداول الضباط ان اثنا عشر ضابطا برتبة لواء حشرت اسمائهم ، حشرا بعد اعداد الجدول ، قد اثارت ترقيتهم الكثير من اللغط بين عموم الضباط.

١١. التحلل الذمي

لم يختلف الجيش كمؤسسة عسكرية ، ولا الشرطة كمؤسسة امنية في الوقت الحاضر "٢٠١٢"عن غيرهما من المؤسسات والوزارات المدنية والخدمية والعلمية العراقية الأخرى فيما يتعلق بموضوع او مسألة التحلل الذمي الإداري ، والمالي "فساد" الذي أنتقلت حالته المريضة إلى جسمهما "المؤسستين العسكرية والامنية" من زمن سابق وأرسيت قواعده في عموم الدولة العراقية ، وزاد أمره سوءاً عوامل عدة بينها:

أ. عدم وجود معايير للعقاب.

ب. غياب الردع النفسي بعد تعطل سلطات الضبط الأمني والاجتماعي.

ج. دخول البعض من النفعيين ، والانتهازيين الوصوليين إلى مفاصل الإدارة ، وتأثرهم سلبا ببعض مفاهيم وعروض الشركات ، والمؤسسات الأجنبية "العمولات" التي فُتحتْ لها الأبواب دون ضوابط ، وأسس معلومة.

د. الثقة المفرطة للأعلى بالأدنى الذي ينتسب إلى ذات العشيرة والعائلة والحزب ، أو الميل إلى تقديم بعض المنافع له تحت بند المساعدة.

هذه مع غيرها في مجال الخلل بتقدير المصلحة العامة ، وانحسار بعض القيم الاجتماعية للتقويم الذاتي فَتَحت شهية البعض من القيادات العسكرية في السني الاولى على وجه التحديد وأدت إلى:

ابرام العقود ، بعيدا عن الضوابط ، والمراجعات القانونية. والتعيين لملء الشواغر ، ومنح الدرجات الوظيفية على أساس المعرفة خارج السلم الوظيفي ، وتجاوزا على الدرجات المثبتة في الملاك. وأدت أيضا الى:

فقدان مبالغ مالية ، لم يتم التمكن من متابعة تحركها غير الشرعي. وأدت أيضا الى تعميم سلوك النهش أي الرغبة في استثمار الفرص للحصول على منافع خاصة بأسرع وقت ممكن.

وضع العراقيل

ان العوامل المذكورة جميعها ، مع أخرى غيرها تم التطرق اليها ضمنا في اكثر من عنوان بهذا الكتاب ، اسهمت بوضع عراقيل امام الاشخاص الساعين جديا لاكمال مراحل اعادة التشكيل ، وتسببت في تأخير اصدار القرارات والقوانين والضوابط. اذ تعوّدَ فاسدون في المؤسستين مثلا ، الى مطالبة المتعهد بدفع ثمن تسليمه الصك المصروف لقاء تأديته مقاولة او عملا أو بيعه مادة ما ، ويكون مبلغ المطالبة باهضا احيانا. هذه مسالك وغيرها اخرى دفعت المتعهدين الجيدين الى الابتعاد ، وتسببت في حصول تأخير ، وفتحت شهية متعهدين للتوغل هدما في بنية المؤسستين الوطنيتين معا[١٢]. وأمتد التحلل في طول المؤسسة العسكرية وعرضها ، طال الارزاق التي تصل أعلى من ثمنها وأحيانا مغشوشة. وطال الأسلحة التي وصل بعضها بأعلى من سعر البيع التقليدي ، وبعضها الآخر قديم لا يلائم المرحلة الزمنية الحالية. وطال الجانب الفكري ، الذي تغير نهجه بتغيير الزمن وأصبح باهتا ، حتى بات القلة يفكرون بمستقبل جيشهم وبلدهم ، وكأن عشرات السنين من العلاقة بين العسكر وجيشهم قد محيت من الذاكرة. وغيرها أخرى تتعلق بالاخلاق والضوابط والمعاير والالتزام ، توزعَ تفصيل مادتها على فصول هذا الكتاب وفقراته ، التي يندر أن تخلوا واحدة منها من اشارة الى هذا التحلل ، بتسميات متعددة اسهمت جميعها في تهديم ما تبقى من قيم والتزامات في نفوس العسكر ، وعرقلت خطواتهم في اعادة البناء ، بعد ان تيسرت فرص مناسبة لتحقيقه ، لم تستغل كما يجب حتى عام ٢٠١٢.

١٢. التفكك الوظيفي

عند الحديث عن التفكك الوظيفي في البيئة العسكرية ، لا بد والحالة هذه أن يكون تأشيره على سبيل الاستدلال من خلال المرور على نقيضه ، أي التماسك ، تلك الظاهرة التي تؤدي إلى تقوية أواصر الجماعة العسكرية. تمكينها من البقاء صامدة في مواقف الضغط ، والاستمرار بالصمود ، وتحقيق أهدافها بالشكل المطلوب.

ان التماسك قيمة ، تأتي أو تُنتج من تفاعل تلك القوى المؤثرة في أعضائها باتجاه

دفعهم لأن يستمروا في عضويتها[١٣] ، هذا وإذا ما أردنا تأشير درجة التفكك التي حصلت في وضع البنية العسكرية العراقية ، لابد والحالة هذه مناقشة بعض الآثار التي باتت واضحة على سلوك المنتسبين بشكل عام منها على سبيل المثال.

أ. فقدان روح الجماعة. ساد شعور فردي داخل المؤسسة والدائرة والوحدة العسكرية بعيدا عن الآخرين أو الجماعة "المنتسبين" أو ما يسمى فقدان روح الجماعة ، على اساسه صعب على سبيل المثال ، خلال تبادل الحديث في هذه المرحلة الزمنية أن تُسمع كلمة نحن التي تكاد أن تكون شبه مختفية ، بعد أن حلت محلها كلمة أنا الأكثر تداولا. كما غابت في مجالها معالم التنسيق المطلوبة بين المنتسبين ، لما يتعلق بتحقيق الأهداف العامة بعد أن سعى كل واحد لتحقيقها بطريقته الخاصة ، وبما يضمن تحقيق أهدافه الشخصية ضمنيا. انها امور مع أخرى حصلت في هذا المجال الحيوي للتماسك ، اضعفت الاعتزاز ، والفخر بالانتماء إلى الجماعة " الوحدة" وأدت إلى حصول قدر من التفكك غير القليل في البنية العسكرية.

ب. فقدان التضامن. ان التضامن والتكافل بين المنتسبين كمؤشر على التماسك عامل يكاد أن يكون هو الآخر غير موجود في السلوك المهني ، ليؤشر مقدارا من التفكك ، إذ أن الحالة الامنية والمعاشية والاجتماعية ، والتسابق المحموم للاستحواذ ، لم تسمح في أن يسند عسكري زميله الآخر في موقف قتالي خطر ، كما هو مفروض. والحالة النفسية القلقة ، ومشاعر الاكتئاب العام لم تسمح بأن يحل عسكري محل زميله في نوبة حراسة بموقع خطر. وشكل التهديد الموجود للحاضر والمستقبل ، لم يسمح بأن يشارك جندي زميله الآخر بتحمل مسئولية البقاء في الواجب أكثر من الوقت المحدد ، وان تطلب الموقف التعبوي ذلك.

ج. فقدان الشعور بالرضا. الرضا عن الذات ، وعن الآخرين مؤسسةً وأفرادا ، من بين أهم عوامل التماسك ، وإحدى مؤشرات التفكك يمكن في مجالها الجزم أنها بمستويات غير مستقرة بدأت متدنية من بعد الشهر الاول للتغيير ، اثر صدمة الهدم الحاصل في بنية الجيش ، وظهور بوادر معارضة مسلحة واعمال ارهاب منظم ،

ومازالت كذلك بعد أن واجه العسكري احباطا في مستقبله الذي بات مهددا بتدخلات الآمر المباشر من غير طائفته ، وباجتهاداته الفردية للعزل والترقيته والحضور والانصراف ، وضمان استمرار بقاءه ، والتهديدات التي تصله ، وكثر المشاكل ، وعدم الاستقرار ، وتعدد مصادر التهديد. فبقي لفترة غير قصيرة مذهولا ، او كما يقال في المجتمع العراقي لا يحرك ساكنا ، ولا يسكن متحركا. وبقيت الكثير من مشاكله دون حل. والكثير من أهدافه دونما تحقيق. فأدت إلى انحرافه باتجاه التفكك أكثر من تقربه نحو التماسك.

د. تحول الارتباط المهني. ان من أكثر العوامل دفعا باتجاه حصول التفكك تلك التي تتعلق بتحول الارتباط المهني من الوحدة إلى خارجها ، الى جهات أخرى متعددة مثل الذات المطلوب تقويتها. والطائفة التي يتوجه البعض إلى توسيع تأثيرها. والمليشيا التي يرغب البعض بتقوية تأثيرها على حساب الوحدة التي لم يعد أحدا يلتزم بضوابطها أو يدين بالولاء إلى واقعها ، إلا القليل من المهنيين الذين تساقطوا تدرجيا. هذا وان التحول ، ووجود فرص للتعزيز والكسب خارج الوحدة ، أوجدت تناقضا في اتجاهات المنتسبين ، وتوجهاتهم ، وتشتتا في أفكارهم إلى المستوى الذي يريد الواحد منهم تحقيقها بعيدا عن محيطه المهني ، وعن الزميل القريب منه ، فتسببت في زيادة شرخ التفكك الموجود.

هـ فقدان التأثير النفسي للوحدة العسكرية. ان الوحدة العسكرية بوصفها جماعة اجتماعية وهنت ، وفقدت بريق تأثيرها ، إلى المستوى الذي لم تعد فيه قادرة على اجتذاب منتسبيها "تماسك" لأن يبقوا أعضاء فاعلين فيها ، يحسوا بالانتماء إليها بعد أن أصبح وجودهم فيها خلال التسع سنوات يتأسس على جانبه المادي ، لأنها الفرصة الوحيدة لتأمين العيش بحدود مقبولة. علما ان حالة الضعف العام ، وتردي الأمن الذي أنعكس سلبا على قدرة الوحدة او المؤسسة في تقديم ما يعين منتسبيها ، ويقلل من شدة الضغوط عليهم ، جعلها شبه عاجزة ، بدرجة تقربها من التفكك أكثر من محافظتها على التماسك ولو بقدر بسيط. اذ وبعد ان كانت المؤسسة العسكرية على

سبيل المثال ، تقدم بعض التسهيلات في السكن وتخصيص الاراضي عن طريق جمعية بناء المساكن التعاوية ، وتسهل الحصول على القروض من المصارف الحكومية ، وتسهيلات اخرى بمراجعة الدوائر لانجاز معاملاتهم الرسمية ، وغيرها تسهيلات ، توقفت جميعها بعد التغيير مباشرة بسبب القطع الذي حصل في طريق الإدارة والذي أوقف خبرة الماضي في هذا المجال ، وبسبب ظروف الانتقال التي مرت فيها بحدود السنة في ممرات أجنبية رأسمالية تختلف خبرتها وضوابطها في هذا المجال ، والأهم من هذا وذاك إن القائمين الجدد على الإدارة العامة للدولة ، والمجتمع خاصة المفصولين منها والبعيدين عنها لفترة زمنية طويلة ، لم يكونوا متحمسين لضرورة تأمين عوامل الدعم وتقديم التسهيلات للعسكر ، بل وابدلوها دعما الى الغير في مؤسسات الدولة ، فوزعت أراض وهبات الى الموظفين والمسؤولين الجدد دون العسكر ، وفوق هذا فقدت جميع القواعد والثكنات العسكرية البيوت التي كانت مخصصة لمنتسبيها من الضباط ، عن طريق التجاوز والاستحواذ الذي عجزت الحكومات المتعاقبة من حل مشكلته ، وبطريقة أوحت بضعف السلطة ، وعجز المؤسسة في أن تقدم ما يحول دون حصول التفكك بين جدرانها ونفوس منتسبيها.

فقدان القدرة على تجاوز الاعاقة

ان العجز الواضح هنا ، واوجه القصور المذكورة التي تدفع باتجاه التفكك. لا يتعلق فقط بعدم القدرة على العطاء ، بل وكذلك بفقدان القدرة على تجاوز الإعاقة ، والتخلص من المسيئين ، والفاسدين ، وكذلك على تكوين الاتصال ، والتواصل اللازمة للحيلولة دون حصول التفكك كما هو مطلوب. وخير مثال عملي لهذا التفكك ماجرى في عملية صولة الفرسان في البصرة أواخر آذار عام ٢٠٠٨ ، من ترك متعمد للبعض الى موقعهم القتالي ، وانحياز البعض الى الطرف المقابل للدولة ، والتقصير المتعمد لقسم من الوحدات العسكرية والأمنية أو بعض منتسبيها في مواجهة الخروج على القانون. اعمال وان أعترف اعلى المسؤولين في الحكومة والأحزاب المشاركة في حدوثها ، وتقديم تفسيرات لاسباب الحدوث ، يتعلق بضعف

التدريب مرة ونقص التجهيز مرة أخرى ، لكنها تفسيرات لم يكن بعضها منطقيا ، لأنه يبتعد عن الحقيقة التي تتمثل في أن المؤسسة العسكرية والأمنية مخترقة من قوى نقلت صراعاتها البينية إلى محيط تشكيلاتها "الوحدات" فجعلتها قابلة للتفكك مع أول مواجهة مع إحداها في ميدان الإقتتال. بعد ان زحفت اليها:

أ. دوافع الاستحواذ السياسي على العمل العسكري عمدا ، نقل إليها أهداف سياسية متعددة الأتجاهات ، وغيب في داخلها وحدة الهدف وسموه لحماية أمن واستقرار العراق.

ب. مساعي التدين المسيس ، جعلت المتسللين اليها ان يفتحوا أبواب ثكناتها لمن يريد أن يدخل ويلتقي وينظر ويجتهد ، حتى أضحت مجالا لمد النفوذ ، ومسرحا للإجتهاد الفقهي المختلف لزيادة النفوذ ، فأضعفت قدرتها النفسية في التوحد بمواجهة مواقف الحد من التجاوز والنفوذ.

ج. أمراض السياسة في المراوغة والرغبة في الأستحواذ التي اصابت جسمها الواهن فتسببت أن توكل المسؤولية القتالية والتدريبية والإدارية في عديد من مفاصلها المهمة إلى ضباط غير مؤهلين عسكريا وفنيا للمناصب التي حصلوا عليها من خلال الكتلة السياسية ، فقصرّوا في إعادة تنظيمها بسبب نقص معرفتهم بالتنظيم ، وفي تهيئتها للدفاع ، موحدة عن الوطن ، بسبب شحة معلوماتهم الأستراتيجية في الدفاع ، وفي تجهيزها لعدم متابعتهم التطورات الحاصلة في مجال التجهيز ، وكذلك في قيادة رجالها في الميدان لقلة خبرتهم في القيادة وأعمال القتال.

د. آفة المحسوبية ، القرابية التي أصابتها في الخاصرة الرخوة مثل غيرها من الأجهزة والمؤسسات ، فنخرتّ في وحدتها ولا أحد يدرك أن النخر في الهيكل ضعف ، وأخلتّ في معنوياتها ، ولا أحد يعي أن الإخلال بالمعنويات وهن. وحرفتّ ولاؤها ، ولا أحد يعرف أن حرف الولاء عن الوطن خيانة ، بل وسكتوا جميعا عن كل ما يحصل ، وعجزوا عن المحاسبة خشية المس بالكتلة والفئة والطائفة والقومية التي يعتقد البعض أنها ضامنهم للبقاء على حساب تماسك الوحدة الضامن لبقاء الوطن

آمنا موحدا.

هـ داء الإنتهازية الذي أصاب عقل بعض مفاصلها المصاب بالتفك والحيرة ، فسمحوا واحيانا سهلوا لمنتسبي المليشيات التسلل ، واسهموا في تفكيكها وحرفها عن طريق بنائها المهني.

وغيرها العديد من الأسباب التي جعلت أولئك المتسللين يقفون وراء ترك بعض المقاتلين لوحدتهم بالوقت الذي يشاءون. وإلتحاق البعض إلى جانب خصم دولتهم في الميدان. وشيوع سلوك التملص من واجب القتال. بمستويات أخلت بشكل ملموس في مستويات التماسك ، وأثرت سلبا على قدرة الوحدة العسكرية على الحسم في الميدان.

١٣. الايهام العمدي

كأن التاريخ يعيد نفسه من جديد ، خلافا لمنطق الفلاسفة وعلماء التاريخ أو أن أحداثه تتكرر ثانية رغم الإختلاف بالزمان والمكان. وكأن سمات الشخصية حصرا في الجيش العراقي ، تورث وتتوارث على الرغم من عدم وجود سند يدعم توارثها في أدبيات علم النفس والإجتماع. وكأن العسكر ورجال الامن ، حماة الديار لم يَتّعض بعضهم وبعض قادتهم السياسيين من دروس الماضي المريب ، على الرغم من ان عديد أخطائهم ورفاقهم قد كلفت العراق كثيرا من التضحيات. كان الأمس "الماضي القريب"هو عام ١٩٦٧ ، درسه العسكري الأول حالة إيهام بطلها الملازم قاسم الذي لم يمض على تخرجه من الكلية العسكرية غير السنة ، وموضعها زيارة آمر اللواء الخامس عشر العقيد الركن طالب محمد كاظم ، لموقع تمرين على رمي الهاونات يقوم به فصيل الهاون في الفوج الذي آمره الملازم المذكور ، وحال وصوله اي آمر اللواء سأل آمر الفصيل هل جربتم الرمي من قبل ، وماهي النتائج؟. رد الملازم دون تأخير ، كان رمينا بالأمس دقيقا جدا ، وقنابرنا الآن جميعها بالهدف ، وبعد ذهاب آمر اللواء منتشيا بكفاءة ضباطه الأحداث وحماسهم ، تم فحص المنطقة المضروبة من قبله شخصيا فلم تكن هناك ، ولا قنبرة قد أصابت مرماها. وعند سؤاله وديا عن دوافع الإدعاء دون تفحص رمي الأمس ، وعدم التأكد من رمي اليوم ؟. أجاب بنفس

السرعة ، "انه تشتت سببه فني ، وسيتم تجاوزه في الحال حسب توجيهاتكم سيدي". ولعدم امكانية الاستمرار بالتأكد ، غادر آمر اللواء على أمل ان يتحسن الرمي ، وبمغادرته تنفس الملازم الصعداء قائلا "الحمد لله خلصنا ، والمهم طلع آمر اللواء راض". بعد عشرين سنة من ذلك الرضا المبني على الإيهام ، أصبح المذكور مديرا للمشاة في الجيش العراقي لكثرة ما صنعه من أوهام أبتلعها القادة الكبار.

الدرس الثاني عام ١٩٧٣ ، ساحته راوندوز في كردستان. مادته أمرٌ من رئيس الجمهورية آنذاك ، يقضي بأن لا يذكر القادة والآمرين تفاصيل الخسائر بالأرواح ، لأنه أدرك ، ورئاسة الأركان أن الأرقام التي وصلتهم عن خسائر المقاتلين الأكراد لمدة سنة ، تزيد عن تعداد سكان الإقليم بأكثر من مرة. بعد أيام من هذا الأمر أرسل آمر الفوج موقف الخسائر لمعركة قاتلت فيها ربيئة محصنة لمدة ساعة ، مفاده "أن وحدته أشتبكت مع العدو بمعركة شرسة ، صدت هجومه بكفاءة عالية ، وكبدته خسائر ، لا تعد ولا تحصى حتى أصطبغت الصخور باللون الأحمر من كثرتها" ، وبعد أنسحاب المهاجمين الأكراد ، لم يتبين أثر لقتيل أو جريح ، وما موجود في موقع الهجوم بحدود مائة ظرف فارغ لبنادق برنو. بعد عدة سنوات من هذه الواقعة ، أصبح ذلك الآمر قائد فرقة تقديرا لعديد من المواقف القتالية التي أوهمت القيادة بعظمتها.

اتساع رقعة الاوهام

كانت دروس الايهام قبل الحرب العراقية الإيرانية اقل بكثر مما كانت بعده ، خلالها تعددت الدروس وتضاعفت ، بعد أن أصبح الإيهام خاصية لعديد من القادة والمسؤولين ، فآمر السرية يذكر أرقاما لخسائر عدوه تزيد عن الواقع بكثير ، وعند تعبير الموقف يزيد عليها آمر الفوج أضعافا لما مذكور ، وهكذا يعمل آمر اللواء وقائد الفرقة ، ومن ثم يأتي دور قائد الفيلق الذي لا يقتنع بعضهم بما مذكور لقلته ، فيضاعفه حتى يخرج العدد في البيان العسكري من ثلاثة قتلى في الواقع إلى ثلاثة آلاف في الخيال.

لقد حصل في معركة شرق البصرة ، ابان الحرب العراقية الايرانية ، ان هجوما مقابلا بالدبابات العراقية قد ازاح الايرانيين خارج المواضع التي أحتلوها حديثا ،

وبعد نجاح الهجوم وتعقبهم خارج الساتر الترابي المعد لاغراض الدفاع ، وبعد انسحاب اللواء المدرع القائم بالهجوم المقابل الى داخل الموضع الدفاعي العراقي ، اصيبت احد دباباته لمسافة ٥٠٠ متر من الساتر ، وتركت في مكانها ، فقام الفوج المدافع على اليمين بضربها وارسل موقفا اصابته دبابة ايرانية ، وكرر الفوج الذي يدافع على اليسار بتكرار ضربها ، وارسل موقفا مشابها باصابته دبابة ايرانية ، بالاضافة الى اللواء المدرع الذي اعلن في موقفه انه واثناء الانسحاب من معركته الناجحة اصاب دبابة ايرانية ، فكانت النتيجة ثلاثة دبابات ايرانية ، على اصل دبابة عراقية.

وحصل ايضا ، تصوير عن بعد لشهداء عراقيين بمعارك شديدة الخسارة ، والاشارة اليهم في المواقف المرسلة الى الجهات الاعلى على انهم آلاف الايرانيين.

وزاد الطين بلة قيام القيادة العليا بتكريم القادة الميدانيين على مثل تلك المواقف التي يذكرونها عن خسائر عدوهم ، حتى صفروا بذكرها الجيش الإيراني ، عدةً وعدداً أكثر من مرة ، وتسببوا في كوارث قتال بنيت على ذكرها تقديرات مواقف خطأ. وهكذا فعل آخرون منهم في حرب الخليج الثانية ، والثالثة ، فأوهموا أنفسهم وقياداتهم العليا ، وسجلوا بسببها نكسات عسكرية لا تغتفر.

إن الإيهام توجه خطأ ، يقبله الأعلى بطريقة الخطأ ، لنقص في المعلومات أو إضطراب في التكوين النفسي[١٤] ، عززته القيادة السابقة للمؤسسة العسكرية ، سلوكا منحرفا لدى العديد من القادة والآمرين. أنتقل لسعة تفشيه من العهد السابق إلى الزمن الجديد ، فتسبب في إيهام القيادة السياسية لما يتعلق بالآتي:

آ. التدريب الذي تبين ضعفه.

ب. الحالة النفسية التي ثبتت وهنها.

ج. الدافعية القتالية التي ثبت ضعفها عمليا في معارك حصلت في الفلوجة والنجف واخطرها في البصرة.

الفصل الثالث

الهيكلية التنظيمية الجديدة

مدخل

يتميز عمل الجيش وعموم المؤسسات العسكرية والامنية ، وسبل ادارتها في عصرنا الحالي باتجاهاته العلمية التي تحكم تعامل الأفراد والجماعات ، والادارات مع الواقع. ويتميز أيضا بكم المعلومات ، ووفرة الوسائل المتعددة للتعامل مع غالبية المفردات ذات الصلة بالسلوك والأداء. حتى أصبحت الأهداف ، والتدريب ، والتسليح ، والاتصال ، والتوعية ، والتحصين ، ورفع المعنويات ، والوقاية من التأثيرات الجانبية للإعلام ، وتفادي الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب النفسية ، من بين أهم الأسس التي يتم الاستناد إليها في صياغة الهياكل التنظيمية للمؤسسة العسكرية في سعيها إلى تنفيذ ومتابعة اهداف الدولة الرئيسية في رسم السياسة العسكرية للدفاع ، والمساهمة الجادة في تحقيقها*. وتوفير القدر المطلوب من التوازن الاستراتيجي مع الآخرين. وتهيئة مستوى الردع الذي يحقق أمن المجتمع واستقراره.

وتميز الجيش في السنوات الاولى للتشكيل ، باتساع هامش الخطأ حد الانحراف[15] عن الاعتيادي في السلوك ، وبدرجة تعد عالية بالمقارنة مع المؤسسات

---

* تشمل السياسة الدفاعية تلك القواعد والمبادئ التي تنظم استخدام جميع إمكانات الدولة المادية ، والمعنوية والبشرية والثقافية والسياسية والعسكرية ، استخداما مناسبا يصون أمنها الوطني ، أو بمعنى أدق تعبئة كل إمكانيات الدولة ، والمجتمع من أجل إيجاد قدرة على تجنب الرضوخ أو الاستسلام لرغبات دولة أخرى أو جماعة محددة بما يخل بالأمن ، وحماية المصالح الوطنية.

المثيلة في الدول المقارنة إلى الواقع العراقي ، وكذلك مع واقعه للفترة التي سبقت نظام صدام ، أي في السبعينات وما قبلها۔ لانه في هذه السنين الاولى قد عمت الاخطاء بنيته بأشكال وصور متعددة ، شملت الفرد والجماعة والوحدة ، وشملت أيضا المستويات العليا والدنيا على حد سواء. أنغمست فيها الدوائر والقيادات بانحرافات غير مسبوقة ، طوال الاعوام التي مرت على العراق ، ولجميع حكوماته الملكية "بدرجة أقل" والجمهورية "بدرجة أكبر" ، لمستوى اثر على الاداء والانجاز ، ليكونان الادنى ، ليس بالمعايير العربية والاجنبية السائدة ، بل وكذلك بمعايير الخبرة العراقية التقليدية.

ان الاخطاء التي استشرت في بنية المؤسستين العسكرية والامنية ، كانت الاكثر اتساعا في العقد الاخير من عمر النظام السابق ، والاكثر تأثيرا على بنيتهما ، وهي أخطاء لم يقتصر حدوثها على الجوانب المادية والفنية ، بل وأمتدت الى العلاقات المهنية بين المنتسبين وبينهم ، ومفاصل قياداتهم. انتقلت آثارها من ذاك الزمن الى هذا الزمن الجديد ، حتى تأشر أنها في الخمس سنوات الاولى منه قد وصلت مستويات شدتها الى أعلى مستوى ، حال دون التخلص من أخطاء الماضي ، واضاف أخطاء جديدة ، أخرّت عملية أعادة التشكيل كما يفترض ان تكون. وعرضت امن المجتمع العراقي الى الخطر الجدي لعدة سنوات ، بطريقة ما كان يجب ان تكون.

واقع الهيكلية التنظيمية في بدايتها

إن ظروف الحرب وعملية التغيير التي جرت لنظام الحكم المسؤول الاكبر عن عملية الهدم ، أسفرت عن صدور قرار حل الجيش والقوات المسلحة واعادة تشكيلهما ، كما ورد آنفا ، ودفعت إلى ان يكون البناء الجديد ، منسجما وحاجة العراق المعلنة إلى إقامة نظام ديمقراطي ، بعيدا عن سياسة افتعال الأزمات والحروب والتدخل في شؤون الغير إقليميا وعربيا ودوليا. إلا أن ظروف إعادة البناء لم تكن طبيعية ، حيث التوتر ، واعمال القتال ، وشدة الممانعة ، وسعة التجاوب والاستجابة

لنوايا الخارج ، وتصدع التوليفة الاجتماعية ، وضعف النضج السياسي والاجتماعي. بسببها شكلت وحدات قبل تشكيل الهيكلية التنظيمية للمؤسسة ، مما جعل عملية التنظيم تسير على العكس من المبادئ العلمية في هذا المجال ، والتي تحتم إنشاء المقرات العليا قبل الوحدات المقاتلة. أوكلت إلى تلك الوحدات مهام قتالية ، مع قوات متعددة الجنسيات ، لمحاربة الارهاب ، قبل اكتمال جاهزيتها اصوليا. لم يأخذ المشرفين على عملية اعادة التشكيل وقتا كافيا ، للتجريب وقياس المردود ، ولم تتح الفرصة لهم للتحرك بحرية كافية من اجل الاستعانة بالخبرات العراقية النزيهة باتجاه وضع الهيكلية التنظيمية الملائمة لتحقيق أهداف تنسجم مع مستوى أداء وقدرات الفرد العراقي.

إن الميل الذي ساد لدى العديد من المسؤولين ، بعد السقوط مباشرة وبتأثير سلطة الاجنبي ، هو صياغة هيكلية تنظيمية لمقرات المؤسستين ، ودوائرهما متناغمة مع الرؤيا الاجنبية ، دون الأخذ بالاعتبار واقع الدولة العراقية ، والمجتمع ، والامكانات المتاحة ، والأهداف الموضوعة ، فجاءت "الهيكلية" معقدة لا تفي بالغرض. اذ وعلى الرغم من الدقة والكفاءة الموجودة في تلك التنظيمات الاجنبية التي اريد للتنظيم العسكري العراقي الجديد ان يكون مشابها لها ، فهي قد صممت لبيئة مختلفة ، ولمهام مختلفة ، وجاءت من خبرات قتالية مختلفة ، لا يفيد نقلها الحرفي في تأمين الغاية ، دون الأخذ بالاعتبار الاختلافات البينية في التركيبة الاجتماعية ، والقدرات العلمية والتقنية ، والأهداف التعبوية والاستراتيجية ، كذلك دون الأخذ بالحسبان القدرة العامة للمنتسبين على استيعاب هياكل تنظيمية حديثة مجربة.

الآثار السلبية لعملية التقليد

لقد حصل نقل ، او بالاصح تقليد لمفاهيم وأشكال التنظيم الهيكلي ، على يد مدنيين" في بعض الاحيان" ، لا يمتلك معظمهم الخبرات العسكرية والادارية الملائمة. وبالنتيجة أو بدلا من الأستفادة من تقدم الخبرة الاجنبية المتطورة في مجال اعادة البناء الهيكلي تسبب هذا النوع من النقل والتقليد الحرفي احيانا ، بوجود الآتي:

١. عدم ملائمة الهيكل التنظيمي للمقر الاعلى في المؤسستين إلى واقع العمل الميداني وطبيعة المهام ، والى السرعة المطلوبة لاتمام اعادة التشكيل ، والتوفير الملائم للأسلحة والمعدات ، والأفراد في ظروف البلد غير المستقرة.

٢. وجود ثغرات أو نقص في الهيكلية التنظيمية لمقر الوزارتين "الدفاع والداخلية" عطل بعض خطوات إعادة التشكيل وتطوير القدرة القتالية.

٣. تعقيد التنظيم وركاكة الترجمة من الانجليزية جعل البعض من المعنيين بتنفيذه لا يدركون تماما الواجبات المناطة بهم ، ولم يسعوا من جانبهم بوضع سياقات عمل تسهل إجراءات التنفيذ.

٤. ضعف التنظيم وعدم إختيار أشخاص مناسبين لشغل بعض المفاصل القيادية تسبب في مزيد من الفوضى والارتباك ومهد إلى تعزيز حالة الفساد الإداري ، وأضعف مستوى الأداء.

٥. إن زخم العمل والارتباك في مجاله ، وضيق المكان جعل غالبية الدوائر ، والمديريات تعمل أفقيا دون الامتداد إلى الأدنى هرميا ، أي أن البعض من المديريات عملت بصيغة المدير وعدد من الموظفين ، دون السعي لتفعيل التنظيمات الأدنى التي يقوم عليها التنفيذ لخطوات التشكيل.

٦. عدم ثبات التنظيم ، والواجبات المحددة للدوائر ، والمديريات ، والسعي لإجراء التعديلات دون أسس تجريبية ، وبأوقات متقاربة أحيانا زاد من مستوى الفوضى ، والارباك.

لقد اعيد تشكيل الجيش والاجهزة الامنية ومقر الوزارتين على عجل ، وحددت بعض المناصب دون توصيف وظيفي ولا تحديد للمهام ، وتم اختيار أشخاص لإشغالها في بعض الأحيان دون الاعتماد على التدرج الوظيفي ، والتراكم المعرفي ، والكفاءة المناسبة ، هذا بالإضافة إلى قلة الخبرة في مجال التخطيط ، ومساعي مد المحاصصة التوافقية إلى المفاصل الأدنى في الهرم القيادي ، مما تسبب في تشويه معالم الهيكلية التنظيمية والتقليل من قدرتها على تلبية الحاجات.

إن وزارتي الدفاع والداخلية المعنيتان بالامن وإن نجحتا بعض الشيئ في اجراء تعديلات تنظيمية أفضت الى إنشاء مؤسسة عسكرية واخرى امنية بهيكلية تنظيمية بسيطة ، أستطاعت من خلالها كل واحدة أن تسهم في القتال بتقدير مقبول بمقاسات وقتها ، لكنها من الناحية العملية كانت مؤسسة قد زجت في الحرب وهي غير مكتملة ، تنظيما ، وتسليحا وتجهيزا. كذلك وإن حاولتا تشكيل جهاز أستخباري وأمني لكنها اجهزة لم تتمكن بتنظيمهما غير المتسق والواقع آنذاك ، من تكوين حالة الحد من الخروق الامنية ، ولا تأمين الحاجة الى المعلومات.

القصور التنظيمي في انتاج الجهد النفسي

ان الوزارتين اللتين ما زالتا تحاولان ، التقدم إلى الأمام بخطوات محددة ، يبين الواقع انهما ، اشبه بالمقيدتان ، لم تحققا ذلك التقدم الذي تريده الحكومة ، وبما ينسجم وعناصر إنتاج القدرة القتالية والامنية الملائمة لحسم القتال بالضد من الارهاب ، خاصة ما يتعلق منه بالجانب النفسي والمعنوي ، إذ أن المعنيون فيهما دفعا على سبيل المثال بتشكيل إعلام خاص بقي يراوح في مكانه ، دون ان يحاولوا صياغة خطط واضحة في موضوع المعنويات ، وتعزيز المشاعر الوطنية. ولم يخطوا أية خطوة باتجاه البحث والتحليل الذي يعينهما والقادة للتعرف على الواقع ، وتسهل موضوع أستفادتهما عمليا من خبرات ، وتجارب الآخرين. ولم يبادروا حتى الوقت الحاضر لإنشاء إدارة للعمل النفسي ، والمعنوي الميداني تأخذ على عاتقها:

١. تشخيص حالات الخلل بالمعنويات ، ومحاولة رفعها بما يؤمن تحسين الأداء.
٢. متابعة الظواهر النفسية السلبية ، مثل الإصابات النفسية أثناء القتال وفي ظروف الشد والتوتر ، والهروب من الخدمة ، والتجاوز على القوانين والضوابط العسكرية ، وأقتراح صيغ التعامل معها.
٣. رصد توجهات الحرب النفسية المعادية ، وأقتراح سبل التعامل معها تعبويا واستراتيجيا.

٤. تعزيز المشاعر الوطنية في نفوس المنتسبين ، وتقوية روابط العلاقة بينهم وبين عموم الشعب العراقي الظهير القوي لهم في الميدان.

أوجه القصور في الاعلام العسكري

كان التركيز منذ البداية على تشكيل اعلام عسكري ، وتفادى المعنيون التقرب من موضوع التوجيه المعنوي والنفسي ، لقلة المعرفة التخصصية في مجالهما من جانب ، ولتفادي التذكير بأيام التوجيه السياسي للزمن السابق ، سيئة الصيت من جانب آخر ، فجاء التشكيل الجديد اعلاما بسيطا ، موجها ، محدودا ، وسط اعلام عراقي وعربي واجنبي حر ، كفوء ، متمكن ، منحاز ، لا تمتلك في مجاله الحكومة ولا المؤسسة العسكرية والامنية قدرة على المنع والرقابة والتوجيه والتحكم. فكانت النتيجة اعلام عسكري يتسم بالآتي:

١. عدم القدرة على تأدية مهامه في تأمين الدعاية للعمل العسكري ، الامني الميداني.
٢. العجز عن حماية المنتسبين من الدعاية المضادة ، التي انتشرت من حولهم بغزارة.
٣. إدارته من أشخاص غير متخصصين ، وبكادر بعضه قادر عمليا ، ومتخصص مهنيا لكنه غير مدعوم من الأعلى فعليا.
٤. الافتقار إلى الوسائل والأدوات الفنية الملائمة ، والتخصيصات المالية الكافية لتأمين عمل إعلامي فاعل في ساحة القتال.

القصور في جوانب البحث العلمي

لقد بدأت خطوات اعادة التشكيل ، وتبين ان الجهد العلمي البحثي في مجاله ، محدود وفي غالب الاحيان غير موجود. وبالنتيجة بقيّ البحث العلمي متأخرا عن الجهد القتالي ، وبقي الجهد القتالي ، دون دعم علمي ، وبقي عنصر الدراسة والبحث في شؤون المنتسبين وأحوالهم ملغيا ، وكذلك في شؤون التسليح والتجهيز ، غير موجودا ، ثغرة تنظيمية ، في جدار الجيش والمؤسسة الامنية ، لا يمكن التغاضي عن اسسها للتعامل مع جوانب مهمة ، لاعادة التشكيل ، والتطوير والتحصين مثل:

١. دراسة وتحليل المشاكل ، والآفات التي استشرت في المؤسسة مثل الغياب ، والهروب ، والفساد ، والمحسوبية ، والتجاوز ، وتدني مستوى الضبط ، وهبوط المعنويات ، وتصدع المشاعر الوطنية ، وغيرها من مشاكل ، وتقديم المقترحات الملائمة لتجاوزها.
٢.تقديم المشورة لسلطة إصدار القرار العسكري والامني ، وكذلك للقادة ، والآمرين ، ولهيئات الركن في موضوع إعادة التأهيل ، وسبل تحسن الأداء العسكري.
٣. تقديم الدراسات ، والآراء لما يتعلق بالجانب النفسي في موضوع اختيار وتصنيف الأفراد ، والمشاركة في اللجان الخاصة لتنفيذ هذه الفكرة ، وبآلية الفحص والاختيار عند تنفيذها.
٤. تحليل الحرب النفسية المعادية بمستوياتها السوقية ، والتعبوية التي تهم المؤسستين وآلية عملها ، وتنفيذ مهامها وتزويد القيادة العامة بالمقترحات اللازمة في مجالها.
٥. التعرف على الواقع وأوجه القوة ، والخلل في عموم العمل الامني والعسكري من خلال المتابعة والدراسة والبحث.
٦. الاستفادة من الخبرة العالمية المتاحة ، والقدرة الموجودة في تأطير وجودها بما ينفع المؤسستين ، وتبعا لإمكاناتهما في الاستيعاب ، ومتابعة التطور في جميع مجالاتها.

على وجه العموم كانت البداية صعبة ، وكانت الهيكلية المقترحة خلالها ، غير ملائمة ، ادرك المسؤولون الى حد ما واقعها ، وحاولوا وغيروا وطوروا فيها ، لتكون قريبا من عام ٢٠١٢ بمستوى يقترب من تامينها الحاجة المطلوبة "نسبيا" على وفق الظروف والامكانيات العراقية المتاحة.

الآثار السلبية لإضطراب الهيكلية التنظيمية

لم تكن الهيكلية التنظيمية التي جاءت منذ البداية حتى عام ٢٠٠٨ ، قد تأسست على مبادئ الحاجة الفعلية"المهام المطلوبة" والإمكانات المتاحة كما مذكور في أعلاه ، لانها أقيمت على أسس بعضها سلبي مثل التلبية غير المنظورة لاهداف

الاجنبي في ساحة الحرب العراقية ، أو بمعنى اوضح مقاتلة الارهاب المطلوب مقاتلته دوليا ، رافقتها مصالح ذاتية لأفراد ، وجماعات يحاولون تكييف الموجود لأغراض خاصة في أحيان ليست قليلة. اجتهادات فردية متفرقة تنقصها الخبرة والإصرار على صحة الرأي. وهذه اسس أوجدت جميعها هيكلا تنظيميا لمقر المؤسستين موسوم في أغلب جوانبه بالآتي:

١. مصاعب السيطرة. أفرزت الحاجة الملحة للتعامل مع الواقع المضطرب رغبة في تشكيل مديريات ، وأقسام ، ووحدات في المؤسسة العسكرية أكثر من قدرة المقر الاعلى الفعلية على تغطيتها بالكفاءات. وبدلا من التفتيش عن المناسب في المكان المناسب ، توجه المعنيون فيها إلى التعويض عن طريق الأمر بتشكيل عناوين إضافية ، وحشر أكبر عدد ممكن من الأشخاص في محيطها ، خلافا للهرمية المركزية كأحد الشروط اللازمة لفاعلية التنظيم في المؤسسة القيادية للجيش والوزارة ، حيث الحاجة إلى منظومة إصدار للأوامر ، وتنفيذها بمفاصل قيادية تبدأ من أعلى الهرم"الوزير" وتتسع بالتدريج نزولا إلى قاعدته "باقي العاملين" ، وبحدود متناسقة ، وهذه إجراءات تسببت في أن يكون الهيكل التنظيمي فيه قدر من التداخل ، والتعقيد حدا يصعب السيطرة عليه من الناحية العملية.

٢.ضعف التنسيق والتعاون. توزعت الاختصاصات ، والمهام العسكرية والأمنية ، والفنية ، للجيش على وجه الخصوص ، بين رئاسة الاركان ، وعدة مديريات ، ودرجت غالبيتها في السني الاولى إلى العمل "بسبب عدم الالتزام ونقص الخبرة" بشكل أقرب إلى المستقل منه إلى المركزي ، وبطريقة أضعفت عوامل التنسيق ، والتعاون بين أجهزة المؤسسة القيادية ، والادارية ، والفنية ، والمعلوماتية ، والتنفيذية اللازمة لتطوير قدرتها القتالية.

٣. التفصيل الذاتي للمناصب. ساد اتجاه للتعامل مع الهيكلية التنظيمية في المرحلة الاولى "الكثير من المفاصل القيادية المسؤولة" يتأسس على الجري السريع لملأ الشواغر الموجودة من المعارف والأقارب ، وتكرر تعيين أشخاص بدرجات وظيفية

متقدمة ، وإعادة ضباط إلى الخدمة دون النظر إلى الدرجات الوظيفية الشاغرة ، ولاستيعابهم تلجأ الجهة الأعلى إلى إصدار أوامر بتفصيل مناصب لبعضهم تبعا لقياساتهم خارج السياقات التقليدية لتنفيذ المهام. مما كون نهجا عاما تغلب عليه النفعية ، والمصالح الشخصية.

٤. فوضى التدخل والتغيير. جرى وفي أحيان عدة الأمر بتشكيل تنظيمات ، ووحدات دون الرجوع إلى الجهة الاختصاصية ، وسرى العمل بهيكلية تنظيمية دون التصديق بوزارة المالية ، وأصدرت أوامر بحذف وشطب ، وتغيير دون الرجوع إلى الجهات المعنية ، مما أحدث فوضى في الهيكلية التنظيمية أضعف من معالم السيطرة على المتغيرات ذات الصلة بها ، وقلل من القدرة على استيعاب تفاصيلها. اذ لوحظ في بداية التشكيل مثلا ، تعدد المجتهدين ، وكثر الاجتهاد ، وسعة افتاء الكبار بما لديهم من تجربة وتصور. سلوك جاء كنتيجة حتمية لعاملين مهمين اولهما. طبيعة الشخصية العراقية في العقود الاخيرة التي اتسمت بخاصية ادعاء المعرفة ، حتى اصبح من الصعب العثور على شخص في موقف حوار يقول اني لا أعرف ، وعلى العكس من هذا يسهل ايجاد آخر يفتي بكل شيء ، وكانه يريد أن يستعرض ، بطريقة تعوض الاحساس بقلة المعرفة في الداخل. وثانيمها. عدم وجود سياقات عمل ثابتة تلزم الجميع السير على خطاها.

٥. تداخل المسؤوليات. بسبب التجاوز على مرجعية الاختصاص داخل المؤسسة ، ومركزية المسؤولية الفنية عن وضع الهيكلية وإدامة تطورها ، اجتهد البعض بوضع هيكلا تنظيميا أو تعديله ، معتقدا أنه يؤمن مهام دائرته"أو يلبي طموحاته في بعض الأحيان" مما تسبب في وجود بعض التسميات في الهيكلية التنظيمية تتكرر في أكثر من مكان. كذلك التكليف بنفس المهام في أكثر من دائرة. يصاحبها حيرة في توزيع البريد على الجهات المختصة في بعض الاحيان. وهذه مثالب في الإدارة أدت عمليا الى وجود ازدواجية في العمل وأعاقة غير مباشر لخطوات التطوير.

٦. الافتقار إلى المركزية في التنفيذ. لقد وزعت المهام دون تخطيط في الغالب على عدة

تنظيمات تبعثرت فيها المهام ، وكثرت فيها الأوامر والإجراءات إلى مستوى أفقد القيادة ، القدرة على استيعاب آلية العمل ، وحال دون إمكانية التدخل المركزي الحاسم في الزمان ، والمكان المحددين.

مصاعب تلبية الحاجة

من كل ما ورد في اعلاه يمكن القول ، ان الظروف التي شكل فيها الجيش والمؤسسة العسكرية والامنية ، والحاجة الملحة الى تكليفها بمهام قتال صعبة أنعكس سلبا على الهيكلية التنظيمية إلى الحد الذي اصبحت فيه خلال السنوات الخمس الاولى ، غير قادرة على تلبية الحاجة الى إعادة البناء ، وتكوين قدرة قتالية قادرة على حسم المعركة الدائرة مع الارهاب بالسرعة المطلوبة ، وبأقل الخسائر الممكنة. علما ان البعض من المسؤولين في المؤسسة قد اجروا بعض التعديلات في شكل التنظيم بعد عام ٢٠٠٨ ، اسهم في ايجاد تحسن ملموس في بعض المجالات ، لكنه تحسن والى عام٢٠١٢ يحسب أقل من حاجة الدولة الى تكوين قوات مسلحة قادرة على الحسم في ساحة القتال الداخلية لمكافحة الارهاب. ويمكن القول ايضا ان النقل الحرفي للخبرة الأجنبية في مجال التنظيم ، تسبب في وجود مصاعب بالتنفيذ ، وكون حالة تقترب من الفوضى التنظيمية ، كما ان التسرع الذي جرى لإملاء المناصب المهمة فـي الهيكل التنظيمي على أساس غير مهني ، أعاق العمل ، وتسبب في وجود خلل واضح المعالم بالهيكلية التنظيمية ذاتها.

إن الهنات الحاصلة في قضية الهيكلية التنظيمية والثغرات المذكورة في اعلاه ، منذ الشروع بعملية إعادة التشكيل ، ولفترة ليست قصيرة بعده ، جعلتها هيكلية ضعيفة ، لا يمكن أن تلبي الحاجة إلى إنتاج وتطوير القدرة القتالية المطلوبة. واهنة ، لا يمكن أن تؤمن تنفيذا مقبولا للمهام التي وضعتها الحكومة إلى المؤسسة ، ولا للأوامر التي تصدرها إلى الآخرين في محيطها. هشة ، لا يمكن أن تعين المؤسسة لتنفيذ خططها في الضبط ، والسيطرة على وفق القياسات الصحيحة. غير قياسية ، اي

تتجاوز على مبادئ البساطة والاقتصاد ، والمرونة ، مما جعل عموم الهيكلية التنظيمية لا تتلاءم والمهام المطلوبة ، ولا مع الإمكانات المتاحة للتنفيذ. انها معضلة اذا ما اريد لها ان تنتهي سريعا لابد للقائمين على عملية التشكيل التي لم تستقر بالشكل الصحيح الى عام ٢٠١٢ ان يتجهوا الى ايقاف التداعي الحاصل في العملية التنظيمية" قرار". والبدء بالتفتيش عن موطن الخلل الحاصل"دراسة وبحث". ومن ثم الشروع بالإصلاح على وفق مبادئ التنظيم "خطط". خطوات ، لابد وأن تمر عبر وضع الهيكيلية التنظيمية لعدة سنوات مقبلة تحت مجهر التجريب للوصول الى الملائم منها ، لامكانات العراق وانسانه الذي يتصف بخصائص تلزم المخططين ان ياخذوها بالاعتبار عند صياغة التنظيم الذي يكونون في دائرته قادرين على تقديم الاداء الافضل وباقل خسارة ممكنة.

التعامل مع واقع الهيكلية التنظيمية

إن الضبط والسيطرة ، وتنظيم عملية إعادة بناء المؤسسة العسكرية والامنية ماديا ومعنويا يتأسس على التجاوز المفروض لآثار تراكمات الماضي السلبية ، والتوجه إلى الأمام في موضوع الالتزام بالقيم المهنية ، والوعي بواجبات المنتسبين ، والادراك الصحيح لحقوقهم. مهامٌ يحتاج تأمينها بقدر مقبول إلى تبادل الدعم والاسناد ، بين تنظيمات المقر الاعلى "الوزارة" المعني بنقل الأوامر وتنفيذها ، وتلك الإدارية التي تهيئ سبل ووسائل التنفيذ ، والثالثة المعنوية والبحثية التي تأخذ على عاتقها تقوية الحس الداخلي بالمسئولية المهنية ، وتكوين قناعات ومحتوى أفكار ، تنسجم وعملية الانتقال من النظام القديم إلى الجديد. ويحتاج أيضا إلى هيكلية تنظيمية قادرة على التخطيط لها ، والاشراف على عملية التنفيذ.

إن مقر الوزراة ومنذ إعادة البناء الجديد توجه لتنفيذ توجهات سلطة الائتلاف ، ومن ثم مجلس الحكم ، بإيجاد إدارة مدنية للشؤون العسكرية الامنية ، إلا إن خطوات التنفيذ لم تكن كافية لإعانة المعنيين في استيعاب مفهوم القيادة المدنية ، مما

تسبب في حدوث خلل في عملية الاستيعاب، والتنفيذ. ابقى هذه الإدارة بشكل عام محتاجة إلى الخبرة اللازمة بالمهام العسكرية، وسبل تصريف اعمالها، والمعرفة الكافية بسياقات عمل العسكر مهنيا، وتحديد دقيق لماهية وهيكلية الإدارات المطلوبة لتلبة المهام الآنية"التعبوية" والمستقبلية"الاستراتيجية". وتسبب أيضا في وجود حاجة الى معادلة الجوانب المادية في الإعداد "أفراد، أسلحة، معدات" بالأخرى المعنوية"تحصين، مشاعر وطنية، معنويات" من خلال التوازن في التنظيم. الا انه وبسبب التشتت وضياع المركزية، والتداخل الحاصل في التنظيم، لم تتأمن تلك الحاجات مبكرا، ولم يتم سد النقص الحاصل في اهم حاجة تتمثل بجهة أختصاصية مهنية كفوءة تأخذ على عاتقها إعادة النظر بالتنظيم وضبط جوانبه المتعددة. ادامة التغيرات الحاصلة في مجاله. البت بما يتعلق بالحذف، والاضافة التي تقتضيها الضرورة في بعض الأحيان، وتنسيق ذلك مع الجهات المختصة. انها اوجه خلل اعاقت خطوات اعادة البناء من غير الممكن تجاوزها، اذا لم تسلك كل الدوائر والمديريات، نهجا يتاسس على دراسة طبيعة الخلل الموجود في عملها، وتحديد سبل تجاوزه عمليا، وتقديم مقترحاتها في تحديد شكل الهيكلية الملائمة، وواجبات وسياقات عملها، وتثبيت الدرجات الوظيفية لكل عنوان وظيفي، على أن تجري المتابعة من قبل الدائرة المعنية بالتنظيم، وكذلك من دائرة التفتيش. ومع هذا اذا لم يجري توصيف وظيفي لكل المناصب والمفاصل والدرجات. واذا لم يتجه المعنيون في المقر الاعلى الى تشكيل تنظيم خاص بعمليات التحصين النفسي ورفع المعنويات وتعزيز المشاعر الوطنية. واذا لم يدعم العمل المهني بجهد بحثي. فان تجاوز الهنات والمصاعب سيتأخر وقتا اضافيا، سيكلف المؤسستين والدولة، مالا اضافيا، وسيؤخر عملية الحسم المطلوبة في ميدان القتال. ومع هذا وفي موضوع حيوي مثل هذا، لا بد من الاشارة الى أن كل من وزارتي الداخلية والدفاع، المؤسستين المعنيتين بالامن واعمال القتال الدائر، قد سعتا حثيثا لتشكيل دوائر ومديريات في ظروف صعبة. حاولتا فيها تجاوز بعض العقبات. نجحتا في بعضها وأخفقتا في أخرى، وهذا هو

المنطق السائد في العمل والحياة. لكنهما وبحدود عام ٢٠١٢ تجاوزتا معا حدود الاخفاق الذي يمكن ان يعيق المسيرة. ان النقص الاكثر وضوحا يأتي في مجال البحث العلمي الامني والعسكري الذي لم تعطيه الوزارتين اي اهتمام منذ تاسيسهما ثانية، على الرغم من اهميته في دعم وتعزيز عملية إعادة البناء، وتشخيص العقبات التي تقف حائلة دون اتمامها.

ان الخلل الذي كان موجودا في الهيكلية التنظيمية للجيش والمؤسسة الامنية "الداخلية" في بداية التشكيل، لا يقتصر عليهما فقط، إذ إن الوقائع تؤشر أن عموم وزارات الدولة، ومؤسساتها التي ألغيت وأعيد تشكيلها، عانت من نفس المشاكل والمعوقات التي تتطلب حشد الجهد، والعودة إلى الاستفادة من الكفاءات الموجودة وبأسلوب إدارة وتنظيم علمي يؤمن حاجة البلد إلى النهوض وإعادة البناء.

الفصل الرابع

المؤسسة العسكرية
في العهد الديمقراطي

الفهم الخاطئ للديمقراطية

لم تقبل أمة ، احترمت نفسها ، عبر هذا التاريخ الطويل ، أن يتجه عسكرها الذين رسموا وحافظوا ببنادقهم حدود خارطتها الجغرافية ، دخول السياسة. ويوم سُمحَ بدخول احزابها الى مقرات وثكنات وتنظيمات الجيش والمؤسسة الامنية العراقية ، استثناءا من العرف الغالب عالميا ، نهاية ستينات القرن الماضي ، انتقل ضابط الصف المهيئ نفسيا وتحصيليا لان يكون هكذا ، الى مرتبة الضابط ، لأنه عضو قيادة فرقة في الحزب الحاكم. وحمل الضابط الذي لم يكمل الثانوية ، ولم يتخرج من الكلية العسكرية شارة الركن. ورقي الجندي الذي جاء مكلفا بالخدمة الالزامية إلى رتبة نائب ضابط ، والشرطي الى مفوض ، لانه عضو في الحزب القائد. وَجُلب المعلم ، والمدرس والحقوقي والعامل الى صفوف الجيش. منح رتبة ضابط لأنه بدرجة حزبية متقدمة. فهبطت قيمة الضابط ، وتدنت مستويات كفاءته المهنية ، وتردى انضباطه ، وتدهورت ثقته بنفسه وقياداته العليا وهيئات ركنها. وتعممت جزافا كلمة رفيق بدلا من سيدي. وحل الانضباط الحزبي ، بدلا من الضبط العسكري. فضاعوا ، وضيعوا الجيش ومؤسسته العسكرية في أول مواجهة جادة مع خصم قوي في ميدان القتال المفروض عليهم حزبيا. وفوق هذا الضياع ، وعندما جاءت الفرصة للتخلص منه والعودة الى ميدان المهنية ، بجيش جديد يستحقه العراق ، خطى

الاجنبي بعد دخوله بغداد من باب الاحتلال ، خطوة شطب العسكر ، ومهنيتهم من على الخارطة السياسية للبلاد ومن التاريخ. وقَصر السياسي الذي وصل الحكم من باب الانتخاب الديمقراطي ، في عدم ادراكه مخاطر شطب العسكر من على الخارطة السياسية ، وعدم انصافه المشطوبين ، المحبطين. ومغالاته بتوجيه النقد والاتهام لمواقفهم القديمة ، واستمراره باجتثاثهم.

وهم الديمقراطية عسكريا

كذلك لم تقبل أمة ، تقدر حاضرها ، دخول الديمقراطية فلسفة ، وسلوكا ميادين عسكرها الضبطية. ويوم توهم البعض من المنتسبين إلى المؤسسة في الزمن الجديد من الجنود والشرطة المتطوعين ، وضباط الصف الأحداث ، أنهم مشمولون بخطوات إرساء الديمقراطية ، اعتقدوا أن الواحد منهم هو من يقرر المكان الذي يخدم فيه ، والسلاح الذي يحمله ، والعدو الذي يقاتله ، فتسببوا في اعاقة خطوات البناء المهني لجيشهم وديمقراطية دولتهم معا... مثالها القريب ، تجربة لتوزيع وجبة من المتطوعين ، المتدربين منتصف عام ٢٠٠٥ على الوحدات المطلوب إكمال النقص فيها من الأفراد ، حسب خطة توزيع مركزية لرئاسة اركان الجيش. رفض بعضهم هذا التوزيع ، لأنه توزيع يضعه في منطقة غير منطقته ، وسط عشيرة غير عشيرته. وتمرد البعض الآخر لعدم استمزاج رأيه بالتوزيع ، حتى خلع بزته العسكرية أمام الفضائيات التي دخلت إلى المعسكر أو أُدخلت تحت بند الانفتاح الديمقراطي الجديد ، فصورت ونقلت نقلا حيا الى العالم واقع لم يكن الاول في سلسلة وقائع عصيان خلال السنوات التي سبقته ، ولم يكن الاول في الاخلال بالضبط من قبل المتدربين. لكنه الاول في تعمد اظهار الخلل على المتلقين بالصورة والصوت ، وكأن القائمين عليه يريدون أن يثبتوا للعراقيين ، وغيرهم أن هذه المؤسسة الجديدة لا علاقة لها بالعراق. وإن جنودها ليسوا جنودا أكفاء لمقاتلة الإرهاب. وإن مستقبل العمل فيها غير مضمون ، والتعويل عليها بحفظ الأمن غير موثوق. عصيان بالمعنى العسكري ، يستحق التوقف عند جوانبه ذات

الصلة بالتدريب الذي يفترض أن يشمل مواداً عن الضبط أكثر مما هو جار ، ويتضمن مفاهيم الوطنية التي يفترض أن تلقن لعموم المنتسبين. بالاضافة الى المحاضرات الاعتيادية عن مخاطر الإرهاب التي دقت جميع الأبواب لأكثر من سنتين.

التزامات الخدمة بعيدا عن الديمقراطية

يساق المتطوعون وحتى يومنا هذا عام ٢٠١٢ ، بطريقة تقليدية تتأسس على اتفاق مكتوب بين المتطوع والجهة الادارية التي تمثل الجيش ، وابان فترة تدريبه لا يتلقى محاضرات وتدريبات خاصة تتعلق بالخدمة الوطنية ، ولا يخضع لاي التزامات بالخدمة العامة في المكان الذي تحدده الجهة العسكرية ، يبدو من سلوك العصيان المذكور اعلاه ، ان المتطوعين لم يفهموا طبيعة الديمقراطية ، وان ضبطهم آنذاك لم يكن كاملا ، وفهمهم للخدمة العسكرية لم يكن كافيا. وانهم يحتاجون فعلا الى الخضوع بشكل كامل لضوابط الخدمة العسكرية ، ولقانون العقوبات العسكري الذي تحاسب مواده من يتجاوز ، ويخل بمعايير الضبط والالتزام. ويحتاج الآمر والمدرب في ميدان الخدمة الفعلية وساحة التدريب العملية الى الايمان بأن التجاوز ، والتهاون في أمر المحاسبة سَيُغرق المؤسسة برمتها في أتون الفوضى ، والاضطراب التي يحول حدوثها دون إعادة بناء الجيش ، بقدرة كافية على حماية دولة الديمقراطية.

التسرب السلبي داخل البنية العسكرية

بسبب تلك النواقص في الاعداد والتدريب ، وبسبب نوايا الأجنبي غير المعروفة ، دخل المؤسسة العسكرية والأمنية في الوجبات الاولى ، أشخاص ساقطين ، وآخرين مجرمين ، وأميين منحوا رتبا ، ودرجات بينهم على سبيل المثال شخص كان محكوما بتهم تزوير لخمس وأربعين عاما ، أطلق سراحه بعفو من صدام قبل السقوط ، وبعده منح من قبل قوات الاحتلال رتبة نقيب ، رأى أنه مغبون فيها ، كونه من المتضررين ، فبدأ السعي للترفيع إلى رتبة مقدم ، وحصل عليها في ظل

غياب المعايير. وآخر ملازم في الجيش السابق حكم علية بالسجن ، والطرد لسرقته جهاز من وحدته بعد سنة من التغيير وجد برتبة عقيد ، وغيرهم عشرات وربما مئات يشكلون وجودا وان قل في السنوات الاخيرة ، يسهم في عمليات الاعاقة والهدم[١٦]. ومع هذا ، فإن منطق الحاجة إلى بناء دولة سوف لن يسمح باستمرار الخطأ إلى الأبد رغم جسامة الخسارة ، وسوف يدرك بسببه الحالمون أن أحلامهم أضغاث أحلام ، سيفيقون منها حتما. وسيجدون أن الحكومات التي لا ترسي قواعد صحيحة لعسكرها الوطني ، سوف لن تحصل على دعم وتقدير الجمهور. وسيدركون ان الدولة التي يقود عسكرها قادة غير أكفاء ، ستكون عرضة لأطماع الغير. وسيجدون أيضا أن أمنهم الشخصي ، سيكون عرضة للتهديد بغياب العسكر المهني رغم كثرة أعداد الحمايات الخاصة ، وركوب السيارات المصفحة ، عندها سيترحمون على عسكر موسى الكاظم ، وعلى أولئك الضباط الذين أرسوا قواعده المهنية التي أفسدها السياسيون لتسع عقود.

حيادية العسكر في النظام الديمقراطي

إن الأساليب الخطأ التي أتبعتها الحكومات المتعاقبة في تحديد علاقة المؤسسة العسكرية بالدولة ، والتي انتهت في العقود الثلاثة الاخيرة التي سبقت التغيير ، لأن يكون منظمة حزبية يسهل تحريكها ، والسيطرة عليها ، مكونة صورة مشوهة للعسكر في عقول السياسيين الجدد ، يصعب محوها ، وعلى أساسها اصبحت عملية إعادة البناء لا تتوقف فقط عند محاولات وجهود العسكريين قادة ومنتسبين ، بل ومدى تفاعل حصولها كعملية بناء مع جهود السياسيين ، وتقديرهم لمهام العسكريين ودعمهم من أجل تحقيق تلك المهام. وفي هذا الجانب ولكي يكون العسكر مهنيين منضبطين ، يتحركون في محيط الدولة الديمقراطية على وفق الدستور بعيدا عن التدخلات الشخصية ، والنوايا الحزبية ، لا بد وأن تكون للمؤسسة ، علاقة واضحة المعالم بالحكومة من النوع الذي يبتعد فيها السياسيون عن التدخل في شؤونها المهنية. ويبتعد المنتسبون عن التدخل بالسياسة. على ان تلتزم الكتل السياسية بهذا

التحديد ، لانها في الواقع ولغاية ٢٠١٢ مستمرة بتقديم مرشحيها من الضباط ، والمراتب بكتب رسمية أو تتوسط لهم عند المؤسسة العسكرية من أجل الانتماء إلى الجيش والشرطة الجديدين ، وهذا توجه يشكل خرقا لمفهوم عدم التدخل بالسياسة الذي تتحسس الأحزاب عموما من احتمالات وجوده. هذا وقد تأشر في اول انتخابات جرت للجمعية الوطنية نهاية كانون الثاني ٢٠٠٥ وجود ضباط برتب عالية مستمرين بالخدمة قد رشحوا لعضويتها ، دون أن تتحرك الوزارة لمنع الترشيح ، أو السعي لإحالتهم على التقاعد ، كما يفترض ان يكون ، لكنه واقع حال ، تم تجاوزه في انتخابات عام ٢٠١٠ اذ طلب من الضباط المرشحين ، تقديم طلب الاحالة على التقاعد مسبقا.

علاقة المؤسسة العسكرية بالسياسية

العسكر منفذ لاوامر السياسية ، في علاقةٌ خاصة ، تُثبتّ على ضوئها صلاحيات الاستنفار ، وقرار الحرب ، والاستخدام الداخلي لاغراض الامن ، الواردة في مواد الدستور. على ان تقاد القوة القتالية للمؤسسة العسكرية من رئاسة اركان الجيش ، ويتحدد دور الوزير في محيطها بالإشراف العام ، وتنفيذ سياسة الحكومة الدفاعية ، وفقا لصلاحيات واضحة لكلا الطرفين الرئيسين لهذه المؤسسة. لان منصب الوزير سياسي ، قد يتقلده شخص ، لا يعلم ابسط مبادئ العسكرية ، كما حصل بالنسبة الى وزير الدفاع في الحكومة الانتقالية ، الذي نزل الى ميدان القتال دون اية معرفة عسكرية ، وبدأ يتكلم بامور تعبوية ، أخطأ في بعضها ، فاعطى انطباع سلبي لدى المنتسبين. علاقة تتاسس على عقيدة عسكرية دفاعية ، مناسبة لوضع العراق الداخلي متعدد القوميات والطوائف ، وظروفه الخارجية كبلد محاط باقليم عربي ، وإسلامي. وتتاسس على مهام محددة للقيادة العسكرية ، تبعدها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، وتبرز دورها في الدفاع عن حدود العراق وأمنه الخارجي.

علاقة تُدرس طبيعتها في الكليات العسكرية ، والأركان بشكل مركز ، ويحسب حساب ضوابطها التي تبقي المؤسسة العسكرية ، وجيشها على الحياد ، لتجاوز

التأثيرات الجانبية لتوجهات حكم الأحزاب ، والطوائف ، والأقوام ، وتطبيقها عمليا ، ومحاسبة من ينحاز اليها ، ويعمل معها خارج الضوبط. ويتم فيها التنبه الى رفض تقسيم المناصب القيادية للجيش على الأحزاب ، والطوائف ، والأقوام ، التي بات بسببها كل طرف يسعى لتوسيع حصته من المتطوعين ، ويحسب منافع جماعته ، وكتلته من خطوات إعادة البناء وتوزيع العقود ، التي كونت جيشا في داخله بعض مشاعر الفرقة والتمزق ، لا يمكن ان تنتهي في النفوس الا بالعمل الجاد لإسناد مناصب القيادة ، والركن إلى مهنيين مستقلين ، ومن المشهود لهم بالكفاءة ، والوطنية ، والإخلاص. وان يكون فيها القبول في الكليات ، والمعاهد العسكرية في هذه الفترة والمستقبل القريب على أساس النسبة السكانية لعموم المحافظات العراقية ، يستبعد من خلالها التوجه الطائفي والقومي للقبول ، ولو مرحليا وبما يلائم فترة الانتقال الى الديمقراطية التي اتسمت بالتناحر والصراع في ساحة معركة اتجهت فيها الكتل والاحزاب والاقوام باتجاهات خاصة دون افتراض اتجاهها جميعا نحو العراق ، على ان يعاد النظر به بعد فترة من الاستقرار والنضج التي لا يفكر فيها العراقي ان حاكمه من طائفة اخرى وان موقفه من الحاكم والحكم مرهون بانتماءه للطائفة الاخرى ، عندها يمكن العودة بالقبول الى عامل الرغبة والاستعداد النفسي ، والمستوى التحصيلي والصحة العقلية والبدنية. وهنا يقتضي التنبيه الى ان مديرية القبول في وزارة الداخلية نجحت عام ٢٠١١ بعمل برنامج آلي للقبول في كلية الشرطة ومعاهدها ، والى التعيين بالوظائف والدرجات الشاغرة فيها ، على اساس المفاضلة بين المتقدمين من كل المحافظات العراقية ، وبنسب لكل منها على وفق التعداد السكاني المثبت لها في وزارة التخطيط ، بخطوات تبدأ بالتقديم من خلال موقعها الالكتروني. علما ان البرنامج لا يمكن التدخل في خطواته من احد بالوزارة ، لان اي تدخل يرصد من ادارة الموقع المسجل في بريطانيا ، فسجلت سبقا وطنيا في هذا المجال اذا ما سارت عليه وزارة الدفاع يمكن ان تتجاوز الكثير من معاضل الانحياز والتسييس.

ان العلاقة بين العسكر والمرجع السياسي ، تتثبت بالتدريج ، على وفق الخطوات

المذكورة في اعلاه ، ومعها خطوات مضافة ، لاعادة قيمة وكرامة ووطنية القوات المسلحة ، بخطوات تعبوية تنسقها رئاسة الاركان مع بعض الاختصاصيين ، والباحثين العسكريين. وأخرى إستراتيجية تقترحها الوزارة على الحكومة التي تنفذ بعض بنودها. اذا ما وضع في الحسبان تسلل العديد من الاشخاص الاميين وشبه الاميين الى البنية العسكرية ، وكثر الاخطاء الحاصلة ، التي قللت من قيمة العسكر وأخلت بالكرامة العسكرية ، وبالمستوى الذي لا يتلائم والطلب منهم على وفق العلاقة بينهم والمرجع السياسي ، أن يكونوا مقاتلين من أجل الوطن بدوافع ذاتية.

مسؤولية الحكومة في حيادية العسكر

إن من المشاكل التي رافقت عملية التغيير ، وإعادة البناء المؤسسي للدولة ، واجهزتها الامنية والعسكرية ، مشكلة التجاوز العمدي على خطى الديمقراطية ، وفي ظل هذا التجاوز ، كان العسكر الحلقة الأخطر في التعامل ، لأنهم وعبر كل الأزمنة والمجتمعات كانوا أداة الحكومة في تطبيق بعض جوانب السياسة ، وبسببها باتوا يتأثرون بطبيعة إدارة الدولة للعملية السياسية فيما إذا كانت بصيغ الديمقراطية الفعلية أو الديكتاتورية المغلقة ، واذا ما اصطبغت بالصبغة الوطنية النزيهة أو التابعية الفاسدة. لأنهم يتلمسون بحسهم العالي تلك الطبيعة منذ اللحظات الأولى لاستلامهم أوامرها ، في التعامل مع الأهداف التي حددت لهم في الدستور ، أو تلك التي يكلفون بها للضرورات الأمنية ، وتبعا لتطور الأحداث ، وعلى هذا الأساس يقع عبئ حيادية العسكر ، وابتعادهم عن السياسة والتدخل في شؤون الدولة ، وزيادة مستويات وطنيتهم ، والالتزام بالعراقية الأصيلة ، على الحكومة المركزية التي تدير عملية تأثرهم بأوامرها الصريحة ، وعدالتها في إدارة المجتمع ، ونواياها للتعامل الصحيح معهم. وهو والأوامر التي تعوّدَ العسكر سرعة ودقة تنفيذها ، عبئ يمكن أن تخرجه الحكومة كنهج تفكير ، وتعممه من خلال الوصايا ، والتعليمات ، ملزمة التطبيق. من هذا يمكن القول أن المشكلة الأولى في علاقة العسكر بالحكومة ومديات التزامهم بأوامرها ، والدفاع عن وجودها تكمن في شكل الحكومة وبرامجها لما يتعلق بادارة شؤونها

والمجتمع. ومدى التزامها بالسلوك الديمقراطي في علاقاتها وتعاملها مع مؤيديها ومعارضيها على حد سواء ، بعيدا عن الغوص في تيه الشعارات والتبريرات. ومقدار التقيد بالنهج الوطني العام ، دون الانحراف تحت ضغوط الضرورة الحتمية والحاجة اللازمة.

في مثل ظروف العراق غير المستقرة التي اعقبت التغيير لا مجال الا ان تكون البداية في شكل الحكومة ، وأساليب تعاملها على وفق الديمقراطية الصحيحة ، ولكل مجالات الحياة... استحقاق يؤمن حيادية العسكر ، ويديم تطوير مهنيتهم ، فيه سيجدون أنفسهم ينفذون أمر الحكومة بطواعية ورحابة صدر ، وإن كانت على حساب دور فقدوا فيه بعض سلطاتهم ، وستجد فيه الحكومة تنفيذ سلس لاوامرها الدفاعية. انها مهمة كانت للسنوات التسع الماضية صعبة ، وستكون كذلك بعدها بعدة سنين ، لان السياسيين فيها لم يتخلصوا بعد من أفكار مضادة للعسكر ، علقت في ذاكرتهم منذ الزمن السابق. ولم يتخلص العسكر من الرغبة في التدخل ومد النفوذ. ولم تسمح الفرص التي اتيحت للمرحلة ، باكتسابهم كطرفين متقابلين خبرات التعامل الصحيح ومما ينتج الحيادية ، والتفرغ لمهام قتال تعزز وجود وطن موحد فيه يعيشون. هذا وما دمنا في موضوع الحيادية الافتراضية للعسكر في نظام كذلك افتراضي ، يقتضي التنويه الى ان الجيوش والمؤسسات العسكرية في عموم المجتمعات الديمقراطية ، لا تُقحم في قضايا الامن الداخلي الا في الازمات والكوارث غير الاعتيادية ، لاسباب مهمة بينها:

١. تجنيب الجيش تأزم علاقته بالمجتمع الداعم لوجوده ومعنوياته التي يفترض ان تكون موجودة أثناء الحروب ، اي ابقاء العلاقة جيدة لضمان التأييد والدعم المطلوبين. اذ ان كثر الاختلاط يعني احتكاك تأثير وتأثر ، وتبادل مصالح وتجاوز على القوانين ، ومشاعر عدوان متبادل.

٢. المحافظة على بنيته المهنية ، لان الانشغال بامور داخلية ولفترات طويلة ، يعني ابتعاد وحداته عن ساحة العرضات ، واختلاط منتسبيه بالتجاوز والخطأ الذي

يكسبهم قدر من الانحراف ، ويقلل من ضبطهم ، واذا ما اقحم بدافع الضرورة كما هو حاصل في العراق للسنوات التسع الماضية ، سيكون من الانسب اعداد برامج لإعادة التأهيل النفسي لمنتسبي الوحدات مع كل فرصة راحة ، وإعادة تنظيم. لان تنفيذ مهام القتال بالضد من الارهاب لجميع منتسبي الوحدات التابعة للجيش وباقي القوات المسلحة ، تعني قيام بعضها وتبعا لظروف الاشتباك باقتحام البيوت وتفتيشها ، وتعني نصب سيطرات ونقاط تفتيش في الشوارع الرئيسية والفرعية وبين البيوت ، والقيام بمهام الحمايات الشخصية لمسؤولين ، الامر الذي يتطلب اقتراب من المواطن ، وتعامل معه تعاملا مباشرا ، تَعلَقْ بسببه حتما كثير من مسالك الخطأ ، يصل بعضها الى قبول الرشوة ، والتهاون مع قوى ارهاب ، حد المشاركة معها ، وبيع اعتدة ، ونقل متفجرات ، واخذ حبوب مهلوسة ، وتكاسل واهمال ، وتأثر بآراء الشارع حد القيام بتوجيه النقد العلني لمؤسسات الدولة وقادتها ، وهذه مع اخرى غيرها تعكس صورة غير ايجابية للمهنية العسكرية وللقدرة القتالية ، يمكن تلمس بعضها او غالبيتها بشكل واضح او مغلف حتى عام ٢٠١٢ عند الاقتراب من الوحدات او الاختلاط بالمنتسبين عن قرب.

العسكر وسط المجتمع الديمقراطي

ان العسكر كمؤسسة اجتماعية ، تختلف عن باقي مؤسسات الدولة من حيث الانضباط ، وتقبل العيش تحت الخطورة ، والضغوط شبه المستمرة ، لكنها واحدة من تلك المؤسسات التي تؤثر وتتأثر بما يحيط بها ، وبحركة الحكومة للتطوير والإصلاح ، عليه يكون من الأجدى التركيز على مساعدتها بكل السبل المتاحة سعيا إلى إكمال تهيئتها عمودا من أعمدة الاستقرار ، والدفاع عن العراق وطنا ديمقراطيا آمنا في وقتنا الراهن ، وفي المستقبل البعيد.

كما ان مفهوم الجيش الجديد ، والشرطة الجديدة قد اختلط في مخيلة العراقيين عسكريين ، ومدنيين لعموم المرحلة التي اعقبت التغيير ، حتى أصبح اللفظ مثيرا للاستغراب ، أو عدم القبول للمتلقين أحيانا ، وخاصة عندما يقارنوا بعض جوانب

القوة ، والضبط ، بين القديم ، والجديد فتكون المقارنة في ظروف الشد والتوتر ، ومصاعب الحسم في غير صالح الاثنين معا ، وهذا يلقي المزيد من الاعباء على المنتسبين لان يَفهموا واقعهم السائد ، ويُفَهِموا الحكومة طبيعته ، ويعملوا سوية على إزالة الخطأ فيه وتعزيز الصحيح ، علما ان الفرص موجودة وبعض الامكانات متاحة من خلال الاستعراضات ، والاحتفالات التي تقربهما مؤسستين وطنيتين ، من الشعب الذي يمنح وحده شهادة الوطنية بتقدير.

إن الحيادية وسط مساعي الترميم واعادة التشكيل لمؤسسة عسكرية ، وقوى امنية في ظروف الحرب والقتال ، والانحراف ، وشدة الصراع بين الكتل والجماعات ، مسألة ليست سهلة ، لكنها ممكنة فقط عندما تَحسن النوايا من قبل الجميع من خارج المؤسسة ومن داخلها. ويستشار الخبراء ، والمختصين في كل ما له صلة بجوانبها الفنية التي يفتقر إلى بعضها علميا أصحاب القرار السياسي والعسكري في آن معا. وستكون سهلة جدا عندما يقتنع السياسيون المشاركون في الحكم ، والموجودون خارجه أن جيشهم وشرطتهم وامنهم لا يهددون وجودهم ، ولا يستهدفون استمرارهم في قيادة البلاد. وعندما يقتنع كذلك عموم العراقيين أن وجود مؤسسة عسكرية واخرى امنية قويتان هو الأساس في تحقيق تمنياتهم في الأمن ، والاستقرار. وهو الكفيل بحماية الديمقراطية التي يريدون دون الانحياز لاحد أطرافها الموجودين في الحكم او المعارضين له*.

---

* إن الاراء والافكار التي طرحت في متن هذا الباب، التي وردت في أعلاه، معبرة عن الجانب السلبي الواضح المعالم لا تعني بطبيعة الحال عدم وجود الايجاب في هذه المسيرة الطويلة التي أسهمت في التقليل من أثر الحرب الدائرة ضد الإرهاب والحيلولة دون أمتدادها ، والتي شاركت فيها القوات المسلحة بكافة صنوفها بمستوى من الأداء يمكن قبوله في ظروف العراق الحالية ، وبمقاييس اليوم غير الدقيقة ، وعدم ذكرها هنا او تحت العناوين الاخرى يأتي منسجما وطبيعة الغاية التي حددها الكاتب لهذا الكتاب، والتي تتأمن فقط من خلال المناقشة التحليلية ، لأوجه السلب والقصور التي تقود الساعين إلى الاصلاع، والتصحيح نحو أهدافهم في بناء مؤسسة عسكرية وامنية عراقية وطنية قادرة على الدفاع عن أرض، وشعب العراق بكفاءة وأقتدار.

كما انها اي الحيادية مسألة صعبة وسط هذا الكم الهائل من التخريب المفاهيمي والانحياز الفكري لعموم ابناء المجتمع العراقي ، سواء العسكريين منهم او السياسيين اذ اننا نجد وببساطة اختلاف في الرأي والتقدير لجميع ما تطرحه الحكومة من افكار للتعامل مع مواقف قتالية.

فعند توجه العسكر لمقاتلة ارهابيين خارجين على القانون في الرمادي مثلا ، سرعان ما يختلف معها عديد من الضباط السنة ، والعكس صحيح ايضا سيختلف معها البصريون الشيعة عند توجهها لمقاتلة الخارجين على القانون في محيط محافظتها ، وكذلك يفعل النجفيون وهكذا اختلاف في الرأي والمشاعر سيحول دون وجود الحيادية المهنية لعسكر تقتضي الضرورة تنفيذه مهام قتال في كل مناطق العراق المكونة من اقوام وطوائف ومذاهب مختلفة.

الفصل الخامس

النفاذ الحزبي المعاصر

اتجاهات النفاذ الحزبي

ان عملية التسييس التي اسهمت مع أخطاء الادارة السياسية للبلاد في الزمن السابق بتهيئة الجيش وباقي القوات المسلحة الى اتون النهاية السلبية المحتومة، استمرت نهجا في غالبية العقلية السياسية التي تشاركت في ادارة البلاد بعد حصول التغيير، كانت هذه المرة تسابقا في النفاذ الى البنية العسكرية من عدة جهات سياسية، بطرق شتى منها الرسمية عن طريق عملية الدمج للميشيات الاحزاب السياسية بالقوات المسلحة، وغير الرسمية عن طريق التسلل الى المؤسسة العسكرية بكسب ضباط مستمرين بالخدمة الى صفوفها كسبا حزبيا، واستمالة آخرين للانحياز اليها، متكئين في خطواتهم هذه على حالة الضعف التي تكونت في النفوس، ودفعت البعض من الضباط الى السعي للاتكاء على جهة حزبية نافذة لتقوية موقفهم في البقاء والاستفادة، وعن طريق توسيع سلطة الكتلة الحزبية الحاكمة على المؤسسة العسكرية والامنية المنفذة. انها توجهات واضحة من خلال الحضور الملموس والمتكرر لبعض نواب الكتلة السياسية النافذة لدوائر وزارتي الدفاع والداخلية، وكثر اتصالاتهم بالقادة العسكريين والامنيين هاتفيا، واكثر وضوحا وسعة في الحكومات المحلية التي تحاول السيطرة والتحكم بالقرار العسكري والامني باحتكار اختيار وتنحية القائد المعني، كما هو قرار مجلس محافظة النجف عام ٢٠٠٦ بعزل

مدير شرطتها اللواء عباس عبد الكريم ، ومنحه إجازة طويلة الأمد بحجة ازدياد التوترات الأمنية في المحافظة ، وما يشبهه حصل لمدير شرطة محافظة بابل اللواء الطيار قيس المعموري ، الذي دخل الجمهور المسّيّس طرفا في الاحتجاج على عملية العزل التي سعى اليها مجلس المحافظة في نفس الفترة الزمنية.

ان الحالتين عمليتي عزل سياسي بحجج امنية ، جاءت على وفق تفسير الساعين اليها بمقدار السماح بامتداد نفوذهم والتابعين لهم في المؤسسة العسكرية والامنية ، ومقدار التحجيم الحاصل لنفوذ الآخرين غير المتوافقين معهم. عزلٌ وان جاء متوافقا مع القوانين التي وُضعت اجنبيا بداية التغيير ، لتعطى حق الاشراف للمجلس على انتخاب قائد الشرطة ، وحق اقالته ، لكنه حقٌ لم يكن تطبيقه دقيقا ، وحقٌ وضع في الاصل وبما لا ينسجم وطبيعة الادارة والشخصية العراقية الميالة الى الاستحواذ والسيطرة ومد النفوذ. وهنا يقتضي منطق التجربة ، القول ان مسألة الانتخاب الخاصة بقيادات شرطة المحافظات ، وعزلهم التي تمسكت بها مجالس المحافظات العراقية كانت خطأ ، أوجدته سلطة الائتلاف يوم اعتقدت أنها ستبني قوات شرطة على الطريقة الأمريكية التي يتبادل الإدارة في جميع ولاياتها حزبان وفي عراق الحاضر مئات من الأحزاب ، ويتنحى رجال الكنيسة فيها جانبا ، والقائمين على الجامع يقاتلون من أجل الدور الأعلى في قيادة البلاد ، والولاء هناك إلى العَلَم الواحد ، ويتجزأ هنا بين القومية ، والطائفة والمنطقة ، وغيرها معالم اختلاف حضارية تجعل التحكم بعزل مدراء الشرطة ، واختيار بدلاء لهم بهذه الطريقة المستنسخة كارثة يمكن ان تحوّل قيادات الشرطة مستقبلا إلى مليشيات حزبية ، لا تأتمر بأوامر وزارة الداخلية التي تمثل مرجعيتها الفاعلة بعيدا عن تأثير الأحزاب.

خسائر النفاذ الحزبي

ان الطريقة المذكور للنفاذ والسيطرة ، حصيلتها خسارة جسيمة للعملية الأمنية التي تتأسس في جانبها السياسي على رضا الجميع واقتناعهم ، واستعدادهم للتضحية ، وقبولهم سلطة الحكومة قاضيا منصفا لهم ولغيرهم ، وابتعادهم طواعية عن

التآمر ، والالتفاف والصراع باستخدام القوة. وتفضي أيضا إلى تصدعات ، وشروخ في جدران خطط الحكومة الأمنية لأن مساعي التوسع من هذا النوع ستسمح بسيطرة أصحابها على مديرية شرطة المحافظة كأداة ضبط أمنية ، وقوة ردع مسلحة واستخدامها لأغراض الحصول على مزيد من التوسع والامتداد ، وتحقيق المصلحة الخاصة للجماعة والكتلة والحزب على حساب المصالح العليا للعراق. وتفضي من جانب آخر إلى الحصول على فرصة التأثير سياسيا على قيادة ومنتسبي القوة العسكرية للجيش في المنطقة باتجاه دفعهم إلى غض الطرف عن تحركات قد يقوم بها الأتباع المسلحون لأغراض التأثير وتعزيز النفوذ ، الأمر الذي يثير الآخرين حتما ، ويدفعهم إلى التفتيش عن وسائل وأدوات مضادة سيكون النفوذ الحزبي اي التسييس هو المتيسر منها في وقت بات البعض من الضباط يتقبلون وبعضهم يرحبون به.

إن العزل على وفق النفوذ السياسي الكتلوي بالمجالس لمن لا ينسجم سياسيا ومصلحيا واتجاهات المتنفذين داخله ، بعيدا عن سيطرة المركز "الوزارة" القادرة على التقييم الصحيح ، وتقدير أوجه الخلل والإصلاح يعني اختيار بدلاء بنفس طريقة النفوذ ، وعلى ذات الأسس الخاصة بالاختيار الديمقراطي تحت رغبة وتأثير الأغلبية التي تنتمي إلى كتلة أو مجموعة واحدة ، تسعى في تحركها السياسي والاجتماعي غير الناضج بعد ، إلى زيادة أغلبيتها في المجلس حد السيطرة التامة على احد فروع القوات المسلحة محليا ، وفق فلسفة الحزب القائد التي عاش العراق تحت مظلة ديمقراطيته المركزية ، فترة شهدت اعلى مستويات التدمير للبنية العسكرية.

مساعي الاستحواذ الحزبي

ان أمعان النظر الى مجالس المحافظات المنتخبة في السنوات التسع الاولى ما بعد التغيير"وقت اتمام هذا الكتاب" والى مراكز القوى في داخلها ، وطبيعة الصراع الجاري فيما بين اعضائها ، يبين وبشكل واضح توجهات حثيثة لبعض الاحزاب والكتل السياسية من اجل زيادة هامش الاستحواذ ، والتأثير في القرارات المتخذة ، التي تفضي إلى نفع ملموس لذوي التأثير في تلك المجالس ، وضرر مضاف لآخرين فيه لم تتوقف

على الشرطة التي سمحت القوانين بالسيطرة عليها ، وتوجهت صوب الجيش باساليب صراع وتبادل اتهامات مغلفة بمساعي استحواذ ، بينها على سبيل المثال توجه كتل سياسية مشاركة في الحكومة باتهامها بعد عام ٢٠١٠ علنا بالتفرد بالسلطة ، وتابعية مكتب القائد العام للقوات المسلحة الى رئيس الحكومة ، والسيطرة على المناصب القيادية المهمة في وزارتي الدفاع والداخلية ، وطرحت مع الاتهام افكار لتقاسم السلطة الامنية والعسكرية مع رئيس الحكومة. تقاسمٌ تعتقده تلك الكتل الساعية ضمنا للاستحواذ ، توزيع ضباط تابعين لها او مؤيدين لخطواتها في مكتب القائد العام ، وبعض المفاصل القيادية في الوزارتين ، وكأن قيادة العسكر والامن من وجهة نظرها برلمان يجري فيه التصويت لاتخاذ قرار بتحريك وحدة عسكرية للتعامل مع موقف قتال بالضد من مجموعة ارهابية. وبينها تنافس غالبية الكتل والاحزاب منذ الايام الاولى لاعادة التشكيل على كسب بعض الضباط القادة لتمشية قوائمها الخاصة بالتطويع ، والجري بقوة من أجل زرع المنتمين اليها في جسم المؤسسات العسكرية بوسائل عدة بينها اغواء بعض الضباط ، والضغط على الحكومة في محاولة للتأثير عليها لما يتعلق بتسمية بعض القادة ، او الحيلولة دون تسمية آخرين ، الى مستوى اشتكى فيه رئيس الحكومة في مقابلة تلفزيونية مع فضائية العراقية مساء يوم ٢٠١٢/٥/٩ من انه قد ارسل اسماء قادة الفرق الى البرلمان منذ فترة طويلة ولم يجري التصويت عليهم ، وهم ينتقدونه على تعيين قادة بالوكالة ، لغرض تمشية ومعالجة الوضع الامني. وبينها ايضا محاولة بعض الكتل السياسية احتكار بعض المناصب القيادية العسكرية التي أعتبرتها حصصا مقننة للمكّون او القومية أي للحزب والكتلة.

الهدم في عملية النفاذ الحزبي

الاستحواذ خاصية اصبحت ماثلة في سلوك السياسة العراقية الجديدة ، عززت وجودها معالم الاضطراب وعدم الاستقرار الذي لم يسمح لسلطة الحكم بتحديد أهداف الدولة عسكريا ، وتسمية المصالح الوطنية التي لا يمكن المساس بها عسكريا وسياسيا ، ولا بتحديد مصادر التهديد الموجودة والمحتملة التي يمكن أن يخل

استهدافها بالمصالح الوطنية ، داخليا وخارجيا ، وكذلك بتأشير العدو والعدو المحتمل. حتى ان احدا لم يجرؤ طوال سنوات مضت من أن يذكر عدوا ، وكأن العراق يعيش وحيدا في هذا العالم المتصارع بلا أعداء وأعداء محتملين ، ولم تسمح أيضا بتوصيف سلوك التدخل المباشر أو غير المباشر لبعض دول الإقليم فيما إذا كان تهديدا لمصالح العراق العليا في الأمن وبناء الدولة الديمقراطية. وهذا بمجمله قصور ترك فراغا ، حاولت بعض الكتل والاحزاب ملؤه بدعوى الحاجة والمعرفة والاستحقاق الوطني لتوسيع هامش الاستحواذ. وكون أزمة في ظروف اضطراب أمني ، دافعت لابقاء الجيش يدور في فلك تيه لقتال غير واضحة ملامحه ، يحدث بعضه بسبب الاستحواذ والتسييس الجاري حتى لمصادر التهديد. اذ وفي الوقت الذي ترى فيه كتلة الائتلاف الوطني على سبيل المثال ان احد مصادر التهديد هي السعودية ، وبعض دول الخليج ، ترى القائمة العراقية ان ايران هي المصدر الاقوى للتهديد ، وهي العدو رقم واحد.. تناقض سياسي تصارعي استحواذي امتد ولو بشكل غير مباشر الى محيط القوات المسلحة ، فاسهم بتأخير بعض خطوات بنائها في التهيؤ والتدريب. واسهم من ناحية أخرى بعدم تحديد سياسة دفاعية يمكن ان يحشد فيها جهد الدولة ، والمجتمع لتكوين توازن رادع يجنب العراق ، خرقا يمهد إلى جره إلى المزيد من التعطيل والتدمير شبه المنظم.

المبالغة بالنهج التحزبي

ان عملية التسييس التي وقعت في فخها الاحزاب والكتل السياسية ، تجاوزت الاستمالة التقليدية لضابط ما او كسب ضابط هنا وأخر هناك ، وتجاوزت ايضا الاكتفاء بحدود التأثير في تعيين قائد في هذا المنصب أو ذاك ، لتمتد الى محاولة ابداء الرأي في الشأن العسكري ، الذي وجد جميع السياسيون انهم قادرون وملزمون بابداءه ، اذ وعندما احتدم الجدال في موضوع الجاهزية القتالية للجيش العراقي كأحد العوامل العلنية التي يجري التأسيس عليها في القرار على تحديد صيغة وشكل الإنسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١٠ ، ومدى تأثيره على خطط الاستمرار بمقاتلة

الإرهاب بنفس الكفاءة والدافعية التي تسهم من وجهة نظرهم بفرض الأمن في ربوع البلاد ، دخلت الاحزاب المشاركة في الحكم وغير المشاركة حلبة الجدال ، واتفقوا بداية على وجوب اتمام الجاهزية القتالية للحصول على جيش قوي ، كرمز من رموز الوطنية العراقية يعيد لها هيبتها وللعراق تاريخه المجيد ، وكوسيلة تعامل منطقي مع ضغوط الشارع العراقي التي تتزايد شدتها باتجاه الرغبة في التخلص من الكارثة الأمنية التي يعتقد العديد من المواطنين ، أن أطرافها الرئيسيون كتل واحزاب ودول وجماعات ، تقاتل في الساحة او تضع عنها من يقاتل بالانابة. لكنهم وعندما وصلوا الى فقرة الحلول والمقترحات اللازمة لتحقيقها ، اختلفوا مع الامريكان الطرف الرئيسي في عملية الانسحاب ، واختلفوا فيما بينهم كمعنيين بحصوله. اذ وفي الوقت الذي ينظر الأمريكان اليها "الجاهزية" بمقدار الفعل القتالي في الميدان ، ومستلزمات تكوين هذا الفعل من أسلحة ومعدات وشؤون إدارية ومعنويات ، ينظر من كان من بين الكتل التي تحكم بمقدار الكم الميسور من الأفراد والوحدات القتالية والفنية والخدمية ، ومن الأسلحة والمعدات. بينما ينظر من كان في الصف المقابل للحكومة ، بمقدار ابتعاد الحكومة عن السيطرة على القوات المسلحة. وترى اطراف ثالثة انه يتعلق بمقدار نفوذهم في المؤسسة العسكرية والامنية. وهكذا يمتد الخلاف من وحي السياسة التي تثير الخلاف ، وتأتي الاراء ناقصة لانها تأسست على جانب واحد من العملية هو الجانب المادي"الانسان- السلاح- المعدة" في بيئة مثل البيئة العراقية ، التي يقاتل فيها الجندي عدو قد يكون قريبا من نفس العشيرة والطائفة والدين ، ويتحرك فيها العدو على ساحة قد تكون مشتركة بين الطرفين.

الحزبية تقلل من الجاهزية

ان الجاهزية التي تراها الاحزاب ماثلة في الجانب المادي ، جاهزية ناقصة ، لاهم عامل في الحسابات النفسية ، هو الولاء التابعي الى الدولة ، الذي يحتاجه الجندي والشرطي والوحدة في تعاملهم مع موضوع القتال الداخلي ، باعتباره ذلك الشعور المركب من الميل والرغبة ، والتفاني ، والتضحية ، والتأييد الذي يسهم في إنتاج الأداء القتالي في

الموقف المحدد الولاء للدولة ، كشعور لا يمكن أفتراض وجوده ، ولا أقحاميه في العقول الجمعية للمقاتلين بطلب من الآمر المباشر قبل أو أثناء القتال ، ولا يمكن تجسيده في تعميم آني للقائد الأعلى قبل المعركة بقليل ، بل ويأتي من عوامل عدة أهمها التدريب النفسي ، وديمومة التوجيه الذي يعلي من شأن العراق بلدا آمنا لجميع العراقيين ، بالإضافة إلى التطبيق الصحيح لمفردات الثواب لمن يضع عراقيته في المقدمة خلال القتال ، والعقاب لمن يتقاعس أو يتلكأ في أداءه القتالي عند المرور بمنطقته أو مدينته التي يصدف أن تكون ساحة معركة في قتال بات محتمل في معظم أنحاء العراق.

ان طبيعة القتال وظروفه تحتاج بالإضافة إلى المهنية العسكرية والضبط العالي والتدريب الراقي ، والسلاح الملائم ، ولاءا محسوما الى الدولة من قبل المنتسب الذي يقاتل من أجل وجودها ، دون أي أنحراف منه الى الجماعة السياسية او الطائفة الدينية او العشيرة التي تحاول الولوج الى جسم المؤسسة العسكرية ، ولوج قد يبطل دافعية الجندي في مقاتلة اتباعها ، عندما يتمردون على الدولة ، عندها أي في حالة ضعف الولاء أو فقدانه أو إنحرافه سوف لن يكفي العدد المتيسر للمنتسبين في حساب الجاهزية. لن تنفع معه الاعداد الكلية للبنادق والدبابات ، إن كانت أمريكية الصنع أو روسية.

إن الغريب في الكلام عن الجاهزية لم يتطرق أحد من القادة العسكريين الذين يعرفون جيدا أن الجاهزية ، تفاعل الجوانب المادية من سلاح ومعدات مع الجوانب النفسية ذات الصلة بالضبط والمعنويات والولاء ، والأغرب منه أن ما يزيد عن تسع سنوات لم تكن كافية لأن يدرك المعنيون في العسكرية العراقية الجديدة أن العوامل النفسية في قتالهم الإرهاب الداخلي هي الحاسمة في تحديد النتائج أي كان السلاح. من هذا يتبين ان النفاذ الحزبي ومساعي التسييس بالزمن الجديد ، اصبحتا اخطبوط يحاول مد اذرعه في جسم المؤسسة العسكرية والامنية ، بدءا من القرار العسكري الامني ، وانتهاءا بتنسيب المقاتل في الوحدة والدائرة. سلوكٌ بالاضافة الى تأثيره السلبي المباشر على الجاهزية ، فانه واذا ما استمر كما هي خطواته قريبا من عام٢٠١٢ ، سَيُمَهد الى مرحلة هدم يصعب ترميمها لعشرات مقبلة من السنين.

مصادر الباب الثالث

١. عبد الوهاب القصاب، اعادة تشكيل الجيش العراقي، رؤية أولية، ندوة عن مستقبل العراق، بيروت ٢٥- ٢٨ تموز ,٢٠٠٥

٢. تشكيل الجيش العراقي الجديد، أمر سلطة الإئتلاف المؤقتة الرقم ٢٢ في ٢٠٠٣/٨/٧.

٣. صوت اليسار العراقي، السبت ٢١ تموز ٢٠١٢.

٤. واع، القاهرة، ٢٠١١/١١/١٢

٥. السومرية نيوز، الاربعاء ٣١ آب ٢٠١١.

٦. دراسة تحليلية لواقع الهيكلية التنظيمية لمقر وزارة الدفاع، وسبل التطوير، سعد العبيدي، بغداد، ٢٠٠٥، دراسة غير منشورة.

٧. الجيش العراقي، اخطاء في الحل، ومستلزمات اعادة البناء، سعد العبيدي، بغداد، ٢٠١١.

٨. شبكة الجماعة نت الاخبارية، ٢٠١١/٥/١٦.

٩. العراق للجميع، ٢٠١١,/١١/١٢

١٠. خبرة ميدانية.

١١. مقابلة خاصة مع أمين سر الاستخبارت والامن، في ٢٠٠٨/١٢/٢٢.

١٢. الفساد الوظيفي والسياسي، حلقة دراسية، بغداد، ٢٠٠٩.

١٣. مليكة، لويس كامل (١٩٧٠) سايكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

١٤. مخيمر، صلاح (١٩٥٧) مقدمة في الصحة النفسية، القاهرة، الانجلو المصرية.

١٥. العقيدة العسكرية، مجلة حماة العرين، العدد١١٥ لسنة ٢٠٠٤.

١٦. العبيدي، سعد (٢٠١١) حصاد العاصفة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

الباب الرابع

حرب الامن الداخلي

الفصل الاول

الامن الوطني

معايير الامن الوطني

الامن الوطني ، موضوع يرتبط اسلوب ادارته ، وتقديرات خطورته ، بطبيعة نظام الحكم القائم ، وماهية الأهداف الاستراتيجية التي يراها ملائمة لوجوده ، إذ أن النظم الديمقراطية المتحضرة ، أو غالبيتها ، تتمتع بقدر عال من الاحساس بالامن الوطني"استقرار" يفوق ما يتحسسه قادة ومواطنو وعسكر النظم الديكتاتورية المتخلفة ، لان الاولى"الديمقراطية" تفسر الخطر ، بمدى تهديده ، لنظام الدولة ، وليس لنظام الحكم في الدولة ، او رئيس الدولة ، في حين تفسر الثانية "الديكتاتورية" في الاعم ، انه تهديد للحكومة القائمة ، ورئيسها الاعلى ، وبالتالي وعلى ضوء هذا التحسس تصبح ادارة ، وتعامل كل منهما مع الاجهزة المعنية بالامن الوطني مختلفة ، وتفاصيل مهامهما ميدانيا ، مختلفة أيضا. تسقط كل واحدة منهما ، ارهاصاتها وقلقها وتفاسيرها الاضطهادية على تلك الاجهزة ، لتنتقل اسقاطات مضافة على المواطن داخل الدولة ، وعلى اسلوب ادارته والتعامل معه ميدانيا. هذا واذا ما تجاوزنا الجانب الاستراتيجي في الموضوع ، الذي فيه خلاف بين الانظمة المذكورة ، كما مبين سابقا ، وانتقلنا الى الجانب التطبيقي ، ذو الصلة بمفهوم الحماية الامنية ، نجد ان الخلاف يتسع بشكل أكبر ، اذ تحاول الاجهزة الامنية في النظم الديمقراطية ، وقاية المواطن اي ابعاده عن الخطر جهد الامكان ، وبمعنى أدق انها اذا ما لاحظت احتمال تورط مواطن في موضوع مخل بالامن ، يمكن ان تحذره من

احتمالات الخطر الذي يحيط به فيما اذا استمر ، وعلى نفس الاساس نجد علامات تحذير في الطرق العامة ، تعطي المواطن الذي يسوق سيارته ، تحذيرا بتجاوز السرعة المحددة وتُعلمهُ بوجود كامرة لتصوير المخالف ، وهذا تحذير يقع في اطار الوقاية من الوقوع بالخطأ ، وهي لا تعتقل في سياقات الاعتقال العامة ، مواطن دون توفر الادلة الكافية ، حتى انها تقوم باخباره احيانا في انها تشك بارتكابه الخطأ ، لكنها لاتملك الدليل ، وستسعى لامتلاكه ، ويوم تمتلكه ستقوم باعتقاله واحالته الى المحاكم المختصة ، بينما نجد العكس من هذا في الدول الديكتاتورية والمتخلفة ، حيث العمل على توريط المواطن ، وهي ان لاحظت احدهم متجها الى مكان فيه خطر ، تعمل على مراقبته ، وربما تقوم بدفعه للوقوع بالخطأ ، حتى تحاسبه شاعرة بنشوة العقاب. واذا ما تيسرت لديها معلومات ، ولو من مصدر واحد عن مواطن يرتكب خطأ او خرق امني ، تقوم باعتقاله على الفور ، وتضغط عليه لاثبات صحة اجراءاتها في الاعتقال.

التعامل الامني القلق

ان التعامل المذكور في اعلاه ، نوع من التعامل القلق ، يدفع الدولة الى الاكثار من عدد الاجهزة الامنية ، ويدفع الى تداخل الاجراءات الامنية ، لتكون المحصلة ، عمل لحماية النظام الحاكم من الإنسان المواطن. وفي مجالها يكون النشاط العام لذلك الإنسان ، واتجاهاته وقيمه وتطلعاته وحريته ، هي الأهداف النهائية لتلك الأجهزة ، التي لا تتوقف عند حدود معينة. مهام في الداخل ، تماثلها اخرى في الخارج ، متممة لها في استهداف الانسان. وبذا يصبح النشاط الامني الاستخباري للدولة في مجمله عملية تتركز على:

توفير المعلومات عن علاقات الارتباطا الموجودة ، لمن في الخارج مع اهل الداخل.

الافراط باجراءات المراقبة ، والتنصت على مواطني الدولة ، وموظفيها ، وعسكرييها العاملين في الخارج ، والمارين به في سعي دائم لوضعهم في دائرة الخوف ،

والتقييد وبالتالي عزلهم عن مصادر الخارج.

هذا ما كان يحصل في أروقة الاجهزة الامنية الاستخبارية العراقية للزمن السابق ، التي عملت وكأن مجمل عملها استهداف المواطن العراقي ، اينما يكون في الداخل والخارج ، دون التقيد بأية ضوابط وقوانين محددة وأعراف دبلوماسية معتادة ، ودون الاخذ بالاعتبار الخسائر المترتبة للفعل الامني المرتكب على المجتمع والدولة ، حتى انها بعد عام ١٩٦٨ نفذت جميعها ، اعمال اختطاف لمواطنين وضباط من الشارع ، لمجرد الشك في السلوك ، وعند الاستفسار منها من قبل المراجع السياسية والعسكرية ، عن صحة وجود المختطف أو المعتقل لديها ، لا ترد على الاغلب ، وان ردت تكون الاجابة نفيا لوجوده.

كذلك خولت الدولة آنذاك كافة أجهزتها الامنية ، صلاحية الأغتيال والاختطاف وتنفيذ حكم الاعدام ، وارتكب جهاز المخابرات تماشيا وهذا التخويل كثير من الاعمال التي احرجت الدبلوماسية العراقية ، مثل اغتيال نائب رئيس الجمهورية الفريق الطيار الركن حردان عبد الغفار في الكويت في ١٩٧١/٣/٣٠ ، ورئيس الوزراء عبد الرزاق النايف في لندن في ١٩٧٨/٧/٩ ، والمعارض العراقي طالب السهيل في بيروت بشهر نيسان عام ١٩٩٤ ، والدكتور أياد حباش في روما بشهر تشرين الاول عام ١٩٨٦ ، والسيد مهدي الحكيم في الخرطوم بشهر كانون الثاني عام ١٩٨٨[1] ، والمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس الامريكي جورج بوش في الكويت بشهر نيسان عام ١٩٩٣ .... الخ.

انها أعمال وتجاوزات ، وان أبعدت بعض التهديدات عن جسم الدولة والحاكم لفترة محدودة في ذلك الزمن ، لكنها بالمحصلة ، فتحت ثغرة في جدار الامن الوطني العراقي ، دخلت منها قوى التحالف الدولي ، لتنهي النظام وتغير معايير الامن الوطني ، وتهدم ما تبقى من اعمدة ساندة لاستمرار الجيش والقوات المسلحة.

التجاوز على مهام الامن الوطني

لقد جرى تداخل في الاعمال ، وتشابك وتوسع في الواجبات الخاصة بالاجهزة الامنية والاستخبارية ، للدولة في الزمن السابق على الرغم من انها قد حددت مهامها

قانونيا. فالمخابرات معنية بأعمال مكافحة التجسس في الداخل والخارج ، وتأمين المعلومات الاستراتيجية للدولة. والامن العامة تهتم بالامن الداخلي ومكافحة التحرك الحزبي المضاد. والاستخبارات العسكرية ، لتأمين المعلومات التعبوية والاستراتيجية اللازمة للقوات المسلحة. الا ان عملها كأجهزة متعددة كان متداخلا ، فالمخابرات عملت لفترة بحماية امن الرئيس وكبار المسؤولين ، وتابعت الاعمال التي تصنفها بالضد من أمن الدولة ، واشتركت بالجهد المستنفر للقضاء على الانتفاضة ، وكذلك فعلت الامن العامة ، التي حققت مع ضباط عسكريين وتابعت انشطتهم التي تصنفها مضادة للدولة ، ومثلها فعلت الاستخبارت العسكرية ، التي لجأت الى اعتقال مدنيين. انه عمل فيه قدر من التداخل ، وفيه تنسيق على كافة المستويات ، يستهدف جميعه ابعاد الانسان العراقي عن خطوط التماس بالحاكم والحكم بكل الوسائل المتاحة بينها الاغتيال.

خرق الاجهزة الامنية لقوانين الدولة

ان الاجهزة الأمنية في النظم الشمولية تستمر في التمادي طرفا غير مباشرا لتشريع وخرق القوانين العامة للدولة ، حتى تصبح بحكم التحرك المطلق ، وثقة الحاكم بأنشطتها في حمايته ، متمتعة بصلاحيات غير محدودة في الحبس والحجز والإخفاء والاغتيال وتوجيه الاتهام والتغطية على الجريمة وحجب المعلومات وتسريبها... الخ. ومتمتعة ايضا بحق غير مقيد في التدخل بشؤون القضاء ، للحيلولة دون فرض أحكام يقتضيها القانون أو فرض أخرى لا تنسجم ومقتضيات مواده ، اذا ما كانت تصب في صالح الامن الذاتي للحاكم والحكم ، وبحجج تصاغ بطبيعة الحال على وفق مقتضيات المصلحة العامة التي تحدد هي طبيعتها. كذلك التدخل بالجوانب الفنية لإدارة شؤون الدولة خاصة في مجال نقل وتعيين الموظفين وإسناد الوظائف والترقيات والعزل والفصل من الخدمة والإحالة على التقاعد ، وغيرها اعمال في الادارة لا تدخل في صلب اختصاصاتها من الناحية القانونية. ويستمر التدخل في بعض الاحيان ليشمل الاقتصاد حيث التحكم بموافقات إحالة المقاولات ، ومنح

إجازات إقامة المشاريع ، وتأسيس المصانع وفتح الاعتمادات والتعاقد مع الشركات ، وفقا لمعايير امنية ، تكون فيها القرابة والعشيرة والمنطقة معيارا امنيا على اساس قوامه الولاء المفترض للحكم ، والاستعداد المسبق إلى تقديم الخدمة الأمنية المجانية في محيط العمل. ويشمل اي التدخل حرية المواطن ، حيث السعي الى تحديد السفر إلى الخارج بشروط خاصة ، وبموافقات محددة ، وتعريض العائدين من السفر إلى المسائلة في أحيان ليست قليلة ، حتى ان المواطن العراقي في الزمن السابق كان يشعر بنوع من الارتياح ، لمجرد اجتياز الطائرة التي تقله ، او الحافلة التي توصله الحدود العراقية ، وكأن عبئا ثقيلا قد ازيح من على صدره. وعلى العكس من هذا تماما ، سرعان ما يشعر بالانقباض ، عندما يُعلن عن دخول الطائرة الاجواء العراقية او الحافلة الارض العراقية ، ومرد هذا الى عشوائية عمل الاجهزة الامنية وتقييدها الحرية ، وخوف المواطن من اتهاماتها العشوائية. ويشمل التدخل ايضا مراقبة الهواتف لمن لهم أقارب في الخارج ، ومنع المواطن من ممارسة شعائره وطقوسه الدينية والاجتماعية ، ومنع التعبير عن الرأي إذا ما كان مخالفا لتوجهات الحكومة والحزب ، وعدم السماح بالنقد في أي مجال من المجالات العامة أو الخاصة ، وكذلك بالنشر الذي لا ينسجم والفكر السائد للحزب والحاكم ، حتى ساهمت او قادت الاجهزة الامنية توجهات المراقبة المستمرة للانشطة الاعلامية والمصنفات الفكرية والانتاجات الادبية والثقافية ، واستمرت بالتدخل حتى في الخطب الدينية المعدة للصلاة او للمناسبات الدينية ، وفي المناهج الدراسية العامة ، والتخصصية في أحيان كثيرة.

ان تدخل الاجهزة الامنية في الزمن السابق ، فاق المكتوب في التعاليم والادبيات الامنية ، ليصل الى مستويات التسقيط الأمني والأخلاقي ، لبعض المستهدفين في المجتمع وذلك بصياغة التهم والوقائع والتوريط الجنسي والاغتصاب في أحيان معينة. وبالمحصلة تم انتاج اداء أمني لعموم الاجهزة الامنية والاستخبارية ، لغالبية المرحلة الزمنية السابقة يمكن وصفه ، بفعلٍ قسري يضع الحاكم في منزلة التمجيد والتعظيم من جانب ، وفي خانة الاخافة والترهيب من شخصه من جانب آخر ، لغاية قوامها

ابقاءه زعيما أوحدا في عقل المتلقي ، وابقاء المجتمع خاضعا لسلطته ، مستسلما لرغباته. صيغةٌ تعينه "الاوحد" على التحكم بكل المجريات داخل الحكومة والمجتمع ، وتدفع به إلى أن يكون المرجع الأعلى لجميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، والإعلامية "السلطة الرابعة" في هرم للدولة هو في أعلى قمته ، وبالتالي تشبع رغباته غير السوية في توزيع وفرض العقاب على شرائح المجتمع جميعها دون المقربين الذين يخضعون لسلطته المباشرة.

التشابه البنائي للاجهزة الامنية في النظم السياسية

إن إلقاء النظرة الأولية على حال ، وإجراءات وممارسات الأجهزة الأمنية في النظم الديكتاتورية يبين أن هناك تشابها في موضوع التعدد الحاصل لتلك الأجهزة ، وكذلك فيما يتعلق بالمهام وبأساليب العمل القسرية ، وبشكل الارتباط المباشر برئيس الدولة ، أو أحد القريبين منه ، لكنها وفي العراق خلال حكم الحزب الواحد في الزمن السابق ، تميزت بخصائص الافراط بالقسرية ، وقلة الحياء المهني ، خصائص إضافية اكتسبتها من طبيعة نظام الحكم التسلطي المفرط خاصة بعد عام ١٩٧٩ ، وحتى انتهاءه عام ٢٠٠٣. ومن خشية فقدان الحكم التي تولدت في نفوس المسؤولين الحزبيين من كثر التعرض إلى التهديد لما بعد عام ١٩٦٨ ، والتي تركت تجربة مريرة في نفوس البعثيين ، ودفعتهم صوب المغالاة بالسيطرة المطلقة على القوات المسلحة والاجهزة الامنية ، وتغيير ارتباطها الفني والاداري برأس الدولة والحزب. ومن الخصائص النفسية لرئيس الدولة ، المسؤول الاعلى لها ، حيث الشعور بالعظمة والرغبة في السيطرة والسعي لمد النفوذ والميل للعدوان. خصائص جعلتها اجهزة تتشبع بافكار الشك والتوجس والإفراط في القمع ، بمستويات فاقت كثيرا مثيلاتها في الأنظمة المشابهة في المجتمعات الأخرى ، وانعكست على توجهات الدولة لتشكيل المزيد من الاجهزة الامنية ، وتحديد مهامها ، وصياغة أساليبها في التعامل مع المواطن تعاملا اضطهاديا ، عطل مسيرة تقدمه ، وتفاعله مع غيره من ابناء بلده ، ووضعه في حالة قلق وترقب ساعدت في التسريع بعملية الهدم.

الفصل الثاني

الاجهزة الامنية
في معارك الداخل

تمادي الاجهزة الامنية

ادارت الحكومة العراقية للعقود الثلاثة التي سبقت التغيير أمنها بآلية معقدة ، تتداخل فيها الادوار والمهام دون ان تتقاطع ، كما مبين أعلاه ، فأدت الى تنفيذ أهداف سياسية مطلوبة ، وتحقيق مكاسب عيش مترف لأعلى المسؤولين ، كذلك مطلوبة ، درجات تبعا للقرب من أعلى قمة الهرم أي الحاكم نفسه والابتعاد عنه. ادارتها باجهزةٌ أمنية سُجل لها ، فرض سلطة امن قوية ، انتجت باعمالها القسرية تجنب المساس المخل بالحكم ، لفترة زمنية قاربت الثلاثة عقود ونصف. من خلال الخوف الشديد من التبعات. ورغبة عارمة في انهاء الحكم. وعدم رضا عنه وعن القائمين عليه ، سهلت للمواطن قبول ازالته ، وكذلك قبول وقع الاحتلال في بداية حصوله على اقل تقدير.

ان فلسفة ادارة الحكم أمنيا في النظام السابق ، نفذتها اجهزة امنية متعددة ، وساعدتها ونسقت وتعاونت معها ، المؤسستين العسكرية والحزبية ، من حرس جمهوري وحرس خاص بشكل رئيسي ، وجيش نظامي وباقي أفرع القوات المسلحة والجيش الشعبي ، وفدائيو صدام بأسبقية ثانية. باسلوب لاقى نقدا خفيا من قبل الانسان العراقي العادي ، ونقدا معلنا من اولئك الذين تركوا العراق وعاشوا معارضة خارجه. بعد ان تمادت هذه الاجهزة في خرق حقوقه البسيطة ، وافرطت في استخدام

الشدة ، وتمادى مسؤولها الاعلى في الاعتماد عليها وسيلة قهر واضطهاد ، ملأت الذاكرة العراقية بانفعالات المقت للسلطة والدولة والنظام. لقد انتهى ذلك النظام ، وَحُلتّ بنفس القرار الذي حُلَ فيه الجيش ، جميع الأجهزة الامنية والاستخبارية المتمثلة بجهازي الامن الخاص ، والمخابرات العامة ، ومديرية الاستخبارات العسكرية العامة ، ومديرية الامن العامة ، وتنفس البعض الصعداء ، وكأن ثقلا قد ازيح من على الصدور. واعتقد الناس العاديين وبعض السياسيين الجدد ، ان اسلوب القسر الذي مورس ، قد أنتهى بانتهائها. وسوف لن يتكرر في العراق الذي تكون بعد التغيير. الا ان تسعة سنين من العمل الميداني ، لم تثبت صحة هذا الاعتقاد. فعندما حتمت ضرورات الامن وادارة الدولة ، اعادة تشكيل بعضها ، فقد سارت جميعها في طريق كانت بدايته التي ارتبطت مع بداية الخلاص من الديكتاتورية والتمتع بالحرية ، صحيحة. وعندما حتم القلق الناتج عن شدة ، وكثرة الخروق الامنية ، زيادة عدد الاجهزة الامنية ، والتوسع في هيكليتها ، كانت المحصلة قريبا من عام ٢٠١٢ عدد لها يفوق ذلك الذي كان موجودا في الزمن السابق ، بعد ان شكلت وزارة الأمن الوطني ، ومجلس الأمن الوطني ، ولجنة وزارية للأمن الوطني ، وجهاز المخابرات الوطنية ، ووكالة الأستخبارات في وزارة الداخلية ، والمديرية العامة للاستخبارات والامن في وزارة الدفاع ، ومديرية للاستخبارات العسكرية في رئاسة أركان الجيش ، ومديرية الشؤون الداخلية في وزارة الداخلية.

علاقة الفعل الامني بطبيعة الانسان

لقد شرعت الاجهزة الامنية والاستخبارية الجديدة في العمل سريعا وهي في طريق التشكيل. عملٌ ، كانت بعض خطواته صحيحة ، وبعضها الآخر غير صحيح ، وكأن غير الصحيح لا علاقة له بالدولة واسلوب ادارتها ، بل وبطبيعة الانسان العامل في المجال الامني الجديد ، والمسؤول عن العمل في نفس المجال ، فتكونت بسبب هذه الطبيعة تجاوزات على الانسان ، بانت فيها مشاعر عدائية لرجل الامن نحو المتهم الموجود في الموقف احيانا. افتراض سوء النية ، اي الاعتقاد المسبق لرجل الامن قبل الشروع

بالتحقيق والتعامل مع المتهم انه مذنب. وبانت في أحيان أخرى ، معالم الانسياق الى الاتهام المسبق ، وكأن صيغته ، نتيجةٌ مسبقة او احتمال سائد ، يسعى رجل الامن الى اثبات حقيقته المرسومة في مخيلته ، وكأنه "الاحتمال" الوحيد. حتى اصبح من المتوقع شيوع نفس الاساليب التي كانت متبعة في تعامل هذه الاجهزة مع الانسان ، وان لم تصل الى نفس شدتها وسعة تعميمها حتى حلول العام التاسع للتغيير. وسيبقى احتمال التوقع موجودا ، اذا ما مررنا على بعض الوقائع والتقارير التي تصدرها المنظمات الدولية لحقوق الانسان ، والتي تؤشر حصول ممارسات ، تأتي ضمن سياقات واساليب استنسخت من الزمن السابق ، وفاقته في بعض الاحيان الى مستوى ان رئيس مجلس الوزراء ، قد وجه شخصيا ، اشارة واضحة في وسائل الاعلام المرئية والمسموعة ، بينها قناة الفضائية الشرقية في ٩ حزيران ٢٠١٢ بضرورة ايقاف الاعتقالات السياسية. اشارة او رغبة يبين التلميح لها من أعلى سلطة تنفيذية في الدولة العراقية[٢] ، أن البعض من الاجهزة عاودت التعامل بنفس صيغ التعامل السابقة. وان انتقادات جدية لاساليب الاجهزة الامنية العاملة ، بدأت تظهر على الساحة الاجتماعية بشكل واضح المعالم ، من قبل المواطنين الذين يمرون بتجربة الاعتقال ، وعوائلهم التي تراقب وضعهم من خارج اسيجة الاعتقال ، وصلت الى مكتب رئيس السلطة التنفيذية. انها أجهزة اذا ما سنحت لها الفرصة من خلال تكرار عامل او اكثر من العوامل التي حصلت في السابق مثل مباركة الاعلى او غضه الطرف عن تجاوزاتها. والتأثير في القرار الحامي لنظام حكم الدولة. وضعف سلطة الحساب والمراقبة القضائية والبرلمانية. فانها والحالة هذه ستبلغ تلك المستويات ، باحتمالات ليست قليلة.

الامن في انتاج الظلم

ان اساليب الاجهزة الامنية المذكورة ، خلال فترة زمنية طويلة ، انتجت معالم ظلم طويلة ايضا ، امتدت الى عدة عقود من الماضي ، وان تأثيراتها في اثارة التوتر نفسيا وسياسيا كبيرة ، امتدت الى نفس الفترة الزمنية. وفي المقابل كان دورها في فرض الاستقرار ، واضح المعالم ، وكان وجودها لامن المواطن والوطن ، لا يمكن

الاستغناء عنه باي حال من الاحوال. معادلة لاتجاهين يقتربان من التناقض، يبقى تأثير نتائج تفاعلهما سلبا او ايجابا على امن الانسان العراقي والوطن مرهونة بمدى استملاك سلطة هذه الاجهزة من قبل الاعلى، شخصا كان أم حزبا سياسيا، وبمدى عودتها لاستخدام الاساليب المذلة للانسان صاحب الموقف الاضعف في المعادلة المذكورة. هذا ولغرض التعريف بطبيعة ونتائج هذه المعادلة التي كان لها الاثر الكبير في تكوين المشاعر والاتجاهات من الدولة، وتشكيل بعض انواع السلوك غير المتوافقة مع التقاليد والحضارة، سنحاول العودة الى الزمن السابق الى تلك الاجهزة الامنية، من الناحية التاريخية على اقل تقدير، لمناقشة وضعها العام وبعض مفردات ادائها، ودورها في نتائج التفاعل لهذه المعادلة الصعبة، والآثار السلبية التي تركتها، بقصد الاستفادة من ما حصل في الماضي، لصالح الحاضر. هذا ولتقريب الصورة سنقوم بتقديمها من وجهة نظر تاريخية، بايجاز يساعد القارئ على الوصول الى الغاية التي يريد، وسنتجاوز طرح الاجهزة المعاد بنائها في الزمن الحاضر لعدم اكتمال البناء، ولحساسية الجانب الامني في تناول الاداء والجوانب التنظيمية، وبدلا من هذا سنكتفي باجراء بعض المقارنات والاشارات العامة التي يمكن ان تفيد في توضيح الصورة جهد الامكان، لعموم الاجهزة الامنية التي كانت موجودة سواء أعيد تشكيلها أو تشكيل بديلا عنها بتسميات أخرى، تؤدي المهام المطلوبة وكما يأتي:

١. جهاز الأمن الخاص

تأسس هذا الجهاز منتصف ثمانيات القرن الماضي، بعدد من الضباط العاملين في الأجهزة الأمنية المنحدرين في غالبيتهم من تكريت والمناطق القريبة، وكفاءات فنية معظمهم من مثلث الجزيرة، بمهمة محددة قوامها تأمين الحماية المباشرة إلى الرئيس والعائلة الحاكمة، بعد أن كانت في السابق أحد مهام المخابرات، وأسندت رئاسته إلى القريبين منه، حتى اكتمل تأهيل قصي ليستلم المهام. وفور تسلمه المنصب، سعى لتوسيع هيكليته وصلاحياته، ليكون أخيرا بثمانية شعب الاولى لدائرة المدير، والثانية لدائرة المرافق الاقدم، والثالثة للامن، والرابعة للمتابعة، والخامسة لمراقبة

الـوزارات والسـفارات ، والسادسـة للاسـتخبارات ، والسـابعة للاتصـالات الخاصـة ، والثامنة لدائرة اللجان الخاصة. ترتبط به قوات الحرس الجمهوري والحرس الخاص ، وكافة المواقع المعنية بالحمايات الخاصة. وتحددت مهامه الأساسية بالآتي:

١. الحماية المباشرة لرئيس الدولة وعائلته والقريبين منه ، وكـذلك لـبعض الشخصيات المهمة في الحزب والحكومة.
٢. المراقبـة المستمرة للأفـراد المهمـين في الدولـة والحزب والجيش والقـوات المسلحة ، وكذلك المراقبة الدورية والطارئة لبعض الشخصيات المدنية والعسكرية في المستويات القيادية العليا ، التي تثار حولها بعض الشكوك ، أو التي ترد عنها معلومات غير مشجعة في جوانب الولاء وعدم الإخلاص.
٣. إيجاد نـوع مـن التوازن الـرادع مع باقي الأجهزة الأمنيـة ، يحول دون تفـرد إحـداها بسلطة الأمن العليا ، تدفعها إلى الشعور بأحقية التقرب من الحكم ، وبما يخل بمعادلة خدمتها للحاكم ، ونظام الحكم.
٤. إدارة أمـن الأجهـزة الأمنيـة والاسـتخبارية ، حيـث التنسيـب الرسمـي لضـباط مـن الجهاز ، في شعب أمن الدوائر المعنية أو تجنيد آخرين ليكونـوا عيـون هذا الجهاز في تلك الأجهزة ، بطريقة غير مباشرة.
٥. الإشراف المباشر على الحرس الجمهوري والخاص ، كقـوة حمايـة وردع أساسية ، والسيطرة عليهمـا امنيا مـن خـلال تنسيب ضباط أمـن في تشكيلات ، ووحـدات تلـك القيـادات ، هـم اشـخاص مـن مستويات تحصيلية ومهنيـة مختلفـة ، ليسـوا بالضـرورة أن يكونـوا ضـباط يحملـون رتـب عسـكرية ، اذ ان الـبعض منـهم مـدنين موظفين في الجهاز ، والبعض الآخر ، نواب ضباط عاملين فيه ، ووكلائـه المعتمـدين. يرتبطون من الناحية الفنية بالجهاز مباشرة ، ومن الناحية الإدارية بالقيادة العسكرية ، الـتي لا سلطة لهـا والآمـرين علـى تحركهم ، وعملـهم الأمـني والفـني واجـازاتهم ، حتى بات وجودهم ضغطا على القائد والآمر بشكل مستمر.
٦. الرصـد والمراقبـة غـير المباشـرة للقـادة والآمـرين في القـوات المسـلحة ، مـن خـلال

شبكة الوكلاء المنتشرة في عموم الدوائر والوحدات والتشكيلات على اختلاف مواقعها.

مهام غير مباشرة للجهاز

ان هذا الجهاز الذي توسع سريعا ، في صلاحيات تصب في اطار ، معاونة الرئيس فيما يتعلق بالسيطرة على مقاليد الأمور. كانت له مهام بعيدة المدى غير مباشرة ، بينها إعلاء مقام قصي شخصيا في الحزب ، وبين أعضاء الحكومة الوزراء ، ورؤساء المؤسسات والمدراء العامين للدوائر والأجهزة الأخرى ، تمهيدا لتقديمه إلى المفاصل العليا لهرم الدولة السياسي والعسكري والأمني ، شخصا يريدونه مناسبا ، لتسنم مناصب ومسؤوليات الإنابة عن والده "الرئيس"في حالة الطوارئ ، والظروف السياسية غير الطبيعية. وتبعا لجهوده الحثيثة ، والدعم المباشر من قبل صدام شخصيا ، اتخذ الجهاز صورته وهيكليته الفاعلة في السيطرة ، بعد ان تأسس في ظروف الحرب مع إيران التي بدأت فيها إفرازات التعامل الطائفي والمناطقي بشكل ملموس ، حيث أختير جميع الضباط والموظفين العسكريين والمدنيين للإنتساب إليه ، بمواصفات وأصول محددة ، ومن ثم وجهوا ودربوا ، وكوفئوا بطريقة وجدوا أنفسهم فيها والرئيس بخندق واحد ، زادتها تطورات حرب الخليج الثانية ، تقربا منه بعد أن أجادوا حمايته في الظروف الصعبة ، والدفاع عن نظامه.

ان تلك المواقف التي كوفئ أصحابها من منتسبي الجهاز بالأوسمة والأنواط ، جعلته أي صدام يتكل أكثر على هذا الجهاز ، بمهام أخرى بدأت بعض الأجهزة تتلكأ فيها أو تُقَصر في بعض جوانبها ، وبذا امتدت مهامه إلى التحقيق في معالم التقصير بالجهاز الحزبي والحكومي. والمراقبة الفنية وغير الفنية للمسؤولين ، والخدمة السرية في الخارج. واقتراح بعض جوانب السياسة الداخلية والخارجية للحكومة. والقيادة الفعلية لعموم الأجهزة الأمنية التي تنتمي جميعها من الناحية العملية إلى مجلس الأمن القومي ، الذي بات قصي رئيسه المباشر عمليا. انها مهام في الظروف غير الاعتيادية مع الشعور بالتفضيل على باقي الأجهزة ، في الرواتب والمنح

والمخصصات ، جعلت الجهاز يعمل بكفاءة جيدة ، ويتمتع منتسبوه بولاء عال للمشرف المباشر ، وللحاكم الأعلى ، وبمعنويات على وجه العموم تفوق الوسط بكثير. لكنهم ورغم ذلك عانوا في سنيهم الاخيرة قدرا من القلق المستقبلي ، ازدادت شدته مع كل تأزم حصل بالموقف العام من القضية العراقية ، ومع هذا حافظ بعضهم على وجوده في الموقع المحدد له ، لن يغادره الا بعد تلمسه سقوط بغداد.

٢. جهاز المخابرات

في ستينات القرن الماضي اوكلت الى صدام حسين مهمة ادارة أمن الحزب ، فشكل جهازا لهذا الغرض ، سمي في حينه "جهاز حنين" واثر الاستيلاء على السلطة ، عام ١٩٦٨ ، اعيد تنظيمه وتسميته بمكتب العلاقات العامة ، بعد تغذيته بكوادر من الحزب وضباط من الاجهزة الامنية ، والحاق الهيئة التحقيقية الاولى والثانية بتنظيمه ، وتخصيص مهمة أمن الدولة كواجب رئيسي لادارته ، التي حدد ارتباطها المباشر به "صدام" كنائب رئيس مجلس قيادة الثورة. ومن بعد ان شهد تطورا ودعما غير محدودا ، تغيرت التسمية الى مديرية المخابرات العامة ، واستمر سعدون شاكر بادارتها ، تحت الاشراف المباشر للنائب المذكور ، الا انه وبعد محاولة مدير الامن العام ناظم كزار الانقلاب على الحكم ، تغيرت المهام ، والتسمية لتكون رئاسة المخابرات ، وبعد خلاف الاشقاء "صدام ، برزان رئيس الجهاز" بعد عام ١٩٨٠ تغيرت التسمية الى جهاز المخابرات ، وأبقي ارتباطه بمجلس قيادة الثورة. كان الجهاز منظما تنظيما جيدا ، وميزانيته عالية ، وكفاءته تفوق باقي اجهزة المخابرات العربية ، خاصة فيما يتعلق بجمع وتحليل المعلومات التي تهم الدولة ، ومكافحة التجسس ، حيث الشبكة الواسعة للأشخاص السريين من منتسبي الدوائر والمؤسسات الحكومية والسفارت والنقابات والاحزاب المعارضة داخل وخارج العراق ، والتي تنفذ غالبية المهام الاستراتيجية ، بينها الاغتيال بأمر مباشر من الرئيس شخصيا. وقد نفذت بالفعل الكثير من أعمال الأغتيال على مستوى الداخل ، اشير الى ان بعضها شمل اعضاء كبار من حزب البعث ، مثل عبد الكريم الشيخلي ، ومعارضين له

مثل فؤاد الركابي ، وعلى مستوى الخارج ، كما ذكر في أعلاه ، اغتيالات تتحمل هذه الدائرة مسؤولية تنفيذها ، ويتحمل الرئيس مسؤولية اصدار القرار.

ان المخابرات جهاز اشرف عليه صدام منذ البداية ، واداره المقربين منه بالاضافة الى سعدون شاكر ، عضو القيادة القطرية ، الاخوين برزان ابراهيم التكريتي وسبعاوي ابراهيم الحسن ، وابن العم عبد حسن المجيد ، وهشام صباح الفخري ، وصابر الدوري ، وشهدت ادارته ، احداث موت غير طبيعية ، مثلما حصل للسيد رافع دحام الذي توفي بظروف مشبوهة بعد ثلاث ايام من عزله ، واللواء فاضل البراك ، الذي اعدم بتهمة التجسس لدولة اجنبية ، وآخر مدير له ، الفريق طاهر جليل الحبوش ، ضابط الشرطة السابق المتدرج في سلكها ، والأمن حتى الوصول الى الادارة العليا للجهاز ، الذي اختفى قبل ايام من سقوط بغداد مباشرة[٣] ، وقيلت عنه الكثير من الاقاويل التي وصلت حد اتهامه بالعمالة للامريكان ، وانه من سرب معلومات عن اجتماع مفروض لصدام بدار في المنصور ، قصف من قبل الحلفاء دون ان يكون صدام لحظة القصف موجود فيه.

الهيكلية التنظيمية للجهاز

تدير المخابرات ، عملها عن طريق معاونيات ، ترتبط بها مجموعة من المديريات تمت تسميتها على وفق ما تمارسه من أنشطة وأعمال وواجبات مثل المعاونية السياسية ، التي تدير المديريات ذات الطابع الاستخباري "المعلوماتي" وهي ثمانية مديريات ، ومعاونية الشؤون العامة ، التي تدير الجوانب الادارية ، وكل ما يرتبط بها من جهد إداري لازم لتمشية أمور الجهاز ، ومكاتب المستشار الفني ، والمستشار الأمني ، والمكتب الخاص ، ومعاونية جمع وتحليل المعلومات الاستراتيجية للدولة ، التي تضطلع به بصفة رئيسية المديرية العامة للخدمة السرية(م٤) تعاونها مديريات أخرى اختصاصية تؤدي مهامها من خلال:

أ. محطات للمخابرات تنتشر في العديد من دول العالم ، تقلصت بعض الشيئ بعد حرب الخليج الثانية. تدار في المعتاد من قبل السفير أحيانا أو من قبل السفير المفوض

أو القنصل العام في السفارة المعنية احيانا أخرى ، أو حتى من قبل أحد الموظفين الدبلوماسيين ، وتبعا لعوامل التغطية المخابراتية ، ورتبة الدبلوماسي أصلا في الجهاز" والدولة المعنية. وهي مثل غيرها من المؤسسات قل نشاطها بشكل ملموس بعد الحصار عام ١٩٩١ ، ثم اعيد ثانية بحدود عام ٢٠٠٠ ، بعد التحسن النسبي في النواحي المالية للحكومة ، والانفراج السياسي الملموس في بعض الساحات الملائمة لعملها ، خاصة العربية منها والآسيوية والأفريقية.

ب. السفراء العراقيون الذين ينسبون لإشغال هذه المناصب من ضباط المخابرات ، أو الذين يرشحون من قبلها ، ويهيئون للإرتباط بمديرياتها لاحقا.

ج. المؤسسات الإعلامية ، والشركات التي أنشأتها المخابرات في فترة الثمانينات من القرن الماضي على وجه الخصوص.

د. مراكز البحوث والمؤسسات العراقية ، وغير العراقية التي ترتبط بها المخابرات بعلاقات تعاون ودعم مالي.

هـ. الجمعيات والروابط والهيئات العامة التي تعنى بالمغتربين ، والجالية العراقية والعربية التي أنشأتها المخابرات ، أو التي تتعاون معها بطريقة الدعم غير المباشر.

و. الجالية العراقية في الخارج عن طريق التجنيد بوسائل الترغيب والتهديد المباشر ، وغير المباشر.

ز. بعض المعارين للعمل في الخارج ، بصفة أساتذة ومدرسين ومهنيين في الدول والمؤسسات العربية ، وغير العربية.

ح. التبادل المعلوماتي مع بعض الدول ، والمنظمات التي تلتقي مع الحكومة العراقية في أهداف معاداة الغرب ، واستخدام أساليب الإرهاب ، وغيرها.

ط. شبكة الوكلاء ، والمعتمدين في الدوائر والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والشركات الأجنبية في الداخل والخارج.

ي. التحليل والمتابعة لوسائل الإعلام المقروءة ، والمسموعة والمرئية.

ك. الاستراق الفني المنظم

ل. المراكز التجارية التابعة للحكومة أو التي أنشأتها في السابق كغطاء لعمل المخابرات وتمويل أنشطتها.

م. مكاتب القيادة القومية مثل مكتب فلسطين ، ومكتب حركات التحرر ، ومكتب سوريا ، حيث التنسيق معها لتنفيذ واجبات جمع المعلومات ، ومتابعة الجهد السياسي المعارض للنظام.

المهام الرئيسية للجهاز

لقد عمل جهاز المخابرات منذ تأسيسه ، وحتى السقوط ، بمهنية عالية ، وادى مهام متعددة على المستويين الخارجي والداخلي ، تمثلت بالاتي:

أ. مكافحة التجسس. وتشرف على العمل فيه مديرية مكافحة التجسس ، المعنية بالعمل لما يتعلق بداخل العراق.

ب. ترشيح السفراء والعاملين في السلك الدبلوماسي ، وإدارة أمن السفارات ، والبعثات الدبلوماسية العراقية في الخارج ، من خلال عمليات المراقبة وزرع اللاقطات وأجهزة التنصت ، ومسؤولية الحماية الداخلية المباشرة للسفارة ، ومتابعة المعارضين ضمن محيط عملها ، حتى أنها أنشأت في بعض السفارات المهمة غرف خاصة ، مجهزة فنيا للتسجيل الصوتي والصوري ، ولحجز المختطفين ، والتحقيق مع بعض المراجعين ، باشراف المحطة اي فرع المخابرات في المنطقة المعنية. كذلك مراقبة السفارات ، وأعضاء السلك الدبلوماسي المدني العاملين في العراق تبعا لمستويات مواقف دولهم من النظام*.

ج. التنسيق مع جهاز الأمن الخاص ومديرية الأمن العامة ، فيما يتعلق بالسيطرة على الشارع العراقي أثناء التوتر والأزمات. حيث التوزيع المخطط لمفارز مداهمة ومراقبة في مفارق الطرق والساحات والشوارع ، والمناطق التي يحتمل ان يثار فيها التوتر ، وفي الأوقات التي تراها الحكومة مناسبة إبان الأزمات.

---

* هاتين المهمتين، من بين المهام التي اتجه جهاز الأمن الخاص الى سحبها تدريجيا من المخابرات في السنوات الاخيرة.

د. مكافحة العمل العراقي المعارض في الخارج من خلال:

أولا. زرع الوكلاء في الجسم المعارض ، ودعم تقدمهم في مفاصله القيادية.

ثانيا. إرسال بعض الضباط ، والمتعاونين كلاجئين في دول تتواجد فيها جالية عراقية ، ونشاط معارض ملموس.

ثالثا. شراء بعض الإقلام والأصوات العراقية ، والعربية لتشوية سمعة المعارضين ، والتقليل من قدر المعارضة من خلال الكتابة في الصحف والمجلات ، أو عمل المداخلات الهاتفية في الحوارات الدائرة بين المعارضين من جهة وخصومهم ، أو المحايدين من جهة أخرى.

رابعا. رشوة البعض من العرب ، والعراقيين ودفعهم للظهور في الفضائيات بقصد التشويه المتعمد لرجال المعارضة وفصائلها.

خامسا. الدفع لتأسيس فصائل ، وقوى معارضة ، تعمل على شق الصف المعارض ، وزيادة تشتته وتبعثره.

سادسا. استخدام أجهزة الإعلام الرسمية للحكومة ، من اجل الضغط على عوائل المعارضين ، وأقاربهم من الدرجة الأولى بقصد الردع من الاستمرار بالعمل المعارض.

سابعا. دعم بعض الصحف والمجلات العربية ، ودفعها للوقوف بوجه النشاط المعارض.

ثامنيا. الاتصال المباشر ببعض المعارضين وترغيبهم بالمال والمناصب ، لثنيهم عن الاستمرار بالعمل ، أو تهديدهم بالبطش لنفس الغاية.

تاسعا. التنسيق والتعاون مع المنظمات ، والهيئات الحكومية وغير الحكومية ، والشخصيات السياسية في الخارج ، لما يتعلق بدعم موقف الحكومة العراقية ، والتقليل من قدرة المعارضة على التحرك في الساحة المعنية.

عاشرا. استخدام عقود النفط خارج سياقات "النفط مقابل الغذاء" ، وكذلك بعض العقود التجارية كرشوة للحكومات "العربية على وجه الخصوص" والشخصيات المهمة لكسب مواقفها باتجاه تحجيم الجهد المعارض ، وتكوين مصالح مشتركة يمثل

الدفاع عن تحقيقها دفاعا عن وجود النظام الحاكم واستمراره.

حادي عشر. تجنيد الوكلاء في بعض دوائر الأمم المتحدة، ودول اللجوء لتعبير المعلومات عن الاتجاهات السياسية المعارضة لطالبي اللجوء من العراقيين، ومواقفهم من الحكومة.

ثاني عشر. التدخل في تعيين، جميع الموظفين الدبلوماسيين، وغير الدبلوماسيين التابعين للملحقيات الثقافية والتجارية، والمعلمين المنسبين للتدريس في المدارس العراقية، والسعي لربطهم معها، مخابراتيا.

ادامة الزخم المخابراتي

ان المخابرات جهاز، تمتع منذ تأسيسه بدعم قوي من رأس السلطة، حيث الاستناد عليه في غالبية المهام الحمايوية، حتى تشكيل جهاز الامن الخاص، وكذلك في تصفية الخصوم الشخصين، وأولئك الذين يمكن أن يكونوا خصوما في المستقبل أو الذين يشك بولائهم، أو تآمرهم، وتأسيسا على هذا الدعم تبوأ هذا الجهاز المركز الأول بين باقي الأجهزة، واستفاد من كثر الاحداث التي مرت على العراق، مؤسسا على بعضها، واقعا شكل قفزات كبيرة له باتجاه التوسع في التنظيم والصلاحيات، والتدخل في شؤون القضاء والدولة، خاصة في المرحلة التي أداره فيها برزان، ولحين التشكيل الرسمي لجهاز الأمن الخاص، الذي احتل المركز الأول بدلا منه ولحين انتهاء النظام. ومع هذه الاولوية، وقوة الدعم منقطعة النظير، فقد تأثر أداء المخابرات، سلبا بعد عمليات العزل والنقل والتقاعد لبعض كوادره إثر نقل برزان منها، وكذلك بعد حرب الخليج الثانية، حيث لم يحض ضباطها بنفس ميزات ضباط جهاز الأمن الخاص من الجانبين المادي والسلطوي، كما تعرض في العشر سنوات التي سبقت التغيير لعمليات خرق منظمة من بعض أجهزة المخابرات الأجنبية، وكذلك من قوى معارضة عراقية، واتهم بعض ضباطه في المفاصل الدنيا بتعاطي الرشوة، وضعفت معنويات ودافعية منتسبيه، بالمقارنة لما كان موجودا قبل

الحرب الخليجية الثانية ، وزادت الأمر سوءا عمليات التطهير التي شملت كثير من ضباطه الذين ينتسبون إلى أصول من وسط وجنوب العراق. لكنه ومع ذالك بقي متمكنا من إدامة زخم العمل بطريقة جيدة حتى انتهاءه يوم السقوط.

الجهد المخابرتي الجديد

ان جهاز المخابرات ، من بين الاجهزة التي اعيد تشكيلها بعد عام ٢٠٠٣ ، بتسمية جديدة "جهاز المخابرات الوطني" وقد بدأ التشكيل على الطريقة الامريكية ، وبدعم امريكي مباشر من الناحية المالية والفنية ، وكان اداؤه في البداية يتفوق على باقي الاجهزة الامنية والاستخبارية التي استحدثت معه ، وقد نسب لادارته محمد الشهواني ، الضابط المظلي ، والرياضي المعروف ، الذي عمل معارضا ، ومتهما بالتآمر على النظام "السابق" بمشاركة ولدين من اولاده الذين أعدموا على الفور. لكن الدعم والرعاية الامريكية ، انتهت بعد تسليم شؤونه الى الحكومة ، بعد الانسحاب عام ٢٠١٠ ، حيث لم ينسب مديرا له حتى عام ٢٠١٢ ، وابقيت ادارته بالوكالة. وأخيرا قدمت الحكومة للبرلمان قانون للجهاز بمهام ، تمثلت في الآتي:

أ. تولي جمع المعلومات وتحليلها عن الجهات المعادية ، وملاحقتها ، وفق طرق علمية وفنية ومنهجية واضحة لحماية العراق وشعبه.

ب. بث الامن والاستقرار في ربوع العراق.

ج. تقديم المشورة الى الحكومة في مجال الامن الوطني.

د. رصد النشاطات والمخططات التي تمس امن وسلامة جمهورية العراق.

هـ. اعداد الدراسات والتقارير التي تتضمن التهديدات الدولية المحتملة للامن الوطني ، والمقترحات اللازمة لمواجهة مثل هذه التهديدات.

و. الكشف عن التخريب والتجسس داخل العراق وخارجه ، وعن عمليات انتاج المخدرات أو ترويجها أو الاتجار بها ، وحالات الجريمة المنظمة وغسيل الاموال والتهديدات التي تستهدف أمن واستقرار جمهورية العراق وشعبه ونظامه الديمقراطي.

ز. جمع وانتاج وخزن وتوزيع البيانات الاستخبارية ضد النشاطات الاجنبية ، والتي يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة باستخدام تقنيات الجمع من داخل جمهورية العراق وخارجها.

ح. القيام بعمليات استخبارية مضادة تتعلق بمكافحة الارهاب.

ط. تبادل المعلومات الاستخبارية مع الجهات العراقية والاجنبية ذات العلاقة والكشف عن الاشخاص والمؤسسات والجهات المشتبه بها في تمويل الارهاب.

ي. توفير الامن للرحلات الجوية المدنية للطائرات العراقية.

ك. القيام بالعمليات الفنية والعلمية الساندة للانشطة الاستخبارية ذات الصفة العلنية والسرية.

ل. السعي الى بناء وتشغيل وتحليل نظم التجفير التي تعني بمتطلبات الاستخبارات الوطنية لجميع دوائر الدولة ، كذلك القيام باختراق نظم تجفير الاستخبارات الاجنبية.

م. القيام بعمليات المراقبة المضادة لكشف انشطة الاجهزة الاستخبارية على الارض العراقية.

وبمحصلة القول ، انه تنظيم لعمل مخابراتي داخل وخارج العراق ، بتشكيلات تقدم خدمة أمنية لصالح الوطن والمواطن ، يحتاج الى الكثير من الجهد ليؤدي مهامه المذكورة ، ويلبي حاجة الدولة العراقية الى التحصين من خروقات مغادية زادت في التسع سنين الماضية عن الحدود التقليدية ، لخروق تحصل في المعتاد لكل الدول والمجتمعات البشرية.

٣. الأمن العامة

مديرية الامن العامة ، تشكيل قديم ، بدأ بمستوى شعبة في مديرية الشرطة العامة ، ثم مديرية ، ومن بعدها مديرية عامة ارتبطت بوزير الداخلية ، ثم عدل الارتباط في الثمانينات ليكون بسكرتير رئيس الجمهورية. أول مدير لها بعد ١٩٦٨ هو

اللواء ناظم كزار، وآخر مدير كان اللواء الركن رافع عبد اللطيف طلفاح "ابن عم زوجة صدام الأولى ساجدة خير الله طلفاح".

سمعة هذه المديرة سيئة حتى في العهد الملكي. اشتهرت في تعاملها مع المواطن العراقي على أساس الشك المسبق، والتوجه الى التخلص منه انسان مشكوك به، قبل تهيئة الأدلة والقرائن التي تثبت ذلك.

تطورت المديرية، وتضخمت بقفزات ملموسة بعد ١٩٦٨، لها معاونيات وشعب متعددة، حسب الإختصاصات التي تؤمن انسيابية عملها، وتقوم بتنفيذ المهام الرئيسية التالية:

أ. مكافحة النشاط السياسي المعارض من خلال مراقبة أكبر شريحة ممكنة من المجتمع العراقي، ومتابعة الشخصيات العراقية المعروفة، والضباط المتقاعدين بالرتب المتقدمة. وزرع الوكلاء والمؤتمنين في جسم الحركات، والأحزاب التي تنشط في الداخل، والعزل الكامل للمواطن العراقي المشكوك بولائه، ومحاصرة تحركه بما يحول دون إمكانية اتصاله، وتواصله مع الفئات المعارضة، ومن ثم تعميم العقوبة درجات على القريبين من الضحية، بقصد الردع من ناحية، والعزل السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى. كذلك إشاعة القلق والخوف في المجتمع، وبمستوى يدفع إلى الإبتعاد عن مصدر الخطر المخيف، الذي يتمثل بالوقوف ضد الحكومة بالقول، أو بالفعل من ناحية، والتقرب من مصدر العقاب أي الحكومة، تزلفا وميلا لتنفيذ أوامرها بدقة عالية من ناحية اخرى.

ب. فرض السيطرة الأمنية على الشارع العراقي، بوسائل وأساليب بينها، التحكم بوضع المواطن ومستقبله إذ يرتبط حاله الوظيفي والمادي ومستويات استقراره، بمقدار ولائه للحكومة والحزب، وابتعاده عن الوقوف بالضد منهما، على وفق قياسات يحددها الجهاز الأمني، ويتحكم بها من خلال الموافقة على التعيين والدراسة والايفاد. وبينها نشر الوكلاء بين كل شرائح المجتمع العراقي ومؤسساته الحكومية والأكاديمية، وغير الحكومية بطريقة تصل فيها المعلومة بسرعة عالية، ودقة

معقولة ، تجعل المواطن متوجسا في غالب الوقت ، من عمل قد لا ترضاه الحكومة ، وقول قد يجهر به لا ينسجم ومسيرتها ، أو انتقاد يتطرق إليه يمكن أن يثلم هيبتها. وبينها ايضا الرد السريع والحاسم لأي تحرك ، أو تململ من قبل أشخاص ، أو جماعات يُفسر بالضد من الحكومة والقضاء الفوري على وجوده في المكان الذي بدأ فيه ، دون السماح بتوسيعه خارج إطار الرقعة الجغرافية لحدوثه ، أو بما يسمونه التعامل الميداني مع الحدث ، أو كما أطلق عليه صدام "تفجير الفقاعة قبل أن تكبر". ومن ثم إشراك المواطن في تنفيذ العقوبة التي تحددها المديرية او الجهة السياسية العليا بحق الضحايا ، بأساليب ومستويات تنفيذ متعددة: فقرار الإعدام الذي يتخذ بحق هارب من الخدمة العسكرية ، ينفذه أعضاء الفرقة الحزبية على مرأى من الأهل والأقارب في منطقة سكناه. والمخالفة التي يرتكبها الحزبيين أو العسكريين بتفسيرها تجاوزا امنيا على السلطة او قيميا على رئيس السلطة ، ينفذ اعدامهم رفاق لهم في الحزب والمؤسسة التي يعملون فيها. والرفاق المشكوك بولائهم ، أو الذين يشكل وجودهم في جسم الحزب ، والدولة عائقا لتقدم أقارب الرئيس في الهرم الحزبي والوظيفي ، يحاكمهم الرفاق محاكمة صورية متفق مسبقا على تحديد الأحكام فيها ، ويقوم باعدامهم الأقرب لهم في الخلية الحزبية والمؤسسة الحكومية. والمتهمون بالانتماء لحركات معارضة تحفر لهم الأمن العامة قبور جماعية ، ويجري رميهم بالرصاص على حافاتها من قبل موظفي الدولة بالدرجات الخاصة ، والضباط بالرتب العالية والحزبيين بالدرجات المتقدمة. اما المعارض الذي لم يتسن لأجهزة السلطة إلقاء القبض عليه ، تجبر العائلة على تقديم التبرئة منه علنا في أجهزة إعلام الدولة ، وتدفع العشيرة على هدر دمه على مستوى العلن أيضا. انها اساليب تنفيذ أريد منها ، دفع المواطن العادي إلى أن يكون عنصر أمن راصد للمسائل التي تحددها الحكومة مخالفة لتوجهاتها ، وبوسائل ترغيب بينها:

دفع مكافئة مالية لمن يُخبّر عن موضوع يهم الجانب الأمني. ومنح نسب من قيمة البضائع والمعدات المصادرة ، عند التبليغ عنها. وتقديم فرص افضل للترقي

والكسب ، لمن يرتبط بها وكيلا أو متعاونا أو صديقا بشكل مستمر. وفي مقابلها وسائل ترهيب فيها اشراك بالعقوبة على نفس مقدار الحكم من لم يقوم بالإخبار عن واقعة تراها الأجهزة الأمنية جريمة أو مخالفة لضوابطها.

ج. فرض السيطرة الفكرية ، من خلال فرض ضوابط على النشر العام ، وفسح المجال واسعا لنشر وتوزيع ما يتعلق بفكر الحزب والحاكم شخصيا. وحصر الإطلاع على فكر الغير ، وعده جريمة يحاسب عليها القضاء الذي تديره الحكومة ، ويتدخل في تفاصيله الحاكم والمسؤولين الكبار شخصيا. وعدم إتاحة الفرصة أمام الجمهور العراقي للاستفادة من تقنية الاتصال والتواصل الحديثة. ومن ثم الرقابة الشديدة على المصنفات ، والتحكم بالنشر والتوزيع. وتقييد حركة الفن التشكيلي والمسرحي ، وتوجيهه فقط لما يخدم فكر الحزب ، وتطلعات الحاكم الفرد. ورصد الدعاية ، والاشاعة المعادية للنظام ، بالتنسيق مع باقي الأجهزة الأمنية ، والقيام بنشر إشاعات مضادة ، تصاغ في اللجنة الخاصة بالاشاعات في مجلس الأمن القومي ، يجري تعميمها على مستوى المجتمع العراقي.

د. جمع وإدامة المعلومات الخاصة بالعراقيين على كافة المستويات ، وتصنيفها حسب الحاجة إليها من خلال شبكة وكلاء معتمدين ، تغطي كافة المؤسسات والدوائر والمناطق العراقية. ومجموعة المختارين في الأحياء والمناطق المرتبطين بالأمن بشكل مباشر. ومراكز الأمن المنتشرة لمستوى الناحية ، ومعتمديهم لمستوى القرية في عموم العراق. ومن خلال ضباط أمن الدوائر والمؤسسات الحكومية والجامعات والمعاهد في كل أنحاء العراق. ومراكز البحوث والدراسات التي ترتبط بعلاقات مع شعب ومراكز الأمن من ناحية ، ومع مركز التطوير الأمني التابع إلى الأمن العامة من ناحية أخرى. وكذلك التنسيق المعلوماتي مع باقي الأجهزة الأمنية.

ان الامن العامة ، لم تحض في حكم البعث الاول عام ١٩٦٣ ، على فرصة التطوير الكافية ، لضيق الوقت ، وغرق الجهاز الحزبي في خضم التناقضات ، والصراع من أجل المناصب. لكن موضوعها احتل الصدارة ، في الاهتمام بعد ١٩٦٨ ، لترسيخ دعائم الحكم ، لذا بادر في أول خطوة له ، باطلاق يد ناظم كزار ، ومجموعته في العمل بما يراه مناسبا لحماية أمن الثورة والحزب. وكان له ذلك حيث تمتعت هذه المديرية بالأفضلية الأولى بين باقي الأجهزة ، ولحين اتهامه بالتآمر على الحزب والدولة ، الذي دفع الحكومة آنذاك الى تطهيرها من بعض كوادرها السياسيين بالدرجات الحزبية العليا على وجه الخصوص. تطعيمها بكوادر اختصاصية من ضباط الشرطة ، ومن آخرين يحملون شهادات عليا منحوا رتب بقرارات خاصة. طلب منها التوسع في فتح المراكز الخاصة لتدريب المنتسبين ، وكذلك مراكز للبحوث. لقد أسندت مسؤولية إدارتها إلى القريبين من الحكومة من تكريت ، ومثلث الجزيرة حتى أعادت مركزها عندما أسهمت في توجيه الضربة المؤلمة إلى بعض الأحزاب العراقية المعارضة خاصة الشيوعيين ، وحزب الدعوة منذ العام١٩٧٩ ، وما بعده إذ توسعت من حيث التنظيم إلى أكثر من الضعف. وقد منحت إلى مسؤوليها صلاحيات في المراقبة والمتابعة والإخفاء والاعدام ، إلى حد مدير الشعبة المختصة. وأسهمت بشكل فاعل في القتال ضد الانتفاضة في بعض المناطق ، وأرسلت بعض ضباطها الشباب مفارز متفرقة إلى مدن الجنوب أثناء حدوثها ، لغرض تصوير المنتفضين وتدقيق مواقفهم ، والأهم منها حرف المنتفضين باتجاه المناداة ببعض الشعائر ، والشعارات الدينية التي توحي طائفية الانتفاضة في بعض جوانبها. لكنها ومع هذا ، تعرضت إلى عمليات تطهير وتطعيم بعد عام ١٩٩١ ولو بشكل أقل من مديرية المخابرات العامة ، والاستخبارات العسكرية العامة ، وهذه إجراءات أثرت ، ولو بشكل محدود على اداء المديرية المعروفة بكفائتها الجيدة. يضاف إليها التأثيرات العامة للوضع الاقتصادي المتدني للضباط ، والمراتب الذي أثر على نزاهة

عموم المنتسبين ، وعلى مقدار تفاعلهم مع العمل مهنيا. هذا ومع أدائها المعقول لمهامها في أواخر ايام النظام ، بالمقارنة مع مستوى الأداء العام لهذه الفترة الزمنية ، فانه يعد الأداء الأكثر تأثرا بالظروف المحيطة ، وبنتائج حرب الخليج الثانية ، والتطورات التي اعقبتها ، ووقائع الحصار من باقي الأجهزة الأمنية. كذلك يعد منتسبيها الأكثر توترا في ظروف عدم الاستقرار ، والأكثر قلقا على مستقبلهم في تطورات مرحلة ما بعد التغيير. لأن واقع هذه المديرية ، وطبيعة المهام الموكلة لها اقترن بعديد من الأعمال التي مست أمن وكرامة المواطن العراقي بشكل مباشر. حتى تركت آثارا سلبية كبيرة في عقول السياسيين وعموم ابناء المجتمع العراقي ، فكانت من بين الدوائر الامنية التي لم يعاد بنائها من جديد ، على الرغم من اهميتها. الا انه وبعد ان ادرك السياسيون الجدد هذه الحقيقة ، لم يتجرؤوا في اعادة بنائها ، فداروا حول موضوعها دورانا من خارج المشكلة. أسسوا جهدا أمنيا في وزارة الداخلية. شكلوا وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني ، ترتبط بها مديريات للامن الوطني في المحافظات ، اخذت جزء من المهام التي كانت تؤديها المديرية المنحلة.

سيسوا المسألة الامنية ، مثل غيرها من المسائل ، ومن بين اروقتها اقترح البعض من السياسيين المشاركين بالحكومة المعارضين لخطواتها في الحكم ، فكرة تحويل هذه الوزارة الى جهاز امن داخلي ، على نفس سياقات عمل مديرية الامن العامة ، وما زال الجدال حتى عام ٢٠١٢ جاريا ، وسيفضي بالمستقبل الى انشاء مديرية عامة للامن بعد ان يتخلص السياسيون من عقدٍ ، تركتها الافعال السلبية لهذه المديرية السيئة السمعة في عقولهم وباقي المواطنين.

٤. الاستخبارات العسكرية

تأسست الاستخبارات العسكرية مع بداية تأسيس الجيش ، شعبة في مديرية الحركات العسكرية ، بمهام تأمين المعلومات "الاستخبارات" لاغراض القتال ، تطورت مع تطور الجيش ، وتغيرت بعض سبل عملها من تأمين الاستخبارت حصرا الى عام١٩٦٨ ، لتضاف لها بعد هذا العام مهام تتعلق بمراقبة العسكريين والسياسيين ،

ومتابعة الانتماءات الحزبية ، ورقابة المطبوعات ، وغيرها مهام تتعلق بالامن الداخلي ، اذ شكلت لبعض هذه الاهداف عام ١٩٦٩ ، الشعبة الثالثة وفصيل الامن ، ومن ثم سرية للامن لاغراض التحري والمراقبة والقاء القبض. كما شكلت بعدها شعبة لمتابعة النشاط الكردي ، وهكذا زادت شعبها اخيرا عن الثلاثين شعبة ، مقسمة على خمسة معاونيات ، وهي على وجه العموم كانت تنفذ المهام الآتية:

أ. جمع وتحليل ، وتصنيف المعلومات التي تهم الجهد العسكري عن العدو والعدو المحتمل ، وكذلك الأصدقاء بأسبقية لاحقة ، تأخذ في مجاله المعاونية الأولى على عاتقها ذلك ، من خلال الجهد المنظم للملحقيات العسكرية الموجودة في بعض السفارات العراقية بالخارج ، والتبادل المعلوماتي مع بعض أجهزة الاستخبارات العربية والاجنبية التي ترتبط معها بعلاقات ، واتفاقيات خاصة. وعن طريق الوكلاء المعتمدين في الجيوش والمنظمات في الدول الأخرى ، والبعثات والإيفادات والدورات العسكرية إلى الخارج ، وكذلك البعض من الضباط العاملين في الخارج ، ومن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة ، وبالتنسيق مع الجهد الاستخباري للأجهزة الأمنية الأخرى ، الذي يمكن أن يؤمن معلومات تهم الاستخبارات العسكرية.

ب. جمع وإدامة المعلومات ذات الطابع الأمني والسياسي والاجتماعي عن الضباط وضباط الصف والجنود ، من خلال التقارير الدورية لضباط الأمن والاستخبارات في كافة الوحدات والتشيلات ، والقيادات العسكرية. والتكليف الخاص بعملية جمع معلومات محددة. والتقارير السرية السنوية التي ترفع عن الضباط دوريا ، وتقارير تقييم الكفاءة. والمعلومات والتقارير التي ترفعها المنظمات الحزبية العاملة في الجيش ، عن العسكريين والعمل العسكري ، إذ يجري تنسيقها مع المكتب العسكري للحزب الحاكم. ثم التقارير التي يقدمها المتبرعون والانتهازيون والوصوليون ، في إطار ما يسمى بالرقابة الثورية.

ج. المراقبة الدورية والآنية لبعض الضباط القادة من قبل جهازها الخاص بالمراقبة ،

وكذلك التنسيق مع مديرية الأمن العامة فيما يتعلق بمراقبة بعض الضباط المتقاعدين ، وتبادل المعلومات معها عن تحركاتهم ، وعلاقاتهم بالمؤسسة العسكرية. ومكافحة التجسس والنشاط الاستخباري في القوات المسلحة ، الذي تقوم به معاونية الأمن العسكري ، على أساس:

أولا. المراقبة المستمرة للملحقين العسكريين المعتمدين في العراق ، ورصد أنشطتهم واتصالاتهم مع العسكريين العراقيين المستمرين في الخدمة وخارجها.

ثانيا. متابعة الضباط والمراتب ، الذين يشك بولائهم وتحديد اتصالاتهم بغير العراقيين.

ثالثا. التنسيق مع بعض الملحقين العسكريين ، الذين ترتبط دولهم بصداقة مع الحكومة العراقية لتبادل المعلومات فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

رابعا. تكليف الوكلاء المعتمدين في الخارج ، واجب المتابعة لنشاط الاستخبارات الاجنبية في القوات المسلحة العراقية.

خامسا. التعاون مع بعض المنظمات الفلسطينية ، لما يتعلق بموضوع الكشف عن الأنشطة الاستخبارية الاسرائيلية.

سادسا. التنسيق مع المعاونية الفنية في المديرية ، لأغراض المراقبة الفنية التي يمكن أن تكشف عن أنشطة البث والاستقبال.

سابعا. اعادة تجنيد بعض المتورطين مع جهات اجنبية ، ودعم ارتباطهم كعملاء مزدوجين.

ثامنا. مكافحة النشاط المعارض في القوات المسلحة ، من خلال دراسة التقارير التي ترفع من قبل المتبرعين الحزبيين ، وغير الحزبيين عن الشك بولاء البعض من العسكريين ، أو انتقاداتهم الحكومة أو التحرك بالضد منها.

تاسعا. تغطية عموم وحدات الجيش والقوات المسلحة ، بشبكة وكلاء لرصد أنشطة ومواقف ، وتقييم ولاء العسكرين بكافة الرتب.

عاشرا. تقارير ضباط أمن الوحدات والتشكيلات والقيادات.

حادي عشر. اجراءات التنسيق مع الأمن العامة ، بصدد أنشطة الأحزاب والحركات

المعارضة التي يتم رصدها من قبلهم ، بالتأكيد على خطوطها العسكرية ، ومع المخابرات العامة حول النشاط المعارض في الخارج ، وامتداداته إلى المؤسسة العسكرية في الداخل.

ثاني عشر. متابعة أنشطة الضباط المعارضين في الخارج ، ورصد اتصالاتهم مع الضباط في الخدمة ، وكذلك الموجودين خارجها.

د. توزيع الاستخبارات النفسية ، اذ ينفذ قسم الاستخبارات النفسية هذه المهمة من خلال:

أولا. تحليل المعلومات ذات الطابع النفسي عن المجتمع العراقي ، التي ترد القسم للنظر في أمر تحويلها إلى استخبارات نفسية ، وتوزيعها للجهات المستفيدة بتقارير خاصة.

ثانيا. تزيود العمليات النفسية "الحرب النفسية" بالاستخبارات اللازمة ، لديمومة عملها عند الحاجة.

ثالثا. جمع البحوث والدرسات من المصادر الداخلية ، والخارجية ، ومحاولة الاستفادة منها ، كاستخبارات نفسية مناسبة لبعض المواقف.

رابعا. القيام باعمال الفحص النفسي لبعض الضباط والمكلفين بمهام خاصة.

خامسا. رصد الاشاعات التي تنتشر في القوات المسلحة ، وتجميعها ، والاشتراك مع باقي الاجهزة الأمنية في لجنة تحليلها ، وتولي مسؤولية بث الاشاعات التي تجري صياغتها لعموم القوات المسلحة.

سادسا. المشاركة مع الإعلام وباقي الأجهزة الأمنية في عملية مراقبة المصنفات الإعلامية.

هـ مهام عامة ، تنفذها المديرية مثل:

أولا. إقتراح نقل الضباط من مناصبهم ، وكذلك الإحالة على التقاعد تبعا للمعلومات الأمنية. وإعطاء الرأي الأمني بترقية الضباط ، وتكليفهم بالمهام الخاصة ، وبتعيينهم في المناصب ، وترشيحهم إلى الدورات خارج العراق.

ثانيا. تزويد القوات المسلحة بالاستخبارات السوقية ، والتعبوية اللازمة لإدارة معركتها.
ثالثا. المتابعة العامة لوضع وحركة القوات المسلحة ، بما يحول دون قيام تشكيلاتها بنشاط مضاد او تمرد عسكري.

عمليات التطوير الاستخباري

ان مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ، هي الأخرى من بين الأجهزة التي حظيت باهتمام الحكومة السابقة ، وتطورت كثيرا في زمنها ، إذ أنها وبعد أن كانت لا تتجاوز في شعبها الأربعة ، بمهام محددة لجمع وتحليل المعلومات ، والأمن العسكري ، والشؤون الفنية ، والادارية ، باتت بعد انفراد صدام بالسلطة ، وفي الايام الاخيرة خمسة معاونيات ، كل معاونية تتكون من عدة شعب ، واحدة تهتم بالمعلومات ، وثانية للأمن العسكري ، الذي أصبح مديرية في فترة من الفترات ، وإعيد تنظيمه معاونية كالسابق ، وثالثة للشؤون الفنية ، ورابعة لجوانب الإدارة ، وخامسة تختص بايران ، ومدرستين لتدريب الكوادر الاستخبارية ، احداها للضباط ، وأخرى لضباط الصف والجنود ، ولها خمسة منظومات استخبارية كانت موزعة على عموم العراق. الشمالية في الموصل ، والشرقية في كركوك ، والجنوبية في البصرة ، والوسطى في كربلاء ، والغربية في الرمادي. كما شكلت عدة وحدات للأغراض الخاصة مثل الوحدة ١١١ للمهام الاستخبارية الخاصة ، و٢١٢ للمراقبة والتحري ، و٢٢٢ للواجبات الخاصة ، وأخرى للحراسة هي الوحدة ٧٧٧. لقد اهتمت الاستخبارات العسكرية بتطوير كادرها فنيا ، اذ أرسلت الكثير من الضباط في دورات إلى الخارج ، زمن الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية ومصر ، وهي إجمالا قد أدت مهامها بشكل كفوء إبان الحرب العراقية الإيرانية ، وإشتركت بجميع اعمال القمع ، وهي وأن قصفت مقراتها إبان حرب الخليج الثانية ، وهوجمت منظوماتها التي تنتشر في محافظات العراق ، بقيَّ أدائها لم يتأثر بنفس المقدار الذي تأثرت به الأمن العامة ، كما إنها استطاعت أن تعيد تنظيمها بسرعة وكفاءة جيدة ، لكنها ومع ذلك عانت

ولو بشكل أقل من عمليات التطهير الطائفي التي شملتها مثل غيرها من الأجهزة الأمنية بعد العام ١٩٩١. وهي من جانب آخر لها ارتباطات مهنية مباشرة بالمؤسسة العسكرية تختلف عن تلك الارتباطات بين الأمن والشارع العراقي ، أو بين المخابرات والمؤسسات الحكومية الأخرى ، وهذا الارتباط القريب جعلها تتأثر بواقع القوات المسلحة المتردي ، وبالتالي أصبحت معنويات منتسبيها في أواخر ايام الحكم السابق تقل كثيرا عن معنوياتهم المرتفعة ابان حرب الخليج الاولى مع ايران ، وكذلك هي مستويات أدائهم ، التي تدنت بالمقارنة مع تلك الفترة الزمنية. لكنها وبوجه العموم بقيت مسيطرة وتؤدي المهام المطلوبة منها ، ولو تحت طائلة القسر غير المباشر ، والمعنويات غير المستقرة الى اللحظات الاخيرة لما قبل السقوط.

التشكيل الجديد

أن الاستخبارت الضرورية للعمل العسكري ، قد اعيد تشكيلها بعد التغيير ، وترافقت خطوات اعادة بنائها من جديد مع خطوات بناء الجيش والقوات المسلحة ، وعانت من اعاقات في عملية البناء بنفس المستوى الذي عانت فيه باقي افرع القوات المسلحة ، والمسالة الاكثر خطورة واعاقة في عملية بنائها ، كانت وضع منصب مديرها العام حصة لقومية محددة ، الامر الذي حدد من خيارات القيادة العسكرية في اختيار الامثل مهنيا ، وان كان الضباط من تلك القومية لا يقلون من حيث الكفاءة عن اقرانهم من القوميات الاخرى. وعلى وجه العموم فان الاستخبارات العسكرية والى عام ٢٠١٢ ، قد تعرضت الى انتقادات كثيرة من السياسيين المعارضين للحكومة ، ومن بعض الناس العاديين وآخرين عسكريين ، لما وصفوه بعدم تقديم ما يكفي من معلومات مناسبة للمعركة الدائرة بالضد من الارهاب ، التي تتأسس اهم اركانها على الاستخبارت ، وكذلك لما له صلة بضعف الاداء الاستخباري. وهي انتقادات ، لم تأخذ بالاعتبار ظروف التشكيل وعقباته ، ولم تخلوا من ارهاصات التسييس ، الذي لم يستثني اي جهد مبذول.

كانت الأجهزة الأمنية ، ترتبط جميعها من الناحية الفنية بمجلس الأمن القومي "رئيس الدولة" وبإشراف مباشر من قصي ابن رئيس الدولة ، وترتبط إداريا وتنظيميا برئاسة الجمهورية "سكرتير رئيس الدولة". مما جعلها تعمل بأسلوب متناسق إلى حد ما لتنفيذ ما يريده الرأس الاعلى ، وما يعتقده ملائما لبقاءه على رأس هرم الدولة. كما إن هذه الأجهزة نفذت واجباتها في مجال الحماية المباشرة ، وجمع المعلومات ، ومكافحة التجسس ، والأمن الوقائي ، والتقييد الفكري ، والردع النفسي ، بضوء الصلاحيات غير المحدودة التي خولت لها من رئاسة الجمهورية ، فيما يتعلق بالأمن والحماية ، وأخرى محددة يمكن أن تتوسع في ظروف التوتر ، وعدم الاستقرار ، بتعاون وتنسيق أكبر ، وبإشراف مباشر من قبل مجلس الأمن القومي لتنفيذ المهام التالية:

١. استنفار الجهد المتاح لاغراض الأمن ، ذو الصلة بالحكم ، كواجب رئيسي لجهاز الأمن الخاص ، والحرس الخاص ، وثانوي لباقي الأجهزة الأخرى.
٢. المشاركة الميدانية في الشروع بتنفيذ خطط الأمن الخاصة بالطوارئ ، لما يتعلق بالحمايات الخاصة ، والسيطرة على الأماكن الحساسة في المجتمع والدولة.
٣. تشكيل مفارز التدخل في أماكن الاضطراب ، والمناطق التي تخرج عن سيطرة وسائل ، وأدوات الحكومة الضابطة. كذلك احتواء الشارع في حال وجود مؤشرات للتوتر ، والتواجد المكثف في مفاصله المهمة للحيلولة دون حدوث الاضطراب والتمرد.
٤. تنفيذ عمليات تقييد فكري "العمليات النفسية" على المستووين العسكري ، والشعبي لإبقاء حالة الخوف من النظام قائمة ، واستثمارها باتجاه الضبط القسري للمجتمع بكافة شرائحه.
٥. تنسيق وتنفيذ خطط الوقاية ، والتحسب الخاصة بأعمال الحجز ، والاعتقال الاحترازي ، والاحتواء الطائفي ، والعشائري أثناء فترات التوتر وخلال الأزمات.

الاعتماد على الاجهزة الامنية

لقد اعتمد النظام السابق كثيرا على الأجهزة الأمنية وعول عليها ، في بعض الجوانب ذات الصلة بديمومة الحكم ، والمحافظة عليه في حالات الحرب وعدم الاستقرار ، وكان لها الدور الكبير في ميدان القتال الداخلي ، والسيطرة على تداعيات الشارع ، وكانت لها خبرة جيدة وامكانيات متقدمة في تحريك شبكة الوكلاء المعتمدين ، في كافة المحافظات العراقية ، خصوصا تلك التي في مناطق الوسط والجنوب ، والشمال الكردي"كردستان" ، وتحديد سبل ووسائل التوجيه والسيطرة ، وانتاج وتعبير المعلومات حسب ضرورات الموقف. وتنسيق الواجبات الخاصة بهم "أي الوكلاء" في رصد تحركات واتجاهات الجهد المعارض ، والتغلغل بين الجمهور الثائر في حالة التمرد ، ومحاولة تشكيل جماعات بثياب ثورية لحرف منحاه بالاتجاه الذي تريده ، وكذلك شق الصفوف.

وتميزت عموم هذه الاجهزة في الزمن السابق بتنفيذ الخطط الموضوعة ، للتوغل بعمق المعارضة الميدانية ، والعمل في صفوفها. وتنفيذ خطط الحرب النفسية التعبوية خاصة ما يتعلق منها ببث الإشاعات ، ونشر الأقاويل والحكايات ، وتوزيع المنشورات التي تزيد الخوف والتشاؤم ، وتنفيذ العمليات العسكرية الخاصة للأغراض النفسية. وقد تميز عملها من النواحي الفنية بتناوب المسؤوليات فيما بينها ، على وفق آلية عمل جعلتها تلتقي جميعها عند سلطة إصدار القرار كمرجع داعم لفاعليتها. وهذه ميزة دفعت في ان تكون مستويات إنجازها لعموم مهامها ، اي كانت المهام جيدا بالمقارنة مع باقي أجهزة الدولة ، وبكفاءة مقبولة رغم التفاوت في مستوياتها بين جهاز وآخر.

كذلك وفرت هذه المرجعية خاصة بعد انتفاضة عام ١٩٩١ فرص جيدة لإنسيابية عملها في حماية أمن النظام والحيلولة دون تكرار ازمة إضطراب داخلي يمكن ان تهدده.

تقييم الاداء

تجدر الاشارة هنا ، الى أن تقييم مستوى فاعلية الاجهزة الامنية في حماية امن النظام في الحرب الاخيرة "الخليجية الثالثة" ، بحاجة الى مزيد من البحث والحيادية بعيدا عن اية حساسية سياسية. اذ ان القياس اذا ما اعتمد على الحيلولة دون حصول خرق لامن الحاكم والمسؤولين السياسيين والحكوميين الكبار ، فسيكون التقييم بما يفوق الجيد ، اذ ان خرقا من هذا النوع لم يحصل ، على الرغم من الوهن العسكري ، والشد العصبي للحرب الاخيرة. واذا ما نظر اليه من زوايا العمل الاستخباري الميداني ، فان جميعها لم تستطع تحقيق خرق في صفوف قوات الخصم ، عندها يصبح التقييم في هذا الجانب ضعيفا. اما اذا ما تم حساب مستوى التفكك في الهيكلية البنيوية ، وبالمقارنة مع باقي افرع القوات المسلحة ، والنظر الى متغير بقاء منتسبيها ، في مقراتهم البديلة حتى الساعات الاخيرة لما قبل السقوط ، فسيكون التقييم هنا اكثر من المقبول. لقد واجهت هذه الاجهزة مشكلة تقنية بعد عام ١٩٩١ ، حيث الشحة الشديدة في العملات الاجنبية ، وطوق الحصار المفروض على العراق ، مما دفع السلطة الى تعويض هذا النقص عن طريق التقدم إلى الأمام من الناحية النوعية ، حيث التعزيز المستمر للكادر العامل بعناصر تكريتية ، وبنسب كبيرة ، وإجراء أكثر من حالة تطهير بين المنتسبين ، بهدف زيادة درجة الولاء التي تصل مستوياتها عند منتسبي جميع الاجهزة الامنية في السنين الاخيرة من عمر النظام الى الحدود الجيدة ، مع الأخذ بالاعتبار ، التفاوت النسبي بين جهاز وآخر بضوء عدد المنتسبين الذين ينحدرون من نفس الأصول ، ومن أبناء العشيرة ، والأقرباء التي يتمتع بها جهاز الأمن الخاص بالنسبة الأعلى ، يليه جهاز المخابرات ، ومن بعده الاستخبارات التي تقترب من الأمن العامة في هذه الخاصية.

النتائج السلبية لتعامل الاجهزة الامنية

جاهزية التهم

كان للاجهزة الامنية منذ الشروع بتطويرها ، في حقبة السبعينات العائدة الى القرن الماضي "العشرين" ، حتى انتهاء الجمهورية السادسة "صدام حسين" بداية القرن الحالي "الحادي والعشرين" ، اساليبها في التعامل مع الانسان العراقي ، الذي وضعته في زاوية الاتهام ، جاعلة ذاته المتعبة تدور في دوامة اثبات البراءة. خائفا ، مهزوما على الدوام. ومع المجتمع العراقي ، الذي حشرته في خانة الشك بالولاء ، دافعة كتله المرعوبة الى التفتيش عن رضا الحاكم على الدوام. اساليبٌ غلب عليها الميل الى استخدام الشدة في الوصول الى الغاية المبتغاة ، سواء في مجال انتزاع الاعتراف ، أو تأمين المعلومة اللازمة ، أو التوريط لتنفيذ مهمة خاصة. وغلب عليها ، كذلك الشك في الطرف المقابل ، وان كان قادما لخدمتها طوعيا. شكٌ في مصداقية ما يقدمه ، أو في نواياه واخلاصه ، وولاءه للجهة التي تتعامل معه ، استمر طويلا ، فعزز من استخدام القوة سبيلا للوصول الى الحقيقة ، التي لم تكن موجودة أحيانا ، الا في عقل الرجل الامني ، الذي يفتش عنها بين أكوام النوايا والمعتقدات ، مستعجل يحث الخطى على الطريق المليء بالحفر والمطبات ، لاثباتها. وهي غير موجودة في احيان ليست قليلة ، لا ينتظر اكتمال الادلة والبراهين ، لاتمام عملية الاثبات. مستعد لخرق المعايير والضوابط القانونية ، التي تلزمه التقيد بها انسانيا ، لا يأبه لحاجة الشعب الى الالتزام بها من اجل العيش الآمن. حتى امكن الجزم على

انه ومن النادر ، وربما من غير الممكن ، ان نجد في سجلات الاجهزة الامنية التي مُزقت ، وخبراتها التي تبعثرت ، تحقيقا في قضية ما او متابعة لحالة ما قد استمرتا سنينا متعددة ، تحت بند الحاجة لاكتمال الادلة والبراهين. وقليل جدا ، وكذلك من النادر جدا ان تستمر مراقبة هدف ما "باستثناء الدبلوماسي الاجنبي" لعدة سنوات ، تقتضي اثبات صحة قيامه بفعل مخالف من عدمه. لكننا من السهل ان نستدل في مجالها ، على كثر التدخلات الآتية من الجهات العليا ، في تفاصيل العمل المهني ، للتحقيق في القضايا او المراقبة وتقصي المعلومات ، لاختصار الزمن ، وحسم الموضوع ، اي التجاوز على الحاجة الفعلية للادلة والبراهين. نتيجته رعب يعيشه رجل الامن المعني ، يصبه مزيدا من الرعب ، على ضحاياه المرعوبين على الدوام. واذا ما جاء هذا التدخل من جهة الرئيس وطاقمه ، فان رجل الامن المعني ، سوف يتجاوز الاستعجال في الحسم ، الى تقديم النتيجة كاملة ، واذا ما نقصت في ملفها الادلة ، فان لديه الاستعداد والخبرة لتحصيلها تلفيقا ، باعترافات تستخدم لانتزاعها القوة ، وبعض الاساليب غير الاخلاقية.

الانتقال الى الزمن الجديد

ان طبيعة العمل الامني كانت في الزمن السابق وكما ورد اعلاه ، عبارة عن توجهات لإستخدام القهر والتعذيب والاضطهاد ، كمثيرات شبه مستمرة ، لأكثر من ثلاثين عاما كونت في الشخصية العراقية استجابات ذات طابع سلبي. وعادات ، بعضها غير مقبول لمستوى تركت في ذاكرة انسانها ، بكافة شرائحه الاجتماعية ، ومستوياته الثقافية ، وتعدداته القومية والدينية والطائفية أثر ، لمفردات الكره حد البغض ، في حالات لا تستحقهما في المعتاد ، والحقد الى مستوى العداء ، لامور لا تستوجبهما في غالب الاحيان. كذلك الابتعاد عن العمل بالمبدأ القانوني القائل بان المتهم بريء حتى تثبت ادانته ، وكأن القائمين على الامن ، قد استبدلوه بحقيقة ان الانسان العراقي في زمنهم متهم حتى تثبت ادانته. فتكون بعد أمد طويل من الخطأ

والتجاوز في هذا الشأن ، صورة للجهاز الامني ، فيها مساحة واسعة للريبة ، والتجاوز على القانون ، وعدم الالتزام بحقوق الانسان ، وفيها صفة العداء لذاته وللمجتمع واضحة بشكل ملموس. واقعٌ ، اثبتته الاحداث التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ ، اذ وبعد ان شكلت اجهزة جديدة ، ودرب بعض كوادرها على يد الامريكان ودول الحلفاء ، تدريبا فيه الكثير من مفردات التعامل على وفق التأني في توجيه الاتهام ، والالتزام القانوني بحقوق الانسان ، وبعد تأكيد مؤسسات الدولة بينها الحكومة على ضرورة التقيد به ، لم يستمر العمل على اساسه طويلا ، وكأن تلك الصفات التي علقت في الذاكرة الامنية العراقية ، قد أنتقلت من تلك الاجهزة المنحلة الى هذه المشَكَلة حديثا ، فكُتب عن تجاوزات على انسانية الانسان ، وعن اعتقال دون توفر أدلة ، واستخدام مفرط للقوة ، وشَكَت منظمات لحقوق الانسان ، عراقية ودولية ، من حصول حالات تعذيب. ونوه البعض من المعتقلين الى أن اساليب كانت مستخدمة في الزمن السابق ، باتت تستخدم في الزمن الجديد ، وكأنها مستنسخة عنه ، مثل التعليق بالمراوح السقفية ، والاغراق بالماء حتى انقطاع النفس ، واستخدام الكيبلات ، وتعريض الاعضاء التناسلية لتيار كهربائي ، والكي بأعقاب السكائر. وبعضها جديد واقسى من السابق ، مثل استخدام الثاقب "الدريل" والتجويع وغيرها.

وبعضها الآخر ملفق صيغ داخل الغرف السياسية لأغراض سياسية.

الارتداد العدائي المدمر ذاتيا

ان السلوك العدائي الموصوف اعلاه ، لمنتسبي الاجهزة القادمين من المجتمع الواسع ، مثير للاستغراب ، فيه تجاوز وتناقض ، كوّنَ ارتداد عدائي حد المقت ، لدى العديد من أبناء المجتمع ، لعموم الأجهزة ككيانات تنظيمية ، وكمنتسبين جعلتها مخيفة ، مكروهة من قبل الجميع ، حتى المتعاملين معها عن قرب والمستفيدين من وجودها عن منفعة. مشاعر كان لها دور كبير في دفع عموم العراقيين لعدم التأسف عليها عند حلها ، وانشاء بديل عنها بعد التغيير ، ودفع البعض الى استباحة ونهب

مقراتها ، وتصفيتها تماما ، عندما سنحت الفرصة لاخراج المشاعر ، سلوك عدائي مرتد ، ودفع منتسبيها من الرتب الصغيرة في أول يوم من السقوط ، الى تركها مذعورين ، يتوارون عن الانظار ، ودفع منتسبيها من الضباط القادة نحو الحدود ، حاملين حقائبهم وبعض وثائقهم وتاريخهم المؤلم ، ليتوزعوا بين الاردن وسوريا واليمن وقطر والامارات العربية المتحدة ، حائرين بين لوم الذات على اثر مهدم. وتمني العودة الى سالف زمان تهدم. ودفع الجمهور العادي بدخول مقراتها الرئيسية والبديلة ، بروح المنتصر عليها ، نهب ما تبقى من اجهزتها الخاصة ، ووثائقها الامنية ، وحواسيبها الخاصة ، غنائم حرب توزع بعضها بين الاحزاب السياسية ، وبيع بعضها الآخر داخل وخارج العراق ، لمن يدفع اكثر وان صنف عدو للعراق. انها مشاعر تدمير ذاتي ، جاءت من نظام امني بنيَّ في الاصل على فلسفة القسر ، لا يمكن ان يكون وقائيا ، ولا يمكن ان يكون مهنيا ، خاصة في الفترة التي سُخرت فيها كل الاجهزة المدنية والعسكرية والامنية ، تحت سلطة الشخص الواحد "الرئيس" دون حساب المواطن صاحب المصلحة الرئيسية في الامن.... مشاعر كونت بالاضافة الى مسعى التدمير الذاتي ، احساس مُخل في داخل المواطن ، قوامه ان الامن فعل تجنب لما يمس الحكومة ، واحساس مقابل في داخل المنتسب الامني ، يتعلق بجدوى مؤسسته ، وفاعليتها لردع الفعل غير المرغوب من قبل الحكومة. انه تناقض بالاتجاه بين المواطن ، والمنتسب تسبب في تصدع النظام الامني النفسي ، تصدعا انهارت بسببه معالم الإحساس بالأمن والشعور بالاطمئنان. وبات بسببه اللون الأمني السائد في الذاكرة العراقية لونا داكنا. وبات صداه في العقل صدا محبطا ومثيرا ، لكل أنواع التآكل والوهن. وفي إطاره غابت الشروط الأمنية الكفيلة باستقرار المواطن والوطن.

التناقض في العلاقة بين الامن والمواطن

ان المشاعر والاحاسيس وصدى الامن المحبط المذكورة ، لم تدفع المواطن العراقي الى الخروج من طوق التقييد الى مجال الانفلات ، الا بالمرحلة التي اعقبت التغيير مباشرة لغياب المنتسب ، وسلطته الامنية عن الساحة المتسمة بالتوتر وعدم

الاستقرار ، وغياب الحكومة كسلطة ضبط مخيفة. وهو وان صنف كنوع من كسر القيود المحكمة للوعي "تحرير الوعي المقيد" ، يمكن تصنيفه بعد تسع سنوات من التغيير ، الى انه خطير على المجتمع والدولة ، لان المشاعر السلبية المذكورة ، بقيت راسخة في العقل ، قريبا من سطح الذاكرة ، يسهل اخراجها ، مع اول علامات ضعف محتملة لسلطات الدولة. ولان علاقة المواطن بسلطة الامن ، لم تتغير بتغير سلطة الدولة ، فبقيَّ في داخله ناظرا اليها ، مصدر تهديد لاستقراره النفسي. والاحساس بالخوف من بطش الاجهزة ، لم يمحى من الذاكرة الجمعية ، والسعي اليه وسيلة للسيطرة ، لم تلغى من الذاكرة العامة للمنتسبين. ولان البعض غير القليل من الناس قد تكّيفوا له ، وبنوا وانتجوا نفسيات قلقة متوترة تعيش حالة العنف والعدوان فيما بينها ، حالة قوامها الانتقاد والتجاوز وعدم الثقة وسرعة الانفعال ... الخ من الخصائص والتوجهات ، حتى انهم وعندما اتيحت لهم فرصة التحرر الطوعي من قيود الوعي بعد ٢٠٠٣ ، وبدلاً من تحويلها مشاعرا وأفعالا إلى خارجهم ، أي باتجاه السبب الاصلي للمشكلة "شكل نظام الحكم او الحاكم" حولوها الى دواخلهم ، فعاش الكثير منهم ، ولفترات زمنية حرجة ، حالة مؤلمة من انعدام التوازن ، وغياب الرؤيا الصحيحة في العلاقة والتعامل مع الاجهزة الامنية ، توصف بحالة تناقض نفسي ، اذ انهم يريدونها لانهم محتاجين لها ، وهم في نفس الوقت يخافونها ، لانها قد تضطهدهم ، فيتجنبون التعاون معها ، على الرغم من ان التعاون يعود بالنتيجة لصالحهم. حالة تناقض صعب ، تمثلت ببعض انواع السلوك للفترة الزمنية بين الاعوام٢٠٠٦- ٢٠٠٨ ، اذ أن كثر الخسائر ، وشدة التهديد التي اشعرت العموم ، وكأنهم يسيرون في فراغ قاتل مدمر ، لا ربان لسفينتهم ، ولا قائد لمسيرتهم ، ولا بوصلة ترشدهم ، وكأن الضربات على رؤوسهم يتلقونها مستمرة من الخارج والداخل ، ومع هذا لم يجرؤ الشاهد على الخطأ ، البوح بشهادته عند المعني بالامن. ولم يبادر العارف بمقر خفي للارهاب جوار بيته ، الاخبار عن وجوده. يريد الغير ان يحل محله في البوح والاخبار ، كنوع من العلاقة الطبيعية بين الجهاز الامني

والمواطن. واقع مختل ، لتناقض صعب ، يمكن رده الى ضغوط التجاوز الامني ، التي شَوهَت باستمرارها طويلا ، كل شئ في الذاكرة الجمعية. واثرت باخطائها العديدة على قدرتها العامة ، حتى ان خيالات البعض باتت تنتج في مواقف الاحباط "وهي كثيرة" دفاعات لحماية الذات على شكل تفسيرات خاطئة لهذا الواقع المحبط تقدم بصيغة اقاويل ، وبصوت مسموع احيانا ، وخافت احيانا اخرى مثل "لا فائدة من القيام بأي عمل ، ونحن ضعفاء لا حول لنا ولا قوة"....اقاويل "افكار" تبخيس وتعجيز ذاتي ، وشعور بالاكتئاب ، اوجدها الامن القسري سلوكا بين العراقيين ، لم تتوقف حدوده عند هذا المستوى ، بل وتوجهت هذه الاجهزة الامنية بكل قواها ، إلى دفع المجتمع للإدمان على ظاهرة التراخي والتقاعس وعدم بذل الجهد اللازم ، لتفعيل محاولة تغيير الواقع المعاش إلى الأحسن الذي ينبغي ان يعاش.

ترسبات الامن القسري

إن التأثيرات الأمنية في النفس العراقية تركت ترسبات عديدة ، جعلتها مشكلة معقدة بسبب شدة ضغوطها المسلطة على العقل الجمعي ، أدت وبسبب عدم القدرة على تحملها نفسيا ، إلى أن يتجه البعض في محاولة جادة لعقلنة القصور في الفعل المناسب للتعامل مع الازمة. أية ازمة يمرون بها ، يضعون لها تقديرات سياسية واجتماعية وفلسفية مختلفة عن حقيقتها الاصلية ، أساسها ألوان من المواقف الانسحابية ليبرروا الهروب من مواجهتها. يمكن ملاحظتها بسهولة على سلوك تمجيد الحاكم ليس حبا به وتأييدا لافكاره بل لتجنب غضبه.

إن هذا القصور ، اضطراب في قوة البصيرة ، انسحبت آثاره لما فوق السياسة وشؤونها ، لتصل الأمور الخاصة ، وشؤون الحياة المختلفة ، وعند مستويات وعي اعتكف فيها البعض مع ذواتهم ، فاصبحوا شكوكيين مغالين بالتحسب ، الا ما يتعلق بتمجيد الاعلى" الأب ــ الحاكم ــ الآمر ــ المدير ــ القائد" حتى أصبح اي التمجيد حد الاسراف بمستوياته ، سلوك شائع بين الموظفين تجاه مدرائهم ، والمنتسبين العسكريين تجاه آمريهم وقادتهم ، يرتقي الى ان يكون عادة ، فيه اشادة من الادنى لامره او مديره

الاعلى ، لكل عمل يقوم به وان كان عاديا لا يستحق الاشادة ، وغالبا ما تكون الاشادة معجونة بقدر من التملق الذي يمكن ملاحظته في سلوك الموجودين في الموقف بسهولة.

ان الغريب في هذا النوع من السلوك هو ان الشخص الملاحِظ ، وعندما يأتي دوره في التعامل مع الاعلى ، يقوم بنفس الاشادة والتملق بقناعة يعبر عنها بمقولة مع نفسه احيانا "قابل بقت عليّ". انه اتجاه أو اصبح هكذا بمساعدة التأثيرات غير المباشرة للاجهزة الامنية ، يوم عممت العقاب الصارم على مرتكب الخطأ وامتداداته الى الأهل والأقارب في أحيان كثيرة ، فكونت قبولا للظلم داخل النفوس بات مستمرا. وللموت الحتمي المؤجل ، دون المجازفة بقول كلمة حق في مكانها. وللعزوف عن المساهمة بمقاومة الخطأ في أوانه.

انه اتجاه حصر وتقييد فكري ، دام مستمرا لعشرات السنين ، تبين استجابات السلوك الناتج عن وجوده ، ان العديد لا يريدون التعرف على قيودهم ، محاولين القفز من على الحقائق ذات الصلة بها ، وبدلا من التعرف كونوا مجالاً واسعاً لتفسيرات امنية ذاتية ، تفضي إلى حالة من القلق ، داخل مجتمع الدولة الذي تحول إلى مصدر للخطر ، بدلا من ان يكون ملاذاً أو مصدراً للأمان والاطمئنان. وتبين ان العقل في غالبيته بات محكوماً بسياسة المحاور المتبدلة ، والمتغيرة دائماً ، فمنهم من يؤكد هذا الرأي ثم يعود لمعارضته إن شعر باحتمالات عدم قبول الاعلى. وكثرة المحاور ، بطبيعة الحال ، تصيب الإنسان بالاحباط ، وتدخله في قناعة أن اللامعقول يصبح معقولاً ، ولكن بشكل غير عقلاني ، فيحس البؤس والخذلان. وتبين أيضا إن طبيعة الإجراءات الأمنية القسرية ، قد كونت تقاطعاً في داخل العقل لمفهوم العلاقة بين الفرد والسلطة ، أي اختلافاً وتناقضاً بين الذاتية "ما هو موجود" وبين الموضوعية "ما ينبغي أن يكون" ، فأخلّت بعملية التجانس بين المكونات الاجتماعية ، وبروابط الانسجام اللازمة للاستقرار ، وبالتوافق المطلوب بين المواطن والسلطة. وبالمحصلة النهائية يتبين من التحليل والمتابعة انه قد كان للامن باجراءاته واساليب تعامله وعلاقاته العامة ، حصة في عموم الاضطرابات النفسية والاجتماعية والادارية التي حصلت ، والتي ستحصل في

المستقبل ، يمكن ادراك طبيعتها بشكل ملموس من خلال مناقشة بعض العناوين التي تغطي الارهاصات والمعاناة والتجاوزات التي تركت أثرها على السلوك الفردي والجماعي العام بينها:

١. القلق التقييدي

لم تتوقف حكومات الزمن السابق يوما عن التفكير في السيطرة على انسان هذا الوادي ، وتسخيره لمصالحها العليا في ارساء قواعد الحكم المستبد ، آلة طيعة يؤدي ما تطلبه من أعمال ، تصب في ديومة البقاء المستمر للحكم. ينفذ الاوامر الصادرة دون تردد. مدني كان ام عسكري محترف. يؤيد ما تسعى اليه وبصره ممتد اليها. يستجدي رضاها ، مصدرا وحيدا للحياة. اولوياتها الادارية والسياسية ، تتركز على كيفية السيطرة على هذا الانسان ، وضبط سلوكه ، والتحكم باستجاباته قبل تعليمه ، وقبل منحه فرصة للتمتع بالحرية. اسهل طريق لتنفيذ هذه الاولويات. أجهزة امنية ، وأجهزة أخرى حزبية ، أداؤها متميز على الدوام في اصول الاخضاع والسيطرة والقمع. واجراءاتها في هذا الشأن مستمرة ، لم تتوقف يوما عن العمل في أشد الظروف حراجة ، وكأنها في حرب داخلية مستمرة ، طرفها الاول ، هي ذاتها الاجهزة القمعية. وطرفها الثاني ، عدو لها ، الانسان العراقي بذاته المقهورة. اساليبها في غالبية الازمنة ، وفي كافة العهود خرق لمواد القانون ، وتجاوز على حصانة الانسان ، ومسخ لإنسانيته ، تتطور احيانا في فن الخرق والتجاوز لتدميره ، وتفتيت المعايير والضوابط والتقاليد القيمية التي تعودَ العيش معها ، بوسائل اذلال واضطهاد. لا تحسب ردود الافعال السلبية ، ولا الاثر الذي يمكن ان تتركه تدميرا للذات الانسانية. ومع هذا الايغال باساليبها في التعامل هدما وتجريحا وتشويها ، واستعبادا ، يسأل اصحابها والاعلى في سدة الحكم القائم عليها ، بين الحين والآخر. لماذ يعزف الانسان الذي تَحكُم النسيطرة عليه عن التعاون معها؟.

لماذا لم يبلغها عن الخرق الامني ، والتجاوز على القانون؟.

لماذ يفضل الوقوف متفرجا او السكوت كأضعف الايمان؟.

لا تسأل نفسها ولا يسأل خبراؤها ، لماذا لا يتقرب الانسان منها الا صاغرا ، بطرق الوشاية وكتابة التقارير؟.

حالة قلق في داخلها نفرة من وانجذاب الى ، تصيب في المعتاد المجتمعات التي تدار من اجهزة أمنية قسرية بينها العراق ، خطورتها في تقييد الوعي ، وبما تتركه من ترسبات في الافكار وانحرافات في السلوك ، تبقي الانسان جانبا ، وكأنه من بلد آخر وكأن البلد الذي يعيش فيه ليس بلده الاصلي ، شواهدها بعد أنتهاء سلطة هذه الاجهزة ، اي حلها بعد التغيير ، تلك العصابات التي انتشرت بين السكان ، تتحرك علنا في وضح النهار ، ولا احد منهم يقصد الدولة لمعاونتها في الحد من نشاطها. والجماعات الارهابية ، التي عملت لسنوات وسط الأهالي ، تتنقل دون خوف او خشية في الليل والنهار ، ولا أحد يجرؤ في الوقوف بالضد منها أو يُخبر الدولة عن وجودها. وكأن الجميع محايدين بين الدولة وأعدائها ، أو انهم لا يدركون الخطورة بسبب قلق التقييد الحاصل لوعيهم.

نتائج القلق التقييدي

إن الضوابط الأمنية ، وضوابط تحريم انتقاد مفاصل السلطة ، ومنع التعبير عن الرأي المخالف لتلك التوجهات ، وقمع النوايا غير المتسقة والرغبات العليا للسلطة ، والقتل والتوقيف بلا محاكمة ، والإخفاء العمدي في السجون غير المؤشرة ، تدفع جميعها إلى الجزم بان الاجراءات الأمنية التي قيدت الوعي في اجراءات قسرية ، جاءت نتائجها إقامة موانع ، ودفاعات ذاتية في داخل العقل العراقي " وكأن على أبواب وعي المواطن شرطي أمن يمثل السلطة" ، لا يسمح بخروج الأفكار غير المنسجمة وتوجهات السلطة أو دخول أخرى من خارجه ، وان خرج البعض منها تحت أي ظرف من الظروف سوف لن تكون لها قوة الفعل في تعديل السلوك ، بما يؤدي الى تفكيك القيد واخراج المعني من طوق التقييد ، لان أي محاولة من هذا

النوع ستضع العقل في حالة صراع بين الأفكار الساعية الى الخروج ، وبين الرقيب الداخلي أي شرطي الأمن الذاتي الافتراضي. صراع تأتي نتائجه في الغالب ، ولنسب ليست قليلة من العراقيين قلق تقييدي يقترب من حدود اضطراب الامن النفسي. انها تقييدات سوّرت الوعي بأسوار أو قُيدّته بقيود أمنية ذاتية يصعب فتحها من الداخل إلى الخارج ، على أساسها بدأت خطوات البعض من العراقيين خلال الزمن السابق في تعود الكتمان أو بالمعنى الصحيح التفكير بصوت غير مسموع ، وان امتلأ وعاء الوعي بالمتناقضات وتكلم أحد تحت ضرورات التنفيس ، يتجه فورا إلى صديق أو قريب مؤتمن ، يفضفض بوجوده. لكنه ورغم هذه الفضفضة ، يعود إلى بيته بعد أن أفرغ قليلا مما في وعائه الممتلئ ، قلقاً متوتراً ، يخشى من تسرب ما قاله إلى الأجهزة الأمنية حتى من صديقه الحميم ، ويبقى قلقه هذا ينحت في صحته ، وإن كان متوازناً بعض الشيء يقتنع بعدها ، أن ما قاله قد بقي بينه وبين الصديق. ومن كان حظه عاثراً ، وتكلم في حضور أكثر من واحد سيكون قلقه أشد حدة ، لأن فرصة وصول ما قاله إلى الأجهزة الأمنية أكثر احتمالاً.

ان قلق التقييد ، وما فرض من حصار وتطويق فكري للعقل ، وكم الموانع الموجودة في طريق الإطلاع على الحقائق من الداخل والخارج تؤشر أن الخزين في مجالات الوعي العراقي بشكل عام وطيلة الزمن السابق ، تم انتقاءه ، انتقاءً محدداً وبطريقة امنية شبه قصدية. وهذه اذا ما وضعت مع خبرات التقييد الاعلامي ، لفترة زمنية طويلة تؤشر ان الاجراءات الامنية افقرت الوعي العراقي. وان الاجهزة الامنية ، أُستخدمت جميعها أدوات ، لتحديد مجالات الوعي بأضيق الحدود. وان الخزين المسموح ببقاءه في مجالات الوعي لفترة عقود من الزمن ، كان انتقائيا تفرضه الحكومة بالقوة ، عن طريق أدواتها الأمنية ، ومحدداته الخارجية عند غالبية العراقيين موجودة بشكل عام ، ومتشابهة إلى حد كبير.

إن اجراءات الامن ، مع توجهات السياسة مفاصل عمل ، وحلقات تصب متناغمة أفكارا محددة وآراءً معينه في وعي لم يسمح له الانفتاح على الذات

والاخرين ، فكانت أساس تشكيل حدوده ، وتبويب مجالاته ، عززتها الأجهزة المعنية بضوابط أمنية ، وأساليب قسرية هددت كيان الفرد ، وتحكمت بمستقبله لفترة ليست قصيرة ، بقصد الاحتفاظ بها أفكارا طافية على سطح الوعي أو بمعنى آخر إبقائها ماثلة للعيان تدفع صاحبها كل الوقت إلى الخوف ، والتحسب من احتمالات التقصير في تطبيقها أو مخالفة قواعدها.

إن العقل العراقي الذي زود بمعلومات خاطئة ومحوّرة ومثيرة للقلق ، بطريقة حشر امنية قسرية لفترة زمنية ليست قصيرة ، أدى بالإضافة لذلك إلى اضطراب التوقعات ، خاصية ، تكاد ان تكون عامة ، حيث الخوف البين للزميل من زميله. وعدم اطمئنان الجليس لجليسه. وخشية القريب من قريب له يقوم بالوشاية عن واقعة حضروها سوية أو معلومة سمعوها سوية أو طرفة ضحكوا عليها معا ، نتيجتها دفع الحياة ثمنا لمن لم يبلغ عنها.

ان التبليغ هو الاحتمال الاقوى للشريحة الواسعة المصابة باضطراب التوقع لتجنب الشر ولتفادي احتمالات التبليغ من الغير ، "تبرير" ، وهذا توجه عزز سلوك الوشاية في النفوس ، دون ان يدرك الواشون أنهم او القريبين منهم قد يدفعون ثمناً لتطبيقاته الآنية والمستقبلية من قبل واشين آخرين مصابين بنفس الداء. اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الانسان العراقي في الزمن السابق كانت سيطرته على ما يحيط به من متغيرات ناقصة ، وفي اطار احداثها ، لعبت الوشاية دورا كبيرا في انكشافها ، حتى أمكن القول انه وان تمكن أحدهم أن لا يتكلم منتقدا السلطة ، فقد لا يضمن سكوت أخيه بمواجهة نفس الموقف ، وان أغلق أحد أذنيه فإنه غير قادر على غلق آذان زملاءه الموجودين معه في موقف انتقاد السلطة ، كما ان قضايا الخلل والتجاوز والانحراف في سياقات عمل السلطة ، من الكثرة حدا اصبح من الصعب ان يسيطر الانسان على مخارج كلامه بشكل مطلق في انتقاد او ذم بعضها ، وبالتالي عندما يبادر واش ليكتب عن واقعة ، سيجد من يكتب عنه ، وعن زميله او ابنه في واقعة أخرى ، بسبب تعميم هذا السلوك الشائن وانتشاره ، عندها سيعاقب الزميل أو الأخ

او الابن كنتيجة للوشاية ، فراح البعض من الواشين وكتبة التقارير ، قرابين لعمل اعتقدوا في مرحلة من مراحل الزمن السابق ، وبسبب توقعاتهم المضطربة أن القيام به سيجنبهم شرور السلطة الذي ليس له حدود ، وثبت فشلهم.

الانتقال الى الزمن الجديد

الوشاية التي تعد وسيلة تنفيس لسلوك التقييد ، طوال الزمن السابق وما قبله بازمنة أخرى ، انتقلت دوافعها وآثارها الى الزمن الجديد. شكى من انتقالها بذات السعة والاساليب ، العديد من السياسيين والناس العاديين والقادة العسكريين والامنيين ، مؤكدين بشكواهم أن ثمنا قد دفعه البعض اجحافا من حياته أو حريته. كما ان اوجه السلوك المقَيد في عراق سابق ، تُقيّم طبيعته اضطرابا اجتماعيا بالمعنى النفسي لحالة التقييد ، قد تعزز في العقل الشعبي العام باحكام ، فجعل مجالات وعي الجميع ، بينهم اصحاب الشأن من رجال الامن والقادة العسكريين والحزبيين ، قد طوقت ايضا ، بطريقة لم تترك لهم مجالا للتعبير بتلقائية عن ما يودون التعبير عنه ، وإن كان ذا صلة بمسألة الاختصاص فنيا أو بالوطن تحسبا. انه واقع قيد للوعي ، اكتملت صورته القاتمة في الزمن السابق ، واستمرت ممتدة بعض معالمها الى الزمن الحالي. تغيرت في موضوعها فقط ، بعض مواد التقييد ، وكأن المجتمع قد تعود التقييد ، لا يمكنه العيش طبيعيا بدونه. حتى وبعد ان تمتع بفترة انفلات ضعفت فيها القيود بعد التغيير مباشرة ، وانتهت فيها الاجهزة الامنية والحزبية التي تفرض التقييد ، انتج هو مواد جديدة حلت محل القديمة ، فكان المذهب قيدا جديدا والمرجع الديني قيدا جديدا ، واساليب الانتخاب المنحاز دينيا وقوميا قيدا آخرا. وبعد ان صحا الغالبية من صدمة الانفلات ، وضمد بعضهم جراح سببها الانفلات ، عاودوا اللهج بقناعات تقييد كانت سائدة ، واقاويل تقييد كانت متداولة ، وكأنهم لا يستطيعون الاستمرار بوضع الحرية التي حلت بلا دفاعات مقيدة ، ونادى الكثيرون بأعلى أصواتهم: (العراقي لا تنفع معه الا القوة. العصا طلعت من الجنة. الشدة هي

الحل). .... الخ من افكار وصياغات اقاويل تفضي الى التقيد ، عززتها اخطاء ارتكبت من بعض منتسبي الاجهزة الامنية والاستخبارية والمفتشيات العامة ، والشؤون الداخلية ، ومحاولات للامتداد الى داخل الدوائر والمؤسسات ، على وفق توجهات للقسر تقترب مستويات حصول بعضها ، من ذلك الذي حصل في الزمن السابق. حتى بات اللهج والمطالبة والانفلات ، خطر او دقٍ لناقوص الخطر. او قفز من على واقع أخطاء تحصل في المعتاد خلال مرحلة انتقال غير مستقرة ، قد تعيد قيود الوعي الى مستوياتها السابقة ، وتعيد المواطنون عاجزون عن التعبير بحرية ، وقد تعيد رجال الامن الى سابق العهد يمسكون بهراوات التقييد ، وقد تعيد الى عقول الجميع ذلك الشرطي القابع في داخلها رقيبا على الذات.

ان التقييد في الزمن السابق ، مشكلة حقيقية ، لانها تجاوزت حدود الفرد او القلة الموجودة في المجتمع ، الى محيط الجماعة او الغالبية فيه ، فاصبح سمة ميزت العراق وحكامه لفترات من الزمن ، كانت طويلة نسبيا الى الحد الذي تركت آثارا يصعب محوها من السلوك الذي تعودها ، اي ان وجودها بات محكماً ، وصل الى مستوى الاكتساب لهذا النوع من السلوك ، وثبت الى مستوى الاعتياد عليه ، وبات التخلص منه ليس سهلا. ولأن التأثيرات الجانبية للتقييد لم تتوقف عند حدود الدفع باتجاه القيام بالفعل الخطأ ، بل تجاوزته إلى امتناع الكثيرين من فعل الصحيح الذي يمكن أن ينجيهم من القهر ، ويخرجهم من السجن الذي انحبست فيه نفوسهم ، وشلت حركتهم ، ومن الوهم الذي عاشوه أو عيشوهم فيه منذ عدة عقود ، وما زال كذلك ونحن في بداية القرن الواحد والعشرين. اساليب تهديم أسهمت بتعميم حالة العجز والتجزأة والتفتيت ، يخشى ان يؤثر ما تسرب منها الى الزمن الجديد ، بعد الافاقة من الصدمة ، باتجاه العودة الى النهج الامني القديم في ظروف قتال داخلي صعبة ، تقتضي احيانا استخدام القوة المقيدة. بعض مؤشراتها التوجه للحصول على موافقات امنية للسفر ، قبل البت بالموافقة اداريا. وأسهمت أيضا بظهور اصوات تنادي وزارة الثقافة لتدقق المصنفات والمؤلفات ، وحذف المقاطع والمواضيع التي

يعتقدونها غير ملائمة مع النهج الجديد ، وتحسس بعض اللجان المؤلفة للتدقيق في كتب يراد طبعها او شراؤها ، لصالح مؤسسة ما ، من عبارات وان جاءت في سياق علمي بحت. وأسهمت كذلك بالمناداة بضرورة التعكز على الرأي الأمني في ابداء الرأي ، واصدار القرار.

المخاطر الوطنية لمشكلة التقييد

ان مشكلة التقييد ونتائجه السلبية ، نفسية وطنية ، أكبر من كونها مشكلة امنية أو مشكلة يتوقف وجودها واستمرارها على الاجراءات والاساليب الامنية ، وهي مشكلة ذات جذور وابعاد اجتماعية ، أسهمت من جانبها في تهديم علاقة المواطن بالوطن. مخاطرها في بقاء معالم السلوك السلبي الناتج عنها على ما هو عليه وأكثر سلبية ، على الرغم من افتراض مساهمة التغيير في انهاء التقييد كأحد متغيرات انتاجه. وافتراض اعادة ترتيب العلاقة الايجابية بين المواطن والوطن الى حالتها الطبيعة بعد انتهاء الاجهزة التي تسببت في حصوله. مؤشراته ذلك النوع من السلوك السلبي المخل لأولئك الذين ينادون جهرا بالوطن الواحد قيمة عليا ، ويبيعون عتاد بنادقهم لمتمردين على الوطن ، يهدمون أركانه ، قبل اكتمال البناء. لا يحسون وزر عملهم ولا عواقبه على مجتمعهم واهلهم وابنائهم من بعدهم ، ولا يحسبون ما يقومون به هدم للعلاقة الافتراضية مع الوطن. فلاحون ، يتكلمون في مضائف شيوخهم كثيرا ، عن الشرف والامانة والعفة ، ويضعون في صباح اليوم الثاني ، الطماطم التالف في سلة قش مغطات بطبقة من الطماطم الجيد ، يبيعونها على ان جميعها هكذا ، حالها جيد ، ويقسمون بالله الذي لا يتركون صلواته مرة في الليل والنهار ، على انها من النوع الجيد. لا يحسبون ما يقومون به غش ، ولا حرام قد يفسد حياتهم ويخرب علاقتهم بالوطن الحامي لوجودهم. مهندسون ، يخالفون خبرتهم المتعلمة ، بقبول الخروج عن القياس الصحيح ، في تسليح سقف بناية حكومية ، مشرفون على تشييدها ، يشهدون تصدعها. لا يفكر احدهم ولو مرة ، انها قد تنهدم

على احد من عائلته او احباءه ، عندما يدخلها صدفة ، ولا يفكرون بخيانة الامانة المهنية ، وبدورهم في اعادة بناء الوطن. أدعياء دين ، ملئوا الشوارع تدينا طقوسيا ، ظاهريا. يشرعنون به التجاوزات التي يريدونها خدمة لمصالحهم الخاصة. لا يدركون ان مثل هذا السلوك يؤخر بناء الدولة او يبنيها بطريقة غير صحيحة يمكن ان تضيع في واقعها كل المصالح الوطنية. دعاة تغيير واعادة بناء البلد الجديد ، يستغلون مراكزهم لاغراض شخصية. يُسَخرون جهدهم الوظيفي لمكاسبهم غير المشروعة. لم يأتِ على بالهم انهم قد ينكشفون ، وان الاجهزة المعنية بكشفهم قد تكتمل ، وترجع اليهم رجوعا ، يفقدون وكل ما كسبوه بشكل غير شرعي ، ويفقدون معه اصول المواطنة العراقية. وغيرهم في الطب والتدريس ، والبيئة العسكرية. وكأنهم جميعا اعداء للدولة والمجتمع الذين يعيشون فيه ، لا يأبهون لطبيعة العلاقة التبادلية مع وطن هم ابناءه. وكأنهم قد فقدوا بصيرتهم ذات الصلة بدورهم الوطني. انها شواهد عملية لقلق القيد ونتائجه السلبية في الاخلال بالعلاقة بين المواطن والوطن. خطورتها في ان قادة الاجهزة الامنية ومسؤوليها السابقين ، لا يعون انهم قد اسهموا باساليبهم المنتقاة في حصولها ، عندما وضعوا المواطنون في غشاوة ، لا يرون المعايير التي يفترض ان يرجعون إليها في تقييم أعمالهم ، ويعودون إليها في النظرة إلى واقعهم ، وتأمل مستقبلهم. وان قادة الاجهزة الجدد قد لا يعون طبيعتها ، ويعودون لممارسة ذات الاساليب المقيدة تحت بند الضرورة. وخطورتها في فقدان الضمير فاعليته لمحاسبة النفس على أخطائها ، وانتهاء دور القائد/الآمر/ المدير القدوة ، والأداة الفاعلة لمنع ارتكاب الزلل في التجاوز على الوطن.

اشارة تنويهية

هنا تقتضي الامانة العلمية التنويه ، الى أن القلق التقييدي قد خفت وطأته عند العراقيين لما يقارب الست سنين الاولى بعد التغيير ، وعاش الغالبية حرية تامة دون اية قيود ، بقوة دفع التغيير الى الديمقراطية ، وغياب الاجهزة الامنية. الا ان الملاحظ بدءا من العام ٢٠١٠ فما فوق بدأت بعض القيود البسيطة تفرض ، بتصاعد تدريجي

مع تطور بنية الاجهزة الامنية ، وبدأ القلق واضحا والخوف موجودا من ابداء الرأي العلني قولا او كتابة ، وبمستوى بسيط ايضا ، يتصاعد تدريجيا مع تصاعد الثقة بعمل الاجهزة الامنية ، وبدأت الخشية من سد الاسوار وتقييد الوعي تتصاعد كذلك تدريجيا. لكنها مؤشرات ما زالت في البداية ، تلقى مقاومة من قوى سياسية في الحكومة والدولة وفي الصف المقابل لهما ايضا.

٢. التفتيت الجماعي

استهداف امن الانسان النفسي من اجهزة الامن المملوكة الى السلطة الحاكمة ، هو القاعدة الاساسية في العلاقة بين المواطن والدولة ، في منطقة الشرق العربية بشكل عام ، وفي العراق طيلة الزمن السابق على وجه الخصوص ، اذ ان تلك الاجهزة التابعة الى الرجل الاول في الدولة ، تعمل جاهدة على تنفيذ رغباته في السيطرة بكل الوسائل بينها القوة المفرطة ، مع اعتقاد مفاده ان التهاون في مساعيها هذه ، يمكن ان يتسبب في انهيار السلطة ، واضطراب المجتمع ، وخسارة نفوذها ومكاسب لها ، تحقت عبر تلك الوسائل.

ان هذه الاجهزة الامنية ، وعلى ضوء فلسفتها هذه ، مستعدة الى التحول في الولاء الى الاعلى ، وفي الانضباط "التنفيذ الحرفي للاوامر" لتوجيهاته ، من حاكم سابق ، يبسط سلطته مهيمنا لهذا اليوم ، الى آخر لاحق ، عمل انقلاب في اليوم التالي ، وفرض سلطة جديدة بقوة السلاح الذي يأتمر بامره. انصياع عادة ما يكون سريع ، وتحول في خدمة الاتجاه الجديد ، عادة ما يكون عال المستوى ، يأتي لاسباب يتعلق بعضها بالانضباط العالي ، والرغبة في استمرار العيش لعدم امتلاك مهنة أخرى ، وتجنب الحساب الذي قد يحصل لأعمال تجاوز قسري حصلت في السابق ، وبعضها الآخر نتيجة الاعتياد على استخدام القمع والقسوة ، خاصية تدفع الى ترجيح كفة العودة الى المهنة وسهولة قبول تبعاتها. وللتاريخ ، وانسجاما مع سياق العرض الذي استند على وقائعه ، تجدر الاشارة الى أن بعض توجهات القسر قد

توقفت مؤقتا عام ١٩٥٨ ، تماشيا مع توجهات القادة العسكريين آنذاك بدفع مجالات الوعي صوب العراقية ، وكانت اولى تباشيره تبدل في الشعور بالانتماء من العائلة والعشيرة والطائفة"الوعي المجتمعي الجزء" إلى الانتماء وبشكل تدريجي للمجتمع المدني العراقي الأكبر بصفته مجتمعاً إنسانياً شاملاً. وبعد أن تحققت خطوات ملموسة بهذا الاتجاه ، وتحول البعض غير القليل إلى الكلية في التفكير والسلوك ، واقتربوا على ضوئها من العالم الأكثر تحضراً ، حصلت انتكاسة كبيرة في العام ١٩٦٣ ، اعقبتها أخرى اشد عام ١٩٦٨ ، بدأت منها خطوات تقييد وتفتيت ، مازالت آثارها مستمرة حتى وقتنا الراهن ، وهو بوجه العموم توقف وان حسب لصالح شخصية عبد الكريم قاسم ، الا ان الصحيح يحسب الى الانقلاب ، الذي اسس قوة دفعه على ، هدف القضاء على التخلف ، واقامة المجتمع المتحضر ، بسبب أمتدادات القائمين عليه الى اليسار ، وحاجة المجتمع الى هكذا أهداف للوقوف معهم. والمرحلة الزمنية ، التي كانت ثقافتها آنذاك تدفع بهذا الاتجاه. عندها اصبحت سمة التغيير سعي للتحضر ، اسهم بتقويته الشارع الذي يسيطر عليه الشيوعيون الذين حصلوا على نفوذ جيد في سلطة الدولة ، بالسنين الاولى على اقل تقدير.

توجهات التفتيت

ان الانصياع الذي حصل نسبيا بالنسبة الى الاجهزة الامنية في التاريخ المذكور ، قلل شدة القسر مؤقتا ، كفترة ترقب او هدنة ، سرعان ما عاد الحال الى سابق العهد ، واكثر استخداما للقسر والتجاوز والقوة ، واكثر سعة في امتداد التأثيرات " التي اسهمت في تفتيت الوعي الجماعي ، حتى اصبح في النهاية لكل جماعة وعيها الخاص.

ان البداية الفعلية لهذا النهج التفتيتي ، كانت مع البداية المنظمة لاستخدام العنف سبيلا للسيطرة او مع التغير الجذري في رؤية الامن ، عام ١٩٦٣ ، عندما قاد الانقلابيون توجهات للسيطرة المطلقة على المجتمع العراقي ، تعاون بفرضها الحزب مع

الاجهزة الامنية ، والحرس القومي ، وبسرعة كبيرة حيث الاجراءات العنيفة لفرض الانصياع ، واستخدام الشدة المفرطة لتحقيقه ، عندها اتجه العديد من العراقيين وكرد فعل لهذه الاجراءات ، الى التمحور حول الجماعة الأصغر ، بوعي منفصل مجزأ بادئين في اعداد كبيرة خطى الانتماء الى الحزب الذي يحكم ، والغاء أية انتماءات أخرى خارجه. ومن هنا اصبح التمحور حول الجماعة الاصغر أي التفتت ، راسخا في العقل العراقي. فبعد التغيير ، وعندما لم يجد الجمع في الصورة السياسية حزب واحد ، ولم يجد حاكم واحد ، يملك كل متغيرات السلطة ، تقسم ابناءه بين الاحزاب الحاكمة أو المؤمل ان تحكم ، وعادوا الى العشيرة في تقربها من الحكم ، والى الطائفة الساعية الى الحكم ، وكأنهم في توجههم القديم هذا والجديد ، يفتشون عن انتماء جديد الى المجموعة الاقوى القادرة على توفير أمن أفضل ، لم يستطع العراق كمجموعة أكبر من توفيره بشكل مرض.

الحصر الارتدادي

ان الانتماء المذكور ، انتماء حصري إلى الجزء ، وارتداد وعي الى الماضي البعيد ، نزع عند البعض غير القليل ، الميول والرغبات الخاصة بالانتماء الى الكل "الوطن" ، ودفعهم الى السير باتجاهات متعددة ، متناثرة ، تجاوزت آثارها السلبية كثيرا وجهات نظر الفرد ودوره في المجتمع ، وأصابت الغالبية بعد فترة هدوء نسبي من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ بقصور الرؤيا العامة لما يتعلق بعلاقتهم بالدولة والحزب والاجهزة الامنية. اذ وبعد فشل البعثيين في الاستمرار بالحكم ، ونجاح الانقلاب عليهم في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ارتدت مستويات القسر والشدة في التعامل مع المواطن من قبل الاجهزة الامنية ، وحصل نوع من التوقف في التفتيت والعودة الى الماضي المجزأ ، خاصة في زمن عبد الرحمن عارف الذي يعد الزمن الاكثر حرية وانسانية طوال مراحل الجمهوريات المتتالية ، الى عام ٢٠٠٣. لكنه ارتداد مؤقت اذ عاودت هذه الاجهزة الى اساليب القسر وبشدة باتت تزداد تدريجيا كلما ابتعدنا صعودا عن عام ١٩٦٨ ، حتى

كانت على اشدها خلال الفترة التي اصبح فيها صدام رئيسا للبلاد من عام ١٩٧٩ الى ٢٠٠٣. وبسبب هذا القصور في التصور ، مال المواطنون وبنسب ليست قليلة ، إلى التقوقع جماعات صغيرة أو مجرد تراكم بشري ، وليس جماعة فاعلة لها قوانينها وضوابطها وعاداتها وطقوسها وأفعالها ووقائعها. جماعة تمتلك مرجعية تسمح بحصر الأفكار والكلام والأفعال باتجاه تحقيق أهدافها ، وطموحاتها المشتركة للغالبية. هذا ولو اتيحت الفرصة هنا للعودة الفكرية الى ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ومتابعة السلوك الفردي والجماعي للانسان العراقي عن طريق الاستفسار من الاجيال التي كانت تعيش تلك الحقبة الزمنية ، سيتلمس المتابع من جملة الاجابات ، وكأن كل شخص أنذاك يسير باتجاه لا علاقة له بمن يسير قريبا منه ، واذا ما سؤل عن امر يتعلق بالغير او بالجماعة ، فتكون اجاباته على الاغلب(هذا لا يهمني. انا لاعلاقة لي. وهل الامر باق علي؟). ....الخ ، وكأن اجراءات السلطة في الضبط والسيطرة ، لم تتركه والجماعة الصغيرة ، على سجيتهم العراقية الأصيلة ، وتقاليدهم الشائعة ، التي يدفع وجودها إلى ضبط السلوك وتوجيهه طوعيا ، بل وتدخل في عديد من خصوصياتهم ، حتى جعلت بعض اهتماماتهم ورغباتهم وهمومهم وأساليب إشباع حاجاتهم تتضارب ، فتمزقت الجماعات الاكبر بينها الوطن نفسيا ، وانغلق البعض من أفرادها على أنفسهم ، وامتنعوا من التفاعل مع الأحداث التي يمر بها وطنهم. وبتوجههم الى الجماعة الاصغر بهذه النفسية المحبطة ، جعلوها جماعة كئيبة ، فاترة الشعور ، ولفظية في عديد من توجهاتها ، تبتعد عن المشاركة بالطاقات والهمم والقدرات ، وكذلك بالإدراكات الحسية والأفكار والمشاعر والإرادات ، كأحد مقومات وجودها ، جماعة متفاعلة كما يراها علم الاجتماع[٤]. لأن أجراءات الامن قامت في الواقع بإبعادها عن أية مشاركة تؤكد وحدتها كجماعة ، وأصالتها كمرجعية وطنية ، إلا ما يتعلق بالأمن الخاص للحكومة والحزب. ولان العودة الى الجماعة الصغيرة بينها العشيرة التي نشطت نهاية سبعينات القرن الماضي وبداية ثمانينياته ، كانت في الاصل عودة هروب محبط ، لم تثمر بحماية الفرد والجماعة من القلق ، ولم تقوي العشيرة

حضاريا ، وانما على العكس من هذا ، عززت من استبداد الشيخ ، الى مستوى بات يتحكم بابنائها على وفق مستويات تفكيره المتخلفة ، ورغبته بالعودة الى تقاليد ماضية ، لا تتوافق وعيش الحاضر. هذا وما ينطبق على العشيرة يمكن تعميمه على الطائفة ، وعلى الجماعات التي تقل في حجمها عن الوطن الاكبر.

الابتعاد عن مركز الوطن

ان الابتعاد عن المشاركة "الا ما يتعلق بدعم الحكم" كهدف امني أو المشاركة المشوشة أو الفوضوية أو الانتهازية النفعية ، انعكست آثارها السلبية على قدرة الجماعة الأصغر في صون وحدتها والمحافظة على كيانها ، ودفعتها أن تتجه بالتدريج لان تعمل بتأثير الضغط الخارجي ، أي من سلطة الحكم القسرية ، والأجهزة الأمنية ، وهذا احد مطالب السلطة في صون الامن من وجهة نظرها ، تحاول تأمينه وان اسهم في ابتعاد الانسان عن وطنه ، والانسحاب من الموقف الذي يفترض ان يتفاعل معه او يشارك فيه ، خاصية لازمت الانسان العراقي في العقود الاربعة الاخيرة واستمرت معه حتى يومنا هذا. فاصبحت بسببها معالم سلوكه موسومة في بعض الاحيان بالابتعاد عن تقديم المبادرة الوطنية. انتظار الاوامر والتوجيهات التي تاتي من الاعلى. عدم البت بمسألة تهم الدولة. كل شيء عنده مرهون بالأعلى ، سلسلة تمتد بالمحصلة النهائية من الأعلى الى الادنى. وكأن اجهزة الامن قد اوجدت نظاماً فريداً للتبعية الانسحابية الى الاعلى ، يعتمد عليه الجميع بغذائهم الفكري وحاجاتهم العضوية ، لغاية وحيدة هي ابقاءه "الحاكم" محتلا الحيز الاكبر من نهج التفكير ، وبما يحول دون التفكير في الوقوف بالضد منه قولا او فعلا باي حال من الاحوال.

٣. التيه الفكري

الدولة العراقية منذ تأسيسها ، لم تكن مستقرة بمقاييس السياسة وموازين الصراع ، وكذلك العسكر فيها والاجهزة الامنية ، اللذين أضحوا بحالة استنفار على طول الخط ، والحاكم الاعلى في قمتها ، يشعر بتهديد القريبين منه والبعيدين عنه.

وجماعة الحزب والكتلة والطائفة والرفقة ، وسط هذه الاجواء المتوترة ، غير متماسكين بتقادير الوقائع الاجتماعية. والمجتمع الحاضن لهم كجماعات ، صغيرة مبعثرة متباين في مستوى الثقافة والتحصيل ، تمتد بعض جذوره الى الصحراء القاحلة وسالف الزمان ، واخرى تنبت وسط المدينة بين جدران الحضارة الانسانية ، المتلكئة في محيطهم. وضعٌ في العراق انتج انسان قلق يفتش عن منافذ للتقليل من قلقه ، وجد في عداوة الوطن ايسرها للتنفيس ، وأنتج في كل الازمنة الماضية حاكم اكثر قلقا ، يرى في عداوة المواطن خير سبيل للتبديد ، فتعادى الحاكم والمواطن والوطن ، في معادلة علاقات للحكم اساسها عند المحكوم انسحابا سلبيا للتخلص من القلق. وسبيلها عند الحاكم استبداد قسري لتوزيع القلق. واذا ما وصل في مجالها متزن الى منصة الحكم ، سرعان ما يخلق بسبب الاحساس بالقلق اتباع قريبين يحثونه على الاستبداد في الحكم ، واستخدام القوة المفرطة لتثبيت أواصر الحكم. وفي طريقه الى هذا ، سرعان ما يصطدم بفوضى الذاتية ، واضطراب التجزأة ، وتناحر الرعية ، فيؤمن برأي الاتباع بالحاجة الى القسوة لفرض السيطرة ، يعززها ببقايا افكار عالقة في ذاكرته السياسية ، عندما كان خارج الحكم فيغير من طبعه. ويكمل مسيرة من سبقه في حث الاجهزة الامنية لتنفيذ احكام السيطرة القسرية. وبفعلته هذه شبه المحتومة يعيد المجتمع الى حيرته ، والى نقطة الصفر التي يصنف فيها مصابا بنوع من القلق الوجودي ، او كأنه هكذا عندما يبقى الواحد من ابناءه ثابتا في مكانه ، يترقب رأي الاعلى. ويبقى العسكري في ساحة قتاله حائرا ، ينتظر أمر الاعلى. والعامل في معمله مشدوها ، حتى مجيئ التوجيه الأعلى. واكثر من هذا ، ينتقد العمل الذي لم يأت من المرجع الأعلى. يتمنى الخلاص من مصيبته عن طريق الغير. لا يفكر بالكيفية او بجدية المساهمة في الجهود اللازمة للخلاص. يهرب أحيانا في خيالاته إلى الخلف ، واحيانا الى الامام ، فيغوص في مصطلحات التمني والينبغي واليجب ، وكأنه يطلب المستحيل. يذكر امثلة من الماضي السحيق ، يضع على اساسها اهداف لا يمكن بلوغها منطقيا. يجعل نفسه مع اول خطوة له في السياسة ، بديل عن الحاكم المتمرس

في فـن السـيطرة علـى الحكـم. ينـاقش أقرانـه في المقهـى والشـارع باحقيتـه في هـذا الطرح ، وبعضهم يتحمس له راضٍ عن طروحاته عسى ان يكون يوما من التابعين لـه في الحكم. كأنه في قلقه الهائم هذا ، يعيش تيها فكريا او غيبوبـة تيـه فكـري. مؤشـراته في الوقت الراهن ، وقبل عشر سنين ، ونصف قرن من الآن وقوف للبعض غير القليل عند نقاط ثانوية ، لها علاقة بطبيعة الحكـم وأحقيـة مـن يحكـم قبـل ألـف وخمسـمائة عام ، يتجادلون بصـددها ، ويختلفـون بجدالهم حد التصادم احيانا. متجاوزين حاجـة مجـتمعهم الآن الى صـيغة حكـم صـحيحة. يربطـون خيـاراتهم الجدليـة بالماضـي المختلف عليه. يغالون في التـدقيق بمسألة ، لا علاقـة لهـا بموضـوع العـراق مـن بعيـد أو قريـب ، ويتركـون مـا يهـم مسـتقبلهم والـبلاد. يكلفـون غيرهـم بمهـام المشـاركة في حـل مشـاكلهم ، ويتوجهـون او يتوجـه كبـارهم افواجـا الى الغـير للاسـتعانة بـه في فـرض الحلول التي تناسبهم. يكونون جاهزين لانتقاد الطرف المقابل لهم عنـد توجهـه صـوب الغير ، الذي لا يتفقون مع رؤياه في الحـل طائفيـا او قوميـا. يـديرون ظهـورهم لمـا يجـري من بطش وظلم ، اذا ما جاء من جماعات ينتمون اليها ، ويصرخون باعلى اصـواتهم اذا ما جاء قليله مـن جماعـات لا يرجعـون اليهـا. يتكاسـل كـثيرون منـهم او يشـعرون باليـأس ، فيتركـون المسـؤولية والمهـام الوطنيـة الى أشـخاص أقـل قـدرة منـهم علـى إنجاحهـا ، ويجلسـون في مقـاهيهم ودواويـن بيـوتهم ينتقـدونهم علـى الفشـل والتقصـير وعدم الكفاءة.

احكام التيه

تيـه كأنـه محكـم ، أغلـق منافـذ الحـل علـى الابنـاء ، الـذين اسـهموا بتـيههم في احكامه ، مؤشرات سلوك انسانه ، تؤكده نوع من التيه انتقل من الفرد إلى الجماعـة ، ومنها الى المؤسسة الاعلى في السياسة ، التي يسعى بعض دعاتها الى التفريق بحجـج الرغبة بالتوحيد. وانتقـل ايضـا الى الجماعـة الاصـغر في العشـيرة ، الـتي يتجـه افرادهـا الى التفتيت بقصد التجميع ، وكـذلك الى الطائفـة المبنيـة علـى رؤيـا التفتيـت بقصـد

الإصلاح والتصويب. انه تيهٌ ، مخيب للآمال ، و مخل بإنسانية الإنسان ، وحقه في العيش الآمن ، ومنتهك لروح الالفة الجماعية التي يفترض ان تكون موجودة عامودا من أعمدة الأمن النفسي. تيهٌ ، جعل الاجهزة الامنية تعتقد ان اساليبها في العنف ، هي الانسب ، حتى ان الدولة في تسعينات القرن الماضي ، يوم ادركت تأثير بعض جوانبه "العنف" على وحدة المجتمع التي قد تهدد مستقبلها ، وحاولت التدخل من جانبها ، لترميم الخلل الحاصل ، جاءت محاولتها من رحم القسرية في الادارة ، والاساليب الفوقية في تقديم الرشا للمتنفذين والحزبيين والشيوخ الانتهازيين ، فتكوّن بنتيجة عملها هذا سلطات أمنية مضافة تُعاقب من يخالف التوجهات العامة لسلطة الحكومة من ابنائها. تتجسس على افرادها. فزاد التيه شدة ، وفقدت الجماعة الاصغر أحد أهم مقومات تماسكها ومعايير قيادتها الاعتبارية ، بعيداً عن روح التفاني ، من أجل الوجود الآمن لها ولمجتمعها الاوسع. تيهٌ ، تسبب نفسيا في اضطراب القيم والمعايير ، اذ اننا نرى على سبيل المثال ، انه وعلى الرغم من العودة الى العشيرة ، جماعة تفتيت اصغر من الوطن ، فانها في الواقع عودة موقفية قلقة ، لجأ اليها الابناء من اجل الحماية من اعتداء الغير في العشائر الاخرى او الاستقواء بها في الاعتداء على الغير ، من ابناء العشائر الاخرى. عودة لم تعيدها عمليا الى سابق العهد سلطة ضبط ، وتوجيه ايجابي لسلوك ابنائها ، وحولتها الى سلطة امنية سياسية انتهازية ، يتدافع شيخها مع المتدافعين ليجد له مكانا على موائد السلطات الامنية والسياسة ، متهالكا على الفتات والمصالح الذاتية. وتسبب كذلك في التقليل من التكافل ، والتعاون والالتزام ، حتى يلاحظ على السلوك العام في العقود الاربعة الاخيرة أن البعض يدعي التدين ، وينادي بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وفي واقعه غير قادر على القيام بما يلزمه الدين بتطبيقه. ويلاحظ ان الكثير تنادي بالوطنية ، وتقف على التل تتفرج ، وتنتظر من الغير مسعى التدخل لصالح الوطن ، أو فاقدة للمبادرة ، تريد المحافظة على الوضع الراهن ، لان تغييره يحتاج الى الحركة التي يعجزون عن ادائها. وبسبب هذا التيه وأمور اخرى ، تتعلق بالادارة والامن انفتحت مجالات الوعي

الجمعي واسعة للإيماء والتقليد والخدر والركون للأمر الواقع ، منتجة خضوع مهين للاعلى في سلطة الدولة من جهة ، ورغبة في التخلص منه من جهة أخرى ، اصابت العقل الجمعي بطعنة ، حطمت الصورة الايجابية عن الذات ، وهزت الثقة بالنفس. فكان تيها بالمعنى النفسي افقد الانسان العراقي الاحساس بطعم الحياة[٥] ، وقيد حركته ، وسيستمر بتقييدها الى سنوات أخرى مقبلة.

٤. الاغتراب الوطني

يخطأ الاوربيون باللفظ بين العراق وايران ، ومتوقع ان يُسئل العراقي المتجول في احد شوارع اوربا من اين انت ، ومتوقع ايضا ان يحصل لبس في سماع الاجابة عند لفظ عراقي ، فيعيد السائل سؤاله مكررا ، هل انت ايراني؟. فيبادر العراقي وعلى الفور ، كلا اني عراقي. كان هذا حتى نهاية سبعينات القرن الماضي ، عندما كانت المشاعر الوطنية العراقية راسخة في النفوس بقدر مقبول ، وكان الاعتزاز بالعراق وطنا بالمستوى المعقول. من بعدها وتحديدا مع بداية الثمانينات ، تبدلت الاجابات بتبدل المشاعر ، حتى اصبح العراقي نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد ، يشعر بالنقيض من مشاعره السابقة ، يخجل من عراقيته. يحاول ان يخفيها عند السير في اي بلد اجنبي. وأحيانا يذمها مع نفسه ، وامام ابناءه ومعارفه ، فتشوهت صورة الوطن داخل نفس المواطن ، ومن تسبب في تشويهها تعامل الادارة معه ، تعاملا غير صحيحا.كل فروع الادارة بينها ما يتعلق بالامن الذي ارهق جهازه العصبي طوال الوقت ، واخل بالعناصر المكونة لوطنيته العراقية ، حتى أصبحت "الوطنية" منذ ثلاثة عقود وحتى وقتنا الراهن ، على قدر من الفوضى واللاعقلانية ، لان سياسة الامن التي كانت متبعة ، قد أحتوته انسانا ، وسلبت قدرته على التفكير العقلاني في أمور حيوية ، منها ما يتعلق بواقع بلده ، اي العراق وتركته جسماً بيولوجيا يتخبط في المحيط غير المضمون. يفتش عن حاجات تبقيه على قيد الحياة. يحاول إشباعها بلا انقطاع ، دون النظر إلى المحيط" الوطن " من حوله. لان النظر اليه نظرة

سليمة تأتي من عملية التفاعل بين عدة عناصر بينها شكل الحكم، واسلوب التعامل ومقادير الرضا، وطبيعة الانسان وسط عملية التفاعل. هي في العراق لم تحدث بالشكل الطبيعي منذ تأسيس الدولة وحتى وقتنا الراهن، وتلك كانت من أكثر التأثيرات خطورة على العراق، وما زالت كذلك، لأنها أدت إلى أن يكون البعض من العراقيين وبينهم العسكريين وفي أحيان ليست قليلة، مواطنون موزع قسم منهم الى انتماءات أخرى دون الوطن كانتماء عام أو بقليل منه. تسيطر عليهم النوازع والأهواء الشخصية، والانتماءات الجماعية المختلفة. مواطنون لا رغبة لعديد منهم بالتعاون مع أخوتهم، ولا دافعية للعمل من أجل صيغة قد تساعدهم على الخلاص أو حتى التقليل من همومهم. والدولة من حولهم فقدت كثيرا من مقوماتها، فلا هيبة لها ولا مصداقية، ولا قدرة لحماية السيادة، ولا إمكانيات لتأمين العيش للغالبية من الأبناء. عندها اختل طرفا المعادلة، واختلت النتيجة اي الوطنية، المتأتية من تفاعلهما، واضطرب الشعور بها، وباتت صفة يحاول البعض الابتعاد عنها بعدما كان يتفاخر بها، وأكثر من ذلك اندفع البعض الأخر يتهرب منها مهاجراً أو لاجئاً أو باحثاً عن جواز سفر لدولة أخرى أو واقفاً على الطريق، لا يتجرأ البوح بعراقيته الأصيلة، حتى تسجل بشكل صريح قيام بعض اللاجئين العراقيين بتغيير اماكن تولدهم العراقية المعروفة أثناء التقديم على اللجوء او لاحقا على الجنسية، الى آخر لا يمكن التعرف على أصول صاحبه العراقية، من اللفظ المثبت، مثل الدوز او حلة وغيرها، ويحاولون كتابتها باحرف لاتينية لا يمكن الاستدلال منها على تلك الاصول، وكأن الواحد منهم يحاول الهروب من اصول لا يعتز بها او لاتعنيه بشيء على اقل تقدير.

معاداة الوطن

لقد استمر التردي، واصبحت الصورة اكثر عتمة عندما توجه البعض لمعاداة وطنهم، والسعي الى تدميره رمزاً لوجود، اعتقدوا بسبب ضغوط الأمن، وإجراءاته التعسفية، انه وهمٌ أو مشاعر ارتبط وجودها بالحاكم، فردا او حزبا، فتوجهوا لضربه

بأماكن مختلفة ، ضربات لا تَخلُ بطبيعة الطوق المفروض لتكبيل الوعي ، وإنما تتجه لتدمير كل ما يرتبط به. وكانت قسم من ضرباتهم متمثلة بعدم المحافظة على أملاك الدولة والمال العام ، والسعي لإتلافه وتبذيره وتحليل الاستحواذ عليه شرعيا. والتقصير المتعمد في تأدية الواجبات ، وان كان البعض منها يهم المواطن ذاته. ومن ثم شيوع اعمال التجاوز والرشا والتزوير ، حدودا لا تثير الدهشة ، ولا الاستغراب. انه هدم للمعايير الوطنية ، وتخريب لبنية المجتمع الوطني ، وضبابية في تصور المصالح العليا له ، وابتعاد عن الالتزام بمعاييره ، احد الدوافع الرئيسية لاضفاء صفة الامن والاستقرار. وبصددها يمكن التأكيد ، انه وعندما يفقد المجتمع استقراره كما هو الحال في العراق لما يقارب الاربعة عقود ، يصبح التطابق بين مصالح المجتمع وأفراده في أدنى حالاته ، وتستبدل مشاعر التوحد ، بالتفكك إلى جماعات صغيرة ، تغلب على توجهاتها المصالح الذاتية ، ويحكم سلوكها التعصب والأنانية وتغيب عنها الروح الوطنية.

ان الضبابية في تصور المصالح كما ورد في أعلاه ، أثرت على جوانب أخرى من الفاعلية المطلوبة لتكوين الإرادة والإدراك ، اللذان يعدان جوهر الفاعلية الذاتية لعمليات الوعي ، ولب عناصر الوطنية. لان الإرادة التي تعني الإصرار والسعي والفعل ، مجالات في عقل العراقيين تقلصت بشكل كبير ، وبتقلصها أصبح الشعور بالوطنية وان وجد بمستوى معين ليس ذات جدوى لتحويل الشعور إلى فعل لصالح الوطن أو الحيلولة دون القيام بفعل ضد مصالحه أيضا ، في ظروف صعبة مثل الظروف التي سادت بعد التغيير والى عام ٢٠١٢. كما ان الإدراك الذي يرتبط مع الإرادة ، قد تعطل هو الآخر أو ضعف على مستوى الفهم المقبول لما يحيط بالعراقي من وقائع وأخطار واتجاهات ، إذ لم يع البعض تلك الأخطار البعيدة المدى لحكم الحزب الواحد والجماعة الواحدة والنوايا المبيتة والغايات المبطنة والارتباطات غير الواضحة ، رغم الوضوح البين لبعض الأعمال المتأتية من وسطها مثل القتل والاغتيال وافتعال التناحر والحروب والتدمير والتعصب والطائفية والإقليمية ، وغيرها

أعمال كأن العقل المنتج لوقائعها قد تعطل أو تكاسل إبان حدوثها فلم يعد يدرك ماهيتها.

الانفصال الاجتماعي

ان عموم الاعمال المذكورة ، اضعفت الإرادة الوطنية ، وخفضت مستويات الشعور بالمواطنة بحدود كبيرة ، وتسببت في حصول نوع من الانفصال الاجتماعي عن الوطن العراقي لدى نسبة ليست قليلة بعد أن وُضع الانسان الفرد او الحزب بديلا عن رمزية الوطن ، وعندما فشل في أن يكون كذلك ، تقلص الإحساس بالوطن كحضن آمن ، وهربت كثير من موجودات الوعي إلى اللاوعي ، الذي أصبح بالنسبة للكثير علبة محقونة بصور غير متجانسة ، في معظمها بقايا ذكريات للخوف ، والهلع كرموز للخطر والتهديد. مع هذا فان أحكام من هذا النوع لا يمكن ان تكون مطلقة من الناحية المنطقية ، إذ أن البعض من العراقيين أدركوا الخطر مبكرا ، ولم ينفصلوا عن الوطن ، ولم يختل وعيهم ، رغم إجراءات الامن المشار إليها ، لكن واقع حالهم يشير إلى أن البعض منهم دفع حياته ثمنا لهذا الإدراك ، والبعض الآخر غادر العراق في غربة طويلة كانت هي الأخرى ثمنا له. انها صورة حفظت على مستوى اللاوعي ، وتفاعلت مع صور اخرى محفوظة ، فتحولت إلى عناصر اضطهاد وإحساس بالاغتراب ، صعب على البعض مواجهتها أو وضع حواجز لها أو موانع تحول دون قيامهم بما يخل بوطنيتهم. اغترابٌ ، ترك بصماته على سلوك العراقيين بشكل قدري ، فطبع الوعي بطابع السوداوية المتشائمة. دفع البعض إلى أن يسّخر كل حركة يقوم بها أو سلوك يؤديه في سبيل تعويض هذا النقص ، رغم أن نتائج هذه المحاولات لا تجدي نفعاً للتعويض ، وستبقى عملاً لا إرادياً تكمن أهميته في أدائه حركة أكثر مما تنفع في اتجاهاته لتحقيق الأهداف. اغتراب ، دفع من ناحية أخرى إلى الشعور برغبة في التشكي ، يعود معظمها إلى وطن غاب أو حضن آمن انتهت فاعليته ، ويئس من احتمال عودته قريباً ، وعلى أساسها ابتعد البعض عن الوطن بمشاعره. محاولاً استبداله بالطائفة والكتلة او الحزب. لكنه استبدال ببديل

ضائع هو الآخر. ومع هذا الغياب والشعور بالاغتراب، ضعف دور المؤسسة العسكرية والامنية التي يمكن أن تلعب دور الحضن الدافئ لعموم العراقيين، كما ورد في أعلاه، فغاب بسببها منطقيا، التآزر والتعاون والتكافل والتضحية كعناصر للوطنية. لان عدم الدفء الذي أشر ضعفاً لمستويات الوطنية، أصبح كذلك مصدرا للقلق والتأزم والارتباك والفوضى والحزن شبه المستمر لغالبية العراقيين.

ان الاغتراب الذي حصل في عموم المجتمع، نوع من الاضطراب الضاغط على العقل، بالشدة التي جعلت الأمزجة مشبعة بالتشاؤم واللامبالاة والتباطؤ ولوم الضمير، وجعلت الاحباط شعور مسيطر، موجه فيه العدوان على الذات، بدلا من إسقاطها على الخارج كمصدر للإيذاء. من وضعها هذا، يمكن تفسير السلوك الشائع بالتنحي جانبا، لما يتعلق بمصائب الوطن "اني شَغَلّيَّة"، وعدم الرضا عن الحاكم اي كان، وسهولة توجيه الاتهام الذي يجرح الذات الوطنية العراقية أو يرغب في تدميرها أحيانا، عندما تصل الحالة إلى اتهامها بالعجز والقصور وترديد عبارات اليأس مثل "نحن لا نستطيع. لا نقدر. لا أمل لنا". وغيرها من عبارات، ومثلها امثال شائعة، تحبط السامع، وتسحبه كثيرا الى الوراء، خاصة عند مصاحبتها تمجيد عال للذات المنكوبة بطريقة تدفع السامع الى الرغبة بالانعزال، وربما اللجوء الى البكاء على مجد لم يستطع المحافظة عليه كالآخرين من العرب وغيرهم. وهي أيضاً محاولة للهروب من مواجهة الواقع الحقيقي الذي يحياه على مستوى الوعي المحاصر المجزأ المشبع بالاغتراب.

الفصل الرابع

فك القيد المحكم

المسؤولية الفردية

إن التكلم عن موضوع توجه الحكومات العراقية المتعاقبة ، في إجراءاتها الأمنية المجحفة في التعامل مع مواطنيها ، والمساهمة في انتاج الوعي المجتزأ ، المقيد ، وتأثيراته على السلوك والاداء الآني والمستقبلي ، وعلى الحالة النفسية والمشاعر الوطنية العامة للمجتمع ، يحتم السير الى آخر المطاف ، الى الكيفية التي يمكن بموجبها التخلص من هذا الطوق ، الذي كونه استهداف السلطة المستمر لذوات مواطنيها. ويحتم النظر الى موضوعه من زوايا عدة بينها الزاوية النفسية او الحالة النفسية ، التي حدثت التجزئة والتيه والتقييد في اطارها أولا ، وتناولها هنا يعد امرا ضروريا ، وممكنا لأن كل جوانبها تتعلق بالإنسان العراقي ، واحساسه بالم التشتت والتقييد وعدم الاستقرار ، ومساعيه الذاتية للتخلص من حصره ، وميوله الى التجزئة ورغبته في تجاوزها ، وبالقوى الأخرى المنظمة من خارج جسم الدولة التي يمكن أن تساعده في مشكلته المعقدة. خاصة وإن الوعي والآثار السلبية ، لما آلت إليه إجراءات الأمن التي عرض بعضها في ثنايا هذا الموضوع. مجسمٌ لمساحة الحياة التي يتحرك فيها العراقيون مواطنون كما يتصورونها من جهة ، وكما يعيشونها من جهة ثانية ، وهي بالتالي مساحة مستوى الطموحات والتطلعات والمعاناة والآراء والمعتقدات ، متقاطعة مع واقعهم الراهن أفرادا وجماعات.

ان الوعي مقيد ، ومسألة فكه وتحريره على وجه العموم ، صعب ، بسبب حساسية التعامل مع الجوانب الخاصة بالإنسان ، مثل المشاعر والأحاسيس والرغبات

والميول ، وهي في المجتمع العراقي اكثر صعوبة لان منافذ الوعي قد اغلقت لفترات طويلة. ولان الدولة في الزمن الجديد ، لا تمتلك أدوات قادرة على فتحها. لذا يتحمل الانسان العراقي مسؤولية كبيرة في التخلص من الطوق ، اي ان تكون نقطة البداية للتحرر من داخله ، بخطوة تبدأ بالاطلاع والتحاور وتوسيع المعرفة الذاتية ، لان الامية قيد والجهل وقلة المعرفة قيد مضاف ، على أن يساعده فيها بخطوات تساير خطواته وتتفاعل معها ، المثقف والمتخصص والسياسي الوطني والاديب والفنان ، من خلال التوجيه والارشاد.

ان البداية من الفرد بمعاونة الفرد الآخر ، فرصة للانفتاح على الذات المقيدة ، المبعثرة ، التائهة ، وفرصة لالغاء الرقيب الداخلي. بمعنى اشمل ان يقتحم الواحد نفسه من الداخل ، يحرر نفسه من صدى الطوق الموجود بشكل إرادي واعي. والبداية الصحيحة ، تأتي من استعراض ما ترسب بالذاكرة من أحداث ، وبقايا معالم تدمير ، وخراب لأكثر من نصف قرن من الزمان ، عندها سيجد العراقي الذي يستعرض بطريقة حيادية انه كان ولفترة ليست قصيرة ، كأنه مسجون طوعا في سجن كبير أسواره كل حدود العراق ، وحراسه اجهزة السلطة وبعض المعايير الاجتماعية المتخلفة. وسيجد أن مشاعره ومزاجه قد اضطربا لفترة من الزمن ، جعلته قلقا طوال الوقت ، حزينا معظم الاحيان ، وقد تغيرت معالم أهدافه المنطقية في الحياة أو تلاشت ، إلا ما يتعلق منها باستمرار البقاء على قيد الحياة. وسيجد ايضا أنه قد عاش زمنا لا راحة فيه ولا استقرار ولا أمان ولا متعة من متع الدنيا التي عاشها اقرانه في باقي بلاد العالم. وسيجد في نهاية المطاف ان الاسهل له ولمن حوله ، هو خرق الطوق الذي قيد وعيه. تهديم الأسوار النفسية التي وضعت من حول انشطته الفكرية. محو المجالات التي حشرت في داخله ، عن الخطر والخوف والتحسب. هذه بعض التصورات النفسية عن البدايات الممكنة للتحرر ، لابد أن يبدأها الفرد الراغب مع ذاته. لأن من لا طاقة له على الفعل مع دواخل نفسه ، ليس باستطاعته العيش بحرية ، ولا بمقدوره تحرير الغير. عليه أن يجربها مع نفسه ، ثم مع

أقرب الناس إليه ، والتوسع بها تدريجيا لمساعدة الآخرين على تحرير ذواتهم. اتجاهات أو توجهات هي في الاصل جزء مهم من الحياة اليومية أو هي الحياة التي سيكون لها طعم جديد ، وأهداف جديدة تفوق في أهميتها مجرد إشباع البطون.اذا ما سار عليها المعني ، سيجد ان مع كل خطوة ينجح فيها بفك القيد ، وان كانت بسيطة ستتسع رقعتها بحكم التراكم الكمي للجهود ، وستتحول حتما إلى فعل وأداء يساعدان في العمل من أجل التعميم الاكبر للتجربة لتشمل الغير في الموقع والمكان. عندها او بعدها سيكون الانسان حرا ، لأن الحرية ليست بداية أولى بشكل مطلق للفعل ، ولا هي بهذه الصفة شرطاً ضروريا له. وحده فعل التحرر من قيود الوعي الذي يؤدي إلى الحرية ، وأنه وحده طريق التحرير من الواقع الذي يعيشه مقيدا ، مضطربا.

المسؤولية الجماعية

ان ادراك الفرد لحالته ، وقيامه بفعل التحرر هو الخطوة الاولى ، ومع هذا فان التعامل الاجدى نفعا للمجتمع والدولة ، يأتي من خلال التوجه الى الجماعة صاحبة التأثير الفعلي في المجتمع. لان التقويم والاصلاح ، وفك الطوق "التحرر" غالبا ما يكون او يأتي من الكل ، من نهج التفكير الجماعي الذي تكوّن بطريقة حبس وتيه مخطوءة. ولأن تأثيرات الفرد عند توجهه للتفكير والسلوك بشكل متحرر لا تفيد كثيرا ، اذا لم تمر عبر الجمهور أو الأغلبية المصابة بآفة الحصر والتقييد الحاصلة للوعي. ولان مساعي فكهما "تحرير الوعي" اذا لم تتخطى الفرد إلى الجماعة ، ستبقى مجرد مشروع في ذهن صاحبه ، ولا أهمية له من الناحية العملية ، إلا بتجاوزه المستويات الفردية إلى المستويات التي تقنن ضبط علاقته بالجماعة. يضاف الى هذا ، ان القيد الذي فرضه الحاكم الفرد "صدام حسين" طيلة فترة حكمه الطويلة نسبيا ، عن طريق ادواته المتمثلة بالاجهزة الامنية المتعددة ، قد استمرت بعض من توجهاته الى الزمن الحالي ، بأسلوب تَجاوزَ الفرد الذي يحكم البلاد ، ليأتي من الجماعة "الكتلة الدينية ، والجماعة الحزبية" وباداوت لم تكن

الاجهزة الامنية فاعلة فيها ، لمعظم السنوات التسع التي اعقبت التغيير ، بل من مليشيات ، وجماعات ضغط ، واجهزة اعلام موجه ، و مخابرات أجنبية ، غطت على أو حالت دون اتمام عملية التفكيك "التحرر التلقائي" التي يفترض أن تستمر بعد التغيير الى النظام الديمقراطي. اذ وبعد ان انتهت سلطة الامن القسري الضابطة ، وانتهى معها الخوف المقيد للنفوس ، وشعر العراقيون بالتحرر من قيود كبلتهم في الماضي ، وبدأوا التكلم والتفكير في عديد من المجالات بحرية مطلقة ، عاودتهم بعض الهواجس ثانية. كما ان ظروف السياسة والحكم وطريقة الانتقال ، تسببت في وجود اضطرابات وفوضى وتسابق اثرت على نهج التفكير الجماعي ، الذي بات في عديد من المجالات مرهونا بوجهة نظر الطائفة والكتلة ، وبسببها أصبح البعض يعبرون عن وجهة نظرهم بحضور آخرين من طائفة اخرى ، بشكل مختلف عن وجهة نظرهم بحضور جماعة من طائفتهم ، وباتوا يخّشونَ القريبن من نفس الطائفة ، اذا ما عبروا عن وجهة نظر مختلفة عن ما هو سائد عند الطائفة ، خشية النبذ والاتهام بالخروج عن مسارها كجماعة. وهذا عود هواجس ، امتد من الناس العاديين الى المسؤولين سياسيا وبرلمانيا ، فأعضاء في البرلمان مثلا ، يصوتون بالاتجاه الذي يحدده رئيس الكتلة ، على الرغم من اختلاف قناعاتهم الخاصة معه. وامتد ايضا الى الكتلة ذاتها اذ لم نجد مثلا ان كتلة سنية استطاعت ان تخرج من سنيتها في مسألة تقع بين السعودية وايران ، وكذلك الحال بالنسبة الى الكتلة الشيعية ، اللتان بقيتا محكومتين بقيود فكرية طائفية منحازة مسبقا في بعض المواقف والاحيان.

إذا كانت البداية كما ورد أعلاه ، عقلية عقلانية تُخضع مختلف الفعاليات لمراقبة الفكر الفذ النير الواعي ، سيجد المتحررون أنفسهم مدفوعون أفرادا يفتشوا عن الأدوات والوسائل ، عن الطرق والسبل ، التي يُنَظمّوا بها أنفسهم جماعات فاعلة ، خارج صيغ الطائفة الواحدة ، والكتلة النوعية الواحدة ، التي تسهم بفرض القيود والتجزئة للزمن الحالي ، وباتجاه العراق الواحد الموحد غير المقيد لمواطنيه. لكن هذا أمر صعب ، يحتاج الى نهضة حضارية. ويحتاج الى رموز عظام في قيادة الدولة ،

تدفع المواطن الى الامام تحصيلا ، وثقافة تساعده على الانطلاق ، وعلى الاستمرار بانطلاقته ، بزخم يكفي لتمزيق القيود. وهي غير ممكنة بالحسابات الدولية والمحلية الآن "٢٠١٢".

الزاوية الغيرية

ان الاعتماد على الذات في تحرير الوعي هو الاسلم ، لان العراقي وبعد ان تخلص مؤقتا من سلطة الامن القسرية لما بعد التغيير ، وقع على الفور وكما مبين في اعلاه ، تحت سلطة الجماعة المأدلجة القسرية ، وبسعة حالت دون فائدة الجهد الذي بذلته بعض الشخصيات والجماعات ، والتنظيمات في إعطاء جرعات الى التحرر من قيود فكرية. فرضت على الوعي الفردي والجماعي. ودفع باتجاه التماسك للتخلص من التجزئة والتفتت التي أصابت المجتمع بشكل عام. والتكامل في الجهود ، لجعل البلاد وطنا واحدا. والانتماء لوطن ، يمكن الاحساس في العيش به بامان. لانها جرُع ، لا تتناسب في واقع الحال مع حجم التقييد الحاصل "التخريب" من ناحية ، ولا مع الجهد المخصص من قبل الجماعة المأدلجة لاغراق المواطن بفروض جديدة من القيود الفكرية من ناحية اخرى. حتى ان انسان ما بعد التغيير ، وان تخلص من أعباء ظلم السلطة الامنية السابقة ، فان تخلصه منقوص ، لانه قابع في مكانه ينتظر بناء السلطة الامنية الجديدة ، وفي ذهنه جملة أسئلة بحاجة الى اجابة سريعة مثل هل تبنى هذه الاجهزة على وفق فلسفة الامن الوقائي ، أم تترك للمحاولة والخطأ التي تنتج القسر بحكم الحاجة والضرورة؟. وهل ستمتلك المعرفة الكافية ، والاخلاق المناسبة في ان تعتقل بقرينة متاحة ، وتحقق بأدلة ميسورة ، لكي تتجاوز فعل التقييد الذي كونته الاجهزة السابقة؟.

ولتبيان الصورة الخاصة بالاجابة على هذين السؤوالين ، لابد من الاخذ بالاعتبار بان العراقي الذي تخلص من سلطة امن الدولة المرعبة للسنوات التسع الماضية ، فقد وقع تحت سلطات امن جديدة ، متعددة ، غير منظورة "غالبيتها غير رسمية" باتت تخيفه بشكل ملموس ، قد يسهم مستوى الخوف منها ، اذا ما زادت شدته في اعادة بعض

قيود الوعي الى مستوياتها السابقة. ثم ان الجهد المبذول جماعيا على مستوى الدولة على وجه الخصوص، لم تتبدل فيه صيغ التركيز على الامن اسبقية اولى، كما هو الحال في الزمن السابق، لظروف عدم الاستقرار وحرب مكافحة الارهاب، التي تستوجب ان تعطي الدولة موضوع الأمن، والتعامل مع القوى المضادة اسبقية أولى، مقارنة بالتعليم والبناء واعادة الأعمار، وكم الاستثمار في مجالات الثقافة والتحصيل. ولم تتفعل فيه جهود مؤسسات المجتمع المدني التي بقيت في غالبيتها غير فاعلة، خاضعة لبعض توجهات التقييد، حتى يلاحظ خط سيرها بعد التغيير خلال التسع سنين خطوة إلى الأمام واخرى تصطدم بالطوق الموجود، فتتراجع خطوات إلى الوراء، مكونة في بعض الأحيان صراعات وردود فعل تسهم دون رغبة منها بتعزيز التقييد الفكري والفرقة والتباعد، والقناعات المبنية على اليأس والاحباط*.

فاعلية الجهد المبذول

ان الدولة المسؤول الاول اعتباريا عن فك القيد، ومعها منظمات المجتمع المدني والصحافة، ومؤسسات الثقافة، لا يمكن أن يكون جهدها مفيدا اذ لم تعِ طبيعة الأخطار المترتبة على واقع التجزئة والتقييد، وتبدأ بتنسيق جهودها في مجاله، وان يتم استثمار ما بقي من قيم وتقاليد وأعراف اجتماعية كانت ضابطة وموجهة للسلوك الجمعي العراقي في الماضي، لأن الماضي يعيش بعض منه في اللاوعي، يظهر على شكل حنين يحرك الفرد بالرموز على الأغلب، ومن خلاله يمكن خلق وعي بأقل ما يمكن من التجزئة

---

* حصل بعد التغيير انشاء آلاف المنظمات المدنية غير الحكومية دون ضوابط، ومن بعد فترة خضعت الى التقنين والى الاجازة من جهات حكومية، ومن بعدها وضعت ضوابط وعراقيل، يصعب النفاذ منها الا للجماعات المؤدلجة، فتكونت منظمات تابعة الى نفس الكتل والاحزاب الحاكمة والمشاركة في الحكم، ونفذت توجهات تقترب من التقييد المؤدلج لبعض قطاعات وشرائح المجتمع، مما يؤشر صحة مساهمة بعضها في عودة التقييد. ومع هذا فلا يمكن استثناء جهد بعضها، والصحافة المنصفة للتعامل مع واقع القيد، رغم أن عقل قسم منها مصاب بذات الاضطرابات، التي انتقلت إليها من المجتمع العراقي الذي يشكل هيكليتها.

والتشتت والتيه والتقييد. ويجري الدفع باتجاه التفاعل الجماعي مع الجهد المنظم ، والتركيز على النفع العام من فك القيد ، وتنشيطه في الوعي الحالي ، ومن ثم العمل على تحويل مجالات الوعي بالتدريج من قلق الفراغ ، والتحسب والإحباط ، إلى الثقة والرغبة والاقتدار التي تنتج أمنا اجتماعيا قادرا على توجيه السلوك ضد الخطأ اي كانت مصادره. كذلك السعي لان تبادر تلك الجهود المنظمة في كل مجالات عملها وتحركها وإعلامها ومؤتمراتها ، لاعطاء مثال في سلوكها الهادئ المتزن بعيداً عن التناحر والفرقة والانقسام والتشتت ، وتثبت قبولها الاختلاف بالرأي مع الغير ، والتوجه لتقدير ودعم الجهد المبذول لفك القيد مجالات إيجابية في وعيها الجمعي. اي ان تساعد هذه الجهات والمنظمات العراقيين بكل الوسائل المتاحة ، لما يتعلق بالانتقال من دوامة الانفعال إلى خضم الفعل باتجاه تحرير الوعي ، ولو بحوار مع الذات ، ينتقل تدريجيا إلى حوار مع الآخرين يمتد إلى الوعي المجتمعي. على ان يجري معه تركيز في العلن على ضرورة عدم السكوت على جريمة تقييد الوعي ، والمناداة بان التقييد أصبح كارثة على الحاضر والمستقبل ، والتنبه في ذات الوقت إلى حقيقة أن العراقيين بسكوتهم قد خسروا أنفسهم لفترة طويلة ، وسيخسرون العالم من حولهم إذا ما استمروا بالسكوت... حقيقة تقتضي الضرورة أن يمسكوا بها مباشرة ، ويُوسعّوها في مجالات الوعي المجتمعي دون أي التواء أو تأجيل. بالاضافة الى تخصيص هامش أوسع في الإعلام الوطني لإزالة أوهام علقت في الوعي ، وساعدت على تقييده كل الفترة السابقة بافكار بعضها وهمية ، والتوسع في نشر الحقائق بكل الوسائل المتاحة سيكون مفيدا ، لأن الكثير مما يعيه أبناء العراق والقوات المسلحة عن عراقهم ليس حقيقيا ، والكثير من الحقائق الخاصة به لا تقع ضمن وعيهم ، على ان تنسق الجهود من قبل الحكومة والقوى السياسية لوضع استراتيجية معلنة لاتمام خطوات الديمقراطية ، وبما يسهم مع غيرها من العوامل في إخراج الوعي العراقي من حالة الركود شبه التام ، إلى الفعل المؤطر باتجاه هدف يستحق المجازفة في العمل من أجله. لأن اخراجه على المستوى الجماهيري كمعظلة أي تحرير المواطنون من قيوده ، خطوة ستؤدي إلى ادراك سلطة الامن لحدودها ، وادراك الحاكم اي

كان لحدوده في توجيه هذه السلطة لتقوية سلطته ، وهذا ان حصل باي مستوى سيكون من السهل تعميمه على كافة العراقيين ، وكذلك استثماره وطنيا ، لأن أي عملية تحرير منظمة للوعي مسألة قابلة للانتقال بالتقليد والعدوى وبسرعة كبيرة. وسرعة انتقالها تأتي من كونها ضغطا على الإنسان يحاول التخلص منه ، وإذا ما وجد الفرصة متاحة ، سيبدأ بنفسه ويساعد القريبين ، ويشجع الآخرين على تقليده. عندها سنجد أن الغالبية يمكن ان تبدأ ، وأن القيود يمكن ان تتصدع من الداخل.

اعادة تمثيل الماضي

ان سد الثغرة أو الفجوة التي تكونت عبر الزمن في الوعي المجتمعي ، مسألة ضرورية لاكتمال الجهد الخاص بالتحرر من القيود المفروضة ، من خلال اعادة تمثيل وتجسيد وتحريك الماضي على مسرح الحاضر الراهن ، وبما يسمح بالحديث عن إحياء الضمير العراقي. كما ان التكلم عن الوعي يعني التكلم عن ذلك الجزء المفترض من النفس البشرية ، الذي تبقى فيه الوقائع والأحداث والذكريات والمعلومات ، معطيات قابلة للاسترجاع دون جهد ، وهي القادرة في حال بقائها على التأثير في السلوك الإنساني على مستوى الأفراد والجماعات في آن معا ، والتركيز عليها بهذه الطريقة جاء لعدة اعتبارات في مقدمتها الاعتقاد وعلى ضوء الكثير من الحقائق أن العراقيين واجهوا وما زالوا يواجهون مشكلة تقييد لوعيهم لم تنته. امثلتها من الزمن السابق على سبيل المثال ، ان العديد من العراقيين ، وبينهم بعثيين كانوا يعرفون جيدا أن النظام الحاكم ، اسهم بتدمير العراق ، وسخَّرَ بعضهم للتدمير ، وتعامل باساليب خطأ امعانا بالتدمير. وانهم يتلمسون بكل حواسهم معالم هذا التدمير التي علقت كثير من صوره في مجالات وعيهم. ويتذكرون جيدا انه نظام حكم فردي ظللهم اكثر من مرة. خدعهم في نوايا واهداف الحروب التي افتعلها اكثر من مرة. تسبب باساليب ادارته للحكم غير الصحيحة في افقارهم. ومع هذا كثيرا ما استسلموا بتقبل مقصود لافكاره واكاذيبه وخدعه ، وكأن الاستسلام قيد يطوق

وعيهم ، لا يستطيعون بسببه النفاذ الى الحقيقية بشكل معلن ، حتى اضحى الكذب صفة عامة ، بل وفي بعض الاحيان ، يعدها البعض نوع من الشطارة ، وقدرة لاستعراضها مع الغير ، دفعتهم بتراكمه سلوك شائع من طرف في الموقف ، وقبوله من الطرف المقابل بنفس الموقف الى الاستمرار على الكذب. طوقٌ يحول دون اخراج الحقيقة ، وعادة تطويق للوعي يصعب التخلص منها.

ان الكذب وان ينكر البعض غير القليل حصوله او وجوده عند التحاور مع الغير وعند التطرق الى موضوعه ، فانه في الواقع موجود وبسعة جعلته مشكلة معقدة ، وعائق حال مع غيره من العوائق التي تطوق الوعي ، دون التخلص من الآفات التي علقت على اكتاف العراقيين ، وسحبتهم الى التخلف والتأخر عن الركب الحضاري السائر الى الامام بسرعة يصعب اللحاق بها في الزمن القريب. وامثلتها من الزمن الحالي ايضا كثيرة ، بينها ان اهل الكتلة التي تحكم يدركون طريقتهم في التفرد والاستحواذ تثير لهم الكثير من المشاكل في طريق الحكم ، ويصرون على انها الطريقة الوحيدة النافعة في الحكم. وان الجماعات التي خسرت الحكم المتوارث طائفيا منذ عشرات السنين ، تعي ان لا فرص لها في العودة الى الحكم ، ومع هذا تثير المشاكل والعراقيل امام المشاركة في الحكم ، بقصد الافشال والتأخير في عملية اعادة البناء. وتدرك جميع الاطراف ان الطائفية آفة خطرة. والتوافق بدعة غير نافعة. ومع هذا فانهم جميعا يعودون الى الطائفة للاستقواء بها ، ويتوجهون الى التوافق الانتقائي عندما يتمكنون منه ، وكأن العودة والتوجه والرغبة قيدا ، حال دون خروج الاصوب في ادارة الدولة والمجتمع. وبسببها بقيت المعاناة ذاتها والشكوى على مستواها بين العموم.

عالمية التقييد

إن موضوع الوعي وتقييده وفكه في الواقع موضوعا لا يتعلق بالعراق وحده ، رغم أن الوضوح فيه أكثر من باقي المجتمعات الأخرى ، لظروفه الامنية والاجتماعية ، لكننا ومن باب الإنصاف يمكن الإشارة إلى أن بعض النظم في العالم

النامي على وجه الخصوص ، تؤدي أساليبها في الإدارة الامنية إلى تقييد الوعي ، وبدرجات مختلفة تتباين تأثيراتها من مجتمع لآخر ، تبعاً لبعض الخصائص والقيم والمعايير النفسية والاجتماعية لتلك المجتمعات وشدة الإجراءات الأمنية التي تقوم بها الدولة ، وهي ليست قليلة في عالمنا المعاصر.

الفصل الخامس

الحرب على الفساد

الانحراف

يتزايد الاهتمام في عراق ما بعد التغيير ، وعلى كافة الأصعدة الرسمية وغير الرسمية بمسائل الانحراف ، خاصة ما يتعلق منه بالفساد ، وبالتحديد أسباب حدوثه ، ومستويات انتشاره ، وأثره السلبي على الكفاءة والاستثمار والنمو الاقتصادي ، وكذلك طرق علاجه ، بعد ان أصبح مشكلة أو آفة قضت على آمالهم في العيش بمجتمع جديد تقل فيه توجهات الاستغلال والتجاوز ، وتنتهي في مجاله سبل القرارات الفردية والقفز من على القانون. الا انه وعلى الرغم من هذا الاهتمام الواسع ، يقترب الوجود الكمي لحصوله ، حدود التفكير العام باستحالة حل معظلته في المدى القريب. خاصة عند النظر الى موضوعه من جوانب الاحساس بانتشاره في المستويات العليا من مؤسسات الدولة ، كما هو حاله في المستويات الدنيا ، بفارق وحيد يتعلق بالنوعية وضخافة التجاوز. فقبول رشوة او عمولة مليون دولار من مسؤول حكومي عال المستوى مثلا ، يختلف فقط بالرقم عن حالة موظف في ذاتية البلدية ، يتقاضى خمس وعشرون الف دينار ، ثمنا للتسريع بتمشية معاملة شرعية. واستنجاد كبار مسؤولي الدولة بالقضاء ، لحل المعظلة ، ومع كل استنجاد تتصاعد مستوياته في الدوائر والمؤسسات ، ليقترب من ان يكون واقعا مفروض منه ، وسلوكا معترف به ، يهدد المجتمع العراقي بالفشل في تحقيق الديمقراطية ، وإعاقة عملية التطور والبناء. وامتداد نفاذه الى بنية المؤسستين العسكرية والامنية ، في ظروف يقاتل

منتسبيها في الشارع والمزرعة والمحلة ، وسط جمهور متأرجح في اتجاهاته وتوجهاته ، دون اعارة هذا الامتداد الاهتمام الكافي ، للحد من تأثيراته على عملية اعادة البناء.

التعريف الرسمي للفساد

بسبب استشراء ظاهرة الفساد عالميا ، وانعكاساتها السلبية على المجتمعات الفقيرة بشكل خاص. ونظرا للاهتمام الدولي المتزايد بحالتها وضع البنك الدولي تعريفا للانشطه التي تندرج تحت تعريف الفساد قوامها: إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص.[٦] وعلى اساسه يكون الفعل أو السلوك فسادا عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوه أو ابتزاز الغير ، من أجل تسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسه عامة. وعندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة ، بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة ، للتغلب على منافسين ، وتحقيق إرباح خارج إطار القوانين المرعية. كما يمكن أن يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة ، وذلك بتعيين الأقارب في المناصب الوظيفية. وسرقة أموال الدولة مباشرة. ومحاباة المعارف والأصدقاء وتسهيل إعمالهم خلافا للقانون[٧].

واقع الفساد العام

لقد استشرت معالم الفساد في مؤسسات الدولة والمجتمع العراقي بشكل ملموس مع بداية حقبة صدام الزمنية ، وزاد وجوده في المؤسستين الامنية والعسكرية على وجه الخصوص خلال الحرب مع إيران ، بسبب:

١. النظرة المفرقة للحياة. درج القادة الكبار في جميع الحروب التي حصلت ، تحت تأثير القرابة والصداقة والمنفعة على التفريق بين المعية لما يتعلق بالمحافظة على الحياة والمجازفة بها. وسار الى جانبهم آمرين بجميع المستويات ، استغلوا منتسبيهم في اعمال خاصة تعود بالنفع المادي اليهم ، مقابل المحافظة على الحياة.

فتقبلوا رشا لِيُبقُونَ من يدفع مالا أكثر في بيته بعيدا عن خطر الموت في القتال ، ويعيدون من يهدي أكثر الى المقرات الخلفية ، ويثبتون من يقترب في النسب أكثر

في المكاتب والحمايات الخاصة ، حتى اتسعت بالتدريج رقعة المنفعة المتبادلة سعيا للابتعاد عن ساحة الحرب كمصدر يهدد الحياة ، وتعددت اشكالها. اجازة اعتيادية فوق الاستحقاق بثمن تشترى. احالة مرضية الى المستشفى الرئيسي لقاء ثمن تشترى. ايفاد بمأمورية خاصة كذلك تشترى. خدمة في المزارع وبناء البيوت ، يتم التبرع بها. سهرات ليال حمراء ، يتم الاعداد لها. وغيرها اعمال عديدة ، المهم فيها ، طرف اعلى يقبض الثمن ، وطرف أدنى يحافظ على حياته لقاء الثمن. فانفتحت ابواب فساد لم تكن موجودة من قبل ، ساعدت على فتح اخرى ، صعب غلقها والحرب قائمة. وصعب اكثر في ظل العوز والتجويع والحصار.

٢. النظرة المادية الى الخدمة الوطنية. يسند المنصب القيادي ، بحساب اساسه الولاء الشكلي للحزب والقائد. ويعزل الآمر من منصبه للشك الحاصل بولاءه للحزب والقائد. قياسات بدأت مع بدايات الحرب الاولى مع ايران. تضاعفت شدتها بعد الصفحة الاولى للحرب مع الكويت ، والصفحة اللاحقة للحصار. رافقتها توجهات لحشر القادة والآمرين والمدراء في دائرة الولاء المطلق للقائد ، بشراء ذممهم مكرمات وهبات و مخصصات. مكونة فلسفة اغناء للبعض وافقار للبعض الآخر ، تبعا لمسافة الولاء الافتراضية من سلطة إصدار القرار ومواقف الدفاع عنها ، والاطمئنان لوجودها ، والعمل على تغطية وتبرير أخطائها. فتكونت ضمن صفوف الجيش ، جيوش مستفيدين ومستغلين ، قادة وآمرين ، اقرباء وشركاء طفيليين. أغرقت الجيش والقوات المسلحة في مستنقع فساد لا يمكن الخروج منه بسلام.

٣. القبول الرسمي لمثيرات الفساد. أغناء وافقار ، تقريب وابعاد ، اماتة واحياء ، محاسبة واعفاء ، اثابة وعقاب. أساليب قيدت قدرة الدولة على الردع وتحجيم الخطأ وحصر الفساد ، ودفعتها بدلا من ذلك ، إلى قبول وتقنين بعض أشكال الفساد رسميا. فالرئيس يقبل الهدايا النوعية علنا. والحزب يقبل التبرعات المادية حصريا. والوحدة العسكرية تعزز نثريتها من ميسورين ، جالسين في بيوتهم ، تبرعا. والكاتب في قلم الوحدة يروج معاملة التسريح والترقية بهدايا يقدمها الزميل المراجع ملزما.

والمتعهد يقدم خاوة قبل وبعد انجاز العمل تبرعا. والشركات الجاري التعامل معها ، تقدم اجهزة ومعدات ، ومواد وقرطاسية ، تماشيا. ومتعاملون مع دوائر ومقرات ، مستفيدون منها ، يسهمون في ترميمها عنوة. فتحت جميعها مجالات للتجاوز ، وفتحت افواه الآخرين على قبول التجاوز ، يصعب سدها بظروف جميعها غير طبيعية.

اتساع نافذة الفساد

من تلك الابواب المفتوحة ، أنتشر الفساد اضطرابا اجتماعيا معديا في جسم الدولة وجيشها في العقدين الأخيرين للزمن السابق. مرض دفع بعض العراقيين وبينهم عسكريين إلى الوقوف في حالة ترقب على حافة الاستغلال ، وعندما تهدمت أركان الدولة وقواتها المسلحة قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وما بعدها بقليل ، توجه أولئك المتربصون لاستثمار الفرصة المتاحة لإشباع حاجاتهم المنقوصة ، فدخلوا إلى مفاصل الجيش والدولة ، بافكار هزيلة ، ومسوغات اطماع كثيرة ضاعفت من مظاهر الفساد الموجودة ، وجسدت آثاره هدما لما تبقى من البنية ، واعاقةً لترصين البنية الجديدة. توجه معهم واحيانا سبقهم بعض المغمورين بمشاعر العدوان المكبوت ، ضد الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية ، لتدميرها كأحد مسارب التنفيس عن ذلك العدوان ، فزاد حجم التجاوز على القانون ، وتضاعفت مستويات التكرار ، وانفتح الاستعداد النفسي لتقبل الخطأ ، بل وشاعت ثقافة قبوله ، في ارجاء المجتمع.... اسباب التقت مع مقدار الحرمنة في الشخصية العامة ، مهدت إلى تعزيز عوامل الفساد وأسهمت في استمراره ، والمبالغة في تكراره.

إن وجود الفساد وسعة انتشاره في المجتمع العراقي ، وعجز الدولة وبضمنها المؤسسة العسكرية والامنية من تحجيمه او الحد منه لتسع سنين متصلة ، قوّى بالتدريج آلية التبرير التي خففت من لوم الذات ، وكذلك من حجم الانتقاد الموجه لمرتكبيه من جهة ، وشحن البعض "غير المنضبطين" انفعاليا باتجاه الترقب لاستغلال

الفرص على أساس "الأمر لم يتوقف عنده هو" من جهة أخرى.... اسباب نفسية ، اجتماعية ، ادارية ، سياسية ، اوسعت فتحة الأبواب والمنافذ الموجودة للفساد ، واضافت لها وسعا عوامل أخرى بينها:

١. الغياب السريع للأجهزة الأمنية الضابطة ، والتلكؤ الحاصل في موضوع إعادة تشكيلها فور السقوط ، أوقع المجتمع في حالة فراغ أمني ، نشطت فيه أعمال التجاوز والاستغلال ، وتشكلت في بيئته الهشة عصابات منظمة ، مدت نشاطاتها إلى جسم الدولة والمؤسسة العسكرية والامنية ، ودعمت وجود الفساد بالضغط والتهديد باستخدام القوة في حالات ليست قليلة ، الأمر الذي زاد من مستوياته.

٢. سعي غالبية الأحزاب والحركات السياسية ، التي نشطت بعد السقوط إلى استغلال ممتلكات الدولة ، كمقرات وأماكن للاستثمار ، وتوجه بعض قادتها وملاكاتها الموجودين في مفاصل الدولة المهمة ، إلى تسخير موجودات الدولة ، والتدخل في المقاولات الخاصة بها ، بغية التموين المباشر للحزب والحركة ، وهذا وإن حصل بشكل محدود في بعض الأحيان فقد أسهم مباشرة بتسهيل عملية التفشي ، والانتشار على نطاق واسع حتى في القوات المسلحة.

٣. توجه الحكومة المؤقتة التي اعقبت سلطة الاحتلال مباشرة إلى التصرف مع الواقع العراقي بنفس الطريقة التي تصرف بها صدام من قبل ، عندما أحست بحاجتها إلى التأييد ، لإغراض إثبات الوجود وكسب الأصوات الانتخابية ، سارعت إلى توزيع أراض سكنية على الموظفين القريبين ، ومكائن زراعية على شيوخ العشائر ، وسيارات على بعض المؤثرين. سلوك كّون اقتران في العقل الجمعي بين صدام ، ومن بعده ، ودَعمً من وجود الفساد وأثره القوي في مرافق الدولة وقواتها المسلحة.

٤. انشغال الحكومات المتعاقبة بعد التغيير بمهام الأمن ، وفرض النظام مع افتقار بعض أعضائها حديثي الخبرة في الادارة السياسية إلى اتقان آليات اتخاذ القرار على مستوى الدولة ، أوقعها في وهم التركيز على الأهم وترك المهم ، واوقع الفساد في خانة عدم الاهتمام الكافي ، فزادت مستويات حدوثه وانتشاره في كل مرافق الدولة

بينها العسكرية والامنية.

٥. افتراض جهل سلطة الائتلاف الحاكمة ، بداية الاحتلال وما بعده ، بالتعامل المنطقي مع الواقع العراقي ، بتقوية البعض واضعاف البعض الآخر. وبالتركيز على جوانب وغض الطرف عن جوانب أخرى. والسماح في بعض الأحيان للمنتفعين والمتربصين ، بالتجاوز على ممتلكات الدولة والمال العام. وامور أخرى فتحت الطريق للاستمرار بوتائر فساد ، أكدت بعض وقائعه تلك المعلومات التي ترشحت عن طريق الإعلام العالمي حول التلاعب والفساد الحاصل في أموال إعادة الاعمار ، وغيرها من بعض أفراد تلك الإدارة.

٦. تعدد الحكومات في زمن قليل نسبيا مثل "سلطة الائتلاف ، ومجلس الحكم ، والحكومة المؤقتة ، والحكومة المنتخبة مؤقتا في سنتين" ثم الحكومة المنتخبة الاولى ٢٠٠٦ والثانية ٢٠١٠ ، وطبيعة المحاصصة التي أرست قواعد التوظيف ، في كل مفاصل الدولة المهمة ، بينها العسكرية والامنية على أساس الولاء الحزبي والطائفي والقومي ، دون اعتبار للكفاءة والتخصص ، دفع بعض العسكريين ورجال الامن وموظفي الدولة والقطاع الخاص "غير المنضبطين" لان يتجهوا إلى الاستثمار الشخصي الأمثل للفرص المتاحة ، من أجل الكسب السريع على قاعدة البقاء المؤقت والوقت المحدود. تجاه شتت الجهد المفروض لإعادة البناء ، ودفع إلى فتح أبواب الفساد بعدة اتجاهات.

توريث الفساد

لقد ورثت الحكومة العراقية الحالية فسادا من زمن الحكومة السابقة ، لم تحسب له حساب ، وأخطأت في التعامل معه ، وأسهم بعض أفرادها في تعزيز وقائعه ، مما كوّن مستوى من الفساد جر البلاد إلى حافات الهاوية ، في مجتمع العراق المنقول من نظام الى آخر قاد إلى تبديد الجهد الخاص بإعادة البناء ، وتوقفه احيانا. واحداث خرق أمني ، تسلل من خلاله المعادون إلى هيكل الدولة ، سعوا الى تدمير بعض بناه التحتية. وتعميم الفوضى ، وعدم الانضباط ، وتقليل فرص التقدم والاعمار. وتسبب

في وجود اضطراب في التدرج التقليدي للطبقات الاجتماعية ، قدم مستفيدين ومستغلين ، تمتعوا بقدرات عالية في التأثير على سير الدولة والمجتمع ، وتهديد تماسكها. وبفقدان الدعم الدولي المفروض لإعادة الإعمار ، بعد الاحساس ، بعدم الأمانة والثقة في الملاك العراقي المعني بصرف أموال ذلك الدعم في بناء العراق.

ان الفساد الموروث والتمادي في بقاء وجوده ساريا في ثنايا الادارة والتعامل والعلاقات العامة في وقتنا الراهن(٢٠١٢) ، لم يعد هو الشاغل الوحيد للمواطنين الملتزمين ، والمسؤولين السياسيين النزيهين ، وانما حجمه الهائل ، واتساع دائرته ، وتشابك حلقاته ، وترابط آلياته بدرجه لم يسبق لها ان اثارت قلقا بالقدر المثار حول احتمالات تأثيره على مسيرة بناء وطن طاله التخريب لخمس وثلاثين عاما متصلة. قلقٌ ، تدعمه بعض صيحات أعضاء البرلمان ، وكبار المسؤولين حول مستوياته في اجتماعاتهم الدورية ، وما ينشر عنه أيضا في الصحف العراقية والعربية والعالمية ، وما يتداوله الجميع في مجالسهم الخاصة.

الفساد المؤسسي

الفساد آفة عامة ، غيمةٌ غطت كل انحاء العراق ، لم يستثنى منها عسكر ولا مدنين ، جميعهم دخلوها ولم يخرجوا منها حتى انتهاء تسع سنين على حكم أخطأ وكرر الخطأ وتسبب بفتح ابواب الفساد. يتشابه وقعها كثيرا في المؤسستين العسكرية والامنية ، بتشابه مهامهما وتنظيمهما والساحة التي يعملون فيها ، واسلوب تشكيلهما من جديد. حتى يمكن الجزم ان وقعه واتساع رقعة حصوله ، تقترب من بعضها في المؤسستين ، اللتين عانتا سوية من اشكاله المتعددة. ولاهمية هاتين المؤسستين ، وتأثير كل منهما على مستقبل قدرات الآخر سيتم التركيز على وقعه فيهما سوية ، بقدر من التفصيل للتأشير على طبيعته ، كما ونوعا. اذ ان عقود تزوير في كلتا المؤسستين قد وقعت ، وعمولات من قبل مسؤولين كبار في دوائرهما قُبضت ، واسلحة فاسدة من قبل المعنيين فيهما قد استوردت ، ومقاولات بنفس الطريقة الفاسدة أحيلت ، ورشاوي اخذت ومناصب بيعت ، وقبولات للتطوع لقاء

ثمن حصلت ، وَرتب منحت ، ودرجات وظيفية خصصت ، ومعاملات عطلت ، ومشاريع عمدا تأخرت ، ومحاباة للاقارب تمت ، واحزاب في الهيكلية التنظيمية قد تغلغلت. من هذا سيكون عرض وقائع واشكال ومنافذ الفساد ، المشتركة للمؤسستين معبرا عن مستوياته التقريبية في كل منهما ، وبقدر من التعميم المقبول علميا. كما ان الوزارتين عمليا لا تختلفان عن مؤسسات ووزارات الدولة العراقية الأخرى ، في موضوع الميل والرغبة والنوايا الخاصة بالفساد ، وربما بسعة الانتشار والتكرار. ومع هذا فانهما كمؤسستين عسكرية وامنية تختلفان عن باقي مؤسسات الدولة في مسألة النتائج والآثار السلبية لهذه الآفة الاجتماعية ، التي يؤشر حدوثها في مفاصلهما ، ردود فعل تفوق كثيرا تلك التي يسببها حصوله ، أي الفساد في الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى.

فساد العسكر اضطراب لمعنويات المجتمع

ان حصول الفساد في المؤسستين الامنية والعسكرية ، وان تشابه وقوعه في المؤسسات الاخرى ، كما مذكور ، فإن الخلل فيهما ينعكس سلبا على معنويات المجتمع ، وينتشر خبره ويتم تداوله بين الناس ، بدرجات تفوق ما يمكن أن يكون في الدوائر الأخرى ، لأن العراقي يدرك جيدا أن انتشاره في مفاصل اي من الوزارتين المهمتين ، يعني ، تهديدا مباشرا للأمن الشخصي والقومي على حد سواء. وعموما فإن مؤسسات الدولة ومراكز بحوثها لم تتجه إلى البحث في هذا المجال لحسابات تتعلق بتحسس أمني ، ورثته من الزمن السابق. والجهود القليلة فيه لا تؤشر وجود إحصاءات تؤكد حدوث الفساد في دوائر هاتين الوزارتين بمستويات تفوق الوزارات الأخرى ، لكن المتداول من الحديث بين الناس وبعض المسؤولين الحكوميين ، والمنشور في الصحف وبعض وسائل الإعلام[٨] يعطي موضوع الفساد فيهما ، سعة تفوق باقي الدوائر والوزارات بسبب طبيعة عملهما ذو الصلة بمكافحة الارهاب ، وبالجريمة وأمن المواطنين الذي يسمح بكثرة الاحتكاك والتعامل مع همومهم وحاجاتهم ، وهو بوجه العموم تعامل يثير نقدهم وعدوانيتهم على الوزارتين والدولة في آن معا.

ان وزارة الداخلية تتحمل المسؤولية الاعتبارية والفنية لفرض الأمن والسيطرة، وتتحمل الدفاع ذات المستوى من المسؤولية لما يتعلق بالدفاع عن الوطن. مسؤولية أعطتهما موقعا متميزا في عقول المواطنين وحملتهما اعباء كبيرة، على أساسها أصبح الخطأ والتجاوز في محيطهما أكثر بريقا، وبات الفساد أكثر المواضيع تداولا. كما ان حل الوزارتين، والأمر بإعادة بنائهما، والسماح لهما بتشكيل قوات نظامية للجيش والشرطة والتدخل السريع، وغيرها كون فرصا واسعة للتعيين، وأوجد مجالات كبيرة للتنافس بين المتقدمين المحتاجين، وبغياب الضوابط الدقيقة، انفتحت مسارب للفساد باتت مغرية يتداول الناس الحديث عن بعض منها لم يحصل في الاصل.

إن المهام التي ألقيت على هاتين الوزارتين، في مجال الأمن، جعلتهما هدفا للأعداء، وكان الفساد سلاح متاح للتهديم والإعاقة، وجدوا "الاعداء" مجالا لاستخدامه وسط مفاصل إدارية وقيادية بعضها واهن غير ملتزم، وبعضها الآخر يتصل بالماضي الفاسد. هذا وان إعادة بناء كلا الوزارتين، لدوائرهما وقواتهما النظامية، الذي جاء بوقت فيه الحاجة سريعة إلى الوقوف بوجه التحدي والإرهاب، لم يعطِ مسؤوليهما المجال الكافي للتدقيق في الاختيار وإعادة البناء، بل وعلى العكس من ذلك دفعهما، ملزمين للعودة إلى عناصر سابقة " غير موثوق بها" في الجيش والشرطة والحدود، كأساس للعمل وإعادة البناء، وكمفاصل أساسية للتشكيلات الحديثة، مما أسهم في نقل معالم الفساد الموجودة في الهيكل القديم إلى الهيكل الجديد، وزاد من انتشاره بين المنتسبين الجدد عن طريق العدوى والتقليد.

ان الفساد في الوزارتين، وعلى وجه الخصوص في السنتين الاولى التي اعقبت التغيير كانت صورته قاتمة، وحالته اقتربت من وصفها بالعصية على العلاج. حالةٌ لم يكن وتداعياتها محجوبة عن الجمهور، ولا عن مؤسسات الدولة ومسؤوليها، إذ أكد وزير الداخلية على مستوى العلن عام ٢٠٠٤ استعداده لتطهير الوزارة من كل العناصر السيئة أي الفاسدة بعد أن أرجع أسبابه إلى غياب معايير الأمانة، والدين، والكفاية

والتدريب[٩]. بالاضافة الى هذا فان وقائعها لم تكن خافية ، عن سلطة الائتلاف وقوات التحالف ، التي تدير الامور في تلك الفترة الزمنية ، إذ أكد الخبير الهولندي المكلف بإجراء إصلاحات في المؤسسة الامنية ، السيد مسيس دو جونغ بالقول "أن السلطات لا تملك رؤيا واضحة في الشخصية أو الأداء لأفراد الشرطة ، كما أن الفساد وانعدام الولاء ما زالا مستشريين". وبنفس السياق والوقت أكد وزير الداخلية على ان الوزارة قد فصلت بحدود ٦٢ ألف منتسب ، لاسباب بينها فساد[١٠]. كذلك نوه عن حصوله وسعة انتشاره ، كثير من المنتسبين للمؤسستين ، وفي كافة المستويات الرتبية من المراتب والضباط ، وكذلك المراجعين لهما من بين الناس العاديين[١١]. تنويهات تبين:

١. وجود فساد شبه منظم في عموم دوائر ومؤسسات الوزارتين.

٢. إن طبيعة الفساد الموجود ، يتكرر في كافة المستويات ، والمفاصل القيادية ، التي تدرك غالبيتها وجوده ، دون أن يتحرك معظمها لمكافحته ، او ان تحركه بقوة دفع تقل عن قوة الدفع التي يمتلكها الفساد.

٣. محدودية قدرة القيادة التي اعقبت التغيير مباشرة ، في الحد من انتشار الظاهرة ، وعلى العكس من هذا ، أسهم بعضها في تعزيز حصوله.

اشكال الفساد الشائعة

ان الآراء والمشاهدات المذكورة لا تقبل الشك ، بعضها حديث العهد ، وآخر قديم يمتد عشرات السنين الى الوراء ، باتت اشكاله الشائعة في السني الاولى لما بعد التغيير تنحصر غالبيتها في الرشوة ، الاختلاس ، التزوير ، الكسب غير المشروع ، استغلال النفوذ ، المحاباة ، تقديم التسهيلات ، خيانة الأمانة ، السكوت عن الخطأ ، خرق شروط التعاقد. هذا واذا ما نظرنا الى موضوع الفساد من الناحية التاريخية ، نجد في الداخلية ، العديد من انواع الفساد ، كانت موجودة في دوائر الشرطة ، والمرور منذ الزمن الملكي ، حتى يكنى الشرطي آنذاك "ابو الواشرات" ، فالرشوة متفشية ، والهدايا شائعة ، والاتاوة موجودة ، حتى ان سواق التكسي البغداديون يتذكرون

الشرطي أبو عدنان في الخمسينات ، واناءه الفخاري المشهور "الجرة او التنكة" التي كان يضعها في الساحة التي يقف فيها ، بحجة شرب الماء ، ليرمي داخلها السواق المخالفين وغير المخالفين ، نقودا معدنية ، عند المرور من ساحته ، تجنبا لتوجهاته في تسجيل الغرامة في الوقت الذي يريد. كما لا يمكن استثناء المؤسسة العسكرية بشكل مطلق ، اذ ذكر السياسي العراقي الليبرالي عبد فيصل السهلاني ، في جلسة خاصة عام٢٠١٢ أنه سعى للتقديم الى القوة الجوية بعد اكمال دراسته الثانوية عام١٩٦٧ ، ولضمان القبول اتصل أهله بأحد الوسطاء الذي اصطحبه الى بيت ضابط طيار برتبة كبيرة ، سبق وان شغل منصب قائد القوة الجوية ، جلسوا معا في حديقة البيت ، سلمه مائتي دينار ، ثمن رسالة توصية كتبها الى لجنة القبول. اعطاها الى رئيس اللجنة ، بعد النجاح بالفحص الطبي ، الذي سأله متهكما "هل سبق لك ان شاهدت طيارا من اهالي الناصرية؟ ، واعاد له التوصية. رجع عندها مع الوسيط الى بيت الضابط المذكور ، وقص عليه القصة ، فأعاد له المبلغ ، مع تعليق غامض" لاتهتم بعد كم شهر تعال وستقبل حتما"..... بعد اقل من ستة اشهر حدث انقلاب على الرئيس عبد الرحمن عارف اعتلى فيه الضابط منصبا كبيرا(١٢).

المنافذ الرئيسة للفساد

هناك العديد من المنافذ المقننة للفساد في الدوائر والمؤسسات الامنية والعسكرية ، أكثرها تأثيرا وتكرارا في السني الاولى لاعادة تشكيلهما على وجه الخصوص ، تلك التي تتعلق بأعمال.

١. الإدارة العامة. مجالات الفساد التي تكررت في محيطها تتمحور حول:

أ. المحاباة في عمليات التعيين ومنح المكافئات ، على ساس حزبية وقرابية.

ب. التجاوز على ضوابط الترقية والتعيين والنقل ، وعدم السعي للعمل بموجبها.

ج. تركيز الوجود الفاعل للأقرباء والمعارف في الدوائر والمفاصل القيادية.

د. المحاباة في توزيع السيارات والأجهزة ومعدات الحماية على الضباط والموظفين والمنتسبين.

هـ. بناء أواصر العلاقة بين الأدنى والأعلى ، وبين الدوائر والمؤسسات الفاعلة ، على أساس المنفعة والقرابة والانتماء السياسي والطائفي دون الأخذ بالاعتبار الجوانب الوظيفية والضبطية.

و. فقدان عمدي لبعض المعاملات الإدارية ، وتأخر مقصود في إنجازها ، بغية الضغط على المعنيين باتجاه الحصول على منفعة.

ز. منح درجات وظيفية عليا ، وإيجاد تنظيمات إدارية تبعا للمعرفة ، بعيدا عن معايير الحاجة والكفاية.

ح. التجاوز على الأسبقيات ، والتسلسل المفروض في قبول المتطوعين إلى الوحدات ، وفي الدرجات الوظيفية.

ط. وضع عناصر غير مناسبة في أماكن ، أو مناصب معينة ، تتطلب خبرة ومعرفة ونزاهة ، لتسهيل عمليات التجاوز على القانون.

ي. غض الطرف عن الأخطاء المرتكبة من الأقارب والأصدقاء ، والتركيز عليها عند الآخرين.

ك. نقل الضباط والمنتسبين من مكان لآخر لقاء ثمن.

ل. تسهيل عمليات الانتساب إلى الكليات العسكرية والشرطة ، تجاوزا على الضوابط وشروط القبول.

م. إخفاء بعض الأوامر والقرارات ، التي تتعارض مع الأهداف والرغبات الخاصة.

ن. اقامة علاقات اجتماعية غير صحيحة مع بعض العناصر النسوية العاملة في الدوائر والمقرات.

س. التهاون أو الإخلال بضوابط وتعليمات الرقابة ، ونتائجها.

ع. استغلال ضباط لمنتسبيهم "سواق ، حماية" وتفريغهم من واجباتهم لأغراض خاصة.

ف. التجاوز على معايير الردع والانضباط في حالات الخطأ ، وكذلك على مفردات التقييم عند الاختيار والتنسيب.

ص. تفضيل المعارف والأقرباء ومن يدفع اكثر ، في عمليات المشاركة بالايفادات والدورات ، مع عدم التدقيق بنتائجها ، وعدم المطالبة بتقارير تُرفع عنها. والتجاوز على الشروط والمؤهل في عملية الاختيار للفنية والاختصاصية منها.

ق. الحصول على حصة من مخصصات الإيفاد.

ر. غياب المتابعة لما يتعلق ببعض الجوانب المالية. والتجاوز على سياقات وضوابط الصرف.

ش. الإعاقة المتعمدة في إنجاز بعض المعاملات المالية.

ت. إحالة بعض المقاولات خارج الضوابط والسياقات. ومنح عقود وعرقلة اخرى خارج السياقات.

ظ. التجاوز على معايير التقييس والسيطرة النوعية. وعدم الالتزام بضوابط المناقصات.

غ. تفضيل مقاولين محسوبين على أحزاب ومسؤولين على آخرين.

ض. التجاوز على شروط التعاقد ، مثل عدم تفعيل فرض غرامات التأخير وغيرها.

٢. الدوائر الامنية. الدوائر والمديريات التي لها احتكاك مع الجمهور ، وتنتشر في كافة انحاء العراق ، وهي مثل غيرها من دوائر ومديريات الدولة ، ينتشر في محيطها وداخلها الفساد بالاشكال الآتية:

آ. استغلال الصفة العسكرية والامنية في ارتكاب جرائم مختلفة ، بالاستفادة من الهوية والسلاح والمعدة العسكرية.

ب. تغيير الإفادات والتلاعب بالأدلة والقرائن ، والتدخل النفعي باتجاه تحوير نتائج التحقيق.

د. استغلال المنصب في التعامل غير الصحيح مع المواطنين ، وذلك بتعطيل انسيابية معاملاتهم او الزامهم على تقديم اموال وهدايا ليس من المفروض تقديمها.

هـ التنسيق مع بعض المحامين والقضاة لعمليات إطلاق سراح المتهمين خارج الضوابط القانونية.

و. الاستبعاد العمدي لبعض العناصر النزيهة والكفوءة ، من بعض الاماكن واللجان

والمراكز ، وأعمال التحري والتحقيق.

ز. عدم التقيد بضوابط سجل الموقف اليومي في المراكز ، واماكن التوقيف والحجز.

ح. قيام بعض الدوريات ونقاط السيطرة بالتجني ، لمحاسبة مواطنين ، بغية الحصول منهم على مبالغ معينة.

ط. الاستيلاء على أموال نقدية وحلي لمواطنين أثناء عمليات الدهم والتفتيش.كذلك الاحتفاظ بمواد جرمية "سيارات ، أجهزة ، معدات ، نقود ، مصوغات" بعد فض الموضوع لمساومة المفرج عنهم بإعاقة الإفراج أو التغاضي عن تلك المواد.

ي. التعامل القسري مع بعض الموقوفين لحملهم على دفع مبالغ معينة. والتوقيف خارج الضوابط القانونية.

ك. الاتفاق بين الأعلى والأدنى على نسب من المحصول العام "حصة" عند التكليف بتنفيذ واجبات.

ل. ترتيب مواجهات لمتهمين خطرين خارج الضوابط وتسريب معلومات.

م. عدم التقيد بالواجب المحدد ، ومحاولة الزج بواجب آخر ولو عرضيا بهدف الحصول على المنفعة.

ن. العمل بمكاتب اختصاصية ذات صلة بالعمل المهني للمعني خارج الدوام الرسمي.

س. استخدام الجنس"النساء" في تمشية معاملات ، وفي التأثير على البعض من خلال الجلسات الخاصة.

ع. تعبير معلومات أمنية إلى مطلوبين ، وجهات ارهابية لقاء ثمن مادي مدفوع ، وتسريب اخرى إلى جهات خارجية معادية.

ف. تسهيل عمليات هروب مجرمين خطرين وإرهابيين من التوقيف.

ص. محاولة إقحام ذوي متهمين في التحقيق.

ق. التساهل المتعمد لتسريب مواد ممنوعة وأدوية ونقود وهواتف نقالة إلى داخل اماكن الحجز والتوقيف.

ر. التأخير العمدي في عمليات التحري وإلقاء القبض ، لاعطاء فرصة الى المتهمين بالنفاذ.
ش. منح هويات حمل وحيازة سلاح لأفراد وشركات أمنية عن طريق الاتصالات الخاصة خارج الضوابط.
ت. التكليف بمهام وواجبات امنية لغير المعنيين بها ، لاغراض خاصة.
٣. الجهات الحدودية. المؤسسة العسكرية الامنية التي تجمع بخصائصها بين تلك الموجودة في المؤسسة العسكرية ، والاخرى ذات الصلة بالمؤسسة الامنية الشرطوية ، وفي مجالها ينتشر الفساد بالاشكال الشائعة الآتية:
أ. تزوير وثائق دخول السيارات المستوردة لتفادي العمل بقرار منع الموديلات دون عام٢٠٠٠.
ب. بيع المسافرين الأغنياء ، وكذلك شاحنات البضائع المهمة ، والسيارات بعد اجتيازهم الحدود إلى عصابات الطرق المؤدية إلى بغداد لقاء حصة من إجمالي المبالغ التي يتم تحصيلها.
ج. تعويق إنجاز معاملات إدخال بعض البضائع ، والمواد المستوردة.
د. تسهيل دخول زوار أجانب ومواد مهربة إلى العراق خارج الضوابط.
هـ. عدم التقيد بتعليمات الفحص الطبي المطلوب على الوافدين في الحدود.
و. عدم التدقيق في وثائق وعائدية السيارات التي تغادر العراق والتي تدخل أراضيه.

نظرة الى واقع الفساد

ان الفساد معظلة لايمكن النظر لموضوع حدوثها وانواعها ومنافذها واتساع انتشارها المذكورة في اعلاه ، بمنظار اليوم ٢٠١٢ لان ضوابط عديدة قد وضعت ، ومنظومة الحاسوب قد اكتملت ، والمنافذ الحدودية بالمركز ربطت ، وقاعدة معلومات مقبولة قد أنشئت ، ودوائر التفتيش قد نشطت ، واجراءات المحاسبة والمتابعة قد اتخذت ، الامر الذي قلل من مستويات التكرار لبعض اشكال الفساد ، وأنهى اخرى بشكل واضح

وملموس ، وعلى الرغم من هذا التطور الايجابي ، فان اشكال ومنافذ فساد ظهرت ، وأخرى بقيت محفوظة بالذاكرة القريبة ، يمكن ان تظهر على السطح عند حصول ضعف للسلطة الضابطة.

العوامل الرئيسية لانتشار الفساد

إن الجيش من جهة والجهات الامنية شبه العسكرية التي تشكل جميعها القوات المسلحة العراقية من جهة أخرى ، وبحكم طبيعة عملهما ، وتكرار الخطأ منذ فترة ليست قليلة من الزمن السابق ، أصبحت بوضعها وهيئتها ، بيئة أو أرضية مناسبة لحصول فساد ، وعلى الرغم من عدم اقتصاره على دوائرهما ومؤسساتهما كما ورد آنفا ، إلا إن المؤشرات العامة تؤكد أن هناك مجالا لحصوله ، وتعزيزا لهذا الحصول فيهما ، لأسباب عدة ، بينها.

١. التجاوز على مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب ، لما يتعلق بمناصب القيادة وهيئات الركن ، مع بداية التشكيل. كون تدافعا هستيريا باتجاه الاستغلال والفساد.
٢. التأخر في اقرار الملاكات واعتمادها ، وعدم الخوض في مسائل التوصيف الوظيفي ، دفع الى التجاوز في مسائل التعيين والتطويع والاعادة على الحاجة والشاغر ، والزيادة ، والنقص. وشجع على استغلال الفرص لتبويبها نفعيا.
٣. ضعف القيادة والسيطرة ، وفقدان هيبة التأثير القيادي الاعلى على الأدنى ، وعدم الاكتراث للأوامر الصادرة من الأعلى.
٤. عدم التجانس في العمل بين المركزية التي تتطلبها المرحلة الانتقالية الحرجة ، وبين اللامركزية ، التي يسعى النظام الجديد تعميمها حاضرا ومستقبلا.
٥. عدم وجود قاعدة بيانات ، وضوابط للتفتيش والمتابعة.
٦. عدم وجود سلطة ضابطة ذات تأثير حاسم ، مثل الانضباط والامن ، وغياب سلطة القانون في كل المستويات.
٧. عدم وجود خطط وسياقات دقيقة ومحايدة لتقييم ومتابعة العائدين الى الخدمة ،

وغياب التقييم الدوري لسلوكهما والأداء العام.

٨. غياب التخطيط في جوانب التوظيف والترقية ، وسد الشواغر في الملاكات.

٩. قلق القائد/الآمر/ المدير من عدم الثبات في المنصب ، ومن الوضع الامني العام ، اغرى البعض لاشباع حاجات الذات بطرق غير شرعية ، كنوع من التعامل مع القلق.

١٠. خوف الاعلى من النتائج المترتبة لفرض العقاب على المتهم الادنى.

١١. الضعف البين للضمير ، وقلة الخجل ، ونسيان العيب. قيم اصابتها معاول الهدم ، وبات تأثيرها في الردع الذاتي محدودا.

١٢. عدم التجانس والتعاون بين السلطة العليا في المؤسسة ، وبعض المستويات القيادية العليا في الدولة.

١٣. التحديد الطائفي المسبق لبعض مناصب القيادية.

اشارة عابرة

ان الاسباب المذكورة ، تنطبق غالبيتها على السني الاولى من مرحلة اعادة التشكيل ، اذا ما تمت مقارنة مستويات حصولها قريبا من عام ٢٠١٢ ، يتبين أن بعضها قد انتهت فاعليته. وبعضها تم تجاوز نسب كبيرة من فاعليته في السني الاخيرة. وبعضها يوجد سعي لتجاوزه ، مرتبطة فاعليته بالوضع السياسي ، ومديات الاستقرار التي تسمح لسلطات القرار بتخصيص جهد اكبر لتجاوزه. وبعضها الآخر ترسخ في منظومة السلوك ، يصعب تجاوزه بالاجراءات والاساليب المتبعة في الوقت الراهن. هذا من جانب ومن جانب آخر ، فأن غالبية العوامل الخاصة بوجود الفساد وانتشاره ، سياسية الطابع ، سيتم تجاوزها بقدر معقول يوم تتمكن السياسية من تجاوز اضطرابها ، وهذه مسالة صعبة حتى وقتنا الراهن.

لظاهرة الفساد في الجيش وعموم المؤسسة العسكرية والامنية آثار مباشرة ، يمكن أن ينعكس وجودها سلبا على الأداء العام ، وعلى أمن الدولة والمجتمع من بينها.

١. إعاقة إتمام المؤسستين لمشاريعهما ، في البناء وإعادة تأهيل المنتسبين.
٢. تكوين حالة خرق أمني ونفسي ، يمكن أن تحول دون تنفيذ المؤسسات وتشكيلاتها العسكرية والامنية ، لأهدافها في فرض الأمن والسيطرة.
٣. التسيب واضطراب حالة الانضباط ، التي تقلل من الكفاءة وحسن الأداء.
٤. تكوين مفاهيم ومعايير عمل مخالفة للقيم الاجتماعية الصحيحة ، تصيب الدافعية بالضعف وتربك الأداء.
٥. ممارسات خاطئة ، من شأنها تقليل الثقة بالنفس وبالجيش الوطني ، فتحول دون تنفيذه المهام الصعبة كما هو مطلوب ، وتحد من توجه منتسبيه للمجازفة بحياتهم وراحتهم في عملية التنفيذ.
٦. الإخلال بعملية الانتماء المؤسسي ، مما يدفع المنتسبين إلى التوجه للعمل كل بما يراه مناسبا ، مما ينعكس على روح الجماعة المطلوبة في تنفيذ الواجبات.
٧. الإقلال من قيمة العسكري ورجل الأمن ، وتشويه صورتهما في الشارع ، وانعكاسات ذلك سلبا على ضبطه من الناحية الأمنية.
٨. تكوين حالة من الخرق العمدي للقانون ، قد يصعب السيطرة عليها مستقبلا بالجهود التقليدية.
٩. تكوين مراكز قوى حزبية أو طائفية أو قومية يمكن أن تؤثر في السياسة الدفاعية والامنية العامة ، وعلى القدرة الخاصة بضبط الأمن والسيطرة وادارة المنتسبين والأجهزة الضابطة.
١٠. تعزيز حالة الولاء العشائري والطائفي والمناطقي ، على حساب الولاء المفروض للوطن ، ومن ثم إلى جهة العمل ، مما يتسبب في خلق تصدع في الضبط والعلاقات العامة وسبل التنفيذ.

الآثار غير المباشرة

ان الآثار المترتبة على تفشي الفساد لا تقتصر على المذكورة اعلاه ، فهناك آثارا غير مباشرة يمكن أن تنعكس سلبا على جوانب الأمن والاستقرار ، وكذلك على مستوى الأداء يمكن اجمالها بالآتي:

١. إضعاف علاقة القوات المسلحة بمؤسسات الدولة الأخرى ، الأمر الذي يقلل من الدعم المطلوب لمشاريعها.
٢. قلة الثقة بأداء وفاعلية القوات المسلحة ، وتشويه صورتها في العقل الجمعي مما يزيد من الميل لمخالفة توجهاتها في الأمن والسيطرة.
٣. تفشي حالة اليأس والنفور التي تؤثر سلبا على أداء المنتسبين وعلى انضباط الشارع العراقي بوجه العموم.
٤. ضعف التكافل والتأييد والمساندة المتبادلة ، في المواقف الصعبة التي يتطلبها العمل الأمني في كثير من الأحيان.
٥. الخسارة المادية لخزينة الدولة والمؤسسات المعنية في آن معا.
٦. التدني في مستوى الأداء الذي يصعب إصلاحه لأجيال مقبلة.
٧. الاستفادة من وضع الفساد وآثاره ، أسلحة بيد الجهات المعادية لضرب الدولة وإعاقة الإعمار والبناء.

تنويه عام

ان موضوع الفساد الذي عرض في هذا الكتاب ، والمعلومات الواردة فيه جاءت من خبرة العمل في وزارتي الداخلية والدفاع لسنوات بعد التغيير ، ومن خلال المقابلة والمتابعة والاستفسار ، وما ورد في الفقرات الخاصة بالنتائج ومنافذ الفساد في المؤسسات العسكرية والامنية ، لا يعني من الناحية العلمية ، إحصاءا لتكراراته أو قياسا لمستوياته ، بل هو في الواقع تأكيد لوجوده وتأشير لمستويات انتشاره ، وتحديد لآثاره السلبية. كما ان مستويات انتشاره طوال السنوات التسعة الماضية بات من الوسع حد يمكن وصفه بالظاهرة ، التي اعاقت او اخرت بالفعل بناء الهيكلية

التنظيمية والتنفيذية الملائمة للقوات المسلحة ، للتعامل مع التهديدات الحاصلة ، واخرت خطوات إعدادها كقوة ردع بالضد من التدخلات الخارجية ، وبالضد من الجريمة المنظمة ، واعمال والإرهاب.

ان هذا يعني ان تغلغل الفساد في العديد من المفاصل ليس بالأمر البسيط ، ولا يمكن التهوين من شأنه في التأثير على الحاضر والمستقبل. لان النتيجة الطبيعية لممارساته ، تعد خللا كبيرا أصاب أخلاقيات العمل ومعاييره القيمية ، اتسع تدريجيا داخل المجتمع العسكري ، اسهم مع غيره من عوامل بالحيلولة دون المحافظة عليها اخلاقيات تساعد على التنفيذ الجاد للمهام الوطنية.

إن التكرار الحاصل لسلوك الخطأ والفساد في وضع الضعف والارتباك العام ، اشاع في الحياة اليومية آليات تبرير نفسي لوجوده ، واستمرار اتساع نطاق مفعوله ، إلى مستويات سيكون من الصعب إصلاحها في الزمن القريب من ناحية ، وستكلف الدولة ثمنا باهظا من ناحية ثانية. كما ان الغياب شبه الكامل للسلطة الضابطة ، وعدم تشريع وتفعيل القوانين العقابية الملائمة ، عوامل أدت إلى ، أتساع الظاهرة ، يضاف إليها عامل آخر في المؤسسة الامنية "وزارة الداخلية" ، يتعلق بانخفاض مستوى الرواتب عن الأقران في الجهات الأمنية والعسكرية الأخرى ، الى عام ٢٠١١ موعد تشريع قانون لخدمتها ، يساوي رواتب منتسبيها بمنتسبي المؤسسة العسكرية.

إن مستوى الفساد في القوات المسلحة ، يتناسب طرديا مع مستوياته في المجتمع العراقي والدولة ، ويتأثر وجوده في المؤسسات العسكرية والامنية سلبا أو إيجابا تبعا لوجوده هناك. حتى ان الخوف والخشية التي ضعفت مستوياتها في المجتمع العراقي ، ضعفت كذلك في عقول العسكريين ورجال الامن ، الى مستوى لم يعد احد يتوجس خيفة من القيام بعمل فاسد كنوع من الردع الذاتي ، يحول دون الغوص في مستنقع الفساد. وفي الجانب المقابل وصل الكثير من المنتسبين غير الفاسدين ، وبسبب ضعف الإجراءات المطلوبة للحد من الظاهرة ، إلى مستوى اليأس من عدم إمكانية الإصلاح. وهذه اذا ما أضيف اليها حالة الإحساس الخاطئ بقصر الزمن.

واحتمالات فوات الأوان الموجودة أصلا في النفس العراقية. ستؤشر ان الفساد آفة بالفعل اسهمت في تأخير جاهزية الجيش وباقي أفرع القوات المسلحة عشرات من السنين.

التعامل مع الفساد

إن عرض طبيعة الفساد والتوصل إلى جملة الحقائق والاستنتاجات الخاصة به ، يمهدان إلى مناقشة مسألة التعامل مع موضوعه ، تعاملا لا يحسم بتوجيه العقاب ولا بالنوايا وتشريع القوانين فقط ، لأنه موضوع شائك ، أمتد في العراق إلى المنظومة القيمية الاجتماعية ، فغير بعض معاييرها. وطال الروح الوطنية ، فتسبب في تصدع بعض جوانبها. ولانه متشعب تسربت آثاره ، لتطال الذات الإنسانية ، فقلل من وطأة الضمير في خصائصها. حتى أصبحت تلك الامتدادات وجوانب التسرب ، خطوط دفاع بالضد من عمليات التعامل التقليدية لا يمكن تخطيها إلا بدافعية قوية لسياسيين كفوئين. ونوايا حسنة لموظفين نزيهين. وجدية فعلية لتحمل المسؤولية التاريخية. وكذلك رغبة عند الجميع في تحدي الغرائز الذاتية ، لصالح الذات العامة ، المتمثلة بوطن اسمه العراق. ومع هذا ، فالمسالة صعبة ، تحتاج بعض جوانبها إلى آراء إجرائية ، تُستنبط من بين فقرات المتابعة وتسطير الحقائق. خطوةً ، إذا ما توافقت مع النوايا والرغبات والدافعية ومع جهد الدولة المنظم في هذا المجال ، ستمهد إلى خطوات لاحقة ، تصب في مجال المعالجة والإصلاح ، وتحتاج بعض جوانبها الاخرى الى روح المبادرة ، وشدة الحسم ، والقدوة في السلوك. اذ لو أن الوزراء ، جميعهم قد أكدوا على مستوى العلن ، وفي المناسبات المهمة ، نيتهم القوية لمكافحة الفساد ، وقادوا بانفسهم الجهد الخاص بالمكافحة ، والتزموا قبل غيرهم بتطبيق ضوابطها ، وفتحوا مجال المناقشة لموظفيهم والراي العام ، وأكدوا على الدراسة والبحث الخاصة بالموضوع. ليسهلوا خطوات المكافحة التي تود الحكومة الشروع بها. ولو أن الوزراء ووكلائهم والمدراء العامين ، تنازلوا من جانبهم عن تعيين الاقرباء في محيطهم ، والسياسيون منهم ، تصرفوا بحيادية في التعامل مع المنتسبين الى أحزابهم ، وابقيت

المناصب العليا في المؤسسات الامنية والعسكرية بعيدة عن المحاصصة التوافقية ، لانحسر الفساد ، بوقت قريب. ولو أعيد النظر بآلية الرقابة والتفتيش داخل المؤسستين ، وعممت نتائج التفتيش الخاصة بالفساد واعمال الخطأ والتجاوز على جميع الدوائر والمؤسسات والقيادات ، وتثبتت آلية قانونية لمحاسبة المقصرين والفاسدين والمتجاوزين ، واعيد النظر بأسلوب الثواب و العقاب في التعامل مع المنتسبين ، لقويّ الردع النفسي وقل الفساد. ولو التفتت المؤسستين العسكرية والامنية ، وشكلتا تنظيم بسيط يهتم بالجوانب النفسية والمعنوية للمنتسبين ، يبحث في برامج التوعية والتوجيه ، والترويح ، وفي قضايا الوطنية ، والنزاهة ، والإخلاص في العمل ، لوضحت الصورة البشعة للفساد ، ولتعزز الجهد الرسمي الخاص بمكافحته بجهد ذاتي ينبع من داخل النفوس. ولو تشكلت محكمة إدارية خاصة بمحاربة الفساد في كلا المؤسستين ، واعيد العمل بالتقييم السنوي الذي كان معمولا به في السابق ، لكافة المستويات والتدرجات الوظيفية ، وجرى وضع ضوابط جديدة لاختيار وتصنيف المناصب بمستوى المدراء والقادة والآمرين ، لتقدم الانسب من غير الفاسدين الى المكان الانسب ، وحوصر الفعل الشائن للفساد. ولو صدق الراصدون ، والتزم الاعلام الحيادية ، وانتفت الحاجة لتسييس القضية ، وقُدم كل المذنبين الى المحاكم المدنية ، وعرضت توجهات فسادهم على الاجهزة الاعلامية ، وبادر الكبير في المؤسسة الامنية او العسكرية ، بتقديم ابنه او شقيقه المفسد ، الى الدوائر القانونية ، لتسجل وجود بداية صحيحة ، وجهد متاح وامل في ان يتم الحد من الفساد آفة اجتماعية.

تطبيق القانون اساس الحل

إن الفساد الذي يتعلق بإساءة استعمال الوظيفة ، يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة أو ابتزاز الغير بهدف الحصول على مكاسب خاصة أو تسهيل انجاز معاملات غير مشروعة[١٣]. عمل من شأنه أن يفقد القانون هيبته في المجتمع. لان المفسدين يحاولون عادة تعطيله وإبطال مفعول القرارات التنظيمية والأمنية ، حتى ان

المواطن اذا ما تأكد ، المرة تلو المرة إن القانون في سبات عميق ، وأن الغرامات واللوائح لا تطبق ضد المخالفات الصريحة ، لأمن المجتمع الإداري والاقتصادي والاجتماعي ، وان التجاوز على حقه في العيش والتنقل ، وابداء الرأي ، فلابد والحالة هذه أن يفقد ثقته في هيبة القانون وسلطانه ، وتصبح مخالفته هي الأصل واحترامه هو الاستثناء ، وتصبح مسالة الاصلاح اقرب الى المستحيل.

ان الفساد إخطبوط هيمن على جسم الدولة. لم يستثنِ المؤسستين العسكرية والامنية ، وان الحد من هيمنته وتفشيه ليست باليسيرة ، يحتاج التعاون الجاد بين كل الجهات المعنية والمجتمع ، ومن ثم العمل على تغيير طبيعة البيئة الخصبة لنموه وانتشاره ، من خلال عمليات تحسين مستوى العيش والأداء ، والدفع باتجاه رفعة الوطنية ، واحترام الذات العراقية. كما ان التوجه للتعامل مع الفساد يتطلب التحرك على مستوى الدولة العراقية بكافة وزاراتها ومؤسساتها ، لأن عدواه يمكن أن تنتقل من دائرة إلى أخرى عن طريق الحث والتقليد ، ومع ذلك يبقى التطبيق الجاد للقانون ، والجهد المبذول في كل مؤسسة ، مسألة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل النهوض بالجهد العسكري الامني إلى المستوى المطلوب.

الفصل السادس

المعركة الأمنية في الزمن الجديد

الوضع الامني

لم تكن فلسفة الاحتلال واضحة في موضوع الامن بالنسبة الى العراقيين المعنيين به ، والسياسيين المعنيين بادارة البلاد ، وان حاولت دولة الاحتلال جعل خطواته في البداية أو بعض من خطواته الاولى ، سعي للسيطرة على الشارع بأي ثمن كان ، وجعلها متسقة والامن الامريكي ، لغاية تعذر ادراكها ، وصعب فهمها ، حتى قيل بصددها انه من غير المعقول ان لا يفهم الامريكان ان الامن الذي ينشأ حديثا ، لا بد ان ياخذ من أنشأه بالحسبان: الظروف القائمة. والاهداف المطلوبة. والامكانيات المتاحة. وطبيعة الانسان العامل فيه. وهي التي لم يؤخذ اغلبها بالاعتبار.

وقيل ايضا انه من غير المعقول يُنسّبوا ، وهم الذين يحكموا البلاد مباشرة في السنة الاولى ، لقيادة عموم الاجهزة الامنية والعسكرية والشرطوية اشخاص قفزوا عدة رتب مرة واحدة ، ليحتلوا الصدارة في مناصب القيادة ، كما حصل لرئاسة اركان الجيش التي نسب لرئاستها عميد ، ولقيادة الشرطة العامة التي كلف لقيادتها نقيب شرطة في الاصل متقاعد رقي الى رتبة فريق لا يسمح قانون الخدمة الخاص بالشرطة السابق ، الترقية أكثر من رتبة لواء. ولرئاسة المخابرات ضابط لم يعمل من قبل في مجال المخابرات او الاستخبارات. ولادارة الاستخبارات ضباط سياسيين عادوا الى الخدمة بعد ان تركوها من عشرات السنين وهم برتبة ملازمين. ولاشغال باقي المناصب في هيئات الركن ومفاصل القيادة الوسطى شباب خريجون جدد ، منحوا درجات وظيفية ، دربوا سريعا على يد أمريكان.

التجاوز على الاحتراف

ان الاحتلال بتعامله مع الامن ، قد أخفق في التعامل مع اجهزته المطلوب اعادة تشكيلها ، لما يتعلق باعادة البناء متجاوزا على اهم عنصر هو الاحتراف ، وأخفق في عملية تحقيق الجاهزية ، عندما انشئها تشكيلات جديدة بحاجة الى عشرات السنين لتأهيلها بالمستوى الذي تكون فيه قادرة على فرض الضبط ، وتحقيق الامن الوقائي كما هو مطلوب. وأخفق في ارساء قواعد فلسفة أمنية ، وايجاد ادارة امنية مناسبة لمتطلبات فرض الاستقرار في مرحلة اضطراب كانت خطرة. لقد بقيت ادارة الاحتلال في السنة الاولى متشبثة بالرأي في اختيار القادة والضباط ، وتحديد المهام ، حتى اكد احد الضباط برتبة لواء ركن متقاعد كان لاجئا في امريكا ، وعاد مع جهدها العسكري ، مكلف ببعض المهام الخاصة بترشيح واختيار الضباط لبعض المناصب العسكرية المهمة ، قائلا: انه قد عارض تنسيب ضابط برتبة عقيد لمنصب ذو اهمية ، سبق وان عمل معه في احد الفرق العسكرية للجيش السابق ، موضحا لاعضاء اللجنة ان العقيد ضعيف الشخصية ، وغير كفوء ، ويشك بنزاهته ، وعلى الرغم من هذه المعارضة المدعومة بسند التقييم الفعلي ، تم تنسيبه للمنصب باصرار من قبل الامريكي رئيس اللجنة. لقد انتهت السنة الاولى ، واستلمت اول حكومة عراقية مقاليد السلطة باشراف امريكي ، وجاءت من بعدها حكومات منتخبة ، انتهت في حالتها نظريا سلطة الرقيب الامريكي ، وجميعها استمرت بالتعامل لما يتعلق بموضوع الامن على بقايا تلك الفلسفة الامريكية بالتجاوز على الاحتراف ، مضافا اليها اسلوب الفعل ورد الفعل ، لعدم امتلاك المسؤولين السياسيين معرفة فنية مناسبة في هذا المجال ، فكان تفاعل لمتغيرات سياسية وادارية ونفسية اسهم نتاجه في عدم القدرة على انتاج سياسة امنية واستخبارية واضحة الرؤيا والاتجاه. قادرة على تدارك الخلل الحاصل في مجال التأسيس على الاحتراف. كافية للتعامل مع حالة التردي الامني الذي عانت منها بغداد ، وبعض مناطق العراق الأخرى بعد عام ٢٠٠٥ ، حتى امكن القول ان جميع الحكومات التي ادارت شؤون العراق منذ العام ٢٠٠٤

ولغاية ٢٠١٢ واجهت ازمات حقيقية في موضوع الامن ، إلى مستوى انعكس سلبا على مجريات الحياة الداخلية بكافة جوانبها ، وعلى علاقات العراق الخارجية إقليميا ودوليا. وان وضع البلاد المضطرب من عام ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨ ، شكل تهديدا مباشرا للاستقرار ، قربها من حافة الحرب الاهلية ، وعرضها الى خطر التفتت والتقسيم. وعرض علاقاتها بالجيران وبعض دول العالم الى التصدع.

خطط امنية بديلة

ان جميع تلك الحكومات المتعاقبة ، قد نادت بالامن اسبقية اولى في برامجها ، وحاولت جادة على تحقيقه عمليا ، لكنها لم تنجح بالمستوى المطلوب ، لتكوين سياسة امنية ثابتة ، ولا قدرة امنية متنامية ، وبدلا منها اتجهت ، وتحت ضغط الضرورة الحتمية ، وسعة الارهاب الى اعداد خطط أمنية "قتال داخلي" متتالية ، كانت آخرها الخطة التي سميت بفرض القانون. لغاية معلنة قوامها ضبط الشارع البغدادي والسيطرة عليه ، اساسا لضبط باقي مناطق العراق. و اعادة الاستقرار الملائم لانجاح خطط اعادة البناء. واعطاء الانطباع الملائم ، عن وضع عراقي مناسب ، لعودة العراق الى مكانته السياسية عربيا وعالميا. وهي الخطة التي نفذت عديد من صفحاتها ، بالتنسيق مع الامريكان وقوات متعددة الجنسيات الى عام ٢٠١٠ ، السنة التي حصل فيها انسحاب تلك القوات بشكل تام ، والتفرد بتطبيق الخطط عراقيا.

إن خطط القتال الامني الداخلي ، وخاصة الاخيرة التي أعلن عن قيادتها الفعلية عراقيا ، وعن أسبقية تطبيقها في بغداد ، وعلى الرغم من الكتمان الذي رافق عملية الإعداد السريع ، والمستعجل إلى بعض جوانبها ، فإن المتغير الأكثر وضوحا فيها عن سابقاتها هو الكم الحاصل في عدد الوحدات العسكرية المشاركة في تنفيذها ، حيث البداية بما يقارب ثمانية عشر لواءاً ، مدعومةً بقوات متعددة الجنسيات "دروع ، مشاة ، قوات خاصة ، قوة جوية ، طيران سمتي" تتدخل عند الطلب.

المبادئ العامة لخطة القتال الأمني

إن الخطة التي أعلن عن بدئها في الأسبوع الأول من شهر شباط ٢٠٠٧ تأسست على عدة محاور أهمها:

١. تشكيل قيادة عسكرية تحت تسمية قيادة قوات بغداد ، وتعيين قائد لها من الضباط العسكريين المحترفين ، يعاونه ضابطان أحدهم من الشرطة.
٢. تقسيم بغداد لأغراض الحركات ، إلى تسع مناطق يخول قائد كل منطقة صلاحيات واسعة في التعامل الميداني مع متغيرات الأمن ، وواقع المعركة في ساحته.
٣. التعامل مع كل مناطق بغداد بنفس الفاعلية والاتجاه.
٤. العمل على أن يكون السلاح بيد أجهزة الدولة.
٥. الرد السريع ، والحاسم على كل مصادر النيران دون استثناء.
٦. العمل على تنفيذ بعض الإجراءات الاقتصادية ، والخدمية تزامنا مع تطبيق الخطة.
٧. زيادة عدد القطعات العسكرية ، التي يمكن أن تمسك المناطق التي يتم تطهيرها من المسلحين.
٨. أن تزيد قوات متعددة الجنسية وحداتها ، وتكون مستعدة لتقديم الدعم ، والاسناد المطلوب عند الحاجة.

لكن خطة قتال واسعة من هذا النوع ، لادارة سياسية تعتبر حديثة بخبرتها في التعامل مع الحالة الامنية ، وظروف البلاد غير المستقرة ، والتطورات السياسية السلبية التي تهدد امنه الوطني ، ومستوى الاحتقان الطائفي في حينه ، تؤكد وبما لايقبل الشك ، الحاجة إلى إعطاء الأمن أسبقية عالية في جهد الحكومة العام لإدارة الدولة والمجتمع ، من خلال تسخير بعض الموارد المالية ، والبشرية لدعم جهات التخطيط والتنفيذ من جهة ، وإعادة الهيبة والثقة بالنفس والمهنية إلى القوات العسكرية ، وقوى الأمن الداخلي القائمة على تنفيذ مفردات الخطة من جهة أخرى ، دون التفريط بجهود الحكومة في باقي المجالات ، مثل الاقتصاد والخدمات والعلاقات العامة ، وغيرها

والتي يعزز النجاح فيها الجهود الداعمة للأمن والاستقرار. لان الامن بجميع اجراءاته وخططه المستمرة ، لا يمكن ان يتأسس فقط على جهد المنتسب في الشارع ، وعلى كفاءة القيادة والسيطرة ، في ظروف التداخل في المتغيرات المؤثرة ، دون جهد الدولة المنظم في عدة مجالات بينها:

١. المتابعة المستمرة لخطط ومشاريع الدولة الاستراتيجية ومحاولة انعاشها ، لتكوين فرص عمل تهيئ أجواء مناسبة للامن.

٢. التقليل من بعض الآثار السلبية ، خاصة في مجالات السياسة ، ذات الصلة بالحركات والأحزاب والكتل المشاركة بالحكومة ، وكذلك غير المشاركة بشقيها المؤيد والمعارض ، لغلق بعض منافذ الخرق الامني الآتي من السياسة.

٣. توثيق العلاقة مع البرلمان سلطة تشريعية ، لضغط الزمن المطلوب لتشريع القوانين ، والتقليل جهد الامكان من عدم التجانس في الاداء تحت قبته ، وعدم إكتمال النصاب والتصويت ، التي تعيق عمل الحكومة ، وتساعد على حصول الخروق الامنية.

٤. التوجه صوب الجمهور ، للتقليل من اثر التشنج في الولاءات الطائفية ، والتمترس في الانتماءات العشائرية المتعددة ، التي تنعكس على مواقفهم تأييدا أو رفضا لهكذا خطط ، ومشاريع.

٥. التقرب من المؤسسة العسكرية والامنية ، ومن القائد العسكري ، والأمني في الميدان ، وكذلك الآمر المباشر ، ومن ثم المقاتل في الصفوف الأمامية ، في مسعى جاد لضمان حياديته في التعامل مع المناطق المدنية ، الموسومة بالانتماء الطائفي المحدد المنتجة للاضطراب الامني.

الاعاقة في تنفيذ الخطط الامنية

إن القتال المهني المعقول في الشأن الداخلي واجراءاته الميدانية في مجتمع مضطرب مثل العراق حتى ٢٠١٢ ، يأتي عادة من تفاعل عدة عوامل اكثرها تأثيرا ، عامل القيادة ، اذ هي في المجال العسكري والامني عملية إلهام المقاتلين ، لأن يقدموا

أفضل ما لديهم من اداء لتنفيذ المهام المطلوبة ، وتوجيههم للتحرك في الاتجاه السليم ، والحصول على أعلى قدر من الإنضباط والدافعية لتحقيق الأهداف. وهي أي القيادة ، لا تتحقق فاعليتها في المجال المذكور بطبيعة الحال ، إلا من خلال مكّون منظم تحميه عدد من المبادئ ، أهمها وحدة القيادة ، وتخويل الصلاحيات المناسبة لحجم المسؤوليات ، لكل مستوى من مستوياتها ، وفق تراتب هرمي لإصدار وتنفيذ الأوامر من أعلى سلطة قرار" القائد العام" إلى الجندي أو الشرطي في الحضيرة ، والمفرزة في القوات المسلحة التي تأثرت سلبا خلال عملية أنهيار النظام العام للدولة ، ومؤسساتها العسكرية والأمنية ، ومن بعده خلال عملية اعادة البناء من جليد ، بعد أن واجهت هذه العملية الهامة ، الكثير من المعوقات التي حالت دون تأمين تلك المكونات ، بينها:

١. القصور في موضوع الانسيابية المطلوبة ، لأصدار الأوامر وتنفيذها ، إذ يلاحظ وفي عدة مناسبات القيام بإصدار بعض الأوامر ، ومن ثم اللجوء إلى إلغائها بعد فترة قليلة من الشروع بالتنفيذ ، الأمر الذي أثر سلبا على جهة إصدار القرار ، وعزز في عقول المتلقين العراقيين في الداخل والمراقبين العرب والأجانب ، والأمريكان في الخارج الشك بقدرة القيادة على حسم الشؤون القتالية ، والأمنية.
٢. التردد وعدم الميل الى المجازفة ، ميدانيا لما يتعلق بالتنفيذ السريع ، والجدّيّ لبعض الأوامر الصادرة لإحتمالات إلغائها لاحقا.
٣. الانحياز الميداني "احايانا" إلى جهة دون أخرى في توجيه العقاب.
٤. الافتقار إلى الفرز ، والدراية المهنية في عملية صياغة ، وأصدار القرار الأمني ، بعد أن تداخلت في الشارع العراقي أصول ، وتوجهات للاضطراب تفوق في تعقيداتها قدرة الأجهزة العسكرية والأمنية على المتابعة والاستيعاب مثل الارهاب الدولي المنظم من الخارج بأصوله الإسلامية ، وتوجهاته العالمية ، المتعاون طائفيا مع أطراف وقواعد في الداخل. والتحرك الإقليمي المبرمج بأصوله الإسلامية ، ونواياه السياسية ، المتعاونة طائفيا ، وسياسيا مع جماعات وكتل وتيارات في الداخل.

٥. المقاومة الفعلية التي تحاول أن تجد لها فسحة تأثير في الداخل ، ودعم من أبناء الداخل ، والخارج على حد سواء.
٦. العصابات التي تنتشر في المناطق ، والأحياء السكنية التي تعمل كمقاول ثانوي لجماعات ومنظمات ، وأحزاب لتحقيق الأهداف المرسومة في الخارج ، والمطلوب تحقيها في الداخل.
٧. الاحتقان والتطرف الطائفي المدعوم من الخارج ، والمقبول عند البعض من الجماعات والأفراد في الداخل.
٨. الثأر العشائري ، والانتقام الفردي ، المغروس في الذات الإنسانية العراقية.
٩. الفساد الذي يسهل عمليات الاخلال بالأمن ، ويعيق اتجاهات التنفيذ أحيانا.
١٠. التحرك الحزبي لمد النفوذ ، والإثراء من قبل المعنيين بالحكم ، والمشاركين فيه. والاتكاء على العمل المليشياتي المدعوم من الخارج ، والداخل.
١٢. انتقال بعض اضطرابات السلوك القيادي الميداني ، من الزمن السابق الى الزمن الحالي ، اذ يلاحظ ، وبعد التقلبات التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ ، والقصور الحاصل في عملية أختيار وتصنيف المفاصل القيادية العليا في الجيش ، والشرطة من ناحيتي الكفاءة والإخلاص ، وعودة الكثير من الضباط ، والمراتب إلى الخدمة بدعوى الاستفادة ، وما يحملونه من تبعات التجاوز على معايير القيادة ، وغياب القانون عامل في الردع. تعزز عند العديد من القادة بكافة المستويات سلوك اللا ابالية ، يحسبون على اساسه ما يصدر لهم ، وما يكلفون به مجرد أوامر عابرة. ويعدّونَ تواجدهم بالأيام التي تقربهم من نهاية شهر ، يضمنون فيه رواتبهم ، ومستحقاتهم دون أية مشاكل تذكر. وهذا سلوك مخل اعاق التنفيذ المفروض للمهام ، قوامه عند الكثير من المستويات القيادية:
آ. تأجيل البت بالأوامر المطلوب البت بها ، إلى أطول فترة زمنية.
ب. السعي إلى تشكيل اللجان ، وإن كان المطلوب تنفيذه يقع ضمن الصلاحيات.
ج. أضافة العديد من المفاصل لضمان موافقتها على الإجراءات المطلوب تنفيذها.

د. إعادة النظر بالقرارات والأوامر الصادرة ، وألغاء بعضها ، وتفعيل أخرى بضوء معيار الفائدة ، والضرر المحتمل.

هـ. التقوقع في المكان ، والإحاطة بأشخاص يحاول القائد أو المعني تحميلهم المسئولية ، ويحاولون هم تحقيق أكبر قدر من الفائدة.

و. محاولة الاتكاء على جهة سياسية أو دينية فاعلة ـ الاستناد على ظهر قوي ـ يقدم الحماية المطلوبة لقاء التدخل اللازم لتأمين غايات خاصة.

ز. غياب التفاعل الذي يفترض أن يكون موجودا ، بين القيادات المنفذة لخطط القتال الامني ، والدوائر الأخرى في الدفاع والداخلية ، إذا ما أخذنا بنظر الإعتبار أن العسكر في قتالهم لأعتبارات أمنية في شوارع المدينة أو لأغراض الدفاع عن حدود البلاد يعتمدون في العموم على الجندي حامل البندقية في مجموعته بالخطوط الأمامية الذي يتعامل مع العدو القريب ، والأرض المسيطر عليها. وعلى العشرات من الصنوف الساندة ، والخدمية الذين يقدمون له الدعم الإداري ، والتعزيز الطبي والمعنوي في العمق. وهذا مالم يلاحظ في القتال الذي يدور في شوارع بغداد ، ومدن العراق الأخرى إبان تنفيذ الخطط الأمنية أو في الأوقات الأخرى الذي يحتم الموقف قتالا خلالها ، وعلى العكس من ذلك لوحظ في بعض الاحيان ان دوائر ومديريات الوزارتين" مع بعض الاستثناءات" تحس انها بعيدة عن مجريات القتال الدائر ، خلال تنفيذ الخطط أو بعدها ، بل ولا يهتم البعض بوجودها كأعمال قتال ، حيث الدوام غير المنتظم لقسم من مدرائها ، والبطء في تنفيذ إلتزاماتها ، والإعاقة العمدية أو النفسية لمجريات عملها.

ح. مصاعب انتاج القرار الخاص بالقتال ، حيث التحسب الضروري لآراء الجهات السياسية الواقفة بالضد ، والجهات الاقليمية الواقفة مع او بالضد.

ط. الاضطرابات الاجتماعية التي أصيبت بها القيادات العسكرية ، والأمنية الميدانية المخلة بسبل التنفيذ.

ي. يضاف إليها التدخل السافر للكتل ، والحركات السياسية والدينية في شؤون القادة

والآمرين أختيارا ، وتوجيها. عوامل حالت دون التنفيذ الصحيح لاوامر القتال.

القدرة التنفيذية

أعتاد العسكر ومسؤولي الاجهزة الامنية خلال فترة ثمانينات ، وتسعينات القرن الماضي وضع تقييماتهم للقدرة على تنفيذ المهام "القدرة القتالية" بشكل مكتوب أي على الورق ، من خلال الأرقام التي يحتفظون بها لموجود الاشخاص الكلي ، والأسلحة ، والمعدات مع عدم التطرق إلا في قليل من الحالات الإيجابية إلى العوامل النفسية ذات الصلة بالدافعية ، والمعنويات وغيرها خشية من الأعلى أن يفسرها عوامل فكرية أو أيديولوجية تقلل من قيمة النظام ، حتى اصبحت من كثر ممارستها عادات صاحبت الكثير من الضباط وهم ينتقلون بخبراتهم ، وتحصيلهم من الزمن السابق الى الزمن الجديد ، فكونت حالة اخلال بتقييم القدرة التنفيذية الاساسية من ناحية ، وبتحديد الحاجة الفعلية للتعامل مع الهدف المطلوب ، التعامل معه عسكريا وامنيا من ناحية ثانية. انها تقييمات مبالغ فيها بالارقام ، قبلها القادة السياسيون آنذاك ، لجوع في داخلهم إلى المبالغة والتعظيم. ويتجه الى قبولها بعض القادة الجدد ما بعد التغيير لنقص في المعلومات العسكرية ، وقصور معرفي باساليب التعامل مع العسكر والاجهزة الامنية.

ان التقدير الحاصل لمستوى التنفيذ والاداء القتالي لمرحلة ما بعد التغيير ، كان كيفيا ، تنقصه الدقة في بعض الاحيان ، كما هو للمرحلة السابقة ، زادته إضطرابا عوامل ومتغيرات مثل:

١. التطويع الاضطراري الكيفي. لقد توجهت قوات الاحتلال بداية لتطويع المنتسبين الى الجيش ، والشرطة دون ضوابط ، الى مستوى قبول عدد من المجرمين ، والخارجين على القانون ، والمغامرين ، مما مهد إلى تكوين عصابات داخل المؤسسة العسكرية ، والأمنية ترتبط مع أخرى خارجها ، اخذت على عاتقها ، إعاقة تنفيذ بعض المهام أو حرفها لأغراض خاصة. وكونت بؤر فاسدة تمتلك قدرة على التأثير في محيطها عملها الأمني ، والعسكري يمكن استغلالها من قبل الغير ، والتأثير عليها بالاتجاه المطلوب. فاسهمت بتقليل قيمة المؤسستين عند العموم من أبناء المجتمع العراقي ، وعززت من حالة عدم

التعاون المفروض بين الطرفين لصالح فرض الأمن والاستقرار.

٢. الرغبة في العيش ، والارتزاق. التحق غالبية المنتسبين "الوجبات الاولى" الى وظائفهم العسكرية بداية التشكيل ، وفي تفكيرهم هم العيش ، وكيفية الاستفادة من المهنة لاغراض العبور الى واقع معاشي احسن ، فكونوا صيغ تطوع الى الخدمة العسكرية ، والأمنية لم يكن في ثناياها ، قدر من الرغبة في تحقيق الذات المهنية ، أو الميل لتحقيق رفعة العراق من الناحية الوطنية ، فخسرت الوحدة والمؤسسة عنصر الدافعية كأحد عوامل حساب القدرة القتالية. وشاع بسببها سعي محموم للكسب ، والتحصيل بين بعض القادة والآمرين ، دفع إلى أستغلال قسم من المقاتلين ، لأغراضهم الخاصة خارج معسكراتهم ، ودوائرهم أو تسجيل أسماء وهمية تُحسب جميعها على الموجود الكلي الذي يشوه نتائج التقدير عند الأخذ به معيارا وحيدا لذلك.

٣. الانحياز السياسي. مع تلك الانواع السلبية للسلوك ، توجهت كتل واحزاب سياسية الى التوسط عند الجهات العسكرية المعنية والضغط عليها من اجل قبول المنتمين اليها في وحداتها ودوراتها وكلياتها العسكرية والأمنية ، بهدف اعطاء رسالة نفعية إلى الآخرين ، تدفعهم الى التقرب من الكتلة والحزب ، عن طريق إغرائهم بفرص التعيين ، فتسبب بوجود أشخاص في الخدمة غير لائقين لأدائها صحيا ، وعمريا يُحسبون على الموجود وأداؤهم يقترب من الصفر ، إن لم يكن معوقا من الناحية العملية. وتسبب في حصول خروق أمنية ، قوامها وكلاء رسميين لبعض فروع السياسة ، والجهات الأجنبية ، داخل المؤسسة ، يُسَربون المعلومات وكل التحركات ، والنوايا ، والأهداف ، وينقلبون بالضد من وحداتهم ، وقياداتهم في حال حصول مواجهة عسكرية مع أطرافها ، وأمتداداتها السياسية ، والطائفية أو يَخلونَ الساحة ، عند المواجهة فيتركون فراغا قتاليا أو يقفون على الحياد دون حراك يذكر ، في أحسن الأحوال الضبطية ، فيصبحون في كل الأحوال ، خارج القدرة القتالية المحسوبة نظريا.

٤. التعامل الرضائي. كان هناك في بداية المشوار توجها من قبل السلطة إلى التعامل مع العشائر والمدن والأقوام ، تعاملا يتأسس على معيار كسب الرضا والتأييد

شعبيا ، على حساب المعايير الوطنية ، والعسكرية في إعداد وتنشئة المؤسستين الامنية والعسكرية ، مما أدى إلى وجود قوات عسكرية نظامية بقيادة وهيئة ركن ، ومنتسبين غالبيتهم من الأكراد ، تحصل على دعمها الإداري والمالي ، والتسليحي من وزارة الدفاع ، وعلى أوامر الحركات من حكومة كردستان. وكذلك تشكيل فرق ، وألوية ، ووحدات من عشائر عربية مختلفة ، ومدن محددة أقتنع منتسبوها أن عملهم العسكري مقتصر على مناطقها الجغرافية. واقع حال ، أضاف أعباء على القيادة العسكرية العليا عند الأمر بتحريكها وحدات لأغراض القتال ، حيث التهديد المفتعل من بعض المنتسبين بترك الخدمة أو التمرد عليها. ودفع الى سيطرة الحكومات المحلية على بعض الفرق والتشكيلات العسكرية ، في الجنوب العراقي على وجه الخصوص في ظروف ، بات فيها الميل إلى الاستقلال في القرار السياسي عند اهل الاقليم والمحافظة واضحا ، وباتت فيها المشاكل التي تنتجها الاطراف الى المركز واضحة ايضا. وبالنتيجة اصبحت الترضية اسلوب إعاقة ، لما يتعلق بمساعي الحكومة لقيادة قواتها العسكرية والأمنية مركزيا ، وبالشكل الذي يسمح لها بالرد الحاسم في الزمان والمكان المحددين. وأسلوب لتسجيل مثلبة ضعف في سجلها القيادي ، لا يقبله المجتمع المؤيد لها ، الداعم لوجودها. وفراغ استغله الخصم غير الراض عنها ، الساعي لافشالها ، وجه من بين ثناياه الاتهام لها بالتفرد والسيطرة على القوات المسلحة ، مع كل محاولة اتخذتها للتمتع بحقها الدستوري في القيادة والسيطرة.

التدريب في حساب القدرة

إذا ما أخذنا التدريب الخاص بالعسكري ورجل الامن ، كأحد عناصر تعزيز القدرة القتالية ، نجده في الجيش والمؤسسة الامنية ، وإن حصل على قوة دفع معقولة من قبل قوات الاحتلال في بداية التشكيل ، وبعد فترة من بدايته حيث السعي إلى تدريب أعداد كبيرة من متطوعي أفراد الشرطة في مركز تدريب دولي بالأردن يعد مثاليا من حيث شروط التدريب الفنية بالمقارنة مع ما موجود في داخل العراق.

وإرسال ضباط وضباط صف وجنود إلى دول غربية ، وأمريكا للتدريب في دورات مكثفة. وفتح دورات لمنتسبي الجيش والاجهزة الامنية ، ومدها بالمدربين الجيدين ، والمستشارين في معسكرات اعدت في الداخل. ومع هذا بقيت العملية التدريبية ناقصة ، لا تتمكن من تغطية الحاجة الفعلية إلى إعادة البناء والتطوير ، نظرا للإفتقار إلى عقيدة ينبثق منها التدريب العام للقوات المسلحة ، وإستراتيجية أمنية يتأسس عليها التدريب الخاص بالاجهزة الامنية ، الامر الذي جعل التدريب في السني الاولى التي اعقبت التغيير على أقل تقدير ، عاجز عن سد الحاجة إلى بعض المهارات القتالية والاستخبارية ، التي تتعامل مع واقع القتال الداخلي في المدينة ، وجعلته يرتكز فقط على الجوانب الفنية لأستخدام الأرض والسلاح ، دون أن يتناول مسائل تتعلق بالضبط ، ورفع المعنويات ، والتعامل مع الجمهور في ساحة المعركة التي يشكل غيابها خللا ، يفوق في تأثيره على الأداء القتالي الداخلي ، القصور في الجوانب الفنية التي لا يشكو منها المقاتل العراقي ، حامل الخبرات غير القليلة ، في هذا المجال.

ان الافتقار الى الرؤيا الاستراتيجية امتدت لتشمل السياسة ، خلل رافق الانتقال الى النظام الديمقراطي الجديد ، وبدلا منها تكونت لدى الحكومات التي أعقبت التغيير اهتمامات وأهداف سياسية متعددة ، تبعا لأعداد المكونات الإجتماعية غير المتجانسة ، أثرت على نهج وسبل تدريب وإعداد القوات العسكرية والامنية ، حتى أنتجت أداءا أقتصر في معظمه أو في أعلى مستوياته على استخدام السلاح الخفيف ، وهذا بطبيعة الحال لم يكن كافيا لمقاتلة خصم في الداخل ، أمتلك اسلحة فاقت المستوى الخفيف في بعض الاحيان. هذا ويمكن التأكيد والى عام ٢٠١٢ على وجود نواقص وأوجه قصور واضحة المعالم في مرتكزات التدريب العامة ، والخاصة تتمثل في عدم وجود منظومة تدريب حقيقية ، ومتكاملة أبتداءاً من المستوى الأعلى للقوات ، نزولا الى الوحدات القتالية الاصغر. يقابلها وجود نقص في قاعدة التدريب المادية والبشرية ، لما يتعلق بالمشرفين والمبرمجين والمدربين والثكنات والمراكز والمستودعات التدريبية ، وساحات وميادين التدريب الداخلية الصغيرة والكبيرة ،

ووسائل الايضاح المختلفة ، والمدربات والمشبهات حسب المستويات المطلوبة.

انها عوامل خلل واضحة المعالم في مسألة تحديد ، وتقييم القدرة القتالية الفعلية للوحدات العسكرية والتنفيذية ، للأجهزة العسكرية والامنية التي تنفذ مهام القتال الداخلي ، خاصة ما يتعلق منها بالأرقام المقدمة غير الصحيحة ، أي الوهمية التي وضعت عراقيل أمام القيادة العامة للقوات المسلحة لتقدير الحاجة الفعلية لمعالجة الأهداف المطلوبة ، ومهدت إلى إضافة عوامل وهن أخرى في مجال التنفيذ ، تتعلق بالضعف العام في الدافعية ، والمعنويات. هذا وإذا ما وضعت معها عوامل مثل:

١. الاستغلال ، وخيانة الامانة ، المحتمل وجودهما بنسب غير قليلة.

٢. العلاقات غير السوية لبعض القادة والأمرين ، والمقاتلين مع جهات خارج الدوائر والثكنات.

٣. ثقل التأثير الجانبي للجماعة البعيدة عن الحكومة من الطائفة ، والعشيرة ، والحزب.

٤. الشك بكل فعل يتم ، وتوجيه الاتهام لكل من يصدر أمر مهم.

فستكون لدينا قائمة طويلة من عوامل التأثير السلبي على القدرة القتالية والاداء التنفيذي الامني أو بما يعني ، إستنزاف لمكوناتها قبل حصول المواجهة الفعلية التي تحتاج إلى قدرة قتالية عالية ، وجاهزية لا تقل عنها بأي حال من الأحوال.

ان عدم ملائمة التدريب بكافة مستوياته الفنية ، والنفسية ، لما كان يجري في ساحة المعركة الداخلية اضاف أعباء على التقدير الصحيح للقدرة القتالية ، واسهم بشكل مباشر في وضع عراقيل أمام التفوق الموقفي الحاسم على خصم ، كان في بداية المواجهة قد امتلك دافعية عالية للقتال من أجل معتقدات دينية ، أو أهداف طائفية ، أو حتى مصالح ذاتية.

الجهد المعلوماتي في القتال الداخي

إن الأجهزة الأمنية ، التي حُلت ، قد أعيد تنظيم بعضها ، على نفس الاعتبارات التي اتخذت ، فيما يتعلق باعادة باقي افرع القوات المسلحة ، مع التركيز على الالتزام

بضوابط الاجتثاث "باستثناء المخابرات الى عام ٢٠١٠" فجاءت المحصلة خليطا غير متجانسا من الخبرات ، والتوجهات ، والأهداف السياسية والظروف السائدة ، ومن الحاجة ، والنوايا ، والمساعي ، والرغبات الخاصة بالقوى السياسية المشاركة بالحكم ، التي أرادتها "وان لم تعلن عنها" ، تشكيلات بعيدة عن القدرة على التأثير بالأحداث بسبب:

١. ارهاصات الماضي. في التعامل مع الاجهزة الامنية ، خاصة وان بعض القادة السياسيين المشاركين في الحكم قد مروا أوعوائلهم ، بخبرات سلبية مثل السجن والتعذيب ، في الأجهزة الأمنية والاستخبارية إبان حكم صدام ، وتلك خبرات كونت عند غالبيتهم ردود فعل سلبية ، قوامها المقت الشديد للعمل الامني ، وبالمستوى الذي اثر سلبا على مواقف الاستفادة من الخبرات السابقة في هذا المجال الحيوي ، وإن أقتضت الحاجة المؤقتة على أقل تقدير. وعلى إمكانية دعم الحكومة ، لإنشاء أجهزة أستخبارية مهنية محايدة ، تتمتع بسلطات مناسبة ، تؤهلها القيام بمهامها الصحيحة.

٢. الرغبة في تحقيق المكاسب. كان هناك في بداية المشوار رغبات قوية عند البعض من الاحزاب ، لتعزيز وجودها في مؤسسات الدولة ، وتعزيز من هذا النوع ، يتم بسهولة في غياب الجهد الامني الاستخباري المنظم. اي يكون اسهل خارج قدرة تلك الأجهزة على المنع والتأثير. لان من صلب عملها ان ترصد الخطأ ، وتقترح الصح ، وكانت البداية مرحلة لم تتحمل اجراءات الرصد والتقويم التي عادة ما ترافق اي عمل ، وكأن الجميع في سباق لبناء ذواتهم الحزبية الخاصة ، قبل التفكير ببناء العراق ، وطنا قائما للجميع.

فاعلية الاحزاب المشاركة

لقد شهدت البداية تسمية بريمر مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية المعارضة لنظام صدام بالفاعلة ، وبضوء تسميتها هذه ، قسم الوظائف العليا في دوائر الدولة ، ومؤسساتها ، حصصا بينها ، بميزان نسبي ، فتح الشهية عند البعض منها إلى

توسيع الحصة أملا في زيادة النفوذ ، وكسب الدعم المادي والجماهيري. انها شهية نفسية ، لا يمكن أن تُشبع كما هو مطلوب بوجود اجهزة امنية فاعلة ، ومؤثرة مهنيا ، وبنتيجة السير في هذا الطريق تم انتاج سلوك حزبي قوامه:

١. أهتمامات خارج الحدود. ان توسيع الحصة ، لاشباع الشهية ، لدى بعض القوى السياسية الفاعلة ، استوجب منها التمدد الى خارج الحدود العراقية على حساب الأمن الوطني الذي تتطلبه ظروف القتال التصارعي ، فالقائمة العراقية المشاركة بالحصة الحكومية ، والى عام ٢٠١٢ على سبيل المثال ، تجتمع في الغالب خارج العراق ، ويتصل جل قادتها علنا بدول عربية واجنبية ، وتلجأ في التعامل مع اي مشكلة في الداخل الى تدويلها. وكذلك الحال لغالبية الأحزاب والكتل الأخرى ، التي لا تقل انشطتها عن العراقية في مجال العلاقة والاتصال بالخارج.

٢. تكوين علاقات رسمية بجهات مخابراتية اجنبية. لقد كانت البداية فوضى قتال ، وتوجهات عشوائية لتكوين علاقات أختلطت فيها الاوراق الخارجية بالداخلية ، وتداخلت فيها الاهداف بالرغبات ، واتسعت رقعة الامتدادات الخارجية الى الداخل ، فتكونت اثرها علاقات رسمية مباشرة تفوق حدود التنسيق والتعاون لبعض الاجهزة ، بالمخابرات المركزية الأمريكية الى عام الانسحاب ٢٠١٠ لا ترعاها الحكومة. بينما بقيت الاجهزة الاخرى تعمل جاهدة بقوة دفع ذاتية ، لا يرعاها الامريكان ، فتبعثر الجهد الامني الاستخباري ، وخسرت بسببه الدولة التي تقود المعركة الداخلية مبدأ حشد الجهد الاستخباري المطلوب لتفوقها على الخصم المدعوم من اكثر من جهة استخبارية اقليمية.

٣. بطئ النمو المهني. ان قوة الدفع الميسورة لبداية التشكيل ، لم تكن كافية لتقوية البنية المهنية لهذه الاجهزة ، وجهود الاعاقة الحاصلة في جوانب الادارة ، اصابت عموم الاجهزة بالضعف وبطئ النمو المهني اللازم للتعامل مع إتجاهات الخلل الموجودة في الأمن. إذ أن الملاحظ ، وخلال فترة الست سنوات الاولى التي اعقبت التغيير ، أن مستوى الاداء العام لعمومها يقيم بالآتي:

أ. لم تستطع أن تكون خبرات تلبي رغبة الحكومة ، لملء الفراغ الأمني ، وتأمين الجهد الاستخباري اللازم لمقاتلة الإرهاب.

ب. ارتكاب أخطاء ، باتت تتكرر في مسألتي الإختيار ، لإشغال المناصب الاستخبارية ، والإيفاد إلى الخارج لتأهيل المنتسبين إلى أشغال أخرى ، وكذلك في توزيع المهام.

ج. شحة التخصيصات المالية الاستخبارية ، وإعاقة خطوات الصرف بالقدر الذي أضعفت عملية التجنيد الاستخباري ، وتجميع المعلومات على أسس مادية ، ذات الفاعلية الأعلى في المجتمع العراقي. حتى لوحظ خلال السني الاولى ، عدم وجود ميزانية خاصة بالعمل الاستخباري ، تحت تصرف المدير المخول بالصرف ، لدى الأجهزة الأمنية ، "باستثناء المخابرات" ، وبدلا منها تم التعامل مع الموضوع عن طريق السلف التي تتطلب موافقة الوزير المختص على تخصيصها ، وهي في المؤسسة العسكرية بين الاعوام ٢٠٠٦ — ٢٠١٠ على وجه الخصوص من أعقد المعاملات ، بحجة الحد من الفساد عن طريق إكثار المفاصل المطلوب موافقتها والتدقيق فيها قبل الصرف ، عليه يجد المدير في كثير من الأحيان حرجا ، وتأخيرا في الوقت المطلوب لمنح المكافئات لأغراض جمع المعلومات ، وتحديد التخصيصات لأغراض التجنيد ، وهذا ما لم يكن موجودا في أي جهاز أمني في العراق السابق ، وباقي دول العام.

د. التلكؤ في تحديد الاولويات. ان التحاصص ، والتسابق للتغلغل داخل الاجهزة الامنية من قبل بعض الجهات الحزبية المبين سابقا ، جعل بعض تحركات هذه الاجهزة في مجال التحليل والاستنتاج ومن ثم تحديد الأولويات مُقيّد وصعب ، وجعل الأهداف "عماد إنتاج الاستخبارات" بالنسبة إلى العديد من مفاصل تلك الأجهزة مرهون بالانتماء الطائفي ، والقومي ، مع بعض الانحراف القصدي احيانا في قضايا التحقيق الامني ، والتحليل الاستخباري"خلل الانحياز التحليلي" تبعا للاصول القومية والطائفية ، فالضابط الكردي يحاول تجاوز ذكر اية تهديدات تأتي

من كردستان ، وكذلك يفعل الشيعي والسني ، لما يتعلق بمناطقهما او بما له صلة بالارتباطات الطائفية بالخارج. خللٌ ، قلل مع عوامل خلل اخرى من فاعلية الأجهزة الامنية ، وقيد من قدرتها على التحرك في جميع المواقف والظروف.

٦. ضعف التأثير في صياغة القرار. ان الوهن والقيد والانحياز ، اضعف تلك الاجهزة ، وحرمها من فاعلية التأثير المفروض وجوده استخباريا في صياغة وإعداد القرار السياسي والأمني. وأكثر من هذا ، الغاه في كثير من الأحيان ، وبسببه خسرت الحكومة مصدرا ، يعد من بين أهم المصادر في تعاملها مع عموم الأحداث ، وبينها الجانب الأمني وحتى السياسي.

ان الضعف الحاصل على التأثير في المحيط ، لم تتوقف سلبيته على المستويات العليا للحكومة ، أي مجلس الوزراء ، والقيادة العامة للقوات المسلحة ، بعد ان أمتد عن طريق العدوى ، والتقليد إلى الأجهزة التنفيذية للجيش ، والشرطة التي تعودت بسببه ، والقصور في مجال الإعداد والتأهيل عدم الاستجابة إلى الكثير من رسائل التحذير الأمنية التي تصدرها الأجهزة الاستخبارية ، وعدم التقيد أو الأخذ بالمعلومات ، التي ترسلها عن الأشخاص ، والجماعات في أحيان ليست قليلة ، والأكثر من هذا ، أن المعنين بوضع الخطط الأمنية الأولى ، والثانية وإلى حد ما الثالثة ، كانوا يعلنون عن بدء الشروع بخططهم ، قبل وصول التقارير الاستخبارية التي يفترض ان يستندوا إليها في تقديرات الموقف. هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فان هذا النوع من الحرمان الحكومي قد ارتد عليها ، اي انعكس سلبا على وضعها وعلى الدعم الحكومي لاعمالها ، وعلى قدرة مراجعها في حسم ملفات ذات اهمية كبيرة في عملها ، مثل التوزيع المهني للمهام الأمنية والاستخبارية فيما بينها. والالتزام بالرأي الامني في التنسيب لبعض المناصب الحساسة ، وغيرها مهام لا يمكن الاستغناء عن تنفيذها في الدولة دون الراي الامني.

٧. قلة المعلومات الامنية. لم تكن لدى غالبية الاجهزة الامنية الاستخبارية للسنوات الست الاولى من تشكيلها ، باستثناء المخابرات ، قاعدة معلومات أمنية ملائمة. اذ

تبين الوقائع انها لم تمتلك حتى عام ٢٠٠٩ المعلومات اللازمة عن المنتسبين من العسكريين ، والمدنيين مع بعض الاستثناءات البسيطة. وبسببها وضعف الاداء لم تستطع هذه الأجهزة الحد من تسلل العديد من المجرمين ، وأفراد العصابات ، والمنتمين الى قوى سياسية ، ومليشيات حزبية ، وطائفية إلى وحدات الجيش والمؤسسة الامنية. كما يتبين انها لا تمتلك آرشيف دقيق للمعلومات المطلوبة عن المتطرفين ، والمشكوك بهم من بين الجمهور الواسع ، جعل بعضهم يتجول ويعمل بالضد من الدولة بسهولة غير معهودة.

التاثيرات المعكوسة

إن ضعف تأثير الأجهزة الأمنية ، في معركة داخلية "نفسية استخبارية" قوامها تحدي الخصم ، والتحرك في ساحته المتداخلة لكسب المؤيدين ، والمتعاونين ومن ثم المشاركين الداعمين لمشروعه في مقاتلة الدولة ، أسهم في التلكؤ الخاص بتنفيذ مشاريع الدولة لتحقيق الأمن والاستقرار ، واعاق خطوات البناء. كما إن قلة الكفاءة الامنية الاستخبارية ، التي اثرت على وضع الخطط الأمنية ، وتقديرات المواقف الاستخبارية ، ودقة التنفيذ المهني ، امتدت تأثيراتها معكوسة الى العدو في ساحة المعركة المتداخلة المعقدة. اذ اسس "العدو" على حالة الضعف خصوصا للاعوام ٢٠٠٤- ٢٠١٠ مجالا للتحرك بحرية أكبر ، كون في المحصلة نوعا من التحدي اسهم في إيجاد مزيد من الصعوبات أمام الحكومة في تطبيقق خططها الخاصة بحسم القتال بالوقت الذي تريد. من ما ورد أعلاه ، وبالنظر الى التطور الحاصل في فاعلية عموم الاجهزة الامنية والاستخبارية ، قريبا من عام ٢٠١٢ يتبين ان الحكم على ضعفها وقوتها ، ليس سهلا ، لانها جميعا تشكلت حديثا ، ما زالت تنمو ، وبذا سيكون التقييم او الحكم المنصف ، وفي ظروف تشكيل وقتال صعبة ، بحاجة الى المزيد من التدقيق.

معاضل التسليح لقتال داخلي

كانت هناك معظلة تسليح ، قد واجهت المؤسسة العسكرية ، والأمنية العراقية في قتالهما الداخلي ، لبعضها علاقة بالسيادة الوطنية ، إذ والى عام ٢٠١٠ كانت قوات متعددة الجنسيات ، تمتلك السلطة الفعلية على تحرك القوات العراقية في عموم الساحة الداخلية ، وكذلك على خطط تسليحها وتجهيزها. وضع سياسي امني كون حالا حرجا وان كان مؤقتا ، قوامه:

١. عدم اتساق السلاح ومهام القتال. ان ضيق منافذ التسليح ، وعدم امكانية السيطرة على سلاح الجيش السابق ، جعل تسليح الجندي في الميدان لا ينسجم وطبيعة مهامه في القتال داخل المدن ، وجعل الاستنتاجات الآتية من تكرار حوادث الاختراق الامني ، تذهب باتجاه يؤشر وكأن ادارة الاحتلال:

أ. قد وضعت قيودا غير مكتوبة على التعاقد لشراء السلاح المتوسط والثقيل.

ب. اعاقت إمكانية الاستفادة من سلاح الجيش العراقي القديم ، بعد أن غضت الطرف عن تهريب قسم منه ، وتدمير القسم الآخر.

ج. لم تبادر للحصول على السلاح الملائم من الخزين الأمريكي الذي تم ايجاده في العراق والمنطقة.

د. وجود خطط او توجهات للحيلولة دون قيام وحدات من هذا الجيش الجديد للمشاركة في القتال بالضد من قوات متعددة الجنسيات.

مؤشرات ، افضى وجودها إلى تفوق سلاح الخصم نسبيا في ميدان المعركة الداخلية ، بداية القتال وخلال السنوات الثلاث الاولى لحصوله ، من حيث العيار ، والنوعية ، والحداثة حتى كّون بين المنتسبين في حينها ، شكا في أهداف المعركة ، وما مطلوب تحقيقه بشكل عام. تسبب في وجود خلل في جوانب الثقة بالنفس ، والسلاح اللازمة لإدامة القتال ، وأثر سلبا على مستوى الدافعية في القتال. واعطى في ذات الوقت المجال ملموسا لتضخيم صورة الخصم في الذاكرة القريبة ، لبعض المقاتلين أثرت ، أي الصور المضخمة على مستوى أدائهم القتالي في الميدان.

٢. مصاعب الحصول على الدعم السريع. اقتصرت عمليات الرصد والمراقبة ، والمتابعة الالكترونية ، وكذلك الاستطلاع ، والدعم الجوي على قوات متعددة الجنسية لغاية عام ٢٠١٠ ، مما تسبب في حرمان الوحدات والوحدات الفرعية في كثير من الأحيان ، من إمكانية الحصول على الدعم السريع في قتال يحتاج إلى ذلك في معظم الأحيان. وتسبب ايضا في ان تأتي الاستجابة لتلبية الحاجة إلى الدعم ، والإسناد بأوقات متأخرة في بعض الأحيان ، زادت فترتها عوامل الضعف في التنسيق ، والتعاون وأختلاف قواعد الاشتباك بين القوات العراقية ، وقوات متعددة الجنسيات. وتسبب كذلك في نشر بذور الشك في مساعي المحتل لدعم توجهات الحكومة في إنشاء جيش عراقي مهني قوي ، قادر على الدفاع عن حدود البلاد ، واجهزة امنية فاعلة لحماية الامن الداخلي للبلاد. شك أنعكس سلبا على فاعلية التعاون بين الجانبين في أرض المعركة الامنية الداخلية.

٣. اختلال التوازن الناري. عدم يسرة السلاح ، ومصاعب الحصول عليه ، اخل بالتوازن الناري ، للقوة القتالية ، بدءاً من الحضيرة التي يجب أن تتوازن قوة البندقيات فيها مع قوة النار الميسورة للرشاشة الخفيفة ، وسلاح مقاومة الدبابات ، لتأمين التناسب الصحيح ما بين تبادل أدوار النار ، والحركة مرورا ، بالفصيل صعودا الى الفوج فاللواء والفرقة ، التي تظهر في مجالها فاعلية العمليات ، وتبادل الادوار مابين المعركة والمناورة ، التي تحتاج الى قدر كاف من الحماية الجوية لتأمين حرية الحركة ، ناهيك عن المتطلبات الادارية لتداول مواد تموين القتال.

٤. الاجتهادات الكيفية بالتسليح. ان غياب القاعدة المادية للتسليح ، والتجهيز لغاية عام ٢٠١٠ ، والاستعجال الحتمي لتأمين الملائم من السلاح ، دفع الى عدم خضوع خططها الى الدراسات المعمقة ، التي توازن ما بين ماهية التهديدات المعادية ، وساحات القتال أو العمليات ، وطبيعة المقاتل العراقي ودرجة تعليمه أو ثقافته ، ومدى أعداده ومستوى ضبطه العسكري. وعدم اخذها بالاعتبار ماهية البنى التحتية الواجب توفرها ، لادامة حجم التشكيلات المقاتلة ، والادارية ، والفنية من الاسلحة ، والمعدات والتجهيزات والاعتدة ، وغيرها.

خسارة التوازن الناري

ان السلاح الذي يعد من بين أهم مستلزمات النجاح في المعركة ، وكذلك التجهيزات الملائمة ، كونت مصاعبه المذكورة ، في السني الاولى للتشكيل معضلة حقيقية ، خسر فيها الجيش الجديد ، توازنه لما يتعلق بمصادر النيران ، مع خصم يتواجد قريب من ثكناته ، لأن القرار السياسي بتحديد نوع السلاح وكمه ومصدره ، لم يكن بيد الحكومة العراقية حتى عام ٢٠١٠ ، ولأن الحكومة مكبلة قدراتها في التأثير على المحتل في هذا الجانب ، ولانها غير قادرة على مصارحة الشعب والعسكر في مجاله. وضع صعب ، مع حالات الفساد التي أستشرت في المؤسستين العسكرية والامنية ، ادى الى التهافت على شراء سلاح قديم ، وغير ملائم ، كونت جميعها مشكلة ، كانت من أكثر المشاكل تأثيرا على سبل تنفيذ خطط القتال الامني الداخلي من الناحية المادية ، حيث عدم التفوق على سلاح الخصم. والنفسية حيث التردد ، وتدني مستوى المعنويات ، والدافعية في تحدي ومقاتلة الخصم.

العامل السياسي في القتال الداخلي

في سوح القتال بينها الساحة العراقية بطبيعتها الخاصة ، لا يمكن أن يكون العمل الأمني فيها ناجحا ، ومؤثرا بمعزل عن تأثير السياسية على المستويين الداخلي: الذي امتاز لما يتعلق بادارة الدولة ، بخصوصية العمل التوافقي بين الحركات ، والأحزاب ، الممتدة إلى تركيبة إجتماعية عراقية غير متوافقة ، اي غير متجانسة بالقدر الذي يسهل عملية القبول بقرارات حكومتها ، كما مبين في اكثر من مجال. فمن الناحية الدينية مثلا ، مازال هناك تفريق واضح في الحقوق والواجبات بين المسلمين الذي ينظر قسم منهم "الاصوليون على وجه الخصوص" الى ان المسيحين ، والصابئة ، والأزيدين كفرة. وينظر قسم من هؤلاء الى حقوقهم على انها قد ضاعت ، وهم سكنة البلاد الاصليين. ومن الجوانب القومية ، لم تتأمن الثقة بين العرب والأكراد والتركمان والكلدان ، والآشوريين ، والأرمن ، والصابئة وغيرهم ، ولما

يتعلق بهم ، لم يصدف ان حصل اي منهم على حقة الطبيعي في المكان الذي يشكل فيه أقلية ، واحيانا حتى لو كان الاغلبية. ولم يشهد التاريخ الحديث ، لاي من الاغلبية تغير في نظرتها المتعالية الى من يكون في صفوف الاقلية. وكذلك الحال لما له صلة بالمذهبية ، التي لم يشف أطرافها الرئيسيين من الشيعة والسنة من داء المطالبة بالحكم ، والسعي لاظهار الاحقية ، بعيدا عن الاستحقاقات الوطنية ، وآراء الاغلبية. وامتاز في جوانبه الاجتماعية اللازمة لانجاح الادارة في الحكم ، بالافتقار إلى نضج حضاري ملائم لقبول الآخر ، وبتوجهات التفضيل الذاتي للمصلحة الشخصية على العامة في كل المستويات والطبقات ، والإصابة الحادة بداء الطائفية المفرط ، وبالتمادي في سلوك الاستحواذ على اي شيء يقع في المجال ، وخرق المعايير القيمية ، والتجاوز على العدالة الاجتماعية. وامتاز ، في مجالاته النفسية ، بالقلق شبه المستمر ، وبعدم الاطمئنان للجانب الآخر ، على مستوى الفرد الفاعل ، والكيان المكون ، الذي دفع كل طرف في معادلة التماسك ، بالسعي لامتلاك قدرات التأثير على الطرف الآخر.

ان الخصائص المذكورة ، وان لم تحسب مطلقة من الناحية العلمية ، ويصعب الجزم بتعميمها ، (أي لا يمكن الادعاء ان جميع العراقيين الذين يعيشون هذه الفترة الزمنية ، تنطبق عليهم الاوصاف المذكورة ، وبنفس الوقت ، لا يمكن انكار وجود قدر منها في النفوس ، تظهر او تكون فاعلة في تشكيل السلوك بالموقف المحدد ، عندما يعيش اصحابها تحت الضغط المباشر ، وعندما يكونون في موقف تهديد لذواتهم) ، فان وقائع العيش واحداثه لمرحلة ما بعد التغيير ، تؤكد وجودها خصائص على المستوى الجماعي باتت واضحة ، ومؤثرة ، كذلك فاعلة من حيث التأثير على مجتمع متحول في ظروف سياسية غير أعتيادية. وتؤكد ان مقادير وجودها انعكست سلبا على طبيعة العيش والحياة ، وعلى التفاعل السياسي والاجتماعي ، بين الأفراد والجماعات ، مكونة بالممارسة ، وتداخل الماضي بالحاضر ، حالات اعتراض من قبل البعض لتوجهات الحكومة الامنية تبعا للعلاقة السياسية والطائفية بها ، وبالمكونات التي تشكلها. فالاجراء المتخذ من قبل قواتها المسلحة بمدينة السماوة ، لتطبيق منع التجوال لنصف

نهار ، بسبب تسلل مجموعة ارهابية على سبيل المثال ، يكون الاعتراض عليه شبه حتمي من الكتل السياسية التي لا ينتمي اليها القائد العام للقوات المسلحة رئيس مجلس الوزراء ، ونفس الاجراء الذي يتخذ ، ولنفس السبب في نينوى على سبيل الافتراض سيكون الاعتراض عليه من جميع الكتل السياسية التي تشكل مجلس المحافظة ، ويمتد احيانا الى الناس العاديين ، لانه اي القائد العام وربما القائد العسكري الميداني ليس من طائفتهم ، وهذا أمر وبالوقت الذي تسبب بوجود عراقيل امام القرار الامني ، فانه دفع الى تكوين قدر من الانحياز المسبق بالضد من الاجراء الصحيح ، في بعض الاحيان ، والى الشك في الاهداف والخطط ، التي تعلنها الحكومة وتنوي تطبيقها للتعامل مع الواقع السياسي والأمني المتردي يصب بنهايته في غير صالح الدولة ، التي تكون الحكومة احد مؤسساتها ، وفي غير صالح الجماعة ، والمدينة والمنطقة ، التي يجري التعامل والعمل في محيطها الاجتماعي والجغرافي ، لان رفضهم القائم على الشك والتوجس والخوف دفعت صاحب القرار احيانا الى التريث والتحسب ، قبل القرار على فعل ما في محيطهم ، وان كان من النوع الذي تقتضي الضرورة الاستجابة له فوريا. ودفعت بعضهم بالمقابل كمعنيين إلى الابتعاد والتجنب ، والإنشغال بالهموم الشخصية أكثر من التقرب الى الدولة واجهزتها العسكرية والامنية ، والوقوف معها طرفا في خططها الأمنية التي لا يمكن ان تنجح ، اذا لم يكن المواطن طرفا ايجابيا في ساحة القتال الموجود فيها.

ثم المستوى الخارجي. الذي يشار من خلاله الى ان التجانس في التركيبة الاجتماعية للعراق اذا ما وصوف بالضعف داخليا ، فانه وعلى المستوى الاقليمي ، المحيط بالعراق النافذ الى داخله ، يمكن ان وصفه بالمضطرب ، فايران المحكومة شيعيا "ولاية الفقيه" لا يحس غالبية الناس العاديين من سكنة الوسط والجنوب العراقي الشيعي بالعداء لمواقفها المعلنة ، في حين يضع غالبية أهل الوسط وشماله وغربه السني ، كل ما يصدر عنها ، ويأتي منها في خانة الشك العدائي المسبق. واذا ما تركنا ايران واتجهنا الى السعودية ، المحكومة سنيا "الوهابية" فان الامر ينعكس تماما ،

حيث الشك المسبق لما يرد عنها يأتي سريعا من غالبية المناطق الشيعية ، والتأييد المسبق لها يأتي سريعا ايضا من معظم المناطق السنية "العربية" ، وهذا واقع يمتد بنفس القياس الى المنطقة الكردية العراقية ، التي تدخل ايران وتركيا طرفا في انقسامات أحزابها الرئيسية بين مواقفها التعبوية والاستراتيجية. وهذا توازن في دائرة الصراع التقليدي يمكن وصفه بالتوازن المقلوب الذي يكون فيه واقع التجانس الخارجي ، الطائفي القومي المذهبي ، يأتي متطابقا مع الجزء العراقي الداخلي من جانب ومتناقض مع الجزء العراقي الآخر من جانب آخر ، مما تسبب في زيادة ضعفه ، لان مقاديره في ميزان التوازن الخارجية ، جاءت معكوسة مع مقاديره الداخلية ومتناقضة في الاهداف العامة. فالسنة العرب المحيطين بالعراق مثلا يتفوقون عدديا ، وكذلك في جوانب السياسة والاعلام والمال ، على الشيعة المحيطين ، في الوقت الذي يتفوق فيه الشيعة في الداخل عدديا على السنة المنحدرين الى الاقليم السني المتفوق عدديا ، والدول العربية السنية النافذة الى الداخل وان كانت الاغنى ، تقابلها ايران الشيعية الممتدة الى الداخل هي الاقوى ، وتركيا التي تحاذي الشمال الكردي ، الراغبة بالعودة الى المنطقة العربية سنيا ، تدفع بالتركمان الى الامام ليكونوا بوابتها في الدخول الى العراق ، وان كانوا في معايير التوازن الداخلي هم الاضعف. وضعٌ في التجانس الخارجي ، يمكن اعتباره مخل ومؤثر على التجانس الداخلي باتجاه اضعافه ، حتى جعل اطرافه كتلا وطوائف غير قادرين على حسم المواقف الصعبة ، وابعد كل طرف منهم عن احتمالات السيطرة على الاخرين ، وفرض توجهاته على الباقين ، بطريقة وفرت ارضية خصبة لاثارة الاضطراب من الداخل والخارج ببساطة ، اذ أشرت ازمة تشكيل الحكومة عام ٢٠١٠ مثالا واضحا لتأثير عامل التوازن المقلوب في موضوعها ، واشرت في وقتها ، تسارع جميع الكتل والاحزاب السياسية بالتوجه الى الخارج للاستقواء بدوله على باقي الاطراف الموجودة في الموقف التفاوضي.... تأثير امتد الى عام ٢٠١٢ في ازمة اتهام نائب رئيس الجمهورية ، السيد طارق الهاشمي بالارهاب ، وازمة مساعي سحب الثقة من حكومة السيد المالكي.

وهكذا تطورت الاحداث الى حد الاقتناع التام ، بأن أي من اطراف الخارج ، ومن خلال امتداداته الى الداخل قادر على اثارة مشكلة خرق امني في اي مكان داخل العراق ، لكنه بنفس الوقت غير قادر على حسم النتائج للمشاكل التي يثيرها الى صالحه او صالح الممتدين اليه.

أن مشكلة ضعف التجانس الخارجي المؤثرة على وضع العراق الامني داخليا ، تتجاوز الاختلاف المذهبي والقومي ، وتمتد الى حدود الأهداف الاستراتيجية للدول المحيطة بالعراق وصاحبة النفوذ في المنطقة ، التي تسعى جميعها الى الوصول اليها على حساب الوضع الامني للعراق. فايران على سبيل المثال ، لا ترغب في اي وجود للامريكان داخل العراق ، وعلى اساسه سعت الى التأثير على امكانية بقائهم بكل الوسائل ، بينها اثارة مشاكل امنية لهم كمحتلين ، بقصد تكوين عوامل ضغط ، تدفعه باتجاه عدم البقاء. وعندما تحقق هدفها هذا ، اثر الانسحاب الامريكي ، وجدت انتعاشا في مشاعر القوة وفراغا أمنيا ، سارعت الى اشغاله بكل الطرق الممكنة ، بينها الضغط على الحكومة العراقية ، وعلى الساعين لاشغاله سواء من العرب الاغنياء او من الاتراك الراغبين والقادرين على اشغاله. ضغط تطور بالتدريج الى صيغة صراع خفي "غير معلن" بين الاتراك السنة ، ومعهم العرب الاغنياء السنة ، في مقابل الايرانيين الشيعة ، ومعهم مجتمعات ذات أمتدادات لكتل بشرية شيعية مثل سوريا والعراق ، ولبنان والجانب الشرقي من السعودية والبحرين واليمن والقليل في دول الخليج ، ستتعاطف مع ايران اذا ما تطور موقف الصراع حد التوتر. تعاطفٌ يسهل دفع انفعالات اصحابه باتجاه اثارة مشاكل للدولة التي تقف بالضد من ايران ، لزيادة تعقيد الصراع. اما سوريا المجاورة لغرب العراق ، التي تتوافق حكومتها مع ايران في النظرة للوجود الامريكي ، قد حاولت على اساس هذا التوافق قبل ٢٠١٠ ان تفتح حدودها للغير في اثارة المشاكل للامريكان وللحكومات العراقية ، التي عدتها سائرة بالفلك الامريكي ، معتقدة ان بقاء الجندي الامريكي ليوم اضافي ، سيكلفها ثمنا اضافيا من امنها القلق ، واصبحت بالتالي عامل تأثير في الداخل. وهي وان ضعفت

بعد ذلك العام ، اثر وصول هيجان التغيير العربي "الربيع العربي" الى اراضيها ، وأصابتها بذات الداء الذي اصاب العراق من قبلها ، لكن ضعفها الذي كان مطلوبا من قبل ، لم يأت لصالح العراق الآن ، بل وعلى العكس منه ، اذ ان اي نجاح سيتحقق بالضد من نظام الحكم القائم في سوريا ، سيفسح المجال الى وصول التيار الاسلامي السياسي السني المتطرف الى الحكم ، مما يزيد من مشاكل عدم التجانس الخارجي بالنسبة الى العراق. حقيقة ، أشعرت الحكومة العراقية والطرف الشيعي فيها بقلق الوصول ، واحتمالات مساهمته في فتح باب الارهاب من الحدود السورية ثانية او قد يدفع الى تطور الامر الى صراع مسلح بين البلدين لحسابات دولية تدفع باتجاه اشعال صراع طائفي شيعي سني في عموم المنطقة ، يفضي حصوله الى اعادة ترتيب اوضاعها من جديد. لكنه قلق وفي اطار عدم التجانس يؤشر عدم اخذه بالاعتبار من باقي العراقيين ، السنة والاكراد. ويؤشر ايضا ان سورية التي كانت مواقفها في التدخل مشكلة للتجانس العراقي ، ابان قوتها ، اصبحت مواقفها في تجنب التدخل ، كذلك مشكلة له ، في وقت ضعفها.

ان التجانس من اكثر العوامل تأثيرا على الوضع الامني العراقي ، والتوجه بسبب ضعفه الى التوافق اسلوب في ادارة الدولة والمجتمع ، احد عوامل الاعاقة في تنفيذ خطط القتال الامني الداخلي ، لان الافكار التي تكونت في عقول المتوافقين ، باتت تُحركُ سلوكهم بالاتجاه المعاكس للاستقرار ، وبسبب عدم إكتمال خطى الديمقراطية ، وجاهزية القوى الأمنية الضابطة ، ونتيجة إلى مساعي التدخل السافر من قبل الكتل ، والأحزاب السياسية في شؤون المؤسستين الامنية والعسكرية ، ودوائرهما الاستخبارية والأمنية احيانا ، وكذلك نتيجة إلى الامتداد الطائفي المصلحي خارج حدود العراق ، وتأثير الإعلام المحيط به ، أصبح من الصعوبة تأمين دعم داخلي كافٍ لإنجاح مشروع واضح لفرض الأمن قد يفقد البعض في حال نجاحه قدر من الهيمنة ، والمنافع الخاصة.

ان صيغة الضعف الملحوظ في التجانس يمكن أن تمد أو تغذي حالة التوتر الموجودة

بمستوى يزداد تدريجيا مع اي تأزم محتمل مع ايران وسوريا ، وربما في الخليج لاحقا ، وصيغة التوافق المتبعة لتجاوز حالة الضعف ، ستبقى عامل اعاقة لخطوات الحكومة في فرض الامن والاستقرار ، ولخطوات البناء وارساء قواعد الديمقراطية الصحيحة.

العامل الشعبي في القتال الداخلي

تأسس الامن في العراق ، لما بعد التغيير على فعاليات عسكرية ، وأستخبارية بالضد من جهات مسلحة تقوم بخروقات امنية ، واشخاص خارجين على القانون ينفذون اعمال خرق لحسابهم او لحساب جهات ارهابية ، وسط مشاركين في العملية السياسية منقسمين بين وطنيين قادمين لغرض البناء والتطوير فعليا ، وآخرين حاضرين بالقدر الذي يحقق لهم المنفعة الذاتية ، ويسمح لهم بالوقوف المبطن ضد خطوات البناء الفعلية ، وتجنب المسؤولية ، او اللوم الآتي من متطرفي الطائفة ومنافذ التدخل الخارجية. وجمهور متعب ، يعيش اصحابه حالة عوز مادي ونفسي. يسيرون في شوارع مزدحمة. يقيمون في مناطق سكنية مكتظة. يعملون في اماكن غير مناسبة ، وسط تجمعات بشرية تنعزل عن بعضها من جهة ، وتتداخل اصولها المذهبية مع بعضها الأخر من جهة ثانية. تستند غالبيتها في افكارها واتصالاتها على مفاهيم غير صحيحة لدوافع ونتائج التغيير ، وتعتمد في تعاملاتها مع موضوع الاحتلال على تقديرات غير صحيحة ، منذ اللحظات الاولى للاحتلال ، حتى انسحابه المتفق عليه مع الحكومة العراقية.

المواقف الشعبية من القضايا الاستراتيجية

عند الرجوع الى الصفحة الاولى من الاحتلال التي تركزت على تغيير نظام الحكم البعثي عن طريق الحرب "استخدام القوة" نجد ان المواقف والاتجاهات من حصوله على المستوى الشعبي ، تمثلت آنذاك ، بارتياح شيعي وتأييد كردي ورفض سني ، جاء بضوء المواقف من حكومة صدام ، وتعامل الحكومة القسري مع مواقف الضد منه ، لكن هذه المواقف كانت آنية سرعان ما تبدلت ، بعد فترة قليلة ،

وبالتحديد بعد انتقال الحكم الى العراقيين ، وفي مجاله بدأت بوادر اعتراض شيعي على الوجود الامريكي "الاحتلال" بالظهور العلني من قبل المواطنين العاديين ، وكذلك من السياسيين الموجودين في اعلى سدة الحكم ، وبدأت اتجاهات لتغير ملموس في الموقف السني باتجاه قبوله بالنسبة الى الناس العاديين والمشاركين بالحكم ، تحت ضغط الشعور بقلق التهديد الشيعي. وخشية الاستهداف المقصود للسنة. في حين بقي الموقف الكردي على حاله مؤيدا. وتكرر الحال اي التبدل في المواقف والاتجاهات الشعبية ، عند مناقشة الانسحاب عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ برزت في حالته آراء على السطح وبتطرف اكثر ، اذ اصر الشيعة على الانسحاب الكامل ، وتأمل السنة في تأخير الانسحاب لحين ارساء قواعد مشاركة فاعلة في الحكم ، واعترض الاكراد على تنفيذه ، لاعتقاد منهم باحتمالات استهدافهم من قبل المركز مستقبلا. انها افكار واتجاهات دفعت البعض الى ان يكونوا ادوات خرق للامن ، بقصد التعجيل بالانسحاب او التخويف من عقبات حصوله. وهذه اذا ما وضعت في خانة واحدة مع عوامل الاثارة الداخلية ، والخارجية ، وخصائص الشخصية ، والقيم السلبية واخطاء الادارة المركزية والادارات المحلية ، يكون ناتج تفاعلها: ولاء شعبي ضعيف ومنحرف. والتزام وطني ضعيف ومشوش. ومفهوم امني منحاز الى الطائفة والقومية ، بعيدا عن الحكومة او قريب منها تبعا لهامش الانحياز الموجود في الذاكرة.

ان ناتج التفاعل هذا اسهم في اضعاف الحس الامني ، وحال دون الالتزام بضوابطه على مستوى الانسان العادي ، وحتى المسؤول في احيان ليست قليلة. وبهذا الصدد كان واضحا ان مؤسسات الدولة العراقية ، وبينها الحكومة قد واجهت طوال السنوات التسع التي اعقبت التغيير سلوك شعبي انفعالي ، منحاز ، غير مستقر ، فيه:

١. التقديرات الخاصة بالخطأ والصواب ، تستند في الغالب على اساس مذهبي وقومي.
٢. التأييد وتقديم الدعم والامتناع عن تقديمه في الاعم ، يرجع الى الجانب الطائفي.
٣. الالتزام الوطني الذي يعتمد على كم المشاعر الوطنية المخزنة في العقل الشعبي قليل نسبيا ، وغير كاف لتكوين دافع المشاركة في اجراءات الامن ، ودعم القائمين عليه.

٤. التحرك الشعبي ، في غالبه اما نفعيا ، او سعيا لتجاوز الخطر على الذات المعنية.
٥. السلوك في بعض جوانبه متطرفا ، تغيب فيه العقلنة والتسامح ، والتعاون ، وكذلك عدائيا حيث السعي لاستخدام العنف أو الرغبة في أستخدامه اسلوبا لحل المشاكل التي لا تستحق استخدامه.
٦. التفكير بالانتقام وسيلة حصرية للتنفيس عن الانفعالات البسيطة المستثارة في الموقف الآني ، والتي لا يتطلب مستواها التفكير بذلك في المواقف الطبيعية.

وهذه بحد ذاتها تشكل ثغرات لخروق أمنية ، او مجموعة خروق أمنية.

انتقال الانحياز الى هيكل المؤسسة

ان الانحياز المخل بالامن انتقل بعض منه الى هيكل المؤسسة الامنية والعسكرية المسؤولتان عن تنفيذ اوامر السياسة لضبط الامن ، فقلص من مساحة المصلحة العامة في عقول البعض من المنفذين ، وجعل البعض من العسكريين ورجال الامن يتأرجحون بين التأييد المطلق والرفض المطلق ، بغياب الوسط العقلاني ، غير مكترثين بمعايير المهنة ، وقيمها الضابطة ، التي تحتم بقائهم في الوسط المحايد. واصاب البعض بنرجسية النظرة الى الذات ، فباتوا يحسون انهم الاصلح والانسب من الاخرين السائرين معهم في الطريق الى المصلحة العامة. انها تناقضات ، بسببها وعوامل اخرى ، فقد من يقاتل في الساحة الداخلية شرطيا كان ام جنديا فرصة المساندة الشعبية ، وفقد الدعم الطبي الطارئ في حال التعرض الى اصابة تحتاج الى تطبيب سريع ، وفقد ايضا الاسناد النفسي اللازم لتقوية الصمود حتى الوصول المفترض للتعزيزات القتالية او الطبية. وبسببها حصل العكس من المفروض حصوله وطنيا ، اذ سَهلً البعض أثناء التناحر الطائفي تسلل ارهابيين الى ساحة المعركة ، وسهل خروجهم منها بالوقت الحرج. تستر البعض على مجرمين ، وقدم البعض اسناد ميداني في القتال. اعاق البعض وصول التعزيزات والدعم الاداري ، وشوش البعض الآخر على القادة والمنتسبين اعلاميا. بقي قسم غير قليل من الجمهور في وضع

الفرجة على الحياد ، واذا ما حصل الخرق الامني قريبا منهم ، ينتظرون تطورات الموقف ، وسنوح الفرص الملائمة لزيادة الكسب ، وتقليل الخسارة ، ومن ثم التوجه صوب الاتجاه الذي يقربهم من الحكومة المعنية بالامن او يبعدهم عنها.

مصاعب التعامل مع الجمهور المتارجح

إن الموقف الشعبي وتأرجحه طوال السنوات التي اعقبت التغيير ، خاصة في ذروة الازمة بين الاعوام ٢٠٠٥ — ٢٠٠٨ أثر سلبا على مستوى الاداء القتالي في الميدان ، وعلى الوضع النفسي للمقاتل في الساحة ، وموقفه من المعركة ذاتها. حتى واجه بعض المنتسبين الشيعة حيرة وتردد في قتال مليشيات شيعية ، ونفس الشيئ بالنسبة الى بعض المنتسبين السنة في مناطق سكناهم ، وبذا فقدت المؤسسة العسكرية "بسبب مواقف انحياز البعض من منتسبيها" تأييد ومشاركة المواطنين في الحي والمنطقة طرفا في القتال والخطط الأمنية. وفقدت الحكومة مجالات تأييد شعبية لازمة لدعم مواقفها ومشاريعها لبسط الامن بقوة السلاح التي يحتاج نجاحها اعلى درجات التأييد شعبيا. وعلى هذا يمكن التأشير الى ان المؤسستين العسكرية والامنية ، واجهتا ومازالتا تواجه مصاعب جدية في التعامل مع الجمهور القريب من المطلوب قتالهم ، زاد هذه المواجهة تقييدا ، ضعف التفريق والفرز اللازم بين الارهابي والمواطن العادي. وانعدام الجهد الاستخباري على المستوى التعبوي ، وكذلك النفسي المعني بالتحصين ، وتعزيز الحيادية المهنية ، الداعم للمعنويات. واضطراب العلاقة مع الجمهور القريب من ساحة المعركة وفي العمق خارجها بعد أن تأثر البعض من العسكر في الميدان بالدعاية المشبوهة وباعمال الحرب النفسية المثيرة بالضد من جمهور الطائفة والمنطقة ، وتأثر الجمهور بذات الدعاية المبالغ فيها عن انحياز الجندي في قتاله داخل محيط الطائفة. ولهذا أبتعد الطرفان بعضهما عن البعض ، أو بالمعنى الأدق خسر الجندي ورجل الامن ، تعاون الجمهور سواء في حياديته أو في إمكانية الدلالة على مصدر الخطر. وخسر الجمهور إنسانية الجندي في التعامل مع ابناء قومه في ظروفهم الصعبة. وغيرها أمور كثيرة ، كان يمكن أن تقوم بها الدوائر الفنية ،

والخدمية إلى الجندي والجمهور في آن معا ، يوحي غيابها بوجود حاجز نفسي حاد بين الجندي الذي يقاتل في الأمام وبين قياداته العليا من جهة ، وبينه وبين مجتمعه الكبير من جهة أخرى ، الأمر الذي أضعف أداءه في تنفيذ الخطط ، وأخل بوضعه المعنوي والنفسي في غالب الأحيان.

الحرب النفسية في ساحة القتال الداخلية

كانت الحرب بمفهومها العسكري التقليدي إحدى أهم الوسائل المتاحة لفض الصراعات القائمة وفرض الإرادات ، حتى وقت قريب تدخلت فيه بعض المتغيرات أثرت على اتجاهات السياسة في الاعتماد المطلق على الحرب المباشرة أو الصدام المسلح كعامل فاعل لتأمين غاياتها[١٤] ، ومن أهم تلك المتغيرات.

١. ظهور أسلحة الدمار الشامل لدى العديد من الدول أدخل العالم حقبة الإستراتيجيات الشاملة بشكل أصبحت فيه احتمالات الحرب التقليدية الشاملة كوسيلة من وسائل فض الصراع قليلة الاحتمال ، إلا في حدود ضيقة يتفوق فيها طرف من الناحية العسكرية ، والاقتصادية على الطرف الآخر بشكل مطلق ، لأن الاستخدام الشامل لتلك الأسلحة لا يسمح بخروج منتصرين في حرب سيحل الدمار بجميع أطرافها.

٢. على الرغم من مقدرة الجيوش الحديثة ، وضخامة الأسلحة التي بحوزتها وقدرتها على التحشد ، والإسناد الإداري فإنها أصبحت شبه عاجزة لوحدها على تحقيق الحسم العسكري بشكله الاعتيادي ، رغم تفوقها على خصم أصبح ، ونتيجة للتطور يتمتع بفرص جيدة للمناورة ، وإمكانات عالية في استجلاب الدعم ، والإسناد ، وهي فرص زيدتْ من القدرة على التحرك والمقاومة ، ولنا في التاريخ الحديث أمثلة ليست قليلة منها على سبيل المثال.

أ. فشل الأمريكان في حربهم مع الفيتناميين.

ب. إخفاق السوفيت في معاركهم مع الأفغان.

ج. عجز الإسرائيليين على تطويع الفلسطينيين.

د. تأخر الحلفاء عن بسط الأمن ، والسيطرة في العراق.

٣. التطور الكبير الذي طرأ على وسائل الاتصال ، ونقل المعلومات بينها الفضائيات والانترنت جعل عالم اليوم صغيراً للحد الذي يستطيع فيه المرء أن يرى ويتابع أحداثاً تقع في مختلف أنحائه لحظة وقوعها ، وهو جالس في بيته ، مما جعل هذه الوسائل ذات تأثير كبير على تشكيل الآراء ، والاتجاهات ، والأفكار ، والقناعات التي يمكن استثمارها في التأثير المطلوب ، وبأقل ما يمكن من الخسائر بالمقارنة مع استخدام القوة عسكريا[١٥].

إن المتغيرات أعلاه أثرت كثيرا على توجهات القوى المتنفذة في العالم بمسائل التعامل مع الغير ، ودفعتها إلى التفكير بوسائل أخرى قادرة على إحداث فعل التأثير على تشكيل الآراء والقناعات المناسبة ، وتكوين الاستجابات المطلوبة ، فكانت الحرب النفسية التي بدأت بمحاولات للتعامل مع الجانب المعنوي في أربعينات القرن الماضي "العشرين" ، ثم تطورت في خمسيناته إلى الاستخدام المخطط للإعلام الموجه في تحقيق أهداف السياسة ، ومن بعدها في الربع الاخير منه استخدام معطيات علم النفس التطبيقية في تحليل وإدارة الصراع.

المعنويات وسط الحرب النفسية

المعنويات حالة نفسية غير مستقرة ، تتاثر سريعا بالمتغيرات البيئية الخارجية المحيطة بالمقاتل ذات الصلة بطبيعة وتطورات المعركة ، واسلوب القيادة ، والشؤون الادارية ، وغيرها ، وبما موجود في بيئته الداخلية من خصائص نفسية[١٦] ، وهي بالتالي اكثر مبادء الحرب تأثرا بالعمليات النفسية ، من نواح عدة بينها:

١. التأثر بالمحيط. المعنويات مشاعر تتاثر سريعا بالمحيط ، ومحيطها حرب داخلية صعبة ، تحتاج مقاتل يتمتع بكم من الاتزان والانضباط النفسي ، والى قدر من القناعة المقبولة بالنوايا والأهداف. ومحيطها ايضا ظروف ومتغيرات سياسية اجتماعية ، كانت بين الاعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ ، ليست في صالح المقاتل ولا الحكومة

التي تدير القتال ، بعد ان اوجدت تلك المتغيرات للعدو القادم من خارج الحدود ، ملاذات آمنة بين صفوف بعض المواطنين المؤمنين بافكاره او الخائفين من وجوده ، ووفرت له في احيان ليست قليلة دعما اداريا وفنيا واستخباريا ، ضاعف من كم المعاناة المخلة بمعنويات العسكر ورجال الامن المقاتلين في الشارع. سهل استغلالها نفسيا لتوسيع حالة الترقب والقلق ، والشعور بعدم الامان ، على المستوى الشعبي العام ، والدفع باتجاه زيادة التوتر وتقليل المعنويات وتخريب القناعات القتالية على المستوى العسكري الميداني.

٢. شدة الضغوط. إن المقاتلين في حرب داخلية مع قوى ارهاب دولية يواجهون في المعتاد مواقف صعبة ، وحالات نفسية مثيرة ، تشكل ضغوط عليهم شديدة الوطئة. ضغوط جعلت غالبية المقاتلين يعيشون طوال فترة القتال الحرجة ، لتسع سنوات بشعور قوامه تهديد لوجودهم ناجم عن طبيعة عملهم ، وبمعنى أدق ان العمل العسكري الامني القتالي ، وعلى الرغم من رفعته الوطنية غير المشكوك فيها ، وقيمته الاعتبارية العالية في الموروث الثقافي العراقي ، اصبح حصوله في تلك الاعوام مصدر تهديد لمن يؤديه فردا او جماعة ومما يخل بالمعنويات ، لانهم كعسكريين أُستُهدافوا عمدا من قبل الارهابيين في بيوتهم وان كانوا بعيداً عن الساحة ، وفي محال اقامتهم وان كانوا في اجازات ، وفي ثكناتهم ، واماكن واجباتهم. علما ان العيش تحت ضغوط التهديد والخطر كما هو معروف ، عادة ما يعرض المعنيين اي اللذين يعيشون ظروفه الى الاصابة النفسية بعقابيل تحت الشدة* ، التي تؤدي حتما الى التأثير السلبي على مستوى الاداء ، وهبوط حاد

---

* عقابيل تحت الشدة (P T S D) Post traumatic disorder نوع من انواع الاضطراب النفسي، يصيب الفرد والجماعة التي تتعرض بشكل شديد ومفاجي أو مستمر لضغوط بيئية سواء كانت قتالية او كوارث طبيعية او احداث عابرة، من بين أعراضه الشائعة، الشعور بالنحول العام والتعب شبه المستمر، والأحلام غير المريحة والكوابيس المزعجة، وسرعة الانفعال، وبطئ الاستجابة، وأحيانا الاكتئاب.

بالمعنويات ، وابتعاد عن الالتزام بقواعد القتال.

انها بيئة كانت مثالية لتحرك الحرب النفسية ، التي كانت وطوال الاعوام التي اعقبت التغيير ، ترسم اهدافها ، وتحدد وسائلها بحرية تامة دون اي جهد مضاد لها ، فكان لها تأثير ملموس على كافة المستويات ، بينها المعنويات[١٧].

الاهداف الرئيسية للحرب النفسية في ساحة القتال

ان الحرب النفسية التي نشطت في ساحة القتال الداخلي ، استهدفت اولا معنويات المقاتلين ، لانها المحرك الاساسي لادائهم القتالي ، والعامل الاهم في تحديد مستويات تحملهم لاعباء القتال ، ووضعت معها اهداف اخرى على المستويين العملياتي ، والاستراتيجي ذو الصلة بالعمليات من اهمها:

١. العزل النفسي. ان الحرب النفسية التي لم تتوقف انشطتها عند حد معين ، حاولت باستمرار تكوين عزل نفسي ، بين المواطن ، والعسكر ، وبين العسكر ، ومجتمعهم ، وبين القائد الأعلى ، وباقي المنتسبين. اهداف متعددة كان من بينها الاخير ، هو الاكثر وضوحا. اذ ان هناك ومنذ ما يقارب السبع سنوات ، تركيز اعلامي وسياسي في محاولات مستمرة لتحميل القائد العام للقوات المسلحة العراقية ، مسؤولية الخلل الامني الذي يحصل في المعتاد بحرب خروق امنية متواصلة ، ومحاولة توجيه الاتهام المباشر له بالتفرد بالقرار الامني. وكأن جهات الاتهام لا تعي طبيعة القرارات العسكرية والامنية التي لا تتحمل التدخل من خارج المنظومة العسكرية. ولا تفهم سياقات القيادة والسيطرة.

ان اتهاماتها المباشرة هذه وباقي انواع الاتهامات غير المباشرة ، سعى واضح المعالم لعزل القائد العام عن سلسلة القيادة والسيطرة التي تمتد منه كأعلى سلطة قرار عسكري الى آخر آمر في سلسلة المراجع العسكرية. عزل نفسي أريد له تحقيق الآتي:

أ. زرع الشك في نفس المقاتل ، بالاوامر الصادرة له من أعلى مرجع عسكري.

ب. التقلل من دافعية المقاتل لتنفيذ اوامر القتال الصادرة له.

ج. محاولة دفع المقاتل الى الصف المضاد للحكومة والدولة في آن معا.

د. التفرد بالقائد العام كهدف نفسي ، يسهل في حال تحقيق فكرة عزله ، التقليل من شعبيته ، والتأثير سلبا على علاقته بالعسكر الذي يقاتلون تحت امرته.

ان العزل النفسي الذي تسعى الحرب النفسية تحقيقه ، يمتد من ساحة العسكر الى ساحة السياسة التي تؤثر في الموقف القتالي العام ، اذ تحاول جاهدة الى عزل العراق عن محيطه العربي والاقليمي ، وتزرع من خلال عملية العزل هذه أعداء للعراق ، يقفون بالضد من مشاريعه في بسط الامن والاستقرار ، يقدمون الدعم لجهات الارهاب. يعيقون من خطوات النهوض واعادة البناء.

٢. اثارة الحساسية القتالية. لقد دخلت الطائفية والعنصرية القومية ، طرفا مؤثرا في مشاعر واتجاهات البعض من المقاتلين في ساحة الحرب الداخلية العراقية ، فاثار دخولها قدرا من الحساسية القتالية التي ينعكس وجودها سلبا على الاداء. فالقتال وسط منطقة كردية مثلا ، فيه تحسس قومي بالنسبة للمقاتلين من غير الاكراد مثل العرب والتركمان ، والقتال في منطقة الشمال العراقي العربي فيه تحسس للمقاتلين العرب من أهل الجنوب ، والعكس وارد في حال القتال بمناطق جنوبية بالنسبة الى المقاتلين من أهل الشمال. تحسسات وان لم تكن واضحة ، ولا يتطرق لها المقاتلون في العلن ، لكنها موجودة في قعر النفوس بمقادير متباينة ، وضعتها الحرب النفسية المعادية بالاعتبار عامل للتأثير على الاداء القتالي من جانبين:

المعنوي. اذ ينعكس اي مقدار من التحسس على المعنويات التي تؤثر بدورها سلبا على الاداء.

استثارة مشاعر الضد من الحكومة. ان وجود التحسس يضع مشاعر البعض في الصف المضاد للحكومة التي تشرف وتقود القتال ، يمكن ان يتسع تأثيره السلبي ليشمل المجتمع "العراقي" الذي يحدث فيه القتال. وكذلك الرأي العام العربي والاقليمي القريب من العراق والمؤثر في خطى القتال وفي البناء الديمقراطي.

ان التحسس هدف نفسي ، تيسرت أدوات وسعه بسهولة ، حيث الفضائيات

المتعـددة ، ومواقـع التواصـل الاجتمـاعي المنتشـرة ، والاذاعـات المحليـة المختلفـة ، والصحف الورقية والالكترونية الغزيـرة ، المسيطرة على اهتمامات وتوجهات الناس ، بمختلف أعمارهم واتجاهاتهم. بعد أن جعلتهم:

أ. متلقين للاشاعات ، والشكوك ، والاراء في جميع الاوقات.

ب. مبالغين وناقلي مبالغات وتهويل عن قوة عدوهم ، وعن أساليب قتاله.

ج. مرددي عبارات دينية واجتماعية ، تسحب المجتمع العسكري المستهدف من حالة الانتباه إلى حالة الترقب ، وربما التردد في القتال ، وتنفيذ المهام.

د. آخذين من الاعلام مصدرا لمعلوماتهم ، ومجالا يبنون عليه استنتاجاتهم.

بعض الامثلة من الواقع القريب

ان مسـالة التلقـي المجـرد ، وترديـد الاشـاعات ، والمبالغـة ، ذات الصـلة بالقتـال الداخلي ، ومقادير تأثيرها على المتلقين من العسكريين المقاتلين والجمهور الداعم لهـم في سـاحة القتـال ، لا يمكـن الاختـلاف عليهـا. يوجـد عنـها عشـرات الأمثلـة الواقعيـة القريبـة ، بينـها مـا جـرى في القتـال الـداخلي بطـرابلس العاصـمة الليبيـة في آب ٢٠١١ المحصنة عسكريا من قوات النخبة الخاصة للقذافي ، والتي سـقطت قبـل وصـول الثـوار الي ساحتها فعليا ، بتأثير الاعلام الفضائي الذي قادته فضائية عربيـة معروفـة ، اقامت مجسـمات لباب العزيزيـة ، المقـر الرئيسـي للقـذافي في سـتوديوهاتها بالدولـة الخليجيـة التي تبث منها ، وبدأت تصيغ الاخبار ، وتفبرك اللقطات التي تؤكد دخول الثوار الى باب العزيزية ، فتسببت في اثارة رعب بين المدافعين عن القـذافي ، دفع بعضـهم الى الانسحاب قبل تحقيق التمـاس بعدوهم. ودفع الجمهـور الـذي بقـي مترقبـا لان يحسـم موقفه ، ويدخل طرفا الى جانب الثوار ، فرجح كفتـهم الـتي اسـقطت طـرابلس قبـل أوانها. ودفعت القذافي وابناؤه الى الهـرب قبـل اسـتنفاذ وسـائلهم الـتي اعـدوها للـدفاع. وقبلـه حصـل في العـراق ، خـلال الحـرب الخليجيـة الثالثـة "التغـيير" ، وان كـان مختلف بعض الشيء عن هذا الذي حصل في ليبيا ، اذ توجهت مئات الفضائيات العربية والعالمية لنقل الوقائع من طرف المهاجم المتفوق ، فكانـت هنـاك صـور ولقطـات

ومقابلات ، اثارت القلق بين المدافعين ، وحسمت موقفهم بترك الساحة ، وحشدت رأي عام شعبي لصالح الحرب ، حتى وجد صدام نفسه في آخر المطاف ، وحيدا في ساحة معركة يسيطر عليها الحلفاء ، وينسحب منها العسكر المدافع كيفيا ، ويترقب خلالها الشعب ، النهاية المحتومة لدكتاتور تأملوا رحيله. ومثله حصل في سوريا خلال هذه الفترة الزمنية ، وبالتحديد في تموز ٢٠١٢ ، اذ بثت فضائيات عربية معروفة بانحيازها ضد الحكومة السورية ، بعض اللقطات الخاصة باعمال عنف وتفجير ، على انها حصلت في مناطق سورية ، يبين التدقيق في اماكنها والمتضررين من حصولها ، ان بعضها مأخوذ عن أحداث سبق وان حصلت في العراق ، تمت فبركتها ضمن لقطات أخرى على انها سورية.

٣. اثارة قلق المجهول. ان تلك الاعمال والاهداف التي سعت لها الحرب النفسية المعادية للعراق من بداية القتال الفعلي بالضد من الارهاب عام ٢٠٠٤ وحتى وقتنا الراهن "٢٠١٢" ، اريد منها تعمم الشعور بقلق المجهول بين المقاتلين ، وقد حققت بعض الشيء من اهدافها بدايةً ، حيث الدفع غير المباشر لبعض المقاتلين باتجاه التردد والحيرة ، ساعدتها عوامل داخلية بينها شحة المعلومات التي يفترض ان يغذى بها المقاتلون في الميدان. وغياب التوجيه النفسي المعنوي الذي يفترض ان يحصل عليه المقاتلون قبل وبعد المعارك التي يخوضونها. عوامل كونت في بعض الاحيان احساس بعدم معرفة ما يجري "مجهول" ، وعدم القدرة على رصد المتغيرات المتداخلة ، في أمور القتال بالشارع والمحلة والمنطقة ، بمستوى فسح المجال لعقل المقاتل غير المدعوم نفسيا ، لأنْ يضفي للأشياء المجهولة بينها ما يتعلق بالعدو مواصفات أكثر من طبيعته ، أي يضخم من وجوده ، ويضاعف شدة تأثيره ، ويكثر من عدده[١٨] ، زاد الامر سوءا ، استخدامها من قبل البعض من الآمرين المباشرين لتبرير التقصر احيانا ، وإعلاء الشأن الذاتي طمعا في التحصيل أحيانا أخرى. استخدام كان في الحالتين سببا لاثارة القلق ، وزيادة شدة الخوف المؤثر سلبا على الاداء.

ان التضخيم على اساس المجهول ، خطأ وقع في فخه آمرين ومقاتلين ، رافقه أحيانا استهزاء من قبل بعضهم او تقليل منهم لشأن العدو المقابل لهم في ساحة القتال ، أي اعطاء او تكوين صور تقل عن الواقع الفعلي. وهي وإن كانت حالات تعد قليلة بالمقارنة مع توجهات المبالغة ، فانها حدثت احيانا من باب التباهي ، او كنتيجة للتعب ، والإرهاق اللذان اصابا بعض المقاتلين بقدر من الكسل ، دفعهم الى التقليل من شأن العدو ، حتى لا يجهدوا انفسهم للقيام بعمل ضده.

٤. تحييد الجمهور المحلي. للجمهور الموجود في ساحة القتال مواقف من القتال ، ومن الدولة والحكومة ، وهي على وجه العموم مواقف غير محسومة بالمطلق الى صالح الحكومة التي يجري القتال في ظل ادارتها ، وضع في احيان ليست قليلة ، قسم من الجمهور في موقف صعب فيه الفرز بينهم ، وبين الاعداء المسلحين في محيطهم ، بعد أن ساعد بعض منهم في تحقيق اعمال مثل أستخدام الطفل وسيطا لنقل رسائلهم. والمرأة وسيلة لنقل عتادهم. والشيخ داعية لاعمالهم. شخوصٌ من بين هذا الجمهور ، أدت افعال مخلة وطنيا ، في ظروف معركة تدور وسطهم ، حاولت وسائل الحرب النفسية توفير كل السبل ، لتوسيعها ، أي ابعاد الجمهور في ساحة المعركة من ان يتفاعل مع المقاتل. وأكثر من هذا ارادته ان يكون سلبيا ، معوقا لعمليات القتال ، أو على اقل تقدير ، محايد بين المقاتل وعدوه. هدف وان ضعفت قوة دفعه بعد عام ٢٠٠٨ لكن قوى الحرب النفسية ارادت بوضعه هدفا على قائمتها ، دفع المقاتلين باتجاه المزيد من الشد العصبي. ومضاعفة توترهم النفسي. وتبديد طاقتهم النفسية. واضعاف معنوياتهم. ومن ثم الدفع باتجاه تدني مستويات أدائهم.

٥. تقليل الدعم المركزي للجندي في الميدان. ان الحكومة التي تقاتل على اكثر من جبهة ، لا يمكن ان تنجح في جميعها ، ولا يمكن ان تفي بالالتزامات المطلوبة لجميعها ايضا ، ثم ان قيادتها للقتال بالضد من ارهاب دولي ، وضعها في المعتاد بمواقف لا تنظر منها الى امور تعتقدها بسيطة مثل وضع الجندي ومشاكله في ساحة

القتال ، وضرورات دعمه ، واكبار شأنه ، وادامة معنوياته. واقع أدرك حصوله القادة والامرين في الميدان ، فساروا على نهجه ، لم يخصصوا هم ايضا أي جهدا لهذا الغرض. وكأن قسم منهم تقمص شخصية الاعلى. مما جعل المقاتل في نهاية المطاف:

أ. يشعر باستمرار الاهمال ، وعدم تقدير الدولة لعمله الذي يصنف أعلى الاعمال الوطنية منزلة.

ب. الاحساس بالعزلة ، عن جسم الدولة التي يفترض ان توفر له الحضن الدافئ ، مثلما يوفر لها ولابنائها الحض الآمن.

ج. تكويبن اتجاهات ، خالية من معالم التضحية من اجل الوطن والدولة.

ان هذا الواقع الذي حاولت وما زالت تحاول اجهزة الحرب النفسية المعادية اختراقه ، لتكوين فجوة بين المقاتل والدولة. ساعدت عوامل أخرى على تحقيق بعض من توجهاته بينها عدم تخصيص جهد للترفيه الاجتماعي عن العسكري المقاتل من قبل قياداته الميدانية ، خلال فترة القتال خاصة بعد التأثر بموجة التدين السياسي ، ومحاولة بعض الآمرين الميدانيين دون توجيه من الدولة ، بإستبدال وسائل الترفيه ببعض الطقوس ، والممارسات الدينية التي لم تبق للمقاتل سوى الإجازة التي لم يجد فيها من الاختلاف ، بين أجواء المعركة التي يخوضها ، وظروف المنطقة التي يعيشها. يمكن ان تنعش معنوياته ، وتعيد له أنشطته النفسية اللازمة لمواصلة القتال.

٦. زيادة حدة التناقض الوجداني لدى المقاتلين. ان الحاجة الى الجهد المعنوي ، لا تتعلق بوجود عدو قاس في تعامله ، غير واضح في تحركه فقط ، ولا بحصول ضغوط القتال النفسية فحسب ، بل ومنها ، مع وجود خاصية التضاد او التناقض في الادوار بالنسبة الى المهام التي تنفذ في حروب الداخل ، وكذلك في مقاتلة الارهاب ، اي ان المقاتل واثناء تنفيذه المهام يقع احيانا في تناقض "صراع" وجداني بين اتجاهين او اكثر ، فهو في الوقت الذي يشعر فيه ، بحتمية قتل العدو وتدميره ، يحس ضرورة السيطرة على الذات "ضبط النفس" لتفادي عشوائية الرمي. وفي

طريقه لتنفيذ امر قتالي يلزمه باستخدام كل الاسلحة المتيسرة ، لاسكات مصادر نيران العدو في المواجهة ، يرى وجوب التقيد بالمحافظة على سلامة المباني والبيوت والمحال التجارية وارواح المدنيين واملاكهم ، التي تقع في طريق النيران. وغيرها أمثلة عديدة فيها التضاد ، والتناقض ملموس. ومع ذلك فإن أكثر أنواعها تأثيرا من الناحية النفسية على المقاتلين في ساحة المعركة الداخلية ، ذلك التناقض العاطفي لبعض المواقف القتالية. حيث القسوة المفرطة مقابل الرحمة الرؤوفة. مثال عليها بسيط اذ يصدف ان يواجه جنود في حضيرة مشاة ، ارهابي يتحصن في بيت ، ولحظة اقتحامه ، لا يعرفون العلاقة الحقيقية له باهل ذلك البيت. ويصدف ان يَقتل الارهابي بعضهم فتزداد عدائيتهم اليه ، عندها ستتغير اساليبهم في التعامل معه باتجاه المزيد من القسوة ، وعندما يدخلون البيت ، وهم في اعلى درجات الانفعال قد يَرَوْن شيخا مسنا يجلس جانبا ، او شابا مراهقا يقف في احد الاركان القريبة ، وهم في اعلى درجات الانفعال والعدوانية. موقف قتالي يدخلهم في دوامة التناقض الوجداني ، الذي يتطلب اعلى درجات الانضباط ، وسرعة اتخاذ قرار. فالرجل المسن على سبيل المثال قد يكون ابا للارهابي ويقوم بالتدخل للانتقام من مقتل ابنه ، فيتطلب الموقف قتله قبل قيامه بقتل افراد الحضيرة. وقد يكون من أهل البيت أو رهينة وضعت هكذا تحت التهديد من قبل الارهابيين ، فيتطلب الامر التدخل سريعا لانقاذه. وعلى نفس المنوال فان الشاب المراهق قد يكون انتحاريا ، ينتظر دخول منتسبي الحضيرة ، ليفجر نفسه وسطهم ، فتقتضي الضرورة انهاؤه ، او العكس من ذلك تماما ، انه قد وُضع من قبل الارهابي ، كدرع بشري يؤخر الحضيرة في هجومها ، فيتحتم ابعاده بسلام. انها عدة احتمالات ، تاتي على شكل افكار فيها الكثير من التناقض ، الذي يتطلب عمليا:

آ. سرعة رد فعل قصوى ، وتأني بأكبر مقدار.

ب. قسوة شديدة ، ورحمة بأعلى صورها الحميدة.

ج. غضب عارم ، واتزان بمنتهى الهدوء.

ان التناقض الوجداني ، مسالة خطرة اذا ما وصلت شدتها الى مستوى تعيق المقاتل من ان يقدم على خطوة لاحقة في القتال ، او ان تجعله ، يتوقف ولو للحظة عن مواصلة القتال ، يمكن ان يستغلها خصمه في الرد عليه وقتله او التخلص من مواجهته بالهروب وتجنب القتال في موقف خاسر. وهذا هدف من بين الاهداف التي سعت الحرب النفسية تأمينها في اجواء القتال الدائر بالضد من الارهاب.

بعض من الآثار الجانبية للحرب النفسية

ان الجوانب النفسية ، والمعنوية التي لم يعرها احد اي اهتمام ، كانت من بين المعوقات غير المباشرة أمام التنفيذ الصحيح لمهام القتال للاغراض الامنية ، لان الضعف المعنوي الذي تخطط له الحرب النفسية ، يؤثر في المعتاد على الأداء والدافعية في القتال. وعلى إمكانية الصمود في المواجهة مع الخصم. وكذلك على سرعة الحسم التي تكون الحكومة ، ومؤسستها العسكرية والامنية أحوج إلى تحقيقها في صراع داخلي مطلوب السيطرة عليه ، والحيلولة دون إتساعه. إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار وجود ثغرات عديدة نفذت منها احيانا ، أجهزة ووسائل الحرب النفسية ، في استهدافها معنويات المنتسبين وادائهم القتالي ، بينها:

١. ظروف اعادة تشكيل القوات المسلحة التي تميزت بصعوبات تسليحية وتجهيزية ادارية وسياسية ، لم تسمح بتكوين جاهزية قتالية خلال سنيها الاولى ، كافية لتأمين الحسم السريع في ميدان القتال.
٢. المجتمع العراقي الذي حصلت في محيطه الخروقات الامنية لتسع سنين ، تميز بسبب حصولها ، وطول فترة الحصول بجمهور قلق نفسيا ، وعسكر مشحون انفعاليا ، الأمر الذي اضفى معالم توتر بين الجميع وطوال الوقت ، بمقادير اضعفت الطاقة النفسية ، ووضعت عراقيل امام تعاون الجمهور مع عسكره بالمستوى الذي يفترض ان يكون.
٣. مشاعر ذنب تحصل أحيانا ، بسبب الإصابات الجانبية للمدنيين في موقع القتال. او

بسبب التقصير غير المتعمد لحماية المدنيين من حصول الاصابات، قرب الاحساس بها بعض المقاتلين من حالة الوهن القتالي، والتشكي، كونت وضعا نفسيا غير مستقرا.

التعامل مع الواقع النفسي

إن المسح العام لمفردات العمل النفسي واتجاهات الحرب النفسية القائمة بالضد من العراق وقواته المسلحة، تبين أن هناك حربا نفسية مستمرة باتجاه العراق. وتبين عدم وجود جهود بالضد من اعمالها القائمة. وعلى هذا يكون التعامل الصحيح مع حصولها، يتاسس أولا على ضرورة إيجاد تنظيم تخصصي فعال يجمع بين المختصين، والأكاديميين يأخذ على عاتقه واجب:

١. رصد، وتحديد اتجاهات الحرب النفسية المعادية.

٢. العمل على مقاومتها.

٣. تقديم المشورة لأجهزة الدولة، ومسؤوليها في مجال هم فيه أدوات لمقاومة الحرب النفسية المعادية.

٤. تنفذ القوات المسلحة أعمالا لمكافحة الإرهاب، وهي من بين الأهداف الرئيسية له، ومعنويات منتسبيها، ومستوى أدائهم، ومحاولات نشر الفساد بينهم، وتحوير ولائهم هي من بين تلك الأهداف، وعلى هذا الأساس يصبح من الضروري وجود تنظم نفسي في هذه المؤسسة، تتحدد واجباته الرئيسية بالآتي.

أ. رصد ومتابعة العمل النفسي المعادي في الجيش، والعمل على تقليل آثاره القريبة، والبعيدة على وفق خطط للتحصين.

ب. المساهمة في البناء النفسي للمنتسبين في الظروف الاعتيادية، وتقديم المشورة اللازمة في تحسين أدائهم.

ج. رفع معنويات المقاتلين في الميدان.

د. دراسة ومتابعة المشاكل النفسية للمنتسبين في ظروف التوتر، وأثناء القتال.

هـ. عمل خطط الحرب النفسية المضادة ، وتنفيذها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية في الجيش والدولة.

إن غياب الجهد النفسي في المؤسسة العسكرية والامنية ، وضع المقاتلين في ساحة المعركة الداخلية المثيرة بمواجهة سيل من الأهداف المتتالية للحرب النفسية المعادية ، قادتها فضائيات ووسائل إعلام ، حصلت على مكان واسع في الذاكرة العراقية ، وعلى سعة إنتشار لا يمكن الحيلولة دون تأثيرها إلا بالتحصين ، والتأهيل ، والتهيئة النفسية المسبقة. وهي بوجه العموم مواجهة غير متكافئة ، خسر فيها المقاتل العراقي في السني الاولى من القتال جانبا من قدراته "النفسية" قبل بدء المعارك ، وستتكرر احتمالات الخسارة ، اذا ما استمر التقصير بمعرفة العوامل النفسية المؤثرة على الأداء ، والدافعية من جهة ، وغياب الجهد المفروض لمناقشة اهداف الحرب النفسية المعادية من جهة اخرى.

تقييدات إنتاج القرار الامني

يحتاج قرار القتال الامني الى تفويض قانوني لأصداره ، وإلى قيادة وهيئات ركن ، تمتلك الصلاحية والمرونة والقدرة على التحرك المناسب لتطبيقه ، وقادة يتحملون مسؤولية التهيئة اللازمة للتطبيق ، ومقاتلين قادرين ومستعدين للتنفيذ ، وبيئة سياسية داعمة لسلطة اصداره. في جانبه الاول اي القانوني لم يحصل ان جابهت الحكومة أية معوقات أو صعوبات في حصولها على تفويض قانوني ، لقتال المجموعات المسلحة والإرهابية ، التي تحارب في الشارع الداخلي ، ضد المجتمع والدولة على الرغم من انها اي الحكومة تواجه بين الحين والآخر ، نداءات بالضد من توجهاتها ، تأتي من بعض الجهات السياسية ، لكنها نداءات عادة ما تكون مسيسة أو مغلفة ، لان اي جهة سياسية لا تستطيع المجازفة بسمعتها الشعبية في الوقوف علنا بالضد ، من قتال مشبوه طرفه القاعدة. من هذا يمكن القول ان لا مشكلة في الحصول على تفويض ، والمشكلة الحقيقية من الناحيه العمليه في الجوانب الأخرى

من سلسلة تنفيذ القرار ، تتعلق غالبيتها بالآتي:

١. البيئة السياسية. هناك تشكيلة حكومية تنتج القرار ، وهناك قيادة عسكرية عليا "القيادة العامة للقوات المسلحة" تنفذ القرار بعد الحصول على التفويض. والمشكلة في هذا الجانب تتمثل في البيئة السياسية ، التي تقف بين الحين والاخر لتقييد تحرك القائد العام للقوات المسلحة ، اللازم لتطبيق قرار القتال ، وتسهيل تنفيذه عمليا ، إذ إنه وفي كثير من الاحيان ، لا يستطيع ببساطة ، تغيير وزير أو مسئول أمني أو عسكري ، عند الاقتناع بفشله على المستوى الفني او الاداري او النمي ، وان حاول الاقصاء والتغيير وايجاد البديل ، تثار حول الموضوع زوبعة ، لا اساس منطقي لغالبية جوانبها المثارة. فعلى سبيل المثال ، سبق وان أتهم أمين عام وزارة الدفاع عام ٢٠٠٥ بالفساد الإداري ، وصدر أمر قضائي بإلقاء القبض عليه ، فترك منصبه وغادر إلى كردستان ، ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٢ لم يستطع القائد العام تعيين بديل عنه ، ولم يرشح وزير الدفاع أحد ليشغل المنصب ، وتم الاكتفاء بتكليف ضابط ليقوم بمهامه بالوكالة لاسباب سياسية. هذه ليست الحالة الوحيدة ، فقادة الفرق ، نسبوا لمناصبهم بالوكالة ايضا ، لان الدستور العراقي ، يلزم بالتصويت عليهم برلمانيا ، وتدعي الحكومة على لسان رئيس مجلس وزرائها بداية عام ٢٠١٢ وابان أزمة سحب الثقة عنها ، انها قد ارسلت الى البرلمان اسماء القادة اكثر من مرة ، ولم يجري التصويت على اي منهم ، وعاودت مطالبته التصويت على اسماء أخرى ، مرة أخرى في تموز ٢٠١٢ ، ولم يستجب ، مما جعلها تلجأ الى التكليف بالوكالة. حلٌ لابد له ، في ظروف قتال لا يمكن ان يبقى المنصب فيها شاغرا دون بديل. كما لا يستطيع تعيين مسؤول أمني لاي جهاز ينسجم ورؤاه دون توافق الآخرين وموافقتهم ، حتى بقي جهاز المخابرات ، بدون رئيس منذ تقاعد رئيسه السابق عام ٢٠١٠. كذلك يصعب عليه أيضا أن يأمر بمهاجمة منطقة ، قد يسحب المتنفذون فيها تأييدهم للعملية السياسية. كما لا يمكنه تحريك وحدات من والى كردستان ، دون موافقة حكومة الإقليم هناك ، وكذلك قوات متعددة الجنسيات الى

عـام ٢٠١٠. وهنـاك بـنفس الوقـت قيـود عملياتيـة واداريـة ، اثـر وجودهـا سـلبا علـى توجهات التنفيذ الـلازم لأمـر القتـال ، في أكثـر أنـواع القـرارات جديـة ، وحاجـة إلى السرعة والدقة في التنفيذ. بينها عقبات تنظيميـة ، تتعلق بهيئـات الـركن المتعـددة في القيـادة العامـة للقـوات المسـلحة ، الـتي شـكلت حـديثا ، وعليهـا او علـى تشـكيلها وعملـها اشـكالات سياسـية ، دفعـت بعـض الكتـل المشـاركة في الحكـم الى توجيـه الاتهـام ، بـالتفرد في القـرار الامـني والسـيطرة علـى مفاصـل قـراره ، وكأنهـا تريـد دمقرطة القرار العسكري ، وتسييسه الى مستوى افراغه من محتواه الانضباطي.

٢. اشـكالات القيـادة والسـيطرة. اشـكالات القيـادة والسـيطرة ، خاصـة علـى مسـتوى رئاسة الاركان ، التي شـكى رئيسـها مـن سـحب صـلاحياته ، وتشكوا دوائرها منـذ بداية تشكيلها من زحمة الاسكان ، واستمرار الحشـر في غـرف ومكاتـب لا تسـمح بالتفكير والمراجعة ، واحيانا من التهميش. وهذه مشاعر ، اذا ما تم وضعها مع طبيعـة الشخصـية الاداريـة ذات الميـل الى التعامـل مـع السـلطة الاعلـى والاقـوى ، يمكـن الاستنتاج ان الدور القيادي الميداني لرئاسة الاركان ، قد أختلف ، كمـا ان العلاقـة التراتبية بينها ، والقيـادات الميدانية قد أختلفت هي الاخرى في غيـر صـالح الجهـد القتالي المطلوب تأمينه ، بالتعاون والتنسيق بـين جميع المفاصـل القيادية. يضـاف الى هذه القيود قيود اخـرى نفسية ، تتعلق بالخشية أو الخوف مـن أتخاذ القـرار الامـني على مستوى الميدان ، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عوامل مثل:

أ. التـدخلات الـتي تـأتي مـن خـارج المؤسسـة العسـكرية في صـياغة القـرار ، وتنفيـذه ميدانيا في احيان ليست قليلة.

ب. التهديد المباشر ، وغير المباشر الذي يتعرض له البعض من القادة والآمرين.

ج. التنفيذ الفعلي للتهديد ، بالقتـل ، والاغتيـال لضباط برتـب مختلفـة ، خاصـة بـين الاعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧.

بسـببها وعوامـل اخـرى احـس غالبيـة القـادة الميـدانيين ، ان الواحـد مـنهم مكبـل غير قادر على اتخاذ القـرار ، وغيـر قـادر علـى تحمـل مسـؤولية اتخاذه ، وأحيانـا تسـويف

بعض القرارات للتخلص من تبعات التنفيذ ، اذا ما فسره يضر بالطائفة الفلانية أو المجموعة المحددة. وهي قيود ، عادة ما تمتد آثارها عن طريق العدوى ، والتقليد إلى آمري الوحدات والوحدات الفرعية ، وكذلك إلى آمري الحضائر والمفارز ، حتى بات التنفيذ في بعض الاحيان ، فيه قدر من التلكؤ وفي احيان اخرى ، مغلف بغلاف الرياء والكذب والتسويف العمدي.

ان الحسم في ساحة المعركة الامنية الداخلية ، يحتاج إلى السرعة في إصدار القرارات وتبعا لتطورات المعركة ، واقل ما يمكن من القيود ، اذ غالبا وبعد ان يحصل القائد العسكري الاعلى "القائد العام" على التفويض القانوني ، يتجه الى التنفيذ بصلاحيات كاملة ، يخولها له القانون ، تخلوا في المعتاد من العقبات والعراقيل. وهذا لم يحصل في القتال الداخلي الجاري بالعراق ، للتسع سنوات الماضية ، حيث القيود المذكورة وأخرى غيرها ، سياسية وإدارية ونفسية ، لم تكن تسمح بتأمين السرعة المطلوبة للحسم. مما انعكس سلبا على الاداء القتالي وعلى تنفيذ اوامره ، خاصة وان الجندي ورجل الامن لا يمكنهما من الناحية النفسية ، القتال بعيدا عن محيط السياسة ومعتقدات يؤمنون بها ، وأهل يفكرون بهم ، ومشاكل تستثيرهم في الطريق إلى اهدفهم ، ولا يمكنهم أيضا أن يعصبوا أعينهم ويصموا آذانهم عن فضائيات ، وإذاعات تبث السموم النفسية بين مواد يستهويها المتابعون ، وكانت حصيلة عدم عصب العين في عديد من المواقف ، تأثر نفسي معنوي سلبي قلل من الدافعية. واثر سلبا على الأداء. وحرم القادة الميدانيين إمكانية التأثير على الخصم في ساحة المعركة ، باتجاه خلق فرص مناسبة لتقييد حركته ، والتقليل من فاعليته أو تسهيل عملية اعتقاله ، أو قتله.

تعقيدات اتخاذ القرار وتنفيذه

بالعودة إلى ما ورد أعلاه من مفردات واشارات لما يتعلق بالقتال الداخلي ، والى نوع العقبات التي حالت دون النجاح الحاسم للحد من الخروق الامنية ، يمكن التأشير الى ان جذور المشكلة الأمنية في العراق سياسية على مستوى الداخل أكثر

منها جنائية ، أو اجتماعية ، والحل في مجالها يأتي من خلال السياسيين الموجودين في الحكم وخارجه ، الذين وجد البعض منهم نفسه ، وبسبب الحاجة إلى الدعم المالي أداة بيد الغير دول ومنظمات ، وأصبح تحركهم للتهدءة ، والتحريض مرهونا بأهدافها الاستراتيجية. وعلى هذا الأساس أصبح الحل أو نسبة كبيرة منه بيد السياسيين أنفسهم ، وبعكسه ومهما هيأ القائد العام ووزارتي الدفاع والداخلية من مستلومات للقتال ، فان السياسيين المشاركين في الحكم يمكن أن يعيقوا أو يفشلوا تطبيقاتها ، أو يجعلوها عملية عابرة ، مؤقتة بسبب عدم إمتلاكهم الإرادة السياسية المشتركة. وبذا اصبحت المشكلة الامنية مشكلة سياسية ، على مستوى الداخل ، ممتدة باطرافها المتعددة الى الخارج. إذ وبعد أن وجدت بعض دول الأقليم ، أنها ضمن دائرة التهديد الأمريكي ، وإحتمال إنتقال آثار الفوضى ، والاضطراب إلى أراضيها وكما مذكور سابقا ، تصرفت بالطريقة التي جعلت الأمريكان يدورون في فلك العراق. يحسبون كثيرا أية خطوات للتوجه نحوهم. وبعد انسحابهم زادت حمى التدخل ، وزادت مساعي الاقليم لافتعال الخروق الامنية ، وهكذا أصبح موضوع الامن وادارته من قبل الحكومة ، مرتبط بالعامل الاقليمي والدولي بقوة. واصبح جزء كبير من حل اشكالاته ، أقليمي ، دولي بقوة. واصبحت جهود القتال التي قادتها الحكومة ، وما زالت كذلك صعب نجاحها بالمستوى الذي تسعى الى تحقيقه ، ويريد القادة الميدانيون بلوغه ، لان اللغز الخاص بالارتباط الاقليمي للمشكلة لم يحل بعد. والعملية السياسية الديمقراطية ، لم تكتمل حتى يومنا هذا. ولان القوات المسلحة لم تجهز بالقدر الذي يكون فيه العراق طرفا في معادلة امنية استراتيجية ، وتكون هي قادرة على تأمين ردع لدول الاقليم ، التي سجلت جميعها عديد من النقاط السلبية في مسيرة القتال الداخلي ، على حساب الحكومة العراقية صاحبة الحق الوطني بتسجيل النقاط ، في ساحة قتال ذو صلة بمكافحة الإرهاب ، وفرض الأمن والاستقرار.

إن أسلوب الإدارة العام للدولة العراقية ، والمجتمع فيه هنات وأخطاء وتجاوزات ، وارتباك في العلاقات ، انعكس بعضها سلبا على قدرة الحسم الأمني في ساحة القتال

الداخلية ، بينها:

١. تلك الأهتمامات الخاصة لبعض المسؤولين السياسيين والبرلمانيين ، التي تفوق احيانا اهتماماتهم التي يفترض أن تكون موجودة لدعم القوات المسلحة ، وتوجهات القتال ، والرجال المنتشرين في ساحته الواسعة من شمال العراق حتى جنوبه.

٢. القيود التي يسعى البعض فرضها ، على كل مفصل من مفاصل القرار الحكومي بهدف تكبيله ، وافشال سلطاته ، دون النظر الى المصالح العليا للوطن.

٣. السباق شبه المحموم ، للكسب ومد النفوذ من قبل البعض من الأحزاب ، والكتل التي تفوز بالانتخابات ، وكذلك التي تشكل الحكومة.

٤. التكتل السياسي الضمني ، الذي جعل النظرة إلى الرئاسات الثلاث "الجمهورية ، والحكومة ، والبرلمان" ، والوزارات نابعة من منظار القومية ، والطائفة خارج النظرة الكلية للعراق ، امتدت بالتدريج إلى وكلاء الوزارات ، والمدراء العامين ، حتى أصبح في وزارة الداخلية على سبيل المثال وفي مرحلة من مراحل تكوينها لكل طابق يشغله وكيل وزارة طابعه الطائفي أو القومي الخاص ، يتبعه موظفون وضيوف من نفس الأصول حتى أصبحت الطوابق الستة للوزارة"عدد الوكلاء" عام ٢٠٠٥ مثلا ، تعبر عمليا عن التركيبة الاجتماعية غير المتجانسة للعراق.

٥. التعقيدات الطائفية ، والتاسيس علها في عمليات التدخل الخارجية ، زاد من تعقيدات القتال بعد ان تسبب في نقل الاحتقان الى دوائر الدولة ، ومؤسساتها ، ومدارسها ، وجامعاتها ، وجوامعها ، وبمستوى شكل اعاقة لخطط الحكومة القتالية ، وأخر الحسم فترة ليست قصيرة.

ان اخطاء مثل هذه المذكورة ، ومساعي التكتل والتدخل ، والتسييس لم تسمح بحصول إنسيابية في تمرير القرارات الأمنية ، ولم تساعد على حسن تنفيذها عمليا.

وهناك ظروف محيطة تفوق قدرة الحكومة والدولة على التحكم بها اثرت سلبا على القرار الامني وعلى انسيابية العمل القتالي ، اهمها واكثرها تاثيرا عدم اكتمال شكل النظام الديمقراطي للحكم في البلاد ، بسبب الأعمال المسلحة التي حدثت

غالبيتها في مثلث الجزيرة ، والتي اعتقد الأمريكان وبعض الفائزين في الانتخابات في حينه ، أن حلها يأتي بترضية ممثلي تلك المنطقة ، وضرورة إشراكهم بالحكم ، واستطاعوا إقناع العديد منهم ، وقدموا الوعود لهم بحصص من الوظائف والدرجات ، والنفوذ تقربهم من المشاركة الفاعلة ، وعند الموافقة ، والاشتراك حصلت عديد من التناقضات والاتهامات ، ونقض الوعود ، التي تسببت مع عوامل أخرى مضافة بنقل الصراع الطائفي من الشارع العادي ، إلى أروقة الحكم ، فزادت مشكلة الأمن اضطرابا ، بل وساعدت على سحبها إلى بغداد ، حتى أصبحت توليفة الحكم بين استحقاقات الديمقراطية ، وضرورات التوافق من خارج أسورتها ، عقبة اضافت عوامل تعقيد ، لمعركة الامن ولساحة تقاتل فيها عدة جهات لكل واحدة منها أهداف خاصة ، وإستراتيجية محددة في القتال ، مع إنها تلتقي جميعا في ساحة المعركة بالضد من الحكومة ، وقواتها المسلحة ، وقوات متعددة الجنسية الداعمة لها. فالإرهابيون القادمون من الخارج لحساب منظمات دولية نقلوا اهداف قتالهم الى العراقيين بعد انسحاب الامريكان ، معتقدين انهم قادرين على التحرك بحرية اكبر أي تحقيق أهدافهم بسهولة ، في ساحة الفراغ الذي تركه الأمريكان. ومتدينون سلفيون يرون في الدين ، والمذهب سبيلا لإصلاح إسلامي يبدأ من العراق ، الذي يتواجد على أرضه من وجهة نظرهم كفار يقتضي الواجب محاربتهم. ومقاومة وطنية من سياسيين ، وعسكريين سابقين ، اختلطت عليهم الاوراق ، حتى صعب التفريق في تحركهم بين الارهاب والمقاومة ، من حيث الفعل القتالي والشعارات الملازمة له ، حتى انهم وبعد فترة اقتربت من عام ٢٠٠٨ ، عندما حصل عزل ملموس لاعمال الارهاب ، وتحركت عشائر من الانبار لمقاتلة القاعدة ، وقع بعض اطرافها "المقاومة" في حرج مع نفسه والجهات التي تموله ، واستمر بالتحرك محولا فوهة بندقيته صوب الحكومة التي اتهمها بالانحياز والتهميش والعمالة ، فاثبت ان قتاله سياسي اقليمي وأن اتجاهته وشعاراته تتغير ببساطة. ومليشيات محلية جميعها مرتبط بأجندات خارجية ، تسعى في قتالها التوسع ، ومد النفوذ ومن ثم السيطرة على مقاليد الأمور ،

لتحقيق مكاسب مادية ، وسياسة. وعصابات ، ومجرمون يعملون لذاتهم ، ومقاولين لغيرهم من الجماعات التي تسعى للتخريب ولا تمتلك وسائله. وهي جماعات ، مع اخرى مثل بعض العشائر ، متأهبة للدخول الى الساحة لتكون جزء من المشكلة الأمنية.

السياسة في تكوين الخرق الامني

ان السياسة في العراق هي المشكلة ، وتناقضاتها وجملة الاخفاقات في عمليتها هي التي خلقت معطيات الخروق الامنية "القتال الداخلي" واعاقت اتخاذ وتنفيذ القرارات بصددها ، يضاف اليها عوامل تتعلق بسبل واساليب القيادة الميدانية التي تأتي احيانا غير ملائمة ، زادات من التعقيدات الحاصلة في طريق حلها ، مثل:

١. عدم التخلص من توجهات الرجوع الى المركز "الاعلى" في صغائر الامور وكبائرها ، خاصية في القيادة ، طالما اخرت اتخاذ القرار ، واعاقت انتاج الحلول الملائمة للموقف الميداني.
٢. تقسيم العمل وتنفيذ الخطط بين مؤسستين الداخلية ، والدفاع غير المؤهلة بعض وحداتهما حتى عام ٢٠١٢ لقتال المدن ، وتسلل بعض المجرمين وأفراد العصابات إلى هيكلهما التنظيمي ، بداية الشروع بالتشكيل على وجه التحديد ، حتى أصبح "التقسيم" عائقا حال دون التنفيذ الصحيح للأوامر ، كما تأمل القيادة العليا.
٣. إمتداد المليشيات إلى جسم المؤسستين ، وخاصة الداخلية جعل بعض منتسبيها ، وربما وحداتها الصغرى في بعض الأحيان ، طرفا في الاضطراب ، وعامل إشعال للفتن ، أكثر منها عوامل تهدئة وتقديم الحلول.
٤. تاخر او تلكؤ خطط التسليح والتجهيز الملائم لطبيعة القتال الداخلي ، اخر عملية الحسم في ساحة القتال الامني الداخلي ، واضعف الجاهزية الاستخبارية ، واضاف عوامل مساعدة لتاخير الحسم.

من هذه الاخطاء وغيرها أخرى يتبين ان أسلوب قيادة الوحدات ، والمؤسسات الأمنية فيه خلل يتعلق بجوانب القيادة والسيطرة ، والاختيار ، اضافت لها المحاصصة

مساحة اخرى من الخلل بعدما قدمت بعض من الاشخاص المسيسين ومرشحي الكتل و الاحزاب الى مفاصل القيادة الامنية ، وهم غير مؤهلين مهنيا ، فاعاق عملية وضع الخطط ، وتنفيذها في آن معا ، وهذه من أكثر الصعوبات تأثيرا على القتال الامني ، والحل في اطاره لن يكون ممكنا قبل اقتناع المسئولين السياسيين ، بأن مهنية العسكر وحياديتهم كفيلة وحدها لضمان تنفيذ مقبول لاوامر وخطط القتال الامنية.

مستلزمات النجاح

ان نجاح القتال الامني باتجاه تعزيز الاستقرار ، لا يأتي بإصدار القرارات ، ولا بالنوايا الحسنة التي لا ينكر وجودها عند الحكومة والبعض من السياسيين ، بل وبتوفير مستلزمات النجاح التي يتأسس القسم المهم منها على السياسة ، وتجاوز المعوقات المذكورة في أعلاه ، والقسم الآخر على أمور مهنية ذات صلة مباشرة بالجوانب العسكرية والأمنية ، وبسياقات التنفيذ. وعلى وجه العموم إذا ما توافق أهل السياسة ، وقللوا من أثر الاختلافات فيما بينهم ، وتجاوزوا مسألة التأثر بالمحيط ، وقللوا من اتجاهات الإثارة والتحريض. وإذا ما انتقلوا من السلب إلى الإيجاب ، وأسهموا في تعميم ثقافة التنازل عن توجهات استخدام القوة لتوسيع هامش الربح ، وتعويض كم الخسارة والاستعاضة عنها بالتوجه صوب الوسط ، وقبول التعايش المقرون بالتضحية من قبل الجميع. وإذا ما عملوا ذلك وأمور أخرى تتعلق بالتهدئة ، وتقليل الاحتقان ، فإنهم سيسهمون من جانبهم بتقليل أثر الاضطراب الأمني ، وتذليل كل الصعوبات الممكنة ، لأية خطط قتال أمنية بنسب عالية ، لا تبقي للعسكر ورجال الأمن ، إلا القليل من الجهد للسيطرة وبسط الأمن والاستقرار. ومع هذا يبقى النجاح ناقصا او غير ممكنا ، اذا لم يؤخذ بالاعتبار:

١. المراجعة الدورية لخطط البناء. أي اعادة النظر في بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية ، وفق المعايير الاحترافية بعيدا عن التحزب والولاءات الشخصية والدينية والنفعية ، بالاستفادة من الضباط المحترفين الموجودين في الخدمة ، ومنتسبي الجيش السابق ، وبتجاوز معايير المحاصصة العرقية ، والطائفية. وبنفس الوقت حماية

المؤسسـات ، والأجهـزة الأمنيـة مـن تـدخل مراكـز القـوى المشـاركة في الحكـم ، والمسيطرة علـى السـاحة السياسية ، والأمنيـة بقـوانين رادعـة تحـرم ذلـك. وتطهيرها "الأجهزة ، ومؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية" من منتسبي الأحزاب والحركات والمليشيات ، التي استمرت تدين بالولاء أو ترتبط بعلاقات تنظيمية معها.

٢. استقلالية المنصب العسكري والامني. وضع صيغ قانونيـة ، لإسـناد مناصب وزير الـدفاع ، والداخليـة والأمـن الـوطني ، ومستشـار الأمـن القـومي ، ومـدراء المخـابرات والاستخبارات من خارج المؤسسات السياسية التي تحكم ، أي أن يكونوا مهنيين مستقلين غير منتمين إلى حـزب أو حركـة ، ومـن كـان منهم مـؤهلا مـن حيث الكفـاءة والإمكانيـة ، ويصـدف أن يكـون منتميـا إلى جهـة سياسـية ، لابـد وان يُلـزم بالاستقالة منها علنا ، ويراقب البرلمان حياديته.

٣. تحديد الهدف العسكري. والمقصود هنا ، تحديد هـدف سياسـي وطنـي أعلـى تعمـل القوات المسلحة ، علـى تحقيقـه سـواء في مجـال الـدفاع عـن حـدود الدولـة ، ضـد التهديدات الخارجية أو في إطار الأمن الداخلي ، ويقوم البرلمان بالمساءلة التقليدية ، للتأكـد مـن حسـن التنفيـذ وحياديتـه. يـدعم هـذا الهـدف او مجموعـة الاهـداف ، بتشـريعات واضـحة المعـالم ، تكـون فيهـا القـوات المسـلحة العراقيـة ، فـوق الميـول والاتجاهات الحزبية والسياسية ، مع ضرورة إخضاع كافة المنتسبين الحـاليين لهـا إلى المعـايير الاحترافيـة ، والأمنيـة. والتزام المؤسسـات العسـكرية ، والأمنيـة للعمـل وفـق معايير التوصيف الوظيفي ، لجميع المناصب القيادية ، والتنفيذية.

٤. الانتقاء الصحيح للمنصب المناسب. انتقاء وتعيين قيادات ميدانية خبيرة ، تتمتـع بـأخلاق عسكرية شـريفة ، وولاء وطنـي خـالص ، بعيـدة عـن أي تـأثير سياسـي أو ديـني أو عرقـي ، مخولـة بصـلاحيات كافيـة تـؤمن قـدرة تـأثير شخصـية علـى مرؤسيهم ، والجمهور المحيط بهم. ودفعهم الى ان يشرفوا علـى بـرامج إعداد مهني ، ونفسـي ، وإنسـاني صـحيح لمستويات المقـاتلين جميعـا ، يـؤمن اسـتخدام أخلاقـي لقواعد الاشـتباك التعبوية ، الـتي يمكـن أن تحقق قدر كاف مـن احـترام المـواطنين ،

والمحافظة على أرواحهم ، والتعامل المهني مع المشتبه بهم في خرق الأمن والقانون.

٥. الالتزام القيمي. ضرورة ايجاد سبل لضمان استقلالية ، ودعم حقيقي من قبل القوى السياسية الحاكمة والمرجعيات الدينية لعملية القتال الامني. والدفع باتجاه أن تكون وسائل ، وأدوات الدولة الإعلامية" صحف ، مجلات ، إذاعات ، فضائيات" محايدة تماما ، وأن ينطبق عليها ما ينطبق على العسكر من إلزام بعدم التدخل في السياسة ، وضرورة تأهيلهم لأن يكونوا حياديين تماما لضمان تقليل أثر الانفعالات السلبية ، وتوفير قدر من الطمأنة ، والكسب الجماهيري إلى صالح التنفيذ الدقيق ، لمستلزمات وخطط القتال الامني.

تعدد الجهود الداعمة

ان العراق في وضعه الأمني المضطرب ، بحاجة ماسة إلى جهود متعددة الإتجاهات للتقليل من أثر الاضطراب ، والانتقال إلى الأمام لبسط الاستقرار في ربوعه ، وأحد هذه الاتجاهات اعمال قتال لفرض الأمن بالقوة في بعض مدنه التي أصبحت من أكثر البؤر خطورة على حاضر العراق ومستقبله. لكن قتال من هذا النوع لن يكتب له النجاح إذا لم تمر قراراته عبر قنوات السياسة الداخلية التي تتطلب توافقا ورضى معقولا من قبل الجميع. ودعما باتجاه تنفيذها في جميع المناطق والمدن. وكذلك عبر القنوات الدولية التي أصبح العراق ، وبسبب الصراعات الدائرة بينها ، وأهدافها الإستراتيجية ساحة لمقاتلة الإرهاب ، وتصفية الحسابات معا ، الأمر الذي يحتم وجود تفاهم دولي وإقليمي لا يستثني طرفا من الأطراف.

إن القتال الذي لم يحسم الموقف سريعا ، ولم يخلص المجتمع العراقي من الارهاب والاعمال المسلحة حتى انتهاء السنة التاسعة بعد التغيير ، بسبب الكثير من المعوقات والمصاعب الفنية ، والإدارية ، والسياسية ، والاجتماعية التي تم ذكرها بالتفصيل ، إذا لم يسع المسؤولون السياسيون على تجاوزها من خلال التعامل الصحيح معها والمرونة في تفادي آثارها ، سوف يطول أمد القتال.

اشارة في صلب الموضوع

إن الاضطراب الـذي اقتضى القتـال في الـداخل ، تعود بعض اسبابه إلى تراكمات العهد السابق ، وبعضها الى أخطاء الحاضر ، وأي كانت طبيعتها ، يتطلب النجاح في موضوعه اي الانتصار في القتال ، تقديم حلول مقبولة لها ، ومحو مدروس لآثارها ، خاصة ما يتعلق بحل الجيش والأجهزة الأمنية ، وغيرها حلولا مقبولة ، تدفع لأن يكون المعنيين بها ، والقريبون منهم أعضاء فاعلين في مجتمع يفترض أن يسهم الجميع في إعادة بنائه من جديد.

تنويه

تـرد فـي الكتـاب أحيانـا اشـارات الـى رتـب عسـكرية لضـباط تختلـف مـن صـفحة الـى أخـرى، أي أن نفـس الاسـم علـى سبيل المثال يذكر عقيدا مرة، وعميدا مرة أخرى. وجاء هـذا ذكـر للرتبـة التـي كانـت موجـودة للضـابط فـي الـزمن الـذي يناقش فيه الحدث.

مصادر الباب الرابع

١.موقع النيلين، ٢٠١٠/٦/٢٦

٢. قناة الشرقية الاخبارية، ٢٠١٢/٦/٩.

٣. شامل عبد القادر (٢٠٠٩) الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، طبعة الكترونية.

٤. لويس مليكة (١٩٦٥) قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، القاهرة.

٥. سعد العبيدي (٢٠٠٧) دوامات المحنة، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت.

٦. مي فريد، الفساد رواية نظرية، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، ٢٠٠١.

٧. مي قابيل، تكلفة الفساد، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٣٩- ,٢٤٢

٨. محطة الإذاعة البريطانية، ندوة عن الفساد في العراق خلال السنتين الأخيرتين، أراء و مقترحات ومقابلات، ٥ شباط,٢٠٠٥

٩. صحيفة الصباح، العدد الصادر في ٢٠٠٤,/١١/١

١٠. شبكة الاعلام العربية، ٢٠٠٩/٣/٢٢.

١١. لقاءات خاصة مع عاملين في مؤسسات الوزارة مع المراجعين لهذه المؤسسات، ٢٧- ٢٠٠٤,/١٢/٢٩

١٢. مقابلة خاصة مع السيد عبد فيصل السهلاني في مكتبه، بتاريخ ٢٢ تموز ٢٠١٢، بغداد.

١٣. سمير التنير، تعريف الفساد وآلياته، ٢٠٠٧/٧/١٨، مركز دمشق لدراسات النظرية والحقوق المدنية.

١٤. طه النعمة (١٩٨٤) محاضرة في الصراع الدولي، والحرب النفسية، بغداد.

١٥. جاسم حمدان الجاسم(١٩٧٨) تخطيط وإدارة الحرب النفسية في الجيوش، بغداد.

١٦. سعد العبيدي (٢٠١٠) المعنويات في الميدان، مطبعة الرشيد، بغداد.

١٧. الكبيس طارق، ناطق، إضطراب ما بعد الضغوط الصدمية لدى ذوي الكفاءات العراقية في خارج العراق، دراسة قدمت إلى المؤتمر النفسي الأول لجامعة الدمام، ٥- ٧ /٢٠١٠,/١٠

١٨. الضغوط النفسية في الحرب، سلسلة بحوث عسكرية، الرقم ٦٣ ، مديرية التطوير القتالي، الطبعة الاولى، ١٩٨٦.

الفهرست

الباب الثاني

الباب الثالث

الباب الرابع

صدر للمؤلف

١. مقدمة في علم النفس العسكري (مع مؤلفين آخرين) مديرية التدريب العسكري، بغداد ١٩٨٣.

٢. المعنويات بعد الحرب، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٨٩.

٣. المخالفة في الحياة العسكرية، عواملها النفسية وأسس التعامل معها، مديرية التوجيه المعنوي، بغداد ١٩٩٠.

٤. نوايا وحروب. دار العارف، بيروت ٢٠٠٣.

٥. أزمة المجتمع العراقي. دار الكنوز، بيروت ٢٠٠٣.

٦. دوامات المحنة. الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٧.

٧. المعنويات في الميدان، نظرة في التقويم والقياس. مطبعة الرشيد، بغداد ٢٠١١.

٨. حصاد العاصفة، الجزء الاول، (ثقافة التضاد في عراق بين زمنين) الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١١.

٩. جراح الغابة، فضاءات للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ٢٠١٢.

نبذة عن حياة المؤلف

- ولد في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام ١٩٤٦.
- تخرج من الكلية العسكرية العراقية برتبة ملازم عام ١٩٦٦.
- حصل على البكلوريوس آداب من الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم اللغة الانجليزية عام ١٩٧٦.
- أكمل دراسة الدبلوم العام والخاص في التربية من جامعة عين شمس عام ١٩٧٩.
- حصل على شهادة الطيران التجاري من مؤسسة الطيران المدني العراقية عام ١٩٨٧ .
- نال شهادة الدكتوراه في علم النفس السريري من جامعة بغداد عام ١٩٩١ .
- خدم كضابط في الجيش العراقي تدرج من آمر فصيل وسرية ومساعد آمر فوج، ثم مدير شعبة الإستخبارات النفسية، ومدير البحوث والخدمات النفسية حتى الإحالة على التقاعد عام ١٩٩٢ ومن ثم الإعادة للخدمة عام ٢٠٠٥ للعمل كمدير عام التخطيط في وزارة الداخلية، ومستشار وزير الدفاع، وملحق عسكري في باريس، ثم ضابط في مديرية شؤون المحاربين.
- عمل مدرسا لمادة علم النفس والصحة النفسية في كلية المأمون الجامعة، والجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام ١٩٩٢حتى ٢٠٠٠، وباحثا في علم النفس والسياسة، وكاتبا لعمود في الصحافة العراقية.



هذا الكتاب

تجربة خمسين عاما من العمل المكتبي والميداني والنفسي في الجيش العراقي الذي أريد له أن يكون بطلا يدافع عن العراق حاضرا ومستقبلا، بينت أن بداية تأسيسه عام ١٩٢١ كانت في ظروف سياسية صعبة أعطته وعموم المؤسسة العسكرية بعدا أمنيا داخليا، سهل نفاذ توجهات الهدم إلى بنيته الضعيفة. وبينت أن طريقة استخدامه في مهام لا علاقة لها بالدفاع عن الوطن كمهمة أساسية، أسهمت من جانبها أيضا بالنفاذ، وان إدارته من أهل السياسة بطريقة التسييس العقائدي كان لها الحصة الأكبر في عملية النفاذ. تجربة وضعت في هذا الكتاب، لغاية قوامها تأشير طبيعة الهدم وسبله التي جاءت وكأنها حكم بإعدام بطل بالموت وأداً منذ اليوم الأول لمولده. اقتضت التركيز على الإنسان العسكري، قائدا أسهم في البناء والتطوير، واخرا شارك في الهدم والتدمير، ومقاتل نفذ أعمال الهدم والبناء. أحداث صاغها أولئك القادة العسكريون والسياسيون، وتدخل في بعض تفاصيلها الأجانب المعنيون. أعمالٌ، تجاوز فيها البعض على القيم والمعايير، وعوامل وهن في التنظيم والتخطيط تسبب بها البعض الآخر، وألغام أمنية "أزمات" بثت على طول طريقه الوعر. وحروب زج بها خارج المألوف، أبقته جيشا وان صنف خامسا على العالم يوما من الأيام، جسدا يحتضر لعشرات السنين، ينتظر طلقة الرحمة التي جاءته سهلة على يد الاحتلال. قصة طويلة فيها كثير من التفاصيل، تم تناولها بأسلوب السرد التحليلي، من زوايا التاريخ والسياسة وعلم النفس، دون التجاوز على الزوايا الظرفية، لغاية قوامها تشخيص عوامل الهدم المقصودة، المنظمة، على أمل الاستفادة منها لتجاوز أية توجهات للهدم قد تطاله ثانية في زمن لم تتوقف فيه النوايا المبيتة والتوجهات.



تموز للطباعة والنشر والتوزيع
دمشق/ جوال: 00963-944628570
Email: akramaleshi@gmail.com